جمع تعقّبات الألباني على أوهام الحاكم في (مستدركه) والذهبي في (تلخيصه)

جمع وتعليق فواز بن محمد رشيد الجزائري

"وكثيرا ما يقع الحاكم – ويتبعه الذهبي في "تلخيصه" – في هذا الوهم؛ فيصححان كل حديث يرويه شريك على شرط مسلم، **وهذا من الأوهام التي سأجمعها في كتاب خاص إذا يسّر الله ذلك إن شاء الله تعالى**". أصل صفة الصلاة (٧١٥/٢).

"كثيرًا ما ترى الذهبي يوافق الحاكم في تصحيحه؛ خطأ منهما، وفيها كثير مما يصرّح الذهبي نفسه في "الميزان" وغيره بضعفه! **ولو أردنا أن نتتبع ذلك عليه؛ لجاء في كتاب مستقل**". "صحيح سنن أبي داود" (٤٣/١).

"والحقّ، أنّ كتابه [يعني: الذهبي] "التلخيص" **فيه أوهام كثيرة، ليت أنّ بعض أهل الحديث** – على عزّتهم في هذا العصر – **يتتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة**، وعرفوا ضَعْفَ أحاديث كثيرة صُحِّحت خطأً". "الضعيفة" (٦١٧/٣)

"**لا شَكَّ أنّ الذهبيَّ له أوهامٌ وتناقضات كثيرة** في "**تلخيصه على المستدرك**"، وأنا بفضل الله من أعرف الناس بذلك وأكثرهم تَعَقُّباً وتنبيهاً عليه". "الصحيحة" (٢٤/٢)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصّلاة والسلام على رسوله صادق الوعد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فهذا هو الكتاب السادس ضمن سلسلة تقريب علوم الألباني، والتي صدر منها حتى الآن – بفضل الله ومنّه –:

– مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني.

– تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني. وهذا والذي قبله طُبعا في مجلد واحد.

– جمع تعقّبات العلامة الألباني على فتح الباري.

– مِنحةُ القديرِ في جَمْعِ تعقّبات الألباني على التّلخيص الحبير.

– جمع الفوائد من تعقّبات الألباني على "مجمع الزوائد".

وقد لَقِيت بحمد الله قبولاً واستحساناً لدى المشايخ وطلّاب العلم، ووصلني من كثيرٍ منهم تشجيع وحثٌّ على الاستمرار في هذا المشروع المبارك.

فأسأل الله العليّ القدير أن يوفّقني لذلك ويمنّ عليّ بالإخلاص والمتابعة فيما أقول وأكتب، إنّ ربّي سميع الدّعاء، وهو أهل الرّجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فكرة جمع هذه التّعقّبات

لا يختلف اثنان – إن شاء الله – من أهل الحديث والدِّراية في أنّ العلامة المحدّث أبا عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني من أعيان المحدّثين وفرسانهم ونقّادِهم في هذا العصر، الذين تركوا أثراً حميداً وإرثاً مجيداً في ميدان العلم عموماً والحديث خصوصاً، فقد ترك لنا ثروة هائلة من المؤلفات النافعة والتحقيقات الباهرة، ضمّنها كثيراً من النّقدات والتعقّبات على المؤلِّفين والمؤَلَّفات، وكان للحاكم أبي عبد الله في مستدركه والذهبي في تلخيصه حظّاً وافرً من هذه التّعقّبات.

وقد كنت – بفضل الله وحمده – ممن استفاد من كتبه أيّما استفادة، فمررتُ على جلّ كتبه[1] بغرض القراءة والاستفادة والتدرّب على طريقته في التخريج والتصحيح والتضعيف، فوقفت في ثنايا ذلك على تعقّبات له كثيرة على الحاكم أبي عبد الله في مستدركه والذهبي في تلخيصه، فشرح الله صدري لجمعها في كتاب وأنظمها في سلك واحد حتى يعمّ بها النفع ويكمل بها المستدرك وتلخيصه .. والله الموفق للحق والصواب وإليه المرجع والمآب.

ولم يكن الشيخ الألباني بِدْعاً من المتَعَقِّبين والمسْتَدْرِكين، بل هو حلقة في سلسلة طويلة، سبقه أئمة فحول ونقّادٌ عدولٌ، نَفَوْا عن الدّين انتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وخطأ المخطئين.

"فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين الى زمانِنا وان كان من أحفظ النّاس وأشدّهم توقِّياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل إلا الغَلَط والسّهو مُمكن في حفظه وَنَقله". "التمييز" لمسلم (ص ١٧٠).

هذا وإنّ الحاكم أبا عبد الله وقعت له أغلاط وأوهام كثيرة في كتابه "المستدرك"، ووافقه على كثير منها الذهبيُّ في تلخيصه –وليس ذلك بِضَائِرِهما إن شاء الله –، لأنّ الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كتاب الله عزّ وجل، وما سواه فَمُعَرَّضٌ للخطأ والزلل.

غير أنه كان لزاماً على أهل العلم بيان الأخطاء والأوهام، وضعيف الأقوال ومردودها، ولم يزل أهل العلم يتعقب بعضهم بعضاً من غير أن يكون ذلك سبيلاً للطعن أو التنقيص.

قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في مقدمة «الموضِح»:

---

(١) إلا ما قَصُر عنه الباع وحَجُب عنه البصر، وهو ما كان في حكم المفقود، أو لم يطبع بعد، أو طبع قديماً ولم يعد موجوداً في السوق.

"ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً، ونصب لكلّ قوم إماماً؛ لزم المهتدين بِمُبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم، ممن رُزق البحث والفهم، وإنعام النظر في العلم؛ **بيان ما أَهملوا، وتسديد ما أغفلوا**، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخلل" [(١)].

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: "ولولا أنّ الحقَّ للهِ ورسولِه، وأنّ كلَّ ما عدا الله ورسوله فمأخوذ من قوله ومتروك وهو عرضة الوهم والخطأ لما اعترضنا على من لا نلحق غبارهم، ولا نجري معهم في مضمارهم، ونراهم فَوْقَنَا في مقامات الإيمان ومنازل السَّائرين كالنُّجوم الدراري. ومَن كان عنده علمٌ فليرشدنا إليه، ومن رأى في كلامنا زيغاً أو نقصاً وخطأً فَلْيَهدِ إلينا الصَّواب نشكر له سعيه ونقابله بالقبول والإذعان والانقياد والتَّسليم. والله أعلم وهو المُوَفِّق"[(٢)] اهـ.

عَزْمُ الشيخِ الألباني على جمعِ أوهام الحاكم والذهبي في مؤلف خاص، وتمنّيه أن يقوم بذلك بعض الباحثين

إنّ مما شجّعني على جمعِ هذه التّعقّبات هو قول الشيخ رحمه الله في "صفة صلاة النبي الكبير" (٧١٥/٢) بعد أن تعقّب الحاكم في قوله: "احتجّ مسلم بشريك" ووافقه الذهبي على ذلك: "وكثيراً ما يقع الحاكم – ويتبعه الذهبي في "تلخيصه"– في هذا الوهم؛ فيصحّحان كلّ حديث يرويه شريك على شرط مسلم – **وهذا من الأوهام التي سأجمعها في كتاب خاص إذا يسر الله ذلك إن شاء الله تعالى** –".

وقوله في "صحيح أبي داود" (٤٣/١):

"وكثيراً ما ترى الذهبي يوافق الحاكم في تصحيحه؛ خطأ منهما، وفيها كثير مما يصرح الذهبي نفسه في "الميزان" وغيره بضعفه! **ولو أردنا أن نتتبع ذلك عليه؛ لجاء في كتاب مستقل**، وسيأتيك بعض– أو كثير– من ذلك في هذا الكتاب؛ إن شاء الله تعالى".

---

(١) (٦-٥/١)

(٢) مدارج السالكين (١٣٧/٢).

وقوله في "الضعيفة" (٦١٧/٣): "والحق، أنّ كتابه – يعني: الذهبي – "التلخيص" **فيه أوهام كثيرة، ليتَ أنّ بعض أهل الحديث – على عِزَّتِهم في هذا العصر – يتتبعها**، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صححت خطأ".

كلمة مختصرة عن الحافظ الكبير محمّد بن عبد الله محمد بن حَمْدُوْيه أبي عبد الله الحاكم الضّبِّي النّيسابوري، ابن البيّع (ت: ٤٠٥)

لست هنا في صدد الترجمة للحاكم أبي عبد الله؛ فقد ترجم له كثيرون من المتقدمين والمتأخرين، ويكفي أن ترجع إلى ما سطّره محقّقوا "المستدرك" في مقدمة نشراتهم، وبالأخصّ نشرة دار الميمان؛ فقد استوعبوا الكلام في ترجمته ودراسة كتابه "المستدرك" في مجلّدة كاملة، غير أنّي أجدني مضطراً لذكر هذه الشّذرة العطرة من ثناء الأئمة عليه تعريفاً وتذكيراً بمكانته وإمامته في الحديث عند شيوخه وأقرانه وتلاميذه ومن بعدهم، حتى يدرك القارئ لماذا كثر الكلام حول كتابه "المستدرك"، فلولا أنّ صاحبه بهذه المنزلة لما حظي كتابه بكلّ هذا الاهتمام.

– قال الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥) إمام العلل في وقته – وهو من مشايخه – وقد سأله السّلمي كما في "السير" للذهبي (١٧١/١٧): "أيّهما أحفظ ابن مندة أو ابن البيّع؟ فقال: ابن البيّع أتقن حفظًا". وابن البيّع هو أبو عبد الله الحاكم.

– وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي (ت: ٤٤٦ هـ) في "الإرشاد" (٨٥١/٣): "الحاكم أبو عبد الله عالم عارف واسع العلم، ذو تصانيف كثيرة، لم أر أوْفى منه".

– وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ) – وهو من أخصّ تلاميذه – في "الخلافيات" (٤٩٧/١): "إمام أهل الحديث في عصره".

وقال في "جزء القراءة خلف الإمام" (ص ١٧٦): "أحفظ عصره وأتقنهم في الرواية".

– وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ) في "تاريخه" (٤٧٣/٥): "كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ ... وكان ثقة".

– وقال أبو الحسن بن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت: ٥٢٩ هـ) في "المنتخب من كتاب السياق": "أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حقّ معرفته ..". وقال

أيضاً في "السياق": "ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيّامه، ويحكون أنّ مُقدَّمي عصره مثل أبي سهل الصعلوكي، والإمام ابن فورك، وسائر الأئمة يقدّمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة بسبب تفرده بحفظه ومعرفته".

- وقال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح بن عبد الرحمن (ت: ٦٤٣ هـ) في "طبقاته" (١٩٨/١): "الحافظ الذي لا يُستغنى عن تصانيفه في الحديث وعلمه".

- وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي محمّد بن أحمد (ت: ٧٤٨ هـ) في "تذكرة الحفّاظ" (١٠٣٩/٣): "الحافظ الكبير، إمام المحدثين". وقال في "النبلاء" (١٦٣/١٧- ١٦٥): "الإمام الحافظ النّاقد العلامة، شيخ المحدّثين، صنَّف وخرَّج، وجرَّح وعدَّل وعلَّل، وكان من بحور العلم، على تشيع قليل فيه". وقال في "الميزان" (٦٠٨/٣): "الحافظ صاحب التصانيف، إمام صدوق ... **فأما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشّأن فأمر مجمعٌ عليه**".

كلمة حول "مستدرك الحاكم"[1] وما قيل فيه من تساهله في التصحيح وأسباب ذلك

قد تبيّن مما سبق أنّ الحاكم أبا عبد الله من كبار أئمة الحديث في زمانه، وممن رحل النّاس إليه، وممن كتب وصنّف وأجاد في ذلك، ولكن سرعان ما يصطدم الباحث ويطول تعجّبه من كثرة الأوهام والأخطاء التي تضمّنها كتابه "المستدرك" على الخصوص، ويقوى العجب عند الموازنة بينه وبين بقية كتبه الأخرى، كـ "معرفة علوم الحديث"، و"المدخل إلى معرفة الصحيح"، و"المدخل إلى معرفة الإكليل"، و"سؤالات السِّجزي له" .. فهذه الكتب وغيرها فيها من الدِّقّة والتّحرير ما يشهد بإمامة

(١) يعدّ الاستدراك فنّاً من فنون التأليف، والمستدرك مأخوذ من الاستدراك، "وهو أن يتتبع إمام من الأئمة إماماً آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم فيحصي المستدرِك -بكسر الراء- هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى: "المستدرَك" -بفتح الراء- غالبا أو ما في هذا المعنى". انظر: "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" لأبي شهبة (ص ٢٣٩).

ومن أشهر المسْتَدْرَكات، وفي طليعتها كتاب "المستدرك على الصحيحن" لأبي عبد الله الحاكم الذي نقدم له بهذه المقدمة. قال ابن الصلاح في "مقدمته" (ص ٢١): "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه (المستدرك) أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما ..".

الحاكم وعلوِّ كعبه، وعند النّظر في "المستدرك" يجد الباحث أوهاماً شنيعة كتصحيح أسانيد على شرط الشيخين وفيها كذبة -وبعضهم وصفه الحاكم نفسه في كتبه الأخرى بالكذب-، واستدراك أحاديث على الشيخين أو أحدهما وهو مُخَرَّجٌ بنفس الإسناد عندهما! مما جعل ابن حجر يقول في تعقّبها أحياناً: "وقال - أي الحاكم-: صحيح على شرطهما، قلتُ: هذه مجازفةٌ قبيحةٌ، فإنّ عمرو بن الحصين كذّبوه". "إتحاف المهرة" (١٨٩/٧). ويقول في موضع آخر (١١٧/٦): "وقال: صحيح الإسناد. كذا قال! فَزَلَّ زَلَّةً عظيمة، فإنّ خالد بن عمرو كذّبوه"[١].

ومثله قول الذهبيّ في تلخيصه عند حديث (علي إمام البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله): عقب قول الحاكم: "صحيح الإسناد": "قلت: بل والله موضوع، وأحمد كذاب، **فما أجهلك على سعة معرفتك!**".

ومثله قول الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٤٠٥/٦-٤٠٦):

"**وأعجب من هذا:** ما خرّجه الحاكم من طريق سيف بن عمرو أبي جابر عن محمد بن أبي السّري عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن حميد عن أنس قال: (صلّيت خلف النبي ﷺ، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وخلف عثمان، وخلف علي، فكلّهم كانوا يجهرون بقراءة (بسم الله الرحمن الرحيم). **وتخريج هذا في "المستدرك" من المصائب، ومن يخفى عليه أن هذا كذب على مالك، وأنه لم يحدث به على هذا الوجه قطّ** ..".

ومهما يكن؛ فقد اتّفقوا على تساهل الحاكم في القضاء بالصحيح والحكم بذلك، حتى صار ذلك من الأمور المشهورة عند علماء الحديث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (٤٢٦/٢٢): "**فإنّ أهل العلم متّفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح**، حتى إنّ تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع فكيف بتصحيح البخاري ومسلم. بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر ابن خزيمة وأبي حاتم ابن حبان البستي وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث، وتحسين الترمذي أحيانا يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيرا ما يصحح الحاكم أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها فهذا هذا".

---

(١) انظر: "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" (ص ١٧٣-١٧٤) للدكتور علي بن عبد الله الصياح رحمه الله.

وقال الحافظ ابن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه "المستدرك" أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، **قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده،** وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما. **وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به**"(١).

وقال الحافظ النووي رحمه الله: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بضبط الزايد من الصحيح على ما في الصحيحين .. **ومعنى كونه على شرطهما أنهما أخرجا لرواته في صحيحهما، والحاكم رحمه الله متساهل في التصحيح معروف عند أهل العلم بذلك، والمشاهدة تدلّ عليه**"(٢).

وقال الذهبي: "في (المستدرك) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما, ولعلّ مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ، فإنّ في كثير من ذلك أحاديث في الظّاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن علل خفية مؤثّرة؛ وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيّد، وذلك نحو ربعه؛ **وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزء، وحديث الطير بالنسبة لها سماء، وبكلّ حال، فهو كتاب مفيد قد اختصرته ويُعْوِزُ عملاً وتحريراً**"(٣).

وقال الذهبي في موضع آخر: "ليته لم يصنّف المستدرك، فإنه غضّ من فضائله بسوء تصرّفه"(٤).

وقال الألباني في "الصحيحة" (١/٥٣٤-٥٣٧): "مستدرك الحاكم" **فيه أوهام كثيرة في الرِّجال والأسانيد،** كما يعرف ذلك من له عناية بدراسته ومعرفة برجاله، **كما وقعت له أخطاء كثيرة في تصحيح كثيرٍ مِن أسانيده،** وعلّلوا ذلك بأنه لم يُتَح له أن يُبَيِّضَهُ".

وقال في "صحيح أبي داود" (٣/٨٧): "ولا أدري ممن الوهم؟! وإن كان يغلب على الظن أنه من الحاكم نفسه؛ **فإنّ له أوهاماً كثيرة في هذا الكتاب؛ كما ظهر لنا ولغيرنا بالتتبع!**"

---

(١) مقدمة ابن الصلاح" (ص ١٦٤).

(٢) "إرشاد طلاب الحقائق" (١/١٢٣-١٢٤).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٧/١٧٥-١٧٦).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٥).

أحسن ما قيل في الجواب والاعتذار عن أوهام وتساهل الحاكم في "مستدركه"

وأحسن ما قيل في الجواب عن ذلكم التّساهل وتِلْكُمُ الأوهام الكثيرة التي وقعت له: أنّ الحاكم ألّف "المستدرك" في آخر عمره، وكان يتّكل على حفظه، وقد حصل عنده نوعٌ من التغيّر، قال ابن حجر: "أظنه في حال تصنيف المستدرك كان يتّكل على حفظه، فلأجل هذا كثرت أوهامه". "إتحاف المهرة" (٥١٠/١).

وقال في "لسان الميزان" (٢٣٢/٥): "والحاكم أجلُّ قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكرا من أن يذكر في الضُّعفاء، **لكن قيل في الاعتذار عنه** أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغيّر وغفلة في آخر عمره، ويدلّ على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضّعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصحّحها، من ذلك أنه أخرج حديثاً لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وكان قد ذكره في الضّعفاء فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصّنعة أنّ الحَمْلَ فيها عليه. وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي صدقهم لأنني لا استحلّ الجرح إلا مُبَيَّناً ولا أجيزه تقليداً، والذي اختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا".

ثم لم يتسنَّ للحاكم مراجعة أحكامه، لأنّ الموت فاجأه قبل أن ينقّح كتابه ويراجع أحكامه كما قال الحافظ ابن حجر أيضاً فيما نقله السيوطي عنه في "تدريب الراوي" (١١٣/١): "وإنما وقع للحاكم التّساهل، **لأنه سوّد الكتاب لينقّحه فأعجلته المنية**. قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم[1]. قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقيُّ، وهو إذا ساق عنه من غير المِمْلَى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده". اهـ

---

(١) وتعقّبه الشيخ مقبل رحمه الله، فقال في "رجال الحاكم في المستدرك" (١٤/١): "أقول: كلام الحافظ يفيد أنه لم يُمْلِ من "المستدرك" إلا قدر الربع، والواقع أنه أكثر من النصف فقد ذكر الحاكم (٢٣٦/٣/ ح ٤٩٥٨) من تجزئة أربعة في ترجمة حمزة بن عبد المطلب فقال: هذه أحاديثه تركتها في الإملاء. ثم ذكر الإملاء (ص ٩٩) قال في المحرم سنة ثلاث وأربعمائة".

وقد فصّل العلامة المعلمي أسباب وقوع التساهل والخلل في "مستدرك الحاكم" وأوصلها إلى خمسة أسباب، فقال رحمه الله في "التنكيل" (١٠/٧٦٤-٧٦٦/آثاره":

"والذي يظهر لي في ما وقع في "المستدرك" من الخلل أنّ له عدة أسباب:

الأول: حرص الحاكم على الإكثار، وقد قال في خطبة "المستدرك": "قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأنّ جميع ما يصحّ عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على ألف جزء أو أقل أو أكثر كلُّها سقيمة غير صحيحة". فكان له هوى في الإكثار للرد على هؤلاء.

والثاني: أنه قد يقع له الحديث بسند عال أو يكون غريبًا مما يتنافس فيه المحدِّثون، فيحرص على إثباته ..

الثالث: أنه لأجل السببين الأولين، ولكي يخفِّف عن نفسه من التّعب في البحث والنظر، لم يلتزم أن لا يخرّج ما له علة. وأشار إلى ذلك، قال في الخطبة: "سألني جماعة ... أن أجمع كتابًا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمّد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما".

ولم يُصِب في هذا؛ فإنّ الشيخين ملتزمان أن لا يخرجا إلا ما غلب على ظنهما بعد النّظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة. وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتّة، وأنه يخرج ما كان رجاله مثل رجالهما، وإن لم يغلب على ظنه أنه ليس له علة قادحة.

الرابع: أنه لأجل السببين الأولين توسّع في معنى قوله: "بأسانيد يحتج ... بمثلها"، فبنى على أنّ في رجال "الصحيحين" مَنْ فيه كلام، فأخرج عن جماعة يعلم أنّ فيهم كلامًا. ومحلّ التوسُّع أنّ الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة ..

الخامس: أنه شرع في تأليف "المستدرك" بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة وقد ضعفت ذاكرته كما تقدم عنه، وكان – فيما يظهر – تحت يده كتب أخرى يصنِّفها مع "المستدرك"، وقد استشعر قرب أجله، فهو حريص على إتمام "المستدرك" وتلك المصنفات قبل موته. فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجا له، أو أنه فلان الذي أخرجا له، والواقع أنه رجل آخر، أو أنه لم يجرح أو نحو ذلك. وقد رأيت له في "المستدرك" عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها ..". اهـ.

قلت: ومما يؤكّد أنّ الحاكم صنّف "مستدركه" في أواخر عمره -كما ذكر ابن حجر والسّخاوي والمعلمي وغيرهم-: تواريخُ الإملاءِ التي وجدت في نسخ المستدرك، ففيها أنّ الحاكم قد ابتدأ مجالس إملاء "المستدرك" في يوم الإثنين السّابع من المحرم سنة ثلاث وتسعين وثلاث مائة (٣٩٣هـ) كما جاء ذلك في مقدمة الكتاب، وقد ورد بعد هذا التاريخ تواريخ إملاء أخرى متعاقبة أحياناً ومتباعدة أحياناً أخرى، وكان آخرها في المحرم سنة ثلاثٍ وأربعمائة، يعني: قبل وفاته بسنتين. فتكون مدّة هذه المجالس عشر سنوات كاملة. ثم وافته المنية قبل أن ينقّح الكتاب، مع ما أصابه من التغير والغفلة، فوقع الوهم؛ والعلم عند الله تعالى[1].

ولابن حجر كلامٌ حسنٌ عن "المستدرك" وتقسيم دقيق لأحاديثه، قاله تعليقاً على قول ابن الصلاح: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالأولى أن نتوسط في أمره ..". فانظره في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (١/٣١٢-٣١٩).

تساهل الحاكم خاصٌّ بكتابه "المستدرك" دون بقية كتبه الأخرى

تبيّن مما سبق أنّ تساهل الحاكم خاصٌّ بكتابه المستدرك فقط، وأما كتبه الأخرى، كـ "المدخل إلى الصحيحين"، و"المدخل إلى الإكليل"، و"معرفة علوم الحديث"، "وسؤالاته للدارقطني"، و"سؤالات السجزي له"، وغيرها من كتبه فقد كانت مجوّدة ومحرّرة على طريقة الأئمة المحقّقين المدقّقين، تشهد له بالإمامة وعلوّ الكعب في علم الحديث والرِّجال، وحاله فيها كحال غيره من الأئمة العارفين، والحكم في ذلك اطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه.

قال العلامة المحقّق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله:

"هذا، وذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بـ "المستدرك"، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم. وبهذا يتبين أن التشبّث بما وقع له في "المستدرك" وبكلامهم فيه لأجله، إن كان لإيجاب التروّي في أحكامه التي في "المستدرك" فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير "المستدرك" في الجرح والتعديل ونحوه، فلا وجه لذلك. بل حاله في ذلك كحال غيره

(١) انظر: "التنكيل" (١٠/٧٦٢-٧٦٣/آثاره"، مقدمة طبعة دار الميمان (ص١٤٧-١٥٦).

من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ فنادر كما يقع لغيره، والحكم في ذلك اطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه"[1].

على أنّ في "المستدرك" من الجرح والتعديل، وعلوم الحديث، والنّقول عن أئمة الحديث، والفوائد الفقهية والعقدية ما يستحقّ أن يفرد في مجلد ضخم.

"تلخيص المستدرك" للحافظ الذهبي وما قيل فيه من التّساهل

اختصر الحافظ الذهبي رحمه الله "المستدرك"، وجاء في مقدمته: "هذا ما لخّص محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي من كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله، فأتى بالمتون، وعلّق الأسانيد وتكلّم عليها". اهـ. ومع أنه له تعليقات مفيدة، وتعقيبات علمية متينة على كلام الحاكم، إلا أنّه رحمه الله تبع الحاكم كثيراً في بعض أوهامه وأغلاطه، وقد نبّه أهل العلم على تساهله هو أيضاً.

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي (٢/٢٩٨/آثاره):

"وقد انتقد أحاديثه [يعني: أحاديث المستدرك] الذهبيُّ وابن دقيق العيد، وطبع كتاب الذهبي مع المستدرك، **ولكني وجدته يتسامح أيضاً**، فكثيرا ما يكون في الحديث رجل مدلس ولم يصرّح بالسماع، أو رجل اختلط بأخرة، وربما أخرج له الشيخان أو أحدهما مما سمع منه قبل الاختلاط، أو رجل ضعيف قد انتقد الأئمة مسلما أو البخاري في الرواية له في الصحيح، أو رجل عن رجل كان يضعف في روايته عنه، وإنما يروي له الشيخان مما رواه عن غيره، أو رجل كان يضعف في حفظه وإنما أخرج له الشيخان أو أحدهما مما حدث به من ..".

وقال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦١٧): "والحقّ، أنّ كتابه [يعني: الذهبي] "التلخيص" **فيه أوهام كثيرة، ليت أنّ بعض أهل الحديث** - على عزّتهم في هذا العصر - **يتتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة**، وعرفوا ضَعْفَ أحاديث كثيرة صُحِّحت خطأً".

---

(١) "التنكيل/ضمن آثاره" (١٠/٧٦٧). وانظر: مقدمة الشيخ مقبل رحمه الله على "المستدرك" (١/٨).

وقال في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٢٣٠): "ولا أتعجّب من تصحيح الحاكم لحديث منِ اتّفق الأئمة على تضعيفه؛ فإنّ ذلك مما اشتهر به. **ولكني أتعجّب من النّاقد الذهبي كيف يجري وراء الحاكم في كثير من التصحيح**، مع تصريحه في "الميزان" بخلافه؟! وقد مضى لذلك أمثلة".

وقال في "الصحيحة" (٢/٢٤): "**لا شَكَّ أنّ الذهبيَّ له أوهامٌ وتناقضات كثيرة** في "تلخيصه على المستدرك"، وأنا بفضل الله من أعرف الناس بذلك وأكثرهم تَعَقُّباً وتنبيهاً عليه".

وقال في "أحكام الجنائز" (ص١٩٧): "**فتصحيح الحاكم لحديثه مِنْ تساهله المعروف، ومتابعة الذهبي له مِنْ أوهامه** الكثيرة التي لا تخفى على من تتبع كلامه في "تلخيص المستدرك".

ولعلّ أحسن ما يُعتذَر له في ذلك أن يقال: قد ثبت أنّ تلخيصَ الذهبي من أوائل مصنّفاته التي كتبها في بدايات تآليفه[١]، واستغرقت مدة تأليفه ثلاثة أشهر وأحد عشرة يوماً [أي ١٠٠ يوم] كما صرّح بذلك ابن الملقّن في آخر "مختصر تلخيص المستدرك"، وهي فترة وجيزة بالنظر إلى عدد أحاديث مستدرك الحاكم، وليس بمستنكر أنْ تقع منه أوهام في سنّه هذه وسرعته تلك .. وقد نبّه هو نفسه رحمه الله على تقصيره في عمله ذلك فقال في "السِّير" – وهو من أواخر كتبه – عن "تلخيصه للمستدرك": "ويعوزه عمل وتحرير".

بيان وتحرير مراد الحاكم أبي عبد الله بقوله: (على شرط الشيخين أو أحدهما) في كتابه "المستدرك"

علم الحديث من العلوم التي حرّرها علماء الحديث ووضعوا له موازين دقيقة اصطلحوا على التعبير عنها باصطلاحات مشهورة معروفة لدارسي هذا العلم الشريف .. غير أنّ بعض هذه الاصطلاحات كانت خاصّة بكتبٍ معيّنة وضعها المؤلّف نفسه للتعبير عن مقصوده أو شرطه في هذا الكتاب، وقد يخفى – مع ذلك – مقصوده ومراده على العلماء، فيختلفون في تحرير مراده بذلك الاصطلاح، ومن ذلك اصطلاحات أبي عبد الله الحاكم في كتابه "المستدرك" كقوله: "صحيح على شرط الشيخين" ..

---

(١) وهذا لا إشكال فيه؛ فإنّ من المسَلَّم به أنّ الإمام الذهبيَّ اختصر المستدرك في أوائل تصانيفه بدليل ذِكْرِه له في غالب مؤلفاته، ومن المعروف أنّ البدايات تكون باختصار الكتب النافعة كما هو معلوم. وانظر كلام الألباني في "النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان" (ص: ٣٣).

فقد اختلفوا في تحرير مقصوده بشرط الشيخين أو شرط أحدهما؛ هل المقصود أنْ يكون رجال الحاكم[1] الذين خرّج الحديث المعيّن من طريقهم هم أنفسهم قد خرّج لهم الشّيخان أو البخاري أو مسلم؟[2]

أو أنّ مقصوده أنْ يكونوا مثل رجال البخاري في الثقة فقط، ولا يشترط أن يكونوا هم أنفسهم؟[3]

وسبب اختلافهم في ذلك هو اختلافهم في تفسير المثلية الواردة في كلام الحاكم في مقدمة كتابه، حيث قال: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا **يشتمل على**

---

(١) وهذا اعتباراً من شيخ البخاري ومسلم أو أحدهما، بمعنى أن رجال الحاكم إلى ذاك الشيخ يكونون ثقات وسنده إليه عنده على الأقلّ يكون صحيحا ولكن ليس على شرطيهما لأنهم دونهما في الطبقة بداهة. انظر: "الصحيحة" (٣/٦٥) و(٧/١١٩٠)، و"صحيح الترغيب والترهيب" (١/٧٢-٧٣).

(٢) صرّح بذلك ابن الصلاح والنووي، وهو الذي فهمه ابن دقيق العيد والذهبي في "تلخيصه" وابن حجر وغيرهم ..

قلت: وهذا هو الراجح في بيان مقصود الحاكم .. ومع ذلك ليس راجحاً في نفس الأمر؛ بل لابدّ مع ذلك أنْ يكون الحاكم أو غيره قد خرّج لهؤلاء الرّجال على صورة الاجتماع وعلى نفس النّسق الذي خرّج لهم به الشيخان أو أحدهما، ثم لابدّ أيضاً من توافر شروط الصحة الأخرى من السّلامة من الشّذوذ والعلّة كما قرّر ذلك الحافظ ابن حجر في "النكت" (١/٢٩٩-٣٠١). قال ابن القيم رحمه الله في "الفروسية" (ص ١٨٦): "والحاكم نفسه يصحِّح أحاديث جماعة، وقد أخبر في كتاب "المدْخَل" له أنّه لا يُحْتجُّ بهم، وأطلق الكذب على بعضهم، هذا مع أن مُسْتَنَدَ تصحيحه ظاهِرُ سنده، وأنّ رواته ثقات، ولهذا قال: "صحيح الإسناد". وقد عُلِم أنّ صِحَّة الإسناد شرطٌ من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته؛ فإنّ الحديث إنما يصحُّ بمجموع أمور؛ منها: صِحّة سنده، وانتفاءُ عِلّته، وعدمُ شُذوذِه ونَكارَتِه، وأن لا يكون راويه قد خالَفَ الثقات أو شَذَّ عنهم".

فهذا أحسن ما قيل في المقصود بشرط الشيخين أو أحدهما.

(٣) صرّح بذلك الحافظ العراقي وغيره، قال العراقي في "التقييد والإيضاح" (ص٣٠):

"**فيه بيان أنّ ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما، ولم يُرِد الحاكم ذلك**، فقد قال في خطبة كتاب المستدرك: (وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتجّ بمثلها الشّيخان أو أحدهما). فقول الحاكم: (بمثلها) أي: **بمثل رواتها، لا بهم أنفسهم**. ولا يحتمل أنْ يراد بمثله تلك الأحاديث، وفيه نظر. ولكن الذي ذكره المصنّف [يعني: ابن الصّلاح] هو الذي فهمه ابن دقيق العيد من عمل الحاكم؛ فإنه ينقل تصحيح الحاكم لحديثٍ وأنه على شرط البخاري مثلا، ثم يعترض عليه بأنّ فيه فلاناً ولم يخرّج له البخاري، وهكذا فعل الذهبي في "مختصر المستدرك". ولكن ظاهر كلام الحاكم مخالف لما فهموه عنه، والله أعلم". وتعقبه الحافظ ابن حجر في "النكت" (١/٣٠٤-٣٠٥) فقال: "قلت: لكن تصرّف الحاكم يقوّي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا رحمه الله تعالى؛ فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما"، وإذا كان بعض رواته لم يخرّجا له قال: "صحيح الإسناد" حسب.

ويوضّح ذلك قوله في باب التوبة لَمّا أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة ﷺ مرفوعا: (لا تنزع الرحمة إلا من شقي). قال: "هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمتُ بالحديث على شرط الشيخين".

فدلّ هذا على أنه إذا لم يخرّجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادّعى ابن دقيق العيد وغيره". اهـ

الأحاديث المروية بأسانيد يحتجّ محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاّج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علّة له، فإنهما رحمهما الله لم يدّعيا ذلك لأنفسهما، وقد خرّج جماعة من علماء عصرهما ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها، وهي معلولة، وقد جَهِدتُ في الذَّبِّ عنهما في «المدخل إلى الصحيح» بما رضيه أهل الصنعة، **وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما** ..".

فمنهم من قال: مقصوده بالمثلية هنا أن يكون رجال الحاكم الذين خرّج الحديث المعيّن من طريقهم هم أنفسهم قد خرّج لهم الشّيخان أو أحدهما. وهو اختيار ابن الصلاح والنووي ومن تبعهما كما سبق.

ومنهم من قال: أنّ مقصوده أنْ يكونوا مثل رجال البخاري في الثقة فقط، ولا يشترط أن يكونوا هم أنفسهم؟ وهو اختيار العراقي وغيره كما سبق.

تحرير مقولة (صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي)

احتجتُ إلى بحث هذه المسألة المهمة هنا؛ لأنّ الشيخَ رحمه الله يُكْثِرُ من تعقّب الذهبي حينما ينقل تصحيح الحاكم ويسكت، ويَعُدُّ سكوته هذا موافقةً وإقراراً للحاكم في تصحيحه، فإذا اعتبرنا أنّ سكوته يعدُّ موافقة منه لتصحيح الحاكم، فسيكون تعقّب الألباني في محلّه، وإن لم نعتبره موافقة منه لتصحيح الحاكم، فسيكون تعقّب الألباني في غير محلّه، ولا يلزم الذهبيَّ؛ لأنّ صنيعه مجرّد تلخيصٍ واختصارٍ لكلام الحاكم وليس من شأن المختصِر أن يتعقّب صاحب الأصل في كلّ ما يراه وهماً وخطأً.

وكنت قد كتبتُ في ذلك بحثاً – أحسبه استقرائياً – اجتهدتُ فيه في تحرير هذه المسألة، ورجّحتُ فيه مذهب جماهير أهل الحديث من المتقدمين والمتأخرين أنّ ذلك يعدُّ موافقة منه وإقراراً لتصحيح الحاكم، وسألخِّصه هنا تلخيصاً يناسب المقام ويدلّ على مقاصد الكلام.

فأقول وبالله التوفيق:

تصرُّفُ الذهبي في تلخيصه مع كلام الحاكم له أحوال وصور[1]:

الحالة الأولى: أن يختصر كلام الحاكم ويلخّصه ويتعقّبه، مُصَدِّراً التّعقّبَ بقوله – غالباً–: (قلت). وقد تنوّعت تعقّباته في ذلك، وليس هذا محلّ ذِكرها، ولا هي محلّ خِلاف.

الحالة الثانية: أن يختصر كلام الحاكم ويلخّصه ولا يتعقّبه بشيء، فإذا قال الحاكم مثلاً: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". قال الذهبي بعد سَوْقِه للحديث:

"على شرطهما. أو: على شرط الشيخين. أو: على شرط (خ م)"، أي على شرط البخاري ومسلم.

وإذا صححها الحاكم على شرط البخاري فقط. قال الذهبي: "على شرط البخاري، أو: على شرط (خ)". وإذا صححه الحاكم على شرط مسلم، قال: "على شرط مسلم، أو: على شرط (م)".

وإذا صححها الحاكم فقط، ولم يذكر أنه على شرط الشيخين أو أحدهما. قال الذهبي: "صحيح".

وهذه الصّورة هي التي وقع فيها الخلاف بين المعاصرين، وهي محلّ النّزاع ومحلّ التّحرير.

الحالة الثالثة: أنْ يُغْفِلَ كلام الحاكم ولا ينقله ولا يختصره ولا يتعقّبه، بل يسكت عن ذلك ويُبَيِّضُ مكانه بعد سَوْقِه للحديث. ولم يختلف المعاصرون في هذه الصورة أيضاً في أنها لا تعتبر إقراراً ولا موافقة من الذهبي للحاكم، وإنما يقال فيها: سكت عليه الذهبي، أو بيّض له الذهبي.

قلت: وقد وقع الخلاف بين المعاصرين في الحالة والصورة الثانية، وهي ما إذا اختصر الذهبيُّ كلامَ الحاكم ولخّصه ولم يتعقّبه بشيء؛ فهل يعدّ ذلك موافقة وإقراراً من الذهبي أو لا يعدّ؟

القول الأوّل:

ذهب جماعة من العلماء والباحثين المعاصرين – وعلى رأسهم العلامة المحدّث مقبل بن هادي الوادعي، والمحدّث محمد مصطفى الأعظمي[2] رحمهما الله، والدّكتور بشّار عواد[3] إلى أنّ ذلك لا يعدّ موافقة وإقراراً، وإنّما هو مجرّد تلخيصٍ واختصارٍ لكلام الحاكم وليس من شأن المختصِر أن يتعقّب صاحب الأصل في كلّ ما يراه وهماً وخطأً. **وعلى هذا فلا يُقال عندهم**: "صحّحه الحاكم وأقرّه الذهبي"، بل يقال: "صححه الحاكم وسكت عنه الذهبي". أو "صححه الحاكم ولم يتعقّبه الذهبي".

---

(١) انظر: "الدّرر في مسائل المصطلح والأثر" للألباني (ص٤٦)، "الأسئلة اليمانية حول مسائل حديثية وفقهية/ سلسلة الهدى والنور رقم (٧٩١)/ الشاملة (ص٧)"، "المجموع في ترجمة العلامة حمّاد الأنصاري" (٥٣٤/٢).

(٢) نقله عنه الدكتور خالد الدّريس في كتابه "الإيضاح الجليّ في نقد مقولة صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي" (ص٤٤).

(٣) انظر كلامه في مقدمته لجامع الترمذي (٤٤/١-٤٥).

ويمكن عرض أدلّتهم كالآتي[١]:

١ – أنّ الذهبيَّ رحمه الله لم يذكر في مقدمة تلخيصه، ولا في شيء من كتبه أنّ عدم تعقّبه على كلام الحاكم في "تلخيصه" يُعَدُّ إقراراً وموافقةً، ولم يقل: (ما سكتُّ عليه فأنا مقرّ للحاكم).

٢ – أنّ كلام الذّهبي هو مجرّد تلخيصٍ واختصارٍ لكلام الحاكم، وليس من شأن المختصِر أن يتعقّب صاحب الأصل في كلّ ما يراه وهماً وخطأً[٢].

٣ – أنّ الذهبيَّ رحمه الله ذكر في "سير أعلام النبلاء" في ترجمة الحاكم كما سبق أنّ في "المستدرك" شيئاً كثيراً على شرط الشيخين أو شرط أحدهما، وذلك نحو ثلث الكتاب أو أقلّ، وفيه أيضاً نحو الربع أحاديث جيّدة وصالحة، ثم ذكر الذهبي أنّ باقي الكتاب أحاديث مناكير وعجائب. وهذا يعني أنّ مقدار ذلك أزيد من (أربعين بالمائة)، وإذا علمنا أنّ عدد أحاديث المستدرك (٩٠٦٠) حديثاً بحسب ترقيم طبعة دار المنهاج القويم، وعلمنا أنّ الذهبيَّ تعقّب الحاكم في أزيد من (١٢٠٠) تعقّباً من حيث الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف[٣] فتكون نسبة تعقّباته لا تتجاوز (١٢٪) من مجموع أحاديث الكتاب، ومعنى هذا أنّ (٣٠٪) من الأحاديث التي لم يتعقّبها الذهبي بضعف في "تلخيصه" هي في نظره أحاديث منكرة وضعيفة!![٤]

٤ – ومنها: أنّ الحاكم قد يقول: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، أو "صحيح على شرط أحدهما"، أو "صحيح ولم يخرجاه"، ويكون في سنده من قال الذهبي في "الميزان": إنه كذّاب أو ضعيف وربما يذكر الحديث في ترجمته من "الميزان" ضمن منكراته، فليس من المعقول أن يسكت الحافظ الذهبي النّقّاد البارع على أحاديث فيها علل ظاهرة لا تخفى على طالب علم صغير!

٥ – ومنها أنّ العمل لم يَجْرِ على ذلك عند تلاميذ الذهبي ومَنْ قَرُبَ مِنْ عصره ..

---

(١) انظر: "المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح" (ص ١٥٤) للشيخ مقبل رحمه الله، وكذا مقدمته على "مستدرك الحاكم" (ص٣٤-٣٥). "الإيضاح الجليّ" (ص٣٥-٤٥). "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي" للدكتور عزيز رشيد الدّايني.

(٢) انظر: "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي" (ص٤٥-٤٧) للدكتور عزيز رشيد الدّايني. "الإيضاح الجليّ" (ص٤٦). قلت: وسيأتي الرّد على هذا الدليل في الدليل الأوّل لأصحاب المذهب الثاني.

(٣) قال الدكتور عزيز رشيد الدّايني في كتابه السّابق الذِّكر (ص٩٢):

"لقد بلغ عدد أحاديث المستدرك التي تكلّم عليها الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، تصحيحاً وتضعيفاً وتعليلاً (١٢٢٤) حديثاً تقريباً من مجموع الأحاديث البالغ عددها (٩٥٨٨) حديثاً، وهذا العدد قليل جداً إذا ما تمّت موازنته بباقي أحاديث "المستدرك" التي يحتاج الأغلب الأعمّ منها إلى كلام وتعليق".

(٤) انظر: "الإيضاح الجليّ" للدكتور خالد الدّريس (ص٣٦-٣٨).

قال الباحث محمد خلف سلامة في كتابه "لسان المحدثين" (٥/ ١٧١/الشاملة):

"عدم اشتهار هذا المعنى وشيوعه إلا عند المعاصرين فيما يظهر، بل الظاهر أنه ما صرّح بما صرّح به المعاصرون في هذا الباب أحدٌ من معاصري الذهبي أو تلامذته من الحفاظ والمحدثين والمؤرخين، وما كان أكثرهم ..".

الجواب عن أدلّة أصحاب هذا القول

أما دليلهم الأوّل والثاني فسيأتي الجواب عنهما في ضمن حكاية الدليل الأوّل لأصحاب المذهب الثاني.

وأما دليلهم الثّالث والرّابع فجوابه أن يقال:

قد ثبت أنّ تلخيصَ الذهبي من أوائل مصنّفاته وبدايات تآليفه[١]، واستغرقت مدة تأليفه ثلاثة أشهر وأحد عشرة يوماً [أي ١٠٠ يوم] كما صرّح بذلك ابن الملقّن في آخر "مختصر تلخيص المستدرك"، وهي فترة وجيزة بالنظر إلى عدد أحاديث مستدرك الحاكم، وليس بمستنكر أنْ تقع منه هذه الأوهام في سنّه هذه وسرعته تلك .. ثم لما شبّ وشاب في هذا العلم واشتدّ عوده خالف أحكامه الضمنية تلك، بل ونبّه هو نفسه على تقصيره في عمله ذلك فقال في "السِّير" كما سبق "ويعوزه عمل وتحرير".

وهذا الكتاب – أعني: السِّير – من أواخر كتبه، وقد صرّح فيه أنّ كتابه "تلخيص المستدرك" يحتاج إلى تحرير ومراجعة، فإنْ قلتم: إنّ عمله فيه كان مجرّد اختصار وتلخيص فقط، فلماذا يذمّ عمله بعد ذلك في"السِّير" ويقول: إنه بحاجة إلى تحرير ومراجعة؟!

"أما نحن فنقول: إنه جمع وصنّف ودرس، وصار بفضل الله إمام عصره في الرِّجال مع الحافظ المزي، فمن أصبحت هذه حاله فهو بلا شكّ تغير اجتهاده وأصبح ما كتبه قديماً في حاجة إلى مراجعة ..

وقد يكون في هذا إشارة قوية إلى أنه أقرّ الحاكم على أحاديث كثيرة ظهر له ضعفها فيما بعد، وهذا حقٌّ لا شكّ فيه، بل قوله: إنّ الكتاب في حاجة إلى مراجعة وتحرير هو أكبر شاهد على أنه

---

(١) وهذا لا إشكال فيه بين الفريقين، وأدلته واضحة لا حاجة إلى ذكرها؛ فمن المسَلَّم به أنّ الإمام الذهبيَّ اختصر المستدرك في أوائل تصانيفه بدليل ذكره له في غالب مؤلفاته، ومن المعروف أنّ البدايات تكون باختصار الكتب النافعة كما هو معلوم. وانظر كلام الألباني في "النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان" (ص: ٣٣)

رأى من نفسه التقصير في خدمة هذا الكتاب ولا نقول قصّر في الاختصار!! وإنما قصّر في الأحكام على الأسانيد وظهر له هذا بعد أن فتح الله عليه.

وهذا من أوضح الأدلة على أنه كان موافقاً له أولا وقت تصنيفه مختصر المستدرك، ولما فتح الله عليه وترجم لجمهور رواة الأحاديث بان له ما كان وافق الحاكم عليه فأنكر أحاديث وضعّف رواة ..

ومعرفة أنّ كتبه التي نقد أو خالف الحاكم فيها هي المتأخرة، أي بعد المختصر بسنين كثيرة فلا إشكال حينئذ .. وهذا من أوضح ما يكون ..

فمن جعلها حجّة في أنّ الذهبي لم يوافق الحاكم لأنه قال بخلافه في كتبه الأخرى – كالميزان مثلا – فقد دلس على ضعاف العقول لأنّ الفرق بين الكتابين في وقت التأليف واضح جداً ولا يحتاج إلى برهان.

وأنا أتعجب من الأخوة الذين نقلوا أحاديث كثيرة من "التلخيص" وافق الحاكم عليها ثم جاؤوا بما يخالفه في "السّير" أو "الميزان" أو غيرهما، مستدلين بهذا أنه لا يمكن أن يُقِرّ في المختصر وينكر في غيره، فقدموا حكمه المتأخر عن الأول وحاكموا أنفسهم بما لا يجدي نفعا، لأنهم يعلمون أنّ كتبه الأخيرة حاكمة على كتبه الأولى"[1].

ثم أقول: **في قول الذهبي الذي استدللتم به على مذهبكم**: "في (المستدرك) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعلّ مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ، فإنّ في كثير من ذلك أحاديث في الظّاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن علل خفية مؤثّرة؛ وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيّد، وذلك نحو ربعه ..". **حجّة عليكم**؛ لأنّه يتضمّن شهادةً من الذهبي نفسه **وإقراراً منه** بأنّ في "المستدرك" أحاديث صحيحةً على شرطهما أو على شرط أحدهما، وأحاديث صِحاحٍ وحِسانٍ وجِيادٍ، ونأخذ منه بوضوح أنه أقرّ على جملة كبيرة من الكتاب صحيحة وحسنة وجيدة، فليس لأحدٍ أن يقول بعد ذلك: إنّ نقله لكلام الحاكم ليس إقرار منه له.

نعم: قد يقولون عدد الأحاديث التي وافق فيها الذهبيُّ الحاكمَ أكثر مما قاله هنا ..

فيقال حينئذ: هذا كلامه الأخير بعد لمعان ذهبه في هذا العلم وبعد أنْ صنّف أكثر كتبه، فليكن المعوّل عليه.

---

(١) انظر: "التحاكم إلى موافقة الذهبي للحاكم" للباحث عادل سليمان القطاوي، وهو منشور في الشبكة.

وهذا الذي فهمه الأئمة في تعاملهم مع أحكام الذهبي في كتبه المتأخرة المخالفة لأحكامه في "التلخيص"؛ فهذا خاتمة الحفّاظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله يقول في "لسان الميزان" (٣/٤٦٦)[١] في ترجمة رجاء بن أبي عطاء المصري: "صويلح. قال الحاكم: مصري صاحب موضوعات ..

ثم ساق له حديثاً من طريقه وقال: وهذا الحديث أورده ابن حبان وقال: إنه موضوع وحكاه عنه صاحب الحافل. **وأخرجه الحاكم** في "المستدرك" عن الأصم عن إبراهيم بن منقذ عن إدريس وقال: صحيح الإسناد. فما أدري ما وجه الجمع بين كلاميه[٢]، **كما لا أدري كيف الجمع بين قول الذهبي: (صويلح) وسكوته على تصحيح الحاكم في "تلخيص المستدرك" مع حكايته عن الحافظين أنهما شهدا عليه برواية الموضوعات؟!**".

قلت: **كلام الحافظ هذا مهم جداً؛ فقد تضمّن:**

- **أوّلاً**: اعتبار سكوت الذهبي وعدم تعقّبه على تصحيح الحاكم موافقة منه له وإقراراً.

- **ثانياً**: الرّد على أصحاب المذهب الأوّل القائلين بأنّ عدم تعقّب الذهبي على تصحيح الحاكم لا يُعدُّ موافقة منه له وإقراراً، واستدلالهم على ذلك بأنّ الحاكم قد يصحّح الحديث ويكون في سنده من قال الذهبي في "الميزان": إنه كذّاب أو ضعيف وربما يذكر الحديث في ترجمته من "الميزان" ضمن منكراته، فليس من المعقول أن يسكت الحافظ الذهبي النّقّاد البارع على أحاديث فيها علل ظاهرة لا تخفى على طالب علم صغير!

فأنت ترى أنّ الحافظ ابن حجر لم يفهم هذا الفهم بل فهم عكسه وهو اعتبار سكوت الذهبي وعدم تعقّبه على تصحيح الحاكم موافقة منه له وإقرارا، وجعل كلام الذهبي في "الميزان" مخالفاً ومناقضاً لسكوته على تصحيح الحاكم في "تلخيص المستدرك" حتى إنه لم يستطع الجمع بينهما. بينما القوم استطاعوا الجمع بينهما؛ فجعلوا كلامه في "الميزان" دليلاً على أنه لم يقصد الموافقة والإقرار في "تلخيص المستدرك"!!

---

(١) وسيأتي نقله مرّة ثانية عند ذِكر العلماء الذين استعملوا عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في الدليل الثالث لأصحاب المذهب الثاني.

(٢) يعني: بين قوله فيه: "صاحب موضوعات" وبين تصحيح حديثه.

وقال الألباني في "الضعيفة" (٣/٥١٣): "**ما أكثر تناقض كلامه** [يعني: الذهبيَّ] **في "التلخيص" مع كلامه في غيره وهو الحافظ النَّقّاد، الأمر الذي يحملني على أنْ أعتقد أنه من أوائل مؤلفاته، وأنه لم يُتَح له أن يعيد النظر فيه**، والله أعلم". وانظر: "النصيحة" (ص٣٣).

وقال الألباني أيضاً[١]: "فإذن هذا الذي نراه من الاختلاف أو التناقض بين بعض الأحاديث التى جاءت – إما مسكوتاً عنها في "المستدرك" أو موافقاً أو منتقداً – ونرى خلاف ذلك في الكتب الأخرى فالتعليل ليس هو ذاك التعليل أنه ما توجه لنقد "المستدرك" في الأحاديث التى نسميها أنه وافق الحافظ عليها، **لا نقول هذا، وإنما هذا كان رأيه يوم أنْ لَخَّصَ، أما فيما بعد تبين له خلاف ذلك فصرّح برأيه فيما بعد** كما يصرّح أيّ عالم مما ذكرنا نحن بعض الأمثلة آنفاً".

فالشّأن كلّ الشّأن أنّ الحافظ الذهبي حين كتب "التلخيص" كان قصده فيما نقله من تصحيحات الحاكم حينذاك الإقرار والموافقة، أما بعد ذلك وبعد أن تغير رأيه واجتهاده فلا يهمنا ولا يغير من حقيقة الإقرار والموافقة المتقدمة شيئاً.

وأما دليلهم الخامس فسيأتي الرّد عليه ونسفه ضمن حكاية الدليل الثّالث لأصحاب المذهب الثاني المتضمن جريان العمل على استعمال عبارة الموافقة والإقرار.

القول الثاني:

وذهب جماهير العلماء من المتقدمين[٢] والمتأخرين إلى أنّ سكوت الذهبي على تصحيح الحاكم وعدم تعقّبه عليه – على الوجه الذي شرحناه – يعدّ موافقة وإقراراً[٣].

ويمكن الاستدلال لصنيع هؤلاء العلماء بما يأتي[٤]:

– **أوّلاً**: تصريح الذهبي نفسه بأنه تكلّم عن أسانيد المستدرك، حيث قال في مقدمة تلخيصه: "هذا ما لخّص محمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي من كتاب المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله، فأتى بالمتون، وعلّق الأسانيد **وتكلّم عليها**".

قلت: قوله (**وتكلّم عليها**) يدلّ على أنه التزم الكلام على الأسانيد تعقّباً، فما لم يتكلّم فيه فهو موافق فيه للحاكم، **بغضّ النّظر هل وفّى بذلك أم لم يوفِّ**.

---

(١) في صوتية مفرّغة ضمن سلسلة الهدى والنور/ الشريط (٧٩١) بعنوان: "الأسئلة اليمانية حول مسائل حديثية وفقهية".

(٢) أعني بالمتقدمين: الطبقة التي بعد الذهبي من تلاميذه ومَن بعدهم من علماء الحديث.

(٣) سيأتي سرد أسماء هؤلاء العلماء مع أقوالهم.

(٤) بعض هذه الأدلّة ذكرها باحثون معاصرون سأشير إليهم عند ذكر أدلّتهم.

وهذا ما فهمه السيوطي من كلام الذهبي حيث قال كما سبق: "وقد اعتنى الحافظ الذهبي بالمستدرك، فاختصره مُعَلِّقاً أسانيده، **وأقرّه على ما لا كلام فيه، وتعقّب ما فيه كلام**".

وقال السيوطي أيضاً في "ذيل طبقات الحفاظ" (ص ٢٣١) وهو يعدّد كتب الحافظ الذهبي: "و**(تلخيص المستدرك) مع تعقّبٍ عليه**".

وهو ما فهمه العلامة أحمد شاكر أيضاً، فقد قال في "الباعث الحثيث" (ص ٩٣):

"وقد اختصر الحافظ الذهبي "مستدرك الحاكم"، **وتعقّبه في حكمه على الأحاديث فوافقه وخالفه،** وله -أيضا- أغلاط".

والذهبي نفسه هذه هي طريقته في تلخيصاته الكثيرة فقد التزم فيها إلى حدٍّ كبير التعقّبَ والرّدَّ على أوهام صاحب الأصل، قال الحافظ صلاح الدين الصّفدي في "الوافي بالوفيات" (١١٥/٢) في ترجمة شيخه الذهبي: "ولم أجد عنده جمود المحدّثين ولا كَوْدَنة - أي: بلادة - النَّقَلة بل هو فقيه النّظر له دربة بأقوال الناس ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات، وأعجبني منه ما يعانيه في تصانيفه **من أنه لا يتعدّى حديثاً يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن أو ظلام إسناد أو طعن في رواته، وهذا لم أر غيره يراعي هذه الفائدة فيما يُورِده**".

"فلم تكن مختصرات الإمام الذهبي تقليدية؛ بل تجده يضيف إليها التعليقات النفيسة، والاستدراكات البارعة، والإضافات التي لا غنى عنها، **ويصحّح ويصوّب لمؤلّف الأصل - إذا تنبّه لوهمه أو غلطه** -"[1].

وبهذا التقرير يُرَدّ على الدليل الأوّل والثاني لأصحاب القول الأوّل حيث قالوا: إنّ الذهبيَّ رحمه الله لم يذكر في مقدمة تلخيصه، ولا في شيء من كتبه أنّ عدم تعقّبه على كلام الحاكم في "تلخيصه" يُعَدُّ إقراراً وموافقةً. **وأنّ عمل الذهبي كان مجرد** تلخيصٍ واختصارٍ لكلام الحاكم، وليس من شأن المختصِر أن يتعقّب صاحب الأصل في كلّ ما يراه وهماً وخطأً.

- ثالثاً: جريان العمل على ذلك من عصر تلاميذ الذهبي رحمه الله إلى عصرنا هذا[2]، ولم يخالف في ذلك إلا بعض أهل عصرنا! والقول بخلاف عملهم طعن في عملهم وفهمهم، ونسبةٌ لهم إلى الغفلة والوهم في حكمهم بموافقة الذهبي للحاكم فيما صحّحه!

---

(١) من مقدمة محقّق تلخيص العلل المتناهية (ص٤).

(٢) قال الدكتور سعد الحميد في "مناهج المحدثين" (ص ١٦٤):

فالمسألة راجعة إلى فهم مقصود الذهبي وصنيعه في حكايته كلام الحاكم وعدم تعقّبه؛ وأعظم ما يساعد على فهم ذلك هو الاستعانة بفهوم علماء الحديث الذين لهم دربة في التعامل مع كلام الأئمة واصطلاحاتهم، والعارفين بمقاصد التأليف والتصنيف.

ويتّضح ذلك من خلال سرد أقوالهم جيلاً بعد جيل من عصر تلاميذ الذهبي إلى يومنا هذا.

العلماء الذين استعملوا عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي أو ما في معناها)[1]

١ – أوّلهم وأقدمهم تلميذ الذهبي الحافظ الكبير جمال الدين الزّيلعي (ت:٧٦٢ هـ).

فقد استعمل هذه العبارة في مواطن من كتبه:

– فمن ذلك قوله في "تخريج أحاديث الكشّاف" (١٣٢/٢):

".. الحاكم في كتاب الرؤيا وقال: عن أبي سلمة قال: نبئت عن عبادة بن الصّامت ... فذكره وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

قلت: ظاهر هذا اللّفظ الانقطاع فكيف يكون على شرط الشيخين أو صححاه بالجملة، قال ابن عساكر في أطرافه: وأبو سلمة لم يسمع من عبادة. **والعجب من الذهبي كيف أقرّه على ذلك**".

– ومن ذلك قوله أيضاً في الكتاب المذكور (٤٣/٤) عند حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: (خطبنا رسول الله ﷺ فأقبل الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران ..):

"وكذلك رواه ابن حبان .. والحاكم في مستدركه .. في كتاب اللباس وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. **وأقرّه الذهبي، وهو مما ينتقد عليه فإنّ الحسين بن واقد احتجّ به مسلم فقط**".

"إذا نظرنا لصنيع الأئمة من قبل الذهبي حتى هذا العصر الذي خرج فيه، فإذا بنا نجد أنّ أحداً منهم لم يخالف هذا المنهج".

قلت: وبهذا يظهر لك زَيْفَ وبُعْدَ ما قاله الباحث محمد خلف سلامة الذي نقلناه قريباً في أدلّتهم:

"عدم اشتهار هذا المعنى وشيوعه إلا عند المعاصرين فيما يظهر، بل الظاهر أنه ما صرّح بما صرّح به المعاصرون في هذا الباب أحدٌ من معاصري الذهبي أو تلامذته من الحفاظ والمحدثين والمؤرخين، وما كان أكثرهم ..".

(١) ذكرت في البحث الأصلي لكلّ عالم عدّة نقول في ذلك، وعلّقتُ على بعضها تعليقات توضيحية، وسأقتصر هنا على نقلين أو ثلاثة لكلّ عالم مع حذف التعليقات التوضيحية إلا ما لا بدّ منه طلباً للاختصار.

- ومن ذلك قوله في "نصب الراية" (١٦١/٤) عند حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (سيّد الشّهداء عند الله يوم القيامة حمزة):

"وقال[الحاكم]: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. انتهى. **وأقرّه الذهبي عليه**".

٢ - العلامة المحدّث صدر الدين محمد بن إبراهيم السُّلمي المُناوي[1] (ت: ٨٠٣ هـ) شيخ الحافظين: ابن حجر وأبي زرعة العراقي:

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "**كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح**".

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٨٨/١): "ورواه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه ولم يخرجاه، ولا ذكرا لصفوان بن عسال حديثا واحدا، **وأَقَرَّ الذهبيُّ في تلخيصه المستدرك ذلك**".

- ومن ذلك قوله في (٢٨٩/١): "ذكر الحاكم هذا الحديث فيما استدركه على الصحيحين من حديث الليث، وهو وهمٌ، فإنه ثابت في مسلم كما بينته، **والعجب من تقرير الذهبي له على ذلك في تلخيصه**".

- ومن ذلك قوله في (٤٧٣/٤): "ورواه الحاكم في المستدرك وقال: على شرط مسلم. **وهو وهم؛** فإنّ الحديث خرّجه مسلم، **وقد أقرّه الذهبي في مختصر المستدرك على وهمه**".

٣ - الحافظ الكبير ابن الملقّن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد (ت: ٨٠٤) شيخ الحافظ ابن حجر، وهو من أعرف الناس بصنيع الذهبي في تلخيصه؛ فقد قام باختصاره، وهو مطبوع، واستعمل فيه عبارة الإقرار.

- فمن ذلك قوله في في "مختصر تلخيص الذهبي" (١٥٣٤/٣) عند حديث المِسْوَر بن مخرمة مرفوعاً (إنّ الأنساب تنقطع يوم القيامة، غير نسبي، وسببي، وصهري):

"أخرجه الحاكم .. **ثم قال الحاكم: صحيح. وأقرّه الذّهبي عليه**".

- ومن ذلك قوله أيضاً في الكتاب المذكور (٣٨٩/١):

"قال الحاكم: لم أخرج من أوّل الكتاب إلى ههنا حديثاً لعمرو بن شعيب.

---

(١) وهو غير عبد الرؤوف المناوي المتأخر صاحب "فيض القدير".

قال جامعه [يعني: ابن الملقّن]: هذا عجيب من الحاكم؛ فإنه قد أخرج له في أوّل الصلاة حديث: (مروا الصِّبيان بالصلاة لسبعٍ ...) الحديث. **والعَجَبُ من الذهبي كيف أقرّه على ذلك!**".

- ومن ذلك قوله أيضاً في الكتاب المذكور (٥٦٩/١) عند حديث ابن عباس مرفوعاً (نهى عن السَّلَفِ في الحيوان): "قال [يعني: الحاكم]: **صحيح الإسناد**، ولم يخرّجاه.

قلت [يعني: ابن الملقّن]: **أقرّه الذهبي عليه**، وإسحاق هذا قال ابن حزم: مجهول. وقال الذهبي في الميزان: الظاهر أنه الطّبري المنكر الحديث، علته إنما هو الدّماري، فليعلم. ضَعَّفه غيرُ واحد".

٤ - العلامة المقرئ المحدّث شمس الدين محمد الجزري (ت:٨٣٣هـ) في شرحه للمصابيح المسمّى بـ"تصحيح المصابيح" أو "التوضيح في شرح المصابيح".

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من شرحه على المصابيح فيما نقله عنه القاري في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور كما في "المرقاة" (٨١٤/٢) عند حديث عقبة بن عامر ﷺ قال: قلت: يا رسول الله أُفضِّلت سورة الحجّ بسجدتين قال: (نعم فمن لم يسجدها فلا يقرأهما): "وقال الترمذي: "هذا حديث ليس إسناده بالقوي" .. لكن الحديث صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه من غير طريقهما، **وأقرّه الذهبي على تصحيحه، قاله الشيخ الجزري**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور كما في "المرقاة" (٣٠٨٨/٧) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (دخلتُ الجنةَ فسمعتُ فيها قراءة فقلت: من هذا؟ قالوا: حارثة بن النعمان ..): "وقال الجزري في التصحيح: رواه الحاكم في صحيحه، وقال: صحيح على شرط الشيخين، **وأقرّه الذهبي**".

٥ - الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الشّهير بسبط ابن العجمي (ت: ٨٤١ هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "**التلقيح على الجامع الصحيح**":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص: ٢٨٦) عند حديث جابر الذي رحل فيه إلى أخيه عبد الله بن أنيس رضي الله عنهما: "ثمّ إنّي رأيت الحديث في (كتاب الأهوال) من «المستدرك» وقال: صحيح، **وأقرّه الذّهبيُّ في «تلخيصه»**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص: ٢٩٦٦) عند حديث أبي لاس الخزاعي ﷺ مرفوعاً وفيه قصّة (ما من بعير إلا على ذروته شيطان ..): "رأيته في «المستدرك» من طريق ابن إسحاق به، وهو على شرط مسلم، **وأقرَّه الذهبيُّ في «تلخيصه»**".

٦ - العلامة المحدّث شهاب الدين أحمد بن حسين بن حسن أبو العبّاس ابن رسلان (ت: ٨٤٤ هـ) تلميذ الحافظ أبي حفص البلقيني.

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من شرحه على سنن أبي داود:

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٥٦٩/١١): "واعلم أنّ هذا الحديث رواه الحاكم وصحّحه، ولفظه: (أنه سئل ما صنع رسول الله ﷺ بطعام خيبر، هل خمّسه؟ قال: لا ..). **وذكر أنه على شرط البخاري ومسلم، وأقرّه الذهبي عليه في "تلخيصه"**.

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٥٧١/١١):

"رواه الحاكم في "المستدرك" عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه قال: (شهدت فتح خيبر، فلما انهزموا أخذ الناس ما وجدوا من جزر، قال زيد: وهي المواشي ..). **وصححه وأقرّه الذهبي عليه**".

٧ - الحافظ الكبير شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ).

استعمل الحافظ ابن حجر عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي أو ما في معناها) في مواضع من كتبه:

- فمن ذلك قوله في "لسان الميزان" (٣٦٦/٦) عند حديث يرويه أبو نعيم عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير عن بن عباس رضي الله عنهما قال: (أوحى الله تعالى إلى محمد ﷺ إني قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفاً وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفاً وسبعين ألفاً):

"وقد أخرجه الحاكم في "المستدرك" من طريق ستة أنفس عن أبي نعيم وقال: **صحيح. ووافقه المصنّف** [يعني: الذهبي] **في تلخيصه**".

٨ - الحافظ بدر الدين العيني (ت:٨٥٥ هـ).

قال رحمه الله في "نخب الأفكار" (٤٤٢/٢) وفي "عمدة القاري" (٢٠/٤) عند حديث جابر ﷺ مرفوعاً (التّيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين):

"أخرجه الحاكم من حديث إبراهيم بن إسحاق الحربي نحوه، وقال: هذا إسناد صحيح. **وقال الذهبي أيضًا: إسناده صحيح**، ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته".

قلت: صنيع العيني هذا يدلّ على أنه يرى أنّ تصحيح الذهبي ليس مجرّد اختصارٍ وتلخيصٍ لكلام الحاكم، وإنما هو حكم الذهبي نفسه وافق فيه حكمَ الحاكمِ.

٩ - شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:٩٠٢ هـ).

قال رحمه الله في "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" (٩٤٥/٢) عند حديث ابن عمر أو سهل بن سعد رضي الله عنهم قال: (جاء جبريل عليه السّلام إلى النبي ﷺ، فقال: **يا محمد، عِشْ ما شئتَ فإنّك ميّتٌ** .. الحديث):

"وقال [يعني: الحاكم]: صحيح الإسناد. كذا قال: **ولم يتعقَّبه الذهبي، فغفَل عنه**، فإنّ سنده ضعيف، والله أعلم".

قلت: انظر إلى الحافظ السّخاوي كيف جعل عدم تعقّب الذّهبي على الحاكم غفلة توجب الاستدراك عليه هو أيضاً، مما يدلّ على أنّ السّخاويَّ يعتقد أنّ عدم تعقّب الذّهبي على تصحيح الحاكم يعتبر موافقة وإقراراً له على ذلك.

١٠ – عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السُّيوطي (ت:٩١١ هـ).

يعتبر السيوطي أقدم من قعّد لقاعدة الموافقة والإقرار؛ فجعل عدم تعقّب الذّهبي على تصحيح الحاكم موافقة منه وإقراراً له على ذلك.

- قال رحمه الله في "النّكت البديعات" (ص٢٣) بعد أن تكلّم على تساهل الحاكم: "فلذلك وجب على النّاقد الاعتناء بما نقله منه من غير تقليد له، وقد اعتنى الحافظ الذهبي بالمستدرك، فاختصره مُعَلِّقاً أسانيده، **وأقرّه على ما لا كلام فيه، وتعقّب ما فيه كلام**".

وطبّق ذلك في تخريجاته:

- فمن ذلك قوله في "اللآلىء المصنوعة" (١٨٢/٢) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (أكرموا الخبز ..):

"أخرجه الحاكم في المستدرك .. وقال صحيح. **وأقرّه الذهبي فلم يتعقبه**".

- ومن ذلك قوله في "اللآلىء المصنوعة" (٢٧٤/٢) عند حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (اللهم أحيني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين ..):

"قال الحاكم: صحيح الإسناد. **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في "اللآلىء المصنوعة" (٣٢٤/٢) عند حديث بريدة ﷺ مرفوعاً (إنّ لله ريحاً يبعثها الله على رأس مائة سنة تقبض روح كل مؤمن):

"قال الحاكم: صحيح الإسناد. **وأقرّه الذهبي في تلخيصه**".

١١ - أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني صاحب إرشاد السّاري (ت: ٩٢٣ هـ).

قال رحمه الله في "إرشاد السّاري" (٣٠٥/٥): "وله شاهد عند الحاكم أيضًا عن ابن عباس في قوله: {سبع سماوات ومن الأرض مثلهن}. قال: (في كلّ أرض نحو إبراهيم ﷺ). قال الذهبي: **حديث على شرط الشيخين**". قلت: وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". اهـ

وهذا يدلّ على أنّ الحافظ القسطلاني يرى أنّ حكم الذّهبي مستقلّ وأنّه رأيٌ له وافق فيه حكم الحاكم، وليس مجرّد اختصار وتلخيص.

١٢ - أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي (المتوفى بعد ٩٢٣هـ) صاحب كتاب "خلاصة تذهيب التهذيب".

قال في الكتاب المذكور في ترجمة مهدي بن حرب العبدي:

"عن عكرمة وعنه حوشب ابن عقيل قال ابن معين: لا أعرفه. **وصحّح الحاكم حديثه وأقرّه الحاكم** [كذا وقع في المطبوعة، وصوابه: الذهبي] **في مختصر المستدرك**".

١٣ - محمد بن يوسف الصّالحي الشّامي (ت: ٩٤٢هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد".

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٢٩٦/١) عند حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً (مَعْدُ بن عَدْنان بن آدَدَ بن زَنْدِ بن بَرِّيِّ بن أَعْراقِ الثَّرَى ..):

"قلت: وصححه الحاكم. **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٣٣١/١) عند حديث قيس بن مخرمة ﷺ: (أنه ذكر ولادة رسول الله ﷺ فقال: توفي أبوه وأمّه حُبلى به): "ورواه الحاكم وصححه، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٠٩/٧) في موضعين:

"وروى ابن حبان، والحاكم، **وصحّحه الذهبي وأقرّه**، عن ابن بريدة عن أبيه قال: (كنا إذا قعدنا عند رسول الله ﷺ لم ترتفع رؤوسنا إليه إعظاما له) ...

وروى الحاكم، **وصحّحه الذهبي وأقرّه**، عن سلمان ﷺ: أنه كان في عصابة يذكرون الله تعالى، فمرّ بهم رسول الله ﷺ فقام بعضهم ..).

١٤ - نور الدين علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (ت: ٩٦٣هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة".

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٣٧/٢) عند حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً (من أطعم أخاه خُبزاً حتى يشبعه، وسقاه ماء حتى يرويه بعّده الله عن النّار سبع خنادق ..):

"والحديث أخرجه البيهقي في الشّعب والحاكم في المستدرك وصحّحه، **وأقرّه الذهبي في تلخيصه**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٣٥٥/٢) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (قال الله تعالى: إذا ابتليت عبدي المؤمن، ولم يشكني إلى عواده أطلقته من أساري ..):

"أخرجه الحاكم في المستدرك وصحّحه على شرط الشيخين، **وأقرّه الذهبي في تلخيصه**".

١٥ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤ هـ).

قال في "تحفة المحتاج بشرح المنهاج" (٢٧٢/١٠): "ويؤيده ما رواه الحاكم وصحّحه، **وأقرّه الذهبي** أنها قالت: (لا أبايعك على السّرقة إني أسرق من مال زوجي فكفّ ﷺ يده، وكفّت يدها ..)".

١٦ - محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (ت: ٩٨٦هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "تذكرة الموضوعات".

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص٥٩) عند حديث أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (اللهمّ أحيني مسكيناً وتوفّني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين ..):

"صحّحه الحاكم، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص١٤٤) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (أكرموا الخبز ..): "أخرجه الحاكم وصحّحه. **وأقرّه الذهبي**".

١٧ - العلامة المحدّث نسيم الدّين محمد مِيرك شاه الحنفي[1] (توفي قبل الألف) شيخ العلامة القاري.

(١) قال العلامة مرتضى الزّبيدي في "تاج العروس" (٣٣٠/٢٧):

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم فيما نقله عنه القاري في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح":

- فمن ذلك قوله كما في "المرقاة" (٥٦٢/٢) عند حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ مرفوعاً (من قال حين يسمع المؤذن: أشهد أن لا إله الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام دينا، غفر له ذنبه):

"رواه مسلم والأربعة. والعجب أنّ الحاكم أخرجه في مستدركه، **وأعجبُ من ذلك تقرير الذهبي له في استدراكه عليه، وهو في صحيح مسلم بلفظه**".

- ومن ذلك قوله كما في "المرقاة" (٦٨٠/٢) عند حديث أبي هريرة ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين) ولم يسكت):

"هكذا في صحيح مسلم .. والعجب أنّ الحاكم أخرجه في مستدركه وقال: على شرطهما، **وأقرّه الذهبي فلم يستدركه**".

١٨ – علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا القاري (ت: ١٠١٤هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح".

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٣٢/١) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (إذا زنى العبد خرج منه الإيمان، وكان كالظُّلّة، فإذا انقلع منها رجع إليه الإيمان):

"رواه الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما، **ووافقه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٤٢٤/٤) عند حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ (نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة):

"وقال الحاكم: إنه على شرط البخاري، **وأقرّه الذهبي**".

١٩ – زين الدين محمد عبد الرؤوف المُناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "فيض القدير".

"مِيرَكُ، بكسر الميم وفتحِ الرّاءِ: عَلَمٌ، **والسَّيِّدُ الحافِظُ نَسِيمُ الدِّينِ مِيرَك شاه**، واسمُه محمّدٌ الحَسَنِيُّ الشِّيرازِيّ الهَرَوِيُّ **مُحَدِّثٌ** عن أبيه السيّدِ جلالِ الدِّينِ عطاء الله بن غِياثِ الدّينِ فَضْلِ الله الحَسَني، وعنه السيّدُ المرتَضَى بنُ عليٍّ ابنِ محمّدِ بنِ السّيدِ الشَّرِيفِ الجُرجاني".

فانظر على سبيل المثال: (١/٥٨، ١٢٢، ١٣٥)، (٢/٤، ٨، ٢١)، (٣/٥، ١٣، ٢٨)، (٤/١٨، ٢٠، ٣٤)، (٥/١٦، ١٧، ١٩)، (٦/٥، ٧، ١٦).

٢٠ – عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري (المتوفى: ١٠٩٩هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتبه:

– فمن ذلك قوله في "شرحه على الموطأ" (٤/٤٠٢) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (إنّ الرّجل ليدركُ بحسنِ خُلقه درجات قائم اللّيلِ صائم النّهار):

"وهذا الحديث أخرجه أبو داود من وجه آخر عن عائشة .. والحاكم، وقال: صحيح على شرطهما، **وأقرّه الذهبي**".

– ومن ذلك قوله في "شرحه على مختصر خليل" (٣/٢٠٣) عند حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (خير الصحابة أربعة .. ولن يغلب إثنا عشر ألفاً من قِلّة):

"أخرجه الترمذي وحسّنه .. والحاكم وصحّحه، **وأقرّه الذهبي**".

٢١ – المحدّث إبراهيم بن محمد، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيني الحنفي الدمشقيّ (ت: ١١٢٠هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف":

– فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١/٦٥) عند حديث عمرو بن العاص ﷺ مرفوعاً (إذا رَأَيْت النّاس قد مَرَجَتْ عُهودُهم وخَفَّت أماناتهم ..):

"وقال الحاكم: **صحيح، وأقرّه الذهبي**".

– ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٢/٤١) عند حديث عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً (خيرُ الصَّداق أَيْسَرُهُ): "قال الحاكم: **صحيح على شرطهما، وأقرّه الذهبي**".

٢٢ – العلامة المحدّث محمد بن عبد الهادي أبو الحسن نور الدين السّندي (ت: ١١٣٨هـ).

قال في حاشيته على سنن ابن ماجه (٢/٥٣١) نقلاً عن السيوطي **ومُقِرّاً له** عند حديث أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (اللهم أحيني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين ..):

"أخرجه الحاكم وصحّحه، **وأقرّه الذهبي في تلخيصه**".

٢٣ – العلامة المحدّث إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني الدمشقي (ت: ١١٦٢هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "كشف الخفاء":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٥٨/١) عند حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه مرفوعاً (احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو ما ملكت يمينك):

قال الترمذي والحاكم: صحيح، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٤٠/٢) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (لو تعلمون ما أعلم، لبكيتم كثيراً ولضحكتم قليلاً):

"رواه الطبراني والبيهقي والحاكم، وقال: صحيح، **وأقرّه الذهبي**".

٢٤ - العلامة المحدّث محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "التّنوير شرح الجامع الصغير".

فانظر على سبيل المثال: (١٩١/١، ٢٥٠، ٣٦٦)، (٧/٢، ٨، ٢٠)، (٢٠/٣، ٢٤٠، ٥٨٣)، (٨١/٤، ٨٢، ٩٩)، (٢٧/٥، ٤٢، ٥١)، (٢٠/٦، ٣١، ٤٥)، (١٠/١٠، ٣٩، ٦٥).

٢٥ - العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السّفاريني الحنبلي (ت: ١١٨٨ هـ).

قال في "كشف اللِّثام شرح عمدة الأحكام" (٥٨٧/٦) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (أكرموا الخبز ..):

"أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" .. وتعقبه السيوطي بأنّ الحاكم أخرجه من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه، **وأقرّه الذهبي**".

٢٦ - محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشّهير بمرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٦٥/٢): "وأخرج الحاكم .. عن أبي الدّرداء رفعه (لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيراً ولضحكتم قليلاً ..). وقال الحاكم: صحيح، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٢١٤/٣) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (خيرُ يومٍ طلعت عليه الشّمس يوم الجمعة: فيه خُلِق آدم ..):

"وقال الحاكم: على شرطهما، **وأقرّه الذهبي في التلخيص**".

٢٧ – العلامة المحدّث سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد":

– فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٣٥٦/١) عند حديث عمران بن حصين ﷺ قال: دخلت على النبي ﷺ وفي عضدي حلقة صفر فقال: (ما هذه؟) فقلت: من الواهنة فقال: (انبذها): ".. والحاكم وقال: صحيح الإسناد، **وأقرّه الذهبي**".

– ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٣٦٠/١) عند حديث عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً (من علّق تميمة فلا أتمّ له ومن علّق ودعةً فلا ودع الله له):

"ورواه أيضًا أبو يعلى والحاكم وقال: صحيح الإسناد، **وأقرّه الذهبي**".

٢٨ – محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشّوكاني (ت: ١٢٥٠هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في مواضع من كتبه:

– فمن ذلك قوله في "نيل الأوطار" (٢٤٧/٦) عند حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً (أيّما امرأة ماتت وزوجُها عنها راضٍ دخلت الجنّةَ): "وقد صحّحه الحاكم، **وأقرّه الذهبي**".

– ومن ذلك قوله في "تحفة الذاكرين" (ص ٤١) عند حديث عليٍّ ﷺ مرفوعاً (إنّ البخيل من ذُكِرتُ عنده فلم يُصَلِّ عليَّ): "وأخرجه .. أحمد في المسند والنسائي والحاكم في المستدرك، وقال: صحيح، **وأقرّه الذهبي**".

– ومن ذلك قوله في "الفوائد المجموعة" (ص٥١٠) عند حديث بريدة ﷺ مرفوعاً (إنّ لله ريحاً يبعثها على رأس مائة سنة، تقبض رُوحَ كلِّ مؤمن):

"أخرجه الحاكم في المستدرك وصحّحه، **وأقرّه الذهبي**".

وانظر: "الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني" (٣٩٧/١)، (٣٠٣٤/٦)، (٥٨٣٩/١٢).

٢٩ – المحدّث الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد الرُّباعي الصّنعاني (ت: ١٢٧٦هـ) من خواصّ تلاميذ العلامة الشّوكاني.

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "فتح الغفّار الجامع لأحكام سنة نبيِّنا المختار":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٠٣/١) عند حديث عبد الله بن الحارث ﷺ مرفوعاً (ويلٌ للأعقاب من النار، وبُطون الأقدام):

"رواه أحمد والدارقطني والحاكم، وقال: صحيح .. **وأقرّه على التصحيح الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٤٦٩/٣) عند حديث جابر ﷺ مرفوعاً (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يُدار عليها الخمر):

".. وأخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم، **وأقرّه الذهبي**".

٣٠ - المحدّث محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (ت: ١٢٧٧هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص١٣٦) عند حديث (خير الصّداق أيسره): "صححه الحاكم، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص٢٢٠) عند حديث (كُلوا الزَّيْتَ، وادَّهِنوا به؛ فإنه من شجرة مباركة): "رواه أحمد وغيره، وصحّحه الحاكم، **وأقرّه الذهبي**".

٣١ - قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين الهندي الشافعي (ت: ١٢٨٠هـ).

قال في "ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد" (ص٦٧-٦٨):

"وروى الحاكم أيضا عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (ما من أحد يُؤَمَّرُ على عشرة فصاعدا إلا جاء يوم القيامة في الأصفاد والأغلال حتى يَفُكَّهُ عدله أو يوبقه جَوْرُه). صحّحه الحاكم، **وأقرّه الذهبي وغيره**".

٣٢ - العلامة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٨٥هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص١١٨) عند حديث عمران بن حصين ﷺ قال: دخلت على النبي ﷺ وفي عضدي حلقة صفر فقال: (ما هذه؟) فقلت: من الواهنة فقال: (انبذها): ".. والحاكم وقال: صحيح الإسناد، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (ص٣٢٠) عند حديث أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً (ثلاثة لا يدخلون الجنة: مدمن الخمر، وقاطع الرَّحِم، ومُصدِّقٌ بالسِّحْرِ):

".. والحاكم وقال: صحيح، **وأقرّه الذهبي**".

٣٣ – العلامة المحدّث أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "فتح البيان في مقاصد القرآن".

فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٤/١٥٦-١٥٧): "ومن ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة والحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد، **وأقرّه الذهبي** ..".

٣٤ – محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، العظيم آبادي (ت: ١٣٢٩هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "عون المعبود شرح سنن أبي داود":

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٧/٦٠) عند حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان أحبّ الشُّهور إلى رسول الله ﷺ أن يصومه شعبان ثم يصله برمضان):

"والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١١/٢٤٢) عند حديث أبي موسى ﷺ مرفوعاً (أمّتي أمّةٌ مرحومة لا عذاب عليها في الآخرة ..):

"والحديث أخرجه الحاكم وصحّحه، **وأقرّه الذهبي**".

٣٥ – المحدّث خليل أحمد السهارنفوري (ت: ١٣٤٦ هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "بذل المجهود في حلِّ سنن أبي داود".

فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (١٣/٦٨٨) عند حديث عمران بن حصين ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكاة كذا وكذا): "وقد صحّحه الحاكم، **وأقرّه الذهبي**".

٣٦ – العلامة المحدّث أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتابه "تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي".

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٢٢/٦) عند حديث أبي الدّرداء ﷺ مرفوعاً (الوالد أوسط أبواب الجنة، فإن شئت فأَضِع ذلك الباب أو احفظه):

"وأخرجه ابن ماجه .. والحاكم في مستدركه وصحّحه، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٢٢٩/٩) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (من سرّه أن يستجيب الله له عند الشّدائد والكُرَب فليكثر الدُّعاء في الرَّخاء):

"وأخرجه الحاكم وقال: صحيح، **وأقرّه الذهبي**".

٣٧ - المحدّث محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري (ت: ١٣٥٣هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي وما في معناها) في مواضع من كتابه «فيض الباري على صحيح البخاري».

- فمن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٣٦٠/٤) عند حديث عمران بن حصين: (وأبشروا، فوالذي نفس محمد بيده إنكم مع خليقتين ما كانتا مع شيء إلا كَثَّرتاه ..):

"عند الحاكم في «المستدرك» .. **وقد صحّحه الحاكم، وأقرّه الذهبي**، فاعلمه".

- ومن ذلك قوله في الكتاب المذكور (٤٠٢/٤):

"عند الحاكم في «مستدركه»: (أنه كان بعد عيسى عليه السّلام نبيّاً اسمه: خالد بن سنان).. **ومَرَّ عليه الذهبي، ولم ينكر عليه، وليس إسناده بالقويّ**".

٣٨ - العلامة المحدّث أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧ هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار وموافقة الذهبي لتصحيح الحاكم في كتبه. فانظر - مثلاً -:

- حاشية "تفسير الطبري" (٢٣/١، ١٧٣، ٢٦٠) (٢٦٩/٢، ٣٩٥) (٦٨/٣، ٧٠).
- حاشية "المحلى" (٩٣/١، ١٠١) (٢٠٤/٢) (٢٠/٣، ٨٢).
- حاشية "جامع الترمذي" (٤٥/١، ٧٥، ٩٩) (٧٧/٢، ٨٥، ٩٢).

٣٩ - العلامة المحدّث عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (ت: ١٣٨٦ هـ).

وقد أكثر من حكاية إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم في كتبه:

- فمن ذلك قوله كما في "آثاره" (٢/ ٢٩٨)

"ولكن الحاكم كان همّه في كثرة الجمع ليردّ على من قال من المبتدعة: إنه لم يصح عند أهل الحديث إلا ما في صحيحي البخاري ومسلم، كما ذكر هذا في مقدمة مستدركه، فجمع ولم يحقق ولم ينتقد ..

وقد انتقد أحاديثه الذهبي وابن دقيق العيد، وطبع كتاب الذهبي مع المستدرك، **ولكني وجدته يتسامح أيضا**، فكثيرا ما يكون في الحديث رجل مدلس ولم يصرح بالسماع، أو رجل اختلط بأخرة، وربما أخرج له الشيخان أو أحدهما مما سمع منه قبل الاختلاط، أو رجل ضعيف قد انتقد الأئمة مسلما أو البخاري في الرواية له في الصحيح، أو رجل عن رجل كان يضعف في روايته عنه، وإنما يروي له الشيخان مما رواه عن غيره، أو رجل كان يضعف في حفظه وإنما أخرج له الشيخان أو أحدهما مما حدث به من ..". اهـ

قلت: تأمّل قول المعلمي: "وقد انتقد أحاديثه الذهبي .. ولكني وجدته يتسامح أيضاً". فهو واضح في أنّ المعلميَّ فهم من صنيع الذهبي في تلخيصه: التزام التعقّب والانتقاد، ولذلك لامَهُ على عدم التزامه بذلك وتساهله وتسامحه.

- ومن ذلك قوله كما في "آثاره" (٤٧/٢):

"وأخرج أبو داود والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه: أنه أتى النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله علّمني شيئاً أقوله إذا أويتُ إلى فراشي ...).

قال الحاكم: "صحيح الإسناد"، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله كما في "آثاره" (٢٢٩/٢):

"وفي المستدرك عن حذيفة رضي الله عنه قال: (أوّل ما تفقدون من دينكم الخشوع، وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة ..). قال الحاكم: "صحيح الإسناد"، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله كما في "آثاره" (٣٥٦/٢):

"وأخرج الحاكم في المستدرك وقال: "صحيح"، **وأقرّه الذهبي**، عن ابن عمر قال: (جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أيُّ البقاع خير؟ ..)".

- ومن ذلك قوله كما في "آثاره" (٦٣١/٣):

"جاء في حديثٍ في المستدرك عن زيد بن حارثة أنه كان يطوف مع النبي ﷺ بالبيت قبل النبوة، فمرّ زيد على بعض الأصنام فمسح بها، فنهاه النبي ﷺ، ثم عاد فنهاه).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، **وأقرّه الذهبي**".

- ومن ذلك قوله كما في "آثاره" (٧٦٥/٣):

"وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي .. عن النعمان بن بشير: أنّ رسول الله ﷺ قال: (إنّ الدّعاء هو العبادة) .. وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال: "صحيح الإسناد"، **وأقرّه الذهبي**.

وأخرجه في المستدرك أيضاً عن ابن عباس عن النبي ﷺ بلفظ: (أفضل العبادة الدّعاء)، وقرأ الآية. قال الحاكم: "صحيح"، **وأقرّه الذهبي أيضاً**".

٤٠ – العلامة المحدّث أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السّلام المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار وموافقة الذهبي لتصحيح الحاكم في كتابه "مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". فانظر – مثلاً –: (١٩٨/١، ٢٧٦، ٢٨٥) (٦٩/٢، ٧٢، ١٢٥) (٧٦/٣، ٩٦، ١٠١) ...

٤١ – العلامة المحدث حماد بن محمد الأنصاري (ت: ١٤١٨هـ).

قال الشيخ عبد الأوّل بن حماد الأنصاري في "مجموع ترجمة والده" (٥٣٤/٢):

"وسمعته يقول: "**إنّ الحافظ الذهبي عمله في المستدرك كالتالي: إما أن يخالف الحاكم أو يوافقه بأن يذكر مثل عبارته**، وفي أوقات يسكت عنه، وحينئذ لا يقال: وافقه الذهبي".

٤٢ – سماحة الشيخ العلامة المحدّث عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت: ١٤٢٠هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتبه:

– فمن ذلك قوله كما في "مجموع فتاواه" (٤٤/٢٦) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى في أوله ..):

"رواه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال: حسن صحيح. **وصحّحه الحاكم، وأقرّه الذهبي**".

٤٣ – العلامة محدّث العصر محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار وموافقة الذهبي لتصحيح الحاكم في كتبه، ولعلّه رحمه الله أكثر من استعمل عبارة الموافقة والإقرار على الإطلاق. وقد سبق نقل تأصيله في هذه المسألة أيضاً في المقدمة.

٤٤ – الشيخ المحدّث عبد القادر الأرناؤوط (ت: ١٤٢٥هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار وموافقة الذهبي لتصحيح الحاكم في كتبه وتخريجاته، خاصة في حاشيته على "جامع الأصول في أحاديث الرسول".

٤٥ – الشيخ المحدّث شعيب بن محرم الأرناؤوط (ت: ١٤٣٨هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار وموافقة الذهبي لتصحيح الحاكم في كتبه وتخريجاته، خاصة في حاشيته على "مسند أحمد/ط الرسالة"، وحاشيته على "صحيح ابن حبان/ط الرسالة".

٤٦ – الشيخ الدكتور المحدّث محمود ميرة الحلبي (ت: ١٤٤١هـ).

يعتبر الشيخ محمود رحمه الله من أبصر الناس بمستدرك الحاكم ومخطوطاته وما كتب حوله، وكانت رسالته الدكتوراه حول الحاكم وكتابه المستدرك ..

وقد قرّر في كتابه هذا أنّ سكوت الذهبي على تصحيح الحاكم وعدم تعقّبه يعتبر موافقة منه له على ذلك.

فقد قال في (ص٢١٩): "فكتابه [يعني: المستدرك] حوى ثلاثة أقسام من الحديث الصحيح:

١- حوى القسم العالي من الصحيح ..

٢- حوى قسماً من الحديث الصحيح المتّفق عليه ..

٣- حوى قسماً من الحديث له علّة، لكن هذه العلّة غير مؤثرة ..

فالقسم الأوّل ردّ به على دعوى المبتدعة المنتقصين .. وقد سلم له من هذا القسم (١٣٩٤) حديثاً **وافقه عليها الذهبي** من أصل (١٦٥٣) حديثاً ..

وهناك قسم آخر على شرط أحدهما سلم له منه البخاري على شرط (١٤٠) حديثاً **وافقه عليها الذهبي** من أصل (١٥٦) حديثاً ..".

٤٧ – شيخنا العلامة المحدث محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي (ت: ١٤٤٢هـ).

وقد أكثر جداً من حكاية إقرار وموافقة الذهبي لتصحيح الحاكم في كتبه، خاصة في شرحه على "صحيح مسلم"، وشرحه على "سنن النسائي"، وشرحه على "سنن ابن ماجه".

٤٨ – شيخنا العلامة المحدث ربيع بن هادي المدخلي (ت: ١٤٤٧هـ).

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم ووافقه الذهبي) في مواضع من كتبه وتحقيقاته، مثل تحقيقه لكتاب "النكت على ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر، وتحقيقه لكتاب "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٤٩ – شيخنا المحدّث وصي الله بن محمد عباس متّع الله به وختم له بالحسنى.

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم ووافقه الذهبي) في مواضع من كتبه وتحقيقاته، مثل تحقيقه لكتاب "فضائل الصحابة" للإمام أحمد.

٥٠ – الشيخ المحدّث أحمد معبد عبد الكريم

وقد استعمل عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي) في مواضع من كتبه وتحقيقاته، مثل تحقيقه لكتاب "النفح الشذي في شرح جامع الترمذي" للحافظ أبي الفتح اليعمري.

انظر على سبيل المثال حاشية (٢٦١/١) و(٣٨٠/١) و(٦٥٣/٢) من التحقيق المذكور.

خاتمة:

قلت: فهؤلاء خمسون عالماً[١] أكثرهم من علماء الحديث، وخَلْفَهُم خلقٌ من المعاصرين – المشتغلين بعلم الحديث – لا يُحْصَوْن كثرةً يستعملون عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي، أو ووافقه الذهبي) في أجيال وأزمنة مختلفة، فهل يعقل أنْ يكون فهمهم لصنيع الذهبي في مختصره خطأً وسوءَ فهم؟!

وهل يعقل أن يخفى عليهم الحقّ جميعاً ويظهر لبعض أهل عصرنا؟!

وأما عدم اهتمام بعض الحفّاظ بنقل موافقات الذهبي فليس بقادح ولا يلزم منه أنهم لا يرونها موافقات، ولعل عدم اهتمامهم بنقل ذلك هو تحقّقهم من عدم تحريره كما شهد هو على نفسه فلذلك لم يهتموا بها. وبالمقابل اهتمّ بعض الحفّاظ بنقل تعقباته على تصحيحات الحاكم للحاجة الماسّة إلى ذلك.

وأجدني من الضروري أن أنبّه هنا في ختام هذا البحث، أنّ ما سبق من تحريرٍ لمسألة إقرار الذهبي لتصحيح الحاكم لايلزم منه متابعتنا له في الموافقة والإقرار، بل على طالب العلم المُجِدّ أن يدرس وينظر بنفسه في طرق وأسانيد الحديث ثم يحكم بما تقتضيه قواعد الصّنعة والتخريج، وذلك لِما علمنا مِنْ قصور عمل الذهبي في اختصاره بشهادته هو نفسه حتى قال فيه: "ويعوز عملاً وتحريراً".

(١) وأنا أعتقد جازماً أنهم أكثر من ذلك؛ فهناك كتبٌ كثيرة لم تَطُلْها يدي، ولعلّ الله يُيَسِّر لنا في قابل الأيّام النّظر فيما تيسّر لنا منها.

طبعات "المستدرك على الصحيحين"

لست هنا في صدد التّوسّع في الكلام عن طبعات المستدرك، فذلك شأن المحقّق لهذا الكتاب الحافل[1]، لكني سأكتفي بذكر أهمها وأجودها بعد الطبعة الهندية، فأقول:

من الكتب التي سارت بها الرّكبان، واشتغل بها أهل العلم عموماً وطلاّب الحديث خصوصاً قديماً وحديثاً كتاب "المستدرك على الصحيحين" للحافظ أبي عبد الله الحاكم رحمه الله، غير أنّ علماء الحديث وطلاّبه في زماننا قد أتعبتهم طبعة المستدرك القديمة –وهي الطبعة الهندية – وأنهكتهم لكثرة أخطائها المطبعية في الإسناد والمتن .. حتى صار من أمانيهم إعادة طباعته طباعةً تليق بمكانته العلمية؛ تشمل مقارنة المخطوطات بعضها ببعض، وإثبات النّصِّ السّليم، مع ضبط النّصِّ والتعليق عند الحاجة، وعمل فهارس متنوعة ودقيقة تخدم الباحثين.

وقد تحقّقت هذه الأمنية – بحمد الله – في هذه السنوات الأخيرة؛ فبرزت ثلاث طبعات مجوّدة؛ الأولى منها: طبعة دار التأصيل، والثانية: طبعة دار الميمان، والثالثة: طبعة دار المنهاج.

– أما طبعة دائرة المعارف العثمانية: فقد طُبِع "المستدرك" أوّل مرة سنة ١٣٣٤هـ، في حيدر آباد الدّكن بالهند، وطبع بذيله: "تلخيص الذهبي"، عني بتصحيحه جماعة من المحقّقين، وصدر في أربع مجلدات كبار، وهي أوّل طبعة للكتاب، وهي عمدة الطبعات التي تلتها[2]، وهي التي اعتمدها العلماء والباحثون وأحالوا عليها في كتبهم وأبحاثهم، ومنهم العلامة الألباني رحمه الله، لكنها طبعة سقيمة مليئة بالتّحريف والتّصحيف والسّقط في الإسناد والمتن، حتى أنهكت العلماء والباحثين كما سبق.

ثم توالت طبعات الكتاب بعد ذلك، وغالبها اعتمد على هذه الطبعة الهندية – على عجرها وبجرها –، إما بتصويرها، أو إعادة صفِّها، مع إضافة بعض التّعليقات أو التخريجات، أو التنبيه على بعض التحريفات والتصحيفات كما هو الشّأن في طبعة الشيخ مقبل رحمه الله.

إلى أن ظهرت وبرزت في السّنوات الأخيرة ثلاث طبعات مجوّدة، وهي على الترتيب:

---

(١) انظر في ذلك: مقدمة طبعة دار الميمان، ومقدمة طبعة دار التأصيل (ص٨٧)، وبحث الأخ أبي حاتم المسعودي المغربي الموسوم بـ "مسرد الدراسات والبحوث عن الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين".

(٢) ما عدا الطبعات الحديثة التي سبق التنويه بها.

– طبعة دار التأصيل: ثم طبع في دار التأصيل طبعةً مجوّدة سنة ١٤٣٥هـ، تحقيق ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، في ثمان مجلدات، تضمّن المجلد الأوّل منها مقدمة الكتاب، وبداية كتاب الإيمان ثم كتاب العلم ثم كتاب الطهارة، والأخير منها وأواخر ما قبله فهارس الكتاب، وعدد أحاديثها على حسب ترقيمهم (٩٠٢٩).

– طبعة دار الميمان: ثم طبع في دار الميمان طبعةً مجوّدة سنة ١٤٣٥هـ، تحقيق: الفريق العلمي لموسوعة جامع السنّة، في اثني عشر مجلداً، الأوّل منها مقدمة الكتاب، والأخير منها فهارس الكتاب، وعدد أحاديثها على حسب ترقيمهم (٩٠١٨).

– طبعة دار المنهاج: ثم طبع في دار المنهاج طبعةً لائقةً مُبهجِةً سنة ١٤٣٩هـ، تحقيق: الفريق العلمي لمكتب خدمة السنّة، في إحدى عشر مجلداً، تضمّن المجلد الأوّل منها مقدمة الكتاب، وبداية الكتاب حتى أوّل كتاب الصلاة، والأخيران منها فهارس الكتاب، وعدد أحاديثها على حسب ترقيمهم (٩٠٦٠).

وهذه الطّبعات الثلاث الأخيرة هي أجود الطبعات وأتقنها[١]، لأنها اعتمدت على أصول خطّية كثيرة، وقدّموا لطبعاتهم بدراسة وافية موسّعة حول الحاكم وكتابه المستدرك[٢]، يحسن الرجوع إليها، ومنها استفدت أشياء في مقدمتي هذه المتواضعة.

– طبعة دار الرسالة العالمية: ثم طبع في العام نفسه الذي طبعت فيه طبعة دار المنهاج عن دار الرسالة العالمية سنة ١٤٣٩هـ، تحقيق: جماعة من الباحثين، في تسع مجلدات، وعدد أحاديثها على حسب ترقيمهم (٩٠١٨).

---

(١) وأفضلها – عندي بالممارسة – طبعة دار المنهاج، وهي آخر هذه الطّبعات الثلاث، وفي مقدّمتها (ص١٩) فما بعدها حديثٌ عن طبعتي التأصيل والميمان – ما لهما وما عليهما – يحسن الرجوع إليها، ولذلك اعتمدتها أصالة في بحثي هذا.

(٢) وبالأخصّ مقدمة طبعة دار الميمان؛ فقد كانت موسّعة جداً وحافلة استغرقت المجلّد الأوّل كلّه.

جهود العلماء والباحثين حول كتاب مستدرك الحاكم وتلخيص الذهبي[1]

على كثرة ما قيل في تساهل الحاكم أبي عبد الله في كتابه "المستدرك على الصحيحين" وكثرة أوهامه فيه، وكون نسخه – على قلّتها وسُقْمِها[2] – غير محرّرة لعدم إكمال الحاكم إملاءه له .. إلا أنه قد حظي بعناية جيّدة من المتقدمين والمتأخرين.

فممن اعتنى به قديماً:

– الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) في كتابه "الكلام على أحاديث كثيرة فيها ضعف من (المستدرك) للحاكم". [انظر: "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (١١٨/٥)].

– الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨) في كتابه "تلخيص المستدرك"، مطبوع بذيل "المستدرك/ ط الهندية"، ومطبوع بحواشي أغلب الطبعات التي تَلَتْها.

– الحافظ أبو عبد الله الذهبي أيضاً في كتابه "موضوعات المستدرك"، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية في (٦٤) صفحة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤م. وهو موجود في برنامج المكتبة الشاملة.

– الحافظ أبو عبد الله الذهبي أيضاً في كتابه "موضوعات من مستدرك الحاكم، خُرِّجت من الفضائل"، وهو مطبوع في أكثر من طبعة.

– الحافظ صلاح الدّين العلائي (ت: ٧٦١) في "فصل رائق يتعلّق بقول الحاكم في المستدرك على الصحيحين: (هذا حديث على شرط الشيخين)، اختصره الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢)، اعتنى به: الباحث باسل بن سعد العسكر، نشر في الشبكة سنة ١٤٤٢هـ في ثمان صفحات.

– الحافظ سراج الدّين عمر بن عليّ ابن الملقن (ت: ٨٠٤) في كتابه "مختصر استدراك الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم"، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميّد،

---

(١) استفدت ذلك من مقدمة طبعة التأصيل (ص ٨٤) تحت عنوان "في العناية بالمستدرك". ومن بحث أبي حاتم المسعودي المغربي الموسوم بـ "مسرد الدراسات والبحوث عن الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين" تحت فَصْلَي: (الأعمال العلمية المتقدمة عن الحاكم ومستدركه. ص١٤) و(الأعمال العلمية المعاصرة عن الحاكم ومستدركه. ص١٦).

(٢) انظر مقدمة طبعة دار المنهاج (ص ٢٠).

الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط الأولى: ١٤١١ هـ. [رسالتا ماجستير في ثمان مجلّدات، الأخير منها تعريف بالكتاب مع الفهارس].

- الحافظ زين الدّين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦) في كتابه "المستخرج على المستدرك للحاكم" المعروف بـ "أمالي الحافظ العراقي"، تحقيق: محمود عبد المنعم بن رشاد، مكتبة السنة، القاهرة (سنة: ١٤١٠).

- الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بـ: سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١) في كتابه "حواشٍ على تلخيص المستدرك" (مخطوط). [انظر: "لحظ الألحاظ" لابن فهد (ص٢٠٥)، و"الرسالة المستطرفة" للكتّاني (ص٢٢)].

- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢) في كتابه "تعليق على المستدرك" [لم يتمّه، ولم يطبع، انظر: "الجواهر والدرر" للسّخاوي (٦٦١/٢)].

- الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١) في كتابه: "توضيح المدرك في تصحيح المستدرك"، [مخطوط ولم يتمّه، انظر: "حسن المحاضرة" له (٣٤٠/١)، "كشف الظنون" (١٢٧٦/٢)].

عناية المعاصرين بالمستدرك[١]

حظي "المستدرك" بعناية فائقة من الباحثين المعاصرين، حتى أذهلني عدد الأبحاث التي حوله؛ فقد بلغت في إحصاء الباحث أبي حاتم المسعودي في كتابه "مسرد الدراسات والبحوث عن الإمام الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين" أكثر من ستّين بحثاً، سأختار منها أهمها وأزيد بعض ما لم يذكره:

- يعتبر الشيخ الدكتور المحدّث محمود أحمد ميرة الحلبي رحمه الله (ت: ١٤٤١هـ).

من أبصر الناس بمستدرك الحاكم ومخطوطاته وما كتب حوله، وكانت رسالته الدكتوراه "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك"، نوقشت سنة: (١٣٩١هـ) في ٤٩٨ صفحة، مرقونة على الآلة الكاتبة، وبعد الدكتوراه عمل على تحقيقه وضبطه لسنوات طويلة، وتوفي ولم يطبع.

(١) بعض هذه الأبحاث تشمل المستدرك وتلخيص الذهبي، فكن من هذا على ذُكْرٍ.

- "بغية الحازم في فهارس مستدرك الحاكم" للشيخ العلامة المحدّث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، ذكرها الشمراني في "ثبت مؤلفات الألباني" (ص٣٩)، ولم تطبع.

- "رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في التهذيب" للشيخ العلامة المحدّث مقبل بن هادي الوادعي، في مجلدين، طبعة دار الحرمين بالقاهرة، سنة: ١٤١٩هـ.

- "مقدمات حول المستدرك" للدكتور عبد السلام بن محمد علّوش، كتبها في مقدمة تحقيقه للمستدرك الصادر عن دار المعرفة، وقد سبق ذكر ذلك في الكلام على طبعات المستدرك.

- "تعليقات على ما صحّحه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي" للدكتور عبد الله بن مراد السلفي، طبعة دار الفضيلة، سنة: ١٤١٨هـ، في ٥٥٢ صفحة.

- "تنبيه الواهم على ما جاء في مستدرك الحاكم" للباحث رمضان أحمد علي محمد، طبعة مكتبة التوبة بالرياض، سنة: ١٤٢٠هـ.

- "الانتباه لما قال الحاكم (ولم يخرجاه) وهو في أحدهما أو روياه" للباحث محمد بن محمود بن إبراهيم عطية، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، سنة: ١٤٢٨هـ، في ٥١٠ صفحة.

- "تصحيح أحاديث المستدرك بين الحاكم والذهبي" للدكتور عزير رشيد الدّايني، طبعة دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٦م، [رسالة ماجستير في ٢٥٦ صفحة].

- "الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" للباحث أبي الطّيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، في جزءين، طبعة دار العاصمة بالرياض، سنة: ١٤٣٢هـ.

- "قول الحاكم في المستدرك: (على شرط الشيخين)/ دراسة تطبيقية على كتاب الإيمان" [من حديث رقم ١٤٠ إلى حديث رقم ٢٨٧] للباحث عبد الله عيد الحسيني الحربي [رسالة ماجستير].

- "المؤاخذات على كتاب المستدرك للحاكم النيسابوري/ دراسة نقدية"، للدكتور مصطفى إسماعيل العبيدي [رسالة دكتوراه سنة ٢٠٠٦م].

- "مستدرك أبي إسحاق الحويني على أبي عبد الله الحاكم النيسابوري" لأبي عمرو أحمد بن عطية الوكيل، طبعة دار ابن عباس، في أربعة مجلدات، سنة ١٤٣٣هـ.

- "المعلِم بما استدركه الحاكم وهو في البخاري ومسلم" لعبد السلام بن محمد علّوش، طبعة مكتبة الرشد، سنة ١٤٢٤هـ.

– موقف النُّقّاد من مستدرك الحاكم/ عمل الذهبي نموذجاً للباحث يحيى كحلول، [رسالة ماجستير سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠م].

– منهج الذهبي في تلخيص المستدرك للحاكم ومنزلة موافقاته، للباحث ياسر الشمالي/ دراسات علوم الشريعة والقانون (أردن) السنة ٢٦ – العدد ١ – ١٩٩٩ م.

– الحاكم ومستدركه للدكتور سعد آل الحميد، وأصله محاضرة مسموعة، نسخها واعتنى بها أبوعبيدة ماهر صالح آل مبارك.

– الإيضاح الجليّ في نقد مقولة صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي، للدكتور خالد بن منصور الدريس، طبعة دار المحدّث، سنة: ١٤٢٥هـ.

– التحاكم إلى موافقة الذهبي للحاكم، للباحث عادل سليمان القطاوي. وهو منشور في الشبكة.

– فتح العلي في تحرير مقولة (صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي)، لصاحب هذا البحث المتواضع، كَمُلَ ولم ينشر بعد[1].

طبيعة وأنواع تعقّبات العلامة الألباني على أوهام الحاكم والذهبي

لقد تنوعت تعقّبات الألباني على أوهام الحاكم والذهبي، فرأيت من المفيد أن أذكرها في هذه المقدمة بحسب ما ظهر لي في نهاية هذا البحث المتواضع، وهي كالآتي:

١ – تعقّبات حديثيّة – تصحيحاً وتضعيفاً وتعليلاً – وهي الأكثر من حيث العدد. وهي أنواع:

– تعقبات على ما صحّحاه – أو أحدهما – على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما وهو ضعيف ليس على شرطهما، ولا على شرط أحدهما، وقد يكون رجاله رجال الشيخين أو أحدهما لكنه ضعيف وقد تكون له طرق وشواهد تقوّيه، وبلغت هذه التّعقّبات (٣٦٠) تعقباً.

– تعقبات على ما صحّحاه أو أحدهما دون تقييد بشرط الشيخين أو أحدهما، وهو ضعيف، وقد تكون له طرق وشواهد تقوّيه، وبلغت هذه التّعقّبات (٥٧٢) تعقباً.

– تعقبات على ما صحّحاه أو أحدهما على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، وهو صحيح أو حسن فقط، وليس على شرطهما أو شرط أحدهما، وبلغت هذه التّعقّبات (٢٢٥) تعقباً.

(١) هذه الأبحاث الخمسة الأخيرة لم يذكرها أبو حاتم في فهرسته، ولا محقّقوا طبعة دار التأصيل.

– تعقّبات على ما استدركاه وصحّحاه على شرط الشيخين أو أحدهما، وهو فيهما أو في أحدهما. وبلغت هذه التّعقّبات (١٠٧) تعقباً.

– تعقّبات على ما صحّحاه دون تقييد بشرط الشيخين أو أحدهما وزعما أنّ الشيخين لم يخرّجاه وهو فيهما أو في أحدهما. وبلغت هذه التّعقّبات (١١) تعقباً.

– تعقبات على ما صحّحاه دون تقييد بشرط الشيخين أو أحدهما، وهو صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وبلغت هذه التّعقّبات (٣٥) تعقباً.

– تعقبات على ما صحّحاه – أو أحدهما – على شرط الشيخين أو على شرط البخاري وهو صحيح على شرط مسلم فقط وليس على شرطهما أو شرط البخاري، وبلغت هذه التّعقّبات (٨٦) تعقباً.

– تعقّبات على ما صحّحاه على شرط مسلم، وهو على شرط الشيخين، وبلغت هذه التّعقّبات (٥) تعقباً.

– تعقبات على ما صحّحاه على شرط الشيخين وهو صحيح على شرط البخاري فقط وليس على شرطهما وبلغت هذه التّعقّبات (١٤) تعقباً.

٢ – تعقّبات عليهما أو على أحدهما في تراجم الرجال، جرحاً وتعديلاً وسماعاً وتعييناً. وبلغت هذه التّعقّبات (١٣٠) تعقباً.

٣ – تعقّبات فيما وقع في المستدرك من تحريف أو تصحيف أو سقط في الإسناد أو المتن بسبب النُّسّاخ والطّابعين أو من الحاكم نفسه. وبلغت هذه التّعقّبات (٧٤) تعقباً. وأكثرها بسبب سوء الطبعة الهندية التي كان يعتمدها الشيخ، وإلا فقد جاءت أكثرها على الصواب في الطبعات المتأخرة التي نَوَّهنا بها في هذه المقدمة.

٤ – تعقّبات على الذهبيّ فيما تعقّبه على الحاكم فوهم. وبلغت هذه التّعقّبات (١٥) تعقباً.

٥ – تعقّبات فيما علّلاه أو أحدهما بعلّة، وكانت العلّة غير ذلك، وبلغت هذه التّعقّبات (٣٣) تعقباً.

٦ – تعقبات عليهما أو على أحدهما راجعة إلى فنّ التخريج، وبلغت هذه التّعقّبات (١٩) تعقباً.

٧ – تعقبات على ما صحّحه الحاكم على شرط الشيخين وأعله الذهبي فلم يصب، وبلغت هذه التّعقّبات (١) تعقباً.

٨ – تعقبات على ما علّلاه، أو أحدهما وهو صحيح أو حسن، ولم تكن العلة قادحة، وبلغت هذه التّعقّبات (١٤) تعقباً.

٩ – تعقبات على ما أعلّه الحاكم وردّه عليه الذهبي، وزاد الشيخ على الذهبي، وبلغت هذه التّعقّبات (٢) تعقباً.

١٠ – تعقّبات فيما علّلاه أو أحدهما بعلّة واحدة، وكانت له علّة أخرى أو أكثر، وبلغت هذه التّعقّبات (٣٢) تعقباً.

١١ – تعقّبات فيما ضعّفاه أو أحدهما تضعيفاً خفيفاً، وكان شديد الضعف، وبلغت هذه التّعقّبات (٥) تعقباً.

١٢ – تعقّبات على أوهامِ الحاكم أو الذهبي فيما حكياه من اتفاق الشيخين على إخراج حديثٍ ما، أو فيما حكياه من إخراج أحدهما له، ويكون في أحدهما فقط، أو لا يكون فيهما جميعاً، وبلغت هذه التّعقّبات (١٢) تعقباً.

١٣ – تعقّبات على أوهامِ الحاكم فيما أورده من شواهد، وسكت عنها هو والذهبي، وهي ضعيفة جداً، وبلغت هذه التّعقّبات (٤) تعقباً.

١٤ – تعقّبات على ما خرّجه الحاكم وسكت عليه هو والذهبي، وهو ضعيف؛ لأنّ سكوت الحاكم عن حديث في كتاب اشترط فيه الصحّة الأصل أنه صحيح عنده ضِمْناً وإن لم ينصّ على تصحيحه، وسيأتي مزيد بسط لهذه المسألة في ذكر منهجي وطريقتي في هذا البحث. وبلغت هذه التّعقّبات (٦٥) تعقباً.

١٥ – تعقّبات على ما صحّحاه أو الحاكم وحده أو الذهبي وحده، وهو حسنٌ فقط لا يبلغ درجة الصّحّة، والحقيقة أنّ الحاكم لا لوم عليه في ذلك؛ فإنه كان –ككثيرٍ من المتقدمين– لا يفصل بين الصحيح والحسن فيطلق الصّحّةَ على مطلق المقبول ولا مشاحة في الاصطلاح، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩–٤٨٠).

وقد انتبه الحافظ ابن حجر إلى هذا الملحظ في بعض تخاريجه، فقال في "نتائج الأفكار" (٤/١٦١-١٦٢): "ومدار طرقه كلّها على محمد بن عمرو، وليس من شرط الصحيح إذا انفرد .. **أما تصحيح ابن حبان والحاكم فهو على طريقتهما في تسمية ما يصلح للحجّة صحيحاً**، وأما على طريقة من يفصل بين الصحيح والحسن كالشيخ فلا ... ومِنْ ثَمّ قال الترمذي هنا: حسن فقط".

وقال أيضاً في "نتائج الأفكار" (٢/١٢٥): "أما الحاكم فصحّحه على قاعدته في عدم الفرق بين الصّحيح والحسن". وبلغت هذه التّعقّبات (١٨٣) تعقباً.

عملي ومنهجي في هذا البحث

١ - قمت باستقراء ودراسة كتب العلامة الألباني[١]، وبالأخصّ منها: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» و«إرواء الغليل» و«صحيح أبي داود وضعيفه الكبير»، وعُنيت بهذه الكتب عناية خاصّة.

٢ - اعتمدتُ في الإحالة على "المستدرك" على طبعة دار المنهاج، مع الاستعانة بطبعتي دار التأصيل ودار الميمان، فأذكرُ عند كلّ إحالة في كلام الشيخ ما يقابلها في طبعة دار المنهاج، كما رجعت إلى الطبعة الهندية القديمة التي هي عمدة الشيخ[٢]، وعليها تلخيص الذهبي.

٣ - لم أترجم للأئمة (الحاكم والذهبي والألباني) لشهرتهم وسهولة الوصول لترجمتهم، وطلباً للاختصار. ويكفي أن ترجع في ترجمة الحاكم إلى ما سطّره محقّقوا "المستدرك" في مقدمة نشراتهم، وبالأخصّ نشرة دار الميمان؛ فقد استوعبوا الكلام في ترجمته ودراسة كتابه "المستدرك" في مجلّدة كاملة.

٤ - رتّبْتُ هذه التعقّبات على الكتب والأبواب على نفس ترتيب «المستدرك».

---

(١) إلا ما قَصُر عنه الباع وحَجُب عنه البصر، وهو ما كان في حكم المفقود، أو لم يطبع بعد، أو طبع قديماً ولم يعد موجوداً في السوق ..

(٢) وقد نصّ الشيخ في "الصحيحة" (٦/٩٨٨) على اعتماده على الطبعة الهندية للمستدرك، وأنه لم يصدر غيرها حتى ذلك الوقت.

٥ – بعد ذكر الباب أسوق مباشرةً الحديثَ بسياق الحاكم في "مستدركه"، ثم أذكر بعده كلام الشيخ الألباني رحمه الله مشيراً إلى الجزء والصفحة من الكتاب المنقول منه، وإذا كان كلام الشيخ طويلاً؛ فقد أحذف منه ما لا يُخلّ بالعبارة، وأضع مكان الحذف نقاطاً تنبيهاً على الاختصار.

٦ – إذا كان الحديث طويلاً، فأذكر في الغالب طرفاً منه طلباً للاختصار.

٧ – إذا كان الحديثُ المتَعَقَّبُ صحيحاً، وكان تعقّب الشيخ منصبّاً على طريق الحاكم ومن شاركه في هذا الطريق، فإني أذكر – باختصارٍ – من تتمة تخريج الشّيخ ما يدلّ على صحّة الحديث عنده.

٨ – إذا كان هناك أكثر من موضع تَعَقَّبَ فيه الشيخُ الحاكمَ والذهبيَّ على الوهمِ نفسه، فإني أذكره مرّة واحدة فقط – إذا لم يكن في الموضع الثاني زيادة فائدة –، وأذكر في آخر التّعقّب الإحالة على الموضع الآخر، فإن كان فيه فائدة زائدة ذكرته، ولم أجعل له رقماً خاصاً.

٩ – قد يكون في التعقّب الواحد أكثر من تعقّب وذلك بأن ينبّه الشيخ على وهمين فأكثر ..

١٠ – لم آلُ جهداً في تعزيز كلام الألباني – تصحيحاً وتضعيفاً – بكلامِ مَن سبقه أو عاصره (كالشيخ مقبل والشيخ شعيب) إن وُجد، وقد أخالفه بالحجّة والدليل إنْ رأيتُ الحقَّ في غير جانبه[1].

١١ – جعلتُ لكلّ حديث رقماً خاصّاً به، وقد يكون في كلام الشّيخ تحت الحديث الواحد أكثر من تعقّبٍ على الحاكم والذهبي أو أحدهما.

١٢ – أحيانا يخرّجُ الحاكمُ الحديثَ المتعَقَّب في موضعين بنفس اللّفظ والسّند، ويتعقّبه الشيخُ مشيراً إلى الموضعين، فأجعلُ هذا التّعقب في موضعين على حسب الباب الذي هو فيه، وأجعل لكلّ موضعٍ رقماً خاصّاً.

١٣ – من خلال عنوان البحث يتّضح للقارئ أنّ جَمْعِي لتعقّبات الألباني مُنْصَبٌّ على الوهم المزدوج للحافظين الحاكم والذهبي (وذلك بأنْ يصحّح الحاكمُ الحديثَ ثم يوافقه الذهبيّ على ذلك بأن ينقل تصحيح الحاكم ويلخّصه ويسكت). أو ما أخطأ فيه الحاكم وحده، وبيّض له الذهبيُّ (وذلك بأنْ يصحّح الحاكمُ الحديثَ، ثم لا ينقل الذهبيُّ كلامَ الحاكم أساساً كما في الحالة السّابقة، فيكون التعقّب هنا على الحاكم وحده). أو ما سكت عنه الحاكم أساساً فلم يتكلّم عليه بشيء، وتكلّم

(١) فلم يكن الشيخ الألباني رحمه الله مصيباً في كلّ تعقباته، بل لحقه هو نفسه الاستدراك في بعض المواضع.

الذهبيُّ عليه فاخطأ فيتعقّبه الشيخ. أو ما تعقّبَ فيه الذهبيُّ الحاكمَ فأخطأ في تعقّبه، فيتعقّبه الشيخ. رحم الله الجميع.

أما ما تعقّبَ فيه الذهبيُّ الحاكمَ فأصاب، فلا يدخل في شرطي؛ لأنّ المقصود قد حصل بتعقّبه فلا حاجة لذكر تعقّب الألباني بل هو نفسه عادة ما يكتفي بحكاية تعقب الذهبي وإنما يزيده شرحاً وإيضاحاً فقط.

١٤ – ألحقتُ بالتعقّبات تضعيف الشيخ لِما خرّجه الحاكم وسكت عليه هو والذهبي، وهذا لأنّ سكوت الحاكم عن حديث في كتاب اشترط فيه الصحّة الأصل أنه صحيح عنده ضِمْناً وإن لم ينصّ على تصحيحه[1]، ولهذا أنكر عليه الأئمة إدخاله بعض الأحاديث المنكرة مع سكوته عليها وجعلوا ذلك مخالفاً لشرطه. قال ابن الملقّن في "البدر المنير" (٢٠٤/٧):

"**وعجيب من الحاكم** في إخراجه له في «مستدركه» لكنه سكت عنه، فلم يصححه ولم يضعفه".

وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٨٦/٤) متعقّباً سكوتَ الحاكم على حديثٍ:

"قلت: ما كان الواقدي يستحي من الكذب، في صدر الحديث: أنّ مكة أحبّ الأرض إلى الله، وفي آخره: أنّ المدينة أحبّ الأرض إلى الله، فسبحان من خَذَله حتى روى هذه الأشياء المتناقضة، **والعَجَبُ من الحاكم يدخل في الصحيح هذه الأباطيل مع معرفته بضعف رواتها**".

بل الذهبيُّ نفسه يتعقّب الحاكم في سكوته على مثل هذه الأحاديث:

– فمن ذلك قول الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٥١٥/٦):

".. وسكت عليه الحاكم؛ **وتعقّبه الذهبي** فقال: " قلت: عمارة واهٍ، ضعّفه الدارقطني".

وكذا الألبانيُّ نفسه ينكر عليه وعلى الذهبي سكوتهما في أحيان كثيرة:

– فمن ذلك قوله في "الضعيفة" (٦١/٦) عند حديث يرويه مسعدة بن اليسع عن الخَصيب بن جَحْدَر عن النّضر بن شُفَيّ عن أبي أسماء عن ثوبان ﷺ مرفوعاً (**إذا حَلَفْتَ على مَعْصِيَةٍ فَدَعْها، واقْذِفْ ضَغائِنَ الجاهِلِيَّةِ تحتَ قَدَمِكَ** ..):

"قلت: **وهذا موضوع، والعَجَبُ مِن سكوت الحاكم عليه** (٤٨١/٣)، **وأَعْجَبُ منه متابعة الذهبي إياه على ذلك، وهو مسلسل بالعلل** ..".

---

(١) كنت سألت شيخنا المحدّث وصي الله بن محمد عباس حفظه الله عبر صوتية واتسابية عن هذه المسألة، فأجابني وفّقه الله بهذا الذي قرّرته هنا، فالحمد لله على توفيقه وامتنانه.

- ومن ذلك قوله في "الضعيفة" (٩٨/٣) عند حديث يرويه عمر بن قيس المكي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**حَرِيمُ البِئْرِ العادِيّةِ خَمْسونَ ذِراعاً، وحَرِيمُ البِئْرِ المُحْدَثَةِ خَمْسَةٌ وعِشرونَ ذِراعاً**):

"أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٣٠٩/١)، والحاكم في "المستدرك" (٩٧/٤) ..

قلت: **وسكت عليه الحاكم ثم الذهبي فأساءا**؛ لأنّ عمر هذا متروك كما في "التقريب" وقال في "التلخيص": "فيه ضعف".

- ومن ذلك قوله في "الضعيفة" (١٧٤/١١-١٧٥) عند حديث يرويه منصور بن المهاجر عن محمد بن الحجّاج عن سفيان بن حسين عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: (**الحمدُ للهِ الذي أَطْعَمَني الخَمِيرَ، وأَلْبَسَني الحَرِيرَ، وزَوَّجَنِي خديجةَ، وكنتُ لَها عاشِقاً**):

"أخرجه الحاكم (١٨٢/٣) ..

قلت: **سكت عنه الحاكم، وتبعه الذهبي! فأخطآ خطأً فاحشاً**؛ فإنه - مع إرساله - موضوع؛ آفته محمد بن الحجّاج هذا؛

- ومن ذلك قوله في "الضعيفة" (١٩٦/٨-١٩٧) عند حديث يرويه حسّان بن غالب عن ابن لهيعة عن أبي زرعة عمرو بن جابر عن عبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ ﷺ مرفوعاً (**سيكونُ بعدي سَلاطينُ، الفِتَنُ على أبوابِهِم كمَبارِكِ الإبلِ، لا يُعْطُونَ أَحداً شيئاً، إلا أَخَذوا مِن دِينِهِ مِثْلَهُ**):

"أخرجه الحاكم (٦٣٣/٣-٦٣٤) ..

قلت: **سكت عنه هو والذهبي! وهذا مِن عجائِبِهما** ..".

- ومن ذلك قوله في "الصحيحة" (١٨٢/٤):

"**وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". **وسكت عنه الذهبي وما يَحْسُنُ ذلك منه** ..".

- ومن ذلك قوله في "الضعيفة" (٢٢٣/٧):

"قلت: ولعله لِما ذكرنا سكت عليه الحاكم فلم يصحّحه، **وتابعه الذهبي فلم ينبّه على ضعفه!**"

وانظر مزيداً من الأمثلة على ذلك: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٠٩/٥)، "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٦/١٠)، "الضعيفة" (٢٩٣/٦)، "الضعيفة" (٢٢٣/٧)، "أصل صفة الصلاة" (١٠١٨/٣)، "الإرواء" (١٥١/٢-١٥٢).

وإن كان أحياناً أيضاً يعتذر لسكوتهما بأنّهما سكتا عن ضعف الحديث لوضوح علّته، انظر على سبيل المثال: "الصحيحة" (١٧/٥)، و«الضعيفة» (٣٥٠/٩)، و"الضعيفة" (٧٠١/١٠). فما كان هذا سبيله لم ألحقه ضمن التعقبات فهو مستثنى من الأصل فكن على ذُكرٍ من ذلك.
ولهذا لم أذكر ضمن التعقّبات – أيضاً – ما سكتا عنه وكان صحيحاً وصحّحه الشيخ؛ لأنّ هذا هو الأصل كما سبق.

قائمة بأسماء كتب العلامة الألباني التي تمّ استقراؤها

ذكرتُ في أوّل هذه المقدّمة أني استقرأتُ كتبَ العلامة الألباني رحمه الله إلا ما قَصُر عنه الباع وحَجُب عنه البصر، وأقصد بالذات الكتب التي حوت علم الشيخ من تخريج وتعقيب وتفقّه وغير ذلك ..
وسأضع بين يدي القارئ قائمة تحوي كتب الشيخ التي استقرأتها، فإن كان ندّ عنّي شيءٌ من الكتب المطبوعة فلم أذكره في هذه القائمة، فإني أرجو من القارئ الناصح أن لا يبخل عليّ بتذكيري وتنبيهي وإفادتي بما ندّ عنّي من ذلك، وإرساله إليّ مصوّراً إن أمكن، وله منّي جزيل الشكر والعرفان..
ودونك أخي القارئ قائمة بأسماء كتب العلامة الألباني التي تمّ استقراؤها لإعداد هذا البحث المتواضع:

١ – الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة.
٢ – أحاديث المزارعة والمؤاجرة والرد على المفترين على الصحابة والتابعين والعلماء.
٣ – الاحتجاج بالقدر لشيخ الإسلام ابن تيمية/ تحقيق.
٤ – أحكام الجنائز.
٥ – أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب لابن دحية الكلبي/ تخريج.
٦ – آداب الزفاف في السنة المطهرة.
٧ – الأذكار للنووي/ تحقيق.
٨ – إرواء الغليل في تخريج منار السبيل.
٩ – إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له للقادري/ تخريج.

١٠ – الإسراء والمعراج.

١١ – أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم.

١٢ – إصلاح المساجد عن البدع والعوائد للقاسمي/ تحقيق.

١٣ – إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم / تخريج.

١٤ – اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي/ تحقيق.

١٥ – الآيات البينات في عدم سماع الأموات للآلوسي/ تحقيق.

١٦ – الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية/ تحقيق.

١٧ – الإيمان لابن أبي شيبة/ تحقيق.

١٨ – الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلاّم/ تحقيق.

١٩ – الباعث الحثيث لأحمد شاكر/ تعليق.

٢٠ – بداية السّول في تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم/ تحقيق.

٢١ – تأسيس الأحكام شرح بلوغ المرام للشيخ النجمي / تعليق – طبع الجزء الأول.

٢٢ – تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد.

٢٣ – تحريم آلات الطرب.

٢٤ – تحقيق المسح على الجوربين للقاسمي/ ويليه إتمام النصح في المسح على الجوربين للألباني.

٢٥ – تخريج أحاديث "رسالةٌ فيما قرّره الأثبات في ليلة النّصف من شعبان" لجماعةٍ من علماء الأزهر.

٢٦ – تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي.

٢٧ – تخريج أحاديث مشكلة الفقر للقرضاوي.

٢٨ – تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر.

٢٩ – التعقيب على كتاب الحجاب للمودودي.

٣٠ – تعليقات برأس القلم على الجزء الأوّل من صحيح ابن حبان بتحقيق أحمد شاكر.

٣١ – التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان.

٣٢ – التعليقات الرضية على الروضة الندية.

٣٣ – تلخيص أحكام الجنائز.

٣٤ – تمام المنة في التعليق على فقه السنة.
٣٥ – التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل للمعلمي/ تحقيق.
٣٦ – التوحيد أو العقائد الإسلامية لمحمد أحمد العدوي/ تخريج وتعليق.
٣٧ – التوسل، أنواعه وأحكامه.
٣٨ – الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب.
٣٩ – جلباب المرأة المسلمة.
٤٠ – حجة النبي صلى الله عليه وسلم.
٤١ – الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام.
٤٢ – الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه محمد لطفي الصبّاغ/ تعليق على بعض الأحاديث.
٤٣ – حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام لمحمد رشيد رضا/ تعليق.
٤٤ – حقيقة الصيام لشيخ الإسلام/ تحقيق.
٤٥ – حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، لمحمد بن إبراهيم الشيباني.

ويحتوي الكتاب على ردودٍ للعلامة الألباني، طُبِعَ أكثرها في ثنايا كتبه المطبوعة، ومنها ما لم يطبع. وهي كالآتي: (الرد على إباحة التحلي بالذهب. الرد على عز الدين بليق. الرد على القول بفناء النار. نقد كتاب التاج الجامع للأصول. الرد على الشيخ الغماري. الرد على ابن حزم في إباحة آلات الطرب. الرد على العلامة الآلوسي. الرد على الغزالي وجهيمان وشلتوت. الرد على المدعو السيد عبد الرضا المرعشي. الرد على من ضعف حديث العترة.

الرد على مفتي ألبانيا. الرد على الصابوني. عودة إلى السنة. ردود الشيخ على قراء مجلة "المسلمون". الرد على الشيخ الحافظ. الرد على الأستاذ الطنطاوي. الرد على ميرزا غلام أحمد القادياني. الرد على الشيخ الحامد).

كما يحتوي كتاب الشيباني أيضاً على مقالات وآراء للعلامة الألباني، وأكثر هذه الآراء والمقالات قد طبعت في ثنايا كتب الإمام.

وهي كالآتي: (الطريق الرشيد نحو بناء الكيان الإسلامي. مصطلح جاهلية القرن العشرين.

رأي الشيخ في الجماعات الإسلامية. الألباني ومدرسة الشيخ رشيد رضا. الألباني ورواية أبي حنيفة في الحديث. الألباني والأئمة الأربعة المتبوعين. فتوى الشيخ في النصب المزعوم للخضر في جزيرة فيلكا.

من نصائح الشيخ لطلبة العلم. بيان ما هي الطائفة الظاهرة المنصورة. افتراق الأمم وبيان الفِرقة الناجية).

٤٦ – خطبة الحاجة.

٤٧ – الدرر المتلألئة بنقض الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني فرية موافقته للمرجئة، وهي نقداته العوالي وتعقباته الغوالي على مواضع من كتاب ظاهرة الإرجاء لـ"سفر الحوالي".

٤٨ – الدرر في مسائل المصطلح والأثر/ أسئلة أبي الحسن المصري.

٤٩ – دفاع عن الحديث النبوي والسيرة/ ردّ على البوطي.

٥٠ – الذبّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد.

٥١ – الرد على رسالة التعقّب الحثيث لعبد الله الحبشي.

٥٢ – الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصّب وألزم المرأة أن تستر وجهها وكفيها وأوجب ولم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحب.

٥٣ – رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني/ تحقيق.

٥٤ – رياض الصالحين للنووي/ تحقيق.

٥٥ – سبل السلام شرح بلوغ المرام/ تعليق.

٥٦ – سلسلة الأحاديث الصحيحة.

٥٧ – سلسلة الأحاديث الضعيفة.

٥٨ – شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي/ تخريج.

٥٩ – صحيح الأدب المفرد وضعيفه.

٦٠ – صحيح الترغيب والترهيب وضعيفه.

٦١ – صحيح الجامع الصغير وضعيفه.

٦٢ – صحيح سنن الترمذي وضعيفه.

٦٣ – صحيح سنن النسائي وضعيفه.

٦٤ – صحيح سنن أبي داود وضعيفه.

٦٥ – صحيح سنن ابن ماجه وضعيفه.

٦٦ – صحيح السيرة النبوية.

٦٧ – صحيح الكلم الطيّب لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٦٨ – صحيح موارد الظمآن وضعيفه.

٦٩ – صحيح أبي داود وضعيفه/ الأم.

٧٠ – صحيح ابن خزيمة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي/ مراجعة وتعليق.

٧١ – الصراط المستقيم رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان لبعض علماء الأزهر/ تخريج.

٧٢ – صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة الكسوف.

٧٣ – صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم من التكبير إلى التسليم كأنك تراها.

٧٤ – صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان/ تخريج وتعليق.

٧٥ – صلاة التراويح.

٧٦ – صلاة العيدين في المصلّى هي السنة.

٧٧ – ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم.

٧٨ – العقيدة الطحاوية/ شرح وتعليق.

٧٩ – العلم لأبي خيثمة زهير بن حرب/ تحقيق.

٨٠ – غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام.

٨١ – فتوى حول جزيرة فيلكا وخرافة أثر الخِضر فيها.

٨٢ – فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم للقاضي إسماعيل/ تحقيق.

٨٣ – فقه السيرة للغزالي/ تخريج.

٨٤ – القائد إلى تصحيح العقائد للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي/ تعليق.

٨٥ – قاموس الصناعات الشامية، تأليف: محمد سعيد القاسمي، جمال الدين القاسمي، خليل العظم، تحقيق: ظافر القاسمي/ تخريج الألباني.

٨٦ – قصة المسيح الدجّال.

٨٧ – قيام رمضان، فضله وكيفية أدائه، ومشروعية الجماعة فيه.

٨٨ – كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من أباطيل وافتراءات.

٨٩ – الكلم الطيّب لشيخ الإسلام ابن تيمية/ تحقيق.

٩٠ – كلمة الإخلاص وتحقيق معناها للحافظ ابن رجب/ تخريج.

٩١ – كيف يجب أن نفسر القرآن.

٩٢ – مجلة التمدّن الإسلامي.

٩٣ – مختصر صحيح الإمام البخاري.

٩٤ – مختصر صحيح مسلم للمنذري/ تحقيق.

٩٥ – مختصر الشمائل المحمدية.

٩٦ – مختصر العلو للعلي الغفّار للحافظ الذهبي.

٩٧ – المرأة المسلمة لحسن البنا / تخريج.

٩٨ – مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام ابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة/ تحقيق.

٩٩ – مشكاة المصابيح للتبريزي/ تحقيق.

١٠٠ – المصطلحات الأربعة في القرآن للمودودي/ تخريج.

١٠١ – مقالات الألباني، وهي مقالات كتبها العلامة الألباني لمجلة «التمدن الإسلامي» ومجلة «المسلمون» جمعها واعتنى بها: نور الدين طالب. وهي كالأتي:

(وجوب التّفقّه في الحديث. من معجزات الإسلام العلمية. حول فتوى قتل الوالد بولده. حول المهدي. حول رواية بني أمية للأحاديث وطعن المستشرقين بها. حديث تظليل الغمام له أصل أصيل. حادثة الراهب المسمى بحيرا حقيقة لا خرافة. حول أحاديث ميمون بن مهران. حول المهر. حول الحجّ والعمرة. حول حديث (يوشك أن تداعى عليكم الأمم). حول حديث (لو اعتقد أحدكم في حجر لنفعه). حول حديث (يوم صومكم يوم نحركم). حول حديث (العنان)).

١٠٢ – مناسك الحج والعمرة.

١٠٣ – مناقب الشام وأهله لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله/ تعليق وتخريج/ مطبوع بذيل تخريج أحاديث فضائل الشام للربعي، نشرة المكتب الإسلامي (بيروت)/ط الرابعة (١٤٠٥هـ).

١٠٤ – منزلة السنة في الإسلام.

١٠٥ – ما دلّ عليه القرآن للآلوسي/ تحقيق.

١٠٦ – نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق.

١٠٧ – النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان.

١٠٨ – نظرية العقد لابن تيمية/ تحقيق مع حامد الفقي.

كتابه "حياة الألباني" في الفصل الثاني منه.

١٠٩ – نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة.

١١٠ – هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة/ تخريج.

١١١ – وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة.

وختاماً لهذه المقدمة المتواضعة أقول:

أيّها القارئ له، والناظر فيه، إنّ هذا الكتاب الذي بين يديك، إنما هو جهد المقلّ، بذل فيه صاحبه جهداً، وأنفق عليه وقتاً، فما كان فيه من حقٍّ وصواب فمن الله وحده، وهو المانُّ والمتفضل به، وما كان فيه من زلل فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء.

"فيا أيها القارئ له، والناظر فيه، هذه بضاعة صاحبها المزجاة مسوقة إليك، وهذا فهمه وعقله معروض عليك، لك غنمه وعلى مؤلفه غرمه، ولك ثمرته وعليه عائدته، فإن عدم منك حمدا وشكرا فلا يعدم منك عذرا وإن أبيت إلا الملام فبابه مفتوح، وقد:

استأثرَ اللهُ بالثناء وبا لْـ ـحَمْدِ وولَّى الملامةَ الرَّجُلا

والله المسؤول أن يجعله لوجهه خالصا، وأن ينفع به مؤلفه وقارئه وكاتبه في الدنيا والآخرة. إنه سميع الدعاء، وأهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل"[1].

كتبه فواز بن محمد رشيد الجزائري

الجزائر العاصمة

١٠شوال ١٤٤٤هـ

Abouarwaa6@gmail.com

رقم الواتس: ٢١٣٠٥٥٢٣٢٥٣٦١

(١) "طريق الهجرتين" (١/١٠-١١).

كتابُ الإيمانِ

١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٤/١) عند حديث يرويه محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَكْمَلُ المؤمنينَ إِيماناً أَحْسَنُهمْ خُلُقاً**) بعد أنْ خرّجه من طريقين عن أبي هريرة:

"أخرجه الدارمي (٣٢٣/٢) .. وأحمد (٥٢٧/٢) .. والحاكم (٣/١)[١] **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **هو حسن أيضاً؛ فإنّ ابن عجلان أخرج له مسلم متابعة، وفيه بعض الكلام**"[٢].

٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٣/١) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَكْمَلُ المؤمنينَ إِيماناً أَحْسَنُهمْ خُلُقاً**):

"أخرجه .. أبو داود (٤٦٨٢) .. والحاكم (٣/١)[٣] **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو حسن فقط**؛ لأنّ محمد بن عمرو فيه ضعف يسير، وليس **هو على شرط مسلم؛ فإنه إنما أخرج له متابعة**"[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٦٦/١).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٦٦/١).

(٤) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات.

قلت: والحديث له طريقين آخَرَيْنِ عن أبي هريرة ذكرهما الشيخ في تتمة تخريجه – أحدهما الحديث السّابق –.

٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٥٤٦-٥٤٧) عند حديث يرويه الربيع بن سليمان عن عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن عيّاش بن عباس القِتْباني عن زيد بن أسلم عن أبيه عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**اليَسِيرُ مِنَ الرِّياءِ شِرْكٌ، ومَنْ عادَى أَوْلِياءَ اللهِ فقدْ بارَزَ اللهَ بالمُحارَبَةِ** ...) بعد أنْ خرّجه من طريق نافع بن يزيد عن عيّاش بن عباس عن عيسى بن عبد الرحمن الزُّرقي عن زيد بن أسلم عن أبيه به، وأعلّه بضعف الزّرقي هذا:

"الحاكم قد أخرجه أيضا (١/٤)[١] من طريق الربيع بن سليمان ..

وقال الحاكم: "إسناد مصري صحيح، ولا نحفظ له علة". ووافقه الذهبي.

قلت: **علته أنّ بعض رواته أسقط** من بين (عياش بن عباس) – وهو القتباني – وزيد بن أسلم (عيسى بن عبد الرحمن) المذكور في الرواية التي قبلها، وأظنُّ أنّ ذلك مِن قِبَل الربيع بن سليمان وهو المرادي؛ فإنه مع كونه ثقة؛ فقد كان ذا غفلة وصفه بذلك من هو أعرف الناس به وهو ابن بلده مسلمة فقد قال: "كان يوصف بغفلة شديدة، وهو ثقة".

وكأنه لذلك لم يذكروا له رواية عن زيد بن أسلم"[٢].

– وانظر حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٢٦).

٤ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١/٣٦٧) عند حديث يرويه قيس بن أُنَيف عن قتيبة بن سعيد عن بِشْر بن المفَضَّل عن الجُريري عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة ﷺ قال: «كان أصحابُ رسول الله ﷺ لا يَرَوْنَ شيئاً مِنَ الأعمالِ تَرْكُهُ كفراً غيرَ الصّلاةِ»:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٦٧-٤/١٦٨).

(٢) قال البيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/٤٦١) عَقِب الحديث: "هكذا رواه الليث، ورواه ابن أبي مريم عن نافع ابن يزيد عن عياش عن عيسى بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم، أخرجناه في كتاب الجامع".

وقال الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة" (ص ٣٥٩) بعد أنْ ساق الحديث من "مستدرك الحاكم" ونقل كلام الحاكم عقبه: "كذا قال وقد أخرجه [يعني: الحاكم] (ج٤ ص٣٢٨)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥/٤٨) من طريق عياش ابن عباس عن عيسى بن عبد الرحمن به عن زيد بن أسلم به. فعُلِم أنّ السّاقط من السّند عيسى بن عبد الرحمن، وهو تالف، فقد قال البخاري فيه: "منكر الحديث". كما في "تهذيب التهذيب" اهـ.

قلت: وقال الحافظ في "التقريب" في عيسى هذا: "متروك".

وعياش بن عباس القتباني ثقة، ولم يوصف بالتدليس، وفي ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٢/٥٥٦) نصّ المزي على أنه سمع من عيسى بن عبد الرحمن الزرقي، ولم يذكر أنه روى عن زيد بن أسلم. وكذا لم يذكر في ترجمة زيد بن أسلم أنّ عيّاش بن عباس روى عنه.

"رواه الحاكم (١/١)[١] عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة به، **وصحّحه الحاكم، وقال** الذهبي: "وإسناده صالح".

وأقول: **فيه قيس بن أُنَيف، ولم أعرفه**[٢]. وقد خالفه الترمذي[٣] فلم يذكر فيه أبا هريرة، وهو الصّواب، لكني وجدتُ له شاهداً عن جابر بن عبد الله بنحوه. أخرجه ابن نصر في "الصلاة" (١/٢٣٨) بسند حسن[٤]".

- وانظر: "الصحيحة" (١٤١/٥)، وتحقيق كتاب "الإيمان" لابن أبي شيبة (ص٤٦).

٥ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤٤٣/٣-٤٤٤) عند حديث يرويه يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي جُحيفة عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً «**مَنْ أَصابَ حَدًّا فعَجَّلَ اللّهُ لَهُ عُقُوبَتَهُ في الدُّنيا فاللّهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُثَنِّي على عَبْدِهِ العُقُوبَةَ في الآخِرةِ، ومَنْ أَصابَ حَدًّا فسَتَرَهُ اللّهُ عليهِ، وعَفا عنه، فاللّهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ في شيْءٍ قَدْ عَفا عنه**»:

"وفيه أبو إسحاق الهمداني .. وهو مدلّس مع اختلاطه. ومن طريقه: أخرجه أحمد، وابن ماجه .. والحاكم (٧/١)[٥]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"[٦]! ووافقه الذهبي!

ومما يُضَعِّفُ الحديثَ - في شطره الثاني خاصّة - أنه في الصحيحين وغيرهما من حديث عبادة بن الصّامت .. مرفوعاً به، إلا أنه قال: **(ومَنْ أصاب مِنْ ذلك شيئاً، ثم ستره الله عليه في الدنيا؛ فهو إلى الله إنْ شاء عَفا عنه، وإن شاء عاقبه)**.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٢/١٧٣/١).

(٢) ترجم له السّمعاني في "الأنساب" (٦١٧/٥) في نسبة (الونُوفاغي)، وكذا ترجم له الشيخ مقبل رحمه الله في "رجال الحاكم" (١١٧٨) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٣) انظر: "جامع الترمذي" (٢٦٢٢).

(٤) يرويه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق قال: حدثني أبان بن صالح عن مجاهد بن جبر عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قلت له: (ماكان يُفَرِّقُ بين الكُفْرِ والإيمانِ عِنْدَكُمْ مِنَ الأعْمالِ في عهد رسول الله ﷺ؟ قال: الصلاة).

قلت: ورواه اللالكائي (١٥٣٨/٩١٠/٤)، وابن بطة في "الإبانة" (٦٧٢/٢) من طريق الإمام أحمد عن يعقوب بن إبراهيم به، بلفظه. وإنما حسّنه الشيخ لأجل ابن إسحاق.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١٣/١٧٣/١).

(٦) كذا نقل عنه الشيخ، وإنما قال الحاكم في هذا الموضع: "صحيح الإسناد" فقط. نعم خرّجه في موضع آخر (٣٧٠٤/٥٢٩/٤) وقال: "صحيح على شرط الشيخين". وأقرّه الذّهبي أيضاً.

فهذا يدلّ على أنّ السّبيعي لم يحفظ الشّطر الثاني منه، أو أنّ العلّة ممن دلّسه عنه"[1].

٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٦٦٦-٦٦٧) عند حديث يرويه زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**البَذاذَةُ مِنَ الإيمانِ، البَذاذةُ مِن الإيمانِ**): "خرّجه الحاكم (١/٩)[2]، **وقال**: "احتجّ مسلم بصالح بن أبي صالح السّمّان". ووافقه الذهبي.

قلت: قد اختلف سعيد بن سلمة وزهير بن محمد في نسبة صالح هذا، فالأوّل قال: (ابن كيسان)، والآخر (ابن أبي صالح)، وفي كلٍّ منهما ضعفٌ مِن قِبَلِ حفظه لكن، سعيدا أحسنُ حالاً منه، وسواء كانت روايته أرجح، أو رواية زهير؛ فإنّ كلًّا من الصّالِحَيْنِ ثقةٌ في الحديث، لاسيما صالح بن كيسان؛ فإنه محتجٌّ به في "الصحيحين".

وإنّ مما يُرَجِّحُ أنه هو أنهم ذكروه في الرواة عن عبد الله بن أبي أمامة دون الآخر والله أعلم.

ثم رأيتُ الحديثَ قد أخرجه القُضاعي في "مسند الشهاب" (١/٢/٦) من طريق زهير، فقال: عن صالح بن كيسان، فجزمتُ بما رجّحتهُ **وتبيّن أنّ ما في "المستدرك" وَهْمٌ من بعض الرواة إن لم يكن من الحاكم نفسه"**[3].

---

(١) ويحتمل أن يكون الخطأ من ابنه يونس؛ فهو وإنْ وُثّق؛ إلا أنَّ في حديثه ضعفاً، خاصة عن أبيه.

قال صالح بن الإمام أحمد عن عليّ بن المديني، سمعت يحيى – وذكر يونس بن أبي إسحاق – فقال: "كانت فيه غفلة شديدة، وكانت فيه سجية"، وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله – وذُكِر يونس بن أبي إسحاق – **فضعّف حديثه عن أبيه**، وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: يونس بن أبي إسحاق حديثه فيه زيادة على حديث الناس، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق فقال: **حديثه مضطرب**، وقال ابن مهدي: "لم يكن به بأس"، وقال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً؛ إلا أنه لا يحتجّ بحديثه"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، وروى عنه الناس، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". انظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٣٢/٤٨٨-٤٩٣).

وقال أبو زرعة: "سماع يونس بن أبي إسحاق من أبي إسحاق بعد الاختلاط". "سؤالات البرذعي/الفاروق" (٥٠).

قلت: وقد تابعَ يونس جماعة من الضعفاء على رفعه عن أبي إسحاق. ذكرهم الدارقطني في "العلل" (١/٣٣٢-٣٣٣/٣١٦) وصحّح رفعه من طريقهم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٧٧/١٨).

(٣) ورواه كذلك (بذكر صالح بن كيسان) الإمام أحمد في "مسنده" (٣٩/٤٩٣/طبعة الرسالة) ضمن أحاديث سقطت من "المسند" في بعض مخطوطاته كما نصّ محقّقو "المسند" على ذلك في (٣٩/٤٣٤)، وأحمد كذلك في "الزّهد" (٣٠)، والرّوياني في "مسنده" (١٢٧٣)، وغيرهم كثيرون.

٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٣٨٨-٣٨٩) عند حديث يرويه محمد بن سنان القزّاز عن أبي عاصم عن ابن جريج: أخبرني أبو الزبير: سمع جابراً ﷺ مرفوعاً (**أَكْمَلُ المُؤمنينَ مَنْ سَلِمَ المُسلمونَ مِنْ لِسانهِ ويَدِهِ**):

"أخرجه الحاكم (١/١٠)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! وأقرّه الذهبي!

وأقول: **محمد بن سنان القزّاز؛ لم يخرّج له مسلم شيئاً، ثم هو ضعيف** كما في "التقريب".

وقد خالفه في لفظه جماعة، فقال مسلم في "صحيحه" (١/٤٨):

حدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد جميعاً عن أبي عاصم به بلفظ: (**المسلمُ مَن سلم المسلمون من لسانه ويده**)".

– وقال في "الضعيفة" (٦/٢٨٧) عند الحديث السّابق بعد أنْ خرّجه من طريق محمد بن معمر عن أبي عاصم به بلفظ (أَسْلَمُ النّاسِ إسلاماً من سلم ..)، وأعلّه بشذوذ ابن معمر في أوّل متنه:

"**ومثل هذه الزيادة في الشّذوذ بلِ النّكارة** زيادة أخرى رواها محمد بن سنان القزاز: حدثنا أبو عاصم بهذا الإسناد بلفظ: (أكمل المؤمنين من سلم ...).

أخرجه الحاكم (١/١٠) وقال: "إنها زيادة على شرط مسلم"!

قلت: **وهو وهمٌ**، فإنّ مسلماً لم يخرج للقزاز هذا شيئاً؛ ثم هو ضعيف كما جزم الحافظ"[٢].

٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٦١) عند حديث يرويه عمرو بن مُرّة عن عبد الله ابن الحارث عن أبي كثير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً «**إيّاكُمْ والظُّلْمَ، فإنّ الظُّلْمَ**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٨١/٢٣).

(٢) قلت: لم يظهر لي وجه القول بشذوذ هذه الجملة في الحديث؛ لأنّها بمعنى رواية مسلم، فكلمة (المسلم) معناها المسلم الكامل، والمسلم الكامل هو أكمل المؤمنين وأفضلهم، وأسلم الناس إسلاماً، هذا أوّلاً.

وثانياً: قد ذكر الشيخ أنّ محمد بن معمر قد رواه عن أبي عاصم كذلك بمعنى رواية القزّاز، وهي في الحقيقة متابعة تامة له. ومحمد بن معمر البصري ثقة ثبت كما في "التقريب".

وثالثاً: قد تابعهما على معنى ذلك جماعة من الثقات، منهم حجّاج بن أبي يعقوب المعروف بابن الشّاعر عن أبي عاصم به بلفظ (أفضل المسلمين إسْلامًا مَن سلِمَ ..) عند أبي عوانة في "مستخرجه" (٥١). وحجّاج ثقةٌ حافظٌ كما في "التقريب". ومنهم مكّي بن إبراهيم البلخي تابعهم متابعة قاصرة، فرواه عن ابن جريج به بنفس لفظ حجّاج بن أبي يعقوب عند ابن المقرئ في "معجمه" (٧٢٣). ومكّي بن إبراهيم ثقة ثبت كما في "التقريب".

ثم رابعاً: قد وجدتُ له شاهداً من حديث وهب بن منبّه عن جابر ﷺ مرفوعاً بنفس هذا اللفظ الأخير (أفضل المسلمين إسْلامًا مَن سلِمَ ..). وإسناده لا بأس به. انظر: " أنيس الساري" (٧/٥١٥٤).

ظُلُماتٌ يومَ القِيامةِ، وإيّاكُمْ والفُحْشَ والتَّفَحُّشَ، وإيّاكُمْ والشُّحَّ .. الهِجْرةُ هِجْرتان: هجرةُ الحاضِرِ، وهجرةُ البادِي ..»:

"أخرجه ابن حبان (١٥٨٠-١٥٨١)، والنسائي في "الكبرى" (٢/٥٠ - سير)، والحاكم (١/١١)[١] ...

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، غير أبي كثير - وهو زهير بن الأقمر الزبيدي- قال الذهبي: "ما حدّثَ عنه سوى عبد الله بن الحارث الزبيدي، وثّقه العجلي والنسائي، وكأنه مات في خلافة عبد الملك". وفي "التقريب": "**مقبول**".

قلت: **فقول الحاكم**: "صحيح". **غير مقبول!**"[٢].

٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٦٣٦) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو الفُقَيمي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**ليس المؤمنُ بالطَّعّانِ، ولا اللَّعّانِ، ولا الفاحِشِ، ولا البَذِيءِ**) بعد أن خرّجه من طريق محمد بن سابق عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود به:

"أخرجه البخاري في "الأدب" (٣١٢) .. والحاكم (١/١٢)[٣] ..

وقال الحاكم: "على شرطهما".

قلت: **بل هو صحيح فقط، ليس على شرطهما**؛ فإنّ محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، لم يُخَرِّجا له، وأبو بكر بن عياش، لم يُخَرّج له مسلم"[٤].

- وانظر: "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٤٧٣/١٠١٤).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٨٢-٢٦/١٨٣).

(٢) لا أدري لِمَ لَمَ يأخذ الشيخ بتوثيق النسائي، وتوثيقه معتبر؟! فكيف إذا وافقه عليه العجلي وابن حبان (٤/٢٦٤)؟! والذّهبي نفسه صرّح بتوثيقه في "الكاشف". وانظر: "تهذيب الكمال" (٣٤/٢١٩-٢٢٠).

ثم وجدتُ الشّيخَ قد اعتمد توثيق النسائي في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٣٨١)، وصحّح حديثه هذا، وكذا صحّحه في "الصحيحة" تحت حديث (٨٥٨) وفي غيرهما، فالحمد لله أوّلاً وآخراً.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٨٥/٣٠).

(٤) وكذا الحسن بن عمرو لم يُخَرّج له مسلم، أخرج له البخاري فقط.

قلت: وفي الباب حديث أبي هريرة بلفظ: (لا ينبغي لصدّيق أن يكون لعاناً). أخرجه مسلم (٢٥٩٧).

وعن عبد الله بن عمر بلفظ (لا يَنْبغي لِلمؤمنِ أنْ يكونَ لَعّاناً) وسيأتي قريباً في بحثنا هذا تحت رقم (٣١ و٣٢).

١٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٩١) عند حديث يرويه هشام الدّستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جدّه ممطور عن أبي أمامة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ سأله رجلٌ، فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: (**إذا سَرَّتْكَ حَسَنَتُكَ وساءَتْكَ سَيِّئَتُكَ؛ فأنتَ مؤمنٌ** ..):

"أخرجه أحمد .. والحاكم (١/١٤[١] و٢/١٣) ..

وقال الحاكم ووافقه الذهبي: "صحيح متّصل على شرط الشيخين"[٢].

وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ زيد بن سلام وجَدَّه ممطوراً لم يُخَرِّج لهما البخاري في "صحيحه"، وإنما في "الأدب المفرد".

– وانظر: "تخريج شرح العقيدة الطحاوية" (ص٣٤٦).

١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٤٢٤–٤٢٥) عند حديث يرويه صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت عجوزٌ إلى النبي ﷺ – وهو عندي – فقال لها رسول الله ﷺ: (**مَنْ أنتِ؟**) قالت: أنا جَتّامةُ المزَنِيَّةُ، فقال: (**بل أنت حَسّانة المُزنيّة** ..):

"أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" .. والحاكم في "المستدرك" (١/١٥–١٦)[٣] من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة .. **وقال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط الشيخين؛ فقد اتّفقا على الاحتجاج برواته في أحاديث كثيرة، وليس له علة". **كذا قال! ووافقه الذهبي!** وصالح بن رستم – وهو أبو عامر الخزّاز البصري – لم يُخَرِّج له البخاري في "صحيحه" إلا تعليقاً، وأخرج له في "الأدب المفرد" أيضاً، ثم هو مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في "الضعفاء": "وثّقه أبو داود، وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أحمد: صالح الحديث". وهذا هو الذي اعتمده في "الميزان" فقال:

"وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثا، وهو كما قال أحمد: صالح الحديث".

قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، فقد قال ابن عدى: "وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً جداً". وأما الحافظ فقال في "التقريب": "صدوق، كثير الخطأ".

وهذا ميل منه إلى تضعيفه. والله أعلم[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٨٧/٣٣).

(٢) قلت: وفي الموضع الثاني سكتا عنه.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٩١–١٩٢/٤٠).

(٤) قلت في حاشية كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٢٦٦) تعليقاً على كلام الشيخ هذا:

وعلى كلّ حال؛ فالحديث صحيح، لأنه لم يتفرّد به ...".

١٢ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٤٢٩/٢-٤٣٠) عند حديث يرويه موسى بن أيوب النّصيبي وصفوان ابن صالح الدمشقي: حدثنا الوليد بن مسلم ثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إنّ للهِ تِسْعةً وتِسْعِينَ اسْمًا مِائةً إلّا واحِدةً، مَنْ أَحْصاها دَخَلَ الجَنّةَ، إنّه وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ: هو اللهُ الّذي لا إلهَ إلّا هو، الرّحْمنُ، الرّحِيمُ، المَلِكُ، القُدُّوسُ، السّلامُ، المُؤْمِنُ، المُهَيْمِنُ** ...» تعليقاً على قول الترمذي: "حديث غريب .. ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح، وهو ثقة عند أهل الحديث":

"ولكنه كان يدلّس تدليس التّسوية[1]، وكذلك شيخه الوليد بن مسلم، ولم يُصَرِّحا بالتّحديث في أيٍّ مِن طبقاته، بل روياه عمّن فوقهما بالعنعنة، **فهذه هي العلّة**.

وثَمَّةَ علّة أخرى، وهي الشّذوذ والنكارة؛ فقد أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة .. مرفوعاً به دون سَرْدِ الأسماء .. وقد أشار إليها الترمذي بقوله: "وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولا نعلم في كبيرِ شيءٍ من الروايات – له إسنادٌ صحيح – ذِكْرُ الأسماء إلا في هذا الحديث. وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بإسناد غير هذا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .. وذَكَر فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح".

"**وثّقه** أيضاً أبو داود الطيالسي، وأبو بكر البزار، ومحمد بن وضاح، وابن شاهين، وابن خلفون، والحاكم، وصحح له الترمذي في «جامعه» (١٨٣٣). وضعّفه مع ابن معين الدارقطني، وأبو أحمد الحاكم. وذكره أبو العرب، والعقيلي، وابن البرقي في «جملة الضعفاء». وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح". وقال ابن حبان: "من الحفاظ الذين كانوا يخطّون". وقال ابن القطان: "مشهور، يوثقه قوم، منهم أبو داود الطيالسي. وقال فيه أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وأخرج له مسلم. وقول ابن معين فيه: "لا شيء معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عُهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه". وقال الذهبي: "ثقة، ليّنه ابن معين". ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٥٤٦/١)، «الجرح والتعديل» (٤٠٣/٤)، «الكامل» (٢٤٢/٦)، «تاريخ أسماء الثقات» (٥٧٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (١١٩٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٥٦٥/٥)، «من تُكلم فيه وهو موثق» (١٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣٣٠/٦-٣٣١).

قلت: وفي "الإرواء" (١٨٤/٣)، و"الصحيحة" (١٨٤/١) وفي مواطن أخرى وافق الشيخ الحافظ في حكمه، واستشهد به.

(١) كما في "التقريب".

قلت: قال الحافظ في "الفتح" (٢١٥/١١): "**ولم ينفرد به صفوان بن صالح** كما قال الترمذي، فقد أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" من طريق موسى بن أيوب النصيبي – وهو ثقة – عن الوليد أيضاً".

قلت: بل هو عند الحاكم نفسه في هذا الحديث؛ فقد ساقه من طريق موسى بن أيوب هذا وصالح بن صفوان عن الوليد به.

وأخرجه ابن حبّان (٢٣٨٤)، والحاكم (١/١٦)[١] من طريق صفوان، **ولم يتنبّه الحاكم والذهبي لعلّة التّدليس**"[٢].

١٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٧٠) عند حديث يرويه جرير عن الحسن بن عبيد الله النّخعي عن سعد بن عُبَيدة عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**مَنْ حَلَفَ بغير اللهِ فقد كَفَرَ**):

"أخرجه الحاكم[٣]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو على شرط مسلم**؛ فإنّ الحسن هذا – وهو النّخعي – لم يخرّج له البخاري. ولكنه قد توبع كما يأتي ..".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٩٢-١٩٣/٤١)، وقال: "هذا حديث قد خرّجاه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسامي فيه، والعلة فيه عندهما أنّ الوليد بن مسلم تفرّد بسياقته بطوله، وذِكْرِ الأسامي فيه ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة فإني لا أعلم اختلافا بين أئمة الحديث أنّ الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ وأعلم وأجلّ من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب، ثم نظرنا فوجدنا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحصين عن أيوب السختياني وهشام بن حسان جميعاً عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بطوله".

(٢) وقال الحافظ في "الفتح" (١١/٢١٥) متعقِّباً الحاكم: "وليس العلة عند الشيخين تفرّد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه، والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج".

قلت: ذهب أكثر العلماء إلى أنّ سرد الأسماء ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو مدرج في الحديث.

ومن كلام العلماء في تقرير ذلك:

١ – قول البيهقي في "الأسماء والصفات" (١/٣٢): "**ويحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرّواة، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم**، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح".

٢ – وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "المجموع" (٦/٣٧٩): "وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين – أي رواية التزمذي وابن ماجه– ليستا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، **وإنما كلّ منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه**...". وانظر "المجموع" أيضاً (٢٢/٤٨٢).

٣ – وقال ابن القيم رحمه الله في "مدارج السالكين" (٤/٣٩٥): "حديث تعداد الأسماء الحسنى الصحيح أنه **ليس من كلام النبي** ﷺ".

٤ – وقال ابن كثير رحمه الله في في تفسير قول الله تعالى (وللَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فادْعُوهُ بِها) بعد ذكر الحديث: "**والذي عَوَّل عليه جماعةٌ من الحُفّاظ أنّ سَرْدَ الأسماء في هذا الحديث مدرجٌ فيه**، وإنما ذلك كما رواه الوليد بن مسلم وعبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير أنه بلغه عن غير واحد من أهل العلم أنهم قالوا ذلك. أي أنهم جمعوها من القرآن".

٥ – وقال الصنعاني في "سبل السّلام" (٤/١٠٨): "**اتّفق الحفّاظ من أئمة الحديث أنّ سردها إدراج من بعض الرواة**".

(١) (١/١٩٦/٤٥). وأخرجه أيضاً في (١/٢٧٧/١٧٠) وصححه على شرط الشيخين أيضاً.

١٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٦٩-٧٠) عند حديث يرويه شريك بن عبد الله عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عُبَيدة عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**كلُّ يَمِينٍ يُحْلَفُ بِها دُونَ اللهِ شِرْكٌ**):

"أخرجه البغوي في "الجعديات" (٢٣٣٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/١٨)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، وأقرّه الذهبي.

قلت: **وشريك فيه ضعف من قِبَلِ حفظه، وإنما أخرج له مسلم متابعة**[٢]، والحسن بن عبيد الله – وهو النّخعي – ثقة، لكن البغوي جعل مكانه جابراً الجعفي، لكنه ثابت عن الحسن النّخعي، فقال الإمام أحمد (٢/١٢٥): حدثنا سليمان بن حيان عن الحسن بن عبيد الله به مرفوعا بلفظ: (**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**).

ومن هذا الوجه أخرجه الترمذي (١/٢٩٠)، وقال: "حديث حسن".

وأقول: بل هو صحيح، فقد تابعه جرير عن الحسن بن عبيد الله به[٣] ..".

١٥ – قال الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٨/٣٧٦) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال عن نصر بن عاصم[٤] عن عقبة بن مالك رضي الله عنه قال: (بعثَ رسول الله صلى الله عليه وسلم سَرِيّةً فأَغاروا على قومٍ، فشَذَّ رجلٌ من القوم، فاتَّبَعه رجلٌ من السّريةِ معه السّيفُ شاهرٌ، فقال الشّاذُّ من القوم: إني مسلم. فلم ينظر فيها، فضربه فقتله، فَنَمى الحديثُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال قولاً شديداً ..) بعد أن أورده الشيخ من "صحيح ابن حبان" وفيه (بشر بن عاصم اللّيثي) بدل (نصر بن عاصم):

"لم يُوَثِّقهُ [يعني: بشر بن عاصم] غير المؤلف [ابن حبان]، ولم يروِ عنه ذو ثقة غير حميد – هذا –، ولذا قال ابن القطان: "مجهول الحال". وأشار إلى ذلك الذهبيُّ بقوله في "الكاشف": "وُثِّقَ".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/١٩٦/٤٦).

(٢) قال في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد.

(٣) وهو الحديث السّابق هنا.

(٤) علّق هنا مُحقِّقو طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا هنا وفي الذي بعده: (نصر)، وعند الإمام أحمد (٢٨/٢٢١، ٢٢٠) و(٣٧/١٥٥)، والنسائي في "الكبرى" (٨/١٢): (بشر)، ونصر وبشر كلاهما من رجال "التهذيب"، ونصر أخرج له مسلم كما ذكر المصنّف بعدُ".

وأما قول الحافظ: "صدوق يخطئ"! ففيه نظر[1].

لكن وقع في "طبقات ابن سعد"، و"مستدرك الحاكم"[2]: (نصر بن عاصم)، وهو أخو (بشر بن عاصم)، وهو ثقة. **وصحّحه الحاكم والذهبي، وهو كما قالا؛ إن كان قوله: (نصر) - بالنون - محفوظاً**. فقد رواه الطبراني في "الكبير" (٩٨١/٣٥٦/١٧) من طريق يونس بن عبيد، عن حُمَيد بن هِلال ... (بشر بن عاصم) - بالباء -. وكذلك رواه أحمد (١١٠/٤) - والسند إليه صحيح -؛ **فهو المحفوظ**. لكن قوله في آخر الحديث: (إنّ الله ...)؛ له شاهد بنحوه، مُخرَّج في "الصحيحة" برقم (٦٨٩). والقصة لها شاهد في "الصحيحين" من حديث أسامة بن زيد , وهو مُخرّجٌ في (صحيح أبي داود) برقم (٢٣٧٥)".

١٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٥٢/١) عند حديث يرويه محمد بن أبي السَّرِيّ العسقلاني عن الوليد بن مسلم ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ للإسلامِ صُوًى ومَناراً كمَنارِ الطَّريقِ**):

"أخرجه الحاكم (٢١/١)[3] **وقال**: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري؛ فقد روى عن محمد بن خلف العسقلاني، واحتجّ بثور بن يزيد الشّامي، فأمّا سماع خالد بن معدان عن أبي هريرة؛ فغير

---

(١) الظاهر أنّ الشيخَ لم يستحضر - هنا - حال بشر هذا؛ وإلا فقد وثقه في "صحيح أبي داود" (٣٧٧/٧)، فقال:

"وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير بشر بن عاصم - وهو الليثي- وثقه النسائي وابن حبان (٦٨/٤)، وروى عنه جمع، وصحّح له من يأتي".

قلت: ثم وجدت الحافظ مغلطاي تعقب المزي في نقله توثيق النسائي لبشر بن عاصم؛ فقال: "وقال المزي: قال النسائي: بشر بن عاصم ثقة. وهو كلام يحتاج إلى نظر، وذلك أن النسائي لم ينصّ على بشر بن عاصم هذا دون غيره، إنما قال: بشر بن عاصم ثقة. وهو محتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون ابن سفيان، ويحتمل أن يكون الطائفي المميز به عند المزي، فتخصيصه، إياه يحتاج إلى نظر من خارج، فنظرنا فإذا أبو الحسن بن القطان ذكر في كتاب «الوهم والإيهام» أنه الثقفي، وكذلك إنه وإن كنا لا يثلج صدرنا بقولهما، لأنهما لم يقولاه نقلا إنما قالاه استنباطاً فأوجب لنا قولهما التوقف حتى يظهر من خارج بيانه، والله تعالى أعلم". قلت: إن لم يكن هو الليثي، فهو مقبول الرواية حسن الحديث إن شاء الله؛ فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات" كما قال الشيخ في تخريجه. وقد صحّح هذا الحديث ابن حبان والحاكم والذهبي، كما رأيت، ويضاف إليهم: العراقيُّ في "أماليه" كما قال المناوي في "فيض القدير"، وابن حزم في "المحلى" (٣٦٢/٩).

ينظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣٥٧/٤)، "تهذيب الكمال" (١٣٢/٤) مع الحاشية، "إكمال تهذيب الكمال" (٤٠٤/٢)، كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦٧). وانظر ما سيأتي تحت رقم (٧٦٦) من هذا البحث.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٧/١٩٧/١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٢/٢٠٣-٢٠٢/١).

مُسْتَبعد؛ فقد حكى الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عنه أنه قال: لقيت سبعة عشر رجلاً مِن أصحاب رسول الله ﷺ".

قلت: **لقد انتقل ذِهْنُ الحاكم رحمه الله من محمد بن أبي السّري العسقلاني إلى محمد بن خلف العسقلاني**، ومع أنّ ابن خلف ليس له دخلٌ في هذا الحديث؛ فلم يرو عنه البخاري. وأمّا صاحب الحديث فهو ابن أبي السّري كما هو مُصرّحٌ به في سنده؛ فهو ضعيف، وهو محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبي السّري، قال الحافظ في "التقريب": "**صدوق، عارف، له أوهام كثيرة**"[1].

١٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٦/٢) عند حديث يرويه نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إذا زَنى العَبْدُ خَرَجَ مِنه الإيمانُ، فكان كالظُّلَّةِ، فإذا انْقَلَعَ منها رَجَعَ إليه الإيمانُ**):

"أخرجه أبو داود (٤٦٩٠)، والحاكم (٢٢/١)[2] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا، **إلا في نافع؛ فإنما أخْرَجَ له البخاريُّ تعليقاً، فهو على شرط مسلم وحده**"[3].

١٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٣٤/٣-٤٣٥) عند حديث يرويه عبد الله بن الوليد عن ابن حُجَيرة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ زَنَى أو شَرِبَ الخَمْرَ نَزَعَ اللّهُ منه الإِيمانَ كما يَخْلَعُ الإِنسانُ القَمِيصَ مِنْ رَأْسِهِ**):

"أخرجه الحاكم (٢٢/١)[4] .. **وقال**: "[صحيح] على شرط مسلم، فقد احتجّ بعبد الرحمن بن حجيرة وعبد الله بن الوليد، وهما شاميان".

كذا قال، ووافقه الذهبي. وقد وَهِما مِن وجوه:

---

(١) قلت: والحديث خرّجه الشيخ من طرق أخرى عن ثور بن يزيد به، وخرّج له شاهداً لا بأس به من حديث أبي الدرداء ﷺ مرفوعا بنحوه، فانظر ذلك في تتمة تخريجه.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦/٢٠٥/١).

(٣) نعم خرّج له مسلم لكن لم يخرّج له عن ابن الهاد عن سعيد بن أبي سعيد.

قلت: والحديث صحّح إسناده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٦١/١٢)، والشيخ شعيب رحمه الله في تعليقه على "سنن أبي داود" (٤٦٩٠).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥٧/٢٠٦/١).

الأوّل: أنّ ابن حُجيرة هنا ليس هو عبد الرحمن بل ابنه عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة، فإنه هو الذي يروي عنه عبد الله بن الوليد. كما جاء في ترجمتيهما.

وعلى هذا ففي الإسناد إشكال؛ ذلك لأنّ عبد الله هذا ليس له رواية عن أبي هريرة ولا عن غيره من الصحابة، وكل ما قالوه في ترجمته أنه روى عن أبيه لا غير.

وعلى هذا فكأنه سقط من الإسناد قوله: (عن أبيه)[1]. والله أعلم.

الثاني: أنّ عبد الله بن الوليد وابن حجيرة ليسا شاميين، وإنما هما مصريان.

الثالث: أنّ عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة ليس من رجال مسلم أصلاً.

وكذا عبد الله بن الوليد، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، وضعّفه الدارقطني فقال:

"لا يعتبر بحديثه". وقال الحافظ: "ليّن الحديث". ومنه يتبين أنّ الإسناد ضعيف.

نعم قد جاء الحديث بإسناد صحيح لكن بلفظ: (**إذا زنى العبدُ خرج منه الإيمان وكان كالظُّلَّةِ، فإذا انْقَلَعَ منها رجع إليه الإيمان**). وهو في "الأحاديث الصحيحة" (٥٠٩)[2]".

١٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٩٧/٧-١٣٩٨) عند حديث يرويه فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن سلمان الأغرّ عن أبيه عن أبي الدّرداء ﷺ مرفوعاً (**ثلاثةٌ يُحِبّهم اللهُ عزّ وجلّ، ويَضْحَكُ إليهم: الذي إذا انْكَشَفَتْ فِئَةٌ؛ قاتَلَ ورَاءَها بنفسهِ للهِ عزّ وجلّ**):

"أخرجه الحاكم (٢٥/١)[3] ... **وقال الحاكم**: "حديث صحيح، وقد احتجّا بجميع رواته"**! كذا قال!** وبيّض له الذهبي. وعبيد الله بن سلمان – وهو الأغرّ – **لم يخرّج له مسلم إطلاقاً**.

وفضيل بن سليمان – وهو النّميري – **إنما خرّج له البخاري متابعة؛** كما حقّقه الحافظ في "مقدمة الفتح" (٤٣٥)، وفيه كلام كثير، لخّصه الحافظ في "التقريب" فقال: "صدوق، له خطأٌ كثير". فمثله حديثه **مُرَشَّحٌ للتحسين، وأما الصّحّة فلا!**"[4]. **وانظر**: حاشية "صحيح الترغيب" (٤٠٢/١).

---

(١) رحم الله الشيخَ؛ فقد ساقه كذلك (بإثبات الأب) الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٩٠٥٠/١٤٨/١٥). فلا أدري هل وقع في نسخته من "المستدرك" كذلك، أم أنه سلك الجادة.

ومما يقوي ذلك أنّ الحاكم أخرج حديثاً (١٩٣٦/٧٤/٣) عن بكر بن محمّد الصيرفي بهذا الإسناد فقال فيه: (عبد الله بن الوليد عن عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة **عن أبيه** عن أبي هريرة). وسيأتي تحت التّعقّب رقم (٥٧٧).

(٢) وقد تقدّم في التعقّب السّابق.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٨/٢١٤/١).

(٤) ثم ذكر الشيخ – في تتمة تخريجه – شاهدين للحديث، من حديث ابن مسعود، وأبي ذر رضي الله عنهما.

٢٠ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١٠٨/٣) عند حديث يرويه يحيى بن جعدة عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً «**لا يَدْخُلُ الجَنّةَ مَنْ كان في قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ كِبْرٍ**» فقال رجلٌ: يا رسول الله، إنه لَيُعْجِبُني أنْ يكون ثَوْبي جديداً، ورَأْسي دَهِيناً ... فقال: «**ذاك جمالٌ، واللهُ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمالَ، ولكِنَّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحَقَّ وازْدَرَى النّاسَ**» تعليقاً على قول الحاكم[١]: "احتجّا برواته":

"قلت: ووافقه الذهبي!! **وهو مِنْ أوهامِهِما**؛ فإنّ (يحيى بن جعدة) –راويه عن ابن مسعود– ليس مِنْ رِجالِهما كما في "كاشف الذهبي" وغيره، ثم هو لم يسمع من ابن مسعود كما قال ابن معين وأبو حاتم"[٢].

٢١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧١/٧-٧٢) عند حديث يرويه مالك عن زيد بن أبي أُنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطّاب عن مسلم بن يسار الجهني: أنّ عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية (**وإذ أخذ ربّك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ...**)؟ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يُسأل عنها؟ فقال: (**إنّ اللهَ خَلَقَ آدمَ، ثم مَسَحَ ظَهْرَه بيَمينهِ، فاسْتَخْرَج منه ذُرِّيَّةً فقال: خَلَقْتُ هؤلاءِ للجَنّةِ، وبِعَملِ أهلِ الجَنّةِ يعملون، ثم مسحَ ظهرهُ، فاستخرجَ ذُرِّيَّةً فقال: خلقتُ هؤلاءِ للنّارِ، وبعملِ أهلِ النّارِ يعملون**):

"رواه مالك في "الموطأ" (٢/٨٩٨/٢)، وعنه أحمد (٤٤/١-٤٥)، وكذا أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (١٨٠/٢) .. والحاكم (٢٧/١)[٣] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً مجهولاً". **وأما الحاكم** فقال: "صحيح على شرطهما"! **ولم يَرُدَّ الذهبيُّ إلا بقوله:** "قلت: فيه إرسال".

---

(١) (٦٩/٢١٥-٢١٤/١).

(٢) انظر قول ابن معين وأبي حاتم في: "تاريخ ابن معين/دوري" (١٥٧١)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (٢٤٥/رقم٤٤٨)، "تحفة التحصيل" (ص٣٤٢).

والحديث خرّجه مسلم (٩١) من وجه آخر بنحوه عن ابن مسعود من طريق فضيل الفُقيمي عن إبراهيم النّخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود به. وخرّجه الحاكم أيضاً من هذا الوجه مختصراً (٧٥٩٣/٤٥٣/٨).

(٣) (٧٤/٢١٨-٢١٧/١).

وفيه أنّ مسلم بن يسار هذا، ليس من رجال الشيخين، ثم إنه لا يعرف، فقد قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان": "تفرّد عنه عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب". وهذا معناه أنه مجهول[1].

ثم رواه أبو داود (٤٧٠٤) .. من طريقين آخرين عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة قال: كنت عند عمر بن الخطاب ... فذكر مثل حديث مالك. **ونعيم بن ربيعة هذا لا يعرف كما قال الذهبي**[2]**، وهو الرّجل المجهول الذي أشار إليه الترمذي آنفاً، فهو علة الحديث**"[3]. **وانظر**: "ظلال الجنة" (١٩٦).

٢٢ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٢/٥٤٥-٥٤٦) عند حديث يرويه عبد الله ابن فَيْروز الدَّيْلَمي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً في حديث طويل، وفيه قصّة «**مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ شَرْبَةً؛ لم تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا، فإِنْ تابَ تابَ اللّهُ عليه، فإِنْ عادَ لم تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ أَرْبعِينَ صَبَاحًا**» .. وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنّ سليمانَ بن داود سأل ربَّه ثلاثاً، فأعطاه اثنتين، ونحن نرجو أن يكون قد أعطاه الثالثة ..**»:

---

(١) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٣) والحديث خرّجه الحاكم في موضعين آخرَيْن (٣٢٩٣) و(٤٠٤٣)، قال في الموضع الأول منهما: "صحيح على شرط مسلم"، وقال في الموضع الثاني: "على شرط الشيخين" وفي الموضعين وافقه الذهبي!

قلت: وقد ساق الحافظ ابن كثير حديث مالك هذا في "مسند الفاروق" ثم قال (٢/٥٢١):

"وقال الترمذي: هذا حديث حسن، ومسلم بن يَسَار لم يَسْمع من عمر، وقد ذَكَر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم ابن يَسَار وبين عمر رجلاً. قلت (ابن كثير): هو نُعيم بن ربيعة الأزدي، كما رواه أبو داود في «سننه»، عن محمد بن مصفًّى عن بقيَّة عن عمرَ بن جُعثُم القرشي عن زيد بن أبي أُنَيْسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن مسلم بن يَسار الجُهَني عن نُعيم بن ربيعة .. وذَكَر الحديث. قال الدارقطني [٢/٢٢٢]: وقد تابع عُمرَ بنَ جُعثُم يزيدُ بن سنان أبو فروة الرُّهاوي، **وقولهما أولى بالصواب من قول مالك**". اهـ

فائدة: قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/٥٠٣-٥٠٤): "الظاهر أنّ الإمام مالكًا إنما أسقط ذِكْرَ نُعيم بن ربيعة عمدًا، لَمّا جَهِلَ حال نُعيم ولم يَعرِفه، فإنّه غير معروف إلا في هذا الحديث، ولذلك يُسقِط ذِكْرَ جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيرًا من المرفوعات، ويقطع كثيرًا من الموصولات". ثم علّق الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٧/٧٢) على كلام ابن كثير هذا: "وهذه فائدة عزيزة هامّة من قِبَلِ هذا الحافظ النِّحرير، فعَضَّ عليها بالنواجذ".

"أخرجه النسائي (١/١١٢-١١٣) عن أبي إدريس الخولاني .. وابن ماجه (١/٤٣٠) عن أبي زرعة الشيباني يحيى بن أبي عمرو، وأحمد (٢/١٧٦) عن ربيعة بن يزيد، والحاكم (١/٣٠)[١] عنه وعن الشيباني معاً .. ثلاثتهم عن عبد الله بن فيروز الديلمي عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما، ولا أعلم له علة". ووافقه الذهبي.

قلت: أمّا أنّ الحديث صحيح؛ فهو كما قالا لا شكّ فيه، **وأما أنه على شرطهما ففيه نظرٌ**؛ لأنّ ابن الدَّيْلمي ليس مِنْ رِجالِهما، وهو ثقة من كبار التابعين كما قال الحافظ في "التقريب"؛ قال: "ومنهم من ذكره في الصحابة".

والحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة، وابن حبان في "صحيحهما" .. وقد صحّحه النووي في "المجموع" (٨/٢٧٨)، والحافظ في "الفتح" (٦/٣١٦)"[٢].

- وانظر: "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص١٠٨/٢٤٣).

٢٣ - قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٥٩-٦٠/١٣٠) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النّهدي عن سفيان الثوري عن منصور عن رِبْعِيّ بن حِراش عن رجلٍ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً «**لا يُؤْمِنُ العَبْدُ حتّى يُؤْمِنَ بأَرْبعٍ؛ حتّى يَشْهَدَ أَنْ لا إله إلّا اللّهُ، وأنِّي رسولُ اللّهِ بَعَثَنِي بالحَقِّ، ويُؤْمِنُ بالبَعْثِ بعد المَوْتِ، ويُؤْمِنُ بالقَدَرِ**»[٣]:

"وفيه علة، وهي أنّ أبا حذيفة موسى بن مسعود النّهدي رواه عن سفيان فأَدْخَلَ رجلاً بين ربعيّ بن حراش وعليٍّ. **أخرجه الحاكم**[٤] **ورَدَّهُ بقوله:**

"أبو حذيفة وإنْ كان البخاري يحتجّ به فإنه كثير الوَهْمِ لا يُحْكَمُ له على أبي عاصم النّبيل ومحمد بن كثير وأقرانهم بل يَلْزَمُه الخطأ إذا خالفهم. والدّليل على ما ذكرته متابعة جريرِ بن عبد الحميد الثوريَّ في روايته عن منصور عن ربعيّ عن عليّ، وجرير من أعرف الناس بحديث منصور". ثم ساقه من طريق جرير مثل رواية شعبة عن منصور به.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٢٤-٨٣/٢٢٥).

(٢) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٧٨٦) من الطرق الثلاثة عن ابن فيروز الديلمي، وصحّحه.

(٣) وكان الحاكم قد خرّجه قبل هذا (١/٢٢٨-٩٠/٢٢٩) من طريق أبي عاصم ومحمد بن كثير عن سفيان به وليس فيه الرّجل المبهم.

(٤) (١/٢٢٩/٩١).

وهو الراجح، إلا أنّ تعصيب الوَهْمِ بأبي حذيفة ليس بصواب؛ لأنه قد توبع، فقد قال الإمام أحمد (١/١٣٣): ثنا وكيع ثنا سفيان به بإثبات الرَّجل الذي لم يُسَمّ. ووكيع جبل في الثقة والحفظ[١]، ومثله سفيان فلعلّ ابن خراش رواه مرّة عن رجلٍ عن علي، ومرّةً عن عليٍّ بإسقاط الرّجل، لعله سمعه منه، فروى مرّةً وهكذا ومرّةً هكذا. ثم رأيتُ الحافظ الضياء المقدسي قد مال إلى هذا في "المختارة" (٤٢٠ - بتحقيقي)، فالحمد لله على توفيقه"[٢].

٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/١١) عند حديث يرويه حَيْوَة بن شريح عن أبي هانئ حميد بن هانئ الخَوْلاني عن أبي عليٍّ الجَنْبي - عمرو بن مالك - عن فَضالة بن عبيد ﷺ مرفوعاً (**طُوبَى لِمَنْ هُدِيَ إلى الإسلامِ، وكان عَيْشُهُ كَفافاً وقَنَعَ**) بعد أنْ خرّجه من طريق ابن وهب عن أبي هانئ به، وصحّحه:

"أخرجه الترمذي (٢/٥٦) .. والحاكم (١/٣٥)[٣] .. وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وأقول: **الصواب**: أنه صحيح فقط كما قالا في الرواية الأولى؛ **فإنّ عمرو بن مالك لم يخرّج له مسلم شيئاً**. وله شاهد آخر صحيح بنحو الرواية الأولى من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً[٤]، وقد مضى تخريجه برقم (١٢٩)، وذكرنا له هناك ثلاث طرق لا تجدها في كتاب آخر".

٢٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٨٨٥) عند حديث يرويه مالك بن سُعير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يا أيّها النّاسُ، إنما أنا رحمةٌ مُهْداةٌ**) بعد أنْ خرّجه من طريق وكيع عن الأعمش عن أبي صالح مرفوعاً مرسلاً وموصولاً، وصحّح الموصول:

---

(١) وتابعهما - أيضاً - على إثبات الرّجل المبهم: أبو نعيم الفضل بن دكين عن سفيان به عند عبد بن حميد (١/١٣١/٧٥)، والبغوي في "شرح السنّة" (٦٦).

(٢) ورجّح الترمذي في "جامعه" (٢١٤٥) الطريق الخالي من الرّجل المبهم، وخالفه الدارقطني فرجّح الطريق الذي فيه الرّجل المبهم؛ فقال في "العلل" (٣/١٩٦): "حدّث به شريك وورقاء وجرير وعمر بن أبي قيس عن منصور عن ربعيّ عن عليٍّ، وخالفهم سفيان الثوري وزائدة وأبو الأحوص وسليمان التيمي؛ فرووه عن منصور عن ربعيّ عن رجلٍ من بني راشد عن عليّ، **وهو الصّواب**".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٣٣-٢٣٤/٩٨).

(٤) أخرجه مسلم (١٠٥٤)

"وقد أخرجه ابن الأعرابي في "معجمه" (٢/٢٤٧) .. وابن الحمامي في "جزء منتخب من مسموعاته" (ق ١/٣٥) .. والحاكم في "المستدرك"[١] .. من طريق أبي الخطاب زياد بن يحيى الحساني حدثنا مالك بن سعير حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وقال ابن الحمامي: "تفرّد به مُجَوَّداً مرفوعاً مالك بن سعير عن الأعمش، ورواه وكيع عن الأعمش عن أبي صالح موقوفا". كذا قال، وهو إنما يعني مرسلا كما تقدم ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما؛ فقد احْتَجّا جميعاً بمالك بن سعير، والتفرُّدُ من الثقات مقبول". ووافقه الذهبي.

وأقول: مالك بن سعير صدوق كما قال أبو زرعة وأبو حاتم، **لكن البخاري لم يحتجّ به، وإنما أخرج له متابعة**[٢]، **ومسلم إنما روى له في "المقدمة"**؛ فمثله يحتجّ به إذا تفرّد ولم يخالف، فإنْ رَجَّحْنا رواية وكيع المرسلة، فيكون مالك قد خالفه، فتكون روايته شاذة، ورواية وكيع المرسلة هي المحفوظة[٣]، وإن رجّحنا رواية وكيع الموصولة فتتفق الروايتان، ويكون كلٌّ منهما شاهدا للآخر، وهذا هو الأرجح عندي، لأنّ اتفاق ثلاثة من الرواة على روايته عن وكيع موصولا، يبعد في العادة أن يتفقوا على الخطأ، ولو كان في بعضهم ضعف بدون تهمة، أو في بعض الرواة عنه فإذا انضم إلى ذلك رواية مالك بن سعير قوي الحديث وارتقى إلى درجة الحسن أو الصحة، والله أعلم"[٤].

---

(١) (١/٢٣٥/١٠٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "هدي السّاري" (١/٤٤٢): "مالك بن بن سعير بن الخِمس الكوفي، قال أبو حاتم وغيره: "صدوق"، وضعّفه أبو داود. قلت: **روى له البخاري حديثين** من روايته عن هشام عن أبيه عن عائشة، أحدهما في تفسير سورة المائدة في لغو اليمين، والآخر في الدعوات في قوله تعالى (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) نزلت في الدعاء، **وكلاهما قد توبع عليه عنده**، وروى له أصحاب السنن".

(٣) رواه عنه مرسلاً جماعة من الثقات، منهم ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٢٤٤٢)، وابن سعد – وقد ذكر الشيخ روايته هنا –، وأحمد بن عبد الجبار عند البيهقي في الشُّعب (١٣٣٩)، وإبراهيم بن عبد الله العبسي في الأصحّ عنه عند ابن الأعرابي في "المعجم" (٢/٥٥٦)، والبيهقي في "الدلائل" (١/١٥٧).

وقد توبع على إرساله، أخرجه الدارمي في "مسنده" (رقم ١٥) عن إسماعيل بن خليل عن علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح مرسلاً. ورجّح رواية الإرسال جماعة من الأئمة، منهم البخاري كما في "علل الترمذي الكبير" (٦٨٥)، والبزار في "مسنده" (٩٢٠٥)، والدارقطني في "العلل" (١٨٩٧)، وقال هذا: "يرويه الأعمش، واختلف عنه، فرواه مالك بن سُعير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. وخالفه وكيع، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن النبيّ ﷺ مرسلاً، **وهو الصواب**".

(٤) ويشهد له ما رواه مسلم (٢٥٩٩) من حديث أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله ادْعُ على المشركين قال: «**إني لم أُبْعَث لَعّاناً، وإنما بُعِثْتُ رحمة**».

- وانظر: "غاية المرام" (ص١٩)، التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٢٧٩/٥)، وتحقيق "مشكاة المصابيح" (١٦١٥/٣).

٢٦ - قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (رقم ٤٤) عند حديث يرويه إسحاق بن محمد الفروي وقتيبة بن سعيد عن عبد الرحمن بن أبي الموال عن عبيد الله بن مَوْهِب القرشي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «**سِتّةٌ لَعَنْتُهُمْ لَعَنهُمُ اللهُ وكلُّ نَبِيٍّ مُجابٍ: المُكَذِّبُ بِقَدْرِ اللهِ، والزّائِدُ في كِتابِ اللهِ** ..»:

"إسناده حسن لولا أنه أُعِلّ بالإرسال كما يأتي، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن موهب واسمه عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب، وهو مختلف فيه، ولعلّ الأرجح أنه حسن الحديث كما هو قول ابن عدي فيه[١]، ولكنه اضطرب في إسناده، فَدَلّ على أنه لم يحفظه كما يأتي بيانه.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٢/٢-٢٣)، والحاكم (٣٦/١[٢] و٥٢٥/٢ و٩٠/٤) .. من طرق أخرى عن عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموال به.

وقال الحاكم[٣]: "صحيح الإسناد". وزاد في مكان آخر: "على شرط البخاري"، **وهو خطأ؛ فإنّ ابن موهب لم يحتجّ به البخاري. ووافقه الذهبي في الموضع الأول!**[٤] وقال في الموضع الآخر: "قلت: إسحاق (بن محمد الفروي) وإن كان من شيوخ البخاري فإنه يأتي بطامات ... وعبيد الله فلم يحتجّ به أَحَدٌ، والحديث منكر بِمَرَّة". ولم يُصِب بإعلاله بإسحاق؛ لأنه متابع عند المصَنِّف [ابن أبي

---

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "ليس بالقويّ".

قلت: وثّقه ابن معين في رواية إسحق بن منصور وابن طهمان، وضعّفه في رواية الدوري.

وقال أبو حاتم: "**صالح الحديث**". وقال ابن شاهين: "**صالح**". وقال النسائي: "**ليس بالقوي**". وقال ابن عدي: "**حسن الحديث، يكتب حديثه**". وقال العجلي: "**ثقة**". وقال الذهبي في «المغني»: "**صالح الحديث**". وذكره العقيلي وابن الجوزي في «**ضعفائهما**». ينظر: «الجرح» (٣٢٣/٥)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٥٢)، «الكامل» (٢٤٥/٧)، «تاريخ أسماء الثقات» (٩٦٤)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٨٦/١٩)، «تهذيب التهذيب» (٢١/٤)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٩٧).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٣٦/١-١٠٢/٢٣٧).

(٣) يعني: في هذا الموضع الأوّل.

(٤) تعجّب الشيخُ من موافقة الذهبي لتصحيح الحاكم، والحال أنّ إسناده حسن فقط، مع كونه أعلّ بالإرسال كما قال الشيخ في بداية التخريج.

عاصم] كما ترى، وعند الحاكم نفسه مِنْ قتيبة في الموضع الأول، وقد ذكر ذلك الذهبيُّ نفسه فيه ولكنه نسي!

والعلة القادحة إنما هي ما أفاده الترمذي بقوله: "هكذا روى عبد الرحمن بن أبي الموال هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ. ورواه سفيان الثوري وحفص بن غياث وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمن ابن موهب عن عليّ بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً، **وهذا أصحّ**"[1].

قلت: وقد رواه محمد بن يوسف الفريابي حدثني أبي ثنا سفيان عن عبيد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله [بن] موهب قال: سمعت عليّ بن الحسين يحدّث عن أبيه عن جدّه رضي الله عنه مرفوعاً.

أخرجه الحاكم ورجّح إسناد ابن موهب الأوّل عليه، وأنا أرى أنّ هذا الاختلاف في إسناده إنما هو من ابن موهب، الأمرُ الذي يدلّ على أنه لم يضبطه، وقد تفرّد به، **فالحديث ضعيف منكر كما قال الذهبي** والله أعلم".

- وانظر: "الضعيفة" (١٢/١٧١)، وحاشية "ضعيف الترغيب" (١/٣٩).

٢٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٩٢٥- ٩٢٧) عند حديث يرويه عبد الواحد بن زياد عن عبد الله بن عبد الله بن الأصمِّ عن يزيد بن الأصمِّ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا محمد أرأيتَ جنّةً عَرْضُها السّماوات والأرض فأين النّار؟ قال: (**أَرَأَيْتَ اللّيلَ الذي قدِ الْتَبَسَ كلَّ شيءٍ فأين جُعِلَ النّهارُ؟**). قال: الله أعلم، قال: (**كذلك اللهُ يفعلُ ما يشاءُ**):

"أخرجه الحاكم[2] .. **وقال:** "حديث صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم فقط؛** لأنّ عبد الله بن عبد الله الأصمّ لم يَرْوِ عنه البخاري[3]، وهو ثقة كما قال ابن معين وغيره، وهو أخو عبيد الله بن عبد الله الأصمّ ...

وقد صحّحه من سبق ذكرهم، ولاسيما وله شواهد كثيرة، وهي وإن كانت جُلُّها موقوفة، أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٤/٦٠) من حديث عمر بن الخطاب، وابن عباس بسندين صحيحين عنهما –

---

(١) وكذا رجّح المرسل الحافظ أبو زرعة؛ فقال كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٥/٦-٧): "حديث ابن أبي الموالي **خطأ؛ والصحيح:** حديث عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عليّ بن الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً". ونقله عنه الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/٧٦٨/٢٣١٩٧).

(٢) (١/٢٣٧/١٠٣).

(٣) وكذا يزيد بن الأصمّ لم يَرْوِ له البخاري

فإنها تدلّ على أن هذا الجواب منه ﷺ كان معروفا لديهم، على أنه قد روي مرفوعا في حديث التّنوخي رسول هرقل إلى رسول الله ﷺ، وفيه قوله ﷺ: (سبحان الله أين الليل إذا جاء النهار؟). أخرجه أحمد (٤/٤٤١ - ٤٤٢) وابن جرير بسند ضعيف".

٢٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٢٥١-٢٥٣) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(ما أَدْرِي تُبَّعٌ أَلَعِيناً كان أَمْ لا؟ وما أدري ذا القَرْنَيْنِ أَنَبِيّاً كان أم لا؟ وما أدري الحُدودُ كَفّاراتٌ لأهلِها أم لا)**:

"أخرجه أبو داود (٤٦٧٤) - دون الجملة الثالثة - والحاكم في "المستدرك" (١/٣٦)[١] وعنه البيهقي (٨/٣٢٩) ..

(تنبيه): وقع في "المستدرك" في الموضع الأوّل منه (تُبَّع أَنَبِيّاً)، **وأظنّهُ خطأ من بعض نُسّاخ "المستدرك"[٢] أو الطّابع، والصواب ما أثبتناه،** وهو رواية البيهقي عن الحاكم[٣]، وكذلك هو في رواية الآخرين عن عبد الرزاق، وفي رواية آدم بن أبي إياس أيضاً".

٢٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٢١) عند حديث يرويه سفيان عن أبي إسحاق عن مَطَرِ بن عُكامِسَ ﷺ مرفوعاً **(إذا قَضى اللهُ لِرَجُلٍ مَوْتاً ببلدةٍ؛ جَعَلَ له بها حاجةً)** بعد أنْ خرّجه من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبي عَزَّة الهُذلي ﷺ به وصحّحه:

"أخرجه البخاري "التاريخ" (٤/١/٤٠٠)، والحاكم (١/٤٢)[٤] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا إنْ كان أبو إسحاق - وهو السّبيعي - سمعه من مطر؛ **فإنه كان يدلس**"[٥].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٣٨/١٠٤).

(٢) نعم هو كذلك في بعض نُسَخ "المستدرك"، كما أشار إلى ذلك مُحقِّقو طبعة دار المنهاج القويم التي اعتمدتها أنا في بحثي هذا.

(٣) وساقه كذلك الحافظ عن الحاكم في "إتحاف المهرة" (١٤/٦٨٢/١٨٤٧٦).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٥٢/١٢٦).

(٥) قلت: مطر بن عُكامس لم يُخَرِّجا له؛ فهو ليس على شرط الشيخين، ثم هو مختلف في صحبته، قال العلائي في "جامع التحصيل" (ص٢٨١/رقم٧٧٢): "مطر بن عكامس مختلف في صحبته؛ أخرج له الترمذي عن النبي ﷺ حديث (إذا قضى الله لعبد أن يموت بأرض جعل له بها حاجة). قال ابن معين: ليست له صحبة. وقال أحمد بن حنبل وأبو حاتم: لا تعرف له صحبة ولا رؤية. ولا يروي إلا هذا الحديث الواحد". اهـ. وقال ابن حبان وكذا الذهبي في "الكاشف": "له صحبة".

انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٩٩)، و"الثقات" لابن حبان (٣/٣٩١)، و"تهذيب الكمال" (٢٨/٥٦-٥٧)، و"الإصابة" (١٠/١٩٠).

٣٠ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٨٣٢-٨٣٤) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن يونس بن عُبيد عن الحسن عن أبي بكرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ قَتَلَ نفْساً مُعاهَدةً بغير حَقِّها، لم يَجِد رائِحةَ الجَنّةِ، وإنّ رائِحَتها لَتُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خمسِمائةِ عام**):

"**منكر بهذه المسيرة**. أخرجه ابن حبان (١٥٣٠- الموارد)، والحاكم (١/٤٤)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! وأقول: **كان يكون كذلك، بل وعلى شرط البخاري أيضا لولا أنّ الحسن** – وهو: البصري، مع فضله – **كان يدلس**، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "ثقة لكنه يدلس عن أبي هريرة وغيره، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة بلا نزاع". وأنت ترى أنه لم يقل هنا: حدثنا". **هذا أوّلا**.

وثانياً: أنّ غير واحد من الثقات رواه عن الحسن عن أبي بكرة بلفظ: (.. مسيرة مائة عام).

أخرجه عبد الرزاق (١٠/٤٦٢/١٩٧١٢)، وعنه أحمد (٥/٤٦) .. وكذا الحاكم (٢/١٢٦) من طريق أحمد، وقال: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا، وقد عرفتَ ما فيه**.

أخرجه عبد الرزاق من طريق قتادة – أو غيره –، وقال أحمد عنه: "عن قتادة وغير واحد" ...

وليونس بن عبيد إسناد آخر، يرويه عن الحكم بن الأعرج عن الأشعث بن ثرملة عن أبي بكرة ... به، **دون ذكر المسيرة مطلقاً**. أخرجه النسائي في "الصغرى" (٢/٢٤٢)، و"الكبرى" (٥/٢٢٦/٨٧٤٣) .. والحاكم (١/٤٤)، وأحمد (٥/٣٦ و ٣٨ و ٥٢) ... من طرق عن يونس ... به. وقال النسائي في "كُبْراه": "**هذا هو الصواب**[٢]، وحديث حماد بن سلمة (يعني: المتقدم بلفظ: مسيرة خمسمائة عام) **خطأ**".

قلت: ورواية الأشعث هذه المطلقة صحيحة الإسناد. وقد تابعه عليها عبد الرحمن بن جوشن عند أبي داود وغيره، وإسناده صحيح أيضاً، وهو مُخَرَّجٌ في "صحيح أبي داود" (٢٤٦٥) ..

وجملة القول، **أنّ رواية الحسن البصري لهذا الحديث عن أبي بكرة مضطربة، والصحيح من تلك الوجوه**: ما لم يذكر فيه المسيرة – كما هو ظاهر –. لكن لزيادة المسيرة بلفظ: (مائة عام) شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بسند صحيح، وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٣٥٦)".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٥٧/١٣٤).

(٢) وصوّبه البخاري أيضاً في "التاريخ الكبير" (١/٤٢٨)، وأبو عليٍّ الحافظ شيخ الحاكم فيما حكاه عنه هذا عقب حديث الأشعث هذا.

- وانظر: "ضعيف موارد الظمآن" (ص ١١٠).

- قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٢٨٢-٢٨٤) عند حديث رواه الحاكم من طريقين عن كثير بن زيد:

٣١ - من طريق أبي عامر العقدي عن كثير بن زيد عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً **(لا يَنْبغي لِلمؤمنِ أنْ يكونَ لَعّاناً)**.

٣٢ - ومن طريق عثمان بن عمر عن كثير بن زيد عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً مثله:

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٣٠٩)، والترمذي (٢٠٢٠)، والحاكم (١/٤٧)[١] ..

من طرق عن كثير بن زيد .. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب".

وقال الحاكم: "هذا حديث أسنده جماعة من الأئمة عن كثير بن زيد، ثم أَوْقَفَهُ عنه حماد بن زيد وحده، فأمّا الشيخان فإنهما لم يخرِّجا عن كثير بن زيد، وهو شيخ من أهل المدينة مِن أسلم، كنيته أبو محمد، لا أعرفه بجرح في الرواية، وإنما تركَاه لِقلّة حديثه"[٢].

كذا قال، وقد تكلّم فيه أئمة الحديث فمنهم من وثّقه، ومنهم من ضعّفه، ومنهم من مشّاه، وهو الأرجح، وترى أقوالهم فيه في "التهذيب"، ولخّصها الحافظ بقوله: "صدوق يخطئ". وهذا يعني عنده أنه حسن الحديث أو يقاربه[٣].. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (لا ينبغي لِصِدّيقٍ أن يكون لعّاناً). وهو مخرّج في "التعليق الرغيب" (٣/٢٨٦)[٤] ..".

---

(١) (١/٢٦٤/١٤٦ و١٤٧).

(٢) وقال البزّار في "مسنده" (١٢/٢٨٢): "ولا نعلم روى هذا الحديث عن سالم، عن أبيه إلا كثير بن زيد، ولا نعلم أَسْنَدَ كثيرُ بن زيد، عن سالم، إلا هذا الحديث".

(٣) اختلفوا فيه كما قال الشيخ؛ فوثّقه: ابن معين في رواية، وابن حبان، وابن عمار الموصلي.

وقال أحمد، وابن معين، وابن عدي: "**لا بأس به**". وقال أبو زرعة: "**صدوق فيه لين**". وقال أبو حاتم: "**صالح، ليس بالقوي، يكتب حديثه**". وضعّفه النسائي، وابن معين في رواية.

ينظر: "الجرح والتعديل" (٧/١٥٠-١٥١)، "ثقات ابن حبان" (٧/٣٥٤)، "الكامل" لابن عدي (٨/٦٦٨-٦٧١)، "تهذيب الكمال" (٢٤/١١٣-١١٦).

(٤) وهو في "صحيح مسلم" (٢٥٩٧). وله شاهد صحيح من حديث ابن مسعود أشار إليه الشيخ هنا أيضاً بلفظ (ليس المؤمنُ بالطَّعّانِ، ولا اللَّعّانِ ..)، وقد تقدّم في بحثنا هذا تحت رقم (٩).

٣٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٥٥) عند حديث يرويه هشام عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ مرفوعاً (**لا تَلاعَنوا بِلَعْنةِ الله، ولا بِغَضَبِ الله، ولا بالنّارِ**):

"أخرجه أبو داود (٤٩٠٦)، والترمذي (١/٣٥٧)، والحاكم (١/٤٨)[١]، وأحمد (٥/١٥) .. وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح ". **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: هو كما قالوا؛ **لولا عنعنة الحسن** وهو البصري، لكن لعلّ الحديثَ حسنٌ بالرواية الأخرى، فقد أخرجها البغوي في "شرح السنة" (٣/٤٤٨ نسخة المكتب) من طريق عبد الرزاق[٢] عن معمر عن أيوب عن حميد بن هلال يرفع الحديث قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله كلهم ثقات"[٣].

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤/٣٨٥).

٣٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٦٤٩) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن عبد الله بن يزيد الخَطْمي ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّ عذابَ هذه الأُمّةِ جُعِلَ في دُنْياها**) بعد أن خرّجه من طرق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى:

"أخرجه الحاكم (١/٤٩[٤] و٤/٢٥٤) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، **وإنما هو على شرط البخاري وحده؛ فإنّ أبا بكر بن عياش لم يخرّج له مسلم**"[٥].

٣٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (١/١٩٨-١٩٩) عند حديث يرويه أبو بَلْجٍ عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً (**الطّاعونُ وَخْزُ إخْوانِكم – أو قال: أعْدائِكم – مِنَ الجِنّ، وهو لكم شَهادةٌ**):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٦٦-٢٦٧/١٥١).

(٢) وهو في "مصنفه" (١٩٥٣١).

(٣) قلت: وتابع معمراً على روايته إسماعيلُ بن علية عن أيّوب به عند الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٦٥)

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٧٠/١٥٧).

(٥) قلت: ولم يخرّج البخاري لأبي بردة عن عبد الله بن يزيد الخَطْمي شيئاً.

وعبد الله بن يزيد الخطمي مختلف في صحبته، وجزم بها المتأخرون كالمزي والذهبي وابن حجر.

ينظر: "العلل" (٢/١٨٩-١٩١) و"المراسيل" (ص١٠٢) كلاهما لابن أبي حاتم، "تهذيب الكمال" (١٦/٣٠١-٣٠٤) مع الحاشية، "الكاشف" للذهبي (٣/٢١٤/٣٠٥٥)، "الإصابة" (٦/٤٢٤-٤٢٦)، "تقريب التهذيب".

"الحديث في مسند أحمد (٣٩٥/٤، ٤١٣، ٤١٧)، وكذا الطبراني في "المعجم الصغير" (ص ٧١)، والحاكم أيضاً (٥٠/١)[١] من طرق عن أبي موسى الأشعري ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

قلت: هو صحيح، **أمّا على شرط مسلم، فَلا؛** فإنّ فيه عند الحاكم وكذا أحمد في بعض طرقه أبا بلج، واسمه يحيى بن سليم، وهو ثقة، إلا أنه ليس من رجال مسلم"[٢].

٣٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٨٥/٨-٢٨٦) عند حديث يرويه عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ﷺ مرفوعاً **(مَنْ لَعِبَ بالنَّرْدِ فقدْ عَصَى اللّهَ ورَسُولَهُ)**:

"أخرجه مالك في "الموطأ" (٦/٩٥٨/٢) .. وأبو داود (٤٩٣٨) .. والحاكم (٥٠/١)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **له علّة،** وهي الانقطاع بين سعيد وأبي موسى؛ فقد ذكر أبو زرعة وغيره أنّ حديثه عنه مرسل[٤]. وقال الدارقطني في "العلل"[٥]: رواه أسامة بن زيد اللّيثي عن سعيد بن أبي هند عن أبي مُرَّة مولى أم هانئ عن أبي موسى.

قال الدارقطني بعد أنْ أخرجه: هذا أشبه بالصّواب.

قال الحافظ في "التهذيب": "قلت: رواه كذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن أسامة.

لكن رواه ابن وهب عن أسامة، فلم يذكر فيه أبا مرّة". وهذا هو الصّواب عندي:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧١/١-١٥٩/٢٧٢).

(٢) وبمثل هذا تعقّبه أيضاً الحافظ العراقي؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في "بذل الماعون في فضل الطاعون" (ص ١١٧) بعد أن ساق الحديث وتصحيح الحاكم له على شرط مسلم: "وتعقبه شيخنا في "أماليه على المستدرك" فقال: **لم يحتجّ مسلم بـ (أبي بلج)**، وإنما روي له أصحاب السنن، ولكن للحديث طرق يرتفع بها إلى درجة الصحة ...

قلت (ابن حجر): ورجال هذه الطريق رجال الشيخين إلا (أبا بَلْجٍ)؛ وهو – بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم– تابعي صغير، كوفي نزل واسط. واسمه (يحيى)، واختلف في اسم أبيه. وقد وثّقه يحيى بن معين والنسائي ومحمد بن سعد والدارقطني.

وقال أبو حاتم الرازي ويعقوب بن سفيان: "لا بأس به". وقال البخاري: "فيه نظر" – وهذه عبارته فيمن يكون وسطًا – ..". اهـ

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٦١/٢٧٢/١).

(٤) وقال أبو حاتم: "لم يلقَ سعيد بن أبي هند أبا موسى الأشعري". وقال الدارقطني: "سعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى شيئاً". ينظر: "المراسيل" (ص٧٥)، "علل الدارقطني" (٢٤١/٧).

قلت: ولم أجد ما نسبه الشيخ إلى أبي زرعة، فلعلّه سبق قلمٍ؛ أراد أن يقول (أبو حاتم) فقال (أبو زرعة).

(٥) (٢٣٨/٧-٢٤٠).

أوّلاً: لاتّفاق ابن وهب ووكيع عليه. واثنان أحفظ من واحد.

ثانياً: أنّ عبد الله بن المبارك قد قال في إسناده: " ... عن أبي مرّة مولى عقيل – فيما أعلم –". فقوله "فيما أعلم" – والظاهر أنه من أسامة – يشعر أنه لا جَزْمَ عنده بذلك.

ثالثاً: أنه الموافق لرواية الجماعة عن سعيد بن أبي هند، فالأخذ به أولى[1]، بل واجب لأنّ الجمع أحفظ من الواحد، لاسيما إذا كان مثل أسامة فإنّ في حفظه شيئاً مِنَ الضَّعْفِ يجعل حديثه في مرتبة الحَسَنِ إذا لم يخالف ..

وبالجملة فعِلّةُ هذا الإسناد الانقطاع كما تقدّم عن أبي زرعة, ويؤيّده أنّ بين وَفاتَيْ أبي موسى وسعيد بن أبي هند ستةً وستين سنة! لكن للحديث طريق أخرى ...

وفي الباب عن بريدة عن النبي ﷺ قال: (من لعب بالنّردشير، فكأنما غمس يده فى لحم خنزير ودمه). أخرجه مسلم (٥٠/٧) ..".

٣٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٢٩٩/٧-١٣٠١) عند حديث يرويه سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم السّكسكي عن ابن أبي أوفى ﷺ مرفوعاً (**إنّ خِيارَ عِبادِ اللهِ: الذين يُراعونَ الشّمسَ، والقمرَ، والنُّجومَ، والأَظِلّةَ لِذِكْرِ اللهِ**):

"أخرجه ابن شاهين في "الأفراد" (ق ١/٥)، والبزار في "مسنده" (٣٦٦/١٨٦/١)، والطبراني في "الدعاء" (١٨٧٦/١٦٣٧/٣)، والحاكم (٥١/١)[2] ..

وقال الحاكم: "هذا إسناد صحيح، وقد احتجّ مسلم والبخاري[3] بإبراهيم السّكسكي، وإذا صحّ مثل هذه الاستقامة؛ لم يضرّه تَوْهِينُ مَنْ أَفْسَدَ إسناده".

---

(١) رحم الله الشيخَ؛ فيكاد كلامه هذا يطابق كلام الحافظ البيهقي رحمه الله في "السنن الكبرى" (٢١٥/١٠)، حيث قال بعد أن حكى هذا الخلاف: ".. وقيل: عنه – يعني: سعيد بن أبي هند –، عن أبي موسى **نحو رواية الجماعة، وهو أولى**".

وقد توسّع الشيخ الفاضل الدكتور رضا بوشامة في الكلام على هذا الحديث، وخَلَص إلى ما خلص إليه الشيخ الألباني هنا، فانظر ما كتبه في حاشية تحقيقه لـ "الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" لأبي العباس الدّاني (١٨٩/٣-١٩٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٣/١-١٦٤/٢٧٤).

(٣) كذا جاءت هذه العبارة (بذِكرِ البخاري ومسلم) في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، وفي أكثر الطبعات، وجاءت في طبعة دار الميمان، وطبعة دار التأصيل بذكرِ (البخاري فقط) وعلّق عليها محقّقو طبعة الميمان بقولهم: "كذا في الأصل، وكُتِب فوقها "صوابه" ووضع علامة لحَق وكتب في الهامش "مسلم" وأشار لصحتها، وفي (ص) و(ح١): "مسلم". واعتمد محقّقو طبعة دار المنهاج القويم هذا؛ فجاء في طبعتهم "مسلم"، لكن لم ينبّهوا على هذا الإشكال!

ثم ساقه من طريق عبد الله عن مسعر عن إبراهيم السكسكي قال حدثني أصحابنا عن أبي الدرداء أنه قال ... فذكره موقوفاً نحوه. وقال: "هذا لا يفسد الأول، ولا يعلله؛ فإنّ ابن عيينة حافظ ثقة، وكذلك عبد الله بن المبارك".

قلت: وسكت عن الحديث الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/٢٠٨)!

ولي هنا ملاحظات لا بد لي من ذكرها:

أوّلاً: قول البزار: "والصحيح موقوف"!

فأقول: لا وجه لهذا التصحيح؛ فقد رأيت أنّ مدار المرفوع والموقوف على (إبراهيم السكسكي)؛ فإن كان حجّة؛ فالأمر كما قال الحاكم: الموقوف لا يفسد المرفوع؛ لأنّ الإسناد إليه بكل منهما صحيح. فتأمل[١]!

ثانيا: تصحيح الحاكم والذهبي وابن شاهين لإسناده؛ **فيه نظر قويٌّ!** ذلك؛ لأنّ (السّكسكي) وإنْ أخرج له البخاري؛ ففيه كلام من قِبل حفظه، يمنع من الحكم على إسناده بالصحة. أما الحُسْن فيمكن، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "كوفي صدوق، لَيَّنَهُ شعبة والنسائي، ولم يُترك، قال النسائي: ليس بذاك القوي. وخرّج له البخاري. وقال أحمد: ضعيف. وقال ابن عدي: لم أجد له حديثاً منكر المتن". وقال في "الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرَّدّ" (ص ٥٥): "ليّنه شعبة، وضعّفه أحمد، حديثه حسن". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، ضعيف الحفظ". وانظر "إرواء الغليل" (٢/١٢)؛ فإنّ له فيه حديثاً صحّحه ابن خزيمة، وابن حبان، وابن الجارود.

ثالثا: قول الحاكم: "وقد احتجّ به مسلم"! **خطأٌ لعله من بعض النّسّاخ**[٢]؛ فإنّ المنقول عن الحاكم خلافه؛ فقد ذكر الحافظ في ترجمة (السّكسكي) هذا من كتابه "مقدمة الفتح" (ص ٣٨٨)[٣]: "قال

---

(١) قلت: كان الأمر يكون كذلك لو أنّ المخالِف هو ابن المبارك وحده، ولكنه تابعه على روايته موقوفاً على أبي الدّرداء ثلاثة من الثقات الآخرين، فقد رواه كذلك: وكيع بن الجرّاح عن مسعر به عند ابن أبي شيبة في "مصنّفه" (٣٥٧٤٦). وخلاد بن يحيى عن مسعر به، ذكره أبو نعيم في "الحلية" (٧/٢٢٧) فيمن رواه عن مسعر موقوفاً.

وجعفر بن عون عن مسعر به عند البيهقي في "الكبرى" (١/٣٧٩).

(٢) انظر التعليقة السّابقة.

(٣) وهو في "سؤالات الحاكم للدارقطني" (رقم ٢٦٩).

قلت: وذكره الحاكم أيضاً في "المدخل إلى الصحيح" (٢/١١٩) فيمن أخرج لهم البخاري وحده.

الحاكم: قلت للدارقطني: لِمَ ترك مسلم حديثه؟ قال: تكلّم فيه يحيى بن سعيد. قلت: بحجّة؟ قال: هو ضعيف".

رابعاً: ومع هذا كله؛ فإنّ في سكوت الحافظ عن الحديث ما يشير إلى تقويته[1]، وذلك في مرتبة الحسن، كما في عبارة ابن شاهين المتقدمة، وهذا عند الحافظ: لذاته، **أو لغيره، وهو الأقرب عندي؛** فقد ذكر له البيهقي شاهدا من رواية واصل بن أيوب الأسواري عن أبي هريرة موقوفا عليه.

والأسواري هذا لم أجد من ذكره؛ ولا السّمعاني في هذه النسبة .."[2].

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (٢١٧/١).

٣٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٨٩٣/١-٨٩٤) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**الحَياءُ مِنَ الإيمانِ، والإيمانُ في الجَنّةِ، والبَذاءُ مِنَ الجَفاءِ، والجَفاءُ في النّارِ**):

"أخرجه الترمذي (٣٦١/١)، وابن حبان (١٩٢٩)، والحاكم (٥٢/١-٥٣)[3] .. من طرق عن محمد بن عمرو .. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

---

(١) قلت: قد صرّح في "نتائج الأفكار" (٣١٤/١) بأنه معلول، فقال بعد أن نقل تصحيح الحاكم له على شرط البخاري: "قلت: كلّا، فلم يخرّج البخاري لعبد الجبار [الراوي له عن سفيان]، **ثم هو معلول،** وإن كان رجاله رجال الصحيح، فقد رواه عبد الله بن المبارك عن مسعر، عن السكسكي، ثنا أصحابنا، عن أبي الدرداء، فذكره موقوفاً من قوله. وقد اعترف الحاكم بهذه العلة، لكن قال: إنها لا تؤثر، والله أعلم".

(٢) قلت: الظّاهر أنه وقع في اسمه تحريف في طبعة "السنن الكبرى" التي يعتمدها الشيخ، وهي طبعة المعارف الهندية، فقد جاء في "اختصار السنن الكبير" (٣٧٣/١/دار الوطن) للحافظ الذهبي ما صورته: (واصل عن أبي أيوب الأسواري عن أبي هريرة)، واعتمده عبد الله التركي في طبعته. وعلّق محقّق "اختصار السنن" على هذا الموضع بقوله: "كذا في "الأصل" وفي (هـ): واصل بن أيوب الأسواري، وأغلب ظنّي أن كلاهما مصحّف وأن الصواب: "أبو الواصل عن أبي أيوب الأسواري"، وأبو واصل هو عبد الحميد بن واصل الباهلي ترجمه ابن حبان في ثقاته (١٢٦/٥)، وهو يروي عن أبي أيوب المراغي، وهو نفسه الأسواري [وهو ثقة] الذي يروي عن أبي هريرة كما في تهذيب الكمال (٦٠/٣٣ - ٦١) والله أعلم".

قلت: وعبد الحميد بن واصل، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولذلك وثّقه الشيخ في "الصحيحة" (٤٣٩/٤) فقال: "قلت: قال ابن أبي حاتم (١٨/١/٣): "روى عن أنس، وروى عن ابن مسعود مرسل - وأبي أمية الحبطي. روى عنه عبد الكريم الجزري وشعبة ومحمد بن سلمة وعتاب بن بشير". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٣٦/١)، فهو ثقة لرواية هؤلاء الثقات عنه".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٣/٢٧٨/١).

ومحمد بن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعة[(١)].

نعم؛ تابعه سعيد بن أبي هلال عند ابن حبان (١٩٣٠)؛ فَبِهِ صحّ والحمد لله[(٢)].

وله شاهد من حديث أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١٣١٤)، وابن ماجه (٤١٨٤) .. والحاكم من طريق هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن عنه. وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما". ووافقه الذهبي"[(٣)].

٣٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (١١٥٧/٧-١١٥٨) عند حديث يرويه وكيع عن سفيان عن سلمة بن كُهيل عن عِمْران بن الحكم السُّلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قالت قريشٌ للنبيِّ ﷺ: ادْعُ ربَّك أنْ يجعلَ لَنا الصَّفا ذَهَباً ونؤمنُ بِكَ! قال: (**أَتَفْعَلُون؟**). قالوا: نعم. (**فَدَعا** ...): "أخرجه الحاكم (٥٣/١[(٤)] و٢٤٠/٤) .. وأحمد (٢٤٢/١ و٣٤٥) .. **وقال الحاكم:**

"صحيح محفوظ من حديث الثوري عن سلمة بن كهيل".

وهو كما قال، ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عمران أبي الحكم السّلمي – **وهو الصواب من الروايتين**[(٥)] –؛ فهو من رجال مسلم، **وكأنّ الحاكم ذَهَلَ عن ذلك**؛ فإنه في الموضع الثاني اقتصر على قوله: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **والصّواب أنه صحيح على شرط مسلم**"[(٦)].

---

(١) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله [محقّق الكتاب]، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت متابعة.

(٢) لكنه منقطع، فسعيد بن أبي هلال لم يدرك أبا سلمة بن عبد الرحمن فيما قاله أبو حاتم، نقله عنه ابنه في "المراسيل" (ص ٧٥).

(٣) وخرّجه الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٣١٥) من طريق هشيم به أيضاً، وقال: "سألت محمدا [يعني: البخاريَّ] فقال: **حديث الحسن عن أبي بكرة محفوظ** ".

قلت: وجملة (الحياء من الإيمان) وحدها رواها البخاري (٢٤ و٦١١٨)، ومسلم (٣٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢٧٩/١-١٧٥/٢٨٠).

(٥) قال الحافظ في "تعجيل المنفعة" (٨١/٢): "عمران بن الحكم السّلمي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما، كذا وقع، **والصواب: عمران بن الحارث أبو الحكم، كما في صحيح مسلم وغيره**".

(٦) وكذلك صحّحه على شرط مسلم محقّقوا "مسند أحمد/ط الرسالة" (٦٠/٤).

٤٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٨٢/٥) عند حديث يرويه محمد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عوف عن حسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن حميد ابن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عوف عن عامر بن سعد عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**المُؤمِنُ مُكَفَّرٌ**):

"أخرجه الحاكم (٥٨/١[١] و٢٥١/٤) .. **وقال**: "قد اتّفقا على عبد الرحمن بن حميد، وهذا حديث غريب صحيح، ولم يخرِّجاه، لجهالة محمد ابن عبد العزيز الزهري هذا".

كذا قال، ووافقه الذهبي، **وهو أمر عَجَبٌ مِن وجهين:**

الأوّل: أنه إذا كان مجهولاً، فكيف يصحّح حديثه؟!

والآخر: أنه ليس مجهولاً، بل هو معروف بالضّعفِ الشّديد عند البخاري وغيره، فقال الذهبي نفسه في "الميزان": "قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف"[٢].

وقد تابعه سهل بن بكار: حدثنا الحسن بن عثمان عن الزهري عن عامر بن سعد به. أخرجه الخطابي في "غريب الحديث" (١٥١/١). والحسن هذا أورده ابن أبي حاتم (٢٥/٢/١) من رواية سعيد بن يحيى بن الحسن عنه، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[٣]، فهو مجهول الحال ..

نعم الحديث قويٌّ بما له من الشّواهد الكثيرة في تكفير ذنوب المؤمن بالبلايا والأمراض، وهي معروفة".

٤١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٢١/٢) عند حديث يرويه إبراهيم بن المسْتَمِرِّ العُرُوقِيُّ عن حبّان بن هلال عن حماد بن سلمة عن بُديل عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ لَيُبَلِّغُ العَبْدَ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجةَ الصَّوْمِ والصّلاةِ**) بعد أن خرّجه من طريق فضيل بن سليمان عن صالح بن خوّات عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي صالح عن أبي هريرة، وحسّن إسناده:

"أخرجه – الحاكم – (٦٠/١)[٤] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٩/١-١٩٢/٢٩٠).

(٢) ينظر: "التاريخ الكبير" (١٦٧/١)، "الجرح والتعديل" (٧/٨)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (٥٢٨)، "لسان الميزان" (٣٠٥/٧).

(٣) وكذا أورده البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٠٠/٢)، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٢٣/٤).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢٠٠/٢٩٥/١).

وأقول: **العُرُوقي ليس من رجاله، فهو صحيح فقط**[1].

وله طريق أخرى يرويه شريك عن أبي حازم عن أبي هريرة به .."[2].

٤٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٨١-٨٢) عند حديث يرويه يونس بن القاسم أبو عمر اليمامي عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة (**ما مِنْ رَجُلٍ يَتَعاظَمُ في نَفْسِهِ، ويخْتالُ في مِشْيتِهِ؛ إلا لَقِيَ اللهَ وهو عليه غَضْبانُ**):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٤٩)، والحاكم (١/٦٠)[3]، وأحمد (٢/١١٨) من طرق عن يونس بن القاسم أبي عمر اليمامي .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"[4]. ووقع في "التلخيص"[5]: "على شرط مسلم"، وكذا نقل المنذري في "الترغيب" (٤/٢٠) عن الحاكم، **وكلّ ذلك وَهْمٌ**؛ فإنه على شرط البخاري فقط؛ لأنّ يونس بن القاسم لم يخرّج له مسلم".

– وانظر: "الصحيحة" (٥/٣٤٣)، حاشية "صحيح الترغيب" (٣/١١٠).

٤٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٦٠٣-٦٠٤) عند حديث يرويه زيد بن الحُباب عن موسى بن عُلَيّ بن رَباح عن أبيه عن سُراقة بن مالك ﷺ مرفوعاً (**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْلِ الجنّةِ؟ المَغْلُوبُونَ الضُّعَفاءُ، وأَهْلُ النّارِ كلُّ جَعْظَرِيٍّ جَوّاظٍ مُسْتَكْبِرٍ**):

"أخرجه الحاكم (١/٦١)[6] عن زيد بن الحباب .. والحاكم أيضاً (٣/٦١٩) عن عبد الله ابن صالح؛ كلاهما قال: حدثني موسى بن عليّ بن رباح عن أبيه عن سراقة بن مالك مرفوعاً .. **وقال الحاكم**[7]: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي. **كذا قالا**، وهو معلول منقطع كما بيّنه الثِّقةُ عبد الله بن يزيد المقرئ قال: حدثنا موسى بن عُلَيّ قال: سمعت أبي يقول: بلغني عن سراقة بن مالك

---

(١) والعروقي هذا صدوق كما قال النسائي، وتبعه الحافظان الذهبي وابن حجر في "الكاشف" و"التقريب" وزاد هذا: "يُغرِب"، فحديثه على هذا حسن فقط.

(٢) وللحديث شاهدٌ صحيح من حديث عائشة رضي الله عنها، خرّجه الشيخ بعد حديث أبي هريرة هذا برقم مستقل، وذكر تحته شواهد أخرى. وله شاهد آخر لا بأس به – ولم يذكره الشيخ – من حديث عبد الله بن عمرو نحوه، خرّجه أحمد في "مسنده" (٧٠٥٢) من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن ابن حجيرة الأكبر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٩٥-٢٩٦/٢٠١).

(٤) ووقع كذلك في "إتحاف المهرة" (٨/٦٠٢/١٠٠٤٥)، واعتمدوا ذلك في طبعة دار التأصيل.

(٥) واعتمدوه في طبعة دار المنهاج.

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٩٦/٢٠٢).

(٧) في الموضع الأوّل فقط.

به. أخرجه أحمد (١٧٥/٤). **فهذا يبيّن أنّ عليَّ بن رباح لم يسمعه من سراقة؛ بل أخذه عن راوٍ مجهول، وبذلك يصير الإسناد ضعيفاً**[١].

نعم رواه عبد الله بن يزيد هذا وابن المبارك أيضاً عن موسى بن عليّ عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: (إنّ أهل النار ..). وسيأتي إن شاء الله (١٧٤١)[٢].

وبالجملة؛ فهو ضعيف منقطع عن سراقة، وموصول صحيح عن ابن عمر كما سيأتي بيانه هناك". – – وانظر: "الصحيحة" (٣٢٢/٤).

٤٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٣٨/٢) عند حديث يرويه زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**مَن تَرَك اللِّباسَ وهو قادِرٌ عليه تواضعاً للهِ؛ دَعاهُ اللهُ على رُؤوسِ الخَلائقِ حتى يُخَيَّرَ في حُلَلِ الإيمانِ يَلْبَسُ أَيَّها شاءَ**) بعد أنْ خرّجه من "مستدرك الحاكم" وغيره من طريق أبي ميمون عبد الرحيم بن مرحوم عن سهل بن معاذ به، وحسّن إسناده[٣]:

"لاسيما ولم يتفرّد به [يعني: أبا مرحوم]، بل تابعه زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ به.

أخرجه أحمد (٤٣٨/٣) وأبو نعيم، والحاكم أيضا (٦١/١)[٤] ذكره شاهداً **وقال**: "يتفرّد به زبّان"! كذا قال، **وكأنه نسي طريق أبي مرحوم المتقدمة**[٥]. وزبّان فيه ضعفٌ من قبل حفظه"[٦].

٤٥ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١٠٠/٣) عند حديث يرويه قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: (خَرَجَ عمر بن الخطاب إلى الشّامِ ومعنا أبو عبيدة بن الجراح، فأَتَوْا على مَخاضةٍ وعُمرُ على ناقةٍ له، فنَزَلَ عنها وخَلَعَ خُفَّيْهِ فوَضَعهُما على عاتِقِهِ، وأَخَذَ بِزِمامِ ناقَتِهِ فخاضَ بها المِخاضَةَ ..) تعليقاً على جملة (فوَضَعهُما على عاتِقِهِ):

---

(١) قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (٤٩٦٧/٧٠/٥): "قلت: **ليس هو على شرطه**؛ فإنّ عليّاً لم يسمع من سراقة بِلا شكٍّ في ذلك".

(٢) انظر التعقّب رقم (١٣٠٥) من بحثنا هذا.

(٣) وسيأتي في هذا البحث تحت رقم (١٤٦١).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩٧/١-٢٠٦/٢٩٨).

(٥) قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (١٣/ ١٦٦١٢/٢١٧): وقال – يعني: الحاكم –: تفرّد به زَبّان ... **ثم نقض على نفسه**، فأخرجه في كتاب اللباس: عن الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو يحيى ابن أبي مَسَرّة، ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، عن سهل، به. وقال: صحيح الإسناد".

(٦) قال الذهبي في "الكاشف" وابن حجر في "التقريب": "ضعيف".

قلت: وسهل بن معاذ لا بأس به إلا في روايات زبّان عنه كما قال الحافظ في "التقريب"، وهذه منها.

"كذا الأصل تَبَعاً لأصله "**مستدرك الحاكم**" (١/٦١-٦٢)[١]، **وقد استنكرتُ هذه الجملةَ** (فوضعهما على عاتقه)، **والظّاهر أنها خطأٌ من بعض النُّسّاخ، والصّواب** ما في "شعب الإيمان" (٦/٢٩١/٨١٩٦): "فأمسكهما بيده"، ونحوه في "الحلية" (١/٤٧)[٢]".

٤٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/١٢-١٣) عند حديث يرويه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إني أُحَرِّجُ عليكم حَقَّ الضَّعِيفَيْن: اليتيمُ والمرأةُ**):

"أخرجه ابن ماجه (٣٦٧٨) .. والحاكم (١/٦٣[٣] و٤/١٢٨) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي. وهو كما قالا، **لولا أنّ ابن عجلان لم يحتجّ به مسلم، وإنما أخرج له في المتابعات، فهو حسن الإسناد**"[٤].

٤٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٣٧١) عند حديث يرويه الأوزاعي عن أبي كثير الزُّبَيدي عن أبيه – وكان يُجالِسُ أبا ذَرٍّ – قال: ... فقلتُ: يا أبا ذرٍّ، دُلَّني على عملٍ إذا عَمِلَ العبدُ بهِ دخلَ

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٢٩٨/٢٠٧).

(٢) وكذا وقع في "الزهد" لابن المبارك (٥٨٤)، و"الزهد" لأبي داود (٦٩) .. بفلظ (فَأَخَذَهُما بِيَدِهِ).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٠٠-٣٠١/٢١١).

(٤) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله [محقّق الكتاب]، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

قلت: ولم يخرّج له مسلم عن سعيد المقبري شيئاً، لأنه رحمه الله كان قد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة التي سمعها من سعيد المقبري. قال الحافظ ابن رجب في "شرح العلل" (١/٤١٣-٤١٤): "قال أبو عيسى- يعني الترمذي -: وإنما تكلم يحيى بن سعيد القطان عندنا في رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري: حدثنا أبوبكر، عن علي بن عبد الله قال: قال يحيى بن سعيد: قال محمد بن عجلان: **أحاديث سعيد المقبري بعضها عن سعيد عن أبي هريرة، وبعضها عن سعيد عن رجل عن أبي هريرة، فاختلطت عليَّ فصَيَّرْتُها عن سعيد عن أبي هريرة** ... وقال أيضاً في (١/٤١٦): "وقال أحمد: **كان ثقة إلا أنه اختلط عليه حديث المقبري: كان عن رجلٍ جَعَلَ يُصَيِّرُهُ عن أبي هريرة**". وقال ابن حجر في "التقريب": "**صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة**".

قلت: وقد توبع عليه، فرواه البزّار (٨٤٨٣) من طريق معلى بن منصور، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر [المخرّمي] عن عثمان بن محمد [الأخنسي] عن المقبري عن أبي هريرة: أن النبي ﷺقال: (أحرج حقّ الضعيفين: المرأة واليتيم).

وإسناده حسن.

الجَنّةَ. قال: قال رسولَ الله ﷺ: (**تُؤْمِنُ باللهِ**). قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، إنّ مع الإيمانِ عَمَلًا؟ قال: (**يَرْضَخُ مِمّا رَزَقَهُ اللهُ** ..):

"أخرجه ابن حبان (٨٦٣) والحاكم (٦٣/١)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم، فقد احتجّ في كتابه بأبي كثير الزّبيدي، واسمه يزيد بن عبد الرحمن ابن أذينة، وهو تابعي معروف، يقال له: أبو كثير الأعمى". ووافقه الذهبي. وتقدم من طريق آخر عن أبي ذرٍّ مختصرا (٥٧٥).

قلت: وقيل في اسمه: يزيد بن عبد الله بن أذينة، وقيل: ابن غفيلة. وظاهر كلام الحاكم أنّ أباه من رجال مسلم، **ولم أره** في "التهذيب" لا في عبد الله بن أذينة، ولا في عبد الرحمن بن أذينة. نعم، أَوْرَدَ فيه عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة العبدي الكوفي قاضي البصرة، روى عن أبيه وأبي هريرة وعنه أبو إسحاق السّبيعي و و ... ولم يذكر ابنه فيهم، **فهو غير المترجم**. والله أعلم"[٢].

٤٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٠٣/٤) عند حديث يرويه عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن مصعب بن سعد عن أبيه. قال الأعمش: ولا أعلمه إلا عن النبي ﷺ: (**التُّؤَدَةُ في كلِّ شيءٍ خَيْرٌ إلا في عَمَلِ الآخِرةِ**):

"رواه أبو داود (رقم ٤٨١٠)، والحاكم (٦٢/١)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٠١/١-٢١٢/٣٠٢).

(٢) قلت: وأبو كثير هو السُّحَيمي كما ذكر الشيخ في مطلع تخريجه، ووقع هنا عند الحاكم أبو كثير **الزّبيدي** كما ترى، والصواب الأول كما في "إتحاف المهرة" (١٧٥٦٣/١٦٢/١٤)، ومصادر التخريج الأخرى، ومنها "صحيح ابن حبان" الذي ذكره الشيخ هنا. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٧٦/٩-٢٧٧): "يزيد بن عبد الله بن أذينة – ويقال: ابن غفيلة- أبو كثير السحيمي، روى عن أبي هريرة، روى عنه يحيى بن أبي كثير. والأوزاعي ... وابنه، سمعت أبي يقول ذلك ...".

وقال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (١٧١٠/٣): "يزيد بن عبد الرحمن بن غفيلة، يكنى أبا كثير السحيمي ... ويقال: يزيد بن عبد الرحمن بن أذينة، وغفيلة أصح". وقال ابن ماكولا في "الإكمال" (٢٩/٧-٣٠): "ويزيد بن عبد الرحمن بن غفيلة السحيمي، الغبري، يكنى أبا كثير ... ويقال: ابن عبد الرحمن بن أذينة، وغفيلة أصح".

وقال الحافظ في "التقريب": "أبو كثير السُّحيمي .. الغُبري .. اليمامي الأعمى. قيل: هو يزيد بن عبد الرحمن، وقيل: يزيد بن عبد الله بن أذينة أو بن غفيلة بمعجمة وفاء مصغرا ثقة من الثالثة بخ م ٤".

وهو من رجال مسلم. وأما والده فلم أظفر له بترجمة، ولم يخرّج له مسلم.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢١٣/٣٠٢/١).

قلت: **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ مالكاً هذا وهو السّلمي الرّقّي إنما روى له البخاري في "الأدب المفرد"، فهو على شرط مسلم وحده"[1].

٤٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٤٢٥-٤٢٧) عند حديث يرويه أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أنس بن مالك عن أمِّ حبيبة رضي الله عنهما مرفوعاً (**أُرِيتُ ما تَلْقَى أُمَّتِي بَعْدِي، وسَفْكَ بَعْضِهم دِماءَ بعضٍ، وسَبَق ذلك مِن اللهِ كما سَبَقَ في الأُمَمِ قَبْلَهُمْ، فسأَلْتُهُ أَنْ يُولِيَنِي يومَ القِيامةِ شَفاعةً فيهم، ففَعَلَ**):

"رواه ابن أبي عاصم في "السنة" (٢/٧١) .. والحاكم في "المستدرك" (١/٦٨)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه أنّ أبا اليمان حدّث به مرتين فقال مرة: (عن شعيب عن الزهري عن أنس). وقال مرة: (عن ابن أبي حسين عن أنس)، وقد قدّمنا القولَ في مثل هذا أنه لا ينكر أن يكون الحديث عند إمام من الأئمة عن شيخين، فمرة يحدّث عن هذا، ومرة عن ذاك".

قلت: **هذا الجواب غير سديد هنا لِما يأتي**. قال أبو زرعة النّصري الدمشقي في "الثاني من حديثه" (١/٤٩): "سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن حديث أبي اليمان هذا فقال: ليس له عن الزهري أصل، وأخبرني أنه من حديث شعيب إذ كان به مُلْصَقٌ بكتاب الزهري، قال: وبلغني أنّ أبا اليمان قد اتّهم وليس له أصل، كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري إذ كان به ملصقا، ورأيته كأنه يعذر أبا اليمان، ولا يحمل. قال أبو زرعة: وقد سألت عنه أحمد بن صالح مَقْدَمَه دمشق سنة تسع وعشرة ومائتين فقال لي: مثل قول أحمد أنه لا أصل له عن الزهري".

ورواه ابن عساكر (٢/١١٦/٥) عن أبي زرعة .. ثم روى – ابن عساكر – عن سعيد بن عمرو البردعي قال: قلت لمحمد بن يحيى في حديث أنس عن أمّ حبيبة: حديث شعيب بن أبي حمزة حدّثكم به أبو اليمان وقال: عن ابن أبي حسين؟ فقال لي محمد بن يحيى: نعم. حدثنا به مِن أصله عن ابن

---

(١) ولم يخرّج له مسلم عن مصعب بن سعد. ثم إنّ عبد الواحد بن زياد خولِف؛ فرواه جبل الحفظ سفيان الثوري عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عمر بن الخطاب قوله؛ فجعله من قول عمر ﷺ. أخرجه وكيع في "الزهد" (٢٦١) ومن طريقه ابن أبي شيبة (١٤/٣٤)، وأحمد في "الزهد" رقم (٦٢٥)، ومسدّد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (١٣/٦٢٥) من طرق عن سفيان به. وإسناده منقطع بين مالك وعمر. وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٦٠٤) من طريق إسماعيل ابن مسلم –وهو ضعيف– عن أبي معشر عن إبراهيم، قال: قال عمر ... فذكره.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣١٢-٣١٣/٢٢٧).

أبي حسين، فقلت: حدثنا به غير واحد عن أبي اليمان وقالوا: عن الزهري؟ فقال: لقنوه عن الزهري! .. ثم روى عن جعفر بن محمد بن أبان الحراني قال: سألتُ يحيى بن معين عن حديث أبي اليمان حديث الزهري عن أنس عن أم حبيبة؟ فقال يحيى: أنا سألتُ أبا اليمان فقال: الحديث حديث الزهري، **فمن كتبه عني مِن حديث الزهري فقد أصاب، ومن كتبه عني من حديث ابن أبي حسين فهو خطأ**، إنما كتبته في آخر حديث ابن أبي حسين فغلطت فحدّثتُ به من حديث ابن أبي حسين، وهو صحيح من حديث الزهري. هكذا قال يحيى. ثم روى من طريق إبراهيم بن هاني النيسابوري قال: "قال لنا أبو اليمان الحديث حديث الزهري والذي حدّثتكم عن ابن أبي حسين غلطتُ فيه بورقة قلبتها".

قلت: ورواه الحاكم أيضاً[1] من هذه الطريق وقال عقبه: "هذا كالأخذ باليد؛ فإنّ إبراهيم ابن هاني ثقة مأمون".

قلت: وقد تابعه الإمام يحيى بن معين كما تقدم، **فثبتَ لدينا يقيناً أنّ الحديث من رواية أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن أنس**، فمن ذهب من الأئمة إلى أنه لا أصل له كما سبق، فإنما مستنده ما كان حدّث به أبو اليمان أوّل الأمر، أما وقد صحّ تراجعه عنه وجزمه بأنّ الحديث حديث الزهري، فلم يبق لمذهبهم وجه يُعْتَدُّ به في العلم.

وبذلك يظهر أنّ الحديث صحيح على شرط الشيخين كما قال الحاكم ووافقه الذهبي.

وأما لو كان الحديث من رواية شعيب عن ابن أبي حسين عن أنس فيكون معلولا بالانقطاع[2]؛ لأنّ ابن أبي حسين – واسمه عبد الله بن عبد الرحمن – لم يذكروا له رواية عن أحد عن الصحابة غير أبي الطّفيل عامر بن واثلة. والله أعلم".

٥٠ – قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٣٨٧/٨٣٣) عند حديث يرويه المؤمل ثنا المبارك بن فضالة ثنا عبيد الله بن أبي بكر عن جدّه أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً «**يقول الله عزّ وجلّ: أَخْرِجوا مِنَ النّار مَنْ قال: لا إله إلا الله وفي قَلْبِه مِثْقالُ شَعيرةٍ مِنَ الإيمانِ، أَخْرِجوا مِنَ النّار مَنْ قال: لا إله إلا الله وفي قَلْبِه مِثْقالُ بُرَّةٍ مِنَ الإيمانِ، أَخْرِجوا مِنَ النّار مَنْ قال: لا إله إلا الله**

---

(١) عقِب روايته للحديث، وعقب كلامه الذي نقله الشيخ، فلو نقله بتمامه هناك لكان أفضل وأوضح.

(٢) فهو إذن ليس بصحيح من هذه الطريق كما زعم الحاكم ووافقه الذهبي، ولهذا قال الشيخ عن تصحيح الحاكم للحديث من الطريقين: "غير سديد" كما سبق فوق.

وذَكَرَنِي، أو خافَنِي في مَقامٍ» بعد أنْ خرّجه من طريق أبي داود الطيالسي عن المبارك بن فضالة عن عبيد الله به بصيغة العنعنة بين المبارك وعبيد الله:

"أخرجه ابن خزيمة، والحاكم[1] **وقال:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو حسن فقط للكلام الذي في المبارك بن فضالة علاوة على كَوْنِه مُدَلِّساً، وقد صرّح بالتّحديث في هذه الرواية، **لكن المؤمل** - وهو ابن إسماعيل البصري - **سيء الحفظ كما قال الحافظ، فلا يُحْتَجُّ بزيادته التّحديثَ، لا سيما مع مخالفته لأبي داود الطيالسي، وهو مِنَ الحُفّاظ،** وقد تابعه الخصيب بن ناصح عند ابن خزيمة".

٥١ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٠/٣٦٨-٣٧١) عند حديث يرويه داود بن أبي هند عن عبد الله بن قيس الأسدي عن الحارث بن أُقَيْش ﷺ مرفوعاً «**ما مِنْ مُسْلِمَيْنِ يُقَدِّمانِ ثلاثةً لم يبلُغُوا الحِنْثَ، إلّا أَدْخَلَهُمُ اللهُ الجَنّةَ بفَضْلِ رَحْمَتِهِ إيّاهُما** ..». وقال: «**إنّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَدْخُلُ الجَنّةَ بِشَفاعَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ مُضَرَ، وإنّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ سَيَعْظُمُ لِلنّارِ حتّى يكون إحْدى زَواياها**»:

"أخرجه الحاكم (١/٧١[2] و٤/٥٩٣)، وأحمد (٤/٢١٢)، وابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٢٠٤) .. من طرق أخرى عن داود به. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وصحّحه أيضاً ابن حجر في ترجمة الحارث من "الإصابة"! ..

قال [الحافظ في "التهذيب"]: "وقد قال علي بن المديني: عبد الله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند؛ **مجهول لم يرو عنه غير داود،** ليس إسناده بالصّافي" ..

ثم إنّ تصريح ابن المديني بجهالة ابن قيس هذا: هو الذي تبنّاه الحافظ في "التقريب" بقوله: "**مجهول**". وأشار إليه الذهبي بقوله في "الميزان": "تفرّد عنه داود بن أبي هند، ولعله الذي قبله". يعني: الذي تقدم في كلام ابن حبان، فقال الذهبي: "عبد الله بن قيس عن ابن عباس، لا يُدرى من هو؟ تفرّد عنه أبو إسحاق".

قلت: وقال الحافظ فيه أيضاً: "**مجهول**؛ ولعله الذي قبله".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣١٦-٣١٧/٢٣٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣١٨-٣١٩/٢٣٨).

قلت: **فالعَجَبُ منهما**؛ كيف غَفَلا عن هذه الجهالة هما وغيرهما ممن سبق ذكره؛ فصحّحوا الحديث؟! **وبخاصة منهم الذهبي الذي وافق الحاكم على تصحيحه على شرط مسلم**، وابن قيس هذا ليس من رجاله، وإنما هو من رجال ابن ماجه؛ كما رمزوا له[1]!".

- وانظر: "الضعيفة" (٥/١٤٠)، حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٤٥٨).

٥٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٧/٢١٠) عند حديث يرويه حسين المعلّم عن عبد الله بن بريدة عن أبي سَبْرَةَ بن سلمة الهُذَلي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّ اللهَ لا يُحِبُّ الفاحِشَ ولا المُتَفَحِّشَ. والّذي نَفْسُ محمّدٍ بِيَدِهِ لا تَقُومُ السّاعةُ حتّى يَظْهَرَ الفُحْشُ والتَّفَحُّشُ** ...)[2] بعد أن خرّجه من طريق أبي كثير الزبيدى عن ابن عمرو به:

"أخرجه أحمد (٢/١٦٢).

قلت: ورجاله ثقات أيضاً غير أبي سبرة، والظّاهر أنّه النّخعي الكوفي، قال ابن معين: "لا أعرفه". ثم رأيته في "المستدرك" (١/٧٥[3] و٤/٥١٣) من طريق أحمد وغيره فقال: "أبي سبرة بن سلمة الهذلي"، **ولم أجد له ترجمة**[4]، ثم قال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي.

---

(١) وكذا الحارث بن أقيش ليس من رجال مسلم، وأخرج له ابن ماجه فقط.

قال الشيخ مقبل رحمه الله في "الشفاعة" (ص ١٩٧-١٩٨): "الحديث من جميع طرقه، سواء أكان من مسند أبي برزة أم من مسند الحارث بن أقيش، يدور على عبد الله بن قيس النخعي، وهو مجهول كما في "التقريب". وقال علي بن المديني كما في "تهذيب التهذيب": عبد الله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند سمع الحارث بن وقيش، وعنه داود بن أبي هند مجهول لم يرو عنه غير داود ليس إسناده بالصافي". **فعلى هذا فقول الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم" في الموضعين، وقول الحافظ في "الإصابة": "إن سنده صحيح" **ليس بصحيح**، بل هو حديث ضعيف والله أعلم".

(٢) قال الشيخ في مطلع تخريجه - وقد أورد منه الشّطر الأوّل فقط -: "صحيح. وقد ورد من حديث عائشة, وسهل بن الحنظلية، وأسامة بن زيد، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة".

قلت: وأورده في "الصحيحة" (٢٢٨٨) من حديث ابن عمرو فقط، وذكر له طرقاً أخرى عنه ﷺ. وسيأتي هنا مرّة أخرى تحت رقم (١٨٠٢) من طريق همام عن قتادة عن عبد الله بن بريدة به.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٢٨-٣٢٩/٢٥٤).

(٤) قلت: هو سالم بن سلمة أبو سبرة الهذلي. يروي عن عليٍّ وابن عباس وعبد الله بن عمرو، روى عنه ابن بريدة وأهل الكوفة. ذكره البخاري في "التاريخ" (٤/١١٣) ولم يذكر فيه شيئاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/٣٠٨). وقال الذهبي في "الميزان" (٢/١٠٥): "سالم بن سلمة أبو سبرة الهذلي. روى عنه ابن بريدة. مجهول". وجعله ابن أبي حاتم في"الجرح" (٤/١٨٢) اثنين، فقال في الترجمة رقم (٧٨٨): "سالم بن سبرة، أبو سبرة الهذلي". وقال في الترجمة (٧٨٩): "سالم بن سلمة الهذلي، أبو سبرة". وقال في الأول عن أبيه: "مجهول". ولم يذكر في الثاني شيئاً. وعلّق المعلمي على الأولى بقوله: "جعل البخاري هذا والذي يليه واحداً". وانظر: "لسان الميزان" (٤/٨).

قلت: فهو يتقوى بالطريق الذي قبله. والله أعلم".

٥٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٩١) عند حديث يرويه فُليح بن سليمان عن هلال بن عليّ عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**الجَنّةُ مائةُ دَرَجةٍ بين كلِّ دَرجتينِ كما بين السّماءِ والأرضِ ..**):

"قلت: وفليح هذا مع كونه من رجال الشيخين؛ فهو صدوق كثير الخطأ كما قال الحافظ ..

(تنبيه): أخرج الحاكم (١/٨٠)[١] الحديثَ مختصراً مِنَ الوجهِ المذكور، **وقال:**

"صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". وأقرّه الذهبي.

قلت: **فَوَهِما في استدراكه على البخاري وقد أخرجه بِأَتَمَّ مِن لفظه!**"[٢].

– وانظر: "الضعيفة" (٤/٣٦١).

٥٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٨٤) عند حديث يرويه سويد بن نصر عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن قتادة عن زُرارةَ بن أوفى عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يومُ القِيامةِ كَقَدْرِ ما بين الظُّهرِ والعَصْرِ**):

"أخرجه الحاكم (١/٨٤)[٣] .. **وقال:** "صحيح الإسناد، على شرط الشيخين إن كان سويد بن نصر حفظه، على أنه ثقة مأمون، فقد أخبرنا ...".

ثم ساقه من طريق عبدان[٤]: حدثنا عبد الله عن معمر موقوفاً على أبي هريرة ..

ووافقه الذهبي على ما قال، وأرى أنّ الموقوف في حكم المرفوع، بل هو أوضح وأَبْيَن. والله أعلم. **لكن سويداً ليس على شرط الشيخين،** وإن كان ثقة، وهو رَوِايَةُ ابن المبارك".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٣٧/٢٦٩).

(٢) انظر: "صحيح البخاري" (٢٧٩٠ ، ٧٤٢٣).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٤٦-٣٤٧/٢٨٥).

(٤) وتابعه أبو أسامة به موقوفاً عند ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٧٢٤١). ورواه البيهقي في "البعث والنشور" (٣٠٥) من طريق الحاكم عن عبدان، ثم قال: "هذا هو المحفوظ، وقد رُوِي مرفوعاً إلى النبي ﷺ".

كتابُ العِلْمِ

٥٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٣٨٣-٣٨٤) عند حديث يرويه سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النّاسُ أَكْبادَ الإبلِ يَطْلُبونَ العِلْمَ؛ فلا يَجِدونَ أَحداً أَعْلَمَ مِنْ عالِمِ المَدينةِ**):

"أخرجه الترمذي (٢/١١٣-١١٤) .. والحاكم (١/٩١)[١] .. وقال الترمذي:

"حديث حسن"! **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهو كما قالا؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير**؛ فإنهما مدلسان، لا سيّما الأوّل منهما؛ فإنه سيئ التدليس كما هو مشروح في ترجمته.

وقد أعلّه أحمد بالوقف، فقد ذكر ابن قدامة في "المنتخب"[٢] عنه أنه قال:

"وأوقفه سفيان مرّةً، فلم يَجُزْ به أبا هريرة"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٦٥/٣١٠).

(٢) (ص١٣٦/رقم ٦٧).

(٣) قلت: هذه الرواية تدلّ على أنّ سفيان كان يتردد أحياناً في وقفه أو رفعه، وقريباً من ذلك رواية أحمد أيضاً في "المسند" (١٣/٣٥٨/٧٩٨٠) فقد قال فيها ابن عيينة: عن أبي هريرة – **إن شاء الله** – عن النبي ﷺ. فلم يجزم برفعه.

لكن قد رواه عنه الجمّ الغفير بدون تردد وشكّ في رفعه، فرواه عنه كذلك: عبد الرحمن بن مهدي، والحميدي، ومسدد، وسعيد بن منصور، وهارون بن معروف، وعبد الرحمن بن بشر، وأبو موسى الأنصاري، ويحيى بن عبد الحميد، ومحمد ابن سعيد بن غالب العطّار، وبشر بن مطر... وغيرهم. انظر رواياتهم في: "جامع الترمذي" (٢٦٨٠)، "مسند الحميدي" (١١٨١)، "شرح مشكل الآثار" (٤٠١٦ و٤٠١٧ و٤٠١٨)، "الجرح والتعديل" (١/١١-١٢)، "صحيح ابن حبان" (٣٧٣٦)، "التمهيد" (١/٨٥) لابن عبد البر، "السنن الكبرى" (١/٣٨٦) للبيهقي، "الإرشاد" (١/٢٠٩/١٧) للخليلي.

وقد ساقه الذهبيُّ في "معجم شيوخه" (٢/٣٣) من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطّار وعبد الرحمن بن مهدي عن ابن عيينة به مرفوعاً. ثم قال: "هذا حديث عالٍ صالح الإسناد. أخرجه الترمذي عن حسن بن الصباح، وآخر عن ابن عيينة.

ورواه النسائي في الحج عن علي بن محمد عن محمد بن كثير عن ابن عيينة، لكنه عند النسائي عن أبي الزناد بدل أبي الزبير، وقال: منكر. ورواه أبو بدر السكوني عن المحاربي عن ابن جريج فوقفه. وابن جريج فمدلس. قيل: لم يسمعه من أبي الزبير، **وهذه ثلاث علل مع نكارة متنه**". وقال في "السّير" (٨/٥٥-٥٦) بعد أن ساقه من الطريقين السابقين: "**هذا حديث نظيف الإسناد، غريب المتن**".

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٨٢/١). وحاشية "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" (٦١١/٢).

- قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٥٢٦/٢) عند حديث رواه الحاكم من طريقين عن أبي صخرٍ:

٥٦ - من طريق عبد الله بن وهب عن أبي صخرٍ عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ جاء مَسْجِدَنا هذا يَتَعَلَّمُ خَيْرًا أو يُعَلِّمُهُ؛ فهو كالمُجاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ ...**».

٥٧ - ومن طريق حَيْوة بن شُريح عن أبي صخرٍ عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَنا هذا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أو يُعَلِّمَهُ، كالمُجاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ ...**»:

"أخرجه ابن ماجه (١٠٠/١ - ١٠١)، والحاكم (٩١/١)[١] ..

قال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ حميد بن صخر - ويقال: ابن زياد - لم يرو له البخاري في "صحيحه" بل روى له في "الأدب المفرد"[٢].

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١٤٦/١)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣٤٥/١).

٥٨ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٦٩/١) عند حديث يرويه سُريج بن النّعمان عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً «**مَنْهُومانِ لا يَشْبَعانِ: مَنْهُومٌ في عِلْمٍ لا يَشْبَعُ، ومَنْهُومٌ في دُنْيا لا يَشْبَعُ**»:

"أخرجه في "المستدرك" (٩٢/١)[٣] من طريق قتادة عن أنس ... مرفوعاً، **وقال:**

"صحيح على شرط الشيخين، ولم أجد له علة". ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٦٦/١-٣٦٧ و٣١٢/٣١٣).

(٢) وهو مختلف فيه، قال أحمد: "ليس به بأس"، ومثله قال ابن معين في رواية، وفي رواية أخرى ضعّفه، وضعّفه النسائي أيضاً. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم".

قلت: واختلف على سعيد المقبري في إسناده، فرواه جمع عن أبي صخر حميد بن زياد عن المقبري عن أبي هريرة رفعه.

ورواه عبيد الله بن عمر عن المقبري عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن كعب الأحبار قوله.

ورواه ابن عجلان عن المقبري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن كعب قوله.

ذكر ذلك الدارقطني في "العلل" (٢٠٦٦/٣٨٠/١٠) ثم قال: "**وقول عبيد الله بن عمر أشبه بالصواب**".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣٦٧/١-٣١٥/٣٦٨).

قلت: **علّته: أنّ قتادة مدلّس، وقد عنعنه**[1]، لكن الحديث عندي صحيح؛ فإنّ له طريقاً أخرى عن حميد عن أنس – عند ابن عدي، وابن عساكر ..– ..

وله شاهد من حديث ابن عباس – عند أبي خيثمة في "العلم" ..– وسنده لا بأس به في الشّواهد".

– وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٨٦/١).

٥٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٥/٧-٤٦) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه أبي بكر محمد بن أحمد بن حاتم الدَّارَبَرْدِيُّ عن أحمد بن محمد بن عيسى القاضي عن أبي معمر عن عبد الوارث عن الحسين عن ابن بريدة عن معاوية ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة **(إنّ اللهَ إذا ذَكَرَ شيئاً تَعاظَمَ ذِكْرُهُ)**:

"أخرجه الحاكم (٩٤/١)[2] وعنه الديلمي (٢٢٤/٢/١) ...

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: الحسين وهو ابن واقد المروزي، **لم يخرّج له البخاري في "صحيحه" إلا تعليقاً، وفي حفظه ضعفٌ يسير**[3]. وأبو معمر اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحجّاج ميسرة التميمي المنقري البصري. ثقة من رجال الشيخين. وأحمد بن محمد بن عيسى القاضي هو أبو العباس البرتي قاضي بغداد. وهو ثقة ثبت حجة؛ كما قال الخطيب (٦١/٥)، **وليس من رجال الشيخين**، بل هو من طبقتهما.

والدراوردي[4] هذا **لم أجد له ترجمة**، ولم يذكره السّمعاني. وفي "تاريخ جرجان" للسهمي (٨٥٢/٤٠٣): "أبو الفضل محمد بن أحمد بن حاتم الفرقدي الجرجاني، كان يترأس في وسط السّوق، ويتفقّه للشافعي، وكان له أفضال، توفي سنة ثماني عشرة وثلاث مئة".

---

(١) ثم هو ليس على شرط الشيخين؛ فسريج بن النعمان ليس من رجال مسلم، وخرّج له البخاري لكن عن غير أبي عوانة.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٢٤/٣٧٢/١).

(٣) وفي "التقريب": "ثقة له أوهام".

(٤) كذا قال الشيخ (الدراوردي)، وهو كذلك في الطبعة الهندية للمستدرك، ولذلك لم يعرفه، والصواب (الدَّارَبَرْدِيُّ) ووقع كذلك في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، وكذا وقع في رواية البيهقي عن الحاكم نفسه لهذا الحديث في "المدخل إلى علم السنن" (٧٠٥/٢). وقد ترجم له أبو الطيّب المنصوري في كتابه "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (٨٨٠/٢-٨٨١/٧٧٦) فقال: "محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن حاتم، أبو بكر بن أبي نصر، المَرْوَزِي، الدّاربُرْدِي.

حدَّث عن: أبي المُوَجِّه محمّد بن عمرو المروزي، وأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم البوشنجي، وأحمد بن محمّد بن عيسى القاضي البرتي، وعبد الله بن روح المدايني، وغيرهم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم في "مستدركه" ووصفه المعدل، ومرّةً بالمزُكي، وذكر أنه حدّثه بمرو، وعبد الجبار بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن الجراح، أبو محمّد الجراحي.

قلت: فلا أدري إذا كان هو هذا أو غيره[1]".

– قال الألباني في "الصحيحة" (٣٩٠/٤) عند حديث رواه الحاكم من طريقين عن الأعمش:

٦٠ – من طريق فضيل بن عياض عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**تَسْمعونَ ويُسْمَعُ منكم، ويُسْمَعُ مِنَ الذين يسمعون منكم**).

٦١ – ومن طريق جرير عن عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**تَسْمعونَ ويُسْمَعُ منكم، ويُسْمَعُ ممن يسْمَع منكم**):

"رواه أبو داود .. وأحمد .. والحاكم (٩٥/١)[2] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين، ليس له علة". ووافقه الذهبي.

قلت: عبد الله بن عبد الله وهو أبو جعفر الرازي قاضي الرَّي **لم يخرّج له الشيخان،** وإن كان ثقة. وقال العلائي في "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (١٤/١):

"وعبد الله بن عبد الله هذا قال فيه النسائي: ليس به بأس، ووثّقه ابن حبان، ولم يضعّفه أحد، والحديث حسن، وفي كلام إسحاق بن راهويه الإمام ما يقتضي تصحيحه أيضاً[3]...

وله شاهد يرويه ابن أبي ليلى عن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ثابت بن قيس بن شماس به وزاد: (ثم يكون بعد ذلك قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا). رواه البزار في "مسنده" (رقم – ١٤٦) وقال: "عبد الرحمن لم يسمع من ثابت".

٦٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٥/٤-٤٦) عند حديث يرويه الوليد بن عبد الله عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنتُ أكتبُ كلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، وأريد حفظه، فنَهَتْنِي قريش، وقالوا: أتكتبُ كلَّ شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ

قال الحاكم في "سؤالات السجزي": وأما شيخنا أبو بكر بن أبي نصر فإني رحلتُ إلى مرو، وأوّل ما دخلتها سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، **وليس بها من يُقَدَّم عليه في الصِّدق والعدالة، وكان من مُزَكِّيها** ..". اهـ

(١) هو غيره قطعاً؛ لأنّ هذا توفي قبل ولادة الحاكم بثلاث سنوات. فالصواب ما ذكرناه سابقاً.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٧٤/١-٣٧٥/٣٣٠ و٣٣١).

(٣) وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة "لسان الميزان" (٨٢/١): "رواه أبو داود بإسناد صحيح".

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٦٤٩)، وقال: "هذا حديث صحيحٌ، رجاله رجال الصحيح، إلا عبد الله بن عبد الله أبا جعفر الرازي، وقد وثّقه أحمد وغيره".

بشرٌ يتكلّم في الرِّضى والغَضبِ! قال: فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: **(اكْتُبْ، فَوَ الذي نفسي بِيَدِه ما خَرَجَ منه إلا حَقٌّ)**:

"أخرجه أبو داود (٢/١٢٤-١٢٥)، والدارمي (١/١٢٥)، والحاكم (١/١٠٥-١٠٦)[١]، وأحمد (٢/١٦٢ و ١٩٢) عن الوليد بن عبد الله ..

وقال الحاكم: "رواة هذا الحديث قد احْتَجّا بهم عن آخرهم غير الوليد هذا، وأظنه الوليد بن أبي الوليد الشّامي؛ فإنه الوليد بن عبد الله، وقد غَلَبَت على أبيه الكُنية، فإنْ كان كذلك؛ فقد احتجّ به مسلم". **كذا قال،** وإنما هو الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث مولى بني الدّار حِجازيٌّ[٢]، وهو ثقة كما قال ابن معين وابن حبان"[٣].

٦٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٤١) عند حديث يرويه محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه عن ثمامة عن أنس بن مالك ﷺ قال: (قَيِّدُوا العِلْمَ بالكِتابِ)[٤]:

"أخرجه الدارمي (١/١٢٦-١٢٧) .. والحاكم في "المستدرك" (١/١٠٦)[٥] ..

وصحّحه الحاكم والذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٩٥-٣٩٦/٣٦٣).

(٢) كما صرّحت بذلك رواية أبي داود. ثم هو ليس من رجال الشيخين كما ادّعى الحاكم.

(٣) قلت: والحديث له طرق عن عبد الله بن عمرو، فقد أخرجه الحاكم -قبل طريق الوليد بن عبد الله هذا- من طريقين عن ليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن عبد الواحد بن قيس عن عبد الله بن عمرو. وصححه، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (٦٩٣٠)، والحاكم في الموضع نفسه، وابن عبد البر في "جامع البيان" (ص ٨٩) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ثم أخرجه الحاكم من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو. وصحّحه، ووافقه الذهبي.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١/٢١٨): "وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو: فذكره، **ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوي بعضها بعضا**".

(٤) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي من حديث أنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن العباس".

قلت: ورُوي أيضاً عن أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب ﷺ، وقد خرّج ذلك الحاكم نفسه قبل أثر أنس ﷺ، فقال:

"وقد صحّت الرواية عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال: (قيّدوا العلم بالكتاب). ثم ساقه من طريق إبراهيم بن عبد الله السّعدي [وهو الجوزجاني] عن أبي عاصم (الضّحّاك بن مخلد) عن ابن جريج عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان: أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: .. فذكره. وخالفه الحافظان أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن عبد الرحمن الدّارمي فروياه عن الضّحّاك بن مخلد عن ابن جريج عن عبد الملك بن عبد الله بن سفيان عن عمّه أنه سمع عمر بن الخطاب يقول ... فزادا في الإسناد ذِكْرَ عمّه، وهو عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي (ثقة من رجال الشيخين). انظر: "مصنف ابن أبي شيبة" (٢٦٩٥٥)، و"مسند الدارمي" (رقم ٥١٤). وفي الإسناد عنعنة ابن جريج.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١/٣٩٧/٣٦٥).

قلت: **وفيه نظرٌ**؛ لأنّ عبد الله هذا وإن كان من رجال البخاري فقد تكلّم فيه جمعٌ كما بيّنه الذهبي نفسه في "الميزان"، والحافظ في "التهذيب" ولخّص ذلك بقوله في "التقريب":

"**صدوق كثير الغلط**"[1].

٦٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٥٧/٧) عند حديث يرويه إبراهيم بن زياد سَبَلان عن عبّاد بن عبّاد عن يونس – وهو ابن عبيد – عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ثلاثةٌ يَهْلِكون عند الحِساب: جَوادٌ، وشُجاعٌ، وعالِمٌ**):

"أخرجه الحاكم (١٠٧/١-١٠٨)[2] .. **وقال**: "صحيح الإسناد على شرطهما، وهو غريب شاذ، إلا أنه مختصر من الحديث الأول، شاهد له".

---

(١) قلت: عبد الله هذا هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، وقد ذكرته في كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٣٢) لأجل أنّ الألباني حسّن له في موضع آخر وقال عنه بعد حكاية الخلاف فيه: إنه (وسط) .. فقلت: "قال الألباني في «الصحيحة» (٥٠٣/٦-٥٠٤) بعد أن أورد حديثاً من طريق ابن المثنى هذا:

"قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ممن احتج بهم البخاري في «صحيحه» .. وهو حريٌّ بذلك؛ فإنّ رجاله ثقات اتفاقا، **غير عبد الله بن المثنى** وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك، فإنه وإنِ احتجّ به البخاري فقد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا، كما ترى في «التهذيب» وغيره، وذكره الذهبي في «المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (١٩٠/١٢٩) **فهو وسط**.

وأفاد الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٤١٦) **أنّ البخاريَّ لم يحتجّ به إلا في روايته عن عمّه ثمامة، وأنه إنما روى له عن غيره متابعة**. قلت (الألباني): فلعل ذلك لصلة عبد الله بعمّه، ومعرفته بحديثه، فهو به أعرف من حديث غيره، **فكأنّ البخاري بصنيعه هذا الذي أشار إليه الحافظ يُوَفِّق بين قول مَنْ وثّقه وقول من ضعّفه، فهو في روايته عن عمّه حجّة، وفي روايته عن غيره ضعيف**"اهـ.

ثم قلت أنا في الحاشية: وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٨٩/١): "وعبد الله بن المثنى ممن تفرّد البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت (الحافظ): لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه، وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه.

وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح الا إذا كان مفسرا بأمر قادح، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا، وقد قال ابن حبان لما ذكره في "الثقات": ربما أخطأ. والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شكّ أنّ الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره".

وعلى هذا فالأثر حسنٌ إن شاء الله؛ لأنه من رواية ابن المثنى عن عمّه ثمامة، وقد قوّاه العلامة المعلمي في "الأنوار الكاشفة" (ص٥٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٩٩/١-٣٦٩/٤٠٠).

قلت: عباد بن عباد هذا هو الأرسوفي الزاهد، **ولم يخرّج له الشيخان شيئاً**، وهو ثقة، لكنه سيئ الحفظ، وقد ذكره ابن حبان في "الضعفاء"، وقال: "كان ممن غلب عليه التقشّف والعِبادة حتى غفل عن الحفظ والضبط، فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم، حتى كثرت المناكير في روايته فاستحقّ التّرك"[1].

قلت: **وهذا الحديث مما يدلّ على سوء حفظه**؛ فإنه حديث طويل في نحو صفحة لم يحفظ منه إلا هذا القدر! وبالمعنى لا باللّفظ! وهو مخرج في "تخريج الترغيب" (١/ ٢٩-٣٠) و"اقتضاء العلم العمل" (رقم١٠٧). **ثم إنّ إبراهيم بن زياد لم يخرّج له البخاري**".

٦٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/٩٠٨-٩١٠) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن ميمون الحضرمي عن أبي موسى الغافقي ﷺ مرفوعاً (**عليكم بكتابِ الله، وسَتَرْجِعون إلى قومٍ يُحِبّونَ الحَدِيثَ عنِّي .. فمن حَفِظَ شيئاً فَلْيُحَدِّثْ به، ومَنْ قال عَلَيَّ ما لم أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النّارِ**):

"ضعيف. أخرجه أحمد (٤/٣٣٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/٢٩٥) .. والحاكم (١/١١٣)[2] .. **وقال الحاكم**: "رواة هذا الحديث عن آخرهم محتجٌّ بهم، فأمّا أبو موسى مالك بن عبادة الغافقي فإنه صحابي سكن مصر، وهذا الحديث من جملة ما خرّجناه عن الصحابي – إذا صحّ إليه الطريق – على أنّ وداعة الجهني قد روى أيضاً عن مالك بن عبادة الغافقي".

قلت: **وفي هذا العَطْفِ نظرٌ عندي**؛ لأنّ ظاهره يعني: وداعة الجهني روى عن مالك بن عبادة بإسناد آخر غير هذه الطريق، وهذا مما لم يذكره أحد – فيما علمت –، وإنما وقع ذلك في هذا الإسناد من بعض الرواة، فقد أخرجه البخاري في "التاريخ" (٤/١/٣٠١-٣٠٢) .. وابن عدي في "الكامل" (١/١٢)، والدولابي أيضا من طرق عن عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث: أنّ يحيى بن ميمون

---

(١) قلت: قد وثّقه الأئمة؛ يحيى بن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي. وقال أبو حاتم: "من العبّاد".
وقال الذهبي بعد أن نقل تجريح ابن حبان له: "العبرة بمن وثّقوه".
ينظر: "الجرح والتعديل" (٦/٨٣)، "تهذيب الكمال" (١٤/١٣٥)، "تاريخ الإسلام" (١٢/٢٠٠)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٢٩٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١/٤١٠/٣٨٩).

حدّثه: أنّ وداعة الحمدي حدّثه: أنه كان بجنب مالك بن عبادة أبي موسى الغافقي وعقبة بن عامر الجهني [يقصّ] ، فقال مالك ... إلخ، فزاد في السند: (وداعة الحمدي).

وتابعه ابن بكير عن الليث عن عمرو ... به. أخرجه البخاري أيضاً معلّقاً. وتابعه ابن لهيعة عن عمرو ... به. أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (٢٨)، والطبراني (٢٩٦/١٩).

وبهذا التخريج يتبين أنّ الرواة اختلفوا على الليث بن سعد وعبد الله بن وهب في إسناد هذا الحديث، فمنهم من ذكر فيه وداعة الحمدي، ومنهم من لم يذكره، وإنّ مما لا شكّ فيه – على ما تقتضيه القواعد الحديثية – **أنّ الأوّل أرجح**؛ لأنها زيادة من ثقات، فهي مقبولة، ولا سيما وهم أكثر، ومعهم رواية ابن لهيعة التي لم يختلف عليه فيها، وهو ممن يستشهد به –كما هو معروف –.

وعلى ذلك فينبغي أن ننظر في حال (وداعة الحمدي) هذا، فأقول: لم يذكروا فيه أكثر مما في هذا الإسناد: أنه روى عن مالك بن عبادة، وعنه يحيى بن ميمون. هكذا في كتاب البخاري وابن أبي حاتم و"ثقات ابن حبان"، ذكره أولا في (التابعين)، وقال (٤٩٦/٥): "عداده في أهل مصر والشام، روى عنه أهلها ويحيى بن ميمون". ثم ذكره ثانياً في (أتباع التابعين)، وقال (٥٦٦/٧):

"وداعة الغافقي – مكان: (الحمدي) – روى عن أبي موسى الغافقي، روى عنه يحيى بن ميمون".

قلت: وهذا من تناقضاته الظاهرة؛ فإنّ أبا موسى الغافقي صحابي باتفاقهم، وقد ذكره ابن حبان نفسه في "الصحابة" –كما تقدم –. فكيف يذكره في (أتباع التابعين) أيضا؟!

ثم إنّ الصحيح في نسبة: (وداعة) إنما هي: (الحميدي) ... لا: (الغافقي) –كما حقّقه المعلّق على "تاريخ البخاري" –، **ولعل نسبة** (الجهني) – التي تقدمت في كلام الحاكم – **مُحرّفة من النّاسخ أو الطّابع من**: (الحمدي). والله أعلم.

ويتلخّص مما ذكر: أنّ الرَّجُلَ مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية، فهو علة هذا الحديث، فهو يخدج فيما أشار إليه الحاكم إلى صحته في كلامه الذي نقلته قبل"[1].

---

(١) علّق الشيخ شعيب رحمه الله ومن معه على هذا الحديث في حاشية "المسند" (٢٧٧/٣١) بقولهم:

"إسناده ضعيف، يحيى بن ميمون: وهو الحضرمي لم يسمعه من أبي موسى الغافقي، بينهما وداعة الغافقي الحمدي أو الجمدي على خلاف في نسبته، وهو مجهول. فقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (١٨٨/٨)، وأبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٩/٩)، ولم يذكرا في الرواة عنه سوى يحيى بن ميمون، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان، وقد اضطرب فيه، فذكره في موضعين (٤٩٦/٥) و(٥٦٦/٧). وانظر "توضيح المشتبه" (٣٩٣/٢-٣٩٤)، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير صحابيه، فلم يخرج له أصحاب الكتب الستة".

٦٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٩٣/١) عند حديث يرويه إبراهيم بن المنذر الحزامي عن محمد بن مهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ﷺ قال: وَقَفَ عمر بن الخطاب بالجابِيَةِ، فقال: رَحِم الله رجلاً سَمِع مقالتي فَوَعاها، إني رأيتُ رسولَ الله ﷺ وَقَفَ فِينا كمَقامي فيكم، ثم قال: (**احْفَظُوني في أَصْحابي، ثم الذين يَلُونَهُم، ثم الذين يلونهم** ..) بعد أن خرّجه من طريق جابر بن سمرة عن عمر به، ومن طريق ابن عمر عن عمر به، وصحّح إسناديهما: "**ثم قال الحاكم**[١]: "وقد رويناه بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص عن عمر ﷺ".

وقال الذهبي. "وهذا صحيح".

قلت: ومحمد بن مهاجر بن مسمار **لم أجد مَن ذكره**[٢]؛ إلا أن يكون هو محمد بن مهاجر القرشي؛ فإنه **ليّن**؛ كما في "التقريب". **وانظر**: "الصحيحة" (١١٠/٣).

– قال الألباني في "ظلال الجنّة في تخريج السُّنّة" (ص٤٠/رقم٨٠) عند حديث خرّجه الحاكم من سبعة طرقٍ عن المعتمر بن سليمان، وهي:

٦٧ – خالد بن يزيد القرني عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**لا يَجْمَعُ اللّهُ هذه الأُمّةَ على الضَّلالةِ أَبَدًا**». وقال: «**يَدُ اللّهِ على الجَماعةِ؛ فاتَّبِعُوا السَّوادَ الأَعْظَمَ، فإنّه مَنْ شَذَّ شَذَّ في النّارِ**».

٦٨ – يعقوب بن إبراهيم عن المعتمر بن سليمان عن أبي سفيان المديني عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**لا يَجْمَعُ اللّهُ هذه الأُمّةَ على الضَّلالةِ أَبَدًا. ويَدُ اللّهِ على الجَماعةِ، فمَنْ شَذَّ شَذَّ في النّارِ**».

٦٩ – أبو بكر بن نافع عن المعتمر بن سليمان عن سليمان المديني عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**لا يَجْمَعُ اللّهُ أُمّتي على ضلالةٍ أَبَدًا**».

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤١٥/١/٣٩٤).

(٢) سبب ذلك أنه وقع مُحَرَّفاً في "المستدرك"، و"تلخيص الذهبي" و"إتحاف المهرة" (١٦٢/١٢/١٥٣١٠)، وليس في الرواة من يُسمّى بـ (محمد بن مهاجر بن مسمار)، وصوابه: (إبراهيم بن مهاجر بن مسمار) عن أبيه عن عامر بن سعد؛ كما رواه ابن أبي عاصم في "السنّة" (٨٦ و٨٩٦) عن شيخه إبراهيم بن المنذر الحزامي عنه به.

وإبراهيم بن مهاجر بن مسمار ضعيف كما في "التقريب".

٧٠ – عليّ بن الحسين الدِّرْهمي عن المعتمر بن سليمان عن عن سفيان، أو أبي سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**لن يَجْمَعَ اللهُ أُمّتي على ضلالةٍ أَبَدًا. ويَدُ اللهِ على الجَماعةِ هكذا** – ورفع يديه –، **فإنه مَنْ شَذَّ شَذَّ في النّارِ**».

٧١ – خالد بن الرحمن عن المعتمر بن سليمان عن سلم بن أبي الذيّال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**لا يَجْمَعُ اللهُ هذه الأُمّةَ** – أو قال: **أمّتي – على الضَّلالةِ أَبَدًا. واتَّبِعُوا السَّوادَ الأَعْظَمَ؛ فإنّه مَنْ شَذَّ شَذَّ في النّارِ**».

٧٢ – يحيى بن حبيب بن عَرَبِيّ عن المعتمر بن سليمان قال: قال أبو سفيان سليمان بن سفيان المديني عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**لا يَجْمَعُ اللهُ أمّتي على ضلالةٍ أَبَدًا. ويَدُ اللهِ على الجَماعةِ هكذا، فاتَّبِعُوا السَّوادَ الأَعْظَمَ؛ فإنّه مَنْ شَذَّ شَذَّ في النّارِ**».

٧٣ – أبو بكر بن نافع عن المعتمر بن سليمان عن سليمان أبي عبد الله المدني عن عبد الله ابن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «**إنّ اللهَ لا يَجْمَعُ أُمّتي .. على ضلالةٍ أَبَدًا. ويَدُ اللهِ على الجَماعةِ**» وقال بيده يبسُطُها: «**إنه مَنْ شَذَّ شَذَّ في النّارِ**»[(١)]:

"والحديث أخرجه الحاكم (١/١١٥-١١٦)[(٢)] من طرق أخرى عن المعتمر بن سليمان به. وذَكَرَ أنه اخْتُلِف فيه على المعتمر من سبعةِ أوجهٍ ساقها بأسانيدها، **وهي عندي لا تبلغ إلا أربعة وجوه:**

الأوّل هذا [يعني: طريق ابن أبي عاصم].

والثاني: عنه عن سلم بن أبي الذيّال عن عبد الله بن دينار به.

والثالث: عنه: حدثني سليمان أبو عبد الله المدني عن عبد الله بن دينار به.

الرابع: عنه قال: قال أبو سفيان سليمان بن سفيان المدني عن عمرو بن دينار عن ابن عمر به.

وأما سائر الوجوه السّبعة فهي تعود في الحقيقة إلى الوجه الأول[(٣)]؛ لأنّ أحدها فيه: حدثني أبو سفيان المديني. والثاني فيه: حدثني سليمان المدني. والثالث: سفيان أو أبي سفيان. فهذه الوجوه الثلاثة تعود إلى الوجه الأول؛ لأنه سليمان بن سفيان أبو سفيان المدني.

---

(١) وكان الشيخ قد خرّجه من طريق المصَنِّف (ابن أبي عاصم) عن شيخه المسيّب بن واضح عن المعتمر بن سليمان عن سليمان بن سفيان مولى آل طلحة المدني عن عبد الله بن دينار به، وأعلّه بضعف المسيّب وسليمان بن سفيان.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٤١٦-٤١٩/٣٩٥ إلى ٤٠١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/٥٢٩/٩٩٠٧) معلّقاً على قول الحاكم: "وكان شيخنا أبو علي يحكم بالصواب لقول من قال: عن المعتمر، عن سليمان بن سفيان المديني".

ولَمّا أخرجه البيهقي في "الأسماء" (ص٣٢٢) عن المعتمر حدثني أبو سفيان المديني قال: "أبو سفيان المديني يقال: إنه سليمان بن سفيان، واختلف في كنيته وليس بمعروف".

وفيه إشارة إلى أنّ الوجه الثالث من الوجوه الأربعة يعود أيضاً الى الوجه الأول؛ لأنّ (سليمان أبو عبد الله) هو سليمان أبو سفيان، وإنما اختلف في كنيته. والمشهور أبو سفيان.

وأما الوجوه الأخرى فَحَمَلَها الحاكم على أنها كلّها حفظها المعتمر لأنه أحد أئمة الحديث وأركانه فلا بدّ من أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد.

قلت: **وهناك وجه آخر لم يذكره الحاكم،** قال الطبراني في "المعجم الكبير" (١/٢٠٩/٣): حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي نا معتمر بن سليمان عن مرزوق مولى آل طلحة عن عمرو بن دينار دون قوله: (هكذا فعليكم ...).

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، ومرزوق اسم أبيه مرداسة كما في "مشكل الآثار" (١١٤/٤)"[1].

٧٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨١/٢) عند حديث يرويه أبو هانئ عن أبي عليٍّ الجَنْبِيّ عمرو بن مالك عن فَضالة بن عُبيد ﷺ مرفوعاً (**ثلاثةٌ لا تَسْأل عنهم: رجلٌ فارَقَ الجَماعةَ، وعَصى إمامَهُ، فماتَ عاصِياً** ..):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٩٠) .. والحاكم (١١٩/١)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، فقد احْتَجّا بجميع رواته ولم يخرِّجاه، ولا أعرف له علة". ووافقه الذهبي!

قلت (ابن حجر): وبذلك جزم أبو الحسن الدارقطني في (العلل)، وهو الصواب عنده أيضاً، وإنْ كان الحاكم يأبى ذلك؛ **لأنّ بهذا تجتمع الأقوال كلّها وتُرَدُّ إلى رجلٍ واحد،** ولا يشذّ عنه إلا رواية خالد بن يزيد، الذي قال فيها: عن المعتمر، عن أبيه. وخالد بن يزيد ضعيف جداً فلا عبرة بكلامه. وكذا رواية خالد بن عبد الرحمن الذي قال فيها: عن سلم بن أبي الذيال، قال: خالد هذا لا يعرف، أو هو خالد بن يزيد الأول، فلا عبرة بخلافه أيضا. ويظهر من هذا ضعف الحديث لا قوّته؛ لأنّ سليمان بن سفيان ضعّفه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وغيرهم".

وانظر: "علل الدارقطني" (٣٩٢/١٢).

(١) وقال الشيخ في مقدمة "الصحيحة" (ص ك–ل): "رواه ابن ابي عاصم في "السنة". واسناده ضعيف كما بينته في "ظلال الجنة" (رقم ٨٠)، ولكنه حسن بمجموع طرقه كما شرحته في "الصحيحة" (١٣٣١) وغيره".

وانظر: حاشية "هداية الرواة" (١/١٣٤–١٣٥/١٧١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١/٤٢٧/٤١٥).

قلت: **وقد وَهِما في بعض ما قالا؛** فإنّ أبا عليٍّ الجنبيَّ لم يخرّج له الشيخان في "صحيحيهما"، وأبو هاني – واسمه حميد بن هاني – لم يخرج له البخاري"[1].

٧٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٦١٣-٦١٤) عند حديث يرويه سَهْلُ بن عمّار عن مُحاضِر بن المورّعِ عن سعد بن سعيدٍ الأنْصاريّ عن عمرو بن أبي عمرو عن المطّلِب عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(مَن كان هَيّناً لَيّناً قَرِيباً حَرَّمهُ اللهُ على النّارِ)** بعد أن خرّجه من حديث ابن مسعود ومُعيقيب وأنس رضي الله عنهم:

"أخرجه الحاكم (١/١٢٦)[2] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي!

قلت: المطّلب ثقة **لكنه مدلّس**[3]...

قلت: وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع هذه الشّواهد. والله أعلم".

٧٦ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (١/١٩١) عند حديث يرويه همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً «**لا تَكْتُبُوا عَنِّي شيئًا سِوى القُرْآنِ، ومَنْ كَتَبَ عنِّي شيئًا سِوى القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ**»:

".. عند مسلم (٨/٢٢٩) .. وأحمد .. وغيرهم.

واستدركه الحاكمُ (١/١٢٦-١٢٧)[4] على مسلم **فَوَهِمَ**"[5].

---

(١) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٠٥٩) وقال: "هذا حديث صحيحٌ".

(٢) في طبعة دار المنهاج (١/٤٤٢/٤٣٩).

(٣) فيه غير ما ذكره الشيخ من عللٍ، منها:

– الانقطاع بين المطّلب هذا وأبي هريرة كما قال أبو حاتم وغيره. انظر: "تحفة التحصيل" (ص٣٠٧).

ثم إنّ مسلماً لم يخرّج له.

– سعد بن سعيد الأنصاري صدوق سيئ الحفظ كما في "التقريب".

– سَهْلُ بن عمّار كذّاب عند الحاكم نفسه! قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/٦٠٣):

"وسهل بن عمار ذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور" ونقل عن إبراهيم بن عبد الله السعدي أنه كذّبه، **فهذا عَجَبٌ منه، كيف خفي عليه حاله هنا؟ حتّى أخرج حديثه في المستدرك؟!** وفي الباب حديث عن ابن مسعود لا بأس بسنده، رواه الترمذي وابن حبان".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١/٤٤٣-٤٤٤/٤٤١).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥/ ٣٢٥): "قلت: بل أخرجه مسلم: عن هدبة عن همام"..

٧٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٤٠٢-٤٠٣) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**افترقتِ اليهودُ على إحدى أو اثنتين وسبعين فِرقةً، وافترقتِ النّصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقةً، وتفترِقُ أُمّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً**):

"أخرجه أبو داود (٢/٥٠٣ – طبع الحلبي)، والترمذي (٣/٣٦٧) .. والحاكم (١/١٢٨)[١]، وأحمد (٢/٣٣٢) .. من طرق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا به.

وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح ". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي[٢].

قلت: **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ محمد بن عمرو، فيه كلام ولذلك لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة[٣]، **وهو حسن الحديث**، وأما قول الكوثري في مقدمة "التبصير في الدين" (ص ٥) إنه لا يحتج به إذا لم يتابع؛ فمن مغالطاته أو مخالفاته المعروفة؛ فإنّ الذي استقرّ عليه رأي المحدثين من المحققين الذين درسوا أقوال الأئمة المتقدمين فيه أنه حسن الحديث يحتجّ به، من هؤلاء النووي والذهبي والعسقلاني وغيره"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٤٤٦/٤٤٥).

(٢) علّق الشيخ هنا بقوله: "ثم رأيت الحاكم قد أخرجه في مكان آخر (١/٦) وقال: "احتج مسلم بمحمد بن عمرو"، وردّه الذهبي بقوله: "قلت: ما احتجّ مسلم بمحمد بن عمرو منفرداً، بل بانضمامه إلى غيره".

(٣) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات.

(٤) قال ابن حجر في "التقريب": "صدوقٌ له أوهام". فتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما:

"بل: صدوقٌ حسن الحديث، كما قال الذهبيُّ، فقد وثّقه النسائيُّ، وابنُ معين في أكثر الروايات، وقال يحيى بن سعيد القطان: صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ. وقال ابنُ عديّ: له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات ... وأرجو أنه لا بأس به. وقد تكلَّم فيه بعضهم من قبل حفظه. وإنما روى له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم في المتابعات".

قلت: والحديث له شواهد كثيرة، ذكرها الشيخ في "الصحيحة" بعد حديث أبي هريرة هذا، فانظرها غير مأمور.

كتاب الطّهارة

- قال الألباني في "الإرواء" (٢/١٣٥-١٣٦) عند حديث خرّجه الحاكم من ثلاثة طرق عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ﷺ مرفوعاً، وهي[١]:

٧٨ – من طريق شعبة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ﷺ مرفوعاً **(اسْتَقِيمُوا ولنْ تُحْصُوا، واعْلَمُوا أنّ خَيْرَ دِينِكُمُ الصّلاةُ، ولا يُحافِظُ على الوُضوءِ إلّا مُؤْمِنٌ)**.

٧٩ – ومن طريق محمد بن عبيد وزائدة عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ﷺ مرفوعاً **(اسْتَقِيمُوا ولنْ تُحْصُوا، واعْلَمُوا أنّ خَيْرَ أَعْمالِكُمُ الصّلاةُ، ولن يُحافِظَ على الوُضوءِ إلّا مُؤْمِنٌ)**.

٨٠ – ومن طريق منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ﷺ مرفوعاً **(اسْتَقِيمُوا ولنْ تُحْصُوا، واعْلَمُوا أنّ خَيْرَ أَعْمالِكُمُ الصّلاةُ، ولا يُحافِظُ على الوُضوءِ إلّا مُؤْمِنٌ)**:

"أخرجه ابن ماجه (٢٧٧) .. والحاكم (١/١٣٠)[٢] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين، ولست أعرف له علة يُعَلَّل بمثلها". ووافقه الذهبي، وكذا المنذري في "الترغيب" (١/٩٨)، وقال: "رواه ابن ماجه بإسناد صحيح".

كذا قالوا، وفيه علة ظاهرة، وهو الانقطاع بين سالم بن أبي الجعد وثوبان، فقد قال أحمد: "لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه، بينهما معدان بن أبي طلحة".

وذكر أبو حاتم نحوه[٣]. وقد تنبّه لهذه العلة الحافظ البوصيري فقال في "الزوائد":

"ورجال إسناده ثقات أثبات، إلا أنّ فيه انقطاعاً بين سالم وثوبان، ولكن أخرجه الدارمي وابن حبان في "صحيحه" من طريق ثوبان متّصلاً".

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١/١٩٨)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (١/١٨١).

---

(١) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. وقد ورد عن جماعة من الصحابة، منهم ثوبان، وعبد الله بن عمرو، وأبو أمامة، وجابر، [و]ربيعة الجرشى".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٤٥٤-٤٥٦/ ٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣).

(٣) وكذا قال البخاري. انظر: "الجرح والتعديل" (٤/١٨١)، "تحفة التحصيل" (ص ١٢٠).

٨١ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/١٨٥) عند حديث يرويه أبو عمرو الضّرير عن حسّان بن إبراهيم عن سعيد بن مسروق الثّوري عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً «**مِفْتاحُ الصّلاةِ الوُضُوءُ، وتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ، وتَحْلِيلُها التَّسْلِيمُ**»[(١)]:

"رواه الحاكم (١/١٣٢)[(٢)]، والبيهقي (٢/٣٧٩ – ٣٨٠) من طريق أبي عمر الضرير ..

وهذا إسناد ظاهره الصِّحّة؛ ولذا قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قال الحافظ[(٣)]: "**وهو معلول**. قال ابن حبان في (كتاب الصلاة) المفْرَد له: هذا الحديث تفرّد به أبو سفيان عنه، ووَهِمَ حسّان بن إبراهيم؛ فرواه عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد، **وذلك أنه تَوَهَّم أنّ أبا سفيان هو والد سفيان الثوري، ولم يعلم أنّ أبا سفيان آخر هو طريف بن شهاب، وكان واهياً**". ثم قال الحاكم: "وأشهر إسنادٍ فيه حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد ابن الحنفية عن عليٍّ".

٨٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢/٤٢٨) عند حديث يرويه عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل ﷺ أنه كان قاعداً عند النبيّ ﷺ فجاءه رجلٌ، فقال: يا رسول الله ما تقول في رجلٍ أصابَ من امرأةٍ لا تَحِلُّ له، فَلَمْ يَدَعْ شَيْئًا .. فقال: (**تَوَضَّأْ وُضوءاً حَسَناً، ثم قُمْ فَصَلِّ**):

---

(١) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "هذا الحديث جاء من طرق يقوّي بعضها بعضا، وهذه بعضها ..". وقد ذكر الشيخ أثناء ذلك من صحّحه من الأئمة.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٤٥٩-٤٦٠/٤٦١).

(٣) انظر: "التلخيص الحبير" (٢/٦٠٩/ط أضواء السّلف) و"إتحاف المهرة" (٥/٤١١).

وقال الحافظ –أيضاً– في "نتائج الأفكار" (٢/٢٣٢): "وأخرج الحاكم من طريق حسّان بن إبراهيم عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة مثل هذا الحديث وصححه، **وغَلِط في ذلك، فإنّ الحديث عند حسّان عن أبي سفيان المذكور، فظنّ بعض الرواة أنه والد سفيان الثوري فسمّاه فوَهِمَ في ذلك. نبّه على ذلك ابن حبان في كتاب "الصلاة"، وابن عدي في "الكامل"، والدارقطني في "العلل"**، والله أعلم" اهـ. وقال الدارقطني في "العلل" (١١/٣٢٣) وقد سئل عن هذا الحديث: "يرويه أبو سفيان السّعدي طريف بن شهاب، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وروي عن حسان بن إبراهيم، عن سعيد ابن مسروق، عن أبي نضرة، قاله أبو عمر الحوضي. وسعيد بن مسروق لا يحدّث عن أبي نضرة، **ولعلّ حسّان حدّثهم، عن أبي سفيان، فتوهّم من سمعه منه أنه أبو سفيان الثوري سعيد بن مسروق**. وقد حدّث به عبيد الله العيشي عن حسّان عن أبي سفيان عن أبي نضرة، وهذا هو الصحيح".اهـ. وانظر: "الكامل" لابن عدي (٤/٤٨-٥٠).

"أخرجه الترمذي (١٢٨/٤-تحفة)، والدارقطني في "سننه" (٤٩)، والحاكم (١٣٥/١)[١]، والبيهقي (١٢٥/١) .. وقال الترمذي: "**هذا حديث ليس إسناده بمتّصل، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل**[٢]، ومعاذ مات في خلافة عمر، وقُتِل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ستِّ سنين، وقد روى عن عمر ورآه. وروى شعبة هذا الحديث عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبيّ ﷺ مرسلاً".

قلت: وبهذا أعله البيهقي أيضا فقال عقبه: "وفيه إرسال، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذ بن جبل". وأما الدارقطني فقال عقبه: "صحيح"[٣]. **ووافقه الحاكم**، وسكت عنه الذهبي.

والصّواب أنّ الحديث منقطع كما جزم به الترمذي والبيهقي، فهو ضعيف الإسناد.

وقد جاءت هذه القصّة عن جماعة من الصحابة في "الصحيحين" و"السنن" و"المسند" وغيرها من طرق وأسانيد متعددة، وليس في شيء منها أَمْرُهُ ﷺ بالوضوء والصلاة، فدلّ ذلك على أنّ الحديث منكر بهذه الزيادة. والله أعلم".

٨٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٩/٣) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: (**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا ذَهَبَ المَذْهَبَ أَبْعَدَ**):

"أخرجه أبو داود (٢/١)، والنسائي (٨/١-٩)، والترمذي (٣٢/١) .. والحاكم (١٤٠/١)[٤] .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **والحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **كلّا، وإنما إسناده حسن**؛ لأنّ محمد بن عمرو في حفظه ضعف، وإنما أخرج له مسلم متابعة[٥]. لكن الحديث صحيح؛ فإنّ له طريقا أخرى وشواهد ..".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦٩/١-٤٧٠/٤٧٥).

(٢) وانظر: "تحفة التحصيل" (ص٢٠٥).

(٣) وأما في "العلل" (٦٠/٦) فقد شكّك في سماع ابن أبي ليلى من معاذ؛ قيل له: فَصَحَّ سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ؟ فقال: "**فيه نظر؛ لأن معاذا قديم الوفاة**، مات في طاعون عمواس، وله نيّفٌ وثلاثون سنة".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤٨٢/١/٤٩٣).

(٥) قال فيه ابن حجر في "التقريب": "صدوقٌ له أوهام". فتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: صدوقٌ حسن الحديث، كما قال الذهبيُّ، فقد وثّقه النسائيُّ، وابنُ معين في أكثر الروايات، وقال يحيى بن سعيد القطان: صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يُكتب حديثه، وهو شيخ. وقال ابنُ عديّ: له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات ... وأرجو أنه لا بأس به. وقد تكلَّم فيه بعضهم من قبل حفظه. وإنما روى له البخاري مقرونًا بغيره، ومسلم في المتابعات".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢/١).

٨٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٨٩٢/٧-٨٩٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الإمام أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عروة عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه: **(صُبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيَتُهُنّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إلى النّاسِ)** بعد أن خرّجه من صحيح البخاري وغيره من طرق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة به، ومن الصحيحين مختصراً من طريق موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة به:

"رواه ابن حبان (٦٥٩٩)، والحاكم (١٤٥/١)، وابن خزيمة (٢٥٨)، والنسائي في"الكبرى" (٧٠٨٢) .. من ثلاثة طرق عن عروة عن عائشة مرفوعاً ..

ورواه ابن خزيمة (٢٥٨)، وابن حبان (٦٥٩٦ و٦٦٠٠)، وأحمد .. من طرق عن معمر عن الزهري عن عروة - أو عن عمرة - عن عائشة مرفوعاً بالشّكِّ. وهو اختلاف لا يضرّ؛ فعروة وعمرة ثقتان معروفان بالرواية عن عائشة رضي الله عنها. **وشذّت رواية الحاكم** (١٤٤/١- ١٤٥)[١] .. إذ جعله من طريق عروة عن عمرة عن عائشة مرفوعاً!!"[٢].

٨٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٤) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: ذَكَرَ محمد بن مسلم عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً **(فَضْلُ الصّلاةِ التي يُسْتاكُ لَها على الصّلاة التي لا يُستاكُ لَها سبعونَ ضِعْفاً)**:

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/٢١/١)، والحاكم (١٤٦/١)[٣] .. وأشار ابن خزيمة إلى ضعف إسناده بقوله: "إنْ صحّ الخبر". ثم قال: "إنما استثنيت صحّة هذا الخبر، لأني خائف أن يكون ابن إسحاق لم يسمع من محمد بن مسلم، وإنما دلّسه عنه". **وأما الحاكم** فقال: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩٤/١-٥١٦/٤٩٥)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.

(٢) مع أنه رواه من طريق أحمد، وهذا إنما وقع عنده -كما نقل الشيخ هنا-: رواية الزهري له على الشكّ (عن عروة أو عن عمرة)!

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٢١/٤٩٧/١).

قلت: **وهذا من أوهامهما، أو تساهلهما؛ فإنّ ابن إسحاق مع كونه مدلّسا وقد عنعنه، فإنّ مسلما لم يحتجّ به، وإنما روى له متابعة**"[1]. **وانظر** حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٩٠).

٨٦ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٨٠) عند حديث يرويه عبد الرحمن السَّرّاج عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**لَوْلا أَنْ أَشُقَّ على أُمَّتِي لَفَرَضْتُ عليهمُ السِّواكَ مع الوُضوءِ، ولَأَخَّرْتُ صلاةَ العِشاءِ إلى نِصْفِ اللّيْلِ**) بعد أن خرّجه من طريق عبيد الله عن ابن أبي سعيد عن أبي هريرة به نحوه[2]:

"أخرجه الحاكم (١/١٤٦)[3]، **وقال**: "صحيح على شرطهما"! ووافقه الذهبي!

وفيه نظرٌ؛ وإنما هو على شرط مسلم وحده[4]؛ كما بيّنته في "التّعليق الرَّغيب"[5].

---

(١) والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله. وقد علّق عليها شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله [محقّق الكتاب]، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد.

وقد تعقّبَ الحاكمَ غيرُ واحدٍ من الحُفّاظ في تصحيحه لحديث ابن إسحاق هذا، وتعقّبَ ابنُ الملقّن معه الذهبيَّ لسكوته عنه، فقال في "مختصر استدراك الذهبي" (١/١٢٨): "**لم يُعَقِّبْهُ الذهبيُّ بشيء، وقد أنكر غير واحد من الحفّاظ عليه ذلك**، وقد أوضحتُ ذلك في كتابي المسمى بالبدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لِلإمام أبي القاسم الرافعي". قلت: وقد وفّى رحمه الله ووضّح كما ذكر؛ فقال في "البدر" (٢/١٤-١٥): "وقال [البيهقي]: هذا الحديث أَحَدُ ما يخاف أن يكون من تدليسات محمد بن إسحاق بن يسار وأنه لم يسمعه من الزهري ... وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطني في علله [(١٤/٩٢)]: هذا الحديث رواه معاوية بن يحيى الصّدفي، عن الزهري، عن عروة عن عائشة، ورواه محمد بن إسحاق: قال الزهري: عن عروة عن عائشة. قال الدارقطني: ويقال: إنّ محمد بن إسحاق أخذه من معاوية بن يحيى الصّدفي لأنه كان رَسِيله إلى الرّي في صحابة المهدي، ومعاوية ضعيف. قلت: .. قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح: إسناد هذا الحديث لا يَقْوَى، وكذا قال الشيخ زكي الدين، فحينئذ يُنْكَرُ على الحاكم أبي عبد الله في تصحيحه له؛ لأنّ ابن إسحاق أحد ما يُنْبَزُ به التدليس، ولا خلاف أنّ المدلس إذا لم يذكر سماعاً لا يحتج بروايته، وقد قال فيه: "ذَكَر الزهري" .. **وفي كونه –على تقدير صحته– على شرط مسلم نظر؛ لأنّ ابن إسحاق لم يرو له مسلم شيئاً محتجاً به وإنَّما روى له متابعة**. وقد عُلِم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث، أنهم يذكرون في المتابعات مَنْ لا يحتجّ به للتقوية لا للاحتجاج، ويكون اعتمادهم على الإسناد الأول، وهذا مشهور معروف عندهم، **نعم هذه عادة أبي عبد الله الحاكم: يُطْلِقُ على من أخرج له في الصحيح استشهاداً ونحوه، أنه على شرطه، كذا استقرأته من مستدركه**".اهـ.

(٢) قلت: وأما شطره الأوّل، فله طرق أخرى عن أبي هريرة في "الصحيحين" وغيرهما، وقد ذكر الشيخ شيئاً من ذلك هنا.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٤٩٨/٥٢٢).

(٤) لأنّ عبد الرحمن السِّراج لم يخرّج له البخاري شيئاً، وخرّج له مسلم عن غير سعيد المقبري.

(٥) كتاب "التعليق الرّغيب على الترغيب والترهيب" من كتب الشيخ التي لم تُطبع بعدُ، وهو أصل كِتابَيْ الشيخ "صحيح الترغيب" و"ضعيف الترغيب"، وقد أطال فيه الشيخُ النَّفَسَ، ولا يزال مخطوطاً، وبلغني عن الثقة أنه عند مكتبة المعارف ويستعدّ لطباعته، ونرجو أن لا يطول الأمر.

٨٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٢٣٤-٢٣٥) عند حديث يرويه خلّاد بن يحيى السُّلمي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أَتُحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كيف كان رسول الله ﷺ يتوضّأ، فَدَعا بإناءٍ فيه ماءٌ «**فاغْتَرَفَ غَرْفةً، فمَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ، ثم أَخَذ أُخْرى فَجَمَع بها يديه، فغَسَل وجْهَهُ .. ثم اغْتَرَفَ غَرْفةً أُخْرى، فَرَشَّ على رِجْلَيْهِ وفيهِما النَّعْلُ، واليُسرى مثل ذلك، ومَسَحَ بأَسْفَلَ النَّعْلَيْنِ**» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) عن عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن بشر عن هشام بن سعد به:

"والحديث أخرجه الحاكم (١/١٤٧)[١] من طريق خلّاد بن يحيى السّلمي ... لكنه لم يذكر مسح النّعلِ مِنْ فَوْق؛ بل قال: (ومسح أسفل النعلين). **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **كذا! مع أنه نقل عنه كما سلف أنّ مسلماً إنما أخرج لابن سعد في الشّواهد**[٢]**؛ فإذا صحّ هذا؛ فلا يصحّ قولهما. وإنْ صحّ هذا؛ فلا يصحّ ذاك**[٣]**. ثم إنني أرى أنّ ذِكْرَ المسح على النّعلين** – مِنْ فوقهما ومن تحتهما– **لا معنى له مع رَشِّ الرِّجْلينِ الذي هو كناية عن غسلهما، بل ذلك مِن أوهام هشام بن سعد؛** فقد تابعه على هذا الحديث جمعٌ من الثقات، فلم يذكر أحدٌ منهم المسحَ على النّعلين[٤].

لا أقول هذا إنكاراً لثبوت المسح على النّعلين؛ كلّا؛ فذلك ثابت عن النبي ﷺ؛ لكن في غير هذا الحديث .. وقال الحافظ في "الفتح": "وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم: فرش على رجله اليمنى ...

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٠١/٥٢٨).

(٢) ذكر ذلك الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٥٩)، وعلّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي حفظه الله [محقّق الكتاب] بقوله: "له في مسلم عشرة أحاديث: منها ما يورِدُه في أثناء الأبواب ويُتْبِعُهُ بأسانيد من الطّبقة الأولى مثل حديث (١٦٢٧) في كتاب الوصية. ومنها ما يورِدُه في أثناء الإسناد، ويُتْبِعُهُ بأسانيد من الطّبقة الثانية. ومنها ما يورِدُه في أواخر الأبواب".

(٣) وأيضاً لم يخرّج مسلم لخلّاد بن يحيى.

(٤) قال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١/٢٩١): "وهذا حديث رواه هشام بن سعد، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن زيد بن أسلم هكذا. ورواه سليمان بن بلال، ومحمد بن عجلان، وورقاء بن عمر، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد والمتن، **وذكر كلّ واحد منهم في حديثه**: أنه أخذ غرفة من ماء فغسل رجله اليمنى، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل رجله اليسرى، أو ما في معنى هذا. وأخرجه البخاري في الصحيح من حديث سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم.

وهشام بن سعد، وعبد العزيز بن محمد ليسا مِنَ الحِفْظِ بحيث يقبل منهما ما ينفردان به. كيف وقد خالفهما عدد ثقات. مع أنه يحتمل حديثهما أنه رشّ الماء عليهما في النعلين وغسلهما فيهما ..".

إلخ؛ فالمراد بالمسح تسييل الماء حتى يستوعب العضو، وقد صح أنه ﷺ كان يتوضأ في النعل؛ كما سيأتي من حديث ابن عمر. وأما قوله: تحت النعل؛ فإن لم يحمل على التجوّز عن القدم؛ وإلا فهي رواية شاذة، وراويها هشام بن سعد لا يحتج بما تفرد به؛ فكيف إذا خالف"!

كذا قال! وفي كلامه في ابن سعد مبالغة لا تخفى! ثم هي لا تتفق مع ما نقلناه آنفاً عن كتابه "التقريب"[1]؛ فتأمل! .. وإليك أسماء الذين تابعوا هشاما؛ دون الزيادة المشار إليها ..".

٨٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/١٨٧) عند حديث يرويه عامر بن شقيق عن شقيق بن سلمة قال: رأيتُ عثمانَ تَوَضّأَ؛ فغَسَلَ وَجْهَهُ، واسْتَنْشقَ، ومَضْمضَ ثلاثًا، ومَسَحَ بِرَأْسِهِ وأُذُنَيْهِ ظاهِرِهما وباطِنِهما، وخَلّلَ لِحْيَتهُ ثلاثًا حِينَ غَسَلَ وجْهَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ قَدَمَيْهِ، ثمّ قال: رَأَيْتُ رسولَ الله ﷺ «**يَفْعَلُ الّذي رَأَيْتُمُونِي فعَلْتُ**»:

".. قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". وقال في "العلل الكبير": "قال محمد – يعني: البخاري–: أصحُّ شيءٍ في التّخليل عندي حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلّمون في هذا؟ فقال: هو حسن". نقله الحافظ في "التهذيب" ثم قال: "وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم". **ونَصُّ الحاكم**[2]: "وهذا إسناد صحيح، قد احتجّا بجميع رواته؛ غير عامر بن شقيق؛ ولا أعلم فيه طعناً بوجهٍ مِنَ الوجوهِ"! وتعقّبه الذهبي بقوله: "ضعّفه ابن معين"! **لكن وثّقه مَنْ سَبَقَ ذِكْرُهُم**[3]!

---

(١) حيث قال: "صدوق له أوهام"، وقال فيه الذهبي في "الكاشف: "حسن الحديث".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٠٤-٥٠٥/٥٣٤).

(٣) حيث قال الشيخ: "مختلف فيه، كما قال الحافظ في «التلخيص» (١/٤١٠)، وهذه أقوال الأئمة فيه: قال ابن معين: "ضعيف الحديث". وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، وليس من أبي وائل بسبيل". وقال النسائي: "ليس به بأس". وذكره ابن حبان في «الثقات». قلت: ووثّقه مَن صحّح حديثه، ويأتي ذكرهم، فأقل أحوال حديثه أن يكون حسناً إذا لم يظهر فيه علة قادحة". اهـ

قلت: وقد روى عنه شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده. وقال المرّوذي: "وذكر – يعني أحمد – عامر بن شقيق الذي روى عن أبي وائل فتكلّم فيه بشيء". وقال ابن الملقن: "صدوق، ووثّقه أبو حاتم بن حبان، وإن كان أبو حاتم قال: ليس بقويّ، وابن معين قال: ضعيف؛ فلم يبيّن سبب ضعفه، ولا يقبل إلا مفسرًا. لا جرم قال البيهقي في «خلافياته» بعد ذكر هذه الطريق: قال الحاكم أبو عبد الله: لا أعلم في عامر طعنًا بوجه من الوجوه". وقال الحافظ في «النكت»: "قوّاه البخاري والنسائي وابن حبان". وقال الذهبي في "الكاشف": "صدوق ضُعِّف". ينظر: «علل الحديث ومعرفة الرجال» (٩٢)، «الجرح والتعديل» (٦/٣٢٢)، «الثقات» (٧/٢٤٩)، «البدر المنير» (٢/١٧٣)، "إكمال تهذيب الكمال" (٧/١٣٧)، «النكت على ابن الصلاح» (١/٤٢١)، «تهذيب التهذيب» (٣/٤٧)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٢٩٤).

ومَنْ ضعَّفهُ لم يبيّن سببه، وكفى بالبخاري حجّةً في توثيقه وتحسين حديثه[1].

وقد جاءت أحاديث كثيرة في تخليل اللّحية شاهدة له؛ كما سيأتي (برقم ١٣٣).

كما أنّ له طريقًا أخرى عن عثمان؛ فيه مسح الرأس ثلاثًا؛ وقد مضى (برقم ٩٥)[2].

وله طريق ثالثة أخرجها أحمد (رقم ٤٣٦) ..".

٨٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٢٣١-٢٣٢) عند حديث يرويه زيد ابن الحُباب عن عبد الرحمن بن ثابت عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ «**تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ**»:

"**وهذا إسناد حسنٌ رجاله كلّهم ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الرحمن بن ثوبان**؛ وهو جدّه؛ واسم أبيه ثابت؛ وهو حسن الحديث، وقد تُكُلِّم فيه مِنْ قِبَلِ حفظه، وأَعْدَلُ الأقوال فيه قول المصنّف [أبو داود]: "كان فيه سلامة، وليس به بأس، وكان مُجاب الدّعوة"[3] ...

والحديث أخرجه الترمذي (١/٦٢) .. وأخرجه أحمد (٢/ ٢٨٨ و ٦٤٤) ..

وقال الترمذي: "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل، وهو إسناد حسن صحيح". وصححه ابن حبان، كما في "الفتح" (١/٢٠٨).

ثم رأيتُ الحاكمَ أخرج الحديث في "المستدرك" (١/١٥٠)[4] من هذا الوجه، وقال:

---

(١) قلت: وأخرج حديث عثمان بن عفان مطولا في الوضوء ثلاثا ثلاثا – دون ذِكْرِ التخليل – البخاريُّ (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦) و (٢٣٠)، وأبو داود (١٠٦) و (١٠٧) و (١٠٨) و (١٠٩) من طرق عن عثمان.

(٢) وقد أعلّ أبو داود وغيره ذِكْرَ مسح الرأس ثلاثاً، فقال أبو داود (١٠٧) عقبه: "أحاديثُ عثمان ﷺ الصِّحاحُ كلُّها تدلُّ على مَسحِ الرأسِ أنَّه مرَّة، فإنَّهم ذكروا الوضوءَ ثلاثاً وقالوا فيها: ومَسَحَ رأسَه، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره".

(٣) وقال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ وتغيّر بأخرة". فتعقّبه صاحبا "تحرير تقريب التهذيب" فقالا: "بل: **صدوقٌ حسن الحديث**؛ فقد **وثّقه** أبو حاتم الرازي، ودحيم، وعبد الرحمن بن صالح، وعمرو بن علي الفلاس، وذكره ابن حبَّان في "الثقات". وقال ابن المديني وأبو زرعة الرازي – في رواية –، وأبو داود والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن شاهين: **ليس به بأس**. وقال صالح جزرة: **صدوقٌ**. وقال الخطيب: كان ممن يذكر بالزهد والعبادة **والصدق في الرواية**. وقال ابن عديّ: **له أحاديث صالحة** ... وكان رجلًا صالحًا، ويكتب حديثه على ضعفه، وأبوه ثقة. وضعّفهُ أحمد، والنسائيُّ، وابن خراش، واختلف فيه قول يحيى بن معين. وقال الذهبي: لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث. وقد نفى أبو داود عنه تهمة القدر، وهو بكل حال جرح غير معتبر، أما اختلاطه، فما ذكره أحد سوى أبي حاتم وقد أطلق توثيقه، قال: تغير عقله في آخر حياته، وهو مستقيم الحديث، ولذلك فإنّ ذكر اختلاطه لا معنى له، والظاهر أنَّه لم يحدِّث بعد تغيّر عقله".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٠٩/٥٤٠).

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **فَوَهِما**[1].

وله شاهد من حديث عبد الله بن زيد الأنصاري بهذا اللفظ. أخرجه البخاري".

٩٠ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٣٧/٣) عند حديث يرويه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أسامة بن زيد عن بلال رضي الله عنهما قال: (**دخلتُ الأَسْواقَ مع رسول الله ﷺ، فذَهَبَ لِحاجَتِه..**) بعد أن خرّجه وساقه بلفظة (الأسواف) بدل (الأسواق):

"**تَصَحَّفَ** في الطبعتين، وفي "الموارد"، و"صحيح ابن خزيمة" (١٨٥/٩٣/١)، و"**المستدرك**" (١٥١/١)[2]، وغيرها ممن روى الحديث إلى: (الأسواق) – بالقاف –!

وصحّحته من "سنن البيهقي" (٢٧٥/١)[3]، وقال: "الأسواف: حائط بالمدينة".

٩١ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٥٣/٣) عند حديث يرويه محمد بن أحمد بن أبي عبيد الله عن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص وحرملة بن يحيى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن حَبّان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه قال: (**رأيتُ رسولَ الله ﷺ يتوضّأُ، فأَخَذَ ماءً لأُذُنَيْهِ خِلافَ الماءِ الذي مَسَحَ به رَأْسَهُ**):

" .. الرواية عنهما (يعني: ابن مقلاص وحرملة بن يحيى) **لم تصحّ**، كما يشير إليه كلام البيهقي وهو قوله: "رُوي" ولعلّ ذلك مِن أجل أنه من رواية محمد بن أحمد بن أبي عبيد الله عنهما. أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١٥١/١)[4] **وقال**: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إذا سلم من ابن أبي

---

(١) لأنّ عبد الرحمن بن ثابت ليس من رجال مسلم، كما ذكر الشيخ فوق.

(٢) قلت: وقع ذلك التّصحيف في جميع النّسخ الخطية كما أفاد محقّقوا طبعة دار الميمان، وكذا في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ وما تلاها من طبعات، ولم يقع ذلك في طبعة دار المنهاج (٥٤٣/٥١٠/١)، وطبعة دار التأصيل، والميمان، وصحّحوا ذلك من مصادر التّخريج الأخرى.

(٣) وهو كذلك – على الصواب – عند النسائي في "المجتبى" (١٢٤/التأصيل) [خلافاً للطبعة الهندية القديمة كما نبّه على ذلك الشيخ الإتيوبي في شرحه على النسائي (١٠٠/٣)]، وابن خزيمة في "صحيحه" (رقم ١٨٥/الفحل)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٨٣١/٣٤٧/٨) من طريق داود بن قيس به. وكذا أورده الحافظ في "إتحاف المهرة" (٦٤٥/٢).

قلت: ووقع تصحيف آخر لهذه اللفظة في هذا الحديث نبّه عليه ابن دقيق العيد فقال في "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام" (١٣٦/٢): "**وهكذا المعروف في هذا الحديث: (الأسواف) بهذا الإسناد**. ورأيت في رواية أبي أحمد الفرضي من حديث يوسف – هو ابن يعقوب بن إسحاق البهلول – عن جده عن عبد الله ابن نافع بسنده، عن أسامة بن زيد، عن بلال رضي الله عنه: أن النبي ﷺ ذهب إلى (**شَرافِ**)، وتوضأ ومسح على الخفين. **هكذا قال بالشين المعجمة**".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥٤٥/٥١٢/١).

عبيد الله هذا؛ فقد احتجّا جميعاً بجميع رواته". ووافقه الذهبي، **ولم يتعرّض** لابن أبي عبيد الله هذا، وأظنه الذي في "الميزان": "محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار العامري، عن الربيع وابن عبد الحكم وبحر بن نصر، وعنه الضراب وابن منده وابن جميع، قال ابن يونس: **كان يكذب، وحدّث بنسخة موضوعة**، توفي سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة".

فإن كان هو فَما في "المستدرك": (ابن أبي عبيد الله) **مُحَرَّفٌ مِن** (ابن عبد الله)[1]"[2].

٩٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢١٢/١) عند حديث يرويه مسدد عن بشر بن المفضل عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُّبَيّع بِنْتِ مُعَوِّذٍ: أنّ النبيّ ﷺ «**مَسَحَ أُذُنَيْهِ باطِنَهُما وظاهِرَهُما**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبوداود) وحسّن إسناده لأجلِ ابن عقيل[3]:

"والحديث روى الحاكم (١٥٢/١)[4] منه، والبيهقي (١/ ٦٤) -عنه-: مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما ... أخرجاه عن شيخ المصنف [يعني: أبا داود].

---

(١) ليس هو جزماً؛ فقد رواه البيهقي من طريق الحاكم في "الخلافيات" (١٤١/١-١٤٢/النّحّال) وسماه: (ابن أبي عبيد الله) كما هو في "المستدرك". وهو: محمد بن أحمد بن عثمان، أبو الطّاهر المديني، نزيل مصر، يُعرف بابن أبي عبيد الله. ترجم له ابن يونس فقال: "كان يحفظ ويفهم، روى مناكير، أُراهُ كان اختلط، لا تجوز الرواية عنه". وكذا ترجم له ابن عدي في "الكامل" (٤٤٤/٩-٤٤٥) وقال: "وقد أُصيب بكتبه فيغلِطُ .. فيثبتُ عليه ولا يرجع .. ولابن عثمان هذا غير حديث منكر .. وكنا نتهمه فيها". وقال الدارقطني في "العلل" (٤٠٥/١٤): "شيخ لأهل مصر، يعرف بأبي طاهر محمد بن أحمد لم يكن مرضياً في الحديث". وترجم له الذهبي في "الميزان" وقال: "يروي عن **حرملة** وطبقته بمصر وعن يعقوب بن كاسب توفي سنة (٣٠٣). روى عنه ابن عدي ومؤمل بن يحيى وعدة". انتهى. وانظر: "لسان الميزان" (٤٩٧/٦).

(٢) قلت: هذا الحديث خرّجه مسلم (٢٣٦) بأتم منه لكن ليس عنده هذا الحرف (فأخَذَ ماءً لأُذُنَيْهِ خِلافَ الماءِ الذي مَسَحَ به رَأْسَهُ)، فقد رواه عن هارون بن معروف، وهارون بن سعيد الأيلي، وأبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث به، فقالوا: (ومسح برأسه بماء غير فضل يده)، وهو المحفوظ عن عبد الله بن زيد في هذا الحديث.

وقد جاء عن حرملة بن يحيى على الجادة، أخرجه ابن حبان (١٠٨٥) أخبرنا ابن سلم، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب بإسناده، وفيه (ومسح برأسه بماء غير فضل يده).

(٣) حيث قال الشيخ: "وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير عبد الله بن محمد بن عقيل، **وقد تُكُلِّم فيه مِنْ قِبَلِ حفظه، وهو حسن الحديث** كما ذكرنا فيما سلف (رقم ٥٥)".

قلت: ولأجل هذا تعجّب الشيخ من قول الحاكم فيه "مستقيم الحديث" ..

وقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة". وتعقّبَ الحافظُ ابن رجب في "الفتح" (٩٤/٩) تصحيحَ الحاكم لحديث آخر من رواية ابن عقيل، فقال: "كذا قال؛ وابن عقيل مختلفٌ فيه".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥١٢/١-٥١٣/٥٤٧).

وأخرجه الترمذي (١/ ٤٨) من طريق قتيبة بن سعيد: حدثنا بشر بن المفضل .. به مختصرًا .. ثمّ قال الترمذي: "حديث حسن، وحديث عبد الله بن زيد أصحّ من هذا وأجود إسنادًا" ..

وقال الحاكم: "ابن عقيل مستقيم الحديث مُقَدَّمٌ في الشَّرَفِ"! ووافقه الذهبي!"[١].

٩٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٢٤١-٢٤٢) عند حديث يرويه شعبة عن عمرو بن مُرَّة عن عبد الله بن سَلِمة عن عليٍّ ﷺ قال، وفيه قصّة: **(كان رسول الله ﷺ يَقْضِي الحاجةَ، ويَقْرَأُ القُرْآنَ، ويأْكُلُ اللّحْمَ، ولم يكُنْ يَحْجُبُهُ عنْ قِراءَتِهِ شيْءٌ ليْسَ الجَنابةُ):**

"أخرجه أبو داود (٢٢٩) والنسائي (١/٥٢) والترمذي (١/٢٧٣-٢٧٤) وابن ماجه (٥٩٤) وأحمد (١/٨٤ و١٢٤) .. وابن الجارود ففي "المنتقى" (٥٢- ٥٣) .. والحاكم (١/١٥٢[٢]، ٤/١٠٧) .. وزاد ابن الجارود: "وكان شعبة يقول في هذا الحديث: نعرف وننكر. يعني: أنّ عبد الله بن سلمة كان كَبُرَ حيث أَدْرَكَهُ عمروٌ".

ففي هذا النّص إشارة إلى أنّ ابن سلمة كان تغيّر حفظه في آخر عمره، وأنّ عمرو بن مرّة إنما روى عنه في هذه الحالة، فهذا مما يُوَهِّن الحديث ويضعّفه، وقد صرّح بذلك جماعة من الأئمة، فقال المنذري في "مختصر السنن" (١/١٥٦): "ذَكَرَ أبو بكر البزار أنه لا يُروى عن عليٍّ إلا مِن حديث عمرو بن مرّة عن عبد الله بن سلمة.

وحكى البخاري عن عمرو بن مرّة: كان عبد الله – يعني: ابن سلمة – يحدّثنا فنَعْرِفُ ونُنْكِرُ، وكان قد كبر، لا يُتابَع على حديثه. وذكر الإمام الشافعي ﷺ هذا الحديث وقال: لم يكن أهل الحديث يثبتونه. قال البيهقي: "وإنما توقّف الشافعي في ثبوت هذا الحديث؛ لأنّ مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي، وكان قد كبر وأنكر مِن حديثه وعقله بعض النُّكْرة، وإنما روى هذا الحديث بعدما كبر، قاله شعبة". وذكر الخطابي أنّ الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يُوَهِّنُ حديث عليٍّ هذا ويضعّف أَمْرَ عبد الله بن سلمة". وخالف هؤلاء الأئمة آخرون؛ فقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وصحّحه أيضا ابن السّكن وعبد الحق والبغوي في "شرح السنة" كما في "التلخيص" للحافظ ابن حجر.

---

(١) قلت: وهذه الجملة (مَسَحَ أُذُنَيْهِ باطِنَهُما وظاهِرَهُما) لها شاهد من حديث المقدام بن مَعْدِ يكرِب الكِنْدِي قال: (أُتِيَ رسول الله ﷺ بوَضوء؛ فتوضأ فغسل كفيه ثلاثًا .. **ثمّ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما**). رواه أبو داود قبل حديث الربيّع بنت معوّذ بأربعة أحاديث، وصحّحه الشيخ أيضاً في "صحيح أبي داود" (١/٢٠٦).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥١٣/٥٤٨).

وتوسّط في "الفتح" فقال (٣٤٨/١): "رواه أصحاب السنن، وصحّحه الترمذي وابن حبان، وضَعَّفَ بعضُهُم [أَحَدَ] رواته، والحقُّ أنه من قَبيلِ الحَسَنِ يصلحُ للحُجّةِ".

هذا رأي الحافظ في الحديث، ولا نوافقه عليه؛ فإنّ الراوي المُشار إليه، وهو عبد الله بن سلمة قد قال الحافظ نفسه في ترجمته من "التقريب": "صدوق تغيّر حفظه".

وقد سبق أنه حدّث بهذا الحديث في حالة التّغيّر، فالظّاهر هو أنّ الحافظ لم يستحضر ذلك حين حَكَمَ بِحُسْنِ الحديث، والله أعلم.

ولذلك لَمّا حكى النووي في "المجموع" (١٥٩/٢) عن الترمذي تصحيحه للحديث تعقّبه بقوله: "وقال غيره مِنَ الحُفّاظ المحققين: هو حديث ضعيف".

ثم نقل عن الشافعي والبيهقي ما ذكره المنذري عنهما.

وما قاله هؤلاء المحققون هو الراجح عندنا لِتَفَرُّدِ عبد الله بن سلمة به"[1].

– وقال في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٨٠/٩-٨٢) عند الحديث السّابق:

"ضعّفه: الإمام أحمد والبخاري والشافعي، وقال: "أهل الحديث لا يثبتونه"، قال البيهقي: "وإنما توقّف الشّافعي في ثبوته؛ لأنّ مداره على عبد الله بن سلِمة الكوفي، وكان قد كَبِر وأُنْكِر مِن حديثه وعقله بعضُ النُّكْرة؛ وإنما روى هذا الحديث بعد ما كَبِر، قاله شعبة ..

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ إلا عبد الله بن سلِمة – وهو المرادي الكوفي–، فقد اختلفوا فيه؛ وإليك خلاصة ترجمته من "التهذيب": "قال شعبة عن عمرو بن مرّة: كان عبد الله بن سَلِمة يحدثنا، فيعرف وينكر، كان قد كبر. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة يُعَدُّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال أبو حاتم: يعرف وينكر. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال ابن حبان: يخطئ. وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم".

---

(١) وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٤٨/٢-٤٩): "حديث عبد الله بن سلمة، عن علي ..

خرّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وخرجه الترمذي بمعناه، وقال: حسن صحيح، وخرجه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما" والحاكم، وقال: صحيح الإسناد.

وتكلّم فيهِ الشافعي وغيره؛ فإنّ عبد الله بن سلمة هذا رواه بعدما كبر، قالَ شعبة عنه: كانَ يحدثنا، فكنا نعرف وننكر.

وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، ووثقه العجلي ويعقوب بن شيبة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به". اهـ.

هذا كلُّ ما قالوه في الرَّجُلِ، ويظهر من ذلك أنه في نفسه ثقة، ولكنه كان سيئ الحفظ فيخطئ؛ لا سيما عند الكبر، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "**صدوق تغيّر حفظه**" ...

وكذلك أخرجه النسائي (٥٢/١)، وابن ماجه (٢٠٧/١) .. **والحاكم أيضاً** (١٠٧/٤) .. من طرق عن شعبة ... به ... ثم قال الترمذي: "حديث حسن صحيح"!

وقال الحاكم: "صحيح"! ووافقه الذهبي! وصحّحه أيضاً ابن السّكنِ وعبد الحقّ والبغوي وغيرهم - كما في "التلخيص" (١٤٢/٢- ١٤٣) -! **والحقُّ مع الذين ضعّفوه**؛ فإنهم أعلم من هؤلاء بعلل الحديث ورجاله؛ وأيضاً فقد بيّنوا له علة قادحة، لم يتعرّض لإزالتها أو الجواب عنها هؤلاء".

٩٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٥٣/١٢) عند حديث يرويه حُريث بن أبي مطر عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النبي ﷺ (**كان يَسْتَدْفِئُ بها بَعْدَ الغُسْلِ**):

"أخرجه الحاكم (١٥٤/١)[1] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!!

وهذا عَجَبٌ منهما - وبخاصة الذهبي -؛ فإنّ حُرَيثاً هذا مع كونه ليس من رجال مسلم فقد عرفتَ ضعفه، والذهبي نفسه قال فيه في "الكاشف": "**ضعّفوه**". وقال في "الضعفاء": "**متروك**"[2].

- وانظر: "ضعيف أبي داود/الكبير" (١١٥/٩).

٩٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٣/٥-١٣٤) عند حديث يرويه زيد بن الحُباب عن أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النبيّ ﷺ (**كان لَهُ خِرْقَةٌ يُنَشِّفُ بِها بعد الوُضوءِ**):

"أخرجه الترمذي (٧٤/١) .. والحاكم (١٥٤/١)[3]، والبيهقي (١٨٥/١) ..

وقال البغوي في "شرح السنة" (٢/٣٧/١): "وإسناده ضعيف".

وقال الحاكم: "أبو معاذ هذا هو الفضيل بن ميسرة، بصري، روى عنه يحيى بن سعيد، وأثنى عليه".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٦/٥١٧/١).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٣٢/١٧) متعقّباً تصحيح الحاكم: "**حريث ضعيف لم يخرّجه مسلم أصلا ولا شاهدا**، نعم استشهد به البخاري في موضع تعليقاً".

قلت: وقد ذكره ابن عدي في "الكامل" (٢٢٠/٣-٢٢١) ونقل تضعيف الأئمة له، واستنكر حديثه هذا عليه.

وقال البيهقي في "الخلافيات" (٢٩٦/١): "تفرّد به حريث بن أبي مطر، وهو ضعيف؛ ضعّفه يحيى بن معين، والبخاري وغيرهما. وكان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدّثان عنه. **وهذا الحديث أَحَدُ ما أُنْكِر عليه**".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٧/٥١٨-٥١٧/١).

قلت: وأقرّه الذهبي. **وفيه نظر**، بيّنه قول الترمذي عقبه: "حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصحّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وأبو معاذ يقولون: هو سليمان بن أرقم، وهو ضعيف عند أهل الحديث".

قلت: **وهذا هو الصواب**؛ أنّ أبا معاذ هذا هو سليمان بن أرقم، **وليس هو - كما قال الحاكم** - الفضيل بن ميسرة، ويؤيد ذلك أمران:

الأوّل: أنّ ابن أرقم هو الذي ذكروا في ترجمته أنه روى عن الزهري، وعنه زيد بن الحُباب.

لم يذكروا ذلك في ترجمة ابن ميسرة.

والآخر: أنّ ابن عدي إنما أورده في ترجمة سليمان بن أرقم، ولذلك جزم البيهقي بأنه هو، وقال: "وهو متروك". ثم ساق الطريق الثاني .."[1].

٩٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٣٤-٣٥) عند حديث يرويه صفوان ابن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصفر قال: رأيْتُ ابنَ عمرَ أَناخَ راحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلَةِ، ثمّ جَلَسَ يَبُولُ إلَيْها، فقلتُ: يا أبا عبد الرّحمن، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عن هذا؟ قال: «**إنّما نُهِيَ عن ذلك في الفَضاءِ، فإذا كان بَيْنَكَ وبين القِبْلَةِ شيْءٌ يَسْتُرُكَ فلا بأْسَ**»:

"وهذا إسناد حسن .. وصفوان بن عيسى ثقة **من رجال مسلم**. والحسن بن ذكوان ثقة من رجال البخاري[2]، **لكن فيه كلام**، ولذلك أورده الذهبي في "الميزان"؛ وحكى أقوال الأئمة فيه، واعتمد هو على أنه صالح الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ"[3].

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/١٦٩) متعقّباً الحاكم: "قلت: إنما هو سليمان بن أرقم كما قال الدارقطني، وكذا جزم به ابن عدي والبيهقي، وكذا حكاه الترمذي، ومما يؤيده: أنّ الفضيل بن ميسرة لم يقع له رواية عن الزهري قَطّ. وقال: الخلال عن مهنأ: سألت أحمد عن حديث أبي معاذ في التمندل بعد الوضوء؟ فقال: منكر منكر .."

قلت: ثم ذكر الشيخ رحمه الله في تتمة تخريجه شاهداً من حديث أنس بن مالك ﷺ، وأعلّه بالوقف تبعاً لأبي حاتم الرازي، وشاهداً آخر من حديث معاذ بن جبل ﷺ، وضعّفه برشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم، ونقل تضعيف الترمذي له بهما. ثم قوّاه رحمه الله بمجموع هذه الشّواهد! وقد سبق قول الترمذي الذي نقله الشيخ: "ولا يصحّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء". ومثله قول ابن القيم رحمه الله في "المنار المنيف (ص١١٥): "وكلّ حديث في التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصحّ".

(٢) ولم يخرّج له عن مروان الأصفر.

(٣) وزاد: (وكان يدلس). وقد تعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف، ضعّفه يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، والنسائي، وابن أبي الدنيا، والدارقطني. وقال أحمد: أحاديثه أباطيل. وما حسّن القولَ فيه سوى يحيى بن سعيد القطان. وأخرج له البخاري في "صحيحه" حديثاً واحداً من رواية القطّان عنه في الرّقاق .. وله شواهد كثيرة".

قلت: **فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى؛ ما لم يظهر خطأه.**

وأما مروان الأصفر؛ فثقة من رجال الشيخين.

والحديث أخرجه الدارقطني أيضا (٢٢)، والحاكم (١/١٥٤)[1] ..

وقال الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله متعقّباً تصحيح الحاكم وغيره لهذا الحديث:

"وقال الحافظ في "الفتح": رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به. أقول: بلى وأي بأس؟ فإنّ الحسن بن ذكوان ضعّفه الأئمة: أحمد ويحيى وعلي وأبو حاتم والنسائي وغيرهم. قال أحمد: أحاديثه أباطيل، يروي عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمع من حبيب، إنما هذه أحاديث عمرو بن خالد الواسطي. وجاء نحو هذا عن يحيى بن معين وأبي داود، كما في "التهذيب". قال: وأورد ابن عدي حديثين من طريق الحسن بن ذكوان، وقال: إنما سمعهما الحسن من عمرو بن خالد عن حبيب، فأسقط الحسن بن ذكوان عمرو بن خالد من الوسط. أقول: إن كان الحسن قال: حدثنا حبيب أو نحو ذلك، فهذا هو الكذب.

وإن كان قال: قال حبيب أو نحو ذلك، فهذا تدليس عن الهلكى، فإن عمرو بن خالد تالف، رماه بالكذب ووضع الحديث: وكيع وأحمد وإسحاق ويحيى وأبو زرعة وأبو داود وغيرهم. فعلى القول بأنّ التدليس عن مثل هذا يُسقِط العدالة فظاهر، وأما على القول إنه لا يسقطها إذا كان إذا سئل بيَّن، فالمتفق عليه بين أهل العلم أن مثل هذا لا يُعتدُّ بما رواه غير مصرّح بالسماع، وحديثه هذا لم يصرح فيه بالسماع، فسقط إجماعًا.

فأما قول الحاكم: "إن البخاري احتج به" ففيه نظر؛ إنما أخرج له البخاري حديثًا واحدًا في الشفاعة، رواه من طريق يحيى القطان عن الحسن بن ذكوان حدثنا أبو رجاء. قال الحافظ في "الفتح": الحسن بن ذكوان .... تكلم فيه أحمد وابن معين وغيرهما، لكنه ليس له في "البخاري" سوى هذا الحديث، من رواية يحيى القطان عنه، مع تعنته – يعني يحيى – في الرجال، ومع ذلك فهو متابعة.

وقال في المقدمة: روى له البخاري حديثًا واحدًا ...، ولهذا الحديث شواهد كثيرة.

أقول: فالحديث من رواية يحيى القطان، وتثبته معروف، وهو متابعة وصرح الحسن بالسماع، فكيف يقاس عليه حديث هذا الباب؟ لا والله، بل حديثه في الباب ساقط؛ لاحتمال أنه سمعه من أحد الوضاعين. والله أعلم". اهـ

انظر: "آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني" (١٦/٣٣-٣٥).

قلت: وقد ضعّف الشيخُ نفسه الحسن هذا في "الضعيفة" (٢/٣٤٠) في حديث آخر له، ولم يرتض تحسين حديثه بسبب تضعيف الجمهور له، وتدليسه، فقال: "الحسن بن ذكوان مختلف فيه أيضا، وقد ضعّفه الجمهور، وقال أحمد: "أحاديثه أباطيل". وقال ابن معين: "كان صاحب أوابد". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق يخطىء، وكان يدلس". ورمز له بأنه من رجال البخاري.

قلت: وقد عنعن هنا. ومما تقدم تعلم ما في قول الهيثمي من الإيهام فقال في "مجمع الزوائد" (١٠/٦٢) وقلده السيوطي في "الحاوي" (٢/٤٦١): "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير عبد الواحد بن قيس، وقد وثقه العجلي وأبو زرعة، وضعفه غيرهما". ولم يذكر السيوطي: "وضعفه غيرهما"! فقد أوهم شيئين ..

الثاني: أنّ الحسن بن ذكوان ثقة، لوصفه إياه بأنه من رجال الصحيح، وسكوته عما قيل فيه من التضعيف، والوصف بالتدليس!

قلت: وبهذا التحقيق يتبين لك خطأ قول السيوطي في "اللآلي" (٢/٣٣٢): "وسنده حسن"!". اهـ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥١٨-٥١٩/٥٥٨).

وقال الدارقطني: "هذا صحيح، كلهم ثقات". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري؛ فقد احتجّ بالحسن بن ذكوان"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ مِنْ وجهين**، يُعْرَفان مما سبق مِنَ الكلام على الحديث .. وقال الحافظ في "الفتح" (١/١٩٩): "سنده لا بأس به" ..

وأخرجه الحازمي في "الاعتبار" (ص ٢٦) وقال: "حديث حسن".

- وانظر: "الإرواء" (١/١٠٠).

٩٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٣٧) عند حديث يرويه ابن إسحاق قال: حدثني أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ قد «**نَهانا أَنْ نَسْتَدْبِرَ القِبْلةَ أو نَسْتَقْبِلَها بِفُرُوجِنا إذا أَهْرَقْنا الماءَ، ثمّ رَأَيْناهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وهو يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ القِبْلةِ**»:

"وهذا **إسناد حسن**؛ رجاله كلهم ثقات، وفي محمد بن إسحاق - صاحب "المغازي" - كلام لا يضرّ؛ ولا ينزل حديثه عن درجة الحَسَن[(١)].

والحديث أخرجه الترمذي أيضاً، وابن ماجه **والحاكم**[(٢)] والبيهقي، وأحمد (١/٣/٣٦٠) من طرق عن محمد بن إسحاق به. وفي رواية أحمد تصريح ابن إسحاق بالتحديث، وكذا في رواية الحاكم، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وهو من تساهلهما كما سبق**[(٣)].

وقال الترمذي: "حديث حسن". ونقل عنه ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/٢٢) أنه قال: "سألت محمدًا عنه؟ فقال: حديث صحيح". وكذا نقله الحافظ في "التلخيص" (١/٤٦٠).

قلت: ورواه الدارقطني أيضًا (٢٢) من هذا الوجه، وقال: "رجاله كلهم ثقات".

ورواه أيضًا البزار -وحسّنه-، وابن الجارود وابن خزيمة، وابن حبان، وصحّحه أيضًا ابن السّكن. قال الحافظ: "وتوقّف فيه النووي؛ لعنعنة ابن إسحاق، وقد صرّح بالتّحديث .."[(٤)].

٩٨ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٨٤) عند حديث يرويه ابن إسحاق قال: ثنا محمد بن يحيى بن حبّان الأنصاري عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال: قلت له: أَرَأَيْتَ وُضُوءَ عبدِ اللهِ بن عُمرَ لكُلِّ صلاةٍ طاهِرًا كان أو غير طاهِرٍ، عَمَّنْ هو؟ قال: حَدَّثَتْهُ أسماء بنت زيد بن الخطاب

---

(١) وفي "التقريب": "صدوق يُدلِّس".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥١٩/٥٥٩).

(٣) والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(٤) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢٣٩) وقال: "هذا حديث حسن".

أنّ عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الغَسيل حدّثها أنّ رسول الله ﷺ (**كان أَمَرَ بالوُضُوءِ عند كلِّ صلاةٍ طاهِرًا كان، أو غير طاهِرٍ**). فلمّا شَقَّ ذلك على رسول الله ﷺ (**أَمَرَ بالسِّواكِ عند كلِّ صَلاةٍ، ووَضَعَ عَنْهُمُ الوُضُوءَ إلّا مِنْ حَدَثٍ**). وكان عبد اللهِ يَرَى أنّ بِهِ قُوَّةً على ذلك ففَعَلَهُ حتّى ماتَ):

"أخرجه هو [البيهقي] والحاكم (١/١٥٥-١٥٦)[١] .. وفي رواية الحاكم تصريح ابن إسحاق بالتحديث. **ثم قال**: "حديث صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

وفيه ما سبق التنبيه عليه قريباً[٢]. وأخرجه الطّحاوي أيضًا (١/٢٦)، وابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما" .. والحازمي في "الاعتبار" (ص ٣٦ - ٣٧)، وقال: "حديث حسن""[٣].

٩٩ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٣٥٨-٣٥٩) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق حدثني صدقة بن يسار عن عَقِيل بن جابر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (خَرَجْنا مع رسول الله ﷺ في غزوةِ ذاتِ الرِّقاع .. فأصابَ رجلٌ من المسلمين امرأةَ رجلٍ من المشركين، فلمّا انْصَرَفَ رسولُ ﷺ قافِلاً أَتَى زَوْجُها وكان غائباً، فلمّا أُخْبِرَ الخَبَرَ حَلَفَ لا ينتهي حتى يُهْرِيقَ في أصحاب رسول الله ﷺ دَماً، فخَرَج يَتْبَعُ أَثَرَ رسولِ الله ﷺ ..):

"**وهذا إسناد حسن**، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عقيل بن جابر، فقال الذهبي في "الميزان":

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٢١-٥٢٢/٥٦٣).

(٢) يعني أنّ ابن إسحاق صدوق حسنَ الحديث فقط، وأنّ مسلماً لم يخرّج له احتجاجا، وإنما متابعة فقط، فالحديث حسنٌ فقط وليس على شرطه، والحاكم نفسه صرّح بذلك فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وفيه أيضاً: أنّ أسماء بنت زيد بن الخطاب وعبد الله بن حنظلة ليسا من رجال الشيخين، بل لم يخرّج لهما إلا أبو داود.

(٣) وقال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٣/٤٥): "إسناد صحيح، وقد صرّح ابن إسحاق فيه بالتحديث والسماع من محمد بن يحيى بن حبان، فزال محذور التدليس. لكن قال الحافظ ابن عساكر: رواه سلمة بن الفضل وعلي بن مجاهد، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن محمد بن يحيى بن حبان، به، والله أعلم".

قلت: حديث سلمة بن الفضل - وهو الأبرش - أخرجه الطبري في "تفسيره" (٦/١١٣) عن محمّد بن حميد الرازي ثنا سلمة بن الفضل به. وسلمة بن الفضل مختلف فيه، ومحمد بن حميد الرازي ضعيف أو متروك.

وأما حديث عليّ بن مجاهد فلم أقف عليه الآن، وعليّ بن مجاهد مختلف فيه كذلك ومنهم من كذّبه، وقال يحي بن الضريس: لم يسمع من ابن إسحاق. وحديث إبراهيم بن سعد [يعني إسناد الحاكم هذا] ومن تابعه أصحّ. وانظر: "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٢/١٣٥٨-١٣٥٩).

"فيه جهالة؛ ما روى عنه سوى صدقة بن يسار"! كذا قال! وقد قال الحافظ في "التهذيب": "وقد روى جابر البياضيُّ عن ثلاثة من ولد جابر عن جابر؛ فيحصل لنا راوٍ آخر -وإن كان ضعيفًا - عن عقيل مع صدقة؛ لأن جابرًا له ثلاثة أولاد رووا الحديث: هذا وعبد الرحمن ومحمد". وعقيل وثقه ابن حبان وغيره ممن صحح حديثه؛ كما يأتي[1].

والحديث قال النووي في "المجموع" (٥٥/٢): "رواه أبو داود بإسناد حسن، واحتجّ به أبو داود" ... وأخرجه الدارقطني (ص ٨٢- ٨٣)، والحاكم (١٥٦/١- ١٥٧)[2] .. **وقال الحاكم:**

"هذا حديث صحيح الإسناد؛ فقد احتجّ مسلم بأحاديث محمد بن إسحاق. فأمّا عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري؛ فإنه أحسن حالاً مِنْ أخويه محمد وعبد الرحمن"! ووافقه الذهبي!

لكن ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم، بل استشهد به في خمسة أحاديث، كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"[3]. والحديث ذكره البخاري في "صحيحه" تعليقاً (٢٢٥/١) مختصرا .."[4].

- قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٠/١-٤٣) عند حديث خرّجه الحاكم من ثلاثة طرق عن عكرمة بن عمار:

١٠٠ - من طريق أبي يحيى عبد الصّمد بن حسّان المرّوذي وقاسم بن يزيد الجرمي عن سفيان بن سعيد عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد الخدري قال: إنّ رسول الله ﷺ «**نَهى المُتَغَوِّطَيْنِ أَنْ يَتَحَدّثا**. وقال: **فإنّ اللهَ يَمْقُتُ على ذلك**»:

---

(١) وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٢١٨/٦): "عقيل بن جابر **لا أَعرِفُه**".

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "مقبول". وبه أعلّه في "الفتح" (٢٨١/١) فقال: "أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، كلهم من طريق ابن إسحاق. وشيخه صدقه ثقة، **وعقيل بفتح العين لا أعرف راويا عنه غير صدقه ولهذا لم يجزم به المصنف أو لكونه اختصره أو للخلاف في بن إسحاق**". وانظر: "تغليق التعليق" (١١٦/٢).

وبه أيضاً أعلّه الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٢٩٢/١) فقال: "وعَقيل بن جابر فيه جهالةٌ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٢٢/١-٥٢٣/٥٦٤).

(٣) انظر التعليق على الحديث السّابق والذي قبله.

(٤) وله شاهد عند البيهقي في "الدلائل" (٣٧٨/٣-٣٧٩) من طريق الواقدي عن عبد الله بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير الأنصاري به نحو حديث جابر. وإسناده ضعيف جداً، الواقدي متروك، وعبد الله العمري ضعيف.

١٠١ – ومن طريق القاسم بن يزيد الجرمي وزيد بن أبي الزّرقاء عن سفيان عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن عياض عن أبي سعيد الخدري قال: «**نَهى رسول الله ﷺ المُتَغَوِّطَيْنِ أَنْ يَتَحَدّثا. وقال: إنّ اللهَ يَمْقُتُ على ذلك**»:

١٠٢ – ومن طريق الحسين بن الفضل البجلي عن سَلْم بن إبراهيم الورّاق عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن عياض بن هلال عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً «**لا يَخْرُجُ الرَّجُلانِ يَضْرِبانِ الغائِطَ كاشِفانِ عن عَوْرَتِهِما؛ فإنّ اللهَ يَمْقُتُ على ذلك**»:

"قال أبو داود: "لم يسنده إلا عكرمة بن عمار".

قلت: يشير بذلك إلى ضعف الحديث؛ فقد قال الآجرِّيُّ عن أبي داود: "عكرمة بن عمار ثقة، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب"(١). وأعلّه المنذري وابن التركماني بجهالة هلال بن عياض هذا .. والحديث أخرجه ابن ماجه أيضاً (١/١٤٢)، **والحاكم** (١/١٥٧-١٥٨)، والبيهقي (١/٩٩-١٠٠) من طرق عن عكرمة، فقال بعضهم: هلال بن عياض – كما في رواية أبي داود –، وقال بعضهم: عياض بن هلال– على القلب–، وبعضهم قال: عياض بن عبد الله.

وهذا اضطراب شديد؛ مما يُوَهِّنُ الحديث ... وقد خالفه الأوزاعي – وهو الثقة الحجّة–؛ فرواه عن يحيى بن أبي كثير عن رسول الله ﷺ ... مرسلاً معضلاً. أخرجه البيهقي (١/١٠٠)(٢).

---

(١) علّق الشيخُ هنا بقوله: "نقله الحافظ في "التهذيب"، ونقل مثله عن الأئمة المحققين، كأحمد وابن معين والبخاري وغيرهم. واعتمد عليه في "التقريب"، فقال: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب؛ ولم يكن له كتاب" ... على أنّ المنذري رحمه الله قد انشغل ذهنه بالتعقّب؛ **فذَهَل بذلك عن علة أخرى في الحديث قادحة في الاحتجاج به**، تنبّه هو لها في كتاب آخر، ألا وهو "الترغيب"، فقال فيه – بعد أن عزاه لأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة في "صحيحه"–: "رووه كلّهم من رواية هلال بن عياض– أو عياض بن هلال– عن أبي سعيد، وعياض هذا روى له أصحاب "السنن"؛ **ولا أعرفه بجرح ولا بعدالة، وهو في عداد المجهولين**". وكذلك قال الذهبي في "الميزان": "**لا يُعرف**، ما علمتُ روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير". وقال الحافظ في "التقريب": إنه "**مجهول**".

قلت: والراجح في اسمه: أنه عياض بن هلال، فيما ذكر البخاري وابن أبي حاتم والخطيب وغيرهم. وقال محمد بن يحيى الذهلي: "الصواب عياض بن هلال". وقال ابن خزيمة في "صحيحه": "أحسب الوهم فيه من عكرمة بن عمار حين قال: هلال بن عياض". وقال ابن حبان في "الثقات": "من زعم أنه هلال بن عياض فقد وهم".

(٢) علّق الشيخُ هنا بقوله: وقد رجّحه أبو حاتم، فقال: "**الصحيح حديث الأوزاعي؛ وحديث عكرمة وهمٌ**"؛ كما في "العلل" (رقم ٨٨).

وبالجملة؛ فالحديث ضعيف لا يصحّ؛ لاضطرابه وجهالة راويه موصولاً، وانقطاعه وتجرّده عن شاهد يقوّيه ..

(تنبيه ثان): **ينبغي أن لا تغترَّ بتصحيح الحاكم[1] للحديث؛ لما عُرف من تساهله؛ لا سيما بعد بيان ما فيه من العلل! ولا بموافقة الذهبي له**، بعد أن نقلنا لك عنه أن بعض رواته لا يعرف! وكثيراً ما ترى الذهبي يوافق الحاكم في تصحيحه؛ خطأ منهما، وفيها كثير مما يُصرّح الذهبي نفسه في "الميزان" وغيره بضعفه! ولو أردنا أن نتتبع ذلك عليه؛ لجاء في كتاب مستقل، وسيأتيك بعض – أو كثير– من ذلك في هذا الكتاب؛ إن شاء الله تعالى"[2].

– وانظر: "الضعيفة" (١١/٥٩-٦٠).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٢٤-٥٢٦/٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨).

(٢) علّق النّاشر هنا بقوله: "كان هذا الحديث في "الضعيف"، فعلّق الشيخ رحمه الله على أوّله – في أصله بخطه– قائلاً: "إلى (الصحيح)"! ولم يبيّن سبب نقله ههنا! لكن قد قال في "صحيح الترغيب والترهيب، (١/١٧٥– الطبعة الأخيرة) – بعد أن نقل تجهيل المنذري لراويه–: "لكن له شاهد من غير طريقه عن جابر بن عبد الله ﷺ؛ خرّجته – من أجله– في "الصحيحة" (٣١٢٠)، ولذلك أوردته في هذا "الصحيح" ..."؛ فاقتضى البيان. (الناشر)".

قلت: خرّجه الشيخ في "الصحيحة" (٣١٢٠) وساق إسناده نقلاً عن ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/١٤٢/٢)، فقال: "قال أبو علي بن السّكن: حدثني يحيى بن محمد بن صاعد: حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني: حدثنا مسكين بن بكير عن الأوزاعي عن **يحيى بن أبي كثير** عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ ... فذكره .. وقال ابن السكن: رواه عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن عياض عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، وأرجو أن يكونا صحيحين" .. ثم تكلّم الشيخ عن رجال إسناده وجوّده تبعاً لابن القطّان، وقوّى به حديث الباب (حديث أبي سعيد) وأمر بنقل الحديث إلى "صحيح أبي داود" وإلى "صحيح الجامع" وإلى "صحيح الترغيب" وإلى "صحيح ابن ماجه" بعد أن ذكره في ضعيف هذه الكتب. قلت: والذي يظهر أنّ حديث جابر هذا من رواية يحيى بن أبي كثير هو أحَدُ وجوه الاختلاف الواقع على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث، كما يشير إلى ذلك الإمام أبو الحسن الدارقطني؛ فقد سئل عن حديث أبي سعيد كما في "العلل" (١١/٢٩٦-١٩٧) فقال: "**يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه**. فرواه عكرمة بن عمار. واختلف عن عكرمة أيضاً، فرواه الثوري، عن عكرمة، عن عياض بن هلال، عن أبي سعيد. وكذلك قال عبد الملك بن الصباح: عن عكرمة. وقال عبيد بن عقيل: عن عكرمة بن عمار عن يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال أبان العطار: عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه. **وقال مسكين بن بكير: عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله**. وقال غير مسكين: عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير مرسلا. وأشبهها بالصواب حديث عياض بن هلال، عن أبي سعيد". اهـ

وأشار إلى ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" (٩٤)، فساق الحديث من حديث جابر، ثم قال: "رواه وصحّحه ابن السكن، وابن القطان، **وهو معلول**". وقال في "إتحاف المهرة" (٣/٣٢٥): "رواه أبو علي بن السّكن ... وقال ابن القطان: حديث جابر صحيح؛ لأنّ محمد بن عبد الرحمن ثقة، وقد صحّ سماعه من جابر.

قلت: إلا أنّ يحيى بن أبي كثير مدلس، **وقد اختلف عليه فيه مع ذلك**".

١٠٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٣٤٩-٣٥٠) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الحارث بن أبي أسامة عن روح بن عبادة عن أبي عامر الخَزّاز – واسمه صالح بن رستم – عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إذا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكمْ فلْيُوتِرْ؛ فإنّ اللهَ وِتْرٌ يُحِبُّ الوِتْرَ، أما تَرَى السّماواتِ سَبْعاً، والأرَضِينَ سبعاً، والطَّوافَ**. وذكر أشياء) بعد أنْ خرّجه من طريق محمد بن معمر عن روح بن عبادة به:

"أخرجه الحاكم (١/١٥٨)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! وتعقّبه الذهبي بقوله: "منكر، والحارث ليس بعمدة"!

قلت: **إعلاله بالحارث لا وجه له؛ لأمرين**:

الأوّل: أنّ الحارث وثّقه جمعٌ، والذهبي نفسه لَمّا أورده في "الميزان" أثنى عليه خيراً ووثّقه؛ فقال: " كان حافظاً عارفاً بالحديث، عالي الإسناد بالمرّة، تُكُلِّم فيه بلا حُجّة".

وذكر نحوه في "تذكرة الحفاظ"، و"المغني" وزاد فيه: "وقد أمر الدارقطني أبا بكر البرقاني بأن يخرج له في (صحيحه)". ولذلك؛ كتب في "الميزان" مقابل اسمه (صح). وهذا في اصطلاحه: أنّ العمل على توثيقه؛ كما قال الحافظ في آخر ترجمته من "اللّسان".

والآخر: أنه قد تابعه محمد بن معمر كما رأيت – وهو القيسي البحراني –، وهو ثقة من رجال الشيخين[٢]. ولذلك؛ قال البزار عَقِب حديثه: "لا نعلم رواه عن أبي عامر إلا روح".

قلت: وهو ثقة أيضا من رجال الشيخين، **وإنما علة الحديث أبو عامر** الخزاز؛ فإنه مختلف فيه، ويتلخّص مما جاء في ترجمته من "التهذيب" أنه ضعيف؛ لسوء حفظه، وهو ما انتهى إليه الحافظ في "التقريب"، فقال: "**صدوق كثير الخطأ**"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٢٦/٥٦٩).

(٢) وتابعه أيضاً أبو غسّان مالك بن سعد القيسي عن روح به عند ابن خزيمة (١/٤٢)، وهو صدوق كما في "الكاشف" و"التقريب".

(٣) هذا رأي الشيخ هنا في حال أبي عامر هذا وفي مواطن أخرى من كتبه، وقد رجّح في موطن آخر أنه صدوق حسن الحديث، ولم يأخذ بقول ابن حجر؛ فقال في «الصحيحة» (١/٤٢٥): "مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في «الضعفاء»: "وثقه أبو داود. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أحمد: صالح الحديث". وهذا هو الذي اعتمده في «الميزان» فقال: "وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثا، وهو كما قال أحمد: صالح الحديث". قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، فقد قال ابن عدى: "وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثا منكراً جداً". وأما الحافظ فقال في «التقريب»: "صدوق، كثير الخطأ". وهذا ميل منه إلى تضعيفه. والله أعلم". اهـ. وقد ذكرتُ هذه الترجمة في كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٢٦٦)

على أنه من رجال مسلم .."[1]. **وانظر** "الصحيحة" (٢/٢٥).

١٠٤ – قال الألباني في حاشية "ضعيف موارد الظمآن" (ص١٢١) عند حديث يرويه سعيد بن أبي هلال عن عتبة – وهو ابن أبي حكيم – عن نافع بن جبير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أنه قِيل لعمرَ بن الخطاب: حَدِّثْنا عن شَأْنِ ساعةِ العُسْرَةِ، فقال عمرُ: (خَرَجْنا إلى تَبُوكَ في قَيْظٍ شَدِيدٍ ..) بعد أنْ ذكره من رواية ابن حبان، وليس فيه (عتبة):

"قلت: سعيد هذا مختلط[2]، وبه كنت أعللتُ الحديثَ قديمًا، ثمّ تبيّن لي بتتبعِ طرقه أنّ فيه علّة أُخرى، وهي أنّ بينه وبين نافع (عتبة بن أبي عتبة)، هكذا أخرجه البزّار (٢/٢٥٤/١٨٤١)، وابن

وقلت تعليقاً على كلام الشيخ هذا: "وثّقه أيضاً أبو داود الطيالسي، وأبو بكر البزار، ومحمد بن وضّاح، وابن شاهين، وابن خلفون، والحاكم، وصحح له الترمذي في «جامعه» (١٨٣٣). وضعّفه مع ابن معين عليّ بن المديني فقال: "كان يحدّث الناس عن ابن أبي مليكة، وكان ضعيفاً، ليس بشيء". والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم. وذكره أبو العرب، والعقيلي، وابن البرقي في «جملة الضعفاء». وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح". وقال ابن حبان: "من الحفاظ الذين كانوا يخطّون". وقال ابن القطان: "مشهور، يوثقه قوم، منهم أبو داود الطيالسي. وقال فيه أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وأخرج له مسلم. وقول ابن معين فيه: "لا شيء معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عُهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه". وقال الذهبي: "ثقة، ليّنه ابن معين". ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٤٦)، «الجرح والتعديل» (٤/٤٠٣)، "سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني/ الفاروق" (١٣٢)، «الكامل» (٦/٢٤٢)، «تاريخ أسماء الثقات» (٥٧٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (١١٩٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/٥٦٥)، «من تُكلِّم فيه وهو مُوثّق» (١٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/٣٣٠ – ٣٣١).

(١) قلت: أما الجملة الأولى من الحديث (**إذا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ**) فقد خرّجها الشيخان كما ذكر الحاكم في تتمة كلامه.

(٢) حكاه السّاجي عن أحمد كما في "التقريب". ثم رأيته في "سؤالات أبي بكر الاثرم للإمام أحمد" (٦٩).

وحكى ابن حزم في "الفِصل" (٢/ ٩٥) مثله عن يحيى بن معين. وقد اعتمد الشيخ رحمه الله على عبارة الإمام أحمد هذه التي حكاها عنه السّاجي في رمي سعيد بن أبي هلال بالاختلاط وتضعيف أحاديثه في سائر تخاريجه، وهي عبارة – عند التأمل – لا تدلّ على الرمي بالاختلاط، بل ظاهرها التضعيف المطلق لسعيد بن أبي هلال، وقد يكون مراد أحمد – إن ثبت عنه ذلك – أنه أخطأ وخلّط في بعض الأحاديث، وهذا أمر لا يسلم منه راو من الرواة، وقد يكثر من الراوي فيعدّ جرحًا، ولا أظن سعيدًا كذلك، وإلا لذُكر عنه، فيقال إذن: إنه ليس في الثقة كشعبة وسفيان، ولا ينزل إلى درجة محمد بن إسحاق وأضرابه، وقد اعتمد ابن حزم – فيما يظهر – على عبارة الإمام أحمد هذه، فقال عن سعيد هذا: "ليس بالقويّ"، وهذا جرح لم يسبقه إليه أحد؛ قال الذهبي في "الميزان" (٢/١٦٢ رقم ٣٢٩٠): "سعيد بن أبي هلال، ثقة معروف، حديثه في الكتب الستة ... ، قال ابن حزم وحده: ليس بالقوي"، وقال في "سير أعلام النبلاء" (٦/ ٣٠٣): "الإمام الحافظ الفقيه ... ، أحد الثقات"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أنّ السّاجي حكى عن أحمد أنه اختلط". ولم يقل ذلك الإمام أحمد، وإنما قال: "يخلط في الأحاديث"، وفرق بين العبارتين. وانظر كلام الدكتور سعد الحميد في تعليقه على "سنن سعيد بن منصور" (٣/٨٣٣).

قلت: عبارة الإمام أحمد لا تعني أنه قد اختلط، وإنما تدل على ضعف مطلق كما سبق .. وقد وثقه ابن سعد، والعجلي، وابن خزيمة، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وابن عبد البر، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره أيضاً في "مشاهير علماء الأمصار"

خزيمة، والبيهقي في "الدلائل" (٥/٢٣١)، **وكذا الحاكم** (١/١٥٩)[١]، لكن وقع عنده: (عتبة) غير منسوب، فقال: "عتبة: هو ابن أبي حكيم"، **وهو وهمٌ منه أَو من بعض رواتِهِ؛ لمخالفتِهِ الرواية المذكورة آنفًا، وهو ضعيف على كلِّ حال، سواء أَكان هذا، أَو (عتبة بن أَبي عتبة)**[٢]**، ولذلك فقد أَخطأ الحاكم في تصحيحه إياه، وإنْ وافقه الذهبيّ**".

- وانظر: التعليق على "صحيح ابن خزيمة" (١/٥٣).

(١٥٢٥) وقال: "كان أحد المتقنين وأهل الفضل في الدين". وقال أبو حاتم: "لا بأس به". وأخرج له الشيخان في "صحيحيهما". وقال الحافظ في "الفتح" (١/٤٠٦): "وثّقه ابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، وابن خزيمة، والدارقطني، وابن حبان وآخرون، وشذّ السّاجي فذكره في الضعفاء، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أيّ شيء حديثه، يخلّط في الأحاديث. وتبع أبو محمد بن حزم السّاجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً، ولم يصب في ذلك. والله أعلم. احتجّ به الجماعة".

ثم رأيته يجزم بعدم صحّة هذا النقل عن الإمام أحمد رحمه الله فقال في "مقدمة الفتح" (ص ٤٦٢): "لم يصحّ عن أحمد". لكنه ثابت كما أسلفتُ في "سؤالات أبي بكر الاثرم للإمام أحمد" (٦٩).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٢٩/٥٧٤)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين".

(٢) عتبة بن أبي عتبة هذا هو نفسه عتبة بن مسلم المدني على الصحيح، خرّج له البخاري ومسلم، وهو ثقة كما في "التقريب". وقد فرّق بينهما البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/٥٢٤)، وخالفه ابن أبي حاتم الرازي، والدارقطني، والخطيب البغدادي، والمزّي وغيرهم، وقال الحافظ في "التهذيب" (٧/١٠٢): "والصواب أنهما واحد".

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٤)، "علل الدارقطني" (٢/٨٤)، "مُوضِح أوهام الجمع والتفريق" (١/١٦١)، «تهذيب الكمال» (١٩/٣٢٣). قلت: وقد وثّق الشيخ نفسه عتبة بن مسلم هذا وصحّح له في مواطن أخرى. انظر: "الصحيحة" (١/٢٣٥) و(٢/٦٩١). والذي دعاه هنا إلى تضعيفه هو ظنه أنه عتبة بن يقظان أبو عمرو، معتمداً في ذلك على إيراد العقيلي له في "الضعفاء" (٤/٤١١-٤١٢) تحت اسم (عتبة بن أبي عتبة الفزاري) وقوله فيه: "لا يُتابع على حديثه"، ونقله الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/٣٧٠)، وقد ساق له العقيلي حديثين، صرّح في الثاني منهما أنه عتبة أبو عمرو [ووهم في ذلك كما نبّه عليه محمد عمرو عبد اللطيف رحمه الله في "أحاديث ومرويات في الميزان" (ص٧٠-٧١)]؛ فلمّا خرّج الشيخ هذا الحديث هنا وفي ردّه على البوطي (ص١٠) ضعّف الحديث وقال في هذا الأخير متعقّباً ابن كثير في تجويده له: "وفيه عندي نظر؛ لأنّ عتبة هذا أورده الحافظ في "اللسان" وقال: "له عن عكرمة ولا يتابع عليه قاله العقيلي". ووافقه الحافظ على ذلك".

ثمّ صرّح الشيخ بهذا حينما خرّج الحديث الأول الذي ساقه العقيلي لعتبة هذا، ولفظه «إذا أَتاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ» فقال الشيخ في "الصحيحة" (٣/٢٠٦-٢٠٧): "**وعتبة هو ابن يقظان**. قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٧٤): "سمعت ابن الجنيد يقول: لا يساوي شيئاً" ... **وأخرجه العقيلي** في "الضعفاء" (٣٢٢) من الوجه الأول وقال: "عتبة بن أبي عتبة لا يتابع عليه، وفي مالك نظر، ولا يتابع على الحديث إلا من طريق يقارب هذا". اهـ.

فتبيّن بهذا أنّ الشيخ يرى أنّ راوي حديثنا هذا هو عتبة بن يقظان الذي سماه العقيلي بعتبة بن أبي عتبة الفزاري.

وليس به؛ فعتبة في هذا الحديث هو عتبة بن مسلم كما سبق، ونصّ على ذلك جمعٌ من الحُفّاظ ممن خرّج له هذا الحديث بعينه كالحافظ الدارقطني، فقال في "العلل" (٢/٨٤) - وقد ساق له هذا الحديث وحكى الاختلاف الواقع فيه في ذكر عتبة في الإسناد -: "والقول فيه قول من ذكر عتبة بن أبي عتبة، **وهو عتبة بن مسلم**".

١٠٥ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (١/١٣٥) عند حديث يرويه سليمان بن مُسافِع بن شيبة الحَجَبي عن منصور بن صفية بنت شيبة عن أمّهِ صفية عن عائشة رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ قال في الهِرَّة: **(إنّها ليست بِنَجَسٍ؛ هي كبعضِ أهلِ البَيْتِ)** بعد أن خرّجه من طرقٍ عن أبي قتادة ﷺ، ومن طرقٍ عن عائشة رضي الله عنها:

"ومنها: ما عند ابن خزيمة (١٠٣)، والدارقطني، والبيهقي، وابن خزيمة (١٠٣)، وكذا الحاكم[١] من طريق سليمان بن مسافع .. **وقال الحاكم**: إنه "شاهد بإسناد صحيح لحديث أبي قتادة السّابق"! **ووافقه الذهبي؛ مع أنه قال في ترجمة مسافع هذا** في "الميزان": "لا يُعْرَف؛ وأَتَى بخبرٍ منكرٍ"! ورَدَّ عليه الحافظ في "اللّسان"؛ فقال بعد أن ساق الحديث: "وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"؛ وليس فيه نكارة، كما زعم المصنّف"[٢].

١٠٦ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (١/١٢٦) عند حديث يرويه أبو بكرة بكّار بن قتيبة عن أبي عاصم الضّحّاك بن مخلد عن قُرَّةَ بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**طُهُورُ إناءِ أَحدِكُمْ إذا وَلَغَ فيهِ الكلبُ أَنْ يُغْسَلَ سَبْعَ مرّاتٍ، الأُولى بالتُّرابِ، والهِرُّ مِثْلُ ذلك**»:

"تنبيه: هكذا رواه جمعٌ مِنَ الثقات عن أبي عاصم عن قرّة ... به[٣]. واختُلِفَ فيه على أبي بكرة بكّار بن قتيبة: فرواه مرّة هكذا: عند الطّحاوي. ومرّة قال: (والهرّة مثل ذلك) بدل: (مرّةً أو مرتين): **أخرجه الحاكم**[٤] – **وصحّحه**–**! وهو شاذٌّ مخالفٌ لرواية الجماعة**"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٥٣٠/٥٧٦).

(٢) قلت: الظاهر أنّ النكارة التي عناها الذهبي ليست في متن الحديث، بل لأنّ سليمان بن مسافع مع كونه لا يُعرف؛ فإنه رفع الحديث وقد خالفه عبد الملك بن مسافع الحَجَبي، فرواه عن منصور، عن أُمِّه، عن عائشة قالت: (الهِرَّةُ ليست بنجسةٍ، إنَّها من عِيال البيت). موقوفٌ. أخرجه العقيليُّ (٢/٥٤١) وقال: "**هذا أولى**". وكان العقيلي قد أخرج قبل ذلك (٢/٥٤٠) طريق سليمان بن مسافع المرفوع وضعّفه حيث قال: "لا يتابع عليه". فالظّاهر أنّ الذهبيَّ تابع العقيليَّ في ترجيحه، والله أعلمُ. وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/٩٥): "ورواه الحاكم وصحّحه. وسليمان بن مُسافع: لا يعرف، ولم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه، وقد ذكره العقيليُّ في كتاب "الضُعفاء" وروى هذا الحديث في ترجمته، وقال: لا يتابع عليه".

(٣) يعني: بلفظ (والهرّة مرّةً أو مرّتين) بَدَلَ (والهِرَّةُ مِثْلُ ذلك).

(٤) في طبعة دار المنهاج (١/٥٣١/٥٧٧)، وقال: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

(٥) والصحيح – أيضاً – أنّ لفظة (مرّة أو مرّتين) مدرجة من قول أبي هريرة وليست من المرفوع؛ قال الدارقطني في "سننه" (١/١١٢) بعد أنْ خرّج الحديث بلفظة (مرّة أو مرّتين) : "قال أبو بكر [النيسابوري شيخه في هذا الحديث]: "كذا رواه أبو

١٠٧ – قال الألباني في "غاية المرام" (ص٣٤-٣٥) عند حديث يرويه مسعر بن كدام عن عمرو بن مُرّة عن سالم بن أبي الجعد عن أخيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أراد النبيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضّأَ مِنْ سِقاءٍ، فقيل له: إنه مَيْتَة، فقال: «**دِباغُهُ يَذْهَبُ بِخَبَثِهِ، أو نَجَسِهِ، أو رِجْسِهِ**»:

"ضعيف بهذا اللّفظ[١]. أخرجه الحاكم (١/١٦١)[٢] وكذا البيهقي ... والسِّياق للحاكم **وقال**: "هذا حديث صحيح ولا أعرف له علة". ووافقه الذهبي. وقال البيهقي: "وهذا إسناد صحيح، وسألت أحمد بن علي الأصبهاني عن أخي سالم هذا فقال: اسمه عبد الله بن أبي الجعد".

قلت: **لم يوثّقه غير ابن حبّان**، وقال ابن القطّان: "**مجهول الحال**".

وقال الذهبي في "الميزان": "وعبد الله هذا، **وإنْ كان وُثّق ففيه جهالة**"[٣].

قلت: **فَلِمَ إذن وافقَ الحاكِمَ على تصحيح إسناده؟! وكم له مِنْ مثل هذه الموافقات الصّادرة عن قلّة نَظَرٍ وتحقيق**".

١٠٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٧٥) عند حديث يرويه هارون بن إسحاق الهمداني عن محمد بن فضيل عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**يُجْزِئُ مِنَ الوُضوءِ المُدُّ، ومِنَ الجَنابةِ الصّاعُ**)[٤]:

"أخرجه الحاكم (١/١٦١)[٥]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

عاصم مرفوعاً، **ورواه غيره عن قرة**: ولوغ الكلب مرفوعاً، **وولوغ الهر موقوفاً**"، وقال الدارقطني في "العلل" (٨/١١٧/١٤٤٣): "اختلف فيه على ابن سيرين، رواه قرّة بن خالد واختلف عنه، فرواه أبو عاصم النبيل، عن قرة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: (الهرّ مرّة أو مرتين). وخالفه أبو عامر العقدي فرواه عن قرّة موقوفاً، وكذلك رواه مسلم بن إبراهيم، عن قرة. واختلف عن أيوب السختياني؛ فرواه معتمر، عن أيوب، ورفعه فلم يصرّح في الحديث ذكر الهرة.

وخالفه حماد بن زيد، وابن علية، ومعمر، والثقفي، رووه، عن أيوب موقوفاً. ورواه النّضر بن شُميل، عن هشام، وشكّ في رفعه. **والصحيح قول مَن وَقَفه عن أبي هريرة في الهِرِّ خاصة**". وقال البيهقي في "الكبرى" (١/٢٤٧): "وأبو عاصم الضّحّاك بن مخلد ثقة، **إلا أنَّه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب**، وقد رواه عليُّ بنُ نصرٍ الجَهضَمِيُّ عن قُرَّةَ فبَيَّنَه بيانًا شافيًا ..".

(١) وله شواهد بغير هذا اللفظ – وبعضها في الصحيحين–، خرّجها الشيخ قبل هذا الحديث وبعده، فانظرها غير مأمور.

(٢) في طبعة دار المنهاج (١/٥٣٣/٥٨٢).

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٤) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي من حديث عقيل بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعبد الله بن عباس".

(٥) في طبعة دار المنهاج (١/٥٣٣-٥٣٤/٥٨٣).

وأقول: **هو صحيح فقط؛ لأنّ هارون بن إسحاق الهمداني أحد رواته ليس من رجال الشيخين**"[1].

١٠٩ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (١/١٦٠) عند حديث يرويه الحاكم من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[2] عن شعبة عن حبيب بن زيد [الأنصاري] عن عبّاد بن تميم عن عبد الله بن زيد ﷺ: أنّ النبيّ ﷺ **(أُتِيَ بِثُلُثَيْ مُدٍّ، فتَوَضّأَ، فجَعَلَ يَدْلُكُ ذِراعَيْهِ)** بعد أن خرّجه من طريق المصنّف [أبو داود] عن محمد بن جعفر عن شعبة عن حبيب الأنصاري عن عَبّاد بن تميم عن جدته أمّ عمارة مرفوعاً من مسند أم عمارة لا من مسند عبد الله بن زيد، وصحّح كلا الوجهين عن شعبة:

".. ثمّ إننا لا نرى مانعًا من صحة الحديث عن أمّ عمارة وابن زيد معًا؛ فإنّ الراوي عنهما ثقة حجّة، وكذا من رواه عنه، فلا وجه لترجيح إحدى الروايتين على الأخرى.

وقد صحّح كلًّا منهما بعض الأئمة؛ ففي "التلخيص" (٢/١٩٢): أنّ الحديث: "أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد، ورواه أبو داود والنسائي من حديث أم عمارة الأنصارية" .. وصحّحه الحاكم[3] على شرط مسلم، ووافقه الذهبي!

فوَهِما؛ فإنّ حبيباً الأنصاري لم يخرّج له مسلم شيئاً"[4].

١١٠ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (١/١٦٤) عند حديث يرويه موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن سعيد الجُرَيري عن أبي نَعامةَ: أنّ عبد الله بن مُغَفّلٍ سَمِعَ ابْنَهُ يقول: اللهمّ إنّي أسأَلُكَ القَصْرَ الأبْيَضَ عن يَمِينِ الجَنّةِ، إذا دَخَلْتُها، فقال: يا بُنَيَّ سَلِ اللهَ الجَنّةَ وتَعَوّذْ به مِنَ النّارِ فإنّي سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنه سَيَكُونُ في هذه الأُمّةِ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ في الطُّهورِ والدُّعاءِ**»:

"وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير أبي نعامة – واسمه قيس بن عباية الحنفي الرُّمّاني–، وهو ثقة اتّفاقاً ..

---

(١) قال فيه الذهبي في "الكاشف": "ثقة"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق".

(٢) وقد تابعه جماعة من الثقات على روايته كما ذكر الشيخ في تتمة تخريجه.

(٣) في طبعة دار المنهاج (١/٥٣٤/٥٨٤).

(٤) قلت: ولا البخاري، وإنما خرّج له الأربعة، وقال فيه الذهبي في "الكاشف" وابن حجر في "التقريب": "ثقة".
وقد خرّجه الحاكم فيما سبق (١/٤٩٤/٥١٥) وقال: "صحيح على شرط الشيخين"!

والحديث أخرجه الحاكم[1] .. **وقال الحاكم**: "صحيح". وتعقّبه الذهبي بقوله: "فيه إرسال"!!
ولم يظهر لي وجهه؛ فإنّ أبا نعامة هذا لم يُرْمَ بتدليس؛ ولِقاؤُهُ لابن مُغَفَّلٍ ممكن؛ فإنّ هذا مات نحو السِّتّين مِنَ الهجرة، وذاك فيما بعد سنة عشر ومائة، فبين وفاتَيْهِما نحو خمسين سنة، وليس لدينا دليل ينفي أن يكون أبو نعامة عاش أكثر مِنْ هذه المدَّة حتى لا يمكن له السّماع من ابن مُغَفّل!
ولذلك صحّح الحديثَ النووي في "المجموع"؛ (١٩٠/٢)، فقال: "رواه أبو داود بإسناد صحيح".
وقال الحافظ في "التلخيص" (١٩١/٢): "وهو صحيح؛ رواه أحمد، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وغيرهم[2].. وكذلك روي من طريق أخرى عن أبي نعامة، كما سيأتي في آخر الصلاة (١٣٣٠)".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٨٧/٥٣٥/١).
قلت: وقد أخرجه في موضع آخر (١٩٩٨) وهناك صرّح بتصحيحه وأقرّه الذهبي، أما هنا، فلم يصرّح بتصحيحه وإنما ذكره شاهداً لحديث قبله وقال: أنّ هذا أصحّ منه.
(٢) وصحّحه ابن حبّان في "صحيحه" (١٦٦/١٥-١٦٧) فقال بعد أنْ خرّجه من طريقين عن حماد: "سمع هذا الخبر الجريري عن يزيد بن عبد الله بن الشخير وأبي نعامة، **فالطريقان جميعا محفوظان**".
وحسّنه ابن كثير في "تفسيره" (٤٢٩/٣) عند قوله تعالى {ادعوا ربكم تضرعا وخفية} من سورة الأعراف.
قلت: واختلف فيه على حماد بن سلمة على أوجه ... ومنها رواية أحمد بن إسحاق الحضرمي الثقة عنه بالسّند السّابق لكن فيه: عن أبي نعامة عن **ابنٍ** لعبد الله بن مغفّل قال: سمعني أبي وأنا أقول .. فذكره. أخرجه الروياني في "مسنده" (٨٩٧) .. فهذه الرواية فيها أنّ أبا نعامة لم يسمعه من عبد الله بن مغفل وإنما سمعه من ابنه عنه وهذا ما قصده الذهبي بقوله: (فيه إرسال). وقد رواه أكثر أصحاب حماد كما رواه موسى بن إسماعيل، وليس في رواية أحدهم تصريح أبي نعامة بسماعه من عبد الله بن مغفّل. فهل تحمل رواية الجماعة في قولهم: أن عبد الله بن مغفل على القصّة والشّأن وأنّ (أنّ) هنا لا يراد بها الاتّصال .. الأمر محتمل .. ومما يُقَوِّي ما قاله الذهبي: إدخاله الواسطة أيضًا في حديث النّهي عن الجهر بالبسملة وهو من طريق الجريرى عن أبي نعامة عن **ابنٍ** لعبد الله بن مغفّل قال: سمعني أبي وأنا أقول: {بسم الله الرحمن الرحيم} ... الحديث عند أحمد (٣٤٢/٢٧) وغيره.
قلت: وفي إسناده اختلاف آخر، فقد اختلف فيه على أبي نعامة أيضاً، فرواه عنه هنا الجريري هكذا كما رأيت من مسند عبد الله بن مغفل، وخالفه زِياد بن مخراق – واضطرب فيه – فرواه عن قيس بن عباية: أنّ سعداً ﷺ سمع ابناً له يقول: اللهم إني أسألك الجنة غرفها كذا وكذا، وأعوذ بك من النار وأغلالها وسلاسلها، فقال له سعد: لقد سألت الله خيرا كثيرا وتعوذت به من شر كثير أو قال: عظيم وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيكون قوم يعتدون في الدعاء ..». أخرجه أبو داود الطيالسي (١٩٧) عن شعبة عن زياد بن مخراق به، ومن طريقه البيهقي في "الدعوات الكبير" (٣٢٨)، ثم أخرجه هذا (٣٢٩) من طريق أبي داود صاحب السنن (١٤٨٠) عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن زياد بن مخراق عن أبي نعامة عن ابنٍ لسعد قال: سمعني أبي وأنا أقول .. وقال البيهقي عقبه: "أبو نعامة هو قيس بن عباية، وقد اختلف عليه في إسناده، فرواه عنه زياد بن مخراق هكذا، وخالفه الجريري ..". ورواه عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن زياد بن مخراق قال: سمعت أبا عباية عن مولى لسعد أنّ سعدا سمع ابنا له يدعو ... أخرجه أحمد (١٧٢/١). ورواه غير واحد عن شعبة عن زياد بن مخراق عن قيس بن عباية عن مولى لسعد عن سعد.

١١١ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٤) عند حديث يرويه الحسن بن بِشْر الهمداني عن زهير[١] عن أبي الزبير عن جابر ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ **(نَهى أَنْ يُدْخَلَ الماءَ إلا بِمِئْزَرٍ)**:

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/٣٨/١)، والحاكم (١٦٢/١)[٢] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! وقال الذهبي: "على شرط مسلم".

وأقول: **بل هو ضعيف الإسناد؛** لأنّ الهمداني هذا لم يخرّج له مسلم، وهو مختلف فيه، قال الحافظ: "صدوق يخطئ"[٣]. وأبو الزبير – وإن أخرج له مسلم – فهو مدلس، وقد عنعنه".

١١٢ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٣٩/٩-١٤١) عند حديث يرويه زكريا عن مصعبِ بن شيْبة عن طلْقِ بن حبِيب العَنَزِي عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً **«يُغْتَسَلُ مِنْ أَرْبعٍ: مِنَ الجَنابةِ، ويَوْمَ الجُمُعةِ، ومِنْ غَسْلِ المَيِّتِ، والحِجامةِ»**:

أخرجه أحمد (١٨٣/١)، وابن أبي شيبة (٢٨٨/١٠)، وأبو يعلى (٧١٥)، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٨٥٩٥)، من طرق عن شعبة به. وقد نسب الإمام أحمد هذا الاضطراب إلى زياد بن مخراق، قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: روى زياد بن مخراق حديث سعد أنّ النبي ﷺ قال (سيكون بعدي قوم يعتدون في الدعاء). فقال: نعم، لم يُقِم إسناده". "تهذيب الكمال" (٥١٠/٩).

قلت: وزياد بن مخراق ثقة كما قال ابن معين وغيره.

(١) سقط من قلم الشيخ ذِكر زهير في الإسناد، وهو ثابت كما في المصادر التي خرّج الشيخ منها الحديث.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٩/٥٣٦/١).

(٣) وفي روايته عن زهير خاصة مناكير كما قال الإمام أحمد.

قلت: وقد تابعه حماد بن شعيب عن أبي الزبير به مثله. أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٣٤٣/٣)، ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٣٢٤/٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٧٠/٢-١٧١). وحماد هذا ضعيف جداً؛ قال فيه ابن معين: "ليس بشيء". وقال مرة: "لا يكتب حديثه". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال مرة: "فيه نظر". وقال أبو داود: "تركوا حديثه". وقال العقيلي: "لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله". وقد ذكر الإمام أحمد والعقيلي وابن عدي وابن حبان والذهبي حديثه هذا ضمن منكراته. وقال ابن حبان في المجروحين (٢٥١/١): "ليس له أصل يرجع إليه، وقد سمع الحسن بن بشر هذا الخبر من حماد بن شعيب، ورواه عن زهير بن معاوية عن أبي الزبير، **وَهِمَ فيه**".

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٣٣٧/١) بعد أن ساق رواية حماد هذه: "خرجه العقيلي وغيره. **وأنكره الإمام أحمد؛** لأجل حماد بنِ شعيب. وقد تابعه عليه الحسن بن بشر، فرواه عن زهير عن أبي الزبير – أيضاً. خرّجه ابن خزيمة في "صحيحه". والحسن، مختلف فيه، وقد خرّج له البخاري في "صحيحه". وقال أحمد: روى عن زهير مناكير". اهـ

وانظر: "سؤالات أبي عبيد الآجري" (٤٤٦)، "الكامل" (٣٢٢/٣-٣٢٤)، "الضعفاء" للعقيلي (١٧٠/٢-١٧١). "لسان الميزان" (٢٧٠/٣).

"قلت: هذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير أنّ مصعب بن شيبة ضعّفوه؛ لسوء حفظه. وممن ضعّفه أحمد وأبو حاتم والنسائي، وقد ذكرنا أقوالهم في الكتاب الآخر عند الحديث (رقم ٤٣) .. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤٩/١): "سألت أبا زرعة عن الغسل من الحجامة؛ قلت: يُروى عن النبي ﷺ: (الغسل من أربع)؟ فقال: لا يصحّ هذا؛ رواه مصعب بن شيبة، وليس بقويٍّ. قلت لأبي زرعة: لم يُرْوَ عن عائشة من غير حديث مصعب؟ قال: لا".

ونقل المنذري عن البخاري، أنه قال: "حديث عائشة في هذا الباب ليس بذاك".

قلت: وقد اضطرب فيه مصعب؛ فكان يرويه تارة مِن فعله عليه الصلاة والسلام، وتارة من قوله كما سنبينه.

والحديث أخرجه البيهقي (٣٠٠/١) من طريق المصنف [يعني: أبا داود].

وأخرجه الحاكم (١٦٣/١)[1] من طريق أبي نعيم: ثنا زكريا بن أبي زائدة ومصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب ... به .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **كذا وقع في "المستدرك"! وفي "تلخيصه"**: (زكريا بن أبي زائدة ومصعب بن شيبة). **وهو خطأ واضح**، لا أدري مصدره من الحاكم أو النُّسّاخ؟! ويؤيد الأول قوله: "على شرط الشيخين"؛ وذلك لأنّ مصعب بن شيبة إنما هو من رجال مسلم وحده، فلمّا وَقَعَت الرواية عنده عن مصعب مقروناً مع زكريا – وهو من رجال الشيخين – صحّ على هذا قوله: "على شرط الشيخين". لكن هذا ليس دليلاً قوياً؛ لِما عُهِد من الحاكم أنه يُصحّح السَّند على شرطهما؛ وإنما هو على شرط أحدهما فقط. ويدلك على ذلك: أنّ طلق بن حبيب لم يحتجّ به البخاري، **فليس الإسناد على شرطه على كلّ حال**. ويؤيد الآخر – وهو أنّ الخطأ من النُّسّاخ – أنّ البيهقي رواه (٢٩٩/١– ٣٠٠) عن الحاكم ... بإسناده ومتنه على الصواب: (ثنا زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة)"[2].

١١٣ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٣٣/١) عند حديث يرويه الوليد بن عُبَيد الله بن أبي رباح أنّ عطاءً حدّثه عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رَجُلًا أَجْنَبَ في شِتاءٍ، فسَأَلَ فأُمِرَ بالغُسْلِ، فاغْتَسَلَ فماتَ، فذُكِرَ ذلك للنّبيِّ ﷺ فقال: «**ما لَهُمْ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللهُ – ثلاثًا – قد جَعَلَ اللهُ الصَّعِيدَ – أوِ التَّيَمُّمَ – طَهُورًا**»:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٣٦/١-٥٣٧/٥٩٠).

(٢) وهو كذلك في "إتحاف المهرة" (١١/١٧) وقال: "ليس هو على شرط البخاري".

"أخرجه الحاكم (١/١٦٥)[١] وابن خزيمة، وابن حبان، وقال الأوّل: "صحيح". ووافقه الذهبي. **وهو عجيبٌ منه؛ فإنه قد ذَكَرَ في "ميزانه" أنّ الوليد هذا ضعّفه الدارقطني**[٢]**!**

ولكنه قد توبع عليه ...".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٦٣-١٦٤)، و"الصحيحة" (٦/١٢٤٢).

١١٤ - قال الألباني في "الإرواء" (١/١٨٨) عند حديث يرويه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه[٣] عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً (**يُنْضَحُ بَوْلُ الغُلامِ، ويُغْسَلُ بَوْلُ الجارِيةِ**):

"رواه أبو داود (٣٧٨)، والترمذي (١/١١٩) .. والحاكم (١/١٦٥-١٦٦) ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما". ووافقه الذهبي. **وإنما هو على شرط مسلم وحده كما ذكرنا؛ لأنّ أبا حرب لم يخرّج له البخاري**"[٤].

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٢٢٦-٢٢٧).

١١٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٢٣٩-٢٤١) عند حديث يرويه محمد بن كثير عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلَيْهِ في الأَذى؛ فإنّ التُّرابَ له طَهورٌ**»:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٤٠-٥٤١/٥٩٣).

(٢) حقّق الشيخ وحرّر ترجمته في "الصحيحة" (٦/١٢٤١-١٢٤٢)، وشكّك في التوثيق المنقول عن ابن معين، واستظهر أنه مُقْحَمٌ في ترجمة الوليد هذا.

قلت: ويُقَوِّي تشكيك الشيخ واستظهاره عدم شهرة هذا التوثيق وعدم نقل الذهبي وابن حجر له في كتابيهما "الميزان" و"اللسان"، واقتصارهما على نقل تضعيف الدارقطني فقط.

(٣) علّق هنا مُحقِّقو طبعة دار المنهاج (١/٥٤١/٥٩٥) بقولهم: "قوله: (عن أبيه) ساقط من (ز) و(و) و(م) و(ح) والتلخيص، والمثْبَت من (د) والإتحاف، وهو الموافق لتعليق المصنِّف على الحديث". وانظر: طبعة دار التأصيل (١/٥٢٩/٥٩٧).

(٤) قال الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/١٣١): "وذَكر [الترمذي] أنّ هشاماً الدّستوائيَ رفعه عن قتادة، وأنّ سعيد بن أبي عروبة وقفه عنه ولم يرفعه. وقال البخاري: سعيد بن أبي عروبة لا يرفعه وهام الدّستوائيُ يرفعه وهو حافظ.

وكذلك ذكر الدّارقطني، وروى هذا الحديث وصحّحه، ورواه الحاكم في "المستدرك" وقال: على شرطهما".

وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير": (١/٨٨/ط أضواء السلف): "إسناده صحيح، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله، وقد رجّح البخاري صحته، وكذا الدارقطني".

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ لكن محمد بن كثير سيئ الحفظ[1]، فلا يحتجّ به؛ **لا سيما وقد خولف في إسناده:** فرواه جماعة من الثقات عن الأوزاعي فقالوا: عنه قال: أُنْبِئْتُ أنّ سعيد بن أبي سعيد ... به. **فرجع الحديث إلى أنه عن مجهول.**

هكذا أخرجه المصنف [أبو داود] وغيره كما سبق. ولذلك قال النووي في "المجموع" (٩٧/١): "رواه أبو داود من طرق كلها ضعيفة".

وقال الحافظ في "التلخيص" (٤٤/٤): "**وهو معلول**؛ اختلف على الأوزاعي، وسنده ضعيف"[2] ...

والحديث أخرجه الطّحاوي (٣١/١)، والحاكم (١٦٦/١)[3] .. **وقال الحاكم:**

"حديث صحيح على شرط مسلم؛ فإنّ محمد بن كثير الصنعاني هذا صدوق، وقد حَفِظَ في إسناده ذِكْرَ ابنَ عجلان"!

قلت: **كذا قال!** ولم يتعقّبه الذهبي بشيء! فكأنه أقرّه ووافقه! **وفي ذلك نظرٌ من وجهين:**

الأوّل: أنّ الصنعانيَّ هذا ليس بالحافظ؛ بل هو سيئ الحفظ كما سبق، فلا تقبل زيادته في الإسناد.

والآخر: أنّ مُسْلِماً لم يخرج للصنعاني شيئاً، كما أنه إنما أخرج لابن عجلان متابعةً[4] ..

وله شاهدان يشهدان له بالصّحّة ..".

١١٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٥/١) عند حديث يرويه قتادة عن الحسن عن حُضَين بن المنذر عن المهاجر بن قُنْفُذ ﷺ: أنه أَتى النبيَّ ﷺ وهو يَبُولُ فسَلَّمَ عليهِ، فلمْ يَرُدَّ عليهِ حتّى تَوَضّأَ، ثمّ اعْتَذَرَ إليه وقال: (**إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللهَ إلّا على طُهْرٍ**):

"وهذا إسناد صحيح، رجاله كلّهم رجال الشيخين؛ **غير الحُضَين هذا؛ فمِنْ أفراد مسلم؛ فهو على شرطه.** وقد أخرجه النسائي أيضا .. والحاكم[5] ..

---

(١) وفي "التقريب": "صدوق كثير الغلط".

(٢) وقال البيهقي في "الخلافيات" (٧٤/١-٧٥) بعد أن ساقه من هذا الطريق (طريق محمد بن كثير):

"وخالفه أصحاب الأوزاعي في إقامة إسناده .. ثم ساقه من رواية الوليد بن مزيد عن الأوزاعي قال: أنبئت أنّ سعيد بن أبي سعيد المقبري .. ثم قال: وكذلك رواه أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وعمر بن عبد الواحد، وهم أعرف بالأوزاعي من الصنعاني؛ **فصار الحديث بذلك معلولا**".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٤٣/١/٥٩٨).

(٤) انظر تعليقي على أوّل حديث في هذا البحث، وهو من رواية ابن عجلان.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٥٤٣/١-٥٤٤/٦٠٠).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظر** من وجهين:

الأوّل: **ما عَلِمْتَ مِنْ حال أبي ساسان** [الحضين بن المنذر]: **أنّ البخاريَّ لم يخرج له** .."[1].

١١٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٥٣-٥٤) عند حديث يرويه ابن جريج عن حُكَيْمَةَ بِنْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ عن أُمِّها أنّها قالت: (**كان للنبيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عِيدانٍ تحتَ سَرِيرِهِ يَبُولُ فِيهِ باللّيْلِ**):

"**وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى**، رجاله كلّهم ثقات رجال الشيخين؛ غير حُكيمة هذه، وقد ذكرها ابن حبان في "الثقات"، وقد قال الذهبي في (فصل النِّسوة المجهولات) من "الميزان": "وما عَلِمتُ في النِّساء مَنِ اتُّهِمَت ولا مَنْ تركوها"[2] ..

والحديث أخرجه النسائي أيضاً، والحاكم[3].. وصرَّح ابن جريج بالتّحديث في رواية النسائي.

ثمّ قال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي![4]...

وللحديث شاهد من حديث عائشة بسند صحيح بنحوه. أخرجه النسائي وغيره"[5].

١١٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٥٥-٥٦) عند حديث يرويه حيوة ابن شريح أنّ أبا سعيد الحِمْيَرِيّ حدّثه عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: (**اتّقُوا المَلاعِنَ الثَّلاثَ: البَرازَ في المَوارِدِ، وقارِعةَ الطّرِيقِ، والظِّلَّ لِلْخِراءةِ**):

---

(١) ثم ذكر الشيخ النّظر الثاني في تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي، وهو كون الحسن مدلّسا وقد عنعن، إلا أنّ الشيخَ مشّى عنعنته هنا؛ لأنّ شيخه فيه تابعي، ولا يعرف للحسن تدليس عن التابعين، وإنما يدلّس عن الصحابة ..

ثم ذكر للحديث شاهداً من حديث ابن عمر ﷺ بإسناد حسن.

(٢) وقال في «الميزان» (١/٥٣٩): "غير معروفة". وقال ابن حجر في "التقريب": "لا تعرف".

قلت: وقد تفرّد بالرواية عنها ابن جريج، وضعّف حديثها هذا ابن القطّان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٥/٥١٦) وقال عنها: "لم تثبت ثقتها".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١/٥٤٤/٦٠١).

(٤) يعني: هو حسن فقط وليس بصحيح؛ لحال حُكيمة، لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٥) ولفظه عند النسائي (٣٣) عن عائشة قالت: (يقولون: إن النبيّ ﷺ أوصى إلى عليٍّ، لقد دعا بالطَّسْتِ ليبول فيها فَانْخَنَثَتْ نَفْسُهُ ..). وانظر: "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (١/٥٢٩) لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله.

"قلت: إسناده ضعيف للانقطاع بين معاذ بن جبل وبين الحميري، وأعلّه المصنّف [يعني: أبا داود] وغيره، ولجهالة الحميري هذا، وضعّفه المنذري وابن حجر ..

أما الانقطاع فنقل المنذري في "الترغيب" (٨٣/١) عن المصنف [أبو داود] رحمه الله أنه قال: "هو مرسل. يعني: أنّ أبا سعيد لم يدرك معاذاً"، ونقله الحافظ أيضا في "تهذيب التهذيب" عنه ثم قال: "وقال – يعني المصنف– في كتاب التفرّد عَقِب حديثه – يعني هذا– ليس هذا بمتّصلٍ".

وأما الجهالة: فقال أبو الحسن القطّان: "أبو سعيد هذا شامي مجهول الحال". وقال الذهبي: "لا يُدرى مَن هو". وقال الحافظ في "التقريب": "مجهول، وروايته عن معاذ مرسلة".

والحديث أخرجه ابن ماجه أيضا والحاكم[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وكذا صحّحه ابن السكن. قال الحافظ في "التلخيص" (٤٦١/١): "**وفيه نظر**؛ لأنّ أبا سعيد لم يسمع من معاذ، ولا يعرف هذا الحديث بغير هذا الإسناد. قاله ابن القطان".

فقول النووي في "المجموع" (٨٦/٢): "إسناده جيد" غير جيّد.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس ..". **وانظر:** "الإرواء" (١٠٠/١).

١١٩ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٩/٩) عند حديث يرويه أشعث بن عبد الله عن الحسن عن عبد الله بن مُغَفَّل ﷺ مرفوعاً «**لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ في مُسْتَحَمِّهِ ثمّ يَغْتَسِلُ فيهِ، أو يَتوَضّأُ فيهِ؛ فإنّ عامّةَ الوَسْواسِ منه**»:

"ورواه النسائي، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم[٢] عن أشعث ... به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما"! ووافقه الذهبي! **وهو من أوهامهما؛** لأنّ أشعث بن عبد الله لم يخرّج له الشيخان، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً.

وفيه عنعنة الحسن، وهو مما يُضَعِّفُ الاحتجاج بحديثه –بشهادة الذهبي نفسه كما سلف–"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٤٤/١-٦٠٢/٥٤٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٠٣/٥٤٥/١).

(٣) حيث نقل الشيخ قبل ذلك قول الذهبي في "الميزان": "كان الحسن البصري كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان؛ ضعف احتجاجه، ولا سيما عمن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة ونحوه".

ثم قال الشيخ: "وهو– وإن كانوا قد ذكروا له سماعاً من عبد الله بن مغفل–؛ فليس معنى ذلك أنّ كلّ حديث له عنه موصول سمعه منه، بل لا بدّ من تصريحه بالسّماع من كلّ صحابي يروي عنه، ليكون حجّة خالياً من علة". اهـ

قلت: وفي الحديث علّة أخرى، وهي أنّ آخره (فإنّ عامّةَ الوَسْواسِ منه) موقوفٌ على عبد الله بن مغفل وليس مرفوعاً؛ فقد قال أبو داود (٢٧) عقب رواية أشعث –كما في بعض روايات أبي داود فيما نقله محقّق السنن عصام هادي –:

١٢٠ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٣٦-٣٧) عند حديث يرويه شعيب بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن يزيد بن شُرَيح الحضرمي عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ باللهِ واليوْمِ الآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وهو حَقِنٌ حتّى يُخَفِّفَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) عن يزيد بن شُريح الحضرمي عن أبي حَيٍّ المؤَذِّنِ عن ثوبان به بدل (أبي هريرة)، ثم من طريق أحمد بن عليّ عن ثور بن يزيد عن يزيد ابن شُرَيح الحضرمي عن أبي حيٍّ عن أبي هريرة به، وأعلّه بجهالة يزيد بن شُرَيح الحضرمي[١] وأبي حيٍّ، وباضطراب يزيد بن شريح فيه:

"وهذا وجه آخر من الاضطراب، سبقت الإشارة إليه، وهو أنّ أحمد بن عليّ هذا قد رواه عن ثور عن يزيد عن أبي حيٍّ عن أبي هريرة. وخالفه شعيب بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن يزيد عن أبي هريرة ... فأَسْقَطَ من الإسناد: أبا حيٍّ. **أخرجه الحاكم** (١/١٦٨)[٢]، وذكر أنه صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! **وكأنهما لم يَقِفا على هذا الاضطراب**؛ وليس عنده إلا الجملة الأولى منه.

ثم إنّ بين رواية ثور هذه، ورواية حبيب التي قبلها اختلافاً في اللّفظ والمعنى أيضاً؛ فإنّ الجملة الوسطى عند الأول لم ترد عند الآخر، والعكس بالعكس.

"وروى شعبة وسعيد عن قتادة عن عقبة بن صُهبان قال: سمعتُ عَبد الله بن مُغَفَّل يقول: (البَولُ في المغتَسَل يَأخُذ منه الوسواسُ). وحديث شعبة أولى ..". وقال العقيلي في ترجمة أشعث (١/١٣٥): "في حديثه – يعني: أشعث – وهمٌ".

ثم ساق حديثه هذا، ثم قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا شَبابَة، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن عُقبَة بن صُهبان قال: سمعتُ عبد الله بن مُغَفَّل يقول: (البول في المغتَسَل يَأخُذ منه الوسواسُ). **حديث شُعبة أولى**".اهـ

ومحمد بن إسماعيل شيخ العقيلي هنا هو البخاري صاحب الصحيح، وقد روى فيه هذا الذي رواه عنه العقيلي في تفسير سورة محمد (٤٨٤٢)، لنكتةٍ نبّه عليها شارحه ابن حجر في "الفتح".

قلت: لكن شطر الحديث الأوّل له شاهد يتقوىّ به، فانظره في "صحيح أبي داود" (٢٢)، و"تمام المنة" (ص٦٢).

(١) قال فيه الشيخ في "ضعيف أبي داود" (١/٣٣): "غير مشهور بالحفظ والعدالة، وغاية ما قيل فيه: إنه صالح [من] أهل الشام، وذكره ابن حبان في "الثقات"! وهو معروف بتساهله في التوثيق. وأما الدارقطني فقال: "يعتبر به"؛ أي: ولا يحتجّ به إذا انفرد. وهذا مما تفرد به كما يأتي، فلا يحتج به. ولذلك قال الحافظ في "التقريب": إنه: "مقبول"؛ يعني: إذا توبع؛ وإلا فلين الحديث، كما نصّ على ذلك في المقدمة".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٤٦-٥٤٧/٦٠٦).

وهذا كله دليل على أنّ يزيد بن شريح ليس أهلاً لأنْ يعتمد عليه؛ لسوء حفظه واضطرابه في حديثه- على قلّته-؛ **فلا تغْترَّ بتحسين التّرمذي وتصحيح الحاكم له؛ فإنه من تساهلهما الذي اشْتُهِرا به**"[1].

١٢١ – قال الألباني في حاشية "صحيح أبي داود/الكبير" (١٦٧/١) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي عتّاب سهل بن حماد عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد ﷺ قال: «**جاءَنا رسولُ الله ﷺ فأَخْرَجْنا له ماءً في تَوْرٍ مِنْ صُفْرٍ، فتَوَضّأَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) عن أبي الوليد وسهل بن حمّاد به:

"وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين؛ وقد أخرجه البخاري كما يأتي.

والحديث أخرجه الحاكم (١٦٨/١)[2] من طريق أبي عتّاب سهل بن حماد ... به.

وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وفيه: أنّ سهل بن حماد لم يخرّج له البخاري؛ فهو على شرط مسلم وحده بهذا السّند**، وإنما صحّحناه على شرطهما؛ لأنّ المصنّف [يعني: أبا داود] قَرَنَ به أبا الوليد – وهو الطيالسي–، وهو من رجالهما ..".

١٢٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥١/١) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد عن ثور عن راشد بن سعد عن ثوبان ﷺ قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ سَرِيّةً، فأصابَهُمُ البَرْدُ، فلمّا قَدِموا على رسول الله ﷺ «**أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا على العَصائِبِ والتَّساخِينِ**»:

"والحديث أخرجه البيهقي (٦٠/١) – من طريق المؤلّف [يعني: أبا داود]–، والحاكم (١٦٩/١)[3] من طريق – أحمد بن حنبل، وهو في "المسند" (٢٧٧/٥) بهذا السّند–.

ثم قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما**.

---

(١) قال الإمام ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٦/٢٢): "وقد روى يزيد بن شريح الحضرمي عن أبي حيٍّ المؤذّن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (لا يحلّ لمؤمن أن يصلي وهو حاقن جداً). رواه ثور بن يزيد الشامي عن يزيد بن شريح. ورواه حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حيّ المؤذّن عن ثوبان عن النبي ﷺ. **ومثل هذا الخبر لا تقوم به حجّة عند أهل العلم بالحديث**". وانظر: "علل الدارقطني" (٢٨٠/٨-٢٨٢) فقد حكى فيه الخلاف على يزيد بن شريح، ثم قال: "والصحيح عن معاوية بن صالح عن السّفر عن يزيد بن شريح عن أبي أمامة، وعن حبيب بن صالح عن يزيد بن شريح عن أبي حي عن ثوبان".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٤٨/١/٦٠٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٤٨/١-٥٤٩/٦١٠).

قال الزيلعي؛ مُتَعَقِّباً الحاكم: "وفيه نظرٌ؛ فإنّ ثوراً لم يرو له مسلم، بل انْفَرَدَ به البخاري، وراشد بن سعد لم يحتجّ به الشيخان"(١).

- وانظر: "التعليق على سبل السلام" (١/١٧٣).

١٢٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٢٦٥-٢٦٦) عند حديث يرويه عبد الله بن داود عن بكير بن عامر عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير: (أنّ جريراً بالَ ثم توضّأ ومَسَحَ على الخُفّين. وقال: ما يَمْنَعُني أنْ أَمْسَحَ، وقد **(رأيتُ رسولَ الله ﷺ يمسحُ)**، قالوا: إنما كان ذلك قبل نزول المائدة. قال: ما أسلمتُ إلا بعد نزول المائدة):

"وهذا إسناد حسن في المتابعات، رجاله كلهم ثقات؛ غير بكير بن عامر؛ وهو مختلف فيه. وقد قال الآجرِّي عن المؤلف [أبو داود]: "ليس بالمتروك". وقال ابن عدي: "ليس كثير الرواية، ورواياته قليلة، ولم أجد له متناً منكرا، وهو ممن يُكتب حديثه"(٢).

والحديث أخرجه الحاكم (١/١٦٩)(٣) من طريق جعفر بن أحمد بن نصر: ثنا علي بن الحسين الدِّرْهمي: ثنا عبد الله بن داود ... به.

ثم أخرجه، ومن طريقه البيهقي (١/٢٧٠) من طريق أبي الحسن محمد بن غسان القزاز: ثنا عبد الله بن داود ... به. **وقال الحاكم**: "حديث صحيح؛ وبكير بن عامر العجلي كوفي ثقة عزيز الحديث، يُجْمَعُ حديثه في ثقات الكوفيين"! ووافقه الذهبي ..

---

(١) وقال الذهبي نفسه في "السير" (٤/٤٩١): "إسناده قوي، وخرّجه الحاكم فقال: على شرط مسلم، **فأخطأ؛ فإنّ الشيخين ما احتجّا براشد، ولا ثور من شرط مسلم**". وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "المحرّر" عند هذا الحديث (٧١): "رواه أحمد، وأبو داود .. والحاكم، وقال: "على شرط مسلم". **وفي قوله نظر؛ فإنه من رواية ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن ثوبان، وثور لم يرو له مسلم، بل انفرد به البخاري**".

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٠ و١٩٤) وقال في الموضعين: "وهذا الحديث إذا نظرت في سنده وجدتهم ثقات، ولكن راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان، قاله أبو حاتم وإبراهيم الحربي، وقال الخلال عن أحمد: لا ينبغي أن يكون سمع. اهـ من "تهذيب التهذيب". **ثم وجدت أنّ البخاري يقول: في "التاريخ الكبير": سمع ثوبان. فعلى هذا فليس معلًّا**".

(٢) قال الشيخ في "ضعيف أبي داود" (١/٤٩): "والأكثرون على تضعيفه؛ ولذلك قال الحافظ في "التقريب": إنه "ضعيف"، ولهذا تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم لحديثه هذا وموافقة الذهبي له.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٤٩-٥٥٠/٦١٢).

وللحديث طريق أخرى: عند الدارقطني (٧١)، والبيهقي (٢٧٣/١ و ٢٧٤) عن شهر بن حوشب عن جرير بن عبد الله ... به. فهذا مما يُقَوِّي الطريق الأولى؛ فيكون الحديث حسناً. وهو في "الصحيحين" وغيرهما بنحوه؛ دون قوله: قالوا ... إلخ".

١٢٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٦٢/١-٢٦٣) عند حديث يرويه شعبة عن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد عن أبي عبد الله مولى بني تَيْم بن مُرَّة عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسألُ بِلالاً عن وضوء النبيّ ﷺ فقال: «**كان يخرجُ يَقْضي حاجَتَهُ، فآتِيهِ بالماءِ فيتوضّأُ، ويمسحُ على عِمامتِهِ، ومُوقَيْهِ**»:

"قال أبو داود: "هو أبو عبد الله مولى بني تيم بن مرّة".

قلت: وهو كشيخه أبي عبد الرحمن؛ **كلاهما مجهول لا يعرف**؛ كما قال ابن عبد البرّ.

وتبعه الذهبي في "الميزان"، والحافظ في "التقريب".

والحديث أخرجه الحاكم (١٧٠/١)[١] ... **ثم قال الحاكم**: "حديث صحيح؛ فإنّ أبا عبد الله مولى بتي تيم معروف بالصِّحّة والقبول"! ووافقه الذهبي! **فذَهَل عمّا ذكره في "الميزان" مِنَ الجهالة في بعض رجال إسناده**، كما أشرنا إليه آنفاً[٢].. والحديث بهذا الإسناد ضعيف. لكني وجدت له طريقًا أخرى قوية، وهي ما أخرجه أحمد (١٥/٦) قال: ثنا عفان: ثنا حماد -يعني: ابن سلمة-: ثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي إدريس عن بلال قال: رأيت رسول الله ﷺ (يمسح على الموقين والخمار).

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .. وهو في "صحيح مسلم"، و"أبي عوانة" وغيرهما من طريق أخرى عن بلال بلفظ: (مسح على الخفين والخمار)".

١٢٥ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٤٩/٩-٥٠) عند حديث يرويه الحسن بن صالح بن حيّ عن بُكَير بن عامر البَجلي عن عبد الرحمن بن أبي نُعْمٍ عن المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه: أنّ

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٠/١-٥٥١/٦١٣).

(٢) قلت: وقد قيل في اسم أبي عبد الرحمن هذا: أنه مسلم بن يسار، حكى ذلك الدارقطني في "العلل" (١٧٧/٧) عن عبد الملك بن أبجر حيث رواه عن أبي بكر بن حفص متابعاً لشعبة، قال الدارقطني – وقد سئل عن أبي عبد الرحمن وأبي عبد الله من هما؟ فقال: "ما سمّاهما أحدٌ إلا ابن أبجر، فقال: عن أبي عبد الرحمن مسلم بن يسار. وليس عندي كما قال".

وقد قيل: إنه أبو عبد الرحمن السلمي .. وأما ابن عبد البر فقد قال في أبي عبد الرحمن وأبي عبد الله: كلاهما مجهول لا يعرف. نقله عنه ابن حجر في "تهذيبه" (١٥٥/١٢).

رسول الله ﷺ «**مَسَحَ على الخُفَّيْنِ**» فقلتُ: يا رسول الله نَسِيتَ؟ قال: «**بل أنتَ نسيتَ، بهذا أَمَرَنِي رَبِّي عزّ وجلّ**»:

"وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير بكير بن عامر، والأكثرون على تضعيفه؛ ولذلك قال الحافظ في "التقريب": إنه "**ضعيف**".

والحديث أخرجه الحاكم (١/١٧٠)[١]، والبيهقي (١/٢٧١-٢٧٢) .. من طرق عن بكير ... به.

وقال الحاكم: "إسناده صحيح، ولم يخرّج الشيخان قوله: (بهذا أمرني ربي) ..."! ووافقه الذهبي!

وذلك من أوهامه – بل من أوهامهما –؛ فقد قال الذهبي في ترجمة بكير هذا من "الميزان":

"ضعّفه ابن معين، والنسائي. وقال أبو زرعة: ليس بقويّ. وقال أحمد: ليس بذاك. وقال مرّةً: ليس به بأس. وقال ابن عدي: رواياته قليلة، ولم أجد له متناً منكراً ...". ثم ساق له هذا الحديث.

فأنت ترى أنه نقل عن الجمهور تضعيفه؛ فكيف يحكم على الحديث بالصّحّة؟! لا سيما وأنّ للحديث طرقاً كثيرة جداً في "الصحيحين" و"المسانيد" وغيرها ولم نجد – فيما وقَفْنا– منها هذه الزيادة[٢]؛ فذلك مما يُوَهِّن مِن شأنها، ويقتضي الحُكْمَ عليها بالنّكارة؛ لتفرّد هذا الضعيف بهذا".

١٢٦ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٧٧-٧٨) عند حديث يرويه شعبة عن عليّ بن مُدْرِكٍ عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد الله بن نُجَيٍّ عن أبيه عن عليّ ابن أبي طالب ﷺ مرفوعاً «**لا تَدْخُلُ المَلائِكةُ بَيْتًا فيه صُورةٌ، ولا كَلْبٌ، ولا جُنُبٌ**»:

"وهذا إسناد ضعيف؛ قال المنذري في "مختصره": "وقال البخاري: عبد الله بن نجيٍّ الحضرمي عن أبيه عن عليّ؛ فيه نظر. وكذا قال ابن عدي. وضعّفه الدارقطني كما يأتي. وقال الشافعي: مجهول. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات" ...".

وأما أبوه نُجَيٌّ؛ فذكره ابن حبان في "الثقات" أيضاً؛ لكنه قال: "لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انْفَرَدَ". وأما العجلي فقال: "تابعي ثقة"؛ مع أنه لا يذكرون أنّه روى عنه أحدٌ غير ابنه! ولذلك قال الذهبي في "الميزان": "ولا يُدْرى مَن هو؟!". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول"؛ أي: ليّن الحديث إذا تَفَرَّد، كما نصَّ عليه في المقدمة ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٥١/٦١٤).

(٢) يعني: زيادة (بهذا أمرني ربي عزّ وجلّ).

والحديث أخرجه النسائي (١/٥٠- ٥١)، والحاكم (١/١٧١)[١] .. من طرق شَتّى عن شعبة ... به.
وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح؛ فإنّ عبد الله بن نجيّ من ثقات الكوفيين"! ووافقه الذهبي! **وفيه ما سبق. وقد اخْتُلِف في إسناده** ..."[٢].

١٢٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٥-١٧) عند حديث يرويه شعبة عن الحكم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال: «**يَتَصدّقُ بِدِينارٍ، أو بِنِصْفِ دِينارٍ**»:

"قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري. وصحّحه أيضًا الحاكم، ووافقه الذهبي، وابن القطان، وابن دقيق العيد، وابن التركماني، وابن حجر العسقلاني. وذكر الخلّال عن أحمد قال: ما أحسنَ حديث عبد الحميد -يعني: هذ الحديث-. قيل له: تذهب إليه؟ قال: نعم؛ إنما هو كفارة. وقوّاه ابن القيم ... وأخرجه الدارمي (١/٢٥٤) .. وقال الدارمي -في بيان نسب عبد الحميد هذا-: "عبد الحميد بن زيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب؛ وكان والي عمر بن عبد العزيز على الكوفة".

قلت: كذا في نسختنا: (عبد الحميد بن زيد...)! وأرى أنّ (ابن زيد) زيادة من بعض النّسّاخ أو الطّابع! فإنه (عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب)، كما في كتب القوم؛ وكنيته أبو عمر المدني. ثم أخرجه الحاكم (١/١٧١- ١٧٢)[٣] .. **وقال**: "حديث صحيح؛ فقد احتجّا جميعاً بـ (مقسم بن نجدة). فأما عبد الحميد بن عبد الرحمن؛ فإنه أبو الحسن عبد الحميد بن عبد الرحمن الجزري، ثقة مأمون"! **وقد أخطأ الحاكم في موضعين**:

الأوّل: قوله: إنّ مقسم بن نجدة احتجّ به الشيخان! وليس كذلك فإنّ مسلماً لم يَرْوِ له البَتَّةَ.

والآخر: قوله: أنّ عبد الحميد بن عبد الرحمن هذا هو أبو الحسن الجزري! بل هو أبو عمر المدني؛ كما سبق عن الدّارمي. وأما أبو الحسن الجزري؛ فهو شامي مجهول. وقد أشار الحافظ في "التهذيب" إلى خطأ الحاكم في قوله: إنه عبد الحميد بن عبد الرحمن! وصرّح بذلك في "التقريب".

والسبب في وقوع الحاكم في هذا الخطأ: أنّ أبا الحسن الجزري هذا ممن روى هذا الحديث عن مقسم، كما يأتي بعد هذا؛ فظنّ الحاكم أنه عبد الحميد بن عبد الرحمن.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٥٣-٥٥٤/٦١٩).

(٢) قلت: وأصل الحديث في "الصحيحين" وفي غيرهما دون ذِكْرِ (الجُنُب) من حديث أبي طلحة، ومن حديث عائشة رضي الله عنهما.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٥٤/٦٢٠).

ثم إنّ البيهقي أخرج الحديث من طرق عن شعبة ... به موقوفًا على ابن عباس؛ وقد أشار إليه المؤلف كما سبق. ولا يخدج هذا في روايته المرفوعة؛ لأنّ الرفع زيادة منه قد حفظها.

وأيضًا؛ فقد بين السبب في وقفه له، فيما أخرجه الدارمي: أخبرنا سعيد بن عامر عن شعبة ... بإسناده عن ابن عباس: في الذي يغشى امرأته وهي حائض: يتصدق بدينار أو نصف دينار.

قال شعبة: **أما حفظي فهو مرفوع**، وأما فلان وفلان فقالا: غير مرفوع. فقال بعض القوم: حدِّثنا بحفظك ودَعْ ما قال فلان وفلان! فقال: والله ما أحب أني عُمِّرْتُ في الدنيا عُمُرَ نوح؛ وإني حدثت بهذا أو سكتُّ عن هذا. وسعيد بن عامر: هو الضُّبَعِيُّ، وهو ثقة حجة؛ وقد أبان في روايته عن شعبة سبب إيقافه للحديث أحيانًا، وأن ذلك ليس منه مباشرة؛ بل بسبب الذين أوقفوه!

وذلك مما لا يضرّه إن شاء الله تعالى[1].

---

(١) ولكنه جزم في رواية عبد الرحمن بن مهدي عنه برجوعه عن رفعه؛ وذلك فيما رواه ابن الجارود (١١٠)، والبيهقي (٣١٥/١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي .. قال ابن مهدي: فقيل لشعبة: إنّك كنت ترفعه، قال: **إني كنت مجنونًا فصَحَحْتُ**.

قال البيهقي: "فقد رجع شعبة عن رفع هذا الحديث، وجَعَله من قول ابن عباس".

قلت: قد كثر كلام الإئمة حول هذا الحديث، واختلفوا فيه بين مُصَحِّحٍ لرفعه وبين مُصَحِّحٍ لوقفه، وبين الحكم باضطراب متنه أو عدمه .. وممن لخّص ذلك الخلاف الطويل الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤٥٣/٢-٤٥٥) فقال رحمه الله: "وقد صحّحه الحاكم، وابن القطان، وابن دقيق العيد. وقال الخلال: عن أبي داود، عن أحمد: ما أحسن حديث عبد الحميد. فقيل له: تذهب إليه؟ قال: نعم. وقال أبو داود: هي الرواية الصحيحة، وربما لم يرفعه شعبة. وقال قاسم بن أصبغ: رفعه غندر، ثم إنّ هذا من جملة الأحاديث التي ثبت فيها سماع الحكم من مقسم .. وقال ابن أبي حاتم في "العلل": سألت أبي عنه، فقال: اختلف الرواة فيه؛ فمنهم من يوقفه، ومنهم من يسنده. وأما مِن حديث شعبة؛ فإنّ يحيى بن سعيد أسنده، وحكى عن شعبة أنه قال: أسنده لي الحكم مرّة، ووقفه مرّة. وبيّن البَيهقيّ في روايته أن شعبة رجع عن رفعه .. وقال البيهقيّ: قال الشافعي في "أحكام القرآن": لو كان هذا الحديث ثابتا لأخذنا به. انتهى.

والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جداً.

وقال الخطابي: قال أكثر أهل العلم لا شيء عليه، وزعموا أنّ هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس. قال: **والأصح أنه متصل مرفوع**، لكن الذِّمم بريئة، إلا أن تقوم الحجّة بشغلها. وقال ابن عبد البر: حجة من لم يوجب الكفارة باضطراب هذا الحديث، وأنّ الذِّمّة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة. **وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث**، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه. وأقرّ ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في "الإمام"، **وهو الصواب**، فكم من حديث قد احتجّوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا؛ كحديث "بئر بضاعة" وحديث "القلتين" ونحوهما. وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في "شرح المهذب" و"التنقيح" و"الخلاصة": أنّ الأئمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه، وأنّ الحق أنه ضعيف باتفاقهم، وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح. والله أعلم". اهـ

على أن شعبة لم يتفرد برفعه؛ فقد أخرجه البيهقي من طريق قتادة: حدثني الحكم بن عُتَيْبَة. .. به .. وقد رواه قتادة أيضًا عن مقسم ... به".

١٢٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٠/٢) عند حديث يرويه عليّ بن الحكم البناني عن أبي الحسن الجزري عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إذا أصابها في الدَّمِ فدِينارٌ، وإذا أصابها في انْقِطاعِ الدَّمِ فنِصْفُ دِينارٍ»:

"وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ غير أبي الحسن الجزري؛ وهو مجهول، **وزعم الحاكم أنه عبد الحميد بن عبد الرحمن راوي الحديث السّابق**[١]**! وهو وَهْمٌ منه**، كما سبق بيانه هناك .. وأخرجه الحاكم (١٧٢/١)[٢] .. **وقال**: "قد أُرْسِل هذا الحديث وأُوقِف أيضاً. ونحن على أصلنا الذي أصلناه: أنّ القول قول الذي يسنده ويصل؛ إذا كان ثقة".

قلت: وهو كما قال الحاكم رحمه الله. ويشير بذلك إلى حديث عبد الحميد السّابق؛ فإنه أَوْرَدَ عَقِيبَهُ هذا الحديث الموقوف"[٣].

١٢٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٢٣/١-٢٢٤) عند حديث يرويه ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حُبَيش: أنها كانت تُسْتَحاضُ، فقال لها النبيّ ﷺ: «**إذا كان دَمُ الحَيْضةِ فإنّه دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فإذا كان ذلِكَ فأَمْسِكِي عنِ الصّلاةِ، وإذا كان الآخَرُ فتَوَضَّئِي وصلّي، فإنّما هو عِرْقٌ**»:

"أخرجه أبو داود (٢٨٦)، والنسائي (٤٥/١ , ٦٦) .. والحاكم (١٧٤/١)[٤] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن فقط**؛ لأنّ فيه محمد بن عمرو وهو ابن علقمة، **وإنما أخرج له البخاري مقروناً ومسلم متابعة**[٥]**، وفي حفظه ضعف يسير**

وانظر أيضاً كلام شيخنا العلامة محمد بن علي بن آدم رحمه الله في تصحيح هذا الحديث والجواب عن إعلاله في كتابه "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (٤٥/٥-٤٧).

(١) وهو الحديث السّابق هنا أيضاً.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٢١/٥٥٥/١).

(٣) انظر لزاماً التعليق على الحديث السّابق.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٨/١-٦٢٦/٥٥٩).

(٥) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

يجعل حديثه في رتبة الحسن لا الصحيح, ومع ذلك فقد صحّح الحديث ابن حبان أيضا وابن حزم والنووي، وأعلّه غيرهم بما لا يقدح[1] كما بينته في "صحيح أبي داود" (٢٨٣ ، ٢٨٤)، وذكرت له هناك شاهدين يزداد بهما قوّة إن شاء الله تعالى".

– **وقال في** "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٦٠-٦٢) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن عمرو، وهو حسن الحديث كما تقدم مراراً، **وأخرج له البخاري مقروناً، ومسلم متابعة** ...

وأخرج الحاكم (١/١٧٤) ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم".

كذا قال! ووافقه الذهبي!".

– وانظر: "الثمر المستطاب" (١/٣٥).

---

(١) خلاصة ما أُعِلّ به هذا الحديث:

– إعلاله بالانقطاع بين عروة وفاطمة.

– إعلاله بالاختلاف على راويه محمد بن أبي عدي؛ حيث رواه مرّة من كتابه عن عروة عن فاطمة، ورواه مرّة من حفظه عن عروة عن عائشة عن فاطمة، وهذا سبب إعلاله بالانقطاع.

– إعلاله بتفرّد راويه محمد بن عمرو بجملة (فإنه دم أسود يعرف) عن سائر مَن روى هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما، فكانت على هذا زيادة منكرة .. وهي العلّة الكبرى، وبها أعلّ الحديثَ الأئمةُ: النسائيُّ وأبو حاتم الرازي، والدارقطني في "العلل".

قال النسائي في "المجتبى" (٢١٦) عقب هذا الحديث: "قد روى هذا الحديث غير واحد، لم يذكر أحدٌ منهم ما ذكره ابن أبي عدي". قال شيخنا العلامة محمد بن علي آدم في "شرحه على النسائي" (٤/٣٠٦) شارحاً قول النسائي هذا:

"يعني: أنّ حديث فاطمة هذا قد رواه رواة كثيرون، لكن ما روى أحدٌ منهم على لفظ ما رواه ابن أبي عدي، بل رووه بلفظ: (فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم، وتوضئي) ..

قال الجامع [محمد بن علي آدم]: الظّاهر من كلام النسائي تعليل رواية ابن أبي عدي لأمرين:

الأول: اضطرابه في السند، فمرة جعله من مسند فاطمة، ومرة من مسند عائشة.

والثاني: مخالفته في متنه لما رواه الجماعة فإنهم رووه باللفظ المذكور وهو رواه بلفظ: (إنّ دم الحيض دم أسود يعرف ...) الحديث. اهـ. ثم شرع الشيخ رحمه الله في الجواب عن هاتين العلّتين.

وقال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (١/٥٧٥-٥٧٦): "لم يُتابَع محمد بن عمرو على هذه الرواية، وهو منكر".

وقال الدارقطني في "العلل" (١٤/١٠٣): «وروى محمد بن عمرو بن علقمة هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش. وقال مرة: عن الزهري عن عروة عن عائشة أنّ فاطمة بنت أبي حبيش. **وأتى فيه بلفظٍ أَغْرَبَ به، وهو قوله: (إنّ دم الحيض دم أسود يعرف)**». وقد أجاب الشيخ رحمه الله عن هذه العلل في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٦٠-٦٢)، ولم أنقل جوابه فوق خشية الإطالة، وسبقه إلى الجواب عن العلة الأولى والثانية الإمام ابن القيم رحمه الله في "تهذيب السنن" (١/٣٢٢-٣٢٤)، وتوقّف في العلّة الثالثة. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٢/٥٦-٥٧).

١٣٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٢٢/١) عند حديث يرويه يونس بن نافع عن كَثِير ابن زِيادٍ عن مُسَّة الأَزْدِيّة، قالت: حَجَجْتُ فدخَلْتُ على أمِّ سلمةَ فقلتُ: يا أُمَّ المؤمنين، إنّ سَمُرةَ بنَ جُنْدُبٍ يأْمُرُ النِّساءَ يَقْضِينَ صلاةَ الحَيْضِ! فقالتْ: (**لا يَقْضِينَ، كانتِ المَرْأةُ مِنْ نِساءِ النّبيِّ ﷺ تَقْعُدُ في النِّفاسِ أَرْبَعِينَ لَيْلةً، لا يَأْمُرها النّبيّ ﷺ بِقَضاءِ صلاةِ النِّفاسِ**):

"رواه أبو داود (٣١٢)، وكذا الحاكم (١٧٥/١)[(١)] ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وهو عندي حسن الإسناد**؛ فإنّ رجاله ثقات كلهم معروفون غير مسّة هذه فقال الحافظ في "التلخيص" (ص٦٣): "**مجهولة الحال**، قال الدارقطني: **لا تقوم بها حجّة**. وقال ابن القطان: **لا يعرف حالها**. وأغرب ابن حبان فضعّفه بكثير بن زياد فلم يصب. وقال النووي: قول جماعة من مُصَنِّفي الفقهاء أنّ هذا الحديث ضعيف مردودٌ عليهم، وله شاهد" .. وقد أوضحتُ ذلك في "صحيح أبي داود" (٣٢٩)".

– وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٢٠/٢) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير مُسَّة، وقد تقدّم الكلام عليها في الرواية الأولى[(٢)].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٠/١-٥٦١/٦٣٠).

(٢) ومما قاله هناك في (١١٧/٢-١١٨) عند حديث مسّة هذه من طريق عليّ بن عبد الأعلى عن كثير بن زياد به بلفظ (كانت النّفساء على عهد رسول الله ﷺ تقعدُ بعد نفاسها أربعين يوماً ..): "وهذا إسناد حسن إن شاء الله تعالى، رجاله كلهم ثقات؛ غير مُسّة – بضم أولها والتشديد–؛ قال ابن القيم في "التهذيب": "وقد روى عنها أبو سهل كثير بن زياد والحكم بن عتيبة ومحمد بن عبيد الله العرزمي وزيد بن علي بن الحسين".

وهو يشير بذلك إلى ارتفاع جهالة عينها برواية هؤلاء عنها؛ وكأنه يردّ بذلك على ابن القطان؛ حيث قال– كما في "نصب الراية" (٢٠٥/١) –: "لا يعرف حالها ولا عينها، ولا تعرف في غير هذا الحديث"! قال في "عون المعبود": "وأجاب عنه في "البدر المنير"، فقال: ولا نسلّم جهالة عينها، وجهالة حالها مرتفعة؛ فإنه روى عنها جماعة: كثير بن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين. ورواه محمد بن عبيد الله العزرمي عن الحسن عن مسة أيضا؛ فهؤلاء رووا عنها، وقد أثنى على حديثها البخاري، وصحح الحاكم إسناده. فأقل أحواله أن يكون حسناً. انتهى".

وقال الخطابي في "المعالم": "وحديث مسّة **أثنى عليه محمد بن إسماعيل**، وقال: مسّة هذه أزدية. واسم أبي سهل: كثير بن زياد؛ وهو ثقة؛ وعليّ بن عبد الأعلى ثقة". اهـ. وذكرها الذهبي في "الميزان" (٦١٠/٤) في النسوة المجهولات. وقال: "قال الدارقطني: لا يحتج بها. قلت: لا يعرف لها إلا هذا الحديث".

قلت: قول الخطّابي (أثنى عليه محمد بن إسماعيل) لعله يريد بذلك ما جاء في «علل الترمذي الكبير» (ص٦١-٦٢): "عليّ بن عبد الأعلى ثقة روى له شعبة، وأبو سهل كثير بن زياد ثقة، **ولا أعرف لمُسّة غير هذا الحديث**"، وليس في كلام البخاري هذا ما

والحديث أخرجه الحاكم (١/١٧٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!".
- وانظر: "الثمر المستطاب" (١/٣٣).

١٣١ - قال الألباني في "الثمر المستطاب" (١/٤٩) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد السّلام بن محمد الحِمْصي ثنا بقية بن الوليد أخبرني الأسود بن ثعلبة عن عُبادة بن نُسَيّ عن عبد الرحمن بن غَنْم[١] عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً (**إذا مَضى للنُّفَساءِ سَبْعٌ، ثمّ رَأَتِ الطُّهْرَ، فلْتَغْتَسِلْ ولْتُصَلِّ**) بعد أنْ خرّجه من طريق الدّارقطني من الطريق نفسه لكن وقع فيه: بقية بن الوليد أخبرنا عليّ بن عليّ عن الأسود به:

"الأسود هو ابن ثعلبة شامي.

قلت: ورواه الحاكم (١/١٧٦)[٢] من هذا الوجه لكنه قال: ثنا بقية بن الوليد: أخبرني الأسود بن ثعلبة به. فلا أدري أهكذا الرواية عنده أم سَقَط من نُسختنا ذِكْرُ عليّ بن عليّ[٣]. ثم ليس عنده

يدلّ عليه كلام الخطّابي، بل ظاهره الحكم بجهالة مسّة. وقولها في السِّياق الأوّل: (من نساء النبي ﷺ) فيه نكارة؛ ولعلّه من أوهام يونس بن نافع، فقد نصّوا على أنه يخطئ، وقد خالفه عليّ بن عبد الأعلى الثّقة عن كثير بن زياد به فلم يذكر هذه الجملة كما سبق. اللهم إلا إنْ أُرِيد بنسائه هنا: بناته وقريباته وسرّيته مارية، **فإنّ أزواجه ما منهن من كانت نفساء أيامَ كونها معه إلا خديجة**، وقد ماتت رضى الله عنها قبل الهجرة. قاله ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٣/٣٢٩).

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٢/١٩٠-١٩١): "وصححه الحاكم، **وفي متنه نكارة**؛ فإنّ نساء النبي ﷺ لم يَلِد منهن أحدٌ بعد فرض الصلاة؛ فإنّ خديجة عليها السلام ماتت قبل أن تفرض الصلاة".

فائدة: قال الترمذي في "جامعه" (١٣٩) عقب هذا الحديث: "**هذا حديث لا نعرفه** إلا من حديث أبي سهل عن مسّة الأزدية عن أم سلمة .. وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومَن بعدهم على أنّ النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أنْ ترى الطُّهرَ قبل ذلك، فإنها تغتسل وتصلي، فإذا رأت الدَّم بعد الأربعين، فإنّ أكثر أهل العلم قالوا: لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وهو قول أكثر الفقهاء، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي". اهـ

والحديث له شواهد يتقّوى بها، ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه. وانظر أيضاً: حاشية "مسند أحمد/الرسالة" (٤٤/١٨٦-١٨٨)، "منحة العلام شرح بلوغ المرام" (١/١٢٣-١٢٥).

(١) علّق محقِّقو "المستدرك" طبعة دار المنهاج في هذا الموضع بقولهم: "في "النُّسخِ الخطّيّة كلِّها: (عبد الرحمن بن عثمان)، والمثبت من "التلخيص"، و"الإتحاف"، ومن "السنن الكبرى" للبيهقي (١/٣٤٢) حيث رواه عن المصَنِّف بسنده ومتنه سواء".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٦٣-٥٦٤/٦٣٥).

(٣) قال محقِّقو "المستدرك" طبعة دار المنهاج: "كذا في "النُّسخِ كلِّها [يعني: نسخ المستدرك]، وكذا رواه البيهقي في "الكبرى" (١/٣٤٢) عن المصَنِّف به، ورواه الدارقطني في "سننه" (١/٤١٢) عن أبي سهل بن زياد شيخ المصَنِّف به فقال: (بقية بن الوليد أنا عليّ بن عليّ عن الأسود) به، فزاد بينهما: عليّ بن عليّ الشّامي، ولما اورده الحافظ في "الإتحاف" ساق رواية المصَنِّف والدارقطني مساقاً واحداً بزيادة الدارقطني، ولم ينبّه للفرق".

الإسناد الثاني، **ثم قال** [الحاكم]: "وقد استشهد مسلم ببقية بن الوليد، وأمّا الأسود بن ثعلبة فإنه شاميٌّ معروف". كذا قال، ووافقه الذهبي، مع أنه يقول في ترجمته من "الميزان": "**لا يعرف**. قاله ابن المديني". وفي "التقريب": "**مجهول**".

– وقال في "الضعيفة" (٤/١٣٦-١٣٧) عند الحديث السّابق:

"أخرجه البيهقي أيضا، وكذا الدّيلمي .. من طريق الحاكم – وهذا في المستدرك (١/١٧٦)- ... ثم استدركت فقلت: إنما ضعّفه البيهقي من أجل الأسود بن ثعلبة الشامي، فقد قال فيه ابن المديني: "لا يعرف"، كما في "الميزان" .. **وقال الحاكم** فيه: "شامي معروف، والحديث غريب"! ووافقه الذهبي.

وهذا الحديث وإن تبين أنه لم يثبت إسناده إلى النبي ﷺ، فالعمل عليه عند أهل العلم، بل نقل الترمذي الإجماع على ذلك، فراجعه (١/٢٥٨)، ولكن ينبغي أن لا يؤخذ بمفهومه، فإنها إذا رأت الطهر قبل السبع اغتسلت وصلّت أيضا، لأنه لا حد لأقلّ النفاس على ما هو المعتمد عند أهل التحقيق".

١٣٢ – قال الألباني في "الإرواء" (١/١٨٢) عند حديث يرويه يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص: (أنّ عمرو ابن العاص كان على سَرِيّةٍ، وأنهم أصابهم بردٌ شديدٌ لم يُرَ مثله، فخرج لصلاة الصّبحِ، فقال: والله لقد احْتَلَمْتُ البارحةَ، ولكني والله ما رأيتُ برداً مثل هذا، هل مَرَّ على وجوهكم مثله؟ قالوا: لا، فغسل مَغابِنَهُ، وتوضّأ وُضوءه للصلاة، ثم صلى بهم ..):

"رواه الحاكم (١/١٧٧)[١] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وهو وهمٌ**؛ فإنّ عمران بن أبي أنس وعبد الرحمن بن جبير ليسا من رجال البخاري، فالحديث على شرط مسلم وحده[٢]، وقد صحّحه النووي، وقوّاه ابن حجر كما ذكرته في "صحيح السنن" (٣٦٠)"[٣].

– وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٥٦-١٥٧).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٦٥-٥٦٦/٦٣٧).

(٢) قلت: لم يخرّج مسلم ليزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس، ولا لعمران عن عن عبد الرحمن بن جبير، ولا لابن جبير عن أبي قيس؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٢/٢٧٩): "خرجه الإمام أحمد والحاكم، وقال: على شرط الشيخين، **وليس كما قال**".

(٣) انظر "تغليق التعليق" للحافظ ابن حجر (٢/١٨٨-١٩١).

١٣٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٦٥-١٦٧) عند حديث يرويه عبد الله بن نافع عن الليث بن سعد عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: خرَجَ رَجُلانِ في سَفَرٍ، فحَضَرتِ الصّلاةُ وليس معهُما ماءٌ، فتَيَمّما صَعِيدًا طَيِّبًا، فصَلَّيا، ثمّ وَجَدا الماءَ في الوَقْتِ، فأَعادَ أَحَدُهُما الصّلاةَ والوُضُوءَ ولَمْ يُعِدِ الآخَرُ، ثمّ أَتَيا رسولَ الله ﷺ فذَكَرا ذلك لهُ، فقال لِلّذي لم يُعِدْ: «**أَصَبْتَ السُّنّةَ، وأَجْزَأَتْكَ صَلَاتُكَ**» وقال للّذِي تَوَضّأَ وعادَ: «**لَكَ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود):

"قلت: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ **غير أنّ عبد الله بن نافع** – وهو ابن أبي نافع الصّائِغ – **في حفظه ضعفٌ**؛ فقال أحمد: "لم يكن صاحب حديث؛ كان ضعيفاً فيه". وقال أبو حاتم: "ليس بالحافظ، هو ليّن في حفظه، وكتابه أصحّ". وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال:

"كان صحيح الكتاب، وإذا حدّث من حفظه ربما أخطأ". وقال أبو أحمد الحاكم:

"ليس بالحافظ عندهم". وقال الخليلي: "لم يرضوا حفظه، وهو ثقة، أثنى عليه الشافعي".

وقال الحافظ: "**ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين**".

قلت: **وقد دلّ على سوء حفظه إسناده لهذا الحديث**؛ فقد خالفه مَن هو أحفظ منه كما يأتي.

والحديث أخرجه النسائي (١/٧٤) .. والحاكم (١/١٧٨)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي[٢]!

وأعلّه المصنف [أبو داود]، فقال عقب الحديث: "وغير ابن نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ". قال: "وذِكْرُ أبي سعيد في هذا الحديث ليس بمحفوظ؛ هو مرسل". وقال الدارقطني: "تفرّد به عبد الله بن نافع عن الليث بهذا الإسناد متصلا. وخالفه ابن المبارك وغيره" ...

قال ابن القطان– كما في "نصب الراية" (١/١٦٠) –: "... لكن رواه أبو عليّ بن السكن: حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد الواسطي: ثنا عباس بن محمد: ثنا أبو الوليد الطيالسي: ثنا الليث بن سعد عن عمرو بن الحارث وعميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سوادة عن عطاء عن أبي سعيد: أنّ رجلين

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٦٨-٥٦٩/٦٤٢).

(٢) عبد الله بن نافع لم يخرّج له البخاري، ولهذا تعجّب الشيخ.

قلت: وبكر بن سوادة أخرج له مسلم، وأما البخاري فأخرج له تعليقاً.

خرجا في سفر... الحديث. قال: فَوَصَلَه ما بين اللّيث وبكر: بعمرو بن الحارث- وهو ثقه- وقَرَنَهُ بعميرة، وأسنده بذكر أبي سعيد.

قلت: وعميرة ثقة أيضاً؛ وليس بمجهول الحال، كما زعم ابن القطان! وقد أشار الحافظ بالرّد عليه كما يأتي في الكلام على الرواية الآتية[1]. فقد ثبت الحديث مسنداً ومرسلاً[2]. وقد قال النووي في "المجموع" (٣٠٦/٢): "ومثل هذا المرسل يحتجّ به الشافعي وغيره، كما قدمنا في مقدمة الكتاب: أنّ الشافعي يحتجّ بمرسل كبار التابعين إذا أُسْنِدَ من جهة أخرى، أو يُرْسَلُ من جهة أخرى، أو يقول به بعض الصحابة، أو عوام العلماء، وقد وجد في هذا ..".

١٣٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٣٣/٧) عند حديث يرويه عليّ بن ظَبْيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**التَّيمُّمُ ضَرْبتان: ضربةٌ للوجهِ، وضربةٌ لليدينِ إلى المِرْفَقَيْنِ**):

"رواه الطبراني (٢/١٩٩/٣)، والحاكم (١٧٩/١)[3] ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً؛ عبد الله بن عمر هو العمري المكبر، ضعيف سيئ الحفظ، ووقع في "المستدرك": (عبيد الله بن عمر) مصغراً، **ولعله خطأ مطبعي**[4].

---

(١) قال الحافظ في "التلخيص الحبير/ط أضواء السلف" (٤٢٠/١): ".. عميرة بن أبي ناجية، وقد وثّقه النسائي ويحيى ابن بكير وابن حبان، وأثنى عليه أحمد بن صالح، وابن يونس، وأحمد بن سعد بن أبي مريم".

(٢) قلت: وقال شيخنا محمد بن علي آدم رحمه الله في "ذخيرة العقبى" (٦٢٦/٥-٦٢٧) بعد أن حكى هذا الاختلاف على الليث: "الظاهر أنّ هذا الاختلاف لا يضرّ، فالاختلاف بذكر الواسطة بين ليث وبين بكر وعدمه يُحمَلُ على أنّ ليثاً أخذه عن عميرة أولا، ثم عن بكر ثانياً، فإنّ الليث لم يوصف بالتدليس، وأما الاختلاف بالوصل والإرسال فترجح رواية الوصل على الإرسال لقوّتها؛ لأنّ ابن السكن أخرجه في صحيحه بسنده عن أبي الوليد الطيالسي، قال: حدثنا الليث بن سعد، عن عمرو بن الحارث وعميرة بن ناجية، عن بكر بن سوادة، عن عطاء، عن أبي سعيد: أنّ رجلين خرجا في سفر .. الحديث. فرواية أبي الوليد تُقَوّي رواية عبد الله بن نافع موصولا، والله أعلم".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٩/١-٥٧٠/٦٤٤).

(٤) ليس خطأً مطبعيّاً؛ بل هكذا الرواية في "المستدرك" وفي غيره من المصادر التي خرّجت الحديث؛ فقد خرّجه كذلك: الدارقطني في "سننه" (٦٨٥)، وابن عدي في "الكامل" (٩٥/٨/ط السّرساوي)، والبيهقي في "السنن" (٢٠٧/١)، وذكره كذلك الحافظ في "إتحاف المهرة" (٢٠٦/٩)، وفي "التلخيص الحبير/ط أضواء السلف" (٤٢٠/١) .. فظهر بذلك أنّ ما في "معجم الطبراني" (عبد الله بن عمر) هو الخطأ. والعلّة الحقيقة في هذا الحديث هي ما ذكره الشيخ من ضعف عليّ بن ظبيان مع مخالفته لكلّ الثقات الذين رووه عن عبيد الله موقوفاً على ابن عمر. فقد قال الحاكم نفسه عقب الحديث، وأقرّه الذهبي: "ولا أعلم أحداً أسنده عن

وعليّ بن ظبيان ضعيف جداً. قال ابن معين: "كذاب خبيث". وقال البخاري: "منكر الحديث". وقال النسائي: "متروك الحديث"[1].

١٣٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٢٦٦) عند حديث يرويه محمد بن سنان القزّاز عن عمرو بن محمد بن أبي رزين عن هشام بن حسّان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رَأَيْتُ النّبيَّ ﷺ **(يتَيَمَّمُ بِمَوْضِعٍ يُقالُ له: مِرْبَدُ النَّعَمِ وهو يَرَى بُيُوتَ المَدينةِ)**:

"أخرجه الدارقطني (ص ٦٨)، والحاكم (١/١٨٠) **وقال**: "حديث صحيح[2] تفرّد به عمرو بن محمد بن أبي رزين، وهو صدوق، وقد أوقفه يحي بن سعيد الأنصاري وغيره عن نافع عن ابن عمر".

قلت: ووافقه الذهبي، **وهو مردود من وجهين:**

الأوّل: أنّ ابن أبي رزين هذا فيه كلام من قِبَل حفظه، أشار إليه الحافظ في "التقريب" بقوله: "صدوق ربما أخطأ". فإذا خالف الثقات، فلا تطمئن النفس لتصحيح حديثه.

والآخر: أنّ القزّاز هذا ضعيف[3]، **فتعصيب الخطأ به أولى[4] من تعصيبه بشيخه كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم". وانظر**: "الضعيفة" (٤/١٣٩-١٤٠).

عبيد الله، غير عليّ بن ظبيان، وهو صدوق، **وقد أوقفه** يحي بن سعيد وهشيم بن بشير وغيرهما، **وقد أوقفه** مالك بن أنس عن نافع في الموطأ بغير هذا اللّفظ، غير أنّ شرطي في سندِ الصّدوقِ الحديثَ إذا أوقفه غيره".

وقال الدارقطني عقبه: "كذا رواه علي بن ظبيان مرفوعاً، ووقفه يحي القطان وهشيم وغيرهما، **وهو الصواب**".

وقال البيهقي: "ورواه عليّ بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر فرفعه وهو خطأ، والصواب بهذا اللّفظ عن ابن عمر موقوف". وكذلك قال ابن عدي، والحافظ في "التلخيص".

(١) وقال أبو زرعة: "واهي الحديث جدا". وقال أبو حاتم وأبو الفتح: "متروك". وقال يعقوب بن سفيان: "لا يكتب حديثه". وقال ابن نمير: "ضعيف الحديث يخطئ في حديثه كله".

ينظر: «سؤالات البرذعي/الفاروق» (٢٢٣)، «الجرح والتعديل» (٦/١٩١)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٣٣)، «المجروحين» (٢/٨٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/٢٠٥ – ٢٠٦)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٤٣٣).

(٢) قلت: كذا في الطبعة الهندية للمستدرك التي يعتمدها الشيخ، ولم يَرِد هذا التصحيح في طبعتي "دار المنهاج القويم" (١/٥٧٢/٦٤٩) و"دار التّأصيل" (١/٥٥٧/٦٥١)، ولم يرد كذلك في تلخيص الذهبي الذي بهامش الطبعة الهندية (!)، ولا في "إتحاف المهرة" (٩/٢٠٧).

ثم وجدتُ البيهقيَّ في "الخلافيات" (١/٤٦٣-٤٦٤) نقل كلام الحاكم هذا، وليس فيه التصحيح المذكور!

(٣) كما في "التقريب". وانظر: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٥٣٦).

(٤) كذلك فعل الدارقطني في "العلل" (١٢/٣٠٥) فقد قال: "يرويه عبيد الله بن عمر، واختلف عنه.

فرواه محمد بن سنان بن يزيد القزاز، عن عمرو بن محمد بن أبي رزين، عن هشام بن حسان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ كذلك. **وغيره يرويه** عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً.

١٣٦ – قال الألباني في تعليقه على "سبل السلام" (١/١٧٥) عند حديث يرويه المقدام ابن داود عن عبد الغفّار بن داود الحرّاني عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن أبي بكر وثابت عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً «**إذا تَوَضّأَ أَحَدُكمْ ولَبِسَ خُفَّيْهِ؛ فلْيُصَلِّ فِيهِما، ولْيَمْسَحْ عليْها، ثمّ لا يَخْلَعْهُما إنْ شاء إلّا مِنْ جَنابةٍ**» تعليقاً على قول ابن حجر: "أخرجه الدارقطني والحاكم[١] وصحّحه":

"قلت: ووافقه الذهبي في "التلخيص" (١/١٨١)[٢]! **وهو عجيب؛** فإنّ فيه المقدام بن داود، قال النسائي: "ليس بثقة". وقال ابن يونس: "تكلّموا فيه"[٣]. لكن أخرجه الدارقطني (٧٥) من طريق أخرى[٤]، وإسناده صحيح، كما قال صاحب "التنقيح"، وأقرّه الزيلعي في "نصب الرّاية" (١/١٧٩)، وقال الحافظ في "النتائج" (١/٥٢/١): "إسناده قويّ". والموقوف أخرجه مالك أيضاً (١/٥٨-٥٩)".

١٣٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٣٩١) عند حديث يرويه سفيان الثوري عن المِقدام بن شُريح بن هانئ عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: **(ما بالَ رسولُ الله ﷺ قائماً منذ أُنزِل عليه الفُرقان)**:

"أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" (١/١٩٨)، والحاكم (١/١٨١)[٥] .. وأحمد (١/١٣٦، ١٩٢، ٢١٣) من طرق عن سفيان به.

وكذلك رواه أيوب السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن إسحاق، صاحب المغازي، عن نافع، عن ابن عمر، من فعله، موقوفاً". اهـ. وذكره الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٣/٣٠١) ضمن منكرات القزّاز هذا، وقال: "تفرّد بروايته مرفوعاً محمد بن سنان بهذا الإسناد .."، ثم ذكر مَن خالفه ورواه موقوفاً، ونقل عن الدارقطني كلامه السّابق.

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٥٧٤-٥٧٥/٦٥٤) وقال: "صحيح على شرط مسلم".

(٢) لكنّ الحاكم قال بعد أنْ صحّح إسناده ووافقه الذهبي أيضاً: "شاذٌّ بِمَرّة". ولذلك قال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/٣٣٤): "وقد صحّح إسناده الحاكم، وذكر أنه شاذٌ بمرّةٍ".

(٣) وقال ابن أبي حاتم أيضاً: "تكلموا فيه". وضعّفه الدارقطني. وقال محمد بن يوسف الكندي: "كان فقيهًا مفتيًا، ولم يكن بالمحمود في الرواية". وقال مسلمة بن القاسم: "روايته لا بأس بها".

ينظر: "الجرح والتعديل" (٨/٣٠٣)، "ميزان الاعتدال" (٤/٣٧٧)، "لسان الميزان" (٨/١٤٤).

قلت: وقد صحّحه الحاكم على شرط مسلم! وليس كذلك؛ فإنّ عبد الغفّار بن داود ليس من رجاله.

(٤) خرّجه الدّارقطني في "السنن" (١/٣٧٧) ومن طريقه البيهقي (١/٢٧٩) عن أبي محمد بن صاعد ثنا الربيع بن سليمان ثنا أسد بن موسى ثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله بن أبي بكر وثابت عن أنس عن النبي ﷺ .. مثله سواء.

(٥) في طبعة دار المنهاج (١/٥٧٥/٦٥٥).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وفيه نظر؛ فإنّ المقدام بن شريح وأبوه لم يحتجّ بهما البخاري؛ فهو على شرط مسلم وحده.**

وقال الذهبي في "المهذّب" (٢/٢٢/١): "سنده صحيح"".

١٣٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٩١/٣-٢٩٢) عند حديث يرويه عبد الرحمن ابن أبي الزِّناد عن موسى بن عقبة عن صالح عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا توضّأتَ فخَلِّلْ أصابعَ يَدَيْكَ ورِجْلَيْكَ**):

"أخرجه الترمذي (١٠/١)، والحاكم (١٨٢/١)[١]، وأحمد (٢٨٧/١) ...

وقال الترمذي: "حديث غريب حسن". **وقال الحاكم**: "صالح هذا أظنه مولى التّوأمة، فإن كان كذلك فليس من شرط هذا الكتاب وإنما أخرجته شاهداً".

قلت: **هو مولى التوأمة قطعاً**؛ لأنه وقع ذلك صريحاً عند الترمذي وأحمد كما ترى، وهو متكلّمٌ فيه كما أشار إلى ذلك الحاكم، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق اختلط بآخره، قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج".

قلت: موسى بن عقبة أَقْدَمُ منهما؛ فإنه مات سنة إحدى وأربعين، ومات ابن جريج سنة خمسين أو بعدها، ومات ابن أبي ذئب سنة ثمان وخمسين[٢]، **فالإسناد حسن إن شاء الله تعالى.**

والحديث صحيح؛ لأنّ له شاهداً من حديث لقيط بن صبرة مرفوعا بلفظ: (**إذا توضّأتَ فخلِّلِ الأصابعَ**). صحّحه ابن حبان والحاكم وغيرهما، وقد خرّجته في "صحيح أبي داود" (١٣٠)".

١٣٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٣١١/١-٣١٢) عند حديث يرويه أبو يحيى عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**عامّةُ عَذابِ القَبْرِ مِنَ البَوْلِ**)[٣]:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٥٩/٥٧٨/١).

(٢) رحم الله الشيخَ؛ فما قاله هنا اجتهاداً قد نصّ عليه إمام الصّنعة أبو عبد الله البخاري رحمه الله؛ فقد سأله الترمذي عن هذا الحديث كما في "العلل الكبير" (ص ٣٥/رقم ٢١) فقال: "هو حديث حسن، **وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً**. وكان أحمد يقول: مَن سمع من صالح قديماً فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيراً فكأنّه يُضَعِّفُ سماعه".

وقال الحافظ في "التلخيص الحبير" (٢٤٥/١-٢٤٦): "وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف، **لكن حسّنه البخاري؛ لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح، وسماع موسى منه قبل أن يختلط**".

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. ورد من حديث أنس بن مالك، وأبي هريرة وابن عباس".

"أخرجه الدارقطني، والحاكم (١/١٨٣-١٨٤)[١]، وكذا البزار والطبراني كما في "مجمع الزوائد" (١/٢٠٧) وقال: "وفيه أبو يحيى القتّات، وثّقه يحيى بن معين في رواية **وضعّفه الباقون**"[٢].

قلت: **وسكت عليه الحاكم ثم الذهبي**. وقال الدارقطنى عقب الحديث: "لا بأس به".

قلت: **وكأنه يعني فى الشّواهد**"[٣].

١٤٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٢٥١-٢٥٢) عند حديث يرويه محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**مَنْ سَلَّ سَخِيمَتَهُ على طريقٍ عامرٍ مِنْ طُرُقِ المسلمين؛ فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعينَ**):

"رواه الطبراني في "الصغير" (١٦٧)، و"الأوسط" (١/٣٣ مصورة الجامعة)، وابن عدي في "الكامل" (٦/٢٢٣٠) ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف، ورجاله ثقات؛ غير الأنصاري هذا؛ وكنيته أبو سهل؛ فإنه **ضعيف**[٤].

ومن طريقه: أخرجه الحاكم (١/١٨٦)[٥] وصحّحه، ووافقه الذهبي! **فَوَهِما فقد ضعّفه الجمهور**، وقال الذهبي نفسه في "الميزان": "ضعّفه يحيى القطان، وابن معين، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وضعّفه ابن عدي أيضاً. وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ليس يساوي شيئاً".

ونصّ ابن عدي عقب الحديث: "وله غير ما ذكرت، وأحاديثه إفرادات، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء". ولذلك؛ قال الحافظ في "التلخيص" (١/١٠٥): "**وإسناده ضعيف**".

- وانظر: "الإرواء" (١/١٠١)

١٤١ - قال الألباني في «الإرواء» (١/٩٣-٩٤) عند حديث يرويه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن عبد الله بن سرجس ﷺ مرفوعاً («**لا يَبُولَنَّ أحدُكم في الجُحْرِ** ..». فقيل لقتادة: وما يُكْرَهُ مِنَ البَوْلِ في الجُحْرِ؟ فقال: إنها مَساكِنُ الجِنّ):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٨٠/٦٦٥).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "ليّن الحديث".

(٣) لأنّ في إسناده أبو يحيى القتّات، وهو ضعيف كما سبق.

(٤) كما في "التقريب".

(٥) في طبعة دار المنهاج (١/٥٨٥-٥٨٦/٦٧٦).

"أخرجه أحمد (٨٢/٥)، وأبو داود (٦/١)، وكذا النسائي (١٥/١)، والحاكم (١٨٦/١)[١]، والبيهقي (٩٩/١) بسند صحيح عن قتادة عن ابن سرجس به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولعلّ مُتَوَهِّماً يَتَوَهَّمُ أنّ قتادة لم يذكر سماعه من عبد الله بن سرجس, وليس هذا بمستبعد؛ فقد سمع قتادة من جماعة من الصحابة لم يسمع منهم عاصم بن سليمان الأحول، وقد احتجّ مسلم بحديث عاصم عن عبد الله بن سرجس، وهو من ساكني البصرة". ووافقه الذهبي. قلت: **وفيه نظر لوجوه ثلاثة:**

الأوّل: أنّ غاية ما يفيده كلام الحاكم هذا إثبات معاصرة قتادة لابن سرجس، وإمكان لقائه وسماعه منه، وهذا يكفي في إثبات الاتصال عند مسلم وحده دون البخاري؛ لأنّ من شرطه ثبوت اللِّقاء كما هو معروف عنه، **وحينئذ فالحديث على شرط مسلم فقط**.

الثاني: أنّ الحاكم نفسه نفى أن يكون سمع منه، فقال في "معرفة علوم الحديث" (ص١١١): "إنّ قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس".

فالسّند هذا منقطع، وبه أعلّه ابن التّركماني في "الجوهر النّقي" فقال متعقّباً على البيهقي: "قلت: روى ابن أبي حاتم عن حرب بن إسماعيل عن ابن حنبل قال: ما أعلم قتادة روى عن أحدٍ من أصحاب رسول الله ﷺ إلا عن أنس، قيل له: فابن سرجس؟ فكأنه لم يَرَهُ سماعاً"[٢].

ومما لا شكّ فيه أنّ أحمد رضي الله عنه لا يخفى عليه تعاصر قتادة مع ابن سرجس، فلو كان ذلك كافيا لإثبات سماعه منه لم ينفه عنه، ولهذا فالقلب لا يطمئن للإثبات الذي أشار إليه الحاكم وحكاه الحافظ في "التلخيص" (٤٦٥/١ - المنيرية) عن علي بن المديني، والله أعلم.

الثالث: أنّ قتادة مدلس معروف التدليس، وقد أورده فيهم الحافظ برهان الدين ابن العجمي (ص١٢) من "التبيين"، وقال: "إنه مشهور به". وكذلك صنع الحافظ ابن حجر في "طبقات

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٨٦/١-٥٨٧/٦٧٧).

(٢) كذا نقل حربٌ عن الإمام أحمد، وروى عنه ابنه عبد الله خلاف ذلك، فقال في "العلل" (٥٢٦٤):

«قيل (يعني لأبيه): سمع قتادة من عبد الله بن سَرْجِس؟ قال: **نعم**، قد حدَّث عنه هشام يعني: عن قتادة عن عبد الله بن سرجس حديثاً واحداً، وقد حدَّث عنه عاصم الأحول».

قلت: وبه جزم أبو حاتم الرّازي، وصحّحه أبو زرعة، وابن المديني وزاد: أبا الطُّفيل.

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٣٣/٧)، "المراسيل" (ص١٧٥)، "جامع التحصيل" (ص٢٥٥)، "تحفة التحصيل" (ص ٢٦٤)، "التلخيص الحبير/ط أضواء السلف" (٢٧٨/١).

المدلسين" وسبقهم إليه الحاكم في "المعرفة" لكن ذكره في "المدلسين الذين لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم". غير أنّ ثبوت كونه مدلّساً في الجملة مع ما قيل من عدم صحة سماعه من عبد الله بن سرجس مما لا يجعل القلب يطمئن لاتصال السند، فيتوقف عن تصحيحه حتى نجد له طريقاً أخرى، والله أعلم"[1]. **وانظر**: "ضعيف أبي داود/الكبير" (٢٠/٩)، "تمام المنة" (ص٦١).

١٤٢ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٣/٩-١٥) عند حديث يرويه همام ابن يحيى عن ابن جريج عن الزّهري عن أنس ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ كان «**إذا دَخَلَ الخَلاءَ وَضَعَ خاتَمَهُ**»:

"قال أبو داود: "هذا حديث منكر، وإنما يُعْرَف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزّهري عن أنس: أنّ النبي ﷺ (اتّخذ خاتماً من وَرِقٍ ثم ألقاه) ... والوهمُ فيه من همام، ولم يروه إلا همام"!

قلت: كلّا؛ بل رواه غيره، وعلّته الحقيقية: عنعنة ابن جريج؛ فإنه مدلس. والحديث ضعّفه الجمهور[2] .. ومن طريقه: أخرجه النسائي أيضا (١٧٨/٨)، والترمذي (٣٢٥/١- طبع بولاق) .. والحاكم

---

(١) قلت: أشار ابن أبي حاتم إلى أنّ قتادة لم يرو عن ابن سرجس سوى هذا الحديث، فقد قال عقِب قول الإمام أحمد الذي نقله حرب في عدم سماع قتادة من ابن سرجس: "حديث ابن سرجس ما يرويه غير معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن عبد الله بن سرجس، أنّ النبي ﷺ نهى عن البول في الأحجرة". «المراسيل» (٦١٩).

وفي هذا دلالة على أنه لا يُعلم لقتادة عن ابن سرجس سوى هذا الحديث، وقد صحّح الأئمة سماعه منه، فدلّ ذلك على أنهم صحّحوا حديثه هذا لاتّصاله، فلا يُعلّ بعد ذلك بتدليس قتادة، لا سيما وقد مشّى الشيخ الألباني نفسه عنعنته في آخر تخريجاته لقلّة تدليسه، وجريان عمل الأئمة على تمشية عنعنته، ومما قاله في ذلك تحريراً: " .. وضعّفه المعلّق على "المنتخب" بعنعنة قتادة! **غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به** عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مَشّيا عنعنته في أحاديث كثيرة، وهذا منها على ما سأبينه، **وذلك لقلة تدليسه** في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات. وقد أشار إلى ذلك الحافظ في "مقدمة الفتح" بقوله (ص ٤٣٦): "التابعي الجليل، أحد الأثبات المشهورين، كان يضرب به المثل في الحفظ؛ إلا أنه ربما دلس، احتج به الجماعة". ولذلك اقتصر في "التقريب" على قوله فيه: "ثقة ثبت".

قلت: **فمثله يغتفر تدليسه** – والله أعلم– **وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيرا كأنس**، فلا يعلّ حديثه عنه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك ما يؤكد تدليسه". "الصحيحة" (١٠٥٢/٧).

والحديث صحّحه ابن خزيمة فيما رواه عنه الحاكم بسنده في هذا الموضع، وصحّحه ابن السّكن فيما نقله ابن الملقن في "البدر المنير" (٣٢١/٢)، وصحّحه هو أيضاً، وابن الجارود، والضياء، والنووي في "المجموع" (٨٥/٢)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٥٦/١) وصحّحه على شرط الشيخين. وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٥٧٩) وقال: "هذا حديث صحيحٌ. وسماع قتادة من عبد الله بن سرجس وإن كان الإمام أحمد لا يثبته، فقد أثبته أبو زرعة كما في "جامع التحصيل"، وعلي بن المديني كما في "التلخيص الحبير"، والمثبت مقدم على النافي".

(٢) أعله النسائي والدارقطني والبيهقي؛ قال النسائي: "هذا حديث غير محفوظ". وذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٥/١٢) الاختلاف فيه، وأشار إلى شذوذه. وانظر: "التلخيص الحبير/ط أضواء السلف" (٢٨٤/١-٢٨٥).

(١٨٧/١)[١] .. كلهم عن همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري ... به. وهذا إسناد ظاهره الصِّحّة، **وقد اغْتَرَّ به الحاكم**؛ فقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وقال الترمذي: "حسن غريب"! وردّه النووي فقال: "ضعّفه الجمهور، وما ذكره الترمذي مردود عليه، والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام"! كذا قال؛ وقد تبع فيه أبا داود كما ترى، وليس بصواب؛ فقد تابعه يحيى بن المتوكل عند الحاكم والبيهقي، ورجاله ثقات؛ كما قال الحافظ في "التلخيص" (٤٧٣/١). وتابعه يحيى بن الضُّرَيْس: عند الدارقطني، وهو **ثقة**.

فهذا يدفع القول بتفرّد همام به، ويرفع المسؤولية عنه. ولذلك كان أقرب إلى الصواب قول النسائي- فيما نقلوا عنه[٢]-: "هذا حديث غير محفوظ"؛ لأنه ليس فيه هذا الذي نفاه أبو داود وغيره .. وفي "عون المعبود": "قال الحافظ ابن حجر: وقد نُوزِع أبو داود في حكمه على هذا الحديث بالنكارة؛ مع أن رجاله رجال "الصحيحين". والجواب: أنه حكم بذلك؛ لأنّ هماماً تفرّد به عن ابن جريج، وهمام – وإن كان من رجال "الصحيحين" – فإنّ الشيخين لم يخرِّجا من رواية همام عن ابن جريج شيئاً؛ لأنه لما أخذ عنه كان بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريج بالبصرة في حديثهم خلل من قبله، والخلل في هذا الحديث من قِبَل ابن جريج، دلّسه عن الزهري بإسقاط للواسطة – وهو زياد بن سعد–، ووَهِم همام في لفظه على ما جزم أبو داود وغيره، وهذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً. قال: **وحُكْمُ النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب**؛ فإنه شاذّ في الحقيقة، إذ المنفرد به من شرط الصحيح؛ لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً. قال: وأما متابعة يحيى بن المتوكل له عن ابن جريج؛ فقد تفيد، لكن يحيى بن معين قال فيه: لا أعرفه. أي: أنه مجهول العدالة. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: كان يخطئ. قال: على أنّ للنظر مجالاً في تصحيح حديث همام؛ لأنه مبني على أنّ أصله حديث الزهري في اتخاذ الخاتم، ولا مانع أن يكون هذا متناً آخر غير ذلك المتن. وقد مال إلى هذا ابن حبان، فصححهما جميعاً. **ولا علة عندي إلا تدليس ابن جريج، فإن وجد عنه التصريح بالسماع؛ فلا مانع من الحكم بصحته**. انتهى كلام الحافظ في "نكته على ابن الصلاح" ...". وقال شيخه الحافظ العراقي في "شرح علوم الحديث" (٨٩) – وقد ساق الحديث مثالاً للحديث المنكر-: "وأما قول الترمذي بعد تخريجه له: "هذا حديث حسن صحيح غريب"؛ فإنه أجرى حكمه على ظاهر الإسناد،

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٨٨/١-٥٨٩/٦٨٠).

(٢) هو في "السنن الكبرى" (٩٥٤٢).

وقول أبي داود والنسائي أولى بالصواب؛ **إلا أنه قد وَرَد من رواية غير همام:** رواه الحاكم في "المستدرك"، والبيهقي في "سننه" من رواية يحيى بن المتوكل عن ابن جريج، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وضعّفه البيهقي فقال: هذا شاهد ضعيف. وكأنّ البيهقي ظنّ [قلت: وتبعه ابن القيم في "تهذيب السن"] أنّ يحيى بن المتوكل هو أبو عقِيل صاحب بُهيّة، وهو ضعيف عندهم؛ **وليس هو به!** وإنما هو باهلي، يكنى أبا بكر؛ ذكره ابن حبان في "الثقات". ولا يقدح فيه قول ابن معين: لا أعرفه؛ فقد عرفه غيره، وروى عنه نحو من عشرين نفساً، إلا أنه اشتهر تفرّد همام به عن ابن جريج. والله أعلم".

فثبت مما تقدم أنّ الحديث عن ابن جريج محفوظ، وأنّ علته القادحة في صحته هي أنّ ابن جريج عنعنه ولم يصرّح بسماعه له من الزهري. ولذلك علّق الحافظ القول بصحة الحديث بما إذا وجد فيه هذا السّماع".

١٤٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٧٥-٧٦) عند حديث يرويه محمد ابن إسحاق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: {فيه رجالٌ يحبّون أن يتطهّروا}. قال: لَمّا نَزَلَتْ هذه الآية بَعَثَ رسولُ الله ﷺ إلى عُوَيْمِ بن ساعِدة، فقال: «**ما هذا الطُّهورُ الذي أَثْنَى اللهُ عليكم به**»؟ فقالوا: يا نبيَّ الله، ما خَرَجَ مِنّا رَجُلٌ، ولا امرأةٌ مِنَ الغائِطِ إلاّ غَسَلَ دُبُرَهُ .. فقال النبيّ ﷺ: «**ففي هذا**»: بعد أن خرّجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وضعّفه:

"قلت: لكن الحديث له شواهد كثيرة يرقى بها إلى درجة الصحيح ...

ومنها: ما أخرجه الحاكم (١/١٨٧)[١] وعنه البيهقي من طريق محمد بن إسحاق ..

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوّل: أنّ مسلماً إنما روى لابن إسحاق مقروناً بغيره[٢].

وثانياً: هو مدلس؛ وقد عنعنه"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٥٨٩/٦٨٢).

(٢) والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(٣) وفيه ثالثاً: عنعنة الأعمش عن مجاهد مع قلّة سماعه منه، قال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٢/٢١٠): "الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلّس".

كتابُ الصّلاةِ

بابٌ في مَواقِيتِ الصّلاةِ

١٤٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٢٩٠-٢٩٢) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب عن مَرْثَد بن عبد الله اليَزَنِيّ عن أبي أيوب ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**لا تَزالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ أو على الفِطْرةِ ما لم يُؤَخِّرُوا المَغْرِبَ حتّى تَشْتَبِكَ النُّجُومُ**):

"قلت: **وهذا إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن إسحاق، وهو ثقة مدلس، وقد صرّح بالتحديث، فأَمِنّا شبهة تدليسه ..

وقال النووي في "المجموع" (٣/٣٥): "رواه أبو داود بإسناد حسن، وهو حديث حسن".

والحديث أخرجه الحاكم (١/١٩٠)[١] ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وفيه نظرٌ، كما نبّهنا عليه مراراً[٢]..

وقال الشيخ في "الضعيفة" (٦/٥٢٦-٥٢٧): "الأعمش وإن كان ثقة حافظا لكنه يدلس كما قال الحافظ في "التقريب"، **لا سيما وهو يرويه عن مجاهد، ولم يسمع منه إلا أحاديث قليلة**، وما سواها فإنما تلقاها عن أبي يحيى القتات أو ليث عنه. فقد جاء في "التهذيب": "وقال يعقوب بن شيبة في "مسنده": ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش من مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: في أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكر بن عياش عنه: حدثنيه ليث عن مجاهد". قلت: وأبو يحيى القتات، وليث – وهو ابن أبي سليم – كلاهما ضعيف. فما دام أن الأعمش لم يصرح بسماعه من مجاهد في هذا الحديث، فيحتمل أن يكون أخذه بواسطة أحد هذين الضعيفين، فبذلك تظهر العلة الحقيقية لهذا الحديث ..".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٥٩٩-٦٠٠/٦٩٥).

(٢) يعني: ليس هو على شرط مسلم كما ادّعى الحاكم، وقد صرّح هو نفسه بأنّ مسلماً خرّج لابن إسحاق في الشّواهد؛ فذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وقد خولِف فيه ابن إسحاق؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم في "العلل" (١/١٧٧) أنّ أبا زرعة سئل عن حديث رواه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب، ... فذكره بإسناده، ورواه حيوة وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران التجيبي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: (بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم). قال أبو زرعة: حديث حيوة أصحّ". وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤/٣٥٣-٣٥٤).

وللحديث شواهد: من حديث عباس بن عبد المطّلب والسّائب بن يزيد، وقد تكلمتُ عليها في تعليقي على "المعجم الصغير" للطبراني، عند حديث العباس هذا رقم (٣٦٥)؛ فالحديث - بطرقه وشواهده - صحيح"[١].

١٤٥ - قال الألباني في تعليقه على "سبل السلام" (٣٤٦/١) عند حديث يرويه أبو أحمد الزُّبَيري عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «**الفَجْرُ فَجْرانِ: فَجْرٌ يَحْرُمُ فيه الطّعامُ، وتَحِلُّ فيه الصّلاةُ، وفَجْرٌ تَحْرُمُ فيه الصّلاةُ، ويَحِلُّ فيه الطّعامُ**»:

"أخرجه الحاكم (١٩١/١)[٢] من طريق ابن خزيمة **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين في عدالة الرواة". ووافقه الذهبي!

قلت: فيه عنعنة ابن جريج"[٣].

١٤٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤٨/٢-٢٥٠) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن الحارث ومحمد بن عمرو عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس ضي الله عنهما: «**أنّ جبريلَ أَتَى النبيَّ ﷺ، فصَلّى به الصّلواتِ وَقْتَيْنِ، إلا المغربَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود):

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري لابن رجب (٣٥٣/٤): "والأحاديث والآثار في كراهة التأخير حتى يطلع النجم كثيرة جداً".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٩٧/٦٠١/١).

(٣) ثم تبيّن للشيخ بعدُ أنّ رواية ابن جريج عن عطاء محمولة على السّماع ولو كانت بالعنعنة؛ فقد قال رحمه الله في "الإرواء" (٩٧/٣): "روى أبو بكر بن أبي خيثمة بسند صحيح عن ابن جريج قال: إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت. فهذا نصّ منه أنّ عدم تصريحه بالسّماع من عطاء ليس معناه أنه قد دلّسه عنه، ولكن هل ذلك خاص بقوله (قال عطاء) أم لا فرق بينه وبين ما لو قال (عن عطاء) كما في هذا الحديث وغيره؟ الذي يظهر لي الثاني، وعلى هذا فكل روايات ابن جريج عن عطاء محمولة على السماع. إلا ما تبين تدليسه فيه. والله أعلم".

قلت: والحديث أعلّه الدارقطني وغيره بالوقف؛ قال الدارقطني في "السنن" (١١٦/٣): "لم يرفعه غير أبي أحمد الزبيري عن الثوري، ووَقَفَه الفريابي وغيره عن الثوري، ووقَفَه أصحاب ابن جريج عنه أيضاً".

وقال البيهقي (٣٧٧/١): "هكذا رواه أبو أحمد مسنداً. ورواه غيره موقوفاً، والموقوف أصحّ".

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٤٣١/٤): "والموقوف أصحّ -: قاله البيهقي وغيره".

"قلت: إسناده حسن صحيح، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، **والحاكم**: "صحيح"! وأقرَّهُ الذهبي! وكذا قال النووي! وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"، وصحّحه أيضًا أبو بكر بن العربي، وابن عبد البر ...

قلت: **وهذا إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات؛ **وفي عبد الرحمن بن الحارث ضعفٌ يسير مِنْ قِبَلِ حفظه، لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن**؛ وقد وثّقه ابن سعد وابن حبان والعجلي. وقال ابن معين: "صالح". وقال أبو حاتم: "شيخ". وقال النسائي: "ليس بالقويّ". وقال أحمد: "متروك".

وضعّفه ابن المديني. وقال ابن نمير: "لا أَقْدُمُ على تَرْكِ حديثه".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام" ...

وأخرجه الترمذي (١/٢٧٩- ٢٨٢) .. والحاكم[١] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **والحاكم**: "صحيح"! وأقرّه الذهبي![٢]...

ثم أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن إسماعيل البخاري: ثنا أيوب بن سليمان: حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن الحارث ومحمد بن عمرو عن حكيم بن حكيم ... به مختصرًا بلفظ: (أنّ جبريل أتى النبي ﷺ، فصلَّى به الصلوات وقتين؛ إلا المغرب).

وهذه متابعة قوية؛ فإن محمد بن عمرو -وهو ابن علقمة- ثقة حسن الحديث أيضًا.

ومثلهما حكيم بن حكيم؛ لكنه قد توبع كما سبق، فالحديث صحيح، لا سيما وأن له شواهد تأتي في الكتاب، ومنها: حديث أبي مسعود ..".

١٤٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/٢٥٦-٢٥٧) عند حديث يرويه عمر بن عبد الرحمن بن أَسِيدٍ عن محمد بن عبّاد بن جعفر المؤذّن عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أنّ جبرائيل أتاه فصَلّى به الصّلواتِ في وَقْتَيْنِ وقتين إلا المغربَ**. قال: **فجاءَنِي، فصلّى بي ساعَةَ غابَتِ الشّمسُ،**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١/٦٠٨/٧٠٨).

(٢) يعني: حقّه أن يكون حسناً فقط.

قلت: وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

ثم جاءني مِنَ الغَدِ فصلّى بي ساعةَ غابتِ الشّمسُ لم يُغَيِّرْهُ) بعد أن خرّجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وحسّنه[1]:

"ثم أخرج له الحاكم[2] طريقًا أخرى من حديث عمر بن عبد الرحمن بن أسِيدٍ .. **وقال:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وأقرّه الحافظ في "التلخيص" (٣/١٠).

ثم قال الحاكم: "ولم يخرّجاه؛ فإنهما لم يخرجا عن محمد بن عباد بن جعفر"!

قلت: محمد بن عباد بن جعفر: هو المخزومي المكي، **وقد أخرج له الشيخان!**

أما الذي لم يخرّجا له؛ فإنما هو للراوي عنه: عمر بن عبد الرحمن بن أسيد، **ولم أجد له ترجمة!**

ثم رأيت البيهقي أخرج الحديث (١/٣٦٩) من طريق الحاكم ... بإسناده هذا؛ إلا أنه قال: (عمر بن عبد الرحمن بن أسيد عن محمد أنه سمع أبا هريرة). ثم قال البيهقي عَقِبه: "محمد: هو ابن عمار بن سعد المؤذّن". وهكذا أخرجه الدارقطني (ص ٩٧) عن محمد بن عمار بن سعد المؤذن ... مُصَرِّحاً به في صُلبِ الإسناد[3].

قلت: **فهذا اختلاف عظيم** بين ما في "المستدرك" - ويبعد أن يكون قد حُرِّفَ مِنْ قِبَلِ النُّسّاخِ هذا التّحريف الفاحش!-، وبين ما رواه البيهقي عنه!

ويغلب على الظّنّ أنّ روايته [يعني: البيهقي] **هي الصواب؛** بدليل قول الحاكم في محمد هذا: "لم يخرجا له"؛ فقد علمتَ أنّ ابن عبّاد بن جعفر هو من رجالهما[4].

وأما محمد بن عمار بن سعد المؤذّن؛ فهو من رجال الترمذي وحده!

وهذا يؤيد قول مَنْ ذهب من العلماء إلى أنّ الحاكم صنّف "المستدرك" في آخر عمره، وكان إذ ذاك حصل له تغير وغفلة، كما ذكره الحافظ في "اللسان"، والله أعلم".

---

(١) وهو الحديث الآتي بعد هذا هنا.

(٢) في طبعة دار المنهاج (١/٦١٠-٦١١/٧١٢).

(٣) وهكذا خرّجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/١٨٥) في ترجمة محمد بن عمار بن سعد.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/٥٨٤) بعد أن ساقه من "مستدرك الحاكم":

"ولكن وقع عنده: (عن محمد بن عباد بن جعفر المؤذن). وقال عقبه: هذا صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، لأنهما لم يخرجا عن محمد بن عباد بن جعفر. قلت: ووَهِم فيه؛ فإنما هو عند أبي نعيم من طريق: محمد بن عمار بن سعد.

وقوله: "إن الشيخين لم يخرجا لمحمد بن عباد". وهمٌ منه، فقد أخرجا له.

هق [يعني: البيهقي في الكبرى]: عن الحاكم بسنده، ولم ينسب محمدا، وقال في آخره: محمد هو ابن عمار بن سعد القرظ". اهـ

١٤٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٦٩/١) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**هذا جبْرِيلُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ. فذَكَرَ مَواقِيتَ الصّلاةِ، ثمّ ذَكَرَ أنّه صلّى المَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشّمسُ، ثمّ لَمّا جاءَهُ مِنَ الغَدِ صلّى المَغْرِبَ حِينَ غَرَبَتِ الشّمْسُ في وقْتٍ واحِدٍ**):

"أخرجه النسائي (٨٧/١) .. والحاكم (١٩٤/١)[١] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو حسن، وليس على شرط مسلم**؛ فإنّ محمد بن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعة[٢]، وقد حسّنه الحافظ في "التلخيص"، وقال: "وصحّحه ابن السكن، وقال الترمذي في "العلل": حسن[٣]". **وانظر**: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٦/٢-٢٥٧).

١٤٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٦٦/٢) عند حديث يرويه عبّاد بن عبّاد عن محمد بن عمرو عن سعيد بن الحارث الأنصاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (**كنت أصلّي الظُّهرَ مع رسول الله ﷺ فآخُذُ قَبْضةً مِنَ الحَصَى لِيَبْرُدَ في كَفّي، أَضَعُها لِجَبْهَتي، أَسْجُدُ عليها لِشِدَّةِ الحَرّ**):

"قلت: وهذا إسناد حسن. رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ غير أنّ محمد بن عمرو- وهو ابن علقمة – **أخرج له البخاري مقروناً، ومسلم متابعة، وهو حسن الحديث**، كما تقدّم مراراً ... فقد أخرجه الحاكم أيضا (١٩٥/١)[٤] – مثل رواية المصنف – .. **ثم قال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظر**"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٦١١/١-٦١٢/٧١٣).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

(٣) الذي رأيته في "العلل الكبير" (ص٦٥-٦٦) هو نقله تحسينه عن شيخه الإمام البخاري.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٦١٤/١/٧١٧).

(٥) انظر التعليق على الحديث السّابق.

بابٌ: في فَضْلِ الصَّلواتِ الخَمْسِ

١٥٠ – قال الألباني في "الإرواء" (١/٤٨) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن مَخْرَمَة بن بكير عن أبيه عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص قال: سمعت سعداً وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كان رَجُلان أَخَوان في عهدِ رسول الله ﷺ، وكان أحدهما أفضلَ من الآخر، فتُوُفِّيَ الذي هو أفضلُهما، ثم عُمِّرَ الآخَرُ بعده أربعين يوماً، ثم توفِّيَ، فذكروا لرسول الله ﷺ فضيلة الأوّل على الآخر، فقال: «**ألم يكن الآخَرُ يُصَلِّي؟**». قالوا: بلى، يا رسول الله وكان لا بأس به. فقال رسول الله ﷺ: «**فما يُدْرِيكُمْ ماذا بَلَغَتْ بهِ صَلَواتُهُ، إنّما مَثَلُ الصّلاةِ كمَثَلِ نَهْرٍ جارٍ بِبابِ رَجُلٍ غَمْرٍ عَذْبٍ يَقْتَحِمُ فِيهِ كلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرّاتٍ، فماذا تَرَوْنَ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ؟ لا تَدْرُونَ ماذا بَلَغَتْ بِهِ صَلاتُهُ**» بعد أن خرّجه من حديث أبي هريرة من الصحيحين، ومن حديث جابر من صحيح مسلم بدون القصّة:

"أخرجه أحمد (١/١٧٧)، والحاكم (١/٢٠٠)[١] **وقال**: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يخرّجا لمخرمة بن بكير، والعلّة فيه أنّ طائفةً مِن أهل مصر ذكروا أنه لم يسمع من أبيه لصغر سِنّه، وأَثْبَتَ بعضهم سماعه منه". وكذا قال الذهبي.

والتحقيق في مخرمة: أنّ روايته عن أبيه وِجادةٌ مِن كتابه. قاله أحمد وابن معين وغيرهما.

وقال ابن المديني: سمع مِن أبيه قليلاً، كما في "التقريب"[٢].

وقد أخرج له مسلم خِلافاً لِما سبق عن الحاكم[٣].

وإذا كان يروى عن أبيه وِجادةً من كتابه، فهي وجادة صحيحة، وهي حجّة.

فالحديث صحيح. والله أعلم"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٦١٧-٦١٨/٧٢٠).

(٢) وتمام كلامه: "صدوق، وروايته عن أبيه وجادة من كتابه؛ قاله أحمد وابن معين وغيرهما. وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلاً".

(٣) أخرج له أكثر من عشرة أحاديث – بعضها احتجاجاً، وبعضها في الشّواهد – كلّها من روايته عن أبيه. وذكره الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٥٣) وقال: "روى له مسلم في الشّواهد".

(٤) قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في "التمهيد" (٢٤/٢٢٠):

١٥١ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١١٨/١) عند حديث يرويه صهيبٌ مولى العُتْوارِيّينَ عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة «**ما مِنْ عَبْدٍ يأْتِي الصَّلواتِ الخَمْسَ، ويصُومُ رَمَضانَ، ويَجْتَنِبُ الكَبائِرَ السَّبْعَ، إلّا فُتِحَتْ له أَبْوَابُ الجَنّةِ يوْمَ القِيامةِ، حتّى أنّها لَتَصْطَفِقُ.** ثمّ تَلا {**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبائِرَ ما تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتُكُمْ**}» تعليقاً على قول الحاكم[١]"صحيح الإسناد":

"**كذا قال،** وفيه عندهم جميعاً (صهيب مولى العُتواريين)، قال الذهبي: "**لا يكاد يعرف**"[٢]".

١٥٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٦٧/١) عند حديث يرويه عبد الملك بن الربيع بن سَبْرة عن أبيه عن جدّه مرفوعاً (**إذا بَلَغَ أَوْلادُكم سَبْعَ سِنينَ، ففَرِّقوا بينَ فُرُشِهِمْ، وإذا بَلَغُوا عَشْرَ سنينَ فاضْرِبُوهمْ على الصّلاةِ**):

"رواه ابن أبي شيبة (١/١٣٧/١)، وأبو داود (٤٩٤)، والترمذي (٢٥٩/٢) .. والحاكم (٢٠١/١)[٣] .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

"قال أبو عمر: أما قصة الأخوين فليست تحفظ من حديث سعيد بن أبي وقاص إلا في مرسل مالك هذا، وقد أنكره أبو بكر البزار وقطع بأنه لا يوجد من حديث سعد البتة، **وما كان ينبغي له أن ينكره**؛ لأنّ مراسيل مالك أصولها صحاح كلّها، وجائز أن يروي ذلك الحديث سعد وغيره، وقد رواه ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عامر بن سعد عن أبيه مثل حديث مالك سواء. وأظن مالكا أخذه من كتب بكير بن الأشج وأخبره به عنه مخرمة ابنه أو ابن وهب والله أعلم. فإنّ هذا حديث انفرد به ابن وهب لم يروه أحد غيره فيما قال جماعة من العلماء بالحديث. قال أبو عمر: تُحفظ قصة الأخوين من حديث طلحة بن عبيد الله ومن حديث أبي هريرة ومن حديث عبيد بن خالد ومن حديث سعد هذا من رواية مالك هذه ومرسل حديث مالك هذا أقوى من مسند بعض حديث هؤلاء".

قلت: وقد خالفَ بكيرَ بن الأشجّ صالحُ بن عبد الله بن أبي فروة في إسناده وسياقه، فرواه عن عامر بن سعد عن أبان بن عثمان عن عثمان به، وقد ذكر الشيخ ذلك قبل طريق بكير، وكأنّه رحمه الله رجّح طريق بكير عليه. ورجّح أبو حاتم طريق صالح بن عبد الله كما في "العلل" لابنه، وكذا الدارقطني في "العلل" (٣٤٤/٤) فيما يظهر. والله أعلم.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢١/٦١٨/١).

(٢) وقال الشيخ في "التعليقات الحسان" (٢٧٤/٣): "مجهول، لم يذكروا عنه راوياً غير نعيم المجمر، ولذا قال الذهبي في "الميزان": "لا يكاد يعرف، روى عنه نعيم", وقال الحافظ: "مقبول".

وأما المؤلف [ابن حبان]؛ فأورده في "الثقات" (٣٨١/٤) على قاعدته في توثيق المجهولين، ولذلك أشار الذهبي في "الكاشف" إلى تليين توثيقه بقوله فيه: "وُثِّق!".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٢٣/٦١٩/١).

قلت: **وفيما قالاه نظر**؛ فإنّ عبد الملك هذا إنما أخرج له مسلم (١٣٢/٤- ١٣٣) حديثاً واحداً في المتعة متابعةً كما ذكر الحافظ وغيره. وقد قال فيه الذهبي: "صدوق إن شاء الله، ضعّفه ابن معين فقط"[١]. **فهو حسن الحديث** إذا لم يخالف، ويرتقي حديثه هذا إلى درجة الصحة بشاهده الذي قبله". **وانظر**: "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٩٩/٢-٤٠٠) و"تمام المنة" (ص١٣٩).

ومِن أبواب الأذانِ والإقامةِ

١٥٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٣٩/٢-٤٤١) عند حديث يرويه شعبة عن أبي جعفر المدينيّ عن مسلم أبي المثنّى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (**كان الأذان على عهدِ رسول الله ﷺ مرّتينِ مرّتينِ، والإقامة مرّةً مرّةً، غير أنه يقول: قد قامتِ الصّلاةُ مرّتينِ. فإذا سَمِعْنا الإقامةَ تَوَضَّأْنا، ثم خَرَجْنا إلى الصّلاةِ**) بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) عن شعبة عن أبي جعفر - مُؤَذِّن مسجد العُرْيَان- قال: سمعت أبا المثنى - مؤذّن مسجد الأكبر- ..:

"**وقد زَعَمَ الحاكم**[٢] - **ووافقه الذهبي**-: **أنّ أبا جعفر هذا: هو عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي، كما يأتي! وهو وهمٌ منهما؛ لأمور**:

أوّلاً: أنّ أبا جعفر الخَطْمِيَّ عُمَيْراً هذا؛ لم يذكروا في ترجمته أنه كان مُؤَذِّناً؛ بخلاف أبي جعفر محمد بن إبراهيم؛ فهو مؤذّن مسجد (العُرْيان)، كما في رواية المصنّف الثانية عن شعبة.

ثانياً: أنهم لم يذكروا له رواية عن مسلم أبي المثنى؛ بل ذكروا ذلك لمحمد بن إبراهيم.

ثالثاً: أنّ شعبة يقول: إنه لم يسمع من أبي جعفر غير هذا الحديث، وهو قد روى عن أبي جعفر الخطمي غير هذا؛ من ذلك: حديث توسّل الأعمى بدعاء النبيّ ﷺ؛ وهو عند الترمذي (٢٧٧/٢- طبع بولاق) وغيره. فدلّ على أنّ أبا جعفر راوي هذا الحديث: هو غير الخطمي ...

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد؛ فإنّ أبا جعفر هذا: عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي، وقد روى عنه سفيان الثوري وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم من أئمة المسلمين"! ووافقه الذهبي!

---

(١) وقال في "الكاشف": "ثقة، وضعّفه ابن معين".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٢١/١-٦٢٢/٧٢٥).

وليس لدينا ما يدلّ على أنّ أبا جعفر هذا هو الخطمي؛ بل هو مؤذّن العُرْيان كما تقدّم"[1].

١٥٤ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (١/٢٠٠) عند حديث يرويه الفضل بن المختار عن حميد الطّويل عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً «**الدُّعاءُ مُسْتَجابٌ ما بين النِّداءِ**»:

"كذا أخرجه الحاكم[2] شاهداً لحديث سهل بن سعد المتقدم، **وسكت عليه وهو الذهبي**.

والفضل هذا متروك"[3].

١٥٥ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/١٩١-١٩٢) عند حديث يرويه عبد الله بن الوليد العدني عن القاسم بن مَعْن المسْعُودي[4] عن أبي كثير مولى أمّ سلمة عن أمِّ سلمة رضي الله عنها قالت: عَلَّمَني رسولُ الله ﷺ أنْ أقولَ عند أَذانِ المغربِ: «**اللهمّ هذا إقْبالُ لَيْلِكَ، وإدْبارُ نَهارِكَ، وأَصْواتُ دُعاتِكَ؛ فاغْفِر لي**»:

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير أبي كثير هذا؛ فإنه مجهول، قال النووي في "المجموع" (٣/١١٦): "رواه أبو داود والترمذي، وفي إسناده مجهول".

وصرّح الترمذي[5] بأنه لا يعرفه كما يأتي.

والمسعودي: اسمه عبد الرحمن بن عبد الله، وكان قد اختلط، لكنه قد توبع كما سترى ..

وأخرجه الحاكم (١/١٩٩)[6] .. من طريق علي بن الحسن الهلالي: ثنا عبد الله بن الوليد العدني ... به.

---

(١) قال الحافظ في إتحاف المهرة لابن حجر (٨/٦٧٨-٦٨٠): "**وقد وَهِم الحاكم في تسميته**؛ فإنه لا يُسَمّى، وهو كوفي، وعمير بن يزيد بصري، وشعبة قد روى عن عمير عدة أحاديث، وأما هذا فقال النسائي في روايته لهذا الحديث: قال شعبة: لم أسمع منه غير هذا الحديث، والمشهور أنه محمد بن مهران بن مسلم بن المثنى، ومسلم الذي روى عنه هذا الحديث، هو جده. وهكذا هو في (المسند)". وانظر لتمام الفائدة: "فتح الباري" للحافظ ابن رجب (٥/٢٠٧-٢٠٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١/٦٢٣/٧٢٩).

(٣) ينظر: "الجرح والتعديل" (٧/٦٩)، "الكامل" (٨/٥٧٧)، "الضعفاء" للعقيلي (٥/٨٧).

(٤) علّق هنا مُحقِّقو طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا، وكذا رواه البيهقي في "الكبرى" (١/٤١٠) عن المصنف، وقال عقبه: "كذا في كتابي، وقال غيره: عن القاسم بن معن قال: ثنا المسعودي"، وفي حاشية التلخيص: "سقط منه: ثنا المسعودي، وهو كذلك في سنن أبي داود، والدعاء للطبراني" كلاهما من طريق مؤمل بن إهاب عن عبد الله بن الوليد العدني به، فالقاسم بن معن يرويه عن جدّه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن أبي كثير، وأبو كثي لم يُوَثّق".

(٥) في "جامعه" (٣٥٨٩).

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (١/٦٢٣-٦٢٤/٧٣٠).

وقال الحاكم: "حديث صحيح"! ووافقه الذهبي! وأقرّه الحافظ في "التلخيص" (٢٠٣/٣)!
وهذا من تساهلهم جميعاً؛ وقد عَهِدْنا على الذهبي كثيراً من المتابعات للحاكم، دون تَحَرٍّ أو تدقيق. وأما الحافظ؛ فإنه قال في ترجمة أبي كثير من "التقريب": "مقبول"؛ يعني: عند المتابعة؛ وإلا فهو ليّن الحديث. وقد تفرّد أبو كثير بهذا الحديث كما يأتي في كلام الترمذي؛ فكان حديثه عند الحافظ ضعيفاً؛ فتأمل"[١]. **وانظر**: "الثمر المستطاب" (١٩٤/١).

١٥٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢١/٣) عند حديث يرويه قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد عن الحُكَيْم بن عبد الله بن قيس المِدِينيّ عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقّاص ﷺ مرفوعاً (**مَنْ قال حين سَمِعَ المُؤَذِّن: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، رَضِيتُ بالله ربّاً وبمحمدٍ نبيّاً، وبالإسلام ديناً، غُفِرَ له ذنبُهُ**):

"وأخرجه بإسناده مسلم (٥/٢) .. وأخرجه الحاكم (٢٠٣/١)[٢] .. **وقال**: "صحيح، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما في الاستدراك على مسلم**؛ وقد أخرجه في "صحيحه" كما رأيتَ"[٣]. وانظر: "الثمر المستطاب" (١٨٣/١).

١٥٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١١٥/٧-١١٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّداءَ والإناءُ على يَدِهِ؛ فلا يَضَعْهُ حتّى يَقْضِيَ حاجَتَهُ مِنْهُ**»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد ابن عمرو متابعة، وهو حسن الحديث**[٤] ..

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١١/٣): "هذا حديث غريب".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٣٧/٦٢٨/١).

(٣) قال الحافظ ابن الملقّن في "مختصر استدراك الذهبي" (١٦٣/١): "رواه مسلم، وهو عَجَبٌ من الحاكم".

(٤) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٣/٤-١٠٥): "ومسلم بن الحجاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت.

فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشواهد أحاديث معدودة ..".

رواه جماعة آخرون من الثقات عن حماد بن سلمة ... به: أخرجه الحاكم (١/٢٠٣[١] و٢٠٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٢].

- وانظر: "الصحيحة" (١٣٩٤).

١٥٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٤٨) عند حديث يرويه عبد المنعم بن نُعيم الرِّياحي عن عمرو بن فائد الأَسْواري عن يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ قال لبلال: (**إذا أَذَّنْتَ فترَسَّلْ في أَذانِك، وإذا أَقَمْتَ فاحْدُرْ، واجْعَلْ بين أَذانِك وإقامَتِك قَدْرَ ما يَفْرُغُ الآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ، والشّارِبُ مِنْ شُرْبِه، والمُعْتَصِرُ إذا دَخَلَ لِقضاءِ حاجَتِهِ**)[٣]:

"أخرجه الحاكم (١/٢٠٤)[٤] **وقال**: "ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد، والباقون شيوخ البصرة، وهذه سنة غريبة لا أعرف لها إسنادا غير هذا".

وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: قال الدارقطني: عمرو بن فائد **متروك**".

قلت: ثم ساق منها اثني عشر حديثاً .. وقد علّق عليها شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله – محقق الكتاب –، وبيّن مواضع هذه الأحاديث، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث العاشر والحادي عشر لا يوجدان في صحيح مسلم بالإسناد الذي ساقه الحاكم، وإنما هو وهمٌ من الحاكم.

وقد أكثر الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجاته من اعتبار حديث حماد بن سلمة على شرط مسلم مطلقاً (عن ثابت وعن غير ثابت) فكن من هذا على ذُكْرٍ.

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٦٢٨-٦٢٩/٧٣٨).

قلت: وأخرجه الحاكم أيضاً في (٢/٤٧٤-ط دار المنهاج) وقال أيضاً: "على شرط مسلم"، وتعقّبه الشيخ أيضاً فيما سيأتي قريباً تحت رقم (١٦٢).

(٢) يعني: هو حسن الإسناد فقط، وليس على شرط مسلم كما قرّر الشيخ قبل ذلك.

قلت: وصحّحه عبد الحق الإشبيلي في "أحكامه" بسكوته عليه، وقد نصّ في مقدمته: أنّ ما سكت عنه فهو صحيح عنده – قاله الألباني في "صحيح أبي داود" (٧/١١٥)–. وجوّد إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة (٣/٤٣٢). وضعّفه أبو حاتم والنسائي. انظر: "العلل" لابن أبي حاتم (٢/٢٣٥-٢٣٦)، "إكمال تهذيب الكمال" (٤/١٤٥).

وقد جاء معنى الحديث في أحاديث أخرى لا تخلو من ضعف، وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ذكر الشيخ شيئاً منها في "الصحيحة" تحت حديث (١٣٩٤).

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي من حديث أبيّ بن كعب، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وسلمان الفارسي".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١/٦٣٠-٦٣١/٧٤١).

قلت: **وفاتهما معاً** أنّ فيه عبد المنعم أيضاً، وهو **ضعيف جداً** كما يفيده قول البخاري المتقدم: "**منكر الحديث**". وقد قال الذهبي في "الضعفاء والمتروكين": "ضعّفه الدارقطني وغيره"[1].

ثم رأيتُ الحافظَ العراقي في "تخريج الأحياء" (١/١٥٧) قد تعقّبَ الحاكمَ بنحو ما ذكرنا".

– وقال في "الثمر المستطاب" (١/٢٢١-٢٢٢) عند الحديث السّابق بعد أنْ خرّجه من طريق الترمذي عن يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عن جابر به دون ذِكْر عمرو بن فائد: "وأما الحاكم فأخرجه من طريق عبد المنعم بن نعيم الرِّياحي: ثنا عمرو بن فائد الأسواري: ثنا يحيى بن مسلم به. **وقال الحاكم:** "ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد، والباقون شيوخ البصرة". قال الذهبي: "قلت: قال الدارقطني: عمرو بن فائد متروك".

قلت: وعبد المنعم بن نعيم الرِّياحي في إسناد الحاكم هو عبد المنعم بن نعيم نفسه في إسناد الترمذي غير أني لم أجده في شيء من الكتب التي عندي منسوباً إلى (رِياح) بالمثناة أو بالموحدة التحتية، بل ذكروا أنه أسواري، **وهو متروك أيضاً** كما في "التقريب"، فإذا كان الأمر كما ذكرته فيكون عبد المنعم اضطرب فيه فمرّةً يرويه عن يحيى بن مسلم مباشرة، ومرّةً يرويه عنه بواسطة عمرو بن فائد، **فهو إسناد مسلسل بالضُّعفاء، فيُتَعَجَّبُ من قول الحاكم: "ليس في إسناده مطعون غير عمرو"، ومِنْ سكوت الذهبي على قوله هذا**"[2].

١٥٩ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (١/١٧٣-١٧٤) عند حديث يرويه أبو المليح بن أسامة عن عبد الله بن عتبة بن أبي سفيان عن أمّ حبيبة رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ «**كان إذا سَمِع المُؤَذِّنَ، قال كما يقول حتّى يَسْكُتَ**»:

---

(١) ويحيى بن مسلم مجهول كما في "التقريب".

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/٣٣٢) بعد أن ساقه من رواية الترمذي: "قال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول.

قلت: عبد المنعم معروف بالضعف، وسائر رواته موثقون إلا يحيى بن مسلم، فإنه مجهول، وعليه ينصب كلام الترمذي.

وجزم البيهقي بأنه يحيى البكاء، فإن يكن كذلك فهو ضعيف. وقد أخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث من وجه آخر عن عبد المنعم، فأدخل بينه وبين يحيى بن مسلم عمرو بن فائد، وقال: ليس في رواته مطعون فيه إلا عمرو بن فائد. **ويُتَعَجَّبُ مِنْ كلامه إن كان ثابتاً في الإسناد وسُلِّم عدم الطّعن في الباقين، فالحديث ضعيف بسبب عمرو، فكيف يُستدرك على الصحيحين؟! والراجح أنّ زيادته في الإسناد وهمٌ**؛ فقد وقع التصريح عند الترمذي وغيره بالتّحديث بين عبد المنعم ويحيى".

"وهذا سند رجاله رجال الشيخين غير عبد الله بن عتبة، قال الذهبي: "**لا يكاد يُعْرَف، تفرّد عنه أبو المليح**". وفي "التقريب": "**مقبول**" ... ورواه الحاكم[1]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ولم يتعقّبه الذهبي بشيء، **وهو وَهْمٌ واضحٌ**"[2].

١٦٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٣/٣) عند حديث يرويه سهل بن عثمان العسكري عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أنّ النبيَّ ﷺ (**كان إذا سمع المُؤَذِّن، قال: وأنا وأنا**) بعد أن خرّجه من طريق المصنف [أبو داود] من طريق عليّ بن مسهر عن هشام بن عروة به:

"وأخرجه الحاكم (٢٠٤/١)[3] .. **وقال الحاكم**: "إسناد صحيح".

قلت: **وهو على شرط مسلم**؛ فإنّ سهلاً هذا من شيوخه، وسائر الرواة من رِجالهما"[4]..

وله في "المسند" (٦/ ١٢٤) طريق أخرى بلفظ آخر. وسنده صحيح على شرط مسلم.

وله شاهد من حديث عبد الله بن سلام: أخرجه أحمد أيضًا (٤٥١/٥)، ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير يحيى بن عبد الرحمن –وهو الثقفي–؛ قال الذهبي: "تفرد عنه سعيد بن أبي هلال".

– وانظر: "الثمر المستطاب" (١٨٤/١).

١٦١ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٠٢/١-١٠٤) عند حديث يرويه ابن ماجه والحاكم من طريق عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**مَن أَذَّن اثْنَتَي عشرةَ سنةً؛ وَجَبَتْ له الجَنّةُ، وكُتِب له بتأذِينِه في كلِّ مرّةٍ سِتُّون حسنةً، وبإقامَتِهِ ثلاثون حسنةً**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٤٢/٦٣١/١).

(٢) قلت: والحديث له شواهد كثيرة قولية عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما بلفظ (إذا سمعتم النداء أو المؤذن فقولوا مثلما يقول)، وقد ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٤٣/٦٣١/١).

(٤) قلت: وصحّحه من هذا الطريق (طريق حفص بن غياث) الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣٥٥/١).

وتابعَ عليٌّ بن مسهر حفصَ بن غياث على وصله عن هشام بن عروة به عند أبي داود وغيره كما سبق فوق، وخالفهما جماعة منهم الثوري عند الطبراني في "الدعاء" (٤٣٩)، ووكيع وأبو معاوية عند ابن أبي شيبة (٢٣٧٧)؛ فرووه عن هشام عن أبيه مرسلاً.

قال البزّار في "مسنده" (١٠٨/١٨) بعد أنْ خرّجه من طريق عليّ بن مسهر: "وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلا، وأسنده عليّ بن مسهر وحفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها".

وصوّب الإمام أحمد والدارقطني إرساله. انظر: "علل الدارقطني" (١٨٨/١٤)، "شرح علل الترمذي" (٢٠٠/٢).

"رواه ابن ماجه (رقم ٧٢٨)، والحاكم (١/٢٠٥)[١] ...

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي!

وقال المنذري (١/١١١): "وهو كما قال؛ فإنّ عبد الله بن صالح كاتب اللّيث، وإن كان فيه كلام فقد روى عنه البخاري في (الصحيح)".

وهذا من المنذري **أولى من موافقة الذهبي المطلقة على تصحيح الحديث**؛ لاسيما وهو قد أورده في ترجمة عبد الله بن صالح هذا في جملة ما أُنْكِر عليه من الأحاديث.

وقال ابن عدي عقب الحديث: "لا أعلم مَن روى بهذا الإسناد عن ابن وهب (كذا، ولعله: ابن أيوب) غير أبي صالح، وهو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب"..

ولذلك قال البوصيري في "الزوائد" (ق ٢/٤٨): "إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن صالح".

وللحديث علة أخرى وهي: عنعنة ابن جريج. وقد قال البيهقي عقبه: "وقد رواه يحيى بن المتوكل عن ابن جريج عمّن حدّثه عن نافع. قال البخاري[٢]: وهذا أشبه".

قلت: **فتبيّن أنّ هذا الإسناد لا تقوم به حجّة**[٣]. لكن ذكر له الحاكم شاهدا من طريق ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي جعفر عن نافع به.

وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة وإن كان فيه كلام من قبل حفظه فذلك خاص بما إذا كان من غير رواية العبادلة عنه، وابن وهب أحدهم"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١/٦٣٢/٧٤٥).

(٢) في "التاريخ الكبير" (٨/٣٠٦).

(٣) قال أبو حاتم عنه كما في "العلل" لابنه (٢/٢٧٣): "منكر جداً".

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/٣١٧-٣١٨) متعقبا الحاكم في تصحيحه على شرط البخاري:

"قلت: كلا؛ فإنه وإن أخرج لرواته، فما أخرج لأبي صالح ولا ليحيى إلا في المتابعات، ولهذا السند مع ذلك علة ذكرها البخاري، فقال: روى يحيى بن المتوكل هذا الحديث عن ابن جريج قال: حدثت عن نافع، قال البخاري: وهذا أشبه.

وكذا ذكر البيهقي عن البخاري هذا الكلام .. ووجدت له طريقاً أخرى عن نافع. أخبرنا أبو هريرة بن الحافظ أبي عبد الله الذهبي .. ثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني عبد الله بن لهيعة، ثنا عبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابن عمر، فذكر الحديث مثله، لكن قال: (كتب الله له بكل أذانٍ ستين حسنةً وبكل إقامةٍ ثلاثين أو ستين) شك يونس. أخرجه الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري عن يونس بن عبد الأعلى. وأخرجه الحاكم من رواية أبي الطاهر بن السرح وأبي الربيع المهري عن عبد الله بن وهب، وقال في روايته: (وبكل إقامةٍ ثلاثين) وقال: أخرجته متابعاً.

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣٢٤/١)، وتحقيق "مشكاة المصابيح" (٢١٤/١).

١٦٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١١٥/٧-١١٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّداءَ والإناءُ على يَدِهِ؛ فَلا يَضَعُهُ حتّى يَقْضِيَ حاجَتَهُ مِنْهُ**»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد بن عمرو متابعة، وهو حسن الحديث** .. رواه جماعة آخرون من الثقات عن حماد بن سلمة ... به: أخرجه الحاكم (٢٠٣/١ و٢٠٥[١]) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٢].

- وانظر: "الصحيحة" (١٣٩٤).

١٦٣ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٢٦/١) عند حديث يرويه أبو يوسف يعقوب بن يوسف الواسطي عن شعيب بن أيوب عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**ما بين المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ**):

"أخرجه الدارقطني .. والحاكم أيضا (٢٠٥/١)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين, فإنّ شعيب بن أيوب ثقة وقد أسنده". ووافقه الذهبي.

قلت: **ولكن شعيباً لم يخرّج له الشيخان شيئاً، إنما أخرج له أبو داود فقط**، فالحديث صحيح فقط إن كان الراوي عنه يعقوب بن يوسف أبو يوسف الخلال الواسطي ثقة، فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرِّجال، وقد تفرّد به كما قال البيهقي، قال:

"والمشهور رواية الجماعة: حماد بن سلمة وزائدة بن قدامة ويحيى بن سعيد القطّان وغيرهم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر من قوله[٤]. قال: وروي عن أبي هريرة مرفوعاً, وروى يحيى ابن أبي كثير عن أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلاً".

قلت: وابن لهيعة وإن كان ضعيفاً فحديثه يكتب في المتابعات، ولا سيما ما كان من رواية عبد الله بن وهب عنه كما قال غير واحد من الأئمة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٤٩/٦٣٤/١).

(٢) قلت: قد مضى قريباً تحت رقم (١٥٧)، فانظره مع التعليق عليه.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٠/٦٣٤/١).

(٤) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٦٢/٣): "ورَفْعُه غير صحيح عند الدارقطني وغيره من الحُفّاظ.

قلت: فالحديث بهذه الطّرق صحيح. والله أعلم".

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (١/٧٠-٧١)، "الثمر المستطاب" (٢/٨٤٩).

١٦٤ - قال الألباني في "الإرواء" (١/٣٢٥-٣٢٦) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن محمد بن عبد الرحمن بن مُجَبَّرٍ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**ما بين المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ**):

"أخرجه الدارقطني (ص ١٠١)، والحاكم (١/٢٠٦)[١]، وعنه البيهقي (٢/٩) .. **وقال الحاكم**: "صحيح، وابن مُجَبَّرْ ثقة"[٢].

قلت: **كلّا، بل ليس بثقة، بلِ اتّفقوا على تضعيفه،** وقد أورده الذهبي في "الميزان"، وكذا الحافظ في "اللِّسان" فلم يَذْكُرا عن أَحَدٍ توثيقه، بل كلُّ مَنْ حَكَوا كلامه فيه ضَعَّفَه، إلا الحاكم فلا يُعْتَمَدُ على توثيقه. لكنه لم يتفرّد به .."[٣].

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (١/٧٠)، "الثمر المستطاب" (٢/٨٤٨-٨٤٩).

وأما الحاكم فصححه، وقال: على شرطهما، وليس كما قال. وكذلك رواه محمد بن عبد الرحمن بن مجبر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا. وابن المجبر مختلف في أمره. وقال أبو زرعة: هو وهمٌ، والحديث حديث ابن عمر موقوف.

وروي هذا المعنى - أيضا - عن عثمان وعلي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، ولا يعرف عن صحابي خلاف ذلك".

(١) أورده بعد الحديث السّابق مباشرة.

(٢) كذا في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، ولم يقع هذا التصحيح في طبعتي دار المنهاج القويم ودار التأصيل، ونصّ كلام الحاكم فيهما: "رواه محمد بن عبد الرحمن بن مجبّر -وهو ثقة- .. هذا حديث قد أوقفه جماعة عن عبيد الله ابن عمر". وهكذا نقله الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩/٣٢٩).

(٣) وقد أعلّه والحديث الذي قبله الأئمةُ بالوقفِ كما تقدّم في الحديث السّابق والتعليق عليه.

وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩/٣٢٩) متعقّباً الحاكم في توثيقه لابن مُجَبّر: "قلت: بل ضعّفه ابن معين والبخاري وأبو زرعة".

ومِنْ كِتابِ الإمامةِ وصَلاةِ الجَماعةِ

١٦٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٩٥/٣) عند حديث يرويه عبد الوارث بن سعيد عن إسماعيل بن أُميّة عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا تَوَضّأَ أَحَدُكُمْ في بَيْتِهِ، ثمّ أَتَى المَسْجِدَ كان في صلاةٍ حتّى يَرْجِعَ، فلا يَقُلْ هكذا. وشَبَّكَ بين أصابِعِهِ**» بعد أنْ خرّجه من طرقٍ عن سعيد المقبري، وأعلّه بالاضطراب والاختلاف عليه:

"وأخرجه في "المستدرك"[١] من طريقين قالا: ثنا عبد الوارث: ثنا إسماعيل بن أمية ... به. وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وتعقّبه المنذري بقوله:

"**وفيما قاله نظر**". **ولعلّ وجهه هذا الاختلاف على سعيد المقبري، وهو اختلاف شديد، يَحارُ الباحث في استخراج الصواب منه**[٢]. **ولذلك ضَعَّفَ الحديثَ بعضهم**، كما ذكره الحافظ في "الفتح" (٤٤٨/١). لكني وجدتُ للحديث طريقاً عن كعب، هي في مَنْجاةٍ من هذا الاضطراب .."[٣].

١٦٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١٠٠/٢-١٠١) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة: أنّ رسولَ الله ﷺ قال لكعب بن عجرة: **(إذا تَوَضّأْتَ، ثمّ دَخَلْتَ المَسْجِدَ فَلا تُشَبِّكَنَّ بين أصابِعِكَ)** بعد أن خرّجه من طريق أبي بكر بن عياش عن محمد بن عجلان عن أبي سعيد المقبري عن كعب بن عجرة به، وأعلّه بمخالفة الليث بن سعد لأبي بكر بن عياش إسناداً ومتناً:

"أخرجه الترمذي (٢٢٨/٢) وقال: "رواه غير واحد عن ابن عجلان مثل حديث الليث".

قلت: رواه ابن جريج: أخبرني محمد بن عجلان به إلا أنه قال: "عن بعض بني كعب بن عجرة عن كعب". أخرجه أحمد (٢٤٢/٤).

فهذا خلاف رواية أبي بكر بن عياش إسناداً ومتناً كما هو ظاهر.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٥٣/٧/٢).

(٢) قد جزم الدارقطني في "العلل" (١٣٧/١١) بأنّ الصواب فيه رواية من قال: عن إسماعيل بن أميّة عن سعيد المقبري عن شيخٍ عن أبي هريرة.

(٣) انظر الحديث الآتي والتعليق عليه.

وفي إسناده اختلاف آخر, فرواه الدارمي (٣٢٧/١) عن سفيان، وأحمد (٢٤٢/٤) عن قران بن تمام و(٢٤٣/٤) عن شريك بن عبد الله، **والحاكم** (٢٠٦/١)[١] عن يحيى بن سعيد أربعتهم عن ابن عجلان عن المقبري – وسماه الثاني سعيد بن أبي سعيد – عن كعب ابن عجرة به. فأسقطوا الرّجل المبهم، **والصواب إثباته** فقد قال الطيالسي (١٠٦٣): حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن مولًى لبني سالم عن أبيه عن كعب به. وكذلك رواه أحمد (٢٤٢/٤): حدثنا حجاج أنبأنا ابن أبي ذئب به.

وهذا اختلاف آخر على سعيد إذ أدخل ابن أبي ذئب – وهو ثقة – بينه وبين كعب واسطتين، وقد سمى أحدهما. فرواه أبو داود (٥٦٢) .. وأحمد (٢٤١/٤) عن داود بن قيس الفراء عن سعد بن إسحاق عن أبي ثمامة قال: "أَدْرَكَني كعب بن عجرة بالبلاط، وأنا مُشَبِّكٌ بين أصابعي فقال ..." فذكر الحديث. وأبو ثمامة هذا مجهول.

وقال الذهبي: "لا يعرف وخبره منكر". ثم ساق له هذا الحديث.

وقال الحافظ في "التقريب": "مجهول الحال". وجزم في "التهذيب" أنه الرّجل المبهم في رواية الترمذي عن ابن عجلان.

ومن الاختلاف فيه عنه – أعني ابن عجلان– ما أخرجه الحاكم (٢٠٧/١) من طريق أبي غسّان حدثنا شريك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره نحوه. وقال الحاكم: "وَهِم شريك في إسناده"، وكذا قال الذهبي.

وعلّقه الترمذي وقال: "هو غير محفوظ".

قلت: وهذا من سوء حفظ شريك الذي اشتهر به، وقد رواه عن ابن عجلان على وجه آخر كما سبق.

قلت: **فهذا اضطراب شديد في إسناد الحديث، لا يمكن معه الحكم عليه بالصحة وإن قال الحاكم في رواية يحيى بن سعيد المتقدمة: "صحيح على شرط مسلم"؛ فإنه قائم على عدم النظر إلى هذا الاضطراب الشّديد**[٢].

---

(١) أورده بعد الحديث السّابق مباشرة لأجل متابعة ابن عجلان لإسماعيل بن أميّة.

(٢) قد حكى الدارقطني في "العلل" (١٣٥/١١-١٣٧) الخلاف في هذا الحديث عن محمد بن عجلان وإسماعيل بن أمية، وصوّب ما هو راجح عن كلٍّ منهما فقال: "يرويه محمد بن عجلان، وإسماعيل بن أمية، واختلف عنهما.

فأما ابن عجلان فرواه الدّراوردي، وشريك بن عبد الله، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

نعم للحديث أصل صحيح عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (**إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع، فلا يفعل هكذا، وشَبَّك بين أصابع**)".

١٦٧ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٦٠٨/٢) عند حديث يرويه الضَّحّاك بن عثمان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فليُسَلِّم على النّبي ﷺ، ولْيَقُلْ: اللّهمّ افْتَحْ لي أبوابَ رحمَتِكَ، وإذا خرجَ، فليُسَلِّم على النّبي ﷺ، ولْيَقُلْ: اللّهمّ أَجِرْنِي مِنَ الشّيْطانِ الرّجِيمِ**»:

"أخرجه ابن ماجه (٢٦٠/١)، والحاكم (٢٠٧/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي

وليس كما قالا، وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ الضّحّاك بن عثمان لم يخرج له البخاري"[٢].

وخالفهم يحيى القطان، فرواه عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. كذلك روي عن أيوب السختياني، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، قاله نصر بن طريف، عن أيوب. ورواه عن شريك، عن ابن عجلان، قال: لا أعلمه إلا عن أبي حازم، عن أبي هريرة، وليس بمحفوظ. ورواه قُران بن تمام، عن ابن عجلان بإسناد آخر، أحدهما عن يزيد بن قسيط، عن سعيد بن المسيب مرسلا، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والآخر عن ابن عجلان، عن نعمان، عن ابن عباس، قال: نهى عن تشبيك الأصابع في الصلاة. وقيل: عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقول يحيى القطّان عن ابن عجلان أشبهها بالصواب.

وأما إسماعيل بن أمية، فرواه عبد الوارث بن سعيد، ويحيى بن سليم، ومحمد بن مسلم الطائفيان، والحارث بن عبيدة، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. واختلف عن إسماعيل بن عياش، فرواه الحسن بن عرفة، عن إسماعيل بن عياش، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن شيخ من أهل المدينة، عن أبي هريرة. وكذلك رواه روح بن القاسم، عن إسماعيل بن أمية، عن المقبري، عن شيخ، عن أبي هريرة، **وهو الصواب عن إسماعيل بن أمية**".

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٥٦/٨/٢).

(٢) قلت: والحديث أخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٨٣٨) عن محمّد بن بشار بهذا الإسناد.

ثم أخرجه في (٩٨٣٩) من طريق محمّد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن كعب الأحبار قوله.

ثم أخرجه في (٩٨٤٠) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة: أنّ كعب الأحبار قال [لأبي هريرة]: إني قائل لك اثنتين فلا تنسهما: (إذا دخلت المسجد، فصلِّ على النبي ﷺ، وقل: اللهمّ افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرجت ...). فجعله عن كعب الأحبار موقوفًا. وقال بإثر رواية ابن أبي ذئب: "**ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمّد بن عجلان ومن الضّحّاك بن عثمان في سعيد المقبري، وحديثه أولى بالصواب**".

وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢٧٦/١-٢٧٧): "ورجال هذا الحديث من رجال الصحيح، لكن أعلّه النسائي .. ورواية ابن عجلان أخرجها عبد الرزاق، وابن أبي شيبة في "مصنّفيهما" كذلك.

وأخرجه عبد الرزاق عن أبي معشر عن سعيد المقبري: أنّ كعبًا قال لأبي هريرة، فذكره.

١٦٨ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٤٢٥/١) عند حديث يرويه عبد العزيز بن محمد الدّراوردي عن سهيل بن أبي صالح عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص عن أبيه ﷺ: أنّ رجلاً جاء إلى الصّلاة والنبيُّ ﷺ يُصَلّي بنا، فقال حِين انْتَهى إلى الصَّفِّ: اللّهمّ آتِنِي أَفْضَلَ ما تُؤْتِي عِبادَكَ الصّالِحِين. فلمّا قَضَى النبيُّ ﷺ الصّلاةَ قال: «**مَنِ الْمُتَكَلِّمُ آنِفًا؟**» فقال الرَّجُلُ: أنا يا رسولَ اللهِ. فقال النبيُّ ﷺ: «**إِذًا يُعْقَرُ جَوادُكَ، وتُسْتَشْهَدُ في سبِيلِ اللهِ**» تعليقاً على تصحيح الحاكم له على شرط مسلم:

"**كذا قال،** ووافقه الذهبي، **وقد سقط من إسناده** (٢٠٧/١)[١] (محمد بن مسلم بن عائذ) **وهو علة الحديث، فإنه مجهول،** وهو ثابت في إسناد الآخرين، وهو رواية للحاكم (٧٤/٢). وهو مخرّج في الأصل"[٢].

١٦٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٥٥/٢-٥٦) عند حديث يرويه محمد بن فضيل عن عطاء بن السّائب عن أبي عبد الرحمن السُّلمي عن ابن مسعود ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل في الصّلاة يقول: (**اللهمّ إني أعوذُ بك مِنَ الشّيطان الرجيم، ونَفْخِهِ، وهَمْزِهِ، ونَفْثِهِ**)[٣]:

"أخرجه ابن ماجه (٨٠٨)، والحاكم (٢٠٧/١)[٤] ..

فهؤلاء ثلاثة خالفوا الضّحّاك في رَفْعِه، وزاد ابن أبي ذئب في السّند راويًا، وخفيت هذه العلة على مَن صَحَّح الحديث من طريق الضّحّاك. وفي الجملة هو حسنٌ لشواهده، والله تعالى أعلم". انتهى

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٥٧/٩/٢).

(٢) قال محقّقو طبعة دار المنهاج: "ثم رواه [الحاكم] في الجهاد (٢٤٣٠) من طريق قتيبة بن سعيد عن الدّراوردي عن محمد بن مسلم بن عائذ عن عامر به، فزاد محمد بن مسلم وترك سهيلاً! وقال: "صحيح الإسناد".

والصواب أنه عن الدّراوردي عن سهيل عن محمد بن مسلم بن عائذ عن عامر، كما رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٢٢/١)، وابن خزيمة (٢٣١/١)، والنسائي في "الكبرى" (٤١/٩)، وغيرهم من طرق عن الدّراوردي به، ومحمد بن مسلم بن عائذ لم يرو عنه غير سهيل، ولم يخرّج له مسلم.

وانظر: "علل الدارقطني" (٣٤٢/٤)، وأحال ابن حجر في "الإتحاف" هذا الموضع والذي في الجهاد على رواية ابن خزيمة التّامّة، ولم يتنبّه للفرق بينهما".

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: ثم إنّ هذه الزيادة [ونَفْخِهِ، وهَمْزِهِ، ونَفْثِهِ] هي في حديث الحسن أيضا في مراسيل أبي داود (ص٦) من "مختصر المراسيل"، وهي زيادة صحيحة، وردت من حديث أبي سعيد الخدري، وجبير بن مطعم، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن الخطاب، وأبي أمامة.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٩/٢-٧٥٨/١٠).

ثم أخرجه (٤٠٣/١) والبيهقى من طريقين آخرين عن عمار بن زريق وعن ورقاء كلاهما عن عطاء به نحوه .. وقال الحاكم: "صحيح، وقد استشهد البخاري بعطاء بن السّائب".

قلت: **ووافقه الذهبي، وفيه نظر**، قال البوصيري في "الزوائد" (ق ٢/٥٤):

"هذا إسناد ضعيف، عطاء بن السّائب اختلط بآخره، وسمع منه محمد بن الفضل بعد الاختلاط[١]، وقد قيل: إنّ أبا عبد الرحمن السُّلمي لم يسمع من ابن مسعود، ورواه ابن خزيمة في صحيحه عن يوسف بن عيسى عن ابن فضيل به".

قلت: قد أَثْبَتَ سماعَهُ من ابن مسعود البخاري في "تاريخه"[٢]، والمثبت مقدم على النّافي".

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٢٧٤/١).

١٧٠ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢٨٣/١-٢٨٥) عند حديث يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج: أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي بكر بن حفص بن عمر عن أنس بن مالك ﷺ قال: «صَلّى معاويةُ بالمدينة صلاةً فَجَهَرَ فيها بالقراءة، فَقَرأَ فيها بسم الله الرحمن الرحيم لأُمِّ القرآنِ، ولم يَقْرَأْ بسم الله الرحمن الرحيم للسُّورةِ التي بعدها حتّى قَضَى تلك القراءة ..»:

"أخرجه الشافعي في "الأم" (٩٣/١)، ومن طريقه الدارقطني (١١٧)، والحاكم (٢٣٣/١)[٣] .. قال الدارقطني: "رجاله كلهم ثقات". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم" - ووافقه الذهبي -، ثم قال [يعني: الحاكم]: "وقد احتجّ مسلم بعبد المجيد بن عبد العزيز، وسائر الرواة متفق على عدالتهم، وهو علةٌ لحديث شعبة عن قتادة؛ فإنّ قتادة - على علو قدره - يدلّس، ويأخذ مِنْ كلِّ أَحَدٍ".

كذا قال! وهو يشير بذلك إلى حديث أنس السّابق في إسراره بالبسملة[٤].

---

(١) قال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٣٣٤/٦) في ترجمة عطاء: "وحديث البصريين الذين يحدّثون عنه تخاليط كثيرة، لأنه قَدِم عليهم في آخر عمره، **وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء، كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة**".

(٢) (٧٢/٥).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٧/١٤/٢).

(٤) وقد ذكره الشيخ من طرق - في الصحيحين وغيرهما، وفي بعضها تصريح قتادة بالسّماع - عن شعبة عن قتادة عن أنس: (أنّ النبيَّ ﷺ، وأبا بكر، وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بـ: {الحمد لله رب العالمين}) .. وفي رواية لمسلم وغيره ساقها الشيخ أيضاً: (صليت مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحدا منهم يقرأ: {بسم الله الرحمن الرحيم}) .. ثم ساقه الشيخ من طريق الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس به مثل الأوّل.

وهذه العلة ليست بشيء؛ لأنّ قتادة صرّح بسماعه من أنس، فبَطَل ما أعلّه الحاكم به. ثم إنّ في كلامه مؤاخذات أخرى:

الأولى: أنّ مُسْلِماً لم يحتجّ بعبد المجيد هذا؛ وإنما روى له مقروناً بغيره - كما في "التهذيب" -. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ". إلا أنه قد تابعه عبد الرزاق عند الدارقطني، والبيهقي.

الثانية: أنّ عبد الله بن عثمان هذا؛ ليس مُتَّفَقاً على الاحتجاج به - كما يفيده كلام الحاكم -، والبخاري إنما أخرج له تعليقاً، ثم هو مختلفٌ فيه - وإن كان مسلم قد احتجّ به -؛ فَوَثَّقه ابن معين، وغيره، والنسائي في رواية، وقال في أخرى: "ليس بالقويّ".

وروي نحوه عن ابن معين. وقال ابن عدي: "أحاديثه حِسان".

قلت: والحقّ أنه ثقة حجّة، وحديثه أقلّ أحواله أنه حسن يحتج به؛ إلا إذا خالف مَن هو أقوى منه في الحديث، والواقع هنا كذلك؛ فقد سبق بيان أنّ الحديث رواه جمعٌ عن جمعٍ عن أنس: أنه ﷺ كان يُسِرُّ بالبسملة. فكيف يروي أنسٌ مثل حديث معاوية هذا محتجّاً به، وهو مخالف لِما رواه عن النبي ﷺ، وعن الخلفاء الراشدين؟! ولم يعرف عن أحدٍ مِنْ أصحاب أنسٍ المعروفين بصحبته أنه نقل عنه مثل ذلك". وهذا أَحَدُ الوجوه التي ضَعَّفَ المحقِّقون حديث ابن خثيم هذا عن أنس.

والوجه الثاني: أنه اضطرب في روايته إسنادا ومتناً .."[1].

١٧١ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/٢٨٧-٢٨٨) عند حديث يرويه محمد بن أبي السَّرِيّ العسقلاني، قال: صلّيتُ خَلْفَ المعتمر بن سليمان ما لا أُحْصِي صلاةَ الصُّبحِ، والمغربِ، فكان يَجْهَرُ ببسم الله الرحمن الرحيم قَبْلَ فاتحةِ الكِتاب وبَعْدَها. وسمعتُ المعتمر يقول: ما آلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بصلاةِ أبي. وقال أبي: ما آلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بصلاةِ أنس بن مالك. وقال أنس بن مالك: «**ما آلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بصلاة رسول الله ﷺ**»:

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٦/٤٠٢-٤٠٣) بعد أن ساق حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم هذا من وجوه مختلفة: "**وبكلِّ حال؛ المضطرب إسناده وألفاظه لا يجوز أن يكون معارضاً لأحاديث أنس الصحيحة الصريحة.**

وقد تفرّد بهذا الحديث عبد الله بن عثمان بن خثيم، وليس بالقويّ؛ ترك حديثه يحيى القطان وابن مهدي.

ومن العجب، قول بعضهم: يكفي أنّ مسلما خرّج له، مع طعنه في حديث الأوزاعي الذي خرجه مسلم في "صحيحه" من حديث أنس المصرّح بنفي قراءة البسملة".

"أخرجه الدارقطني (١١٦)، والحاكم (١/٢٣٣-٢٣٤)[١]، **وقال**: "رواته عن آخرِهم ثقات". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا، **لكن لا يلزم منه أنه صحيح ثابت؛ لأنّ الصِّحّة لا تثبتُ حتى يَنْتَفِيَ الشُّذوذ والعلّة، ويثبت حفظ الراوي وضبطه، وكلّ هذا غير مُتَحَقِّقٌ هنا**؛ فإنّ ابن أبي السّريّ هذا مُتَكَلَّمٌ فيه من جهة حفظه، وفي "التقريب": "صدوق، له أوهام كثيرة". اهـ.

وهذا الحديث مِنْ أوهامه؛ بدليل ما رواه ابن خزيمة في "مختصره"، والطبراني في "معجمه" عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن عن أنس: أنّ رسول الله ﷺ كان يُسِرُّ بـ: {بسم الله الرحمن الرحيم} في الصّلاة، وأبو بكر، وعمر. وكذلك رواه الثقات الأثبات عن أنس - كما سبق -، فَمُخالِفُ حديثهم مُخطئٌ - ولا شكّ -. وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه سقط من الحديث: (لا). فإنْ صَحَّ ذلك؛ فهو حينئذ موافق لرواية الثقات"[٢].

١٧٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٢/٥٤-٥٥) عند حديث يرويه شعبة عن عمرو بن مرّة عن عاصم العَنَزِي عن ابن جبير عن أبيه: أنّ النبي ﷺ كان إذا افْتَتَحَ الصّلاةَ، قال: (**الله أكبر كبيراً، والحمدُ لله كثيراً، وسبحانَ اللهِ بكرةً وأَصيلاً**). ثلاث مرات (**اللهمّ إني أعوذُ بك مِنَ الشّيطان الرجيم مِنْ هَمْزِهِ ونَفْثِهِ ونَفْخِهِ**):

"أخرجه الطيالسي (٩٤٧)، وكذا أبو داود (٧٦٤)، وابن ماجه (٨٠٧) .. والحاكم (١/٢٣٥)[٣] .. **ثم قال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٥-١٦/٧٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٦/٤٠٤-٤٠٥) بعد أن ساق هذا الحديث من "المستدرك": "وهذا لا يثبت؛ لوجوه: .. **ومنها**: أنه ليس فيه تصريح برواية معتمر للجهر بالبسملة بهذا الإسناد، وإنما فيه اقتداء كلّي في الصلاة، ومثل هذا لا يثبت به نقل تفاصيل أحكام الصلاة الخاصة.

ومنها: أنّ المعتمر بن سليمان إنما كان يروي حديث البسملة بإسناد آخر عن إسماعيل بن حماد، عن أبي خالد، عن ابن عباس، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتتح صلاته بـ (بسم الله الرحمن الرحيم).

خرّجه من طريقه كذلك أبو داود، وقال: هذا حديث ضعيف. والترمذي، وقال: إسناده ليس بذاك ...

ومنها: أنّ محمد بن المتوكل لم يُخَرِّج له في "الصحيح"، وقد تكلّم فيه أبو حاتم الرازي وغيره وليّنوه، وهو كثير الوهم.

وقد روي عنه هذا الحديث على وجه آخر: خرّجه الطبراني عن عبد الله بن وهيب الغزي، عن محمد بن أبي السّري، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، أنّ النبي ﷺ (كان يُسِرُّ بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) وأبو بكر وعمر).

فهذه الرواية المتصلة الإسناد أولى من تلك المنقطعة".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٨/٧٧٤).

قلت: **وفي ذلك نظر**؛ فإنّ عاصماً هذا العنزي لم يوثّقه أحدٌ، اللهم إلا ابن حبان؛ فإنه أورده في "الثقات" (٢/٢٢٢) وساق له هذا الحديث وقال: "كذا قال شعبة عن عمرو بن مرة عن عاصم العنزي. وقال مسعر: عن عمرو بن مرّة عن رجل من عنزة. وقال ابن إدريس: عن حصين عن عمرو بن مرّة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير. وهو عند ابن عباس (كذا الأصل، ولعله: ابن عياش) عن عبد الله بن عبد الله بن حمزة بن حرسه (كذا) عن عبد الرحمن بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه بطوله".

قلت: **فهذا الاختلاف على عاصم في اسمه يشعر بأنّ الرّجلَ غير معروف**، ولعله لذلك قال البخاري: "**لا يصحّ**"[1]، لكن لعله يتقوى بالطريق الأخرى التي ذكرها ابن حبان، وإن كنت لم أعرف ابن حمزة هذا. ولكنه على كل حال هو شاهد جيّد للأحاديث الآتية ..".

– **وقال في** "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٢٩٧) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله كلهم تقات؛ غير عاصم العنزي؛ قال البزار:

"اختلفوا في اسمه، وهو غير معروف". وقال البخاري: "لا يصحّ".

وأما ابن حبان؛ فأورده في "الثقات"! وقال الحافظ: "**مقبول**".

والحديث أخرجه الطيالسي (رقم ٩٤٧) .. والحاكم (١/٢٣٥)، وأحمد (٤/٨٥) .. من طرق أخرى عن شعبة ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وقد علمتَ حالَ العنزي مِنْ كلام البخاري والبزار؛ **فلا يُلْتَفَتُ حينئذٍ إلى تصحيح الحاكم للحديث لِما عُرِفَ مِنْ تساهله في ذلك، ولا إلى موافقة الذهبي له؛ لِما عَلِمْنا أنه كثيراً ما يُوافِقه دون أن يتحقّق من ذلك، بل أحياناً يُصَرِّح في "الميزان" أو غيره بخلاف موافقته له في "المستدرك""**.

– وانظر: "أصل صفة الصلاة" (١/٢٧٣).

١٧٣ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/٢٥٤) عند حديث يرويه طَلْقُ بن غَنّام عن عبد السّلام بن حرب الملائي عن بُدَيل بن مَيْسَرة عن أبي الجَوْزاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا اسْتَفْتَحَ الصّلاةَ قال: (**سُبحانكَ اللهمَّ وبحمدكَ، وتبارك اسْمُكَ، وتعالى جَدُّكَ، ولا إلهَ غيرُكَ**):

---

(١) وقال الإمام أحمد فيما حكاه عنه ابن رجب في "الفتح" (٦/٤٢٩): "**لا يعرف**". وقال ابن خزيمة في "صحيحه" (١/٢٦٨): "وعاصم العنزي، وعباد بن عاصم **مجهولان لا يُدرى مَن هما**".

"أخرجه أبو داود، والحاكم[1] أيضاً، والدارقطني، والبيهقي من طريق طَلْق بن غَنّام ..
وهذا سند رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين. إلا أنّ مُسْلِماً لم يخرّج لطَلْقِ بن غَنّام شيئاً[2].
ومِنْ هذا تعلم أنّ قول الحاكم: "صحيح على شرطهما". وإنْ وافقه الذهبي؛ **ليس كما قالا**.
ثم هو معلول؛ قال الحافظ في "التلخيص" (٣/٣٠٣): "ورجال إسناده ثقات؛ لكن فيه انقطاع".
قلت: يعني: بين أبي الجوزاء وبينها. - وقد روى مسلم من هذا الوجه حديثا ذكرناه فيما سبق، وتكلّمنا على علّته بتفصيل هناك[3] ... وقد أعلّه أبو داود بعلة أخرى غير قادحة، وقد أجاب عنها ابن التركماني في "الجوهر النقي". **ولولا ما في الإسناد من الانقطاع؛ لَحَكَمْنا له بالصّحّة**، ولكنه على كلّ حال شاهد لا بأس به لحديث أبي سعيد".
وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٣٦٤-٣٦٥)، "الإرواء" (٢/٥٠-٥١).
١٧٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/١٣٥) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق أخبرني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ الظُّهرَ، فلمّا سلّم نادَى

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/١٨-١٩/٧٧٥).
(٢) ولم يخرّج البخاري لبديل بن ميسرة.
(٣) ومما قاله الشيخ هناك (١/١٧٧-١٧٨):
"والحديث مع كونه في "صحيح مسلم"؛ فقد أعلّ بالانقطاع؛ قال في "التلخيص" (٣/٢٦٦): "قال ابن عبد البر: هو مرسل؛ لم يسمع أبو الجوزاء منها". اهـ.
قلت: ونصّ كلام ابن عبد البر في رسالة "الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف" (ص ١٧٦): "رجال إسناد هذا الحديث ثقات كلهم؛ إلا أنهم يقولون - يعني: علماء الحديث -: إنّ أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة، وحديثه عنها إرسال". اهـ.
وقد أشار إلى ذلك البخاري في ترجمة أبي الجوزاء؛ فقال: "في إسناده نظر". قال الحافظ في "التهذيب": "يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده. وقال جعفر الفريابي في "كتاب الصلاة": ثنا مزاحم بن سعيد: ثنا ابن المبارك: ثنا إبراهيم بن طهمان: ثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال: أرسلت رسولا إلى عائشة يسألها ... فذكر الحديث". اهـ.
قلت: فرجع الحديث إلى أنه عن مجهول، وهو الواسطة بين أبي الجوزاء - واسمه: أوس بن عبد الله - وعائشة.
والظّاهر أنّ مسلما رحمه الله لم يقف على هذا الطريق المبين لعلّة الحديث؛ فرواه من الطريق الأولى بناء على مذهبه في إمكان اللقاء. والله أعلم". اهـ
قلت: أصل كلام ابن حجر الذي فسّر به كلام البخاري هو لابن عدي ذكره في ترجمة أبي الجوزاء هذا، ونصّ كلامه في "الكامل" (٢/٣٣١/٢٢٥): "وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود، وأرجو أنه لا بأس به، ولا تُصَحَّح روايته عنهم أنه سمع منهم. **وقول البخاري**: (في إسناده نظر) أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده".

رجلاً كان في آخر الصُّفوف فقال: (**يا فلانُ! أَلا تَتَّقِي اللهَ، أَلا تنظرُ كيف تُصَلِّي؟! إنّ أحَدَكم إذا قام يُصلِّي إنّما يقوم يُناجي رَبَّهُ؛ فلينظر كيف يُناجِيه** ..):

"وهو في "مسند أحمد" (٢/٤٤٩) من هذا الوجه دون فقرة المناجاة، **وقال الحاكم**[١]: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسن فقط كما نبّهنا عن ذلك مرارا في أحاديث ابن إسحاق**"[٢].

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١/٣٥٣).

١٧٥ - قال الألباني في "تمام المنة" (ص٣٠٩) عند حديث يرويه الزهري قال: سمعتُ أبا الأحوص يُحَدِّثُ سعيدَ بن المسيّب عن أبي ذرٍّ ﷺ مرفوعاً «**لا يَزالُ اللهُ مُقْبِلًا على العَبْدِ ما لم يَلْتَفِتْ، فإذا صَرَفَ وَجْهَهُ انْصَرَفَ عنه**»:

"أخرج [الحاكم] الحديثَ في "المستدرك"[٣] **وقال**: "صحيح الإسناد" ...

الثانية: **أنّ إسناد الحديث غير صحيح**؛ لأنّ فيه أبا الأحوص، وفيه جهالة كما قال النووي في "المجموع"، وأَعَلَّ الحديثَ به"[٤].

١٧٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٦٧) عند حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن الالْتِفاتِ في الصّلاةِ، فقال: «**هو اخْتِلاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطانُ مِنْ صَلاةِ العَبْدِ**» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) والبخاري وغيرهما:

"(تنبيه): **ذَكَرَ الحاكمُ** (١/٢٣٧)[٥] أنّ الحديث متّفقٌ عليه بين الشيخين! **وذلك من أوهامه؛ فإنّ مسلماً لم يخرّجه أصلاً**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٠-٢١/٧٧٨).

(٢) صرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس".

قلت: وللحديث شواهد ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٢١/٧٧٩).

(٤) قال فيه يحيى بن معين: "ليس بشيء". وقال النسائي: "لم نقف على اسمه، ولا نعرفه، ولا نعلم أحدًا روى عنه غير ابن شهاب". وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

ينظر: "تاريخ ابن معين/دوري ٥٢١٧)، "تهذيب الكمال" (٣٣/١٧)، "تهذيب التهذيب" (١٢/٥-٦).

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٢-٢٣/٧٨١).

١٧٧ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٤٨٦/٢) عند حديث يرويه مُحاضِر بن المورّع عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت: أنّ رسول الله ﷺ «**كان يقرأُ في المغربِ بسورةِ الأعرافِ في الرّكعتين كِلْتَيْهِما**»:

"أخرجه {ابن خزيمة [٥١٧/٢٦٠/١]}، والحاكم (٢٣٧/١)[١] من طريق محاضر بن المورّع .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين؛ إن لم يكن فيه إرسال".

وقال الذهبي: "فيه انقطاع". **كذا قال!** ويعني: بين عروة وزيد، وليس كذلك؛ فقد سبق تصريحه بسماعه منه في رواية الطّحاوي[٢]؛ **فالحديث موصول صحيح، وهو على شرط مسلم فقط**؛ فإنّ محاضر بن المورّع إنما روى له البخاري تعليقاً".

١٧٨ – قال الألباني في "الإرواء" (١١/٢-١٢) عند حديث يرويه محمد بن خلّاد الإسكندراني عن أشهب بن عبد العزيز عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن محمود بن الرّبيع عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه مرفوعاً (**أُمُّ القُرْآنِ عِوَضٌ مِنْ غَيْرِها، وليْسَ غَيْرُها منها عِوَضٌ**):

".. الدارقطني، والحاكم (٢٣٨/١)[٣] .. **وقال الحاكم**: "قد اتّفق الشيخان على إخراج هذا الحديث عن الزهري من أوجه مختلفة بغير هذا اللّفظ، ورواة هذا الحديث كلّهم أئمة، وكلّهم ثقات على شرطهما".

قلت: **وهذا من أوهامه**؛ فإنّ أشهب بن عبد العزيز وإن كان ثقة، فلم يخرج له الشيخان أصلاً. ومحمد بن خلّاد الإسكندراني لم يخرّجا له أيضا، **وهو علّة هذا الحديث عندي**؛ فإنه وإن وثّقه ابن

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٣/٢-٧٨٣/٢٤).

(٢) قال الشيخ في تخريج رواية الطّحاوي هذه في (٤٨٤/٢-٤٨٥) بعد أنْ ساق رواية البخاري لهذا الحديث من طريق عروة عن مروان بن الحكم عن زيد به: "وأما رواية عروة بن الزبير عنه؛ فأخرجها النسائي، والطحاوي (١٢٤/١) من طريق أبي الأسود: أنه سمع عروة بن الزبير يقول: أخبرني زيد بن ثابت أنه قال لمروان بن الحكم: يا أبا عبد الملك! ما يحملك على أن تقرأ في صلاة المغرب بـ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}، وسورة أخرى صغيرة ..؟! قال زيد: فوالله! لقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة المغرب بأطول الطِّوال؛ وهي {المص}.. وهذا سند صحيح على شرطهما -كما قال النووي (٣٨٣/٣)، وابن القيم (٧٥/١) - ...

والظّاهر أنّ عروة سمعه أولاً من مروان عن زيد ثم لقي زيداً، فأخبره -كما في "الفتح" -."..

ثم ساق الشيخ بعد ذلك رواية الحاكم هذه ..

قلت: وقال الحافظ في "إتحاف المهرة" (٦٤٠/٤) متعقّباً كلام الحاكم: "قلت: قد صرّح أبو الأسود عن عروة، أخبرني زيد بن ثابت. أخرجه الطحاوي".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٤/٢-٧٨٤/٢٥).

حبان وغيره، فقد شذّ في رواية الحديث بهذا اللّفظ، كما يشير إلى ذلك قول الدارقطني عقبه: "تفرّد به محمد بن خلّاد عن أشهب عن ابن عيينة".

وأوضحه ابن يونس بقوله فيه: "يروي مناكير". وإنما المحفوظ عن الزهري بهذا السّند: (**لا تُجْزِي صلاةٌ لا يُقْرَأُ فيها بأمِّ القرآن**)، وزاده توضيحاً الحافظ في "اللِّسان" فقال:

"هذا اللّفظ تفرّد به أيضاً زياد بن أيوب عن ابن عيينة، والمحفوظ من رواية الحُفّاظ عن ابن عيينة: (**لا صلاةَ لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**). كذا رواه عنه أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وابن أبي عمر، وعمر [كذا، والصواب: عمرو] النّاقد وخلائق.

وبهذا اللّفظ رواه أصحاب الزهري عنه: معمر وصالح بن كيسان والأوزاعي ويونس بن يزيد وغيرهم، والظاهر أنّ روايته [كذا، والصواب: رواية] كلّ عن [كذا، والصواب: مِن] زياد بن أيوب وأشهب منقولة بالمعنى".

ثم ذكر عن الحاكم ما خلاصته: أنّ محمد بن خلّاد كان ثقة حتى ذهبت كتبه، فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح.

قلت: **فلعله حدّث بهذا الحديث بعدما ذهبت كتبه فأخطأ في لفظه**، والله أعلم".

١٧٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٤٠٣-٤٠٤) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد القطّان عن جعفر بن ميمون عن أبي عثمان النّهدي عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَخْرُجَ يُنادِي في النّاسِ أَنْ: «**لا صَلاةَ إلّا بِقِراءَةِ فاتِحةِ الكِتابِ، فَما زادَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود):

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير جعفر بن ميمون البصري؛ قال أحمد: "ليس بقويّ في الحديث". وقال ابن معين: "ليس بذاك". وقال في موضع آخر: "صالح الحديث". وقال مرّةً: "ليس بثقة". وقال أبو حاتم: "صالح". وقال النسائي: "ليس بالقويّ". وقال الدارقطني: "يعتبر به". وقال ابن عدي: "لم أَرَ أحاديثه منكرة، وأرجو أنه لا بأس به، ويكتب حديثه في الضعفاء". وقال البخاري: "ليس يشيء".

قلت: ويتلخّص مِنْ هذه الكلمات: أنّ الرَّجُلَ في نفسه صدوق، **لكنه ضعيف الحفظ**. ولذلك قال الحافظ: "صدوق يخطئ" ..

والحديث أخرجه البخاري في "جزء القراءة" (ص ٤) .. والحاكم (٢٣٩/١)[١] من طريق يحيى بن سعيد القطّان ... به. **وقال الحاكم:** "حديث صحيح لا غُبار عليه؛ فإنّ جعفر بن ميمون العبدي من ثقات البصريين، ويحيى بن سعيد لا يحدّث إلا عن الثقات"!

كذا قال، ووافقه الذهبي! والحقّ: أنّ الحديث صحيح بشاهده الذي قبله[٢].

وله شاهد آخر عن عبادة بن الصامت ... مرفوعاً: (لا صلاة لمن لم يقرأ بأمِّ القرآن فصاعداً). أخرجه مسلم (٩/٢)". **وانظر:** "أصل صفة الصلاة" (٣٠٢/١).

١٨٠ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٤٣٨/٢) عند حديث يرويه أبو أسامة عن سفيان الثوري عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفَير عن أبيه عن عقبة ابن عامر ﷺ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن المعَوِّذَتَيْنِ أَمِنَ القُرْآنِ هُما؟ «**فَأَمَّنا بهما رسول الله ﷺ في صلاةِ الفَجْرِ**»:

"أخرجه النسائي ... والحاكم (٢٤٠/١[٣] و٥٦٧)، وعنه البيهقي. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي! **وإنما هو على شرط مسلم فقط**"[٤].

١٨١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧٩/١٣-٨٠) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد القطّان عن قدامة بن عبد الله عن جَسْرَة بنت دجاجَة، قالت: سمعتُ أبا ذرٍّ يقول: (**قام النبيُّ ﷺ بآيةٍ حتى أَصْبَحَ يُرَدِّدُها**. والآية {**إنْ تعذّبهم فإنهم عِبادك، وإن تغفر لهم فإنّك أنت العزيز الحكيم**}):

"أخرجه النسائي (١٥٦/١-١٥٧) .. والحاكم (٢٤١/١)[٥] .. **وقال الحاكم:**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٨٩/٢٧/٢).

(٢) يعني: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ الذي أخرجه أبو داود قبل حديث أبي هريرة هذا، ولفظه: (أُمِرْنا أن نقرأ بفاتحة الكتابِ وما تَيسَّرَ). وإسناده صحيح، وهو في "صحيح أبي داود".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٩٣/٢٩/٢).

(٤) وذلك؛ لأنّ البخاري لم يخرّج لمعاوية بن صالح، ولا لعبد الرحمن بن جبير، ولا لأبيه.

قلت: قال أبو زرعة الدمشقي: "ليس هذا من حديث معاوية عن عبد الرحمن بن جبير، إنما روى هذا معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن القاسم، عن عقبة. قال أبو زرعة: **وهاتان الروايتان عندي صحيحتان، لهما جميعا أصل بالشام، عن جبير بن نفير عن عقبة، وعن القاسم عن عقبة**". «تاريخه» (١٣١٠). وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عقبة بن عامر، قال: سألت النبي ﷺ عن المعوذتين. فقيل لأبي: إنّ أبا زرعة، قال: هذا خطأ. قال أبي: **الذي عندي أنه ليس بخطأ**، وكنت أرى قبل ذلك أنه خطأ إنما هو معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن معاوية، عن النبي ﷺ. قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة". «علل الحديث» (١٦٦٧).

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٣١/٢-٣٢-٧٩٦/٣٢).

"صحيح"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظر**[1]؛ إلا أنْ يقصد أنه صحيح لغيره، فهو ممكن؛ لأنّ له شاهداً مختصرا من حديث أبي سعيد الخدري: (أنّ رسول الله ﷺ رَدَّدَ آيةً حتى أصبح).

أخرجه أحمد (٦٢/٣) بسند جيد"[2]. وانظر: حاشية "هداية الرواة" (٣٧/٢).

١٨٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٢١/٣) عند حديث يرويه مسعر عن إبراهيم السَّكْسَكِي عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله عَلِّمْنِي شَيْئًا يُجْزِئُنِي مِنَ القُرْآنِ فإنِّي لا أَقْرَأُ. قال: (**قُلْ: سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إله إلّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، ولا حوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ** ..) بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) عن أبي خالد الدّالاني عن إبراهيم السَّكْسكِي به:

"قلت: وهذا **إسناد ضعيف**، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير أبي خالد الدّالاني – واسمه يزيد بن عبد الرحمن – وهو ضعيف؛ قال في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلّس".

وإبراهيم السَّكْسَكِي– وهو ابن عبد الرحمن–، وإنْ كان من رجال البخاري؛ ففيه ضعفٌ أيضاً؛ قال الحافظ: "صدوق، ضعيف الحفظ". لكن له متابع يرتقي الحديث به إلى درجة الحسن، ذكره الحافظ في "التلخيص"، ثم ذكرته في "الإرواء" (رقم ٣٠٣) .. وأخرجه النسائي (١٤٦/١) ... والحاكم (٢٤١/١)[3] ... من طريق مسعر عن إبراهيم السَّكْسَكِي .. به نحوه. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!".

– وقال في "الإرواء" (١٢/٢–١٣) عند الحديث السّابق:

"رواه أبو داود (٨٣٢)، والنسائي (١٤٦/١–١٤٧) .. والحاكم (٢٤١/١) ..

---

(١) وجهه ما سبق من بيان الشيخ لحال جسرة بنت دجاجة حيث قال قبل ذلك (٧٧/١٣–٧٨):

"ليست بالمشهورة؛ فإنه لم يرو عنها من الثقات غير قدامة بن عبد الله هذا وأفلت بن خليفة، وفي ترجمة هذا الثاني منهما قال البخاري (٦٧/٢/١): "وعند جسرة عجائب .. وعلى هذا؛ فذِكر ابن حبان إياها في "الثقات" (١٢١/٤) من تساهله المعروف! وبخاصة أنه قال فيما نقله أبو العباس البناني: "عندها عجائب". ذكره في "الميزان"، وقال البيهقي: "فيها نظر". فقد وافق ابن حبان البخاري في جرحه إياها، وعليه اعتمد الذهبي في إيراده لها في "المغني في الضعفاء". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبولة". اهـ. قلت: وتوقّف في تصحيح حديثها هذا ابن خزيمة رحمه الله؛ فقد قال في "صحيحه" (٢٧١/١): "باب إباحة ترديد الآية الواحدة في الصلاة مراراً عند التدبر والتفكر في القرآن. **إنْ صحَّ الخبر**".

(٢) ويشهد له أيضاً مختصراً حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (قام النبيُّ ﷺ بآية من القرآن ليلة).

رواه الترمذي (٤٤٨) وقال: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه". وصحّح إسناده الشيخ الألباني.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٧/٣٢/٢).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري", ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو كما قالا، إلا أنّ** السَّكْسَكِي [وتحرّف في الإرواء إلى: السّلسكي] **هذا وإن أخرج له البخاري فقد قال الحافظ** في "التلخيص" (٨٩): "وهو من رجال البخاري، لكن عِيبَ عليه إخراج حديثه"[١]. وضعّفه النسائي. وقال ابن القطان: ضعّفه قوم فلم يأتوا بحجّة. وذكره النووي في "الخلاصة" في "فصل الضعيف"، وقال في "شرح المهذب": "رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف. وكان سببه كلامهم في إبراهيم. وقال ابن عدى: لم أجد له حديثاً منكرا [كذا، والصواب: منكر] المتن. انتهى. ولم ينفرد به بل رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضا من طريق طلحة من مصرف عن ابن أبي أوفى. ولكن في إسناده الفضل بن موفق ضعّفه أبو حاتم".

قال في ترجمة الفضل هذا من "التقريب": "فيه ضعف".

قلت: فالحديث حسن بهذه المتابعة، والله أعلم".

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٣٢٤/١).

١٨٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٤-٩) عند حديث يرويه حجّاج ابن مِنْهال عن همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن عليّ بن يحيى بن خلّاد عن أبيه عن عمّه رفاعة بن رافع: أنه كان جالساً عند رسول الله ﷺ إذْ جاء رجلٌ فدَخَلَ المسجدَ فصَلّى، فلمّا قَضَى صلاتَهُ جاء فسَلَّمَ على رسولِ الله ﷺ وعلى القَوْمِ، فقال له رسول الله ﷺ: «**وعَلَيْكَ، ارْجِعْ فصَلِّ فإنّك لم تُصَلِّ** ... الحديث»:

"والحديث أخرجه النسائي (١٧٠/١) .. والحاكم (٢٤١/١- ٢٤٢)[٢] ..

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين؛ بعد أنْ أَقامَ همام بن يحيى إسناده؛ فإنه حافظ ثقة، وكلُّ مَنْ أَفْسَدَ قَوْلَهُ؛ فالقولُ قولُ همام. وقد روى محمد بن إسماعيل هذا الحديث في "التاريخ الكبير" عن حجّاج بن منهال (يعني: الراوي عن همام)، وحكم له بحفظه[٣]، ثم قال: لم يقمه حماد بن سلمة"! ووافقه الذهبي على ذلك!

وإنما هو على شرط البخاري وحده؛ فإنّ عليّ بن يحيى بن خلّاد وأباه لم يخرّج لهما مسلم شيئاً".

---

(١) وقال في "التقريب" -كما سبق-: "صدوق، ضعيف الحفظ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٢/٢-٧٩٨/٣٤).

(٣) وكذا حكم له بحفظه أبو حاتم الرازي كما في "العلل" لابنه (٦٨/٢-٦٩).

- وانظر: "الإرواء" (٣٢٢/١)، "الثمر المستطاب" (٨٤١/٢)، حاشية "صحيح الترغيب" (٢٠٨/١)، "أصل صفة الصلاة" (٥٧/١).

١٨٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عفّان عن حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن عليّ بن يحيى بن خلّاد عن أبيه: (أنّ رجلاً دَخَلَ المسجدَ وقد صَلّى النبيّ ﷺ، فَصَلّى .. ثم ذكر الحديث)[١] بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة لكن فيه (عن عمّه) بَدَلَ (عن أبيه): "والحديث أخرجه الحاكم (٢٤٢/١) من طريق عفان: ثنا حماد بن سلمة ... به؛ إلا أنه قال: (أبيه ..) مكان: (عمّه ..) **فلا أدري؛ أَهَكذا وَقَعَتِ الرِّوايةُ عند الحاكم؟! أم هو خطأ مِنَ النّاسخِ أو الطّابعِ**[٢]؟! وقال الحاكم عن البخاري: "لم يقمه حماد بن سلمة"! ويأتي"[٣].

١٨٥ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٢٤/٩-٣٢٥) عند حديث يرويه عبد الله بن عمرو[٤] بن أبي أميّة عن فُلَيح بن سليمان عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقّاص عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ حتّى يَؤُمَّهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ**):

"أخرجه الحاكم (٢٤٤/١)[٥] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وفيه أمران**:

الأوّل: أنّ فُلَيْحاً وإن كان من رجال الشيخين، فقد أورده الذهبي في "المغني في الضعفاء والمتروكين" وقال: "قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي". وقال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ".

---

(١) وهو الحديث السّابق المعروف بحديث المسيء صلاته.

(٢) الظّاهر أنّ ذلك وقع له رواية؛ فقد ساقه كذلك الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١٢/٤).

ثم إنّ الظّاهر أيضاً أنّ ذلك من عدم إقامة حماد بن سلمة لهذا الإسناد كما أشار إلى ذلك الإمام البخاري؛ فقد تلوّن في إسناد هذا الحديث على ثلاثة أوجه، وقد ذكر الشيخ هنا الوجهين الأوّلين [(أبيه ..) و(عمّه ..)]. وأما الوجه الثالث؛ فهو روايته مرّة أخرى عن إسحاق عن علي بن يحيى بن خلاد، وقال فيه: (أراه عن أبيه، عن عمّه: أنّ رجلاً).

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٩٧٧) عن هدبة بن خالد، عن حماد بن سلمة به.

(٣) وهو الحديث الذي قبل هذا هنا.

(٤) علّق مُحقِّقو طبعة دار المنهاج القويم هنا بقولهم: "في النُّسخ الخطّية كلِّها: (عمر) مُصَحَّف، والمثْبت من "التلخيص" و"الإتحاف". قال أبو حاتم: "لم نكتب عنه، ولم أَخْبُرْ أَمْرَه". وأخرج له الدارقطني هذا الحديث، وقال: "ليس بالقويّ"".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٣٦/٢-٨٠٥/٣٧).

والآخر: عبد الله بن عمر بن أبي أميّة؛ **لم أجد له ترجمة**، لكن أخرجه الدارقطني في "سننه" (ص ١٠٥) من وجه آخر عنه؛ إلا أنه قال: عبد الله بن أبي أمية؛ لم يذكر بينهما عمر، وقال: "ابن أبي أمية؛ ليس بقويّ".

وهكذا أورده في "الميزان" و"اللّسان" من رواية الدارقطني مع قوله المذكور، فإما أن يكون عمر سقط من رواية الدارقطني، أو أنها زيادة من بعض نسّاخ "المستدرك". والله أعلم".

١٨٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/١١٩-١٢٠) عند حديث يرويه يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال: صلّيتُ مع رسول الله ﷺ بِمِنًى فلمّا سَلَّمَ أَبْصَرَ رَجُلَيْنِ في أواخِرِ النّاسِ فَدَعاهُما، فقال: «**ما مَنَعَكُما أَنْ تُصَلِّيا مع النّاسِ؟**» فقالا: يا رسول الله صَلَّيْنا في الرِّحالِ، قال: «**فلا تَفْعَلا؛ إذا صلّى أَحَدُكُمْ في رَحْلِهِ ثمّ أَدْرَكَ الصّلاةَ مع الإمامِ فلْيُصَلِّها معه؛ فإنّها له نافِلةٌ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير جابر بن يزيد بن الأسود؛ وقد قال النسائي: إنه "ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق".

وأخرجه النسائي (١/١٣٧)، والترمذي (١/٤٢٤-٤٢٥) .. والحاكم (١/٢٤٤-٢٤٥)[١] .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "هذا حديث رواه شعبة وهشام بن حسّان وغيلان بن جامع وأبو خالد الدّالاني وأبو عوانة وعبد الملك بن عمير ومبارك بن فضالة وشريك بن عبد الله وغيرهم عن يعلى بن عطاء؛ وقد احتجّ مسلم بيعلى بن عطاء"!

قلت: **فماذا كان؟! ومَنْ فوقه لم يحتجّ به مسلم ولا البخاري؟!**[٢]...

قال الحافظ في "التلخيص" (٤/٢٩٧): "قلت: يعلى من رجال مسلم، وجابر وثّقه النسائي وغيره. وقد وجدنا لجابر بن يزيد راويًا غير يعلى: أخرجه ابن مندة في "المعرفة" من طريق بقية عن إبراهيم ابن ذي حِماية عن عبد الملك بن عمير عن جابر"..

والحديث صحّحه ابن السكن عن يعلى، كما قال الحافظ. ومن شواهده ..".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٣٨-٣٩/٨٠٩).

(٢) يعني: جابرَ بن يزيد بن الأسود وأباه يزيد بن الأسود. ولم يُرِد الشيخ بهذا الكلام تضعيفهما؛ فقد وثّق الأوّل فيما سبق، وأبوه صحابي جليل.

١٨٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٢٥١-٢٥٤) عند حديث يرويه سليمان بن داود اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**لا صلاةَ لِجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ**):

"أخرجه الدارقطني (١٦١)، والحاكم (١/٢٤٦)[١]، والبيهقي (٣/٥٧) وقال: "وهو ضعيف".

قلت: وعلّته مِنَ اليمامي هذا؛ فإنه واهٍ جداً, قال البخاري: "**منكر الحديث**".

وقال ابن معين: "**ليس بشيء**" ... ثم قال الشيخ بعد كلام طويل:

قال الحافظ أبو الفضل العراقي في جزء له تَعَقَّبَ فيه على الصنعاني [رَضِيُّ الدِّين] في أحاديث: "أخرجه الحاكم في "مستدركه" من حديث أبي هريرة، ثم قال: واعترض غير واحدٍ مِنَ الحُفّاظ على الحاكم في تصحيحه بأنّ إسناده ضعيف، ثم قال: وإن كان فيه ضعف فلا دليل على كونه موضوعاً".

قلت: والاعتراض المذكور على الحاكم غير وارد عليه، لسببين:

الأوّل: أنه لم يصحّحه.

الثاني: أنه إنما أورده شاهداً لحديث ابن عباس الآتي[٢]، وقد سبقت الإشارة إليه. وهم يتساهلون في الشّواهد كما هو معلوم. **لكن الاعتراض يمكن توجيهه على الحاكم في صورة أخرى، بأنْ يقال: إنه لا يصلح شاهداً لشدّة ضعفه كما سبق** ..".

– وقال في "الضعيفة" (١/٣٣٢-٣٣٣) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الدارقطني (ص١٦١) والحاكم (١/٢٤٦) ..

سكت عنه الحاكم! وقال البيهقي: وهو ضعيف.

قلت: **وعلّته** سليمان هذا؛ فإنه ضعيف جداً. قال ابن معين: "ليس بشيء". وقال البخاري: "منكر الحديث". قال الذهبي: "قال البخاري: مَن قلتُ فيه منكر الحديث؛ فلا تحلّ رواية حديثه".

١٨٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٧٣) عند حديث يرويه عليّ بن سهلٍ الرّملي عن زيد بن أبي الزّرقاء عن سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن ابن أمّ مكتوم ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، إنّ المدينةَ كثيرةُ الهَوامّ والسِّباعِ، قال: «**أَتَسْمَعُ حَيَّ على الصّلاةِ، حَيَّ على**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤١-٤٢/٨١٥).

(٢) أخرجه الحاكم (٢/٣٩/٨١٠) من طريق عدي بن ثابت، ثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنّ النبي ﷺ قال: «**منْ سَمِع النِّداء فلم يُجِب فلا صلاةَ له**».

الفلاحِ؟» قال: نعم، قال: «**فحَيَّ هَلا**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) عن هارون بن زيد بن أبي الزّرقاء عن أبيه عن سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن **عبد الرحمن بن أبي ليلى** عن ابن أمّ مكتوم:

"وأخرجه الحاكم (١/٢٤٦-٢٤٧)[١] من طريق عليّ بن سهل الرّملي .. **إلا أنه سقط من روايته: (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى)**، فصارت عنده هكذا: عن عبد الرحمن بن عابس عن ابن أمّ مكتوم! ولذلك قال: "حديث صحيح الإسناد؛ إن كان ابن عابس سمع من ابن أمّ مكتوم"!

قلت: لكن الحديث موصول برواية ابن زيد بن أبي الزّرقاء؛ حيث ذَكَرَ بينهما: عبد الرحمن ابن أبي ليلى"[٢].

١٨٩ – قال الألباني في تعليقه على "سبل السلام" (٢/٥٧) عند حديث يرويه أبو جعفر الرّازي عن حُصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شدّاد عن ابن أمِّ مكتوم ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ استَقْبَلَ النّاسَ في صلاةِ العشاء، فقال: «**لقد هَمَمْتُ أَنْ آتِيَ هؤلاء الّذين يَتَخَلّفُونَ عن هذهِ الصّلاةِ؛ فأُحَرّقَ عليهم بُيُوتَهُمْ**». فقام ابنُ أمّ مكتوم، فقال: يا رسول الله لقد عَلِمْتَ ما بي، وليس لي قائِدٌ، قال: «**أَتَسْمَعُ الإقامة؟**». قال: نعم، قال: «**فاحضُرْها** ..»:

"أخرجه الحاكم (١/٢٤٧)[٣] .. وصحّحه، **وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف لسوء حفظه**[٤]، لكن تابعه عبد العزيز بن مسلم وهو ثقة، عند أحمد"[٥].

– قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٧٥-٧٨) عند حديث خرّجه الحاكم من أربعة طرق عن أبي إسحاق:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٣/٨١٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠/٥٧٢) بعد أنْ ساق الحديث من مستدرك الحاكم: "وسقط من سنده عبد الرحمن بن أبي ليلى. وقال: صحيح الإسناد إن كان ابن عابس سمعه من ابن أمّ مكتوم.

قلت: لم يسمع منه ابن عابس ولا ابن أبي ليلى ولا أبو رزين، قاله ابن معين". اهـ

قلت: ويدلّ على ذلك أيضاً أنّ الحاكم أخرج هذا الحديث من طريق ابن خزيمة عن عليّ بن سهل الرّملي به، وابن خزيمة قد أخرجه في "صحيحه" (١/٧١٦/١٤٧٨) بالإسناد نفسه موصولا بذكر ابن أبي ليلى.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٣-٤٤/٨١٩).

(٤) كما في "التقريب".

(٥) قلت: وللحديث طرق وشواهد، انظرها في "صحيح أبي داود" (٣/٧١-٧٤)، ومنها الحديث المتقدم هنا قبل هذا.

١٩٠ – من طريق سعيد بن عامر وعبد الله بن رجاء ومحمد بن كثير عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بَصِير عن عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: صَلّى بِنا رسول الله ﷺ صلاةَ الصّبح، فقال: «**أَشاهِدٌ فُلان؟**» لِنَفَرٍ مِنَ المنافقين لم يَشْهَدوا الصّلاةَ، ثم قال: «**إنّ هاتين الصّلاتين مِنْ أَثْقَلِ الصّلواتِ على المُنافقين، ولو يعلمون ما فيهما لَأَتَوْهُما ولَوْ حَبْواً** ..»:

١٩١ – ومن طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي بصير عن أُبيّ ابن كعب به.

١٩٢ – ومن طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن العَيْزارِ بن حُرَيْثٍ عن أبي بصير قال: قال أُبيّ بن كعب: صَلّى بِنا رسول الله ﷺ صلاةَ الفجر. ثم ذكر الحديث.

١٩٣ – ومن طريق خالد بن الحارث: ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيه – قال أبو إسحاق: وقد سمعته منه ومن أبيه – قال: سمعت أبيّ بن كعب يقول: صَلّى بِنا رسول الله ﷺ صلاةَ الفجر. وذكر الحديث.

قال الشيخ رحمه الله مُخَرِّجاً هذه الوجوه كلّها بعد أن ساقه من الوجه الأوّل:

قلت: وهذا [الوجه الأوّل] إسناد رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير عبد الله بن أبي بصير؛ قال في "التهذيب": "لا يُعرف له راوٍ غير أبي إسحاق. ذكره ابن حبان في "الثقات" ...".

وقال فيه العجلي: "كوفي تابعي ثقة". وقال الذهبي في "الميزان": "لا يعرف إلا من رواية أبي إسحاق عنه". **وقد اخْتُلِف فيه على أبي إسحاق على أربعة أوجه**؛ كما يأتي بيانه.

والحديث أخرجه الطيالسي (رقم ٥٥٤) .. والحاكم (٢٤٧/١)[1]، والبيهقي (٦٧/٣-٦٨)، وأحمد (١٤٠/٥) من طرق عن شعبة ... به. **وقال الحاكم:**

"هكذا رواه الطبقه الأولى من أصحاب شعبة – يزيد بن زريع ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن مهدي ومحمد بن جعفر وأقرانهم –. وهكذا رواه سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق".

قلت: ورواية سفيان هذه: أخرجها هو، وأحمد عنه عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أُبيّ بن كعب ... نحو حديث شعبة. ثم قال: "وهكذا رواه زهير بن معاوية وَرَقَبَةُ بن مَصْقَلَةَ ومطرِّفٌ وإبراهيم بن طهمان وغيرهم"... **فهذا وجه من أوجه الاختلاف على أبي إسحاق.**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٥/٢-٨٢١/٤٦). وهذا هو موضع الوجه الأوّل عند الحاكم.

والوجه الثاني: أخرجه الحاكم (٢٤٨/١)[١]، وعنه البيهقي (٦٨/٣) من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي بصير عن أُبيّ بن كعب ... به؛ فجعل (أبا بصير) مكان (ابنه عبد الله). **قال الحاكم**: "وهكذا قال إسرائيل بن يونس وأبو حمزة السُّكَّرِيُّ وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وجرير ابن حازم؛ كلهم قالوا: عن أبي إسحاق عن أبي بصير عن أبي" ..

والوجه الثالث: أخرجه النسائي (١٣٥/١)، وأحمد، والحاكم (٢٤٩/١)[٢]، والبيهقي (٦٨/٢) من طريق خالد بن الحارث: ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيه – قال أبو إسحاق: وقد سمعته منه ومن أبيه– قال: سمعت أبيّ بن كعب يقول: ..

وتابعه معاذ بن معاذ العنبري ويحيى بن سعيد عن شعبة: عند الحاكم والبيهقي...

والوجه الرابع: أخرجه أحمد والحاكم[٣] والبيهقي من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن العَيْزارِ بن حُرَيْثٍ عن أبي بصير قال: قال أُبيّ ... الحديث.

قال الحاكم: "فقد اختلفوا في الحديث على أبي إسحاق من أربعة أوجه؛ **والرواية فيها عن أبي بصير وابنه عبد الله؛ كلّها صحيحة**، والدليل عليه رواية خالد بن الحارث ومعاذ بن معاذ العنبري ويحيى بن سعيد عن شعبة". ثم قال: "وقد حكم أئمة الحديث – يحيى بن معين وعليّ بن المديني ومحمد بن يحيى الذّهلي وغيرهم– لهذا الحديث بالصّحّة ...".

ثم ذكر النُّقولَ عنهم في ذلك؛ **وليست صريحة في تصحيحهم الحديث! وإنما صحّحوا رواية أبي إسحاق عن عبد الله بن أبي بصير عن أبيه، وروايته عن أبي بصير مباشرة، ولا يلزم منه صحة الحديث، كما لا يخفى!** اللهمّ إلا ما نقله عن ابن المديني؛ ففيه التصريح بذلك؛ حيث قال: "وما أرى الحديث إلا صحيحاً".

قلت: وترجيح هؤلاء الأئمة للوجه الثالث؛ **يقتضي أنّ الوجه الأول فيه انقطاع** بين ابن أبي بصير وأُبيّ؛ لأنّ الوجه الثالث قد بيَّن أنّ بينهما أبا بصير.

وأيضًا؛ فليس في شيء من الروايات تصريح ابن أبي بصير بسماعه من أبيّ[٤]؛ فقد عاد الحديث إلى أنه من رواية أبي إسحاق عن أبي بصير –سمعه منه– عن أُبيّ –سمعه منه–.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٣/٤٧/٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٦/٤٩/٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٨٢٥/٤٩-٤٨/٢).

(٤) يعني كلّها بالعنعنة.

وهذا إسناد متّصل؛ إلا أنه يبقى النّظر في حال أبي بصير هذا! ويظهر أنه كحال ابنه لا يعرف؛ فإنهم لم يذكروا توثيقه عن غير ابن حبان[١]، ولم يذكروا في الرواة عنه غير مَنْ دارَ الحديث عليهم عنه، وهم: أبو إسحاق -وهو ثقة-، وابنه عبد الله بن أبي بصير -وهو مجهول-، والعيزار بن حريث -وهو ثقة-؛ **لكن الرواية عنه شاذّة فيما يظهر**: رواها عنه أبو الأحوص -كما تقدم- عن أبي إسحاق عنه[٢].

وقد روى البيهقيُ عن محمد بن يحيى -وهو الذهلي- أنه قال: "في رواية خالد بن الحارث ويحيى بن سعيد دلالة أنّ هذه الروايات محفوظة - من قال: عن أبيه، ومن لم يقل-؛ خَلا حديث أبي الأحوص؛ ما أدري كيف هو؟". لكن الحديث له شاهد يأتي ذكره، فيرقى إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى؛ لا سيما وقد صحّحه من عرفت، وصحّحه أيضًا ابن السّكن والعقيلي كما في "التلخيص" (٢٨٤/٤)".

١٩٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٩٦/٣) عند حديث يرويه عبد العزيز بن محمد عن موسى بن إبراهيم عن سلمةَ بن الأكوع قال: سألتُ النبيَّ ﷺ فقلتُ: أَكُونُ في الصَّيْدِ وليس عَلَيَّ إلّا قَمِيصٌ واحِدٌ، أو جُبّةٌ واحِدةٌ فأَشُدُّهُ؟ - أو قال: فأَزُرُّهُ؟ - قال: «**نَعَمْ، ولَوْ بِشَوْكةٍ**»:

"قلت: **إسناده حسن**، وكذا قال النووي، **وقال الحاكم**[٣]: "حديث صحيح"! ووافقه الذهبي![٤] ...

---

(١) وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٢) قال أبو زرعة: "**وَهِم فيه أبو الأحوص**، والحديث حديث شعبة". وصحّح هذا الوجه أبو حاتم فقال: "كان أبو إسحاق واسع الحديث؛ يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير". انظر: "العلل" لابن أبي حاتم (١٥٠/٢-١٥١).

قلت: ولم يصَحِّح أبو حاتم الوجه الأول (ابن أبي بصير عن أبيّ) مع أنّ ابنه ذكره له في سؤاله، وهذا يؤيّد إعلال الشيخ له بالانقطاع. وجزم ابن المديني - فيما نقله عنه الحاكم هنا والبيهقي في "سننه" - والعقيلي بسماع ابن أبي بصير لهذا الحديث من أبيّ بن كعب. قال العقيلي في "الضعفاء" (٤٧٧/٢): "والحديث من حديث شعبة صحيح.

ورواه جماعة عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبيّ. وقالوا: عن أبيه، عن أبيّ. وقالوا: **كلاهما سمع أبيّاً**".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥١/٢-٨٢٩/٥٢).

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى أنّ إسناد الحديث لا يرقى إلى الصّحّة، بل حسبه أن يكون حسناً، وهذا لحال راويه موسى بن إبراهيم. لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً

رجاله رجال مسلم؛ غير موسى بن إبراهيم – وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي–؛ وهو حسن الحديث؛ قال ابن المديني فيه: "وسط".

وذكره ابن حبان في "الثقات"، وأخرج له في "صحيحه"، وكذا شيخه ابن خزيمة كما يأتي. ولذا قال النووي في "المجموع" (١٧٤/٣): "إسناده حسن"[١].

– وانظر: "الإرواء" (٢٩٥/١)، تحقيق "مشكاة المصابيح" (٢٣٧/١).

١٩٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٠٣/٣-٢٠٤) عند حديث يرويه أبو تُمَيْلة يحيى بن واضح عن أبي المنيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «**نَهى رسولُ الله ﷺ أَنْ يُصَلّى في لِحافٍ لا يُتَوَشّحُ به، ونهى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ في سَراوِيلَ وليس عليه رِداءٌ**»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير أبي المنيب عبيد الله** – وهو ابن عبد الله العَتَكي–؛ **وفيه مقال لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إذا لم يخالف**؛ وقد وثّقه ابن معين والنسائي والحاكم وغيرهم. وقال الآجري عن المصنف: "ليس به بأس".

وأنكر أبو حاتم على البخاري ذكره أبا المنيب في "الضعفاء"، وقال: "هو صالح الحديث". وقال الحافظ: "صدوق يخطئ" ... والحديث أخرجه الحاكم (٢٥٠/١)[٢] ..

لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

(١) قال ابن المديني: "كان صالحاً وسطاً". ونقل الحافظ ابن رجب عن يحيى بن معين أنه قال في موسى هذا: "ثبتٌ"، وقال مرة: "ليس به بأس". وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

ينظر: "سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني" (١٠٣)، "الثقات" (٤٠٢/٥)، «فتح الباري» لابن رجب (٣٣٩/٢)، "تهذيب التهذيب" (٥/ ٥٣٩)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٦٠١).

قلت: والحديث علّقه البخاري في صحيحه بصيغة التمريض في باب وجوب الصلاة في الثياب فقال: "ويُذكر عن سلمة ابن الأكوع: أنّ النبي ﷺ قال: (يَزُرُّه ولو بشوكة). وفي إسناده نظر". قال الحافظ ابن حجر: "وقد وصله المصنف في تاريخه من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلمة بن الأكوع ... ورواه البخاري أيضًا عن إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه، زاد في الإسناد رجلًا، ورواه أيضًا عن مالك بن إسماعيل عن عطاف بن خالد قال: حدّثنا موسى بن إبراهيم قال: حدّثنا سلمة، فصرّح بالتحديث بين موسى وسلمة، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الأسانيد، أو يكون التصريح في رواية عطاف وهماً، **فهذا وجه النظر في إسناده**. وأما من صحّحه فاعتمد رواية الدراوردي وجعل رواية عطاف شاهدة لها لاتصالها ..". وانظر "تغليق التعليق" (٢٠١/٢). و«فتح الباري» (٣٤٢/٢) للحافظ ابن رجب؛ فقد بيّن أيضاً وجه هذا النّظر الذي عناه البخاري، وردّه، فانظره.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣٠/٥٢/٢).

ثم قال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين، واحتجّا بأبي تُمَيلة. وأما أبو المنيب المروزي؛ فإنه من ثقات المراوِزَة، وممن يُجْمَعُ حديثه في الخراسانيين"! ووافقه الذهبي!

وقد وَهِما؛ فإنّ أبا المنيب ليس من رجال الشيخين كما علمت".

- وانظر: "الثمر المستطاب" (١/٢٨٥)، "أصل صفة الصلاة" (١/١٤٦).

١٩٦ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٢٢٣-٢٢٤) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد بن قُنْفُذ عن أبيه عن أمّ سلمة رضي الله عنها، أنها سألتِ النبيَّ ﷺ: أَتُصَلِّي المرْأَةُ في دِرْعٍ وخِمارٍ ليْسَ عليها إزارٌ؟ قال: «**إذا كان الدِّرْعُ سابِغًا يُغَطِّي ظُهُورَ قَدَمَيْها**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لأمرين:

الأوّل: أنّ فيه أمّ حرام[١]، **ولا تُعرف**، كما ذكرنا في الرواية المتقدمة.

والآخر: تَفَرُّدُ عبد الرحمن بن عبد الله برفعِهِ، وهو وإن كان صدوقاً ومن رجال البخاري؛ فإنّ فيه ضعفاً؛ فلا يحتجّ به عند المخالفة. وقد روى الحديثَ جماعةٌ من الثقات عن محمد بن زيد ... به موقوفاً على أمِّ سلمة، كما نقلنا عن المصنف (يعني: أبا داود) آنفاً[٢] ...

والحديث أخرجه الحاكم (١/٢٥٠)[٣] من طريق أخرى عن مجاهد بن موسى ... به.

.. **ثم قال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!

وقد وقع سَهْوٌ في إسناده عنده؛ وذلك أنه قال: عن أبيه ... بَدَلَ: عن أمّه!

ولا أدري أَهُوَ مِنَ الحاكم نفسه، أم هو من نُسّاخ كتابه؟!

وعلى الثاني؛ فالظّاهر أنه من قديم، فقد وقع السّهوُ نفسه في "تلخيص المستدرك" للذهبي[٤].

---

(١) وهي أمّ محمد بن زيد.

(٢) حيث قال: "روى هذا الحديثَ مالكُ بن أنس، وبكرُ بن مُضَر، وحفصُ بن غِياث، وإسماعيلُ بن جعفر، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق عن محمَّد بن زيد، عن أمه، عن أم سلمة، لم يذكر أحدٌ منهم النبيَّ ﷺ، قَصَروا به على أمِّ سلمة".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٢-٥٣/٨٣١).

(٤) قال محقّقوا طبعة دار المنهاج القويم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلِّها و"التلخيص"، والصواب: (عن أمّه)، كما في "الإتحاف"، وهو المعروف في جميع طرق هذا الحديث، وكذا رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢٣٣) وفي "المعرفة" (٣/١٤٥) عن المصَنِّف (يعني: الحاكم) من وجه آخر عن عثمان بن عمر به، فقال: (عن أمّه)".

وأيّما كان؛ فإنّ تصحيح الحديث على شرط البخاري خطأٌ بيّن؛ فإنّ أمّ محمد بن زيد وأباه لَيْسا مِن رجالهما[1]، بل إنّ أباه لم أجد له ترجمة في شيء من كتب الرِّجال التي عندي؛ إلا ما في "تهذيب التهذيب" حيث ذكره في جملة مَن روى عنهم ابنه محمد هذا".

- وقال في "الإرواء" (١/٣٠٣-٣٠٤) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أبو داود (٦٤٠)، والحاكم (١/٢٥٠) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي.

وهو من أوهامهما الفاحشة؛ فإنّ أمّ محمد بن زيد لا تعرف كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"، وقد وقع في إسناد الحاكم (عن أبيه) بدل (عن أمّه)، وأبوه ليس له ذِكْرٌ في شيء من الكتب، وأظنّه وهماً من بعض النّسّاخ إن لم يكن من الحاكم نفسه!

وفي الحديث علة أخرى، وهي تفرّد ابن دينار هذا برفعه، وهو مع كونه من رجال البخاري فإنّ فيه ضعفاً مِنْ قِبَلِ حفظه، فمثله لا يحتجّ به عند التّفرّد والمخالفة، فقد رواه مالك (١/١٤٢/٣٦) عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمّه أنها سألت أمَّ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم: ماذا تصلى فيه المرأة من الثياب؟ فقالت: (تصلى في الخمار والدِّرع السّابغ إذا غَيَّبَ ظهور قدميها).

ومن طريق مالك أخرجه أبو داود (٦٣٩) والبيهقي، وتابعه عند (كذا، ولعلّ الصواب: عنده) جماعة، وعند ابن سعد (٨/٣٥٠) عبد الرحمن بن إسحاق كلهم عن محمد بن زيد به موقوفاً، **وهذا هو الصواب**. وأما رفعه فخطأ من ابن دينار، على أنه لا يصحّ مرفوعاً ولا موقوفاً، لأنّ مداره على أمّ محمد هذا (كذا، والصواب: هذه) وهي مجهولة كما عرفت".

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (١/١٧٢-١٧٣).

١٩٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٩٤٩) عند حديث يرويه عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ (**لا يُصلِّي في شُعُرِنا أو لُحُفِنا**. قال عبيد الله: شَكَّ أبي):

"أخرجه أصحاب "السنن" وغيرهم .. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١/٢٥٢)[2]، **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

---

(١) وكذا ابنهما محمد بن زيد ليس من رجال البخاري.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٦/٨٤٠).

فأقول: **إنما هو صحيح فقط**؛ لأنّ الأشعث – وهو ابن عبد الملك الحرّاني [كذا، والصواب: الحُمراني] – لم يخرّج له مسلم، والبخاري إنما أخرج له تعليقاً[(١)].

ورواه الآخرون من طرق أخرى عنه، وفي بعضها التّصريح بأنه الحراني [كذا، والصواب: الحُمراني]، وهو مخرّج في "صحيح أبي داود" (٣٩٣)"[(٢)].

١٩٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٦٦١-٦٦٢) عند حديث يرويه محمد بن القاسم الأسدي عن ثور بن يزيد عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن يزيد بن جارية[(٣)] عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يُجْزِئُ مِنَ السُّتْرَةِ مِثْلُ مُؤْخِرةِ الرَّحْلِ، ولو بِدَقَّةِ شَعْرَةٍ**) بعد أن خرّجه من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ (استتروا في صلاتكم .. ولو بسهم) وقوّاه:

---

(١) ولم يخرّج البخاري لعبد الله بن شقيق.

(٢) قلت: أخرج أبو داود – عَقِب رواية الأشعث – رواية سليمان بن حرب ثنا حماد عن هشام عن ابن سيرين عن عائشة: أنّ النبي ﷺ (كان لا يصلي في ملاحفنا). قال حماد: وسمعت سعيد بن أبي صدقة قال: سألت محمداً عنه فلم يحدثني، وقال: سمعته منذ زمان ولا أدري ممن سمعته ولا أدري أسمعته من ثبت أو لا فسلوا عنه".

فقال الشيخ رحمه الله في "صحيح أبي داود" (٢/٢١٠): "وكذلك رواه سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن عائشة رضي الله عنها –لم يذكر ابن شقيق– .. أخرجه البيهقي من طريق وُهَيْب عن سلمة.

وأخرجه أحمد (٦/١٠١): ثنا عفان قال: ثنا بشر –يعني: ابن مُفَضَّل– قال: ثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قال: نُبِّئْتُ أن عائشة ... به. فهذه الرواية صريحة في أنّ ابن سيرين لم يسمعه من عائشة. ورواية سعيد بن أبي صدقة صريحة بأنّ ابن سيرين نسي لبُعْدِ العَهْد. **وقد حفظ الأشعثُ الحديثَ عنه**، فأدخل بينه وبينها عبدَ الله بنَ شقيق، كما في الرواية الأولى، فاتّصل بذلك الإسناد وصح، وقد صححه من سبق ذكرهم هناك". اهـ

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال كما في "العلل" (٣٧٢٠): "يرويه ابن سيرين، واختلف عنه؛ فرواه أبو هانئ أشعث بن عبد الملك الحمراني عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة. قال ذلك عنه خالد بن الحارث، ومعاذ بن معاذ، وغندر، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وكذلك رواه ابن عون عن ابن سيرين. وخالفهم النضر بن شميل؛ فرواه عن أشعث عن الحسن عن عبد الله بن شقيق عن عائشة. ووَهِم في قوله: الحسن. ورواه سلمة بن علقمة، واختلف عنه؛ فرواه وهيب عن سلمة عن ابن سيرين عن عائشة. وخالفه بشر بن المفضل؛ فرواه عن سلمة عن ابن سيرين عن عائشة.

والقول قول أشعث عن ابن سيرين". والحديث أخرجه الترمذى (٦٠٦) بهذا الإسناد وقال: "حديث حسن صحيح".

(٣) علّق محقّقوا طبعة دار المنهاج القويم هنا بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التّلخيص"، وتُقرأ في (د): (حارثة)، والصواب: (يزيد بن جابر)، وهو الأزدي الشّامي، ذكره البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان في "الثقات" وقال: والد عبد الرحمن بن يزيد، ويزيد بن يزيد".

"ثم إنّ للحديث شاهدا، **ولكنه مما لا يفرح به لشدة ضعفه**، لأنه يرويه محمد بن القاسم الأسدي: حدثنا ثور بن يزيد .. أخرجه ابن خزيمة (٨٠٨) والحاكم[١] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وقال ابن خزيمة: "أخاف أن يكون محمد بن القاسم وَهِمَ في رفع هذا الخبر"[٢].

قلت: يشير إلى ما رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٢٢٩٠) عن الثوري عن يزيد بن يزيد بن جابر عن أبيه عن أبي هريرة قال: فذكره. ثم رواه عن معمر عن إسماعيل بن أمية رفع الحديث إلى أبي هريرة قال: فذكره موقوفاً أيضاً. قلت: وهذا متصل، وما قبله معضل، لكن يزيد بن جابر، **كأنه مجهول**؛ فإنّ البخاري وابن أبي حاتم لم يذكرا عنه راوياً سوى مكحول، ومع ذلك ذكره ابن حبان في "الثقات" (٥/٥٣٥)! ولذا قال ابن القطان: "**لا يعرف**"".

١٩٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٨١) عند حديث يرويه ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مِهْران عن عبد الرحمن بن سعد عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**الأَبْعَدُ فالأَبْعَدُ مِنَ المَسْجِدِ أَعْظَمُ أَجْرًا**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ غير عبد الرحمن بن مهران – وهو المدني مولى بني هاشم –؛ لم يذكروا في الرواة عنه غير ابن أبي ذئب؛ ومع ذلك ذكره ابن حبان في "الثقات" على قاعدته! وقال أبو الفتح الأزدي: "فيه نظر". وقال الحافظ في "التقريب": "**مجهول**".

والحديث أخرجه الحاكم (١/٢٠٨)[٣] .. **ثم قال الحاكم**: "هذا حديث صحيح رواته مدنيون"! ووافقه الذهبي! لكن الحديث صحيح لغيره؛ فإنه يشهد له حديث أبي موسى مرفوعاً:

(أعظم الناس أجراً في الصلاة: أبعدهم فأبعدهم ممشى...) الحديث.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٧/٨٤١).

(٢) أورد الشيخ هذا الحديث في "الضعيفة" (٤/٣٥) ونقل كلام ابن خزيمة هذا، وعلّق عليه بقوله: "قلت: مثل هذا يقال فيمن كان ثقة ضابطا، وابن القاسم هذا ليس كذلك، فقد كذّبه أحمد كما تقدم، فكأنّ ابن خزيمة خفي عليه أمره.

والحديث في "صحيح مسلم" وغيره من حديث طلحة وعائشة بمعناه دون قوله: (ولو بدقّ شعرة)، فهي زيادة باطلة".

قلت: وليس هو [الأسدي] من رجال الشيخين، قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (١٥/٧٢٢) متعقّباً الحاكم: "بل محمد بن القاسم لم يخرّجا له شيئاً، وهو ضعيف جدا؛ كذبه أحمد وغيره". وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٤/٣٦-٣٧): "وزعم – يعني: الحاكم – أنه صحيح على شرطهما، **وليس كذلك**؛ فإنّ هذا تفرّد برفعة محمد بن القاسم الأسدي، عن ثور بن يزيد، عن يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن يزيد بن جابر، عن أبي هريرة. والأسدي، **ضعيف جدا**. قال الدارقطني: غيره لا يرفعه . يعني: أنه يقفه على أبي هريرة. وسئل ابن معين عن حديث أبي هريرة الموقوف. فقال: هو مستقيم الإسناد".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٨-٥٩/٨٤٤).

أخرجه البخاري (٢/١٠٩)، ومسلم (٢/١٣٠)".

٢٠٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٨٧) عند حديث يرويه يحيى بن يحيى عن أبي معاوية عن هلال بن ميمون[١] عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً «**الصّلاةُ في الجَماعةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وعِشرينَ صلاةً، فإذا صلّاها في الفَلاةِ فأَتَمَّ رُكُوعَها وسُجُودَها بَلَغَتْ خَمْسِينَ صلاةً**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) عن محمد بن عيسى عن أبي معاوية عن هلال بن ميمون به:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ وفي هلال كلام لا يضرّ ..

وأخرجه الحاكم (١/٢٠٨)[٢] بتمامه؛ **لكن وقع في إسناده خطأ**؛ فقد رواه من طريق يحيى بن يحيى: ثنا أبو معاوية ... به؛ إلا أنه قال: (هلال بن أبي ميمونة)[٣]!

ثم قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين[٤]؛ فقد اتّفقا على الحُجّة بروايات هلال بن أبي هلال – ويقال: ابن أبي ميمونة، ويقال: ابن عليّ، ويقال: ابن أسامة–، وكلّه واحد"! ووافقه الذّهبي!

قلت: **راوي هذا الحديث؛ إنما هو هلال بن ميمونة** [كذا، والصواب: ميمون]؛ **ليس هو هلال بن أبي ميمونة**؛ وهذا مُحْتَجٌّ به في "الصحيحين"؛ بخلاف الأوّل وإن كان ثقة، ولا أدري ممّن الوهم؟! وإن كان يغلب على الظّنّ أنه من الحاكم نفسه[٥]؛ فإنّ له أوهاماً كثيرة في هذا الكتاب؛ كما ظهر لنا ولغيرنا بالتتبع!".

---

(١) علّق هنا مُحَقِّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "هو هلال بن ميمون الجهني الرملي .. وقول المصنف عقبه أنه هلال بن أبي ميمونة الذي احتجّ به الشيخان، وهمٌ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٩/٨٤٥).

(٣) كذا وقع في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ وما تلاها من طبعات، وفي "تلخيص الذهبي"، ولم يقع ذلك في الطبعات الجديدة المجَوَّدة كطبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، بل وقع فيها على الصواب (هلال بن ميمون). ورواه البيهقي عن الحاكم في "الشعب" (٢٥٧٢) بإسناد "المستدرك" ووقع فيه (هلال بن ميمون)، وكذا ساقه الحافظ في "إتحاف المهرة" (٥/٣١٠) من "المستدرك".

(٤) قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (٥/٣٠٩) قد أخرج البخاري [٦٤٦] أوّله من طريق عبد الله بن خباب عن أبي سعيد. لكن في هذا زيادة".

(٥) الأقرب أنّ ذلك وقع من بعض النُّسّاخ، كما تقدم في التعليقة السابقة. والله أعلم.

– وقال في "الصحيحة" (٧/١٣٩٠-١٣٩١) عند الحديث السّابق:

"أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٧٩-٤٨٠): حدثنا أبو معاوية عن هلال بن ميمون عن عطاء بن يزيد اللّيثي عن أبي سعيد الخدري .. ومن طريق ابن أبي شيبة: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٩١/١٠١١)، وعن هذا: ابن حبان (٤٣١- موارد). وأخرجه أبو داود (٥٦٠)، ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» (٣/٣٤١/٧٨٨) -وصححه (ص ٣٣٩) -، والحاكم (١/٢٠٨)، ومن طريقه: البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/٤٨/ ٢٨٣١) مِن طرق أخرى عن أبي معاوية به، **إلا أنّ الحاكم وقع في إسناده:** (هلال بن أبي ميمونة) بزيادة: (أبي) بين الأب والابن! **ولذلك قال:** «حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد اتّفقا على الحُجّة بروايات هلال بن أبي هلال، ويقال: ابن أبي ميمونة، ويقال: ابن علي، ويقال: ابن أسامة، وكلّه واحد».

قلت: وقد وافقه الذهبي! **وهو وهمٌ على وهمٍ؛ وقع للحاكم في إسناده،** خالف كلّ الطُّرق المشار إليها عن أبي معاوية – وهو محمد بن خازم –، وهذا إنما يروي عن هلال بن ميمون – وهو الجهني – ، وثّقه ابن معين وغيره، ولم يذكروا لأبي معاوية رواية عن هلال بن أبي ميمونة، **فهو من أوهام الحاكم** رحمه الله التي أشار إليها العلماء في ترجمته؛ مما وقع له في «مستدركه»".

– وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١/٢٩٤).

٢٠١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/١٠٠) عند حديث يرويه عبد الله ابن مسلمة القعنبي عن عبد العزيز بن محمد عن محمد بن طَحْلاء عن مُحْصِن بن عليّ عن عوف بن الحارث عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ تَوَضّأَ فأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثمّ راحَ فوَجَدَ النّاسَ قدْ صَلَّوْا أَعْطاهُ اللهُ عزّ وجلّ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ صَلّاها، وحَضَرَها لا يَنْقُصُ ذلك مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال "الصحيح"؛ غير محمد بن طحلاء؛ فقال أبو حاتم:

"ليس به بأس". وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه جمعٌ من الثقات.

وغير مُحْصِن بن عليّ – وهو الفِهريّ المدني–؛ فلم يوثّقه غير ابن حبان، وقد روى عنه ثقتان آخران: عمرو بن أبي عمرو، وسعيد بن أبي أيوب، فهو كما قال ابن القطان: "مجهول الحال"؛ كما نقله

قلت: قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (٥/٣١٠) متعقِّباً كلام الحاكم: "قلت: **هذا وهمٌ منه؛ فإنّ راوي هذا الحديث, لم يختلف في كونه هلال بن ميمون,** وهو متأخر الطبقة عن الذي اختلف فيه, فإنّ ذاك تابعي سمع من أنس, وهو الذي أخرج له الشيخان, وهلال ابن ميمون لم يخرجا له, ولكن وثّقه ابن معين والنسائي".

الذهبي وغيره. واعتمده الحافظ، فقال في "التقريب": "مستور". والحديث أخرجه الحاكم (٢٠٨/١)[١] من طريق عبد الله بن مسلمة .. **ثم قال**- أعني: الحاكم-: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وهو مِنْ أوهامِهِما**؛ فقد علمتَ مما ذَكَرْنا أنّ في الإسناد راويين ليسا من رجال "الصحيح"[٢]، وأنّ أحدهما مجهول الحال؛ باعتراف الذهبي نفسه! لكن الحديث عندي صحيح؛ فإنه يشهد له حديث سعيد بن المسيب الذي قبل هذا .."[٣].

وانظر: "الضعيفة" (٥١٣/٣)، حاشية "صحيح الترغيب" (١/ ٢٩٢).

٢٠٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٩٤/٢) عند حديث يرويه العوّام بن حوشب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعاً (**لا تَمْنَعُوا نِساءَكُمُ المَساجِدَ، وبُيُوتُهُنّ خَيْرٌ لَهُنّ**):

"أخرجه أبو داود (٥٦٧)، والحاكم (٢٠٩/١)[٤] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، وصحّحه جماعة آخرون ذكرتهم في "صحيح أبي داود" (٥٧٦)، **وهو كما قالوا لولا عنعنة حبيب، فإنه موصوف بالتدليس**. وهو في الصحيحين وغيرهما من طريق نافع عن ابن عمر نحوه دون الزيادة[٥]".

- وقال في "صحيح أبي داود" (١٠٤/٣-١٠٥) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، وقد أثبتوا لحبيب بن أبي ثابت سماعاً من ابن عمر؛ **لكن وصفه غير واحد بالتدليس**[٦]، **كما قد سبق؛ فلولا ذلك وعنعنته في هذا الإسناد؛ لقلت إنه: صحيح على شرط الشيخين؛ كما فعل من قبلي**[٧]؛ على ما يأتي ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٦/٦٠/٢).

(٢) وعوف بن الحارث ليس من رجال مسلم، وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". وقد روى عنه جماعة من الثقات وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولذلك جوّد له الشيخ الألباني حديثاً في "الإرواء" (٩٦/٧)..

(٣) انظر: "فتح الباري" لابن رجب (٢٠/٥).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٧/٦٠/٢).

(٥) يعني: زيادة (وبيوتهن خير لهن).

(٦) قال ابن خزيمة في "صحيحه" (٩٢/٣) في تبويبه على هذا الحديث: "ولا أقف على سماع حبيب بن أبي ثابت هذا الخبر من ابن عمر".

(٧) لكن لم يأت في الصحيحين رواية العوّام بن حوشب عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يأت رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر. فهو ليس على شرط الشيخين حتى ولو لم يكن حبيب بن أبي ثابت مدلِّساً.

وأخرجه الحاكم (٢٠٩/١)، وعنه البيهقي (١٣١/٣) .. **ثم قال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. وقال النووي في "المجموع" (١٩٧/٤)، والعراقي في "التقريب" (٣١٤/١) – بعد أن عزواه للمصنف–: "إسناده صحيح"؛ وزاد الأول: "على شرط البخاري".

وصحّحه ابن خزيمة كما في "الفتح" (٢/ ٢٧٩).

قلت: **والحقّ من ذلك قول الحاكم والذهبي؛ لولا التدليس الذي أشرتُ إليه!**

لكن الحديث صحيح؛ فقد صحّ عن ابن عمر من طرق تقدم بعضها قبل هذا، ويأتي بعضها عقبه، دون قوله: (وبيوتهن خير لهن). وهذه الزيادة لها شواهد[١] ..".

٢٠٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٠٩/٣) عند حديث يرويه عمرو بن عاصم الكِلابي عن همام عن قتادة عن مُوَرِّق عن أبي الأحوص عن عبد الله مسعود ﷺ مرفوعاً «**صلاةُ المَرْأةِ في بَيْتِها أَفْضلُ مِنْ صلاتِها في حُجْرَتِها، وصلاتُها في مَخْدَعِها أَفْضلُ مِنْ صلاتِها في بَيْتِها**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم. وكذا قال النووي في "المجموع" (١٩٨/٤)[٢] .. أخرجه .. الحاكم (٢٠٩/١)[٣] .. **وقال**: "حديث صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما**؛ فإنّ أبا الأحوص – واسمه عوف بن مالك بن نضلة – ما أخرج له البخاري في "صحيحه"؛ وإنما روى له في "الأدب المفرد"[٤].

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤٦٧/١).

٢٠٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١١٦/٣–١١٨) عند حديث يرويه موسى بن إسماعيل عن وُهَيْب عن سليمان الأسود عن أبي المتَوَكِّل النّاجي عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أنّ النبيَّ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلاً يُصَلِّي وَحْدَهُ، فقال: «**أَلا رَجُلٌ يَتَصَدّقُ على هذا فيُصَلِّي معه**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير سليمان الأسود – ويقال: ابن الأسود –؛ وهو النّاجي أبو محمد البصري، وهو ثقة اتفاقاً.

---

(١) منها الحديث الآتي بعد هذا.

(٢) وجوّد إسناده الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: {وقرن في بيوتكن}.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٩/٦١/٢).

(٤) وفيه عنعنة قتادة، ولم أجد له تصريحاً بالسّماع في جميع الطرق التي وقفت عليها. ولأجل هذا قال الحافظ ابن خزيمة رحمه الله في "صحيحه" (٩٤/٣) في التبويب: "**وإنما شككت أيضاً في صحته؛ لأني لا أقف على سماع قتادة هذا الخبر من مُوَرِّق**". وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٨٤٩) وقال: "هذا حديث صحيحٌ على شرط مسلم".

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٢٠٩)[١] ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم؛ سليمان الأسود هذا: هو سليمان بن سحيم، احتجّ به مسلم"! ووافقه الذهبي!

وقد أخطآ؛ وإنما هو سليمان بن الأسود النّاجي البصري، كما سبق في مجموع الروايات"[٢].

- وقال في "الإرواء" (٢/٣١٦) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أحمد (٣/٦٤ و٥/٤٥)، وأبو داود (٥٧٤) .. والترمذي (١/٤٢٧-٤٢٨) .. والحاكم (١/٢٠٩) .. وقال الترمذي: "حديث حسن". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم، سليمان الأسود هذا هو سليمان بن سُحَيم، احتجّ به مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **إنما هو صحيح فقط**؛ فإنّ سليمان هذا ليس ابن سحيم، وإنما هو النّاجي كما جاء مُصَرَّحاً به في سند أحمد، وهو أبو محمد البصرى، وهو ثقة اتفاقاً".

٢٠٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/١٢٥-١٢٧) عند حديث يرويه ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن حرملة عن أبي عليٍّ الهَمْداني عن عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً «**مَنْ أَمَّ قَوْمًا فأصابَ الوَقْتَ فلَهُ ولَهُمْ، ومَنِ انْتَقَصَ مِنْ ذلك شَيْئًا فعَلَيْهِ ولا عَلَيْهِمْ**»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ لكن في عبد الرحمن بن حرملة كلام من قِبَل حفظه؛ إلا أنه لم يفحش؛ فقد قال ابن عدي: "لم أَرَ في حديثه حديثا منكراً".

فهو حسن الحديث محتجٌّ به؛ ما لم يظهر خطؤه، وقد روى له مسلم متابعة.

وقال فيه الحافظ: "صدوق ربما أخطأ" ... **والحديث أخرجه الحاكم** (١/٢١٠)[٣] عن حرملة بن يحيى. و(١/٣١٣) عن أحمد بن صالح المصري .. ثنا يونس بن عبد الأعلى- قالوا: ثنا ابن وهب ... به ... **وقد تناقض فيه الحاكم؛ فقال في الموضع الأوّل**: "حديث صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي[٤]! وقال في الموضع الآخر: "صحيح؛ فقد احتجّ مسلم بعبد الرحمن بن حرملة، واحتج البخاري بـ (يحيى) بن أيوب"!

وقوله هذا أقرب إلى الصواب، وإن كان أخطأ في قوله: "احتجّ مسلم بعبد الرحمن"!

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٦١/٨٥٠).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥/٣٦١) متعقِّباً كلام الحاكم هذا: "قلت: نعم احتجّ مسلم بسليمان بن سحيم، **وليس هو راوي هذا الحديث**، قد فرّق بينهما البخاري وغير واحد، لكنهما جميعا ثقتان".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٦٢/٨٥١).

(٤) قلت: ولم يخرّج البخاري لأبي عليٍّ الهمداني ثمامة بن شُفَي.

فإنما روى له متابعة كما سبق، وصرّح بذلك الحافظ في "التهذيب"[1]...

وقد تابعه عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي علي المصري ... به نحوه. أخرجه أحمد (١٥٤/٤ و ١٥٦). وعبد الله هذا ضعيف؛ لسوء حفظه، وهو ممن يكتب حديثه كما قال ابن عدي.

ومن طريقه: رواه الطيالسي أيضًا (رقم ١٠٠٤)؛ ولكنه لم يُسَمِّهِ.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (**يُصَلّون لكم؛ فإنْ أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**). أخرجه البخاري (١٤٩/٢) .. من طريق عطاء بن يسار عنه ..".

- وانظر: "الثمر المستطاب" (٦٤٥/٢).

٢٠٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٩١/٣) عند حديث يرويه إبراهيم بن محمد الحلبي البصري عن يحيى بن الحارث الشِّيرازي - وكان ثقة، وكان عبد الله بن داود يثني عليه- قال: ثنا زهير بن محمد التميمي وأبو غسّان المدني عن أبي حازم عن سهل بن سعد السّاعدي ﷺ مرفوعاً «**بَشِّرِ المَشّائِينَ في الظُّلَمِ إلى المَساجِدِ بالنُّورِ التّامِّ يَوْمَ القِيامةِ**»:

"وحديث سهل بن سعد: رواه البيهقي من طريق الحاكم[2]، **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وغمزه المنذري، فقال: "كذا قال"!

وبيانه أنه من رواية إبراهيم بن محمد الحلبي البصري: ثنا يحيى بن الحارث الشيرازي؛ **وليسا من رجال الشيخين! والأوّل منهما**؛ روى عنه ابن ماجه وجمعٌ، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يخطئ" وفي "التقريب": "**صدوق يخطئ**".

والآخر لا يعرف توثيقه إلا في رواية الحاكم لهذا الحديث؛ ففيها: أنّ إبراهيم هذا قال: أَبَنا يحيى بن الحارث الشيرازي - وكان ثقة، وكان عبد الله بن داود يثني عليه-.

فهو في عداد المجهولين. وفي "التقريب" أنه: "**مقبول**"؛ يعني: إذا توبع؛ وإلا فهو ليّن الحديث"[3].

---

(١) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (١٨٢/٦): "وفي إسناده اخْتِلاف، وقد روي مرسلاً".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٨٦٠/٦٧/٢).

(٣) روى الحاكم هذا الحديث من طريق ابن خزيمة، ورواه هذا في "صحيحه" (٣٧٧/٢) فقال: "نا إبراهيم بن محمد الحلبي البصري **بخبر غريب غريب**، حدثنا يحيى بن الحارث الشيرازي وكان ثقة ..".

قلت: وقد ساق الشيخ رحمه الله للحديث شواهد كثيرة ثم قال في آخر التخريج: "وبالجملة فالحديث يرتقي إلى درجة الصِّحّة بهذه الشّواهد الكثيرة، التي بلغت اثني عشر شاهداً، وفيها ما هو حسن عند بعضهم، وفيها ما هو محتجّ به في الشواهد كما سبقت الإشارة إليه. والله تعالى أعلم".

- وانظر: "الثمر المستطاب" (١/٥٠٤-٥٠٥).

٢٠٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/١٢٥-١٢٧) عند حديث يرويه ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن حرملة عن أبي عليٍّ الهَمْداني عن عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً «**مَنْ أَمَّ قَوْمًا فأصابَ الوَقْتَ فلَهُ ولَهُمْ، ومَنِ انْتَقَصَ مِنْ ذلك شَيْئًا فعَلَيْهِ ولا عَلَيْهِمْ**»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ لكن في عبد الرحمن بن حرملة كلام من قِبَل حفظه؛ إلا أنه لم يفحش؛ فقد قال ابن عدي: "لم أَرَ في حديثه حديثا منكراً".

فهو حسن الحديث محتجٌّ به؛ ما لم يظهر خطؤه، وقد روى له مسلم متابعة.

وقال فيه الحافظ: "صدوق ربما أخطأ" ...

والحديث أخرجه الحاكم (١/٢١٠) عن حرملة بن يحيى. و(١/٣١٣)[١] عن أحمد بن صالح المصري .. ثنا يونس بن عبد الأعلى- قالوا: ثنا ابن وهب ... به ...

وقد تناقض فيه الحاكم؛ فقال في الموضع الأوّل: "حديث صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي[٢]! **وقال في الموضع الآخر**: "صحيح؛ فقد احتجّ مسلم بعبد الرحمن بن حرملة، واحتج البخاري بـ (يحيى) بن أيوب"! وقوله هذا أقرب إلى الصواب، **وإن كان أخطأ في قوله**: "احتجّ مسلم بعبد الرحمن"! فإنما روى له متابعة كما سبق، وصرّح بذلك الحافظ في "التهذيب"[٣]...

وقد تابعه عبد الله بن عامر الأسلمي عن أبي علي المصري ... به نحوه. أخرجه أحمد (٤/١٥٤ و ١٥٦). وعبد الله هذا ضعيف؛ لسوء حفظه، وهو ممن يكتب حديثه كما قال ابن عدي.

ومن طريقه: رواه الطيالسي أيضًا (رقم ١٠٠٤)؛ ولكنه لم يُسَمِّهِ.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (**يُصَلّون لكم؛ فإنْ أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم**). أخرجه البخاري (٢/١٤٩) .. من طريق عطاء بن يسار عنه ..".

- وانظر: "الثمر المستطاب" (٢/٦٤٥).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٦٩-٧٠/٨٦٥). وقد سبق قبل حديث.

(٢) قلت: ولم يخرّج البخاري لأبي عليٍّ الهمداني ثمامة بن شُفَي.

(٣) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٦/١٨٢): "وفي إسناده اخْتِلاف، وقد روي مرسلاً".

٢٠٨ – قال الألباني "الإرواء" (٢/٢٦٠-٢٦١) عند حديث يرويه نافع بن يزيد عن يحيى ابن أبي سليمان عن زيد أبي عتّاب وسعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا جِئْتُمْ ونَحْنُ سُجُودٌ فاسْجُدُوا، ولا تَعُدُّوها شَيْئًا، ومَنْ أَدْرَكَ رَكْعةً فقد أَدْرَكَ الصّلاةَ**»:

"أخرجه أبو داود (٨٩٣) .. والحاكم (١/٢١٦[١] و٢٧٣-٢٧٤)، والبيهقي (٢/٨٩)..

وقال البيهقي: "تفرّد به يحيى بن أبي سليمان المديني، وقد رُوي بإسناد آخر أضعف مِن ذلك عن أبي هريرة". **وأما الحاكم** فقال: "صحيح الإسناد، ويحيى بن أبي سليمان من ثقات المصريين". وقال في المكان الآخر: "وهو شيخ من أهل المدينة سكن مصر، ولم يذكر بجرح"[٢].

قلت: **ووافقه الذهبي، والصّواب ما أشار إليه البيهقي أنه ضعيف؛** لأنّ يحيى هذا لم يوثّقه غير ابن حبان والحاكم، بل قال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ليس بالقويّ، يكتب حديثه". قلت: لكن له طريق أخرى ..".

– وقال في في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٤٦-٤٧) عند الحديث السّابق بعد أنْ خرّجه من طريق المصنِّف (أبو داود):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير يحيى بن أبي سليمان – وهو أبو صالح المدني –؛ قال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ليس بالقويّ، يكتب حديثه". وذكره ابن حبان في "الثقات". ووثّقه الحاكم أيضا كما يأتي ..

وقال الحافظ في "التقريب": "ليّن الحديث"[٣].

قلت: **وهذا هو الذي لا شكّ فيه، وتوثيق ابن حبان والحاكم مما لا يعتدّ به؛** لتساهلهما في التّوثيق كما اشتهر، ولولا أنّ الحديث قد جاءت له شواهد مرفوعة وموقوفة كما يأتي؛ لَما كان حقّه أنْ يُخَرَّجَ في هذا الكتاب، وإنما في الكتاب الآخر..

والحديث أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/١/١٧٠)[٤]، والحاكم (١/٢١٦) ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٧٥/٨٧٦).

(٢) علّق الشيخ هنا بقوله: **ولو سُلِّم له ذلك فهل يلزم منه أنه ثقة في حديثه؟! كلّا،** ولكن مثل هذا القول مِنَ الحاكم يُشْعِرُ اللَّبيب أنّ مذهبه في التّوثيق كمذهب ابن حبان.

(٣) واقتصر الذهبي في "الكاشف" على قول البخاري فيه.

(٤) وقال عقِبَه: "**في القلب من هذا الإسناد؛** فإني كنت لا أعرف يحيى بن أبي سليمان بعدالة ولا جرح".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد؛ ويحيى بن أبي سليمان من ثقات المصرين"!! ووافقه الذهبي!! **وقد عرفتَ ما في توثيقه مِنَ التّساهل! ثم هو مدني**. قال الحافظ:

"وكأنه جعله مصريّاً؛ لرواية أهل مصر عنه"(١).

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (١٤/٢).

٢٠٩ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٢٧/٣-١٢٨) عند حديث يرويه عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة «**إنّ الإمامَ ضامِنٌ، فإنْ أَتَمَّ كانت لهُ ولهُمْ، وإنْ نَقَصَ كان عليه ولا عليهِمْ، فلا أُرِيدُ أَنْ أَتَحَمّلَ ذلك**»(٢):

"أخرجه ابن ماجه، والحاكم (٢١٦/١)(٣)، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وأخطآ**؛ فإنّ في إسناده عبد الحميد بن سليمان أَخا فُلَيْحٍ؛ وقد ضعّفه الجمهور، ولم يخرّج له مسلم!"(٤).

٢١٠ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤١/٣-٢٤٢) عند حديث يرويه الحسن بن عُبَيد الله النَّخعي عن طلحة بن مُصَرِّف عن عبد الرحمن بن عَوْسَجة عن البراء بن عازب ﷺ مرفوعاً «**تَراصُّوا في الصَّفِّ لا يَتَخَلَّلُكُمْ أَوْلادُ الحَذَفِ**». قلت: يا رسول اللهِ، ما أَوْلادُ الحَذَفِ؟ قال: «**ضَأْنٌ جُرْدٌ سُودٌ تَكُونُ بِأَرْضِ اليَمَنِ**» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف [أبو داود] من طريق أبي الأحوص عن منصور عن طلحة اليامِيِّ عن عبد الرحمن بن عَوْسَجةَ عن البراء بن عازب به نحوه، وصحّح إسناده:

---

(١) انظر: "تهذيب التهذب" (٢٢٨/١١).

وتعقّبَ الحافظُ قولَ الحاكم هذا، فقال في "إتحاف المهرة" (٦٤٠/١٤-٦٤١):

"قلت: قد قال البخاري: إنه منكر الحديث. وهذا كافٍ في جرحه من مثل البخاري".

(٢) ذكره الشيخ شاهداً لحديث عقبة بن عامر الذي مضى قريباً تحت رقمي (٢٠٥ و ٢٠٧).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٧٨/٧٦/٢).

(٤) قد خرّج الشيخُ الحديثَ أيضاً في "الصحيحة" (٣٦٦/٤-٣٦٧) فقال: "أخرجه ابن ماجة (٩٨١) عن عبد الحميد بن سليمان ..

قلت: ورجاله ثقات غير عبد الحميد بن سليمان، فهو ضعيف. لكن الحديث صحيح، فإن قوله: (الإمام ضامن) قد جاء من حديث أبي هريرة وعائشة وهما مخرّجان في "صحيح أبي داود" (٥٣٠-٥٣١)، ومن حديث أبي أمامة عند أحمد (٢٦٠/٥) بسند حسن. والباقي جاء من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ: (يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم). أخرجه البخاري ..".

"وأخرجه أحمد (٤/٢٩٦-٢٩٧)، والحاكم (١/٢١٧)[١] .. من طريق الحسن بن عبيد الله النخعي عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وهو مِنْ أَوْهامِهِما! فإنّ ابن عَوْسَجة قد مَرَّ قريباً أنه ليس مِنْ رِجالِهِما".

– وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٢٤٦) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أحمد (٤/٢٩٧)، وصحّحه الحاكم (١/٢١٧) على شرط الشيخين! ووافقه الذهبي!

وإنما هو على شرط مسلم وحده[٢]**؛ لأنّ الحسن بن عبيد الله النخعي لم يخرّج له البخاري**"[٣].

٢١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٨٥) عند حديث يرويه كثير بن زيد عن أبي عبد الله القَرّاظ عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا توضّأَ أحدُكمْ، فأَحْسَنَ وُضوءَهُ، ثم خَرَجَ إلى الصّلاةِ، لا يَنْزِعُهُ إلى المسجدِ إلا الصّلاةُ، لم تَزَلْ رِجْلُهُ اليُسرى تَمْحو عنه سيّئةً، وتكتبُ له اليُمنى حسنةً، حتى يَدْخُلَ المسجدَ**):

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣/١٩٨/١)، والحاكم (١/٢١٧)[٤] .. **وقال:** "كثير بن زيد وأبو عبد الله القرّاظ مدنيان لا نعرفهما إلا بالصّدق، وهذا حديث صحيح". ووافقه الذهبي.

قلت: **بل هو إسناد حسن**، أبو عبد الله القرّاظ – واسمه دينار – ثقة من رجال مسلم، وكثير ابن زيد قال الحافظ: "**صدوق يخطئ**". قال الذهبي: "**صدوق فيه لين**""[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٧٦-٧٧/٨٧٩).

(٢) بل ليس على شرطهما؛ كما قال الشيخ في الموضع الأوّل: "**وهو مِنْ أَوْهامِهِما!** فإنّ ابن عَوْسَجة قد مَرَّ قريباً أنه ليس مِنْ رِجالِهِما".

(٣) قلت: وللحديث شواهد صحيحة، منها ما رواه أحمد (١٣٧٣٥)، وأبو داود (٩٦٧)، والنسائي (٨١٥) من طريق قتادة عن أنس بن مالك مرفوعاً (رُصُّوا صُفوفَكم، وقَاربوا بينها، وحاذوا بالأعناق فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشيطانَ يدخلُ من خَلَلِ الصف كأنها الحَذَفُ). وقد أورده الشيخ في "صحيح أبي داود" (٣/٢٤٥)، وصحّحه على شرط الشيخين.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٧٨-٧٩/٨٨٣).

(٥) قال الشيخ في "الصحيحة" (٧/١٥٥٦): "كثير بن زيد – وهو الأسلمي المدني– مختلف فيه، وقد قال فيه أبو زرعة– وتبعه الذهبي في "الكاشف "–: "صدوق، فيه لين". وقال العسقلاني: "صدوق يخطئ". وقد ساق له ابن عدي في "الكامل" (٦/٦٧-٦٩) أحاديث من رواية بعض الثلاثة [ذكرهم الشيخ قبل ذلك] عنه، وقال: "ولم أر بحديثه بأسا".

قلت: ويبدو لي من قوله هذا، وأقوال الأئمة الآخرين: أنه وسط حسن الحديث ما لم يخالف".

وانظر: "تهذيب التهذيب" (٨/٤١٤ – ٤١٥).

٢١٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٦٢٤-٦٢٦) عند حديث يرويه شداد أبو طلحة عن معاوية بن قرّة عن أنس بن مالك ﷺ أنه كان يقول: **(مِنَ السُّنّةِ إذا دَخَلْتَ المسجدَ أنْ تَبْدَأَ برِجْلِكَ اليُمنى، وإذا خَرَجْتَ أن تبدأَ برجلكَ اليُسرى)**:

"أخرجه الحاكم (١/٢١٨)[١] وعنه البيهقي (٢/٤٤٢) .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتجّ بشداد بن سعيد أبي طلحة الرّاسبي".

ووافقه الذهبي![٢] وقال البيهقي: "تفرّد به شداد بن سعيد أبو طلحة الرّاسبي، وليس بالقويّ".

قلت: **وهذا أقرب إلى الصواب؛ فإنّ شداداً هذا لم يخرّج له مسلم إلا حديثاً واحداً في الشّواهد** كما قال الحافظ في "التهذيب"[٣]، وهو مختلف فيه، فقد وثّقه أحمد وابن معين وأبو خيثمة والنسائي وابن حبان والبزار، وضعّفه عبد الصمد بن عبد الوارث. وقال العقيلي: "له غير حديث لا يتابع عليه". وقال الدارقطني: "يعتبر به". وقال الحاكم أبو أحمد: "ليس بالقوي عندهم". وقال ابن عدي: "لم أر له حديثا منكرا، وأرجو أنه لا بأس به".

قلت: **ومن الملاحظ أنّ الأئمة المتقدمين والمشهورين قد اتفقوا على توثيقه،** ولم يضعّفه منهم غير عبد الصمد بن عبد الوارث، وهو مع ثقته ليس مشهورا بالجرح والتعديل – فيما علمت – والآخرون الذين ضعّفوه، لم يأتوا بسبب الجرح، اللهم إلا قول العقيلي: "له غير حديث لا يتابع عليه". وهذا ليس بجرح قادح لأنّ كثيراً من الثقات يصدق فيهم مثل هذا القول، لأنّ لهم ما تفرّدوا به ولم يتابعوا عليه.

نعم؛ لعلّ في الرّجل نوع ضعفٍ وسوء حفظٍ، ينزل به حديثه عن مرتبة الصّحّة، من أجل ذلك استشهد به مسلم، ولعلّ ابن عدي يشير إلى ذلك بقوله: "لا بأس به". وكذلك قول الذهبي فيه في "الميزان": "صالح الحديث". **فهو حسن الحديث** إن شاء الله تعالى.

وأما قول الحافظ فيه: "صدوق يخطئ". فهو مما يحتمل ذلك. والله أعلم"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٧٩/٨٨٤).

(٢) وصحّحه النووي في المجموع (٢/٤١٩).

(٣) وهو قول الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٣٧).

(٤) وقال الشيخ في "الثمر المستطاب" (٢/٦٠٢-٦٠٣): "وله شاهد موقوف، فقال البخاري: (باب التيمّن في دخول المسجد وغيره: وكان ابن عمر يبدأ برجله اليمنى، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى). هكذا أخرجه تعليقا. وقال الحافظ: "ولم أره موصولا".

٢١٣ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (١/٤١٠-٤١١) عند حديث يرويه هارون ابن مسلم عن قتادة عن معاوية بن قُرَّة عن أبيه ﷺ قال: «**كُنّا نُنْهَى عن الصّلاةِ بين السَّوارِي، ونُطْرَدُ عنها طَرْداً**»:

"أخرجه ابن ماجه (١/٣١٤-٣١٥)، والحاكم[١]، والطيالسي ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وهو عندي حسن؛ فإنّ رجاله كلهم ثقات غير هارون بن مسلم** فقال أبو حاتم: "مجهول". وذكره ابن حبان في "الثقات". وفي "التقريب" أنه: "مستور". وقال الذهبي في "الميزان" بعد أن ذكر قول أبي حاتم إنه مجهول:

"قلت: روى عنه أبو داود، والطيالسي، وسَلْم بن قتيبة، وعمر بن سنان".

قلت: فأشار بهذا إلى أنه معروف برواية هؤلاء الثقات عنه؛ غير أنّ عمر بن سنان لم أجد له ترجمة".

– وقال في "الصحيحة" (١/٦٥٥-٦٥٦) عند الحديث السّابق:

"أخرجه ابن ماجه (١٠٠٢) .. والحاكم (١/٢١٨) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: هارون هذا مستور كما قال الحافظ، لكن روى عنه ثلاثة من الثقات؛ كما بيّنته في "تيسير الانتفاع"، ولذا **حسّنتُ إسناده** في "تمام المنة" (ص٢٩٦-٢٩٧)[٢].

وله شاهد من حديث أنس بن مالك يتقوى به، يرويه عبد الحميد بن محمود قال:

صليت مع أنس بن مالك يوم الجمعة، فدُفِعْنا إلى السّواري فتقدمنا وتأخرنا، فقال أنس: (كنا نتّقِي هذا على عهد رسول الله ﷺ). أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم وغيرهم بسند صحيح كما بينته في "صحيح أبي داود" (٦٧٧)".

والقسم الأول منه يؤيده عموم حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان النبي ﷺ يحب التيمّن ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله). أخرجه البخاري (١/٢١٦ و ٤١٥)، ومسلم (١/ ١٥٥ - ١٥٦). وقد احتجّ به البخاري في هذا الباب".

قلت: قال ابن حجر في "الفتح" (١/٥٢٣): "وعموم حديث عائشة يدل على البداءة باليمين في الخروج من المسجد أيضا ويحتمل أن يقال في قولها (ما استطاع) احتراز عمّا لا يستطاع فيه التيمن شرعاً كدخول الخلاء والخروج من المسجد".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٨٠-٨١/٨٨٧).

(٢) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٤/٥٩): "خرّجه ابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان في "صحيحيهما"، والحاكم وصححه. وقال ابن المديني: **إسناده ليس بالصّافي**. قال: وأبو مسلم هذا **مجهول**. وكذا قال أبو حاتم: **هو مجهول**".

٢١٤ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٧٧/١٠) عند حديث يرويه مصعب ابن ثابت عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ «**قَرَأَ عامَ الفَتْحِ سجدةً، فسَجَد النّاسُ كلُّهم منهم الرّاكِبُ، حتى إنّ الرّاكبَ لَيَسْجُدُ على يَدِهِ**»:

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير مصعب هذا، فإنه ليّن الحديث – كما قال الحافظ–. وأورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "ضعّفه ابن معين. وقال أبو حاتم وغيره: لا يحتجّ به".

والحديث أخرجه الحاكم (٢١٩/١)[١]، والبيهقي (٣٢٥/٢) من هذا الوجه.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وهذا مِنْ تناقضه**"[٢].

٢١٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤٧٣/٦-٤٧٤) عند حديث يرويه محمد بن يزيد بن خُنَيس عن حسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن جريج حدثني عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس قال: (جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إني رأيتُ في هذه اللّيلة فيما يَرى النّائمُ كأنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شجرةٍ، فرأيتُ كأني قرأتُ سجدةً، فسجدتُ، فرأيتُ الشّجرةَ كأنها تَسْجُدُ بِسُجودي، فسمعتها وهي ساجِدةٌ وهي تقول: (**اللهمّ اكتبْ لي عندك بها أَجْراً، واجْعَلْها لي عندك ذُخْراً، وضَعْ عنِّي بها وِزْراً، واقْبَلْها مِنّي كما قَبِلْتَ مِن عَبْدِك داود**). قال ابن عباس: فرأيتُ رسولَ الله ﷺ **قرأ السّجدةَ**. ثم سجدَ، فسمعته وهو ساجد يقول مثل ما قال الرّجلُ عن كلامِ الشّجرةِ)[٣]: "أخرجه الترمذي (٥٧٩ و ٣٤٢٠)، وابن ماجه (٣٢٥/١)، وابن حبان (٦٩١) .. والحاكم (٢١٩/١)[٤] .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث صحيح، رواته مكّيون، لم يُذْكَر واحد منهم بجرح". ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢/٢-٨٣/٨٩١).

(٢) قلت: وأصل الحديث في "الصحيحين" وأبي داود وغيرهم، من حديث عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر – بسياق مختلف – قال: كان النبي ﷺ (يقرأ السُّورةَ فيها السّجدة، فيسجدُ ونَسجُدُ معه، حتى ما يَجِدُ أحدُنا مكاناً لموضع جبهته). وسيستدركه الحاكم برقم (٩٠١)!

(٣) ذكره الشيخ شاهداً لحديث أبي سعيد الخدري قال: (رأيتُ فيما يرى النائم كأني تحت شجرة، وكأن الشجرة تقرأ ...). ثم قال الشيخ في آخر التّخريج: "وبالجملة، فحديث الترجمة حسن على أقلّ الدرجات بالطريق الأخرى والشّاهد، لاسيما وقد صحح شاهده الحاكم وغيره كما تقدم، بل وذكر الحافظ في "التهذيب" عن الخليلي أنه قال فيه: "حديث غريب صحيح". ولعله لذلك قال النووي في "المجموع" (٦٤/٤): "رواه الترمذي وغيره بإسناد حسن". والله سبحانه وتعالى أعلم".

قلت: وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١١٣/٢): "هذا حديث حسن".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٨٣/٢-٨٩٢/٨٤).

قلت: **وهذا من عجائبه؛** فإنه قال في ترجمة الحسن هذا من "الميزان":

"قال العقيلي: لا يتابع عليه. وقال غيره: فيه جهالة، ما روى عنه سوى ابن خنيس".

وقال في "الكاشف": "غير حجّة". وأمّا الترمذي فقد قال في الموضعين: "حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه" .. وهو اللائق بحال إسناده كما عرفتَ، ويؤكّده قول الحافظ في "التلخيص" (١١٤/٤): "وضعّفه العقيلي بالحسن بن محمد .. فقال: فيه جهالة".

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة " (٤٥٨/١)، تحقيق "مشكاة المصابيح" (٣٢٦/١).

٢١٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٥٨/٥) عند حديث يرويه عبد الوهاب بن عبد المجيد عن خالد الحذّاء عن أبي العالية عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقولُ في سُجودِ القُرآنِ باللّيْلِ: «**سَجَدَ وجْهِي لِلّذِي خَلَقَهُ، وشَقَّ سَمْعَهُ وبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وقُوَّتِهِ، فتَبارَكَ اللّهُ أَحْسَنُ الخالِقِينَ**» بعد أن خرّجه من طريق المصَنِّف [أبو داود] عن مسدد عن إسماعيل عن خالد الحذّاء **عن رجلٍ** عن أبي العالية عن عائشة به، بزيادة رجل مبهم في الإسناد، ورجّح أنّ زيادته وهمٌ من إسماعيل ابن عليّة تفرّد به دون سائر أصحاب الحذّاء:

"أخرجه النسائي (١٦٩/١)، والترمذي (١١٤/١)، وقال: "حديث حسن صحيح". والحاكم (٢٢٠/١)[1]، **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي؛ وهو كما قالا. **وزاد الحاكم:** (فتبارك الله أحسن الخالقين). **وهي زيادة شاذّة عندي؛ لِتَفَرُّدِ الحاكم بها في هذه الطريق دون الآخرين، ولعدم ورودها في شيء من الطّرق الأخرى عن الحذّاء**[2]، وإنما وَرَدَت في سجود الصلاة، كما تقدم في حديث عليّ (٧٣٨)".

٢١٧ - قال الألباني في "تمام المنة" (ص٢٧١) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد عن سليمان التّيمي عن أبي مِجْلَز عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ النبيّ ﷺ «**صلّى الظُّهْرَ فسجد، فظَنَنّا أنه قَرَأ: (تنزيلَ السَّجْدةِ)**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٩٥/٨٥/٢).

(٢) ذكر الحاكم نفسه بعضها قبل طريق عبد الوهاب هذا.

قلت: وفي سماع خالد الحذّاء من أبي العالية نظرٌ؛ فقد نقل العلائي في "جامع التحصيل" (ص ١٧١) وابن حجر في "التهذيب" (١٢٢/٣) نَفْيَ الإمام أحمد سماعه منه. وصوّب الدارقطني وابن خزيمة رواية ابن علية التي فيها زيادة الرّجل المبهم.

انظر: «العلل» (٣٧٥٠)، "صحيح ابن خزيمة" (٥٦٣ و٥٦٤).

"قلت: **هذا الحديث غير صحيح، وإنْ صحّحه الحاكم**[1] **ووافقه الذهبي** وتبعه الحافظ في "الفتح"، والقسطلاني، والزرقاني، والسّبب في هذا أنهم نظروا إلى ظاهر إسناده فصحّحوه؛ فقد رواه الحاكم من طريق يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي عن أبي مجلز – عن ابن عمر.

فهذا إسناد صحيح في الظّاهر، **لكنه منقطع**، بَيَّنَ ذلك غيرُ يحيى بن سعيد، فقال يزيد بن هارون: أنبأ سليمان التيمي عن أبي مجلز – قال: ولم أسمعه من أبي مجلز – عن ابن عمر.

أخرجه البيهقي، وأحمد، وأبو داود، والطحاوي. وقد بَيَّنَ معتمر بن سليمان أنّ الواسطة بين سليمان التّيمي وأبي مجلز رجلٌ مجهول فقال معتمر: عن أبيه عن رجلٍ يقال له: أمية عن ابن عمر. أخرجه البيهقي، وأبو داود. وأمية هذا مجهول اتّفاقاً، فعاد الحديث إلى أنه عن مجهول، ولا حجّة في رواية المجهول عند المحدثين"[2].

٢١٨ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٧٦٦/٢) عند حديث يرويه منصور عن هلال بن يِساف عن عائشة رضي الله عنها قالت: باتَ رسولُ الله ﷺ ليلةً عندي. قالت: ففَقَدْتُهُ، فظَنَنْتُهُ أنّه ذهبَ إلى بعضِ نِسائِهِ، قالتْ: فالْتَمَسْتُهُ فانْتَهَيْتُ إليه وهو ساجِدٌ، فوَضَعْتُ يَدِي عليه فسَمِعْتُهُ يقول: «**اغْفِرْ لِي ما أَسْرَرْتُ وما أَعْلَنْتُ**»:

"أخرجه النسائي – وكذا الحاكم (٢٢١/١)[3] – من طريق شعبة عن منصور به .. **ثم قال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وليس كما قالا**، وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ هلال بن يِساف لم يَرْوِ له البخاري إلا تعليقاً"[4].

٢١٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٢٢٤/٢-٢٢٥) عند حديث يرويه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كُنّا نَجْلِسُ عند النبيّ ﷺ **(فيَقْرَأُ القُرْآنَ، فرُبّما مَرَّ بِسَجْدةٍ، فيَسْجُدُ ونَسْجُدُ معهُ)**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٩٩/٨٧/٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو سنة صحيحة غريبة أنّ الإمام يسجد فيما يسرّ بالقراءة مثل سجوده فيما يعلن».

(٢) وانظر: "علل الدارقطني" (٤٢٣/١٢) و(٢٤٣/١٣)، "بيان الوهم والإيهام" (٣٢/٥)، "تهذيب التهذيب" (٣٧٣/١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٧/٢-٨٨/٩٠٠).

(٤) ولم يَرِد في صحيح مسلم رواية هلال بن يِساف عن عائشة؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

قلت: وقد خرّجه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٩٩/٢) من طريق النسائي وقال: "وسنده صحيح".

"أخرجه البخاري (١/٢٧٤ و٢٧٥)، ومسلم (٢/٨٨) .. والحاكم (١/٢٢٢)[١] ..

قلت: الحديث عند الحاكم من رواية العمري المصَغّر كما قال الحافظ، لكن ليس عنده التكبير, وهو إنما أورده لإثبات مشروعية السّجود خارج الصلاة، فإنه قال: "حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وسجود الصحابة بسجود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خارج الصلاة سنة عزيزة". ولذلك ذكرتُ الحاكم في جملة مَن خَرَّج الحديث الأوّل، **وإنْ كان وَهِمَ في استدراكه إياه على الشيخين**".

٢٢٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٨٣٢) عند حديث يرويه إسحاق بن إبراهيم ابن العلاء الزُّبيدي عن عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم بإسناده عن أبي هريرة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ «**إذا فَرَغ مِن قراءةِ أُمِّ القرآنِ؛ رَفَع صَوْتَهُ، وقال: (آمين)**»:

"أخرجه ابن حبان (٤٦٢)، والدارقطني (١٢٧)، والحاكم (١/٢٢٣)[٢]، والبيهقي (٢/٥٨) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا عَجَبٌ منهم جميعاً، لاسيما الذهبي منهم**، فإنه نفسه أَوْرَدَ إسحاق بن إبراهيم هذا في "الضعفاء" وقال: "كذّبه محمد بن عوف، وقال أبو داود: ليس بشيء".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم كثيراً، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب".

ثم هو ليس من رجال الشيخين كما زعم الذهبي تبعاً للحاكم!!

وعبد الله بن سالم هو الأشعري الوُحاظي الحمصي، **ولم يخرج له مسلم**، وهو ثقة، وكذلك سائر الرواة ثقات، وهم من رجال الشيخين[٣]؛ فالعلة من إسحاق بن إبراهيم[٤].

لكنه لم يتفرّد بهذا الحديث، فإن له طريقا آخر ...".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٨٨/٩٠١).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٩١/٩٠٥).

(٣) عمرو بن الحارث بن الضحّاك الزُّبيدي لم يخرّج له الشيخان، وهو غير مشهور، وفي "التقريب": "مقبول".

ولعلّ الشّيخَ رحمه الله ظنّه عمرو بن الحارث المصري المشهور، وهما من نفس الطّبقة.

(٤) وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "التنقيح" (٢/٢٠٢-٢٠٣) متعقِّباً الحاكم: "**ليس كما قال**، وعبد الله بن سالم هو الأشعري ثقة، وإسحاق بن إبراهيم بن زبريق، قال أبو حاتم: شيخ لا بأس به، ولكنهم يحسدونه، سمعت يحيى بن معين أثنى عليه خيرًا، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود: ليس بشيء. وكذبه محدَّث حمص محمد بن عوف الطائي". اهـ.

- ينظر: "الضعيفة" (٢/٣٦٧-٣٦٨)، "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٩٦)، "أصل صفة الصلاة" (١/٣٧٥-٣٧٦).

٢٢١ - قال الألباني في "الإرواء" (٢/٧٥) عند حديث يرويه جرير عن عطاء بن السّائب عن سالم البرّاد قال: أَتَيْنا عُقبةَ بنَ عمروٍ أبا مسعودٍ فقلنا: حَدِّثنا عن صلاةِ رسول الله ﷺ، فقام بين أيدينا في المسجد (**فكَبَّرَ، فلمّا رَكَعَ كَبَّرَ، ووَضَعَ راحَتَيْهِ على رُكْبَتَيْهِ، وجَعَلَ أصابِعَهُ أَسْفلَ مِنْ ذلك، ثم جافَى مِرْفَقَيْهِ**. ثم قال: **هكذا رَأَيْنا رسولَ الله ﷺ يُصَلِّي**):

"رواه أحمد (٤/١١٩ ، ١٢٠)، وأبو داود (٨٦٣) .. والحاكم (١/٢٢٢)[1] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، وفيه ألفاظ عزيزة، ولم يخرّجاه لإعراضهما عن عطاء بن السّائب، سمعت العبّاسَ بن محمد الدُّوري يقول: سألت يحيى بن معين عن عطاء بن السائب؟ فقال: ثقة". ووافقه الذهبي.

قلت: **لكنه - أعني: عطاءً - كان اختلط، وليس في رواة هذا الحديث عنه مَن روى عنه قبل الاختلاط، وفي هذه الحالة ينبغي التوقّف عن تصحيح حديثه** كما تقرّر في "مصطلح الحديث"، لاسيما وفيه ألفاظ غريبة، والله أعلم".

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٥-١٦) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير سالم البرّاد وهو ثقة؛ **إلا أنّ عطاء كان اختلط، وسمع منه جرير بعد اختلاطه، كما قال أحمد وابن معين** ..

وأخرجه الحاكم (١/٢٢٤) .. **وقال**: "حديث صحيح الإسناد، وفيه ألفاظ عزيزة [ولم يخرجاه]؛ لإعراضهما عن عطاء بن السّائب"**! كذا قال!** وعطاء روى عنه جرير في الاختلاط كما سبق، وروى له البخاري حديثاً واحداً متابعة. ومِنْ عادته هو أن لا يُفَرِّق بين مَن يروي له الشيخان متابعةً، ومَن يرويان عنه استقلالاً**!** وأخرجه الطيالسي (٤٢٤/١/٩٦): حدثنا همام عن عطاء بن السّائب ... به. والدارمي (١/٢٩٩)، وأحمد (٤/١١٩) - عن همام-، وأخرجه النسائي (١/١٥٦) .. وأحمد (٤/١٢٠) - عن زائدة-، والنسائي- عن أبي الأحوص وابن عليّة-، وأحمد (٥/٢٧٤) - عن أبي

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٩٣-٩٤/٩٠٩).

عوانة- كلّهم عن عطاء ... به، **وكلّهم سمع منه في الاختلاط**[1]؛ إلا أنّ أبا عوانة سمع منه قبل الاختلاط أيضا، فالله أعلم في أيّ الحالين سمع منه هذا الحديث.

ولكن الحديث صحيح؛ فإنّ كلّ ما فيه من السنن قد جاء مُفَرَّقاً في أحاديث، سوى قوله:

(وجعل أصابعه أسفل من ذلك!) **فإنه غريب، لم أجد حتى الأن ما يشهد له.**

ولفظ زائدة: (وجعل أصابعه من وراء ركبتيه) ...".

٢٢٢ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٦٥٣/٢-٦٥٤) عند حديث يرويه عبد الله بن المبارك عن موسى بن أيوب عن عمّه إياس بن عامر عن عقبة بن عامر ﷺ قال: لَمّا نَزَلَتْ {**فسَبّح باسمِ رَبّك العظيم**} قال لنا رسول الله ﷺ: «**اجْعَلُوها في رُكُوعِكُم**». فلمّا نَزَلَت {**سَبّح اسمَ رَبّكَ الأعلى**} قال لنا رسول الله ﷺ: «**اجْعلُوها في سُجودِكُم**»:

"أخرجه أبو داود (١٣٩/١)، وابن ماجه (٢٨٩/١) .. والحاكم (٢٢٥/١[2] و ٤٧٧/٢) .. وأحمد (١٥٥/٤) من طرق عن موسى بن أيوب الغافقي .. **وقال الحاكم:** "صحيح. وقد اتّفقا على الاحتجاج برواته؛ غير إياس بن عامر، وهو مستقيم الإسناد". وتعقّبه الذهبي؛ فقال: "قلت: إياس: ليس بالمعروف".

قلت: وهذا الذي تقتضيه قواعد مصطلح الحديث[3]؛ لأنه لم يرو عنه غير ابن أخيه موسى بن أيوب. ومع ذلك فلم يورده الذهبي نفسه في "الميزان". وقال العجلي: "لا بأس به".

---

(١) ممن روى عنه هذا الحديث: همام بن يحى وزائدة بن قدامة كما ذكر الشيخ، وقد قيل: إنهما ممن سمع منه قبل الاختلاط؛ أما همام فقد رجّح ذلك الطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" عَقِب حديث (١٦١).

وأما زائدة بن قدامة؛ فقد جزم بذلك الطبراني فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢٠٧/٧) واختاره هو أيضاً هنا وفي "مقدمة الفتح" (١٩١/٢)، وفي "تغليق التعليق" (٤٧٠/٣). وهو الذي اختاره شيخنا محمد بن علي آدم في شرحه على النسائي (١١٦/١٣) وصحّح حديثه هذا عن عطاء. وقد خرّجه الشيخ الألباني رحمه الله في "أصل صفة الصلاة" (٦٣٥/٢) من طريقهما ومن طريق غيرهما عن عطاء به، ونقل تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له وأقرّهما.

قلت: فينظر في هذه المسألة بتمعّن ويُتَحقّق منها؛ فقد نصّ الأئمة الكبار كأحمد وابن معين وابن المديني على الرواة الذين سمعوا من عطاء قديماً، فلم يذكروا زائدة وهمّاماً. والله أعلم.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩١١/٩٥-٩٤/٢).

(٣) ولهذا جزم الشيخ بضعف حديثه هذا في "الإرواء" (٤٠/٢-٤١)، وفي "ضعيف أبي داود" (٣٣٧/١٠)، وفي "تمام المنّة" (ص١٩٠) وزاد هنا: "ولو صحّ الحديث لدلّ على وجوب التسبيح، وهذا خلاف ما قاله المؤلف من الاستحباب".

وقال الحافظ عبد الحقّ الإشبيلي في "الأحكام الكبرى" (٢٣٢/٢) عقِب حديثه هذا مُشيراً إلى إعلاله به:

"عَمُّ موسى بن أيوب اسمه إياس بن عامر، **لا أعلم روى عنه إلا ابن أخيه موسى**".

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1]، وصحح له ابن خزيمة - كما في "التهذيب" -. وقال في "التقريب": "صدوق".

قلت: **ومما يُسْتَدْرَكُ على الحاكم**: أنّ موسى بن أيوب لم يخرّج له الشيخان، وهو في نفسه ثقة"[2].

٢٢٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٥٧/٣) عند حديث رِفاعةَ بن رافع الزُّرَقي ﷺ أنه قال: كنّا يوماً نُصَلّي مع رسول الله ﷺ فلمّا رَفَعَ رأسه مِنَ الرَّكْعةِ قال: «**سَمِع اللهُ لِمن حَمِدَهُ**» قال رجلٌ: (ربّنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيّباً مُباركاً فيه جزيلاً) فلمّا انصرفَ رسول الله ﷺ قال: «**مَنِ المُتَكَلِّم آنِفاً؟**» قال الرَّجُلُ: أنا يا رسول الله، قال رسول الله ﷺ: «**لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعًا وثَلاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا أَيُّهُمْ يَكْتُبُها**»:

"أخرجه البخاري (٢٢٧/٢- ٢٢٨) .. والحاكم (٢٢٥/١)[3] ...

ثم قال الحاكم: "حديث صحيح، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!

وقد وَهِما في الاستدراك على البخاري؛ فقد أخرجه!"[4].

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٦٩٥/٢).

٢٢٤ - قال الألباني في "الإرواء" (١٦٣/٢) عند حديث يرويه ثابت بن يزيد عن هلال ابن خبّاب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**قَنَتَ رسولُ الله ﷺ شهراً مُتَتابِعاً في الظُّهْرِ، والعَصْرِ، والمَغْرِبِ، والعِشاءِ، والصُّبْحِ، في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ إذا قال: سَمِعَ اللّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**..):

"أخرجه أبو داود (١٤٤٣) .. والحاكم (٢٢٥/١)[5] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

---

(١) وصرح بتوثيقه في «صحيحه» (٢٢٥/٥) فقال: "إياس بن عامر **من ثقات المصريين**".

(٢) هو ثقة كما قال الشيخ، لكن ضعّف الإمامان يحيى بن معين وعلي بن المديني رواياته عن عمّه إياس بن عامر المرفوعة خاصّة - وهذا منها كما ترى -. انظر: "الضعفاء" للعقيلي (٤٢٩/٥)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (رقم ٢٢٩).

وقال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٧٦/٧) عقِب حديثنا هذا: "موسى، وثّقة ابن معين وأبو داود وغيرهما، لكن ضعّف ابن معين رواياته عن عمّه المرفوعة خاصة".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩٥/٢-٩١٢/٩٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١٤/٤): "قلت: **وَهِم الحاكم في استدراكه؛ فقد رواه البخاري عن القعنبي بهذا الإسناد**".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٩٦/٢-٩١٣/٩٧).

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ هلال بن خبّاب لم يخرج له البخاري, ثم إنّ فيه مقالاً[1]، وقد قال النووي في "المجموع" (٥٠٢/٣): "إسناده حسن أو صحيح".

قلت: **والصواب** أنه حسن لِحال هلال"[2].

– وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/ ١٨٨) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات؛ غير هلال بن خباب، وهو صدوق تغيَّر بآخره، كما قال الحافظ.

والحديث أخرجه الحاكم (٢٢٥/١ – ٢٢٦)، وعنه البيهقي (٢٠٠/٢)، وأحمد (٣٠١/١) من طرق أخرى عن ثابت ... به ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقد الذهبي!

وهلال بن خبّاب لم يخرّج له البخاري شيئًا".

– وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٩٥٩/٣-٩٦٠).

٢٢٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٠/٢-٣٣١) عند حديث يرويه العلاء بن إسماعيل العطّار عن حفص بن غيّاث عن عاصم الأحول عن أنس ﷺ قال: (**رأيتُ رسولَ ﷺ كَبَّرَ فحاذَى بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ، ثمّ رَكَعَ حتّى اسْتَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ منه، وانْحَطَّ بالتَّكْبِيرِ، فسَبَقَتْ رُكْبَتاهُ يَدَيْهِ**):

"أخرجه الدارقطني (١٣٢)، والحاكم (٢٢٦/١)[3] وعنه البيهقي (٩٩/٢) .. وقال الدارقطني والبيهقي: "تفرّد به العلاء بن إسماعيل".

قلت: وهو **مجهول** كما قال ابن القيم في "الزاد" (٨١/١) ومِنْ قبله البيهقي كما في "التلخيص" لابن حجر، وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (١٨٨/١) عن أبيه: "هذا حديث منكر".

---

(١) وثّقه بإطلاق أحمد وابن معين وجماعة، ونفى ابن معين اختلاطه وتغيّره.

وحكم بتغيّره يحيى بن سعيد القطّان، وقال يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ": (٩٠/٣): "ثقة، **إلا أنه تغيّر**، عمل فيه السِّنّ". وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢٧١/٦) وقال: "في حديثه وهم، وتغيّر بأخرة". وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطىء ويخالف". وقال أبو أحمد الحاكم: "تغير بأخرة". وقال السّاجي: "في حديثه وهم، تغير بأخرة". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق تغيّر بأَخَرَة". وانظر: "تهذيب الكمال" (٣٣٢/٣٠)، "إكمال تهذيب الكمال" (١٧٤/١٢).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١٣٨/٢): "هذا حديث حسن".

وفي الباب عن أنس عند البخاري (١٠٠١) و(١٠٠٢) و(٢٨٠١) و(٣٠٦٤) و(٤٠٨٨) و(٦٣٩٤) و(٧٣٤١) ومواضع أخرى، ومسلم (٦٧٧) (٢٩٨).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩١٥/٩٧/٢).

قلت: **وأما قول الحاكم والذهبي**: "حديث صحيح على شرط الشيخين" **فغَفْلَةٌ كبيرة منهما عن حال العلاء هذا**، مع كونه ليس من رجال الشيخين!

وقال الحافظ في ترجمته من "اللّسان": "وقد خالفه عمر بن حفص بن غياث، وهذا من أثبت الناس في أبيه، فرواه عن أبيه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وغيره عن عمر موقوفاً عليه، وهذا هو المحفوظ"[1].

قلت: أخرجه الطّحاوي (١٥١/١) بالسّند المذكور عن إبراهيم عن أصحاب عبد الله علقمة والأسود فقالا: (حَفِظْنا عن عُمَرَ في صلاته أنه خَرَّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يَخِرُّ البعير، وَضَعَ ركبتيه قبل يديه). وسنده صحيح". **وانظر**: "أصل صفة الصلاة" (٧١٧/٢).

٢٢٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٧٥/٢-٧٦) عند حديث يرويه شريك عن عاصم بن كُليب عن أبيه عن وائل بن حُجْرٍ ﷺ قال: كان النبي ﷺ **(إذا سَجَدَ تَقَعُ رُكْبَتاهُ قبل يَدَيْهِ، وإذا رَفَعَ رَفَعَ يديهِ قبل ركبتيهِ)**:

"رواه أبو داود (٨٣٨)، والنسائي (١٦٥/١)، والترمذي (٥٦/٢)، وابن ماجه (٨٨٢) .. والدارقطني (١٣١- ١٣٢)، والحاكم (٢٢٦/١)[2] ..

قلت: وهذا سند ضعيف، وقد اختلفوا فيه، فقال الترمذي:

"حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك".

وقال الحاكم: "احتجّ مسلم بشريك وعاصم بن كليب". **وليس كما قال** – وإنْ وافقه الذهبي –؛ فإنّ شريكاً لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له في المتابعات كما صرّح به غير واحد من المحققين، ومنهم الذهبي نفسه في "الميزان"[3]، **وكثيراً ما يقع الحاكم ثم الذهبي في مثل هذا الوهم، ويُصَحِّحان أحاديثَ شريكٍ على شرط مسلم، فلْيُتَنَبَّه لذلك**.

---

(١) وقال في "إتحاف المهرة" (٦١/٢): "ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"، وقال: سألت أبي عنه؟ فقال: هذا حديث منكر. انتهى. وإنما أنكره لأنه تفرّد به عن حفص، والعلاء لا يعرف حاله. وقد ذكر مسلم: أنّ علامة المنكر أن يتفرّد من ليس معروفاً حاله برواية حديث عمن يكون مكثرا من الرواية.

وقد رواه عمر بن حفص بن غياث عن أبيه بسند آخر، قال: عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة وغيره، عن عمر موقوفاً عليه. وهذا هو المحفوظ، فإنّ عمر [بن حفص] أثبت الناس في أبيه". اهـ

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩١٦/٩٨/٢).

(٣) ومنهم الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٣٧٣/٢).

وأما الدارقطني فقال عقب الحديث: "تفرّد به يزيد عن شريك، ولم يحدّث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقويّ فيما تفرّد به".

قلت: **وهذا هو الحقّ**، فقد اتفقوا جميعاً على أنّ الحديث مما تفرّد به شريك دون أصحاب عاصم بن كليب، مثل زائدة بن قدامة – وهو ثقة ثبت – فقد رواه عن عاصم –كما تقدم برقم ٣٥٢– أتمّ منه ولم يذكر عنه ما ذكره شريك، بل قال يزيد بن هارون: "إنّ شريكاً لم يرو عن عاصم غير هذا الحديث". وهو سيء الحفظ عند جمهور الأئمة، وبعضهم صرّح بأنه كان قد اختلط، فلذلك لا يحتج به إذا تفرّد، فكيف إذا خالف غيره من الثقات الحفّاظ كما سبقت الإشارة إلى رواية زائدة".

– **وقال في** "الضعيفة" (٢/٣٢٩-٣٣٠) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أبو داود (١/١٣٤) .. والترمذي (٢/٥٦) .. والدارقطني (١٣١ – ١٣٢)، والحاكم (١/٢٢٦) ..

قلت: وهذا **سند ضعيف**، وقد اختلفوا فيه، فقال الترمذي عقبه: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك". **وقال الحاكم**: "احتجّ مسلم بشريك"! ووافقه الذهبي!

وليس كما قالا، على ما يأتي بيانه، وقال ابن القيم في "الزاد" (١/٧٩) وقد ذكر الحديث:

"هو الصحيح". وخالفهم الدارقطني فقال عقبه: "تفرّد به يزيد عن شريك، ولم يحدّث به عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به".

وخالفهم أيضاً البخاري ثم البيهقي فقال هذا في "سننه" (٢/٩٩):

"هذا حديث يُعَدُّ في أفراد شريك القاضي، وإنما تابعه همام من هذا الوجه مرسلا، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفّاظ المتقدمين رحمهم الله تعالى". وهذا هو الحقّ الذي لا يشكُّ فيه كلُّ مَن أنصف، وأعطى البحث حقّه من التحقيق العلمي، أنّ هذا الإسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: تفرّد شريك به.

والأخرى: المخالفة.

وقد سمعتَ آنفاً الدارقطني يقول في شريك: إنه ليس بالقوي فيما يتفرد به. وفي "التقريب": "صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

قلت: فمثله لا يحتج به إذا تفرّد فكيف إذا خالف كما يأتي بيانه، **وقول الحاكم والذهبي**: "**احتجّ به مسلم**" **مِن أوهامهما**؛ فإنما أخرج له مسلم في المتابعات كما صرّح بذلك المنذري في خاتمة "الترغيب

والترهيب". **وكثيراً ما يقع الحاكم في مثل هذا الوهم ويتبعه عليه الذهبي** على خلاف ما يُظَنُّ به، فيُصَحِّحان أحاديث شريك على شرط مسلم، وهي لا تستحقّ التحسين فضلا عن التصحيح، فكيف على شرط مسلم؟! فليتنبه لهذا من أراد البصيرة في دينه، وأحاديث نبيه ﷺ".

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٢/٧١٥-٧١٦)، "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٣٣٣-٣٣٤).

٢٢٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٤٤) عند حديث يرويه محمد بن إبراهيم التّيمي عن عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطّلب رضي الله عنه مرفوعاً «**إذا سَجَدَ العَبْدُ، سَجَدَ معهُ سَبْعةُ آرابَ** ..»:

"**عزاه الحاكم** (١/٢٢٧)[1] للمتّفق عليه! **فَوَهِم**.

والحديث أخرجه مسلم (٤/٢٠٧)، والنسائي (١/١٦٥)، والترمذي (٢/٦١) ..".

- وقال في "أصل صفة الصلاة" (٢/٧٤٢-٧٤٣) عند الحديث السّابق:

"أخرجه مسلم (٤/٢٠٧ - بشرح النووي)، وأبو داود (١/١٤٢) .. كلّهم عن قتيبة بن سعيد: ثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عنه ..

وأما الحاكم؛ فإنه لم يروه بإسناده -كما هي عادته -؛ بل قال - بعد أنْ ساق الحديث المتقدم عن ابن عمر: (إنّ اليدين تسجدان ... الحديث). -: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، **إنما اتّفقا على حديث** محمد بن إبراهيم التّيمي عن عامر بن سعد عن العباس بن عبد المطلب ..". **وقد وَهِمَ الحاكم في قوله أنه متّفق عليه. وإنما هو من أفراد مسلم**".

٢٢٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦/١١٣٥) عند حديث يرويه الحسين بن واقد عن أبي إسحاق قال: سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (**كان النبيّ ﷺ يَسْجُدُ على أَلْيَتَيِ الكَفِّ**):

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" .. والحاكم (١/٢٢٧)[2] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرطهما"! ووافقه الذهبي! كذا قالا، **والحسين بن واقد إنما أخرج له البخاري تعليقاً، فهو على شرط مسلم وحده**[3].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٩٨-٩٩/٩١٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٩٩/٩١٨).

(٣) قلت: روى له مسلم حديثين فقط متابعة عن غير أبي إسحاق السّبيعي؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

قلت: وأبو إسحاق اختلط ولا يُدْرى هل سمع منه الحسين بن واقد قبل الاختلاط أم بعده؟

وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي، ويخشى جانبه – مع ثقته – من جهة تدليسه واختلاطه. أما تدليسه، فقد أَمِنّاه بتصريحه بالسّماع. وأما الاختلاط، فلا أدري إذا كان الحسين سمع منه قبل الاختلاط أم لا، إلا أنّ البيهقي قد روى بسنده عن جمعٍ قالوا: حدثنا شعبة قال: أنبأني أبو إسحاق عن البراء قال: (إذا سجد أحدكم فليسجد على ألية الكف).

وقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١/١): حدثنا وكيع عن شعبة به. وشعبة سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط، فصحّ الإسناد والحمد لله[١].

لا يقال: هذا موقوف، لأننا نقول: هو في حكم المرفوع، لأنّ مثله لا يقال بالرأي كسائر هيئات الصلاة، فإنها عبادة محضة، ولاسيما وقد صحّ عن النبي ﷺ الأمر بوضع الكفّين في السجود والادِّعام عليهما". **وانظر**: "أصل صفة الصلاة" (٧٢٦/٢).

٢٢٩ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٧٢٦/٢-٧٢٧) عند حديث يرويه الحارث بن عبد الله الخازن عن هشيم عن عاصم بن كُلَيب عن علقمة بن وائل عن أبيه رضي الله عنه: أنّ النبيَّ ﷺ «**كان إذا سَجَدَ ضَمَّ أصابِعَهُ**»:

"أخرجه {ابن خزيمة [٦٤٢/٣٢٤/١]}، والحاكم (٢٢٧/١)[٢] .. من طريق الحارث بن عبد الله .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **فوَهِما!** وإنما هو إسناد حسن؛ فإنّ الحارث هذا ليس من رجال مسلم، بل ليس له ذِكْرٌ في شيء من سائر الكتب السِّتّة!

وقد ترجمه في "الميزان" فقال: "صدوق. إلا أنّ ابن عدي قال في ترجمة شريك: روى حديثاً. فقال: لعلّ البلاء مِنَ الخازن هذا"[٣].

---

(١) قلت: رواه مع شعبة كذلك – موقوفاً – سفيان الثوري وزهير عن أبي إسحاق عن البراء موقوفاً عليه. أما رواية سفيان وشعبة فقد أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١/١) عن أبي إسحاق عن البراء قال: (السُّجود على أَلْيَةِ الكَفِّ) واللّفظ لسفيان. وسفيان وشعبة رويا عن أبي إسحاق قبل الاختلاط، وهما المُقَدَّمان فيه. وأما رواية زهير فقد أخرجها ابن الجعد في "مسنده" (٢٥١٠) من طريق زهير عن أبي إسحاق قال: رأيتُ البراءَ ينعتُ لنا السّجودَ، فقال: (يُلْزِقُ أَلْيَتَيِ الكَفِّ بالأَرْضِ).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩٩/٢-٩٢٠/١٠٠).

(٣) واستنكر عليه أبو زرعة الرازي أيضاً حديثاً آخر في النهي عن قتل النملة، فقال كما في "العلل" لابن أبي حاتم (١٦٥/٦): "وروى هذا الحديث حارث الخازن – شيخ بهمذان – عن إبراهيم بن سعد .. وأخطأ فيه الشيخ، يشبه أن يكون دخل له حديث في حديث، وليس هذا الحديث من حديث إبراهيم بن سعد. قلت لأبي زرعة: **ما حال هذا الشيخ الهمذاني؟**

قال: كان شيخ **لم يبلغني عنه أنه حدّث بحديث منكر إلا هذا**، وقد كان كتب عن أبي معشر حديثاً كثيراً".

قال الحافظ في "اللسان": "وقد اعتمد ابن حبان في "صحيحه" على الحارث هذا، وذكره في "الثقات"، وقال: مستقيم الحديث". اهـ"[1].

٢٣٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٩٢/٢) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: حدثني مسعر بن كدام عن آدم بن عليٍّ البكري عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**لا تَبْسُطْ ذِراعَيْكَ، وادَّعِمْ على راحَتَيْكَ، وتَجافَ عن ضَبْعَيْكَ؛ فإنّكَ إذا فَعَلْتَ ذلك سَجَدَ كلُّ عُضْوٍ مِنْكَ مَعَكَ**):

"أخرجه ابن عدي في "الكامل" (ق ١/٢٨٤)، والحاكم (٢٢٧/١)[2] ..

وقال: "صحيح". ووافقه الذهبي. **وإنما هو حسن فقط لِما تقدّم مِن حال ابن إسحاق**[3]، وقد أخرجه الطبراني في "الكبير" ورجاله ثقات كما في "المجمع" (١٢٦/٢).

وقال الحافظ في "الفتح" (٢٤٤/٢): "إسناده صحيح"".

قلت: وفي الإسناد علّة أخرى، وهي الانقطاع بين هشيم وعاصم بن كليب، قال الإمام أحمد كما في "العلل" لابنه عبد الله (١٤٥٩): "لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب". وبهذه العلّة أعلّه الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلّة" تحت رقم (٤١٣).

(١) قلت: وفي الإسناد هشيم، وهو ابن بشير، مدلس، وقد عنعنه، وقد قال الإمام أحمد:

"لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب ... وقد حدّث عنهم". انظر: "العلل ومعرفة الرجال/ رواية ابنه عبد الله" (١٤٥٩)، "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢٣١). وقال الألباني نفسه في تعليقه على "صحيح ابن خزيمة" (٦٤٢): "صحيح، لولا عنعنة هشيم". والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة" (٤١٣) وقال: "الحديث ظاهره كما قال الحاكم رحمه الله، ولكن ابن أبي حاتم رحمه الله يقول في "المراسيل" (ص١٨٠): أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: قال أبي: لم يسمع هشيم من عاصم بن كليب .. فعلى هذا فالحديث منقطع".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩٢١/١٠٠/٢).

(٣) وقد خولِف في رفعه؛ فرواه شعبة والثوري وغيرهما عن مسعر به موقوفاً على ابن عمر، قال أبو الحسن الدّارقطني في "العلل" (١٤٩/١٣): "يرويه مسعر بن كدام، واختلف عنه؛ فرفعه محمد بن إسحاق عن مسعر عن آدم بن علي عن ابن عمر عن النبيّ ﷺ. وغيره يرويه عن مسعر موقوفاً على ابن عمر. وكذلك رواه شعبة، والثوري، وأبو حنيفة، وحسين بن عمران، عن آدم بن علي، موقوفا، **وهو الصواب**". اهـ.

قلت: ويشهد لِما وَرَدَ في الحديث من أحكام السّجود: حديث أمّ المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله ﷺ (**إذا سجد جافَى حتى يَرَى مَنْ خَلْفَهُ وَضَحَ إبطيه**). وحديث عائشة رضي الله عنها: أنّ النبي ﷺ: (**كان ينهى أن يفترش الرّجلُ ذراعيه افتراش السَّبُع**). رواهما مسلم في "صحيحه" ح (٤٩٧ و ٤٩٨).

وحديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**اعتدلوا في السّجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب**).

رواه البخاري في "صحيحه" (٨٢٢)، ومسلم في "صحيحه" (٤٩٣).

٢٣١ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٧٥٠/٢) عند حديث يرويه عبد الواحد ابن زياد عن عبد الله [كذا وقع عند الحاكم: عبد الله بدل عبيد الله] بن عبد الله بن الأَصَمّ عن عمّه يزيد بن الأصمّ عن أبي هريرة ﷺ قال: «**كان رسول الله ﷺ إذا سَجَدَ رُؤِيَ وَضَحُ إِبطَيْهِ**»:

"أخرجه الحاكم (٢٢٨/١)[١]، **وقال:** "صحيح على شرطهما". ووافقه الذهبي.

قلت: **لكن أخرجه مسلم وغيره** من طرقٍ عن عبيد الله بن عبد الله عن عمّه عن ميمونة – كما تقدم –؛ فلعلّ يزيد بن الأصمّ رواه عنها وعن أبي هريرة معاً، **وإلا؛ فرواية الأكثرين أصحّ**"[٢].

٢٣٢ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٧٣٧/٢) عند حديث يرويه عُمارة بن غَزِيّة عن أبي النّضر عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: فَقَدْتُ رسولَ الله ﷺ وكان مَعِي على فِراشي فوجدتُهُ «**ساجِداً راصّاً عَقِبَيْهِ، مُسْتَقْبِلًا بأطْرافِ أَصابِعِهِ القِبْلةَ .. »**:

"أخرجه الطّحاوي في "المشكل" (٣٠/١)، {وابن خزيمة (رقم ٦٥٤)}، والحاكم (٢٢٨/١)[٣] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.{وانظر "صحيح الموارد" (٤٠٦)}.

وأقول: **إنما هو صحيح على شرط مسلم فقط**؛ فإنّ البخاري لم يحتجّ بعمارة هذا، وإنما استشْهَدَ به – كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في "الميزان" –.

والحديث رواه أيضاً ابن حبان [برقم ١٩٣٣]؛ كما في "التلخيص" (٤٧٥/٣)، ثم قال الحافظ – بعد أن عزاه إليه وحده –: "إنها رواية صحيحة"[٤].

٢٣٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٦/٣-١٥٧) عند حديث يرويه عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه عن تميم بن محمود عن عبد الرحمن بن شِبْل قال: «**نَهَى رسولُ الله ﷺ عن نَقْرةِ الغُرابِ وافْتِراشِ السَّبُعِ، وأَنْ يُوَطِّنَ الرَّجُلُ المكانَ كما يُوَطِّنُهُ البَعِيرُ**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٠١/٢-١٠٢/٩٢٤).

(٢) قلت: خالفَ عبدَ الواحد بن زياد – وهو ثقة – مروانُ بن معاوية الفزاري الثقة الحافظ عند مسلم في "صحيحه" (٤٩٧)، وعبدةُ بن سليمان الكلابي الثقة الثّبت عند الطبراني في "الكبير" (٤٣٦/٢٣)، فروياه عن عبيد الله عن عمه عن ميمونة به.

وتابع عبيدَ الله بن عبد الله الأصمّ جعفرُ بن برقان [صدوق يهم] عن يزيد بن الأصمّ عن ميمونة به.

رواه مسلم في "صحيحه" أيضاً (٤٩٧) وغيره.

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٠٢/٢-١٠٣/٩٢٦).

(٤) وصحّحه أيضاً الحافظ ابن عبد البرّ في "التمهيد" (٣٤٨/٢٣)، وابن الملقّن في "البدر المنير" (٦٦٩/٣).

"أخرجه أبو داود (١٣٨/١)، والنسائي (١٦٧/١)، والدارمي (٣٠٣/١)، وابن ماجة (٤٣٧/١)، وابن خزيمة (١/١٤٢/١)، وابن حبان (٤٧٦)، والحاكم (٢٢٩/١)[١]، وأحمد (٤٢٨/٣ - ٤٤٤) كلّهم من طريق جعفر بن عبد الله بن الحكيم عن تميم بن محمود عن عبد الرحمن بن شبل مرفوعا به. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **كذا قالا،** وتميم بن محمد[٢] هذا أورده الذهبيُّ نفسه في "الميزان" وقال: "قال البخاري: **فيه نظر**".

وذكره العقيلي والدُّولابي وابن الجارود في الضّعفاء، وأما ابن حبان فوثّقه على قاعدته في توثيق غير المشهورين بالرواية؛ فإنّ تميماً هذا لم يذكروا راوياً عنه غير جعفر هذا[٣].

وقول الذهبي: روى عنه عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي خطأٌ واضحٌ فإنه - أعني: الطرائفي - مات سنة اثنتين أو ثلاث ومائتين فأنّى له أنْ يَرْوِيَ عن تميم وهو من التابعين من الطبقة الرابعة عند ابن حجر في "التقريب"؟ وقال فيه: "فيه لين".

وأقول: لكنه يتقوّى بأنّ له شاهداً بلفظ: (نهى عن نقرة الغراب، وعن فِرْشَة السّبع، وأن يوطّن الرّجل مقامه في الصلاة كما يوطّن البعير). أخرجه الإمام أحمد (٤٤٦/٥ و ٤٤٧) .. عن عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلمة عن أبيه [يزيد بن سلمة الضّمري] مرفوعا.

ورجاله ثقات غير عبد الحميد هذا فهو مجهول كما في "التقريب"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٩٢٧/١٠٣/٢).

(٢) كذا، وصوابه: محمود كما في مصادر التخريج التي ذكرها الشيخ.

(٣) وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٥٣/٤): "وفي إسناده اختلاف كثير. وتميم بن محمود، قال البخاري: في حديثه نظر".

(٤) قلت: قد وهم عثمان بن مسلم البتّي [وهو صدوق] في إسناد هذا الحديث؛ إنما هو عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن تميم بن محمود عن عبد الرحمن بن شِبْل مرفوعاً. وقد كان عثمان البتّي هذا يغلط فيسمي (عبد الحميد بن جعفر) (عبد الحميد بن سلمة) ويروي أحاديثه عن أبيه، أو: عن أبيه عن جدّه. قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥١/٦) في ترجمة عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان: "وقال بعضهم: عبد الحميد بن سلمة، **وهو وهمٌ**". يعني: وهم في اسمه عثمان البتّي، وغيره يقول: عبد الحميد بن جعفر. فعاد بذلك حديث عثمان البتّي إلى حديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن تميم بن محمود عن عبد الرحمن بن شِبْل، وبان بذلك أنهما حديث واحد، فالحديث ضعيف، لتفرد تميم بن محمود به، وهو مجهول، ولم يتابع عليه كما قال العقيلي. انظر: "فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود" رقم (٨٦٢).

نعم؛ وردت بعض الشواهد لجملة (نقرة الغراب) و(افتراش السبع). قال شيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "ذخيرة العقبى" (٣٤١/١٣-٣٤٢): حديث عبد الرحمن بن شبل ﷺ هذا صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وفي سنده تميم بن محمود، وهو ضعيف كما تقدم في ترجمته، وقد تفرد به عن عبد الرحمن، ففي تصحيحه نظر ..

فالحديث عندي حسن بمجموع الطريقين. والله أعلم".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٢-١٣)، "الثمر المستطاب" (٢/٦٧٠)، "أصل صفة الصلاة" (٢/٧٤٧).

٢٣٤ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢/٧٥٩-٧٦٠) عند حديث يرويه الليث ابن سعد عن محمد بن عجلان عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: شَكا أصحابُ رسول الله ﷺ مَشَقّةَ السُّجودِ عليهم إذا انْفَرَجُوا، فقال: «**اسْتَعِينُوا بالرُّكَبِ**»:

"أخرجه أبو داود (١/١٤٣) .. والترمذي عن قتيبة (٢/٧٧)، والحاكم (١/٢٢٩)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وهو وَهْمٌ أيضاً**؛ وإنما هو حديث حسن فقط، ليس صحيحاً، ولا على شرط مسلم - كما بيّنّاه مراراً -[٢].

وأما الترمذي؛ فأعلّه بأنْ رواه سفيان بن عيينة وغير واحد عن سُمَيٍّ عن النعمان بن أبي عياش عن النبي ﷺ نحو هذا. ثم قال: "وكأنّ [رواية] هؤلاء أصحّ من رواية الليث". وعلّق عليه القاضي أحمد شاكر بقوله: "لماذا؟! هؤلاء رَوَوُا الحديثَ عن سمي عن النّعمان مرسلا، واللّيث بن سعد رواه عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولا؛ فهما طريقان مختلفان يؤيد أحدهما الآخر ويعضده.

والليث بن سعد: ثقة حافظ حجة، لا نتردّد في قبول زيادته وما انفرد به؛ فالحديث صحيح". انتهى.

وأقول: هذا كلام صحيح متين؛ لو أنّ الاختلاف في وصله وإرساله كان بين الليث وبين سفيان وغيره - كما هو ظاهر كلام الترمذي، وعليه مشى القاضي المذكور -، **ولكن الواقع أنّ الاختلاف**

لكن يشهد للجزء الأول والثاني منه حديث أنس المتقدم قبل باب، وحديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٢/٣١١) ..

والحاصل أنّ الجزء الأول والثاني صحيح بشواهده، وأما الجزء الثالث، وهو توطين المقام ففي تصحيحه نظر. والله تعالى أعلم".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/١٠٣/٩٢٨).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

هو بين محمد بن عجلان وبين سفيان؛ فإنّ الليث إنما رواه عن سمي بواسطة ابن عجلان - كما رأيت -، وإذِ الأمرُ كذلك؛ فمحمد بن عجلان ليس بالقويّ إذا خولف؛ **فالصّواب في الحديث أنه مرسل**؛ كما رواه سفيان بن عيينة.

وقد أخرجه البيهقي (١١٧/٢)، ثم قال: "وكذلك رواه سفيان الثوري عن سمي عن النعمان". ثم قال: "قال البخاري: وهذا أصحّ بإرساله"[١].

فالحديث - إذن - معلول، فيحذف من الكتاب، ويذكر في التعليق على سبيل التنبيه".

٢٣٥ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٦٤٥/٢) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ﷺ مرفوعاً: «**أَسْوأُ النّاسِ سَرِقَةً الّذي يَسْرِقُ صَلاتَهُ**». قالوا: يا رسول الله، وكيف يَسْرِقُ صَلاتَهُ؟ قال: «**لا يُتِمُّ رُكُوعَها ولا سُجُودَها**»:

"أخرجه الحاكم أيضاً[٢] وعنه البيهقي ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا؛ **إنْ سَلِمَ من تدليس الوليد ابن مسلم؛ فقد رواه مُعَنْعَناً** - كما تَرى -.

ورواه الطبراني أيضا في "الكبير" و"الأوسط"؛ كما في "المجمع"، وقال: "ورجاله رجال الصحيح". وابن خزيمة في "صحيحه" [برقم ٦٦٣] - كما في "الترغيب" (١٨١/١) -. وللحديث شواهد ..."[٣].

٢٣٦ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٦٤٤/٢-٦٤٥) عند حديث يرويه عبد الحميد بن أبي العِشْرين عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير: ثني أبو سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «**إنّ أَسْوأَ**

---

(١) وقال الحافظ أبو الحسن الدارقطني: "يرويه سُمَيّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن عجلان عن سمي. واختلف عن ابن عجلان، فرواه يعقوب الإسكندراني وليث بن سعد ومحمد بن الزبرقان أبو همام ويحيى بن أيوب المصري وعبد الله بن جعفر المديني عن ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة.

وخالفهم وهيب بن خالد رواه، عن ابن عجلان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش الزرقي مرسلا، عن النبي ﷺ.

وتابعه سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة وغيرهما رووه عن سمي عن النعمان بن أبي عياش، كما قال وهيب عن ابن عجلان، **وهو الصواب**". وقال الحافظ ابن رجب: "ورواه الثوري وابن عيينة وغيرهما عن سمي عن النعمان بن أبي عياش عن النبي ﷺ مرسلاً. والمرسل أصحّ عند البخاري وأبي حاتم الرازي والترمذي".

ينظر: "التاريخ الكبير" للبخاري (٢٠٣/٤)، "العلل" لابن أبي حاتم (٤٩٩/٢)، "العلل" للدارقطني (٨٥/١٠-٨٦)، "جامع الترمذي" (٢٨٦)، "السنن الكبرى" للبيهقي (١١٧/٢)، "فتح الباري" (٢٤٥/٧) لابن رجب.

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٠٣/٢-٩٢٩/١٠٤).

(٣) انظر التعليق على الحديث الذي بعد هذا.

النّاسِ سَرِقَةً الّذي يَسْرِقُ صَلاتَهُ» قالوا: يا رسول الله، وكيف يَسْرِقُ صَلاتَهُ؟ قال: «**لا يُتِمُّ رُكُوعَها وسُجُودَها**»:

"أخرجه الحاكم (١/١٢١)[١]، ومن طريقه البيهقي (٢/٣٨٦) عن عبد الحميد بن أبي العشرين .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: عبد الحميد هذا – وهو: ابن حبيب بن أبي العشرين –: **مختلف فيه**.

وفي "التقريب": "**صدوق ربما أخطأ**".

قلت: **فهو حسن الحديث** .."[٢].

---

(١) أخرجه الحاكم عقِبَ الحديث السّابق مباشرة.

(٢) هذا الحديث والذي قبله مدارهما على الأوزاعي كما ترى، ولذلك قال الدارقطني في "العلل" (٨/١٥) – وقد سئل عن الرواية الثانية –: "يرويه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، **واختلف عنه**؛ فرواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة. ورواه الحكم بن موسى عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه. حدثناه ابن منيع عن الحكم بن موسى بذلك. ورواه علي بن المديني، عن الحكم بن موسى كذلك". اهـ

وسئل مرّة أخرى عن الرواية الأولى (٦/١٤١) فحكى فيه الخلاف السّابق، ثم قال: "ويشبه أن يكون حديث أبي هريرة أثبت، والله أعلم". اهـ

قلت: وروى ابنُ عساكر (١٥/٥٤) من طريق عثمان بن سعيد الدارميّ، قال: قدم عليُّ بن المديني بغداد، فحدَّثه الحكم بن موسى بحديث أبي قتادة: (إن أسوأ الناس سرقةً) فقال له عليُّ: لو غيرُك حدَّث به، كنا نصنع به – أي **لأنّك ثقةٌ** – ولا يرويه غير الحكم". وأنكر أبو حاتم هذا الحديث من الوجهين جميعاً، وضعفه بتفرّد الحكم به، ومخالفة ابن أبي العشرين له .. فقد سأله ابنه في "العلل" (٢/٤٢١-٤٢٤) عن هذا الحديث .. وفيه: "قلت لأبي: فأيّهما أشبه عندك؟ قال: **جميعاً منكرين**، ليس لواحد منهما معنى، قلت: لِمَ؟ قال: لأنّ حديث ابن أبي العشرين لم يروِ أحدٌ سواه، وكان الوليد صَنَّفَ كتاب الصلاة، **وليس فيه هذا الحديث**". اهـ

قلت: والصحيح أنّ الحكم بن موسى لم يتفرد برواية هذا الحديث عن الوليد بن مسلم بهذا الإسناد، بل تابعه أبو جعفر السّويدي محمد بن النوشجان، أخرجه أحمد (٣٧/٣١٩)، وعنه أبو زرعة –كما في "العلل" في الموضع السابق – عنه، عن الوليد بن مسلم به. وفيه قول أبي زرعة عن السّويدي هذا: "رجل من أصحابنا". وقال الخطيب في "التاريخ" (٩/١٢٧): "وقد تابع الحكمَ عليه أبو جعفر السويدي". وقال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/٥٣): «وتابع الحكم عليه أبو جعفر محمد بن النوشجان السويدي؛ فرواه عن الوليد كذلك، وخالف الوليد عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين فرواه عن الأوزاعي، عن يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة».

قلت: وتبقى العلّة التي ذكرها الشيخ في الإسناد الأوّل قائمة، وهي تدليس التسوية الذي وُصِف به الوليد بن مسلم، لكن للحديث شواهد من حديث أبي سعيد وغيره ذكرها الشيخ رحمه الله في تتمة تخريجه فتنظر هناك.

٢٣٧ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٨٦٩/٣) عند حديث يرويه العلاء بن عبد الجبّار العطّار عن عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عُبَيد الله عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «**مِنْ سُنّةِ الصَّلاةِ أَنْ يُخْفَى التَّشَهُّدُ**» بعد أن خرّجه من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله به:

"أخرجه الحاكم (٢٣٠/١)[١] .. **وقال:** "صحيح على شرطهما". ووافقه الذهبي. **وليس كما قالا؛** فإنّ الحسن بن عبيد الله – وهو: النّخعي – ليس من رجال البخاري، والعلاء بن عبد الجبار العطّار ليس من رجال مسلم.

فالحديث صحيح فقط. وإنما رجاله رجال الصحيح"[٢].

٢٣٨ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٩٩٠/٣-٩٩١) عند حديث يرويه عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة عن أبي هانئ عن أبي عليٍّ عمروِ بن مالك [الجَنَبِي] عن فَضالة ابن عبيد الأنصاري ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ رَأَى رجلاً صَلّى لم يَحْمَدِ اللهَ، ولم يُمَجِّدهُ، ولم يُصَلِّ على النبيّ ﷺ وانْصَرَفَ، فقال رسول الله ﷺ: «**عَجَّلَ هذا**» فدَعاهُ فقال له ولغيره: «**إذا صَلّى أَحَدُكُمْ فلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ، والثَّناءِ عليهِ، ولْيُصَلِّ على النبيّ ﷺ ثم يَدْعُو بما يشاءُ**»:

"أخرجه الإمام أحمد (١٨/٦)، وعنه أبو داود (٢٣٣/١)، والترمذي (٢٦٠/٢ – طبع بولاق)، والحاكم (٢٣٠/١[٣] و ٢٦٨) ..

وهذا سند صحيح متّصل. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط مسلم". وفي الموضع الآخر: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي فيهما**! وقد وَهِما؛** فإنّ عمرو بن مالك هذا لم يخرّجا له في "الصحيحين"[٤].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٩٣٢/١٠٥/٢).

وخرّجه الحاكم أيضاً من طريق ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود به وصحّحه على شرط مسلم**!** وسيأتي قريباً تحت رقم (٢٦١) من هذا البحث مع التعليق عليه.

(٢) والحديث خرّجه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١٩٤/٢– ١٩٥) من طريق ابن إسحاق، وأعلّه بعنعنة ابن إسحاق، ثم قال: "لكن أخرجه الحاكم والبيهقي عنه من طريق العلاء بن عبد الجبار عن عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عبيد الله النخعي عن عبد الرحمن بن الأسود به .. وهذه متابعة قوية، وأورد الحاكم له شاهدا".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩٣٤/١٠٦/٢).

(٤) وأبو هانئ حميد بن هانئ الخولاني لم يخرّج له البخاري.

والحديث صححه أيضا ابن خزيمة { (٢/٨٣/١) = [٧١٠/٣٥١/١] }، وابن حبان - كما في "الجلاء" (٢٤٣)[١]. وأخرجه النسائي (١٨٩/١) من طريق ابن وهب عن أبي هانئ به بلفظ: (عجلتَ أيّها المصلي!). ثم علّمهم رسول الله ﷺ ... وفيه الزيادة. وإسنادها صحيح أيضا".

وانظر: حاشية تحقيق "فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم" (ص ٨٦).

٢٣٩ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٧٩/٩-٣٨٠) عند حديث يرويه الأوزاعي عن قُرَّةَ بن عبد الرحمن عن الزّهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «**حَذْفُ السَّلامِ سُنّةٌ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير قُرَّة بن عبد الرحمن؛ ففيه ضعفٌ، قال الذهبي في "الميزان": "خَرَّج له مسلم في الشّواهد. وقال الجُوزجانِي: سمعت أحمد يقول: منكر الحديث جداً. وقال يحيى: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقويٍّ. وقال ابن عدي: روى الأوزاعي عن قرّة بضعةَ عشرَ حديثاً، وأرجو أنه لا بأس به".

وقال الحافظ: "صدوق له مناكير" .. وأخرجه الحاكم (٢٣١/١)[٢] من طريق أخرى عن الفريابي ... به. ومن طريق مُبشرِ بن إسماعيل عن الأوزاعي ... به ...

وقول الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"! تعقّبه المنذري في "مختصره" بقول الإمام أحمد المذكور آنفاً. **وقول الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم، فقد اسْتشْهَدَ بقُرّة بن عبد الرحمن"! **مردودٌ بما تقدّم، وإنْ وافقه الذهبي!**

ويبدو أنه كان قد غَرَّني تصحيحه للحديث وكذا الترمذي؛ فأوردته في "صفة الصلاة"! فالآن قرّرتُ حذفه من الطبعة الرابعة منه إن شاء الله تعالى"[٣].

---

(١) وصحّحه أيضاً الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣١٢/٢) فقال: "وهذا صحيح المتن، فإنّ رواته كلهم ثقات، مخرّجٌ لهم في الصحيح إلا الجنبي -وهو بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة- وقد اتفقوا على توثيقه".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩٣٦/١٠٧/٢).

(٣) وقال ابن هانئ في "مسائله" (٢٠٣٣): سئل [يعني: أحمد] عن حديث النبي ﷺ: (حَذْف السَّلَامِ سُنَّة). قال أبو عبد الله: **هذا شيء رواه قرّة، وهو ضعيف**". وقال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٢٦٦/٢): "هو حديث منكر".

وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (١٤٢/٥-١٤٣): "**لا يصحّ لا موقوفًا هكذا، ولا مرفوعًا** كما ذكره أبو داود، من أجل أنه في حاليه من رواية قرّة بن عبد الرحمن .. وهو ضعيف، ولم يخرج له مسلم محتجًّا به بل مقروناً بغيره".

٢٤٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٢٠٩-٢١٠) عند حديث يرويه عبد الله بن المبارك عن الحسين بن ذكوان عن سليمان الأحول عن عطاء عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ « **نَهَى عنِ السَّدْلِ، وأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فاهُ** » بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) مِنَ الطريقِ نفسِهِ لكن وقع فيه (الحسن بن ذكوان) بَدَل (الحسين بن ذكوان):

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ وفي الحسن بن ذكوان – وهو أبو سلمة البصري– كلام لا ينزل حديثه عن الرتبة التي ذكرنا(١)؛ وقد توبع على الشّطر الأوّل منه كما يأتي. والحديث أخرجه الحاكم (٢/٢٥٣)(٢)، والبيهقي (٢/٢٤٢) من طرق أخرى عن عبد الله ابن المبارك ... به ... **وقال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وإنما حَكَما بهذا لأنّه وقع في إسناد الحاكم: الحسين– مُصَغَّراً – بن ذكوان! بَدَل: الحسن بن ذكوان! ووقع في "تلخيص الذهبي": حسين المعلم!

والحسين هذا ثقة من رجال الشيخين؛ **ولكن ذِكْرُهُ في إسناد هذا الحديث خطأٌ من الحاكم**. وقد رواه البيهقي من طريقه على الصّواب(٣)...

وقد ذكرنا آنفًا أنّ الحسن بن ذكوان قد توبع على بعضه، وهو ..".

٢٤١ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/١٦١) عند حديث يرويه حاتم بن إسماعيل عن أبي حَزْرَة يعقوب بن مجاهد عن عُبادة بن الوليد قال: أَتَيْنا جابرَ بن عبد الله فقال: سِرْتُ مع رسول الله ﷺ في غَزْوةٍ، فقامَ يُصَلّي وكانت عَلَيَّ بُرْدةٌ، فذهبْتُ أُخالِفُ بين طَرَفَيْها، ثمّ تَواثَقْتُ عليها لا تَسْقُطُ .. فلمّا فَرَغَ رسول الله ﷺ قال: «**يا جابِرُ .. إذا كان واسِعًا فخالِفْ بين طَرَفَيْهِ، وإذا كان ضَيِّقًا فاشْدُدْهُ على حَقْوِكَ**»:

---

(١) قلت: مختلفٌ فيه، والجمهور على تضعيفه. قال الشيخ في "الضعيفة" (٢/٣٤٠): "الحسن بن ذكوان مختلف فيه أيضاً، وقد ضعّفه الجمهور، وقال أحمد: "أحاديثه أباطيل". وقال ابن معين: "كان صاحب أوابد". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق يخطئ، وكان يدلّس". اهـ.

وضعّفه ابن المديني، والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم. وانظر: "هدي السّاري" (ص٣٩٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/١١٠/٩٤٢).

(٣) رواه على الصّواب كذلك: أبو داود، وابن ماجه، والبخاري في "التاريخ الكبير"، وابن خزيمة، وابن حبّان في "صحيحيهما"، وابن عدي في "الكامل" (٣/٥٠٢)، واستنكره هذا على الحسن بن ذكوان.

"**أخرجه مسلم** في حديث جابر الطويل (٨/٢٣١ - ٢٣٤) .. وكذا الحاكم (١/٢٥٤)[١] **وقال:** "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي! **فَوَهِم في الاستدراك على مسلم**"[٢].

٢٤٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٢١-٢٢) عند حديث يرويه عبيد الله بن عبد المجيد عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**الهِرّةُ لا تَقْطعُ الصّلاةَ؛ لأنّها مِنْ مَتاعِ البَيْتِ**»:

"أخرجه ابن ماجة (٣٦٩) .. وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٢٨) .. والحاكم (١/٢٥٤ -٢٥٥)[٣] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم، لاستشهاده بعبد الرحمن بن أبي الزناد مقروناً بغيره". ووافقه الذهبي.

قلت: **والصواب أنه ليس على شرط مسلم ما دام أنه تفرّد به عبد الرحمن، وهو لم يخرّج له إلا مقروناً**[٤]**، ثم إنّ في حفظه كلاماً، فالحديث حسن فقط، إنْ سلم من الوقف ..**

ثم وجدتُ للحديث علّة، نبّه عليها الإمام ابن خزيمة في "صحيحه"؛ فإنه بعد أن قال:

"إن صحّ الخبر، فإنّ في القلب مِن رفعه"، ساقه من هذا الوجه المذكور أعلاه. ثم رواه من طريق ابن وهب عن ابن أبي الزّناد بهذا الحديث موقوفاً غير مرفوع، ثم قال: ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد". وهو كما قال رحمه الله تعالى"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/١١٠-١١١/٩٤٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/٢٠٦) متعقّباً الحاكم: "قلت: قد أخرجه مسلم في المغازي".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/١١٢-١١٣/٩٤٦).

(٤) قلت: وإنما أخرج له مسلم في المقدمة فقط كما رمز له بذلك المزي في "التهذيب" (١٧/٩٥) وتبعه ابن حجر في "تهذيبه" خلافاً لصنيعه في "التقريب".

(٥) قد تكون العلّة من ابن أبي الزّناد نفسه؛ فهو ليّن الحفظ؛ ضعَّفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، والفلّاس، وابن سعد، وأبو زرعة الرازي، والنسائيُّ، وابن عديّ، وابن حبَّان، والساجي كما في "تهذيب الكمال" (١٧/٩٨-١٠١٥) مع الحاشية. وإن كان وثّقه بعضهم، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق تغيّر حفظه لما قدم بغداد". لاسيما وقد تابع عبيدَ الله بنَ عبد المجيد على روايته مرفوعاً: مهدي بن عيسى عند البزّار في "مسنده" (١٥/٢٢٤)، وهو وإن كان مجهول الحال كما قال ابن القطان إلّا أنه يصلحُ في المتابعات.

ولذلك أورد ابن عدي في "الكامل" (٧/١٢٢) هذا الحديث في ترجمة ابن أبي الزّناد. وتبعه الذهبي في "الميزان" وقال: "**ومن مناكيره:** .. وحديث: الهرّة من متاع البيت".

٢٤٣ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠٠٨/٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق: حدثني عبد الواحد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير عن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في بعض صلاته: «**اللهمّ حاسِبْنِي حِساباً يَسِيراً** ..»:

"أخرجه أحمد (٤٨/٦)، والحاكم (٢٥٥/١[١] و٢٤٩/٤-٢٥٠) من طريق محمد بن إسحاق قال: ثني عبد الواحد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير .. وهذا إسناد جيّد. **وقول الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **ليس بصحيح** – كما سبق بيانه مراراً –"[٢].

٢٤٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٦٥/٨-١٦٧) عند حديث يرويه عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاءت أمُّ سليم إلى النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله! علِّمني كلماتٍ أَدْعُو بِهِنّ في صلاتي. فقال: (**سبِّحي اللهَ عَشْراً، واحْمَدِيهِ عشراً، وكَبِّرِيهِ عشراً، ثم سَلِي اللهَ ما شِئْتِ**):

"أخرجه النسائي (١٩١/١)، والترمذي (٩٦/١) .. والحاكم (٢٥٥/١[٣] و ٣١٨) وقال الترمذي: "حديث حسن غريب". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وأقول: هو كما قالا؛ **لولا أنّ عكرمة بن عمار فيه ضعفٌ مِن قِبَلِ حفظه**، كما أشار إليه الحافظ بقوله: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب".

قلت: فَبِحَسَبِ مثله أن يكون حسن الحديث، وأما الصِّحّة؛ فلا.

وهذا إذا لم يخالف مَن هو أوثق منه وأحفظ، وليس الأمر كذلك هنا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظِّراف" (٨٥/١): "قلت: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: رواه الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أم سليم – وهو مرسل. وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦١٧/٨-٦١٨/٧٨٦٩).

(٢) يعني: أنّ الحديث ليس صحيحاً على شرط مسلم، لأنّ ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم وإنما خرّج له متابعة، كما صرّح بذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢). والذهبي نفسه أيضاً في "الميزان".

"وقد تابعه عند أحمد (١٨٥/٦) يونسُ بن محمد: ثنا عبد الواحد بن زياد: ثنا عبد الواحد بن حمزة ... فهذه الزيادة صحيحة". قاله الشيخ في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٤٧٢/٢).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩٤٨/١١٣/٢).

قلت: **فمن صحّحه أو حسّنه جَرَى على ظاهر إسناده المتّصل، ولم يعلم هذه العلة التي نبّه عليها الحافظ رحمه الله تعالى، وهي علة قادحة عند أهل الحديث، وهي الإرسال**[1] ..

وقد صحّ الحديث نحوه بأتمّ منه دون قوله: (ثم سليه حاجتك ..)، وهو مخرّج في "الصحيحة" (٣٣٣٨)"[2].

٢٤٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٨٢/٢) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد عن ابن عجلا عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري: أنّ رسول الله ﷺ كان يُعْجِبُهُ العَراجِينُ .. فدَخَلَ المِسْجِدَ ذات يومٍ وفي يدِهِ واحِدٌ منها، فرَأى نُخاماتٍ في قِبْلةِ المِسْجِدِ، فحَتَّهُنّ حتّى أَنْقاهُنّ، ثم أَقْبَلَ على النّاسِ مُغْضَباً، فقال: (**أَيُحِبُّ أَحَدُكمْ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ رَجُلٌ فيَبْصُقَ في وَجْهِهِ، إنّ أَحَدَكُمْ إذا قامَ إلى الصّلاةِ فإنّما يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ** ..):

"قلت: **وهذا إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ **إلا أنه إنما أخرج لابن عجلان متابعة**، وهو حسن الحديث كما سبق .. وأخرجه الحاكم (٢٥٧/١)[3] من طريق يحيى بن سعيد ... به، **وقال**: "حديث صحيح على شرط مسلم"!

كذا قال! ووافقه الذهبي! وفيه ما سبق[4]. ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٤٦/٢).

---

(١) قلت: رحم الله الشيخَ؛ فقد وَهِمَ على الحافِظَين: أبي حاتم وابن حجر، وانتقل بصره في ذلك؛ وحقيقة الأمر أنّ الحافظ ابن حجر نقل كلام ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث آخر بعد حديث الباب، وهو حديث عمر بن يونس عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس ﷺ قال: (جاءت أمُّ سُليم إلى النبيّ ﷺ فقالت: المرأة تَرَى في منامها ما يرى الرجل ..).

وانظر "علل ابن أبي حاتم/ ط سعد الحميد" (١٣٧/١-١٣٩).

(٢) وانظر أيضاً: "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (١٤٣٩/٦) مع الحاشة، "صحيح موارد الظمآن" (٤٢١/٢). وصحّحه الحافظ ابن حجر أيضاً بشاهده في "نتائج الأفكار" (٣٨٠/١-٣٨١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (١١٦/٢-١١٧/٩٥٤).

(٤) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله [محقّق الكتاب]، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

وله طريق أخرى؛ أخرجها أحمد (٣/٦٥) من طريق فليح عن سعيد بن الحارث عن أبي سلمة عن أبي سعيد ... به نحوه. وهو على شرط الشيخين؛ على ضعف في فليح! وقد أخرجاه مختصرا من طريق أخرى عن أبي هريرة وأبي سعيد معا"[١].

- وانظر: "الثمر المستطاب" (٢/٧٠٤).

٢٤٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٣٢٦) عند حديث يرويه محمد بن مهاجر عن عروة بن رُوَيم عن ابن الدّيلمي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة (**لا يَشْرَبُ الخَمْرَ رَجُلٌ مِن أُمّتي فتُقْبَلُ له صلاةٌ أربعينَ صَباحاً**):

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/١٠٣/٢) ..

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم[٢]. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١/٢٥٧- ٢٥٨)[٣] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: وابن المهاجر هذا - وهو الأنصاري الشّامي - **لم يخرّج له البخاري إلا في "الأدب المفرد"**. وقد تابعه عثمان بن حصين بن علان الدمشقي عن عروة به دون القصة وقال: (يوماً) بدل (صباحاً). أخرجه النسائي (٢/٢٣٠) وسنده صحيح أيضاً".

- وقال في حاشية "صحيح الترغيب" (٢/٦٠٧) عند الحديث السّابق تعليقاً على تصحيح الحاكم: "**كذا قال، ووافقه الذهبي! وهو خطأٌ**؛ لأنه من رواية ابن الديلمي عن ابن عمرو واسمه عبد الله بن فيروز، وهو ثقة لكن لم يخرّج له الشيخان"[٤].

٢٤٧ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٢٢٧-٢٢٨) عند حديث يرويه يونس بن الحارث عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن أبيه عن المغيرة بن شعبة ﵁: أنّ رسول الله ﷺ «**كان يُصَلّي على الحَصِيرِ والفَرْوةِ المَدْبُوغةِ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: ضَعْفُ يونس بن الحارث - وهو الثّقفي الطّائفي-، قال أحمد: "أحاديثه مضطربة". وقال ابن معين: "لا شيء". وقال أبو حاتم: "ليس بقويٍّ". وقال النسائي: "ضعيف".

---

(١) انظر: "صحيح البخاري" (٤٠٨ و ٤١٤)، "صحيح مسلم" (٥٤٨).

(٢) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٧٨٦) وقال: هذا حديث صحيح، رجاله ثقات".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/١١٧-١١٨/٩٥٦).

(٤) قلت: ولم يخرّج الشيخان لعروة بن رويم أيضاً. فالحديث ليس على شرط مسلم أيضاً.

وقال السّاجي: "ضعيف؛ إلا أنه لا يتهم بالكذب" .. وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف".
وقال الذهبي في ترجمته من "الميزان": "ومن مناكيره هذا الحديث".
العلة الثانية: جهالة والد أبي عون – واسمه: عبيد الله بن سعيد الثقفي–، واسم ابنه: محمد.
وبه أعله المنذري في "مختصره" (رقم ٦٢٩)، فقال: "وعبيد الله بن سعيد الثقفي؛ قال أبو حاتم الرازي: هو مجهول". وكذا قال الحافظ في "التقريب": إنه: "**مجهول**". وقال الذهبي: "انْفَرَد عنه ولده أبو عون". وأما ابن حبان؛ فأورده في "الثقات"! في "أتباع التابعين"، وقال: "يروي المقاطيع"! قال الحافظ: "فعلى هذا؛ فحديثه عن المغيرة مرسل".
قلت: **فعلى هذا؛ فهذه علة ثالثة.**
والحديث أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/١١٠)، والحاكم (١/٢٥٩)[١] ..
وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين"[٢]! وقال الذهبي: "على شرط مسلم"! **وهذا من أوهامهما الفاحشة؛** فإنّ الحديث غير صحيح مطلقاً؛ فكيف يصحّ على شرطهما أو شرط أحدهما؟! **بل هو منكر،** بشهادة الذهبي نفسه كما تقدّم!".
– وانظر: حاشية "الثمر المستطاب" (١/٤٤٢).
٢٤٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٢١٨) عند حديث يرويه عثمان ابن عمر عن ابن جريج عن محمد بن عبّاد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان عن عبد الله ابن السّائب ﷺ قال: «**حَضَرْتُ رسولَ الله ﷺ عامَ الفَتْحِ، فصَلّى الصُّبْحَ، فخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فوَضَعَهُما عن يَسارِهِ**»
بعد أن خرّجه من طريق المصَنِّف [أبو داود] عن مسدد عن يحيى عن ابن جريج: حدثني محمد بن عباد ..:
"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير مسدد؛ فمن رجال البخاري. وابن سفيان –واسمه عبد الله بن سفيان المخزومي–؛ فمن رجال مسلم.
والحديث أخرجه أحمد (٣/ ٤١٠ – ٤١١): ثنا يحيى بن سعيد ... به.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٢٠-١٢١/٩٦١).
(٢) كذا وقع في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ وما تلاها من طبعات، ووقع في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل: "على شرط مسلم". وذكر المحقّقون: أنّ في أصل مخطوطاتهم كلّها بياضاً في هذا المكان، وأنّهم أثبتوا ذلك من "تلخيص الذهبي"، و"فيض القدير" (٥/٢٢٤).
قلت: ولم يخرّج الشيخان ليونس بن الحارث ولا لعبيد الله بن سعيد الثقفي؛ فهو ليس على شرطهما قطعاً.

وأخرجه النسائي (١/١٢٥ - ١٢٦)، وابن ماجة (١/ ٤٣٧) من طريقين آخرين عن يحيى.

وأخرجه الحاكم (١/٢٥٩)[١] .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث يُعْرَف بمحمد بن عبّاد بن جعفر، أخرجته شاهداً"! ووافقه الذهبي! **وهذا تَشَدُّدٌ منهما؛ على خلافِ عادتهما! وكان مِنْ حَقِّهِما أنْ يَقُولا: إنه صحيح على شرط مسلم**[٢]! فقد أخرج في "صحيحه" [٦٩٣] بهذا الإسناد حديثاً آخرَ لعبدِ الله بن السّائب هذا، وهو الآتي عَقِبَه"[٣].

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (١/١١١).

٢٤٩ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣/٢٢٧-٢٢٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عثمان بن عمر عن أبي عامر الخزّاز عن يوسف بن ماهَك[٤] عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ فلا يَضَعْ نَعْلَيْهِ عن يَمِينِهِ، ولا عن يَسارِهِ، إلّا أَنْ لا يكونَ عن يَسارِهِ أَحَدٌ، ولْيَضَعْهُما بَيْنَ رِجْلَيْهِ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) مِنْ الطريقِ نفسِهِ لكن بزيادة (عبد الرحمن بن قيس) بين أبي عامر وابن ماهك:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلّهم ثقات رجال مسلم، فهو على شرطه.

ولولا ما في صالح بن رستم [أبو عامر الخزّاز] مِنَ الكلام مِنْ قِبَلِ حفظه[٥]؛ لقلتُ -كما قال العراقي في "تخريج الإحياء" (١/١٣٠) -: "سنده صحيح".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/١٢٢/٩٦٤).

(٢) وكذلك قال محقّقوا "مسند أحمد/ ط الرسالة" (٢٤/١١٣). وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٥٧٧) وقال: "هذا حديث صحيح، ورجاله رجال الصحيح".

(٣) قلت: وصرّح ابن جريج بالتّحديث في رواية أبي داود (٦٤٨)، والنسائي (١٠٠٧).

(٤) قال مُحقّقوا طبعة دار المنهاج هنا: "كذا في النّسخ الخطية كلّها و"التلخيص"، وأحاله ابن حجر في "الإتحاف" على رواية ابن خزيمة ولم ينتبه إلى أنّ ابن خزيمة إنما رواه عن أبي عامر الخزّاز عن عبد الرحمن بن قيس عن يوسف بن ماهَك، وهذا هو المعروف في جميع طرق الحديث ..".

(٥) قال الشيخ رحمه الله في "الصحيحة" (١/٤٢٥): "ثم هو [يعني: صالح بن رستم] مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في "الضعفاء": "وثقه أبو داود، وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أحمد: صالح الحديث".

وهذا هو الذي اعتمده في "الميزان" فقال: "وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثا، وهو كما قال أحمد: صالح الحديث".

قلت: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، فقد قال ابن عدى: "وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثا منكرا جدا". وأما الحافظ فقال في "التقريب": "صدوق، كثير الخطأ". وهذا ميل منه إلى تضعيفه. والله أعلم". اهـ

قلت: وثقه أيضاً أبو داود الطيالسي، وأبو بكر البزار، ومحمد بن وضاح، وابن شاهين، وابن خلفون، والحاكم، وصحح له الترمذي في «جامعه». وضعّفه مع ابن معين: الدارقطنيُّ، وأبو أحمد الحاكم. وذكره أبو العرب، والعقيلي، وابن البرقي في «جملة الضعفاء».

ثم استدركتُ فقلتُ: إنه ليس على شرط مسلم؛ لأنّ عبد الرحمن بن قيس هذا ظننت أوّلاً أنه أبو صالح الحنفي الكوفي- وهو من رجال مسلم-، ثم تيقّنتُ أنه ليس به، بل هو أبو رَوْح العَتَكي البصري، روى له المصنف هذا الحديث فقط؛ وقد روى عنه جماعة من الثقات، منهم يحيى القطان. وذكره ابن حبان في "الثقات" ... والحديث أخرجه الحاكم (٢٥٩/١)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وهو مِنْ تساهُلِهِما أو من أوهامِهِما؛** فإنّ صالح بن رستم لم يخرج له البخاري في "صحيحه"، وإنما روى له فيه تعليقاً. **ثم إنّ عبد الرحمن بن قيس قد علمتَ أنه لم يرو له غير المصنّف؛ لكنه قد سقط من إسناد الحاكم؛ فلا أدري أذلك منه أم ممّن بعده؟!** ..

وله شاهد من حديث أبي بكرة بنحوه؛ بلفظ: (ولكن ليخلعهما بين ركبتيه).

رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه ضعف، كما في "المجمع" (٥٥/٢).

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة نحوه؛ وهو: (إذا صلى أحدكم فخلع نعليه؛ فلا يؤذ بهما أحدا؛ ليجعلهما بين رجليه، أو ليصل فيهما)[٢].

قلت: إسناده صحيح ..". **وانظر:** "أصل صفة الصلاة" (١١١/١).

٢٥٠ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٧٤٤/٢-٧٤٥) عند حديث يرويه ابن جريج حدثني عمران بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه: أنه رَأى أبا رافعٍ مولى النبي ﷺ مَرَّ بالحسنِ بن عليٍّ وهو يُصلِّي قائِمًا، وقدْ غَرَزَ ضَفْرَهُ في قَفاهُ فحَلّها أبو رافِعٍ فالْتَفَتَ الحسنُ إليه مُغْضَبًا، فقال أبو رافِعٍ: أقْبِلْ على صلاتِكَ ولا تَغْضَبْ، فإنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**ذلك كِفْلُ الشَّيْطانِ**»:

"أخرجه أبو داود، والترمذي (٢٢٣/٢) .. والحاكم (٢٦٢/١)[٣]، والبيهقي من طريق ابن جريج .. وقال الترمذي: "حديث حسن". وقال المعَلِّق عليه: "وإسناده صحيح".

وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح". وقال ابن حبان: "من الحفاظ الذين كانوا يخطّون". وقال ابن القطان: "مشهور، يوثقه قوم، منهم أبو داود الطيالسي. وقال فيه أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وأخرج له مسلم. وقول ابن معين فيه: "لا شيء معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عُهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه". وقال الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق" (١٦٤): "ثقة، ليّنه ابن معين". وانظر كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٢٦٦).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٢٢/٢-١٢٣/٩٦٥).

(٢) وهو الحديث الذي يَلِي حديثنا عند أبي داود ..

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٢٧/٢/٩٧٥).

كذا قالا، **وكذا قال الحاكم. ووافقه الذهبي. وعمران بن موسى هذا: لم يوثّقه غير ابن حبان،** ولم يرو عنه غير ابن جريج، لكن أفاد الحاكم: أنّ إسماعيل ابن علية روى عنه أيضاً. وفي "التقريب": "مقبول" .. **فهو ليّن الحديث، ضعيف.**

نعم؛ رواه شعبة: أخبرني مُخَوِّل قال: سمعت أبا سعد – رجلاً من أهل المدينة – يقول: رأيت أبا رافع ... الحديث نحوه. بلفظ: وقال: (نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره). أخرجه ابن ماجه (٣٢٣/١)، والدارمي (٣٢٠/١) ...

قلت: أبو سعد المدني هو: سعيد بن أبي سعيد المقبري، نبّه على ذلك ابن أبي حاتم .. في "العلل" (١٠٧/١)[١] .. **وعليه؛ فعلته الانقطاع بين أبي رافع وأبي سعد** – فقد قالوا بأنه لم يسمع من عائشة، وهي ماتت بعد أبي رافع بزمان –، ولعلّ بينهما أباه – أبا سعيد –؛ كما في رواية عمران بن موسى المتقدمة. والله أعلم"[٢].

٢٥١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٧/٤-١٩) عند حديث يرويه يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضَّبِّي عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة «**أَوَّلُ ما يُحاسَبُ النّاسُ به يَوْمَ القِيامةِ مِنْ أَعْمالِهِمُ الصّلاةُ** ...»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أنس بن حكيم الضّبّي؛ وهو **مجهول،** كما قال ابن القطّان وغيره. وذَكَر في ترجمته من "التهذيب" أنه اختلف فيه على الحسن على وجوهٍ ذكرها؛ منها الوجه الآتي في الكتاب عَقِب هذا[٣] ..

---

(١) وبه جزم الترمذي والدارقطني.

قال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٨١) بعد أنْ ذكر وجوهاً من الاختلاف على مخوّل في تعيين شيخه:

"وهذا الحديث [يعني: حديث عمران بن موسى] هو الصحيح، **وحديث مخوّل فيه اضطراب،** ورواية شعبة عن مخول أشبه وأصحّ من حيث المؤمل عن سفيان عن مخول؛ لأنّ شعبة قال: عن أبي سعيد عن أبي رافع، **وأبو سعيد هو عندي: سعيد المقبري**".

وقال الدارقطني في "العلل"(١٧/٧-١٨): "ورواه مخوّل بن راشد عن أبي سعيد المدني –**وهو سعيد المقبري**– عن أبي رافع .. وحديث عمران بن موسى أصحّها إسناداً".

(٢) قلت: وكان الشيخ قد خرّج في الباب قبل هذا الحديث حديثَ عبد الله بن عباس: أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص من ورائه؛ فقام فجعل يحلّه، فلما انصرف؛ أقبل إلى ابن عباس، فقال: ما لك ورأسي؟! فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف**). رواه مسلم (٤٩٢)، وأبو داود (٦٤٧) وغيرهما.

وللحديث شواهد أخرى ذكرها الشيخ في "الصحيحة" (٢٣٨٦)، فانظرها غير مأمور.

(٣) ورجّح أبو زرعة والدارقطني رواية أبي داود هذه (الحسن عن أنس بن حكيم الضَّبِّي عن أبي هريرة).

وأخرجه الحاكم (٢٦٢/١)[١] .. **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! ...

وعلى كل حال؛ فالحديث قد اضطرب فيه الرواة على الحسن البصري، كما رأيت، وبه أعله الحافظ في "التهذيب". لكن متابعة علي بن زيد له على الوجه الأول -كما سبق- لعله يرجّحه. وكيفما كان الأمر؛ فالسّند ضعيف؛ إما بجهالة أنس بن حكيم إن رجّحنا روايته، وإما بالاضطراب.

لكن الحديث صحيح؛ فإنّ له طريقاً أخرى صحيحة لا اضطراب فيها عن أبي هريرة، يأتي قريباً، وشاهداً من حديث تميم الداري، وهو المذكور في الكتاب بعده".

٢٥٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٣/٤) عند حديث يرويه أبو الطّاهر عن ابن وهب بإسناده عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ: أنّ النبيّ ﷺ كان يقول في سجوده: «**اللّهمّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، جِلَّهُ ودِقَّهُ، أَوَّلَهُ وآخِرَهُ، عَلانِيَتَهُ وسِرَّهُ**»:

"والحديث أخرجه مسلم (٥٠/٢): حدثني أبو الطّاهر ويونس بن عبد الأعلى قالا: أخبرنا ابن وهب .. وأخرجه الحاكم (٢٦٣/١)[٢] من طريق أبي الطاهر ... به، **وقال**:

"صحيح على شرط الشيخين"!"[٣].

٢٥٣ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٧٧١/٢) عند حديث يرويه عُمارة بن غَزَيّة عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**أَقْرَبُ ما يكونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهو ساجِدٌ**»:

"أخرجه مسلم (٤٩/٢ - ٥٠)، {وأبو عوانة [١٨٠/٢]} ...

وعزاه الحاكم (٢٦٣/١)[٤] **للشيخين معاً؛ فَوَهِم، وإنما هو من أفراد مسلم**".

٢٥٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٨/٤-٣٩) عند حديث يرويه زهير ابن حرب عن وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن مسلم البَطِين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ النبي ﷺ «**كان إذا قَرَأَ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلى قال: سُبْحانَ رَبِّيَ الأَعْلى**»:

ينظر: "التاريخ الكبير" (٣٣/٢-٣٤)، "العلل" لابن أبي حاتم (٣٥١/٢-٣٥٣)، "العلل" للدارقطني (٢٤٤/٨-٢٤٨)، "تهذيب الكمال" (٣٤٦/٣).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩٧٧/١٢٨/٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٣٠/٢-٩٨١/١٣١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٠٩/١٤): "قلت: **أخطأ في استدراكه، فإنّ مسلما أخرجه**".

(٤) ذكر ذلك عقب الحديث السّابق. والحديث في "صحيح مسلم" برقم (٤٧٣).

"قال أبو داود: «خُولِفَ وكيع في هذا الحديث»، ورواه أبو وكيع وشعبة عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .. موقوفاً"!

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أنّ أبا إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله السّبيعي- كان اختلط، ثم هو مدلس، وقد عنعنه. قال الحافظ في "التقريب": "ثقة عابد، اختلط بآخر". وفاته وصفه بالتدليس! مع أنه قد أورده في المرتبة الثالثة من رسالته "طبقات المدلسين"، فقال (ص ١٤): "مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي وغيره بذلك".

وكذلك أورده الحافظ برهان الدين الحلبي في "التبيّن" (ص ١٣).

هذه علّة الحديث عندي. وأعلّه المصنف بمخالفة أبي وكيع - واسمه: الجرّاح بن مليح - وشعبة لوكيع! كذا قال! والصّواب أن يقال: ... لإسرائيل؛ فإنه الراوي له عن أبي إسحاق.

وكذلك رواه عن أبي إسحاق: أبو وكيع وشعبة، لكنهما أوقفاه[1].

قلت: **وهو الأرجح عندي**؛ لأنّ شعبة سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط؛ بخلاف إسرائيل -وهو ابن ابنه يونس-؛ فإنه سمع منه بعد الاختلاط[2]. فالصّواب في هذا الإسناد الوقف؛ لكن تأتي الإشارة إلى ما يشهد له .. وأخرجه الحاكم (٢٦٣/١)[3] من طريق أخرى عن زهير بن حرب ... به، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وفيه ما سبق بيانه**.

لكن للحديث شاهدان ...".

---

(١) وتابعهما على وقفه جبل الحفظ سفيان الثوري عند القاسم بن سلام في "فضائل القرآن" (١٧٣)، ومعمر عند عبد الرزاق في "مصنفه" (٤٥٢/٢).

(٢) أشار إلى ذلك الإمام أحمد بقوله: "إسرائيل عن أبي إسحاق؛ فيه لين، سمع منه بأخرة".

قلت: وخالفَ أحمدَ في ذلك أكثرُ الأئمة، ورأوا أنّ إسرائيل من أثبت الناس في أبي إسحاق؛ قال حجّاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق، قال: **سَلُوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها منّي**. وقال ابن مهدي: **إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري**. وقال أبو عيسى الترمذي: **وإسرائيل هو ثقة ثبتٌ في أبي إسحاق**. وقال أبو حاتم: **ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق**. وقال أبو زرعة: **أثبتُ أصحاب أبي إسحاق**: الثوري وشعبة **وإسرائيل**. وقال عيسى بن يونس: كان أصحابنا سفيان وشريك وعدّ قوماً إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي فيقول: **اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أَرْوَى عنه مني وأَتْقَنُ لها مني**، هو كان قائد جدّه". وقال الحافظ في "الفتح" (٣٥١/١): "**وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إيّاه لأنه جدّه، وكان خصيصاً به**". ينظر: "الجرح والتعديل" (٦٦/١) و (٣٣١/٢)، "جامع الترمذي" (١١٠٢)، "تهذيب التهذيب".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩٨٢/١٣١/٢).

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣٩٢/١).

٢٥٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٣٣/١-٦٣٤) عند حديث يرويه عبيد الله بن موسى بإسناده عن هلال بن يِساف عن وابصة بن معبد عن أمّ قيس بنت مِحْصن رضي الله عنهما، وفيه قصّة: أنّ رسول الله ﷺ **(لمّا أَسَنَّ، وحَمَلَ اللَّحْمَ، اتّخَذَ عَمُودًا في مُصَلّاه يَعْتمِدُ عليهِ)** بعد أن خرّجه من "سنن أبي داود" من طريق عبد السّلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه عن شيبان عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف به، وأعلّه بجهالة عبد الرحمن الوابصي:

"وأقول: لكنه لم يتفرّد به، فقد تابعه إبراهيم بن إسحاق الزهري حدثنا عبيد الله بن موسى أنبأ شيبان بن عبد الرحمن به. أخرجه الحاكم (٢٦٤/١ - ٢٦٥)[١] وعنه البيهقي (٢٨٨/٢).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو على شرط مسلم وحده؛** فإنّ هلال بن يساف لم يحتجّ به البخاري في "صحيحه"، وإنما روى له تعليقاً. **ثم استدركت** فقلتُ: **ليس هو على شرط مسلم أيضاً؛** لأنّ عبيد الله بن موسى - وهو أبو محمد العبسي - وإن كان مسلم قد احتجّ به؛ فليس هو من شيوخه، وإنما روى عنه الحاكم بواسطة إبراهيم بن إسحاق الزهري، **وهذا لم يرو له مسلم أصلاً،** وكذا سائر الستة، نعم؛ هو ثقة فاضل كما قال الخطيب في ترجمته (٢٥/٦).

فعلى هذا؛ فالحديث صحيح فقط، ليس هو على شرط الشيخين كما ادّعى الحاكم"[٢].

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (١٠٥/٤)، "الإرواء" (١٠٤/٢).

٢٥٦ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٤٠٥/١) عند حديث يرويه كَهْمَسُ بن الحسن عن عبد الله بن شقيق قال: سألتُ عائشةَ: هل كان رسول الله ﷺ يَقْرَأُ السُّورةَ في رَكْعةٍ؟ قالت: «**مِنَ المُفَصَّلِ**». قال: فقلتُ: أَكانَ يُصَلِّي قاعِداً؟ قالت: «**حِينَ حَطَمَهُ السِّنُّ**»:

"أخرجه الطيالسي (ص ٢١٨) عن الصَّلْت بن دينار، والطّحاوي، وأحمد (١٧١/٦و٢٠٤)، والحاكم (٢٦٥/١)[٣] عن كهمس بن الحسن؛ كلاهما عن عبد الله بن شقيق به.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٣٣/٢-٩٨٧/١٣٤).

(٢) فائدة: وقد ثبت اعتماد الصحابة رضي الله عنهم على العصا في صلاة التراويح؛ فقد روى مالك في "الموطأ" (١١٥/١) عن السّائب بن يزيد، قال: (أَمَرَ عمرُ أبيَّ بن كعب وتميمًا الدّاري أنْ يقوما للناس في رمضان بإحدى عشرة ركعة، فكان القارئ يقرأ بالمئين **حتى كنا نعتمد على العِصي من طول القيام**، وما كنّا ننصرف إلا في فروع الفجر).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩٨٨/١٣٤/٢).

وسند أحمد[1] صحيح على شرط مسلم أيضاً. **وقول الحاكم**: "على شرطهما"[2] **مِنْ أَوْهامِهِ أو تساهله**؛ فإنّ عبد الله بن شقيق إنما أخرج له البخاري في "صحيحه" تعليقاً"[3].

٢٥٧ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٣٦٤-٣٦٥) عند حديث يرويه تميم بن المنتصر عن إسحاق بن يوسف عن شريك عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: كُنّا لا ندري ما نقول إذا جَلَسْنا في الصّلاة، وكان رسول الله ﷺ قد عَلِمَ جَوامِعَ الكَلِمِ وخَواتِمَهُ، قال: فذَكَرَ التَّشَهُّدَ وقال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنا كَلِماتٍ، كما يُعَلِّمُنا التَّشَهُّدَ: «**اللّهمّ أَلِّفْ بَيْنَ قُلُوبِنا، وأَصْلِحْ ذاتَ بَيْنِنا، واهْدِنا سُبُلَ السَّلامِ، ونَجِّنا مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ، وجَنِّبْنا الفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها، وما بَطَنَ** ..»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ مِنْ أَجْلِ شريك، ومخالفته لجميع الطُّرق عن ابن مسعود؛ فإنّ أحداً لم يذكر عنه هذه الكلمات – فيما أعلم-. وأما حديث التّشهّد؛ فصحيح؛ لأنّ شريكاً توبع عليه، كما بينته في الكتاب الآخر (٨٩٠). والحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/٢٦٥)[4] من طريق أخرى عن تميم بن المنتصر ... به. **وقال**: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وهو من تساهلهما، وبخاصّة الذهبي؛ فقد ذكر في ترجمة شريك – وهو ابن عبد الله القاضي-: أنّ مسلماً أخرج له متابعة. ثم هو سيئ الحفظ، كما تقدم بيانه أكثر من مرّة"[5].

– وانظر: "تمام المنة" (ص٢٢٦).

---

(١) يعني: والحاكم أيضاً.

(٢) ووافقه الذهبي.

(٣) قلت: وقد أخرج مسلم (٧٣٢) شطره الثاني من رواية يزيد بن هارون عن الجُرَيري عن عبد الله بن شقيق قال:

قلت لعائشة: هل كان النبيّ ﷺ يصلّي وهو قاعد؟ قالت: (نعم بعدما حطمه النّاس).

ثم ساقه من طريق معاذ بن معاذ عن كهمس به، ولم يذكر لفظه. وفي هذا ردٌّ على تمام كلام الحاكم حينما قال: "ولم يخرجاه **بهذا اللّفظ**، إنما أخرجه مسلم من حديث أيوب عن عبد الله بن شقيق عن عائشة: (كان النبي ﷺ يصلي ليلا طويلا قائما، وليلا طويلا قاعدا)".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٣٤-١٣٥/٩٨٩).

(٥) قال في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد.

قلت: والحديث فيه علّة أخرى؛ فقد أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/٣٢٩)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٣٠) من طريق الأعمش، وابن أبي شيبة (١٠/٣٢٩) من طريق منصور بن المعتمر، كلاهما (الأعمش ومنصور) عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفاً. ورجّحه الدارقطني في "العلل" (٥/٨٥).

– قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٣/٨٦٧-٨٦٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن أَيْمَنَ بنِ نابِل:

٢٥٨ – من طريق بكر بن بكّار عن أَيْمَنَ بن نابِل عن أبي الزبير عن جابر ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنا التَّشَهُّدَ كما يُعَلِّمُنا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ: «**باسمِ اللهِ، وباللهِ، التَّحِيّاتُ لِلّهِ** ..».

٢٥٩ – ومن طريق أبي عاصم عن أَيْمَنَ بن نابِل عن أبي الزبير عن جابر ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنا التَّشَهُّدَ كما يُعَلِّمُنا السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ: «**باسمِ اللهِ، وباللهِ، التَّحِيّاتُ لِلّهِ** ..»:

"أخرج حديثه النسائي (١/١٧٥)، وابن ماجه (١/٢٩٢)، والطّحاوي (١/١٥٦)، والحاكم (١/٢٦٦)[(١)]، وعنه البيهقي (٢/١٤٢) من طرق عن أيمن بن نابل ..

وقال الحاكم – ووافقه الذهبي –: "صحيح على شرط البخاري".

وليس كما قال؛ فإنّ أيمن بن نابل حديثه في البخاري متابعة – كما في "التهذيب"[(٢)] –.

ثم إنّ الأئمة قد حَكَمُوا بخطئِهِ في هذا الحديث؛ لقوله: عن أبي الزبير عن جابر.

وإنما هو عن أبي الزبير عن طاوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس – كما سبق –. وخَطَّؤُوه أيضاً في ذِكْرِهِ التَّسْمِية في التّشهد. وقد قال النووي في "المجموع" (٣/٤٥٧): "هو حديث ضعيف عند أهل الحديث؛ كما نقله المصنف عنهم، وكذا نقله البغوي، وممن ضعّفه: البخاري، والنسائي". قال [النووي]: "**وذكر الحاكم أنه حديث صحيح. ولا يقبل ذلك منه؛** فإنّ الذين ضعّفوه أَحْمَلُ مِنَ الحاكم وأَتْقَنُ". وقد بسط الكلام على الحديث الحافظ في "التلخيص" (٣/٥١٢ – ٥١٣). فليراجعه مَن شاء"[(٣)].

٢٦٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٤١) عند حديث يرويه عبد الوارث بن سعيد عن حسين المعَلِّم عن عبد الله بن بُرَيدة عن حنظلة بن عليّ عن مِحْجَنِ بنِ الأَدْرَعِ قال: دَخَلَ رسولُ الله ﷺ المسجدَ، فإذا هو برجلٍ قد صلّى صلاتَه وهو يتشهّد ويقول: (**اللّهمّ إنِّي أَسْأَلُكَ باللهِ الأَحَدِ الصَّمَدِ الّذي لَمْ يَلِدْ، ولَمْ يُولَدْ، ولَمْ يكُنْ لهُ كُفُوًا أَحَدٌ، أَنْ تَغْفِرَ ذُنُوبِي، إنّكَ أنتَ الغَفُورُ الرّحيمُ**). فقال: «**قَدْ غُفِرَ لَهُ، قَدْ غُفِرَ لَهُ، قَدْ غُفِرَ لَهُ**»:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٣٧-١٣٨/٩٩٤ ، ٩٩٥).

(٢) وقال في "التقريب": "صدوق يهم".

(٣) وانظر: "العلل الكبير" للترمذي (ص٧٢)، "العلل" للدارقطني (١٣/٣٤٢)، "شرح علل الترمذي" لابن رجب (٢/٨٧)، "البدر المنير" (٤/٢٨-٣١).

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات **على شرط مسلم**؛ ولم يخرّجه.
والحديث أخرجه النسائي (١/١٩١) .. والحاكم (١/٢٦٧)[١] ..
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!
وحنظلة بن عليٍّ إنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" خارج "الصحيح".
– وقال في "أصل صفة الصلاة" (٣/١٠١٥) عند الحديث السّابق:
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.
قلت: حنظلة بن عليّ لم يخرج له البخاري في "صحيحه"؛ بل في "الأدب المفرد"؛ **فهو على شرط مسلم فقط**"[٢].

٢٦١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٤١-١٤٢) عند حديث يرويه ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «**مِنَ السُّنّةِ أَنْ تُخْفِيَ التَّشَهُّدَ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ **إلا أنه لم يخرّج لابن إسحاق إلا مقروناً؛ كما تقدّم قبل ثلاثة أحاديث، ثم إنه مدلس وقد عنعنه**، ولكنه قد توبع كما يأتي.
والحديث أخرجه الحاكم (١/٢٦٧)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٤]. **وانظر**: "أصل صفة الصلاة" (٣/٨٦٩).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٣٨-١٣٩/٩٩٧).

(٢) قلت: لم يَرِد في "صحيح مسلم" رواية عبد الله بن بُرَيدة عن حنظلة بن عليّ ولا هذا عن مِحْجَنِ بنِ الأَدْرَعِ؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً. وقال الشيخ شعيب رحمه الله ومن معه في تعليقهم على هذا الحديث في حاشية "سنن أبي داود" (٩٨٥): "إسناده صحيح .. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٢٢٥) و(٧٦١٨) من طريق عبد الوارث بن سعيد، بهذا الإسناد. وهو في "مسند أحمد" (١٨٩٧٤). وسيأتي بنحوه برقم (١٤٩٣) من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة عن أبيه. فجعله من حديث بريدة. قال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في "العلل" (٢/١٩٧-١٩٨): "وحديث عبد الوارث أشبه". قلنا: كذا قال أبو حاتم، ولا وجه لترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، فإنّ ألفاظهما متباينة، فلا مانع أن يكونا قصتين، وأن يكون ابن بريدة رواهما جميعاً".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٣٩/٩٩٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢/١٩٥): "وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.
قلت: لم يخرّج مسلم لمحمد بن إسحاق إلا شيئاً يسيراً في المتابعات، ولم أره في شيء من هذه الطرق عن محمد بن إسحاق إلا بالعنعنة، وقد اتّفق الحفّاظ على عدم الحكم لمعنعنه بالاتصال. لكن أخرجه الحاكم والبيهقي عنه من طريق العلاء بن عبد الجبار

٢٦٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٣٧-١٣٨) عند حديث يرويه إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال: أَقْبَلَ رجلٌ حتى جَلَسَ بين يدي رسول الله ﷺ ونحن عنده، فقال: يا رسول الله أمّا السّلامُ عليكَ فقدْ عَرَفناهُ، فكيف نُصلّي عليك إذا نحن صَلَّيْنا عليك في صلاتِنا ..؟ .. ثم قال [ﷺ]: (**إذا أنْتُمْ صَلَّيْتُمْ عَلَيَّ فقولُوا: اللّهمّ صَلِّ على محمّدٍ النّبِيّ الأُمّيّ، وعلى آل محمّدٍ كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آل إبراهيمَ، وبارِكْ على محمّدٍ النّبِيّ الأُمّيّ، وعلى آلِ محمّدٍ كما بارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ إنّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**) بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق آخر عن ابن إسحاق به:

"قلت: **وهذا إسناد حسن**، رجاله ثقات رجال مسلم؛ **إلا أنه لم يحتجّ بابن إسحاق، بل روى له مقروناً**، كما في "الميزان" و"الخلاصة" .. ومن هذا الوجه: أخرجه ابن حبان (٥١٥) .. والحاكم (١/٢٦٨)[(١)] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وفيه نظرٌ تعرفه ممّا ذَكَرْنا في ابن إسحاق آنفاً"[(٢)].

– وقال في "أصل صفة الصلاة" (٣/٩٠٧) عند الحديث السّابق:

"وهذا إسناد حسن متّصلٌ – كما قال الدارقطني[(٣)] –.

وأما قول الحاكم (١/٢٦٨) – بعد أن ساقه من هذا الوجه –: "صحيح على شرط مسلم". **فليس بصواب**؛ وإنْ وافقه الذهبي؛ لأنّ ابن إسحاق إنما خرج له مسلم في المتابعات – كما سبق التنبيه عليه مرارا –. **على أنه قد تكلّم بعضهم في حديثه هذا؛ لأنه تفرّد بقوله**: (إذا نحن صلّينا في صلاتنا). مع أنّ بعض الرواة[(٤)] عن ابن إسحاق لم يذكرها – كما ذكر ذلك ابن القيم بما هو مُبَيَّن في كتابه

عن عبد الواحد بن زياد عن الحسن بن عبيد الله النخعي عن عبد الرحمن بن الأسود به". ولفظه: (من سُنّة الصلاة أن يخفي التشهد)، وهذه متابعة قوية، وأورد الحاكم له شاهدا". اهـ. وقد تقدم طريق العلاء هذا تحت رقم (٢٣٧) من هذا البحث.

وأقول: والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج لابن إسحاق في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٣٩-١٤٠/٩٩٩).

(٢) وانظر التعليق على الحديث السّابق.

(٣) في "السنن" (٢/١٦٨-١٦٩).

(٤) منهم: زهير بن معاوية الثقة الثبت عند أبي داود (٩٨١)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٨٧٢٥). ومحمد بن سلمة بن عبد الله الثّقة عند النسائي في "عمل اليوم والليلة" (٤٩). وأحمد بن خالد بن موسى الصّدوق عند الطبري في "تهذيب الآثار/الجزء المفقود"

"الجلاء". فراجعه (٤ - ٦) -. وقد روى الحديث مسلم وغيره، وليس فيه هذه الزيادة، وسيأتي ذكره قريباً إن شاء الله تعالى"[١]. **وانظر**: "أصل صفة الصلاة" (٣/٩٢٣).

٢٦٣ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢/٩٩٠-٩٩١) عند حديث يرويه عبد الله بن يزيد المقرئ عن حيوة عن أبي هانئ عن أبي عليٍّ عمروِ بن مالك [الجَنبِي] عن فَضالة ابن عبيد الأنصاري ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ رَأَى رجلاً صَلّى لم يَحْمَدِ اللهَ، ولم يُمَجِّدهُ، ولم يُصَلِّ على النبيّ ﷺ وانْصَرَفَ، فقال رسول الله ﷺ: «**عَجَّلَ هذا**» فدَعاهُ فقال له ولغيره: «**إذا صَلّى أَحَدُكُمْ فلْيَبْدأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ، والثَّناءِ عليهِ، ولْيُصَلِّ على النبيّ ﷺ ثم يَدْعُو بما يشاءُ**»:

"أخرجه الإمام أحمد (٦/١٨)، وعنه أبو داود (١/٢٣٣)، والترمذي (٢/٢٦٠ - طبع بولاق)، والحاكم (١/٢٣٠ و ٢٦٨[٢]) ..

وهذا سند صحيح متّصل. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم". وفي الموضع الآخر: "صحيح على شرط الشيخين".

ووافقه الذهبي فيهما! **وقد وَهِما**؛ فإنّ عمرو بن مالك هذا لم يخرّجا له في "الصحيحين"[٣].

والحديث صححه أيضا ابن خزيمة { (١/٨٣/٢) = [١/٣٥١/٧١٠] }، وابن حبان - كما في "الجلاء" (٢٤٣)[٤].

---

(٣٤٣). وزياد بن عبد الله البكّائي الصّدوق عند ابن أبي عاصم في "الصلاة" (٦)، وقال عقبه: "وليس يقول: (النّبي الأمّي) غير ابن إسحاق".

(١) قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٧/٣٥٢-٣٥٣): "خرّجه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحهما" والدارقطني، وقال: إسناد حسن متّصل. والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. **ويشهد لذلك**: قول الصحابة للنبي ﷺ: (هذا السّلام عليك قد عرفناه)، وإنما عرفوا السّلام عليه في التّشهد في الصّلاة، وهو: (السلام على النبي ورحمة الله وبركاته)، **فيكون سؤالهم عن الصّلاة عليه في الصّلاة أيضا**".

قلت: وقد دافع ابن القيم رحمه الله في المصدر الذي ذكره الشيخ عن هذه الزيادة وردّ على من أعلّها بتفرّد ابن إسحاق.

فانظر: "جلاء الأفهام" (ص٧-١٠/ط المجمع) مع تعليق وتعقيب المحقّق.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤٠-١٤١/١٠٠٠).

(٣) وأبو هانئ حميد بن هانئ الخولاني لم يخرّج له البخاري. وقد تقدّم الحديث تحت رقم (٢٣٨) من هذا البحث، وصحّحه الحاكم هناك على شرط مسلم!

(٤) وصحّحه أيضاً الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢/٣١٢) فقال: "وهذا صحيح المتن، فإنّ رواته كلهم ثقات، مخرّجٌ لهم في الصحيح إلا الجنبي - وهو بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة - وقد اتفقوا على توثيقه".

٢٦٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/١٠٨١-١٠٨٢) عند حديث يرويه سعيد بن أبي هلال عن يحيى بن السَّبّاق عن رجلٍ من بني الحارث عن ابن مسعود ﷺ مرفوعاً (**إذا تَشَهَّدَ أحدُكم في الصّلاةِ؛ فلْيقُلْ: اللهمّ صلِّ على محمدٍ، وعلى آل محمدٍ، وبارك على محمدٍ، وعلى آل محمدٍ، وارْحَمْ محمداً وآلَ محمدٍ ..**):

"منكر بزيادة: (التّرحم). أخرجه الحاكم (١/٢٦٩)[١]، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٣٧٩) .. **وقال الحاكم**: "إسناده صحيح"! ونحوه قول البيهقي: "كذا قاله ابن مسعود ﷺ. والله أعلم". **وهذا غريب منهما؛ فإنه مسلسل بالعلل:**

الأولى: الرّجل الحارثي: مجهول لم يُسَمَّ.

الثانية: يحيى بن سابق[٢]: قال أبو حاتم: "ليس بقويّ". وقال ابن حبان في "الضعفاء" (٣/١١٤ – ١١٥): "كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به في الديانة، ولا الرواية عنه بحيلة".

الثالثة: سعيد بن أبي هلال: كان قد أصيب بالاختلاط – كما قال أحمد وغيره – لكن الآفة ممن قبله.

وإنّ مما يدلّ على نكارة الحديث الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، وهي مذكورة في "صفة صلاة النبي ﷺ"، وليس في شيء منها ذكر الترحّم. فتذكّر"[٣].

– وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٣/٩٠٤-٩٠٥).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤١-١٤٢/١٠٠٢).

(٢) كذا سبق ذِهْنُ الشّيخ إلى هذا الراوي الضعيف (يحيى بن سابق المديني)، وهو غير يحيى بن السّبّاق كما رأيتَ في الإسناد، وكذا سمّاه الشيخ في الإسناد، ولهذا قلت هو سبق ذهن. والأوّل ضعيف معروف.

وأما ابن السّبّاق صاحب هذا الحديث، فهو مجهول؛ ذكره ابن حبان في "الثقات" (٧/٦٠٣) بهذا الحديث وقال: "يروي عن رجلٍ عن ابن مسعود. روى عنه سعيد بن أبي هلال". وسيأتي ذِكرُ مَن وصفه بالجهالة في التعليقة الموالية.

(٣) وتعقّبَ ابنُ القيم وابنُ حجر تصحيحَ الحاكم لهذا الحديث؛ فقال الأوّل في "جلاء الأفهام" (ص٤٩):

"وأما حديث ابن مسعود، فرواه الحاكم في المستدرك ... وفي تصحيح الحاكم لهذا نظرٌ ظاهر؛ **فإنّ يحيى بن السّبّاق وشيخه غير معروفين بعدالة، ولا جرح**، وقد ذكر أبو حاتم بن حبان يحيى بن السّبّاق في كتاب الثقات". وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١١/١٥٩): "وأخرجه الحاكم في صحيحه من حديث ابن مسعود، **فاغترّ بتصحيحه قومٌ فَوَهِموا؛ فإنه من رواية يحيى بن السّبّاق، وهو مجهول، عن رجلٍ مبهمٍ**". وضعّفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "المجموع" (٢٢/٤٥٦).

– قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٩٠٩/٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن سعد بن إبراهيم:

٢٦٥ – من طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي عُبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ أنه «**كان في الرَّكْعَتيْنِ الأُولَيَيْنِ كأنّه على الرَّضْفِ**».

٢٦٦ – ومن طريق مسعر عن سعد بن إبراهيم بنحوه:

"ضعيف لا يصحّ الاحتجاج به؛ لأنه من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، ولم يسمع منه – كما تقدّم ذلك مراراً –.

أخرجه أصحاب "السنن" – إلا ابن ماجه –، والحاكم (٢٦٩/١)[١] .. من طرق عن سعد ابن إبراهيم عنه. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". وتعقّبه الذهبي بقوله:

"ينظر؛ هل سمع سعد من أبي عبيدة؟". **وهذا ليس بشيء؛** فقد صرّح سعد بسماعه من أبي عبيدة في رواية الطيالسي، والترمذي، وهو يرويه عنه، وكذا صرّح به في رواية لأحمد. وإنما علته الحقيقية ما أَشَرْنا إليه آنِفاً، وقد ذكرها الترمذي أيضاً حيث قال: "هذا حديث حسن، إلا أنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه". ويُتَعَجَّبُ منه كيف جَمَعَ بين تحسين الحديث وذِكْرِ علّته التي تمنع الحكم عليه بالحُسْنِ، مع العلم بأنه ليس له طريق إلا هذه!"[٢].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٤٢/٢-١٠٠٤/١٤٣، ١٠٠٥).

(٢) نعم؛ أبو عبيدة لم يسمع من أبيه في قول الأكثرين، لكنهم قبلوا حديثه عنه وصححوه؛ لأنه كان عارفا بحديث أبيه، وسمع أحاديثه من أهل بيته، ومن أصحاب أبيه الكبار، ولم يأت فيها بما ينكر.

قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٣٤٢/٧) – وقد ذكر هذا الحديث، ونقل تحسين الترمذي له وأقرّه –: "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أنّ أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه –: قاله ابن المديني وغيره".

ونقل في "شرح العلل" (٥٤٤/١) عن يعقوب بن شيبة قوله: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – كما في "مجموع الفتاوى" (٤٠٤/٦) –: "ويقال: إنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه .. ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه".

وصحّح شيخنا محمد بن علي آدم في "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (١٣٨/١٤-١٣٩) حديثه هذا، فقال: "حديث عبد الله بن مسعود ﷺ هذا صحيح ... والحاصل أنّ حديث الباب صحيح. وقد حسّنه الترمذي –رحمه الله– مع حكمه بالانقطاع المذكور، وإنما أراد هذا المعنى، لا أنه حسّنه مع انقطاعه.

٢٦٧ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٣٧٦-٣٧٧) عند حديث يرويه سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة ﷺ قال: «**أَمَرَنا النبيُّ ﷺ أَنْ نَرُدَّ على الإمامِ، وأنْ نَتَحابَّ، وأنْ يُسَلِّمَ بعضُنا على بعضٍ**»:

قلت: **وهذا إسناد ضعيف؛ وله علتان:**

الأولى: عنعنة الحسن – وهو البصري–، قال الذهبي في ترجمته مِنَ "الميزان":

"نعم، كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان؛ ضعف احتجاجه، ولا سيما عمّن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة"(١).

والأخرى: سعيد بن بشير؛ فإنه ضعيف كما قال الحافظ في "التقريب".

ولكنه لم يتفرّد به كما يأتي. والحديث أخرجه الحاكم (١/٢٧٠)(٢) .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد، وسعيد بن بشير إمام أهل الشّام في عصره؛ إلا أنّ الشيخين لم يخرجاه؛ بما وصفه أبو مسهر من سوء حفظه، ومثله لا ينزل بهذا القدر"! **كذا قال!** ووافقه الذهبي!

وقد ذَهَلَ عن العلّة الأولى التي اعْتَرَفَ هو نفسه بها في مثل هذا الإسناد، وعن سوء حفظ سعيد بن بشير الذي بيّن في ترجمته من "الميزان" أيضاً".

– وقال في "الإرواء" (٢/٨٧) عند الحديث السّابق:

"رواه أبو داود (١٠٠١)، والحاكم (١/١٧٠) ..

ويحتمل أنه إنما حسّنه لِما اشْتُهِر أنّ أبا عبيدة يروي عن ثقات أصحاب أبيه، ولذا قال ابن المديني في حديثه عن أبيه: هو منقطع، وهو حديث ثَبْتٌ. وقال يعقوب بن شيبة: إنما استجاز أصحابنا أن يُدخِلُوا حديثَ أبي عبيدة عن أبيه في المسند –يعني المتصل– لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر. انتهى. والله تعالى أعلم".

وانظر: كتاب "مرويات أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود" (ص ١٠٠) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري.

(١) مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة، فيدخل هذا في قول الذهبي (ولا سيما عمّن قيل: إنه لم يسمع منهم، كأبي هريرة). وقد قال الشيخ في "الضعيفة" (١٣/٣٦٢) عند حديث مرويٍّ بمثل هذا الإسناد:

"الحسن – وهو: البصري – اختلف في سماعه من سمرة، والرّاجح أنه سمع منه بعض الأحاديث، ولكنه مدلس – كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٣/٨١) –، وحينئذ فروايته هذه تكون معللة بعلة أخرى وهي عنعنته، فتنبه!".

وانظر: "بيان الوهم والإيهام" (٣/١٥) للحافظ ابن القطّان؛ فقد أعلّ الحديث بمثل ما أعلّه به الشيخ هنا.

وانظر أيضاً مسألة تحرير سماع الحسن من سمرة: "نصب الراية" للزيلعي (١/٨٨-٩٠)، "البدر المنير" (٤/٦٨-٧٥) لابن الملقّن، "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٨٥-١٨٨)، "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله (١٦/١٣١-١٣٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤٣-١٤٤/١٠٠٦).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، وسعيد بن بشير إمام أهل الشام في عصره إلا أنّ الشيخين لم يخرجاه بما وَصَفَهُ أبو مسهر مِنْ سوء حفظه، ومثله لا ينزل بهذا القدر". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفي ذلك نظر**؛ فإنّ سعيداً هذا ضعّفه الجمهور، والذهبي نفسه أورده في "كتاب الضعفاء" (ق ١٦٥- ١- ٢) وقال: "وثّقه شعبة، وفيه لين، قال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان فاحش الخطأ".

قلت: فهذا جرح مُفَسَّر، يُقَدَّم على توثيق شعبة، ولذلك جزم الحافظ في "التقريب" بأنه "ضعيف".

وأما قول الحاكم: أنّ أبا مسهر وصفه بسوء الحفظ **فهو من أوهامه**؛ فإنّ الأمرَ على خلاف ما ذكر، ففي "ميزان الذهبي": "وقال يعقوب الفسوي: سألت أبا مسهر عن سعيد بن بشير؟ فقال: لم يكن في بلدنا أحفظ منه، وهو ضعيف منكر الحديث"(١).

- وانظر: "صفة الصلاة/ الأصل" (٣/١٠٣٥ - ١٠٣٦).

٢٦٨ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٢/٧٣٦) عند حديث يرويه وُهَيْب عن محمد بن عجلان عن محمد بن إبراهيم التّيمي عن عامر بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقّاص ﷺ قال: «**أَمَرَ رسولُ الله ﷺ بِوَضْعِ اليَدَيْنِ، ونَصْبِ القَدَمَيْنِ في الصّلاةِ**»:

"أخرجه الترمذي (٢/٦٧)، والحاكم (١/٢٧١)(٢) .. من طريق وهيب ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وليس كما قالا، وإنما هو حسن فقط**(٣).

وأعلّه الترمذي بأنّ يحيى بن سعيد القطّان وغير واحد مِنَ الثِّقات رووه عن محمد بن عجلان عن

---

(١) قلت: والحديث ضعّفه ابن القطّان الفاسي من هذا الطريق في "بيان الوهم والإيهام" (٣/١٥) فقال: "هكذا أورده، موهما بهذا العمل أنه لا عيب له إلا ما يقال من انقطاع ما بين الحسن وسمرة، ولم يبين أنه من رواية سعيد بن بشير عن قتادة، وهو وإن كان مختلفا فيه، فإنه عنده لا يحتجّ به".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤٦/١٠١٠).

(٣) وذلك؛ لأنّ مسلما لم يحتجّ بمحمد بن عجلان، وإنما خرّج له في المتابعات، ثم هو صدوق حسن الحديث فقط.

قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً". وانظر: "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨).

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً

محمد بن إبراهيم عن عامر بن سعد به. ولم يذكروا فيه: عن أبيه. وقال: "وهذا أصحّ من حديث وهيب"[1].

قلت: وهذه ليست بعلة قادحة؛ لأنّ وُهَيْباً هذا - وهو ابن خالد الباهلي - ثقة ثبتٌ - كما قال العجلي -، واحتجّ به الشيخان، وقد وَصَلَ الحديث بِذِكْرِ سعدٍ فيه، وهي زيادة من ثقة؛ فيجب قبولها. كما تقرّر".

٢٦٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/٢٥٥) عند حديث يرويه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ قال: **(نَهَى رسول الله ﷺ أنْ يَسْتَوْفِزَ الرَّجُلُ في صَلاتِهِ)**:

"أخرجه الحاكم (١/٢٧١)[2] .. **وقال**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **كلا**؛ فإنّ البخاري لم يرو عن الحسن عن سمرة معنعناً؛ لأنه مدلس، فما لم يصرّح بالتّحديث؛ فليس بحجّة"[3].

٢٧٠ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/٢٦٩) عند حديث يرويه العلاء بن المسَيّب عن عمرو بن مُرّة عن طلحة بن يزيد عن حذيفة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ كان يقول إذا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجودِ: «**رَبِّ اغْفِرْ لِي**» بعد أنْ خرّجه من طريق شعبة عن عمرو بن مُرّة عن طلحة بن يزيد عن صِلة بن زُفَر عن حذيفة به، وصحّحه:

"أخرجه الدارمي (١/٣٤٧)، وابن ماجه (١/٢٩٠)، والحاكم (١/٢٧١)[4] من طرق عن العلاء به؛ مقتصرين على القول بين السّجدتين.

وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما"! ووافقه الذهبي!

لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(١) وكذا قال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٢/٢١٠-٢١٢)، والدارقطني في "علله" (٤/٣٤٤-٣٤٦) و(٩/٢٧)، والبزّار في "مسنده" (٣/٣١٦)، والطبراني في "الأوسط" (٨/٢٢٧/٨٤٧٨)، والضياء في "المختارة" (٣/١٨١).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤٧/١٠١٣).

(٣) تقدّم قريباً تحت حديث رقم (٢٦٦) الكلام على تدليس الحسن وحكاية الخلاف في سماعه من سمرة.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤٧-١٤٨/١٠١٤).

فوَهِما؛ لِما عَلِمْتَ مِنْ أنّ طلحة هذا ليس من رجال مسلم[1]**، ثم هو لم يسمعه من حذيفة**[2]**،** وقد أخرجه النسائي (٢٤٦/١) بأتمّ منه، ثم قال: "هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث: عن طلحة عن رجلٍ عن حذيفة". يشير بذلك إلى رواية شعبة عن عمرو بن مرّة عنه"[3].

- وانظر: "الإرواء" (٤٣/٢-٤٤)، وحاشية "صلاة التّراويح" (ص١٦).

٢٧١ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٨٠٥/٢-٨٠٦) عند حديث يرويه سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ﷺ قال: «**نَهى رسول الله ﷺ عن الإقْعاءِ في الصَّلاةِ**»:

"أخرجه الحاكم (٢٧٢/١)[4]، والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي. **كذا قالا!**

والحسن: هو البصري، وكان يدلِّسُ كثيراً - كما في "التقريب" -. وإنما روى له البخاري عن سمرة حديث العقيقة (٤٨٧/٩)، وفيه التّصريح بسماعه من سمرة. فَما لم يُصَرّح بالسَّماع؛ فليس بحجّة كهذا الحديث[5]. ولذلك ضعّفه النووي - كما سبق -. والله أعلم".

٢٧٢ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٨٠٢/٢) عند حديث يرويه ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلتُ لابن عباس في الإقْعاءِ؟ قال: «**هي سُنَّةٌ**»، قلت: إنا نَراهُ جَفاءً. فقال ابن عباس: «**إنها السُّنّةُ**»:

"أخرجه مسلم (٧٠/٢)، {وأبو عوانة [١٨٩/٢]} .. والحاكم (٢٧٢/١)[6] ..

---

(١) ولم يَرِد في الصحيحين رواية العلاء بن المسَيّب عن عمرو بن مُرّة، ولا طلحة بن يزيد عن حذيفة. فالحديث ليس على شرط الشيخين كليهما، فكيف إذا انضاف إلى ذلك علّة الانقطاع التي ذكرها الشيخ؟

(٢) بينهما صلة بن زفر كما في طريق شعبة الذي خرّجه الشيخ قبل هذا.

(٣) قلت: وقد خرّجه الحاكم مرّة أخرى بسياق أطول وأتمّ في (١٢١٤/٢٥٥/٢) وقال أيضاً: "صحيح على شرط الشيخين"، وتعقّبه الشيخ بمثل ما تعقّبه هنا، وسيأتي تحت رقم (٣٣٥) من هذا البحث.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٠١٦/١٤٨/٢).

(٥) تقدّم قريباً تحت حديث رقم (٢٦٧) الكلام على تدليس الحسن وحكاية الخلاف في سماعه من سمرة.

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (١٠١٧/١٤٩-١٤٨/٢).

وصحّحه الترمذي، **وكذا الحاكم على شرط مسلم. وقد وَهِمَ في استدراكه عليه،** {وانظر "الصحيحة" (٣٨٣)}".

٢٧٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٤٤٥) عند حديث يرويه أبو عُتبة أحمد بن الفرج عن بقية بن الوليد: حدثنا بَحِيرُ بن سعدٍ عن خالد بن مَعْدان عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً (**خُطْوَتان: إحداهُما أَحَبُّ إلى الله، والأخرى أبْغَضُ الخُطا إلى الله، فأما الخُطوةُ التي يُحِبُّها؛ فرَجُلٌ نَظَرَ إلى خَلَلٍ في الصَّفِّ فسَدَّهُ، وأما التي يُبْغِضُ اللهُ؛ فإذا أَراد الرَّجُلُ أنْ يقومَ مَدَّ رِجْلَهُ اليُمنى، ووَضَعَ يده عليها، وأَثْبَتَ اليُسرى، ثم قام**):

"أخرجه الحاكم (١/٢٧٢)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتجّ ببقية في الشّواهد"! وأقرّه المنذري (١/١٧٥)! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: لا؛ فإنّ خالدا عن معاذ منقطع".

وأقول: **وفيه علة أخرى**؛ وهي أحمد بن الفرج؛ **فإنه مع كونه ليس من رجال مسلم مطلقاً – لا في الأصول، ولا في الشّواهد –؛ فقد تكلّم فيه غير واحد من الأئمة،** حتى كذّبه محمد بن عوف الطائي. وقال ابن عدي: "لا يحتجّ به". ومشّاه آخرون[٢].

ثم إنّ تصحيح الحاكم إياه على شرط مسلم منتقد من جهة أخرى، ذلك؛ أنه إذا كان مسلم احتجّ ببقية في الشّواهد؛ فلا يكون الحديث على شرطه إذا تفرّد به بقية؛ كما هو الشّأن هنا؛ إلا إذا ذكر له الحاكم شاهدا، وذلك مما لم يفعله، فخرج الحديث عن كونه على شرط مسلم! فكيف وأحمد بن الفرج لم يخرج له مطلقا؛ كما سبق؟!"[٣].

– وانظر حاشية "ضعيف الترغيب" (١/١٤٢).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٤٩-١٥٠/١٠١٩).

(٢) انظر: حاشية "تهذيب الكمال" (١/ ٤٢٥-٤٢٦)، "ميزان الاعتدال" (١/١٢٨).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة (١٣/٢٣٣-٢٣٤): "قلت: علته الانقطاع بين خالد ومعاذ، وإنما استشهد مسلم ببقية في شيء يسير مع كثرة حديثه، وقد أمن تدليسه، لتصريحه في هذا بالتحديث، لكن ينظر في حديث بحير عن خالد؛ لأن بقية كان يُسَوِّي، وعلى تقدير أنّ مسلما يُخَرّج لبقية في المتابعات، لا يَعُمُّ جميعَ حديثه إلا إنْ توبع من جهةٍ يُوثَقُ بها، وهذا الحكم غريب جداً، فكيف يكون أصلاً يُحتجّ به على شرط الصحيح؟! ومع ذلك في أحمد ابن الفرج مقال". اهـ.

قلت: وبحير بن سعيد ثقة لكن لم يخرّج له مسلم.

٢٧٤ – قال الألباني "الإرواء" (٢/٢٦٠-٢٦١) عند حديث يرويه نافع بن يزيد عن يحيى ابن أبي سليمان عن زيد أبي عتّاب وسعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا جِئْتُمْ إلى الصّلاةِ ونحنُ سُجُودٌ فاسْجُدُوا، ولا تَعُدُّوها شَيْئًا، ومَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعةَ، فقد أَدْرَكَ الصّلاةَ**»:

"أخرجه أبو داود (٨٩٣) .. والحاكم (١/٢١٦ و٢٧٣-٢٧٤[١])، والبيهقي (٢/٨٩) ..

وقال البيهقي: "تفرّد به يحيى بن أبي سليمان المديني، وقد رُوي بإسناد آخر أضعف مِن ذلك عن أبي هريرة". **وأما الحاكم** فقال: "صحيح الإسناد، ويحيى بن أبي سليمان من ثقات المصريين". **وقال في المكان الآخر**: "وهو شيخ من أهل المدينة سكن مصر، ولم يذكر بجرح"[٢].

قلت: **ووافقه الذهبي، والصّواب ما أشار إليه البيهقي أنه ضعيف؛** لأنّ يحيى هذا لم يوثّقه غير ابن حبان والحاكم، بل قال البخاري: "منكر الحديث".

وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ليس بالقويّ، يكتب حديثه".

قلت: لكن له طريق أخرى ..".

– وقال في في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٤٦-٤٧) عند الحديث السّابق بعد أنْ خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير يحيى بن أبي سليمان – وهو أبو صالح **المدني** –؛ قال البخاري: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ليس بالقويّ، يكتب حديثه". وذكره ابن حبان في "الثقات". ووثّقه الحاكم أيضا كما يأتي ..

وقال الحافظ في "التقريب": "ليّن الحديث"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٥٢/١٠٢٣).

(٢) وتمام كلام الحاكم هنا: "هذا حديث صحيح، قد احتجّ الشيخان برواته عن آخرهم غير يحيى بن أبي سليمان، وهو شيخ من أهل المدينة سكن مصر، ولم يذكر بجرح".

وعلّق الشيخ الألباني هنا بقوله: **ولو سُلِّم له ذلك فهل يلزم منه أنه ثقة في حديثه؟! كلّا**، ولكن مثل هذا القول مِنَ الحاكم يُشْعِرُ اللَّبيب أنّ مذهبه في التّوثيق كمذهب ابن حبان.

وتعقّبَ الحافظ ابن حجر قولَ الحاكم هذا، فقال في "إتحاف المهرة" (١٤/٦٤٠-٦٤١): "قلت: قد قال البخاري: إنه منكر الحديث. وهذا كافٍ في جرحه من مثل البخاري".

(٣) واقتصر الذهبي في "الكاشف" على قول البخاري فيه.

قلت: **وهذا هو الذي لا شكّ فيه، وتوثيق ابن حبان والحاكم مما لا يعتدّ به**؛ لتساهلهما في التّوثيق كما اشتهر، ولولا أنّ الحديث قد جاءت له شواهد مرفوعة وموقوفة كما يأتي؛ لَما كان حقّه أنْ يُخَرَّجَ في هذا الكتاب، وإنما في الكتاب الآخر..

والحديث أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/١/١٧٠)[١]، والحاكم (١/٢١٦) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد؛ ويحيى بن أبي سليمان من ثقات المصرين"!! ووافقه الذهبي!! **وقد عرفتَ ما في توثيقه مِنَ التّساهل! ثم هو مدني**. قال الحافظ:

"وكأنه جعله مصريّاً؛ لرواية أهل مصر عنه"[٢].

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة"، تحقيق "مشكاة المصابيح" (١/٣٥٩).

٢٧٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٧-٩) عند حديث يرويه أسد بن موسى عن اللّيث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جدّه: (أنه جاء والنبيُّ ﷺ يُصَلّي صلاةَ الفَجْرِ، فصَلّى معه، فلمّا سَلَّمَ قام فصَلّى رَكْعَتَي الفجرِ، فقال له النبيُّ ﷺ: «**ما هاتان الرّكعتان؟**» فقال: لم أَكُنْ صَلَّيْتُهُما قَبْلَ الفجرِ، فسَكَتَ ولم يَقُلْ شيئاً):

"أخرجه ابن حبان (٦٢٤) .. والحاكم (١/٢٧٤-٢٧٥)[٣] من طرق عن أسد بن موسى .. **وقال الحاكم**: "قيس بن قهد الأنصاري صحابي[٤]، والطريق إليه صحيح على شرطهما"! وأقرّه الذهبي!

وهو خطأ منهما؛ فإنّ أسد بن موسى- وإن كان ثقة على كلام فيه-؛ فليس على شرط الشيخين. وسعيد والد يحيى - وهو سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري- لم يخرّج له الشيخان؛ بل ولا بقية السِّتّة شيئاً؛ وقد أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٥٥-٥٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما ابن حبان؛ فذكره في "الثقات" (٤/٢٨١) ...

وأسد بن موسى؛ قال في "التقريب": "صدوق يغرب".

---

(١) وقال عقِبَه: "**في القلب من هذا الإسناد**؛ فإني كنت لا أعرف يحيى بن أبي سليمان بعدالة ولا جرح".

(٢) انظر: "تهذيب التهذب" (١١/٢٢٨).

وقد سبق هذا الحديث تحت رقم (٢٠٨) من هذا البحث.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٥٤-١٥٥/١٠٢٨).

(٤) وقع خلاف في اسم صحابيّ هذا الحديث؛ هل هو قيس بن قهد أو قس بن عمرو الأنصاري، بيّنه الحافظ ابن حجر في "التهذيب" و"الإصابة" (٩/١٣٥) في ترجمة قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري. وقد رجّح الشيخ هنا وفي "الضعيفة" (١٢/٨٥٦-٨٥٧) أنه قس بن عمرو، وهو المرَجّح عند الأكثرين.

قلت: **وقد خولف**؛ فقال أحمد (٤٤٧/٥): ثنا عبد الرزاق: أنا ابن جريج قال: وسمعت عبد الله بن سعيد أخا يحيى بن سعيد يحدّث عن جدّه قال: خرج إلى الصُّبْح ... الحديث! هكذا وقع في "السند"، وكذلك نقله الحافظ في "الإصابة"! قال المحقّق أحمد شاكر على "الترمذي":

"ولم أجد ترجمة لعبد الله بن سعيد في كتب الرِّجال، ولم يذكره الحافظ في "تعجيل المنفعة"، فالرّاجح عندي أنّ هذا خطأٌ مِنَ النّاسخين، وأنّ صوابه: عبد ربّه بن سعيد، وتكون هي الرواية التي أشار إليها أبو داود". قلت: وعبد ربّه ثقة، كما في "ابن أبي حاتم" (٤١/١/٣). قال ابن معين: "ثقة مأمون".

قلت: **فمخالفة أسد بن موسى** – مع ما فيه من الكلام– **لمثل عبد ربّه بن سعيد؛ مما لا يطمئن القلب له**؛ لا سيما وقد تابعه أخوه يحيى بن سعيد كما ذكر المصنف [أبو داود] – على إرساله؛ فهو الأرجح .."[(١)]. نعم؛ يتقوّى الحديث بمرسل عطاء: عند ابن أبي شيبة قال: حدثنا هشيم قال: أخبر عبد الملك عن عطاء ... به نحوه. وروي موصولًا من وجهين عنه؛ أحدهما: عن قيس بن سهل[(٢)]، والآخر: عن رجلٍ من الأنصار. وله شاهد من حديث ثابت بن قيس بن شَمّاس.

وقد أخرج ذلك كله أبو الطيب في "إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر" (ص٦١-٦٢)؛ فمن شاء فليرجع إليه".

٢٧٦ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠٦/١-١٠٧) عند حديث يرويه أبو داود الحَفَري عن حفص بن غياث عن حميد عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «**رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا**»:

"أخرجه النسائي (٢٤٥/١) .. والحاكم (٢٧٥/١)[(٣)] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي؛ **فوَهِما، وإنما هو على شرط مسلم**؛ فإنّ أبا داود الحَفَري – بفتح المهملة والفاء – لم يخرّج له البخاري[(٤)].

---

(١) وتعقّبَ الحافظُ ابن رجب تصحيحَ الحاكم فقال في "فتح الباري" (٩٥/٥): وزعم [الحاكم] أنه صحيح، وليس كذلك. قال ابن أبي خيثمة: ذكر عن أبيه، أنه قال: يقال: إنّ سعيداً لم يسمع من أبيه قيس شيئاً.

فهو – أيضا – مرسل. وقد ضعّف أحمد هذا الحديث، وقال: ليس بصحيح". اهـ

(٢) الظّاهر أنه هو نفسه صاحب حديثنا هذا (قيس بن عمرو بن سهل)؛ كأنه نسب إلى جَدِّه. قاله ابن حجر في "الإصابة" (١٣٥/٩) في ترجمة قيس بن عمرو بن سهل.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٣٢/١٥٦/٢).

(٤) وكذا عبد الله بن شقيق لم يخرّج له البخاري. ولم يرد في "صحيح مسلم" رواية أبي داود الحَفَري عن حفص بن غياث، ولا هذا عن حميد؛ فالحديث ليس على شرط مسلم أيضاً.

والحديث أعلّه النسائي بقوله: "لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي داود، وهو ثقة، ولا أَحْسَبُ هذا الحديث إلا خطأ. والله تعالى أعلم". قال الحافظ في "التلخيص" (٢٨٧/٣):

"وقد رواه ابن خزيمة {(٢/١٠٧/١) = [٩٧٨/٨٩/٢]}، والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني بمتابعة أبي داود؛ فَظَهَر أنه لا خطأ"[١].

وروى البيهقي عن حميد قال: (رأيتُ أنسَ بن مالك يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا على فراشه).

وسنده صحيح على شرطهما. قال الحافظ: "وعلّقه البخاري"[٢].

٢٧٧ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠٤/١) عند حديث يرويه عبد الله بن شقيق العُقَيلي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ «**يُصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قائِمًا، ولَيْلًا طَوِيلًا قاعِدًا، فإذا صَلّى قائِمًا رَكَعَ قائِمًا، وإذا صَلّى قاعِدًا رَكَعَ قاعِدًا**»:

"أخرجه مسلم (١٦٢/٢-١٦٣) .. وكذا الحاكم (٢٨٦/١[٣] و٣١٥) .. من طرق عن عبد الله بن شقيق العقيلي ..

وقد زَعَم الحاكم أنه أخرجه الشيخان! وهو وهمٌ منه؛ فإنه ليس عند البخاري، وليس عبد الله بن شقيق من رجاله في "صحيحه"".

٢٧٨ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٥٩٨/٢-٥٩٩) عند حديث يرويه يحيى ابن غَيْلان عن عبد الله بن بَزِيع عن حُمَيد عن أنس ﷺ قال: «**كُنّا نَفْتَحُ على الأئِمّةِ على عهدِ رسول الله ﷺ**»:

"وأخرج الدارقطني (١٥٣)، والحاكم (٢٧٦/١)[٤] من طريق يحيى بن غيلان ..

وقال الحاكم: "صحيح. وعبد الله بن بزيع: ثقة". ووافقه الذهبي.

---

(١) قلت: وهو عند الحاكم أيضاً (٩٥٨/١١٩/٢) من هذا الطريق، وقال أيضاً: أنه على شرط الشيخين.

(٢) قال شيخنا محمد بن علي بن آدم الإتيوبي رحمه الله في "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (٧/١٨):

"حديث عائشة – رضي الله تعالى عنها – هذا صحيح، وقد صححه الأئمّة: ابن خزيمة، وابن حبّان، والحاكم، وأقرّه الذهبي، وقد عرفتَ الجواب عمّا قاله المصنف من تفرّد أبي داود الحَفَريّ به بأنه لم ينفرد به، بل تابعه فيه محمد بن سعيد الأصبهاني عن حفص بن غياث عند الحاكم، والبيهقيّ، ومحمدُ بن سعيد هذا هو الملقّب بحمدان، **وهو ثقة ثبت**، فظهر بهذا أنّ الحديث صحيح، لا مطعن فيه. والله تعالى أعلم". قلت: وصحّحه أيضاً الطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٢٤٢/١٣).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٦/٢-١٠٣٣/١٥٧).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٣٤/١٥٧/٢).

قلت: **كلّا**؛ فعبد الله بن بزيع هذا: قال الدارقطني: "ليّن". وقال السّاجي، وابن عدي: "ليس بحجّة"[1]. وقال البيهقي في "السنن" (١٠٨/٦): "هو ضعيف".

وقد أورده الذهبي في "الميزان"، وذكر فيه كلام الدارقطني، وابن عدي، ولم يَزِد على ذلك، ثم ساق له حديثا منكراً".

ثم أخرجه الحاكم، والدارقطني (١٥٤) من طريق جارية بن هرم عن حميد به بلفظ:

(كان أصحاب رسول الله ﷺ يُلَقِّنُ بعضهم بعضاً في الصّلاة).

ذكره الحاكم شاهِداً، وهو ضعيف أيضاً. جارية بن هَرِم هذا: قال الذهبي: "هالك"[2]".

---

(١) وتمام كلام السّاجي كما في "لسان الميزان" (٤٤١/٤): "روى عنه يحيى بن غيلان مناكير".

قلت: وهذا منها كما ترى.

(٢) وقال في "تلخيص المستدرك": "جارية متروك". وقال في "اختصار السنن الكبرى" (١١٣٩/٣) عقِب الحديثين: "قلت: جارية متروك، وعبد الله بن بزيع، قال الدارقطني: ليس بقوي".

كتابُ الجُمُعةِ

٢٧٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٣٢٣-٣٢٤) عند حديث يرويه الهيثم بن حميد عن أبي مُعَيْدٍ حفص بن غيلان عن طاوس عن أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ يَبْعَثُ الأيّامَ يومَ القيامةِ على هَيْئَتِها، ويبعثُ الجُمُعةَ زَهْراءَ مُنِيرةً** ..):

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/١٨٢/١)، والحاكم (١/٢٧٧)[١] من طريقين عن الهيثم بن حميد ..

قلت: وهذا إسناد جيّد رجاله ثقات. **وقال الحاكم**: "هذا حديث شاذٌّ صحيح الإسناد؛ فإنّ أبا معيد من ثقات الشّاميين الذين يجمع حديثهم، والهيثم بن حميد من أعيان أهل الشام". ووافقه الذهبي.

وأقول: وصْفُ هذا الحديث الصحيح الإسناد بأنه شاذ؛ إنما هو اصطلاح **تفرّد به الحاكم دون الجمهور**، فقد نقلوا عنه أنه قال في "الشاذ": "هو الذي يتفرد به الثقة، وليس له متابع". **وهذا خلاف قول** الإمام الشافعي: "هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس مِن ذلك أن يروي ما لم يرو غيره".

وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين، وخلافه هو الشّاذ، ومن الغريب أنّ تعريف الحاكم للشاذ بما سبق يلزم منه ردّ مئات الأحاديث الصحيحة، لاسيما ما كان منها في كتابه هو نفسه "المستدرك"!"[٢].

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (١/٤٣٧).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٦٠-١٦١/١٠٣٨).

(٢) قال ابن خزيمة في تبويبه على هذا الحديث: "إنْ صحّ الخبر؛ فإنّ في النّفس من هذا الإسناد".

ثم وجدتُ أبا حاتم الرّازي أعلّ الحديث بالانقطاع بين حفص بن غيلان وطاوس وجزم بأّن الحديث حديث محمد بن سعيد الشّامي المصلوب، فقال كما في "العلل" لابنه (٢/٥٦٤-٥٦٥) وقد سأله عن هذا الحديث من طريق عبيدة بن حسّان عن طاوس به: "روى هذا الحديث أبو معيد عن طاوس عن أبي موسى، وكلاهما مرسل؛ **لأنّ أبا معيد لم يدرك طاوساً، وعبيدة بن حسّان لم يدرك طاوساً. وهذا الحديث من حديث محمد بن سعيد الشّامي، وهو متروك الحديث**".

وقال المنذري في "الترغيب" (١/٤٩٢): "إسناده حسن، وفي متنه غرابةٌ".

وقال الحافظ الدمياطي في "المتجر الرابح" (رقم ٤١٨): "حديثٌ غريبٌ، رواه ابن خزيمة بإسنادٍ حسن".

قلت: وقد صحّح الشيخُ الحديثَ لذاته، ولم يذكر له أيَّ شاهد أومتابع.

٢٨٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢١٤-٢١٥) عند حديث يرويه الحسين بن عليّ الجُعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصّنعاني عن أوس بن أوس الثّقفي، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**إنّ مِنْ أَفْضلِ أَيّامِكُمْ يومَ الجُمُعةِ، فيه خُلِقَ آدَمُ، وفيه قُبِضَ، وفيه النَّفْخةُ، وفيه الصَّعْقةُ، فأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصّلاةِ فيه، فإنّ صلاتَكُمْ مَعْرُوضةٌ عَلَيَّ** ..» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق آخر عن الحسين بن عليّ به:

"قلت: وهذا إسناد صحيح **على شرط مسلم**؛ وأبو الأشعث الصنعاني: اسمه شراحيل بن آده؛ وقد أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" ..

وأخرجه النسائي (٣/٢١) .. والحاكم (١/٢٧٨)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو على شرط مسلم؛ لِما ذَكَرْنا في أبي الأشعث**"[٢].

٢٨١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٣٢٣) عند حديث يرويه فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّي كنتُ أَعْلَمُها** (أي: ساعة الإجابة يوم الجمعة) **ثم أُنْسِيتُها كما أُنْسِيتُ لَيْلَةَ القَدْرِ**):

"قلت: كذا ذكره ابن خزيمة، والحاكم[٣] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفي صحّته نظرٌ**؛ فإنّ فُلَيْحاً هذا وإن كان من رجال الشيخين ففيه كلام كثير.

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الخطأ"، وكأنه لهذا سكت عن إسناده في "الفتح" (٢/٣٣٣) ولم يصحّحه، وكذلك لم يصحّحه الحافظ العراقي، وإنما قال: "ورجاله رجال الصحيح"

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٦٢/١٠٤٠).

(٢) وصحابيُّ الحديث أوس بن أوس لم يخرّج له الشيخان؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

قلت: قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/٤٧٣) عند قوله تعالى [إنّ الله وملائكته يصلّون على النبي]:

"وقد صحّح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والنووي في الأذكار". اهـ

لكن وقع خلاف بين الأئمّة في تعيين راويه عبد الرحمن بن يزيد هل هو (ابن جابر الثّقة) أو هو (ابن تميم الضعيف). فذهب الدارقطني وجماعة إلى أنه ابن جابر الثقة، وعليه فالإسناد صحيح، وذهب أكثر الأئمة: البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة وأبو داود والبزّار وابن حبان إلى أنه ابن تميم الضعيف، وعليه فالإسناد ضعيف. ذكر ذلك ابن رجب في "شرح العلل" (٢/٢٦٣ - ٢٦٤)، وابن القيم في "جلاء الأفهام" في بحث مطوّل (ص٧٧-٨٤) ودَفَعَ قول من قال إنه ابن تميم، وأجاب عمّا أعلّوه به، وذكر للحديث شواهد كثيرة، وتبعه على ذلك شيخنا محمد بن علي بن آدم في "ذخيرة العقبى" (١٦/٩٨-١٠١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/١٦٥/١٠٤٤).

كما نقله الشّوكاني (٣/٢٠٩)، وهذا لا يستلزم التصحيح، بل فيه إشارة إلى نفيه، وإلا لصرح بصحة سنده ..

قلت: **فمثله** (يعني: فُلَيحاً) **لا يطمئن القلب لصحة حديثه عند التّفرّد، فكيف عند المخالفة؟!**

(تنبيه): عزا الحديث في "الفتح الكبير" لابن ماجه وابن خزيمة والحاكم والبيهقي في "الشُّعب". ولم أره عند ابن ماجه بهذا الإسناد والسياق، وإنما عنده (١١٣٩) من طريق أخرى عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال: قلت ورسول الله ﷺ جالس: إنا لَنَجِدُ في كتاب الله: (في يوم الجُمُعةِ ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي سأل الله فيها شيئاً إلا قَضى له حاجته). قال عبد الله: فأشار إليَّ رسول الله ﷺ: أو بعض ساعة فقلت: صدقتَ أو بعض ساعة .. الحديث.

فهذا خلاف حديث الترجمة، وهو المحفوظ عنه ﷺ في غير ما حديث عنه فراجع إن شئت "المشكاة" وغيره".

– وقال في "الصحيحة" (٧/٧٨) عند الحديث السّابق:

"أخرجه .. الحاكم (١/٢٧٩) وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا[1]؛ **لولا أنّ فليحاً هذا فيه كلام من جهة حفظه**، ولذلك لم يزد الذهبي في "الكاشف" على قوله فيه: "قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقويّ".

وقال الحافظ: "**صدوق كثير الخطأ**". **وقد تفرّد – فيما علمتُ– بجملة نسيانه ﷺ لِساعة الإجابة يوم الجمعة**، ولذلك كنت خرجتها في "الضعيفة" (١١٧٧)".

٢٨٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢١٩–٢٢٠) عند حديث يرويه مسدّد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو عن عَبَيدة بن سفيان الحَضْرَمي عن أبي الجَعْدِ الضَّمْرِيّ رضي الله عنه مرفوعاً «**مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمعٍ تَهَاوُنًا بها طَبَعَ اللّهُ على قَلْبِهِ**»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال "الصحيح"؛ إلا أنّ محمد بن عمرو – وهو ابن علقمة – إنما أخرج له الشيخان متابعة[2].

---

(١) قلت: لكن لم يخرّج مسلم لفليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث، ولم يخرّج الشيخان لسعيد بن الحارث عن أبي سلمة؛ فهو ليس على شرط الشيخين.

(٢) والحاكم نفسه ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩–١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

والحديث أخرجه أحمد (٣/٤٢٤- ٤٢٥) .. وأخرجه النسائي (٢/٢٠١) .. **والحاكم** (١/٢٨٠)[١] من طريق مسدد ... به، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **فيه ما عرفتَ مِنْ حال محمد بن عمرو؛ ومسدّد لم يخرج له مسلم شيئاً.**

وأخرج الترمذي (٢/٣٧٣) .. وابن ماجة (١/ ٣٤٦)، وابن حبان (٥٥٣ - ٥٥٤)، والبيهقي (٣/ ١٧٢) من طرق أخرى عن محمد بن عمرو ... به. وقال الترمذي: "حديث حسن".

وللحديث شاهد من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: (من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة؛ طبع الله على قلبه). أخرجه ابن ماجة، وأحمد (٣/ ٣٣٢)، والحاكم (١/٢٩٢) شاهدا.

وإسناده حسن؛ كما قال المنذري في "الترغيب" (١/٢٦١)، والحافظ في "التلخيص" (٢/٥٢).

وصححه البوصيري في "الزوائد" (٢/٧١). وقال الدارقطني: إنه "أصحّ من حديث أبي الجعد""[٢].

وانظر: تخريج "شرح العقيدة الطّحاوية" (ص ٥١١).

٢٨٣ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٩/٤٠١-٤٠٢) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن همام بن يحيى عن قتادة عن قُدامةَ بنِ وَبْرَةَ الجُعفي [كذا، وصوابه: العُجَيْفِي] عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه مرفوعاً «**مَنْ تَرَكَ الجُمُعةَ مِنْ غيرِ عُذْرٍ؛ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينارٍ، فإنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَبِنِصْفِ دِينارٍ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير قدامة هذا؛ **فهو مجهول**، وقد اضطرب في سنده ومتنه؛ فتارة رواه موصولاً بهذا اللّفظ، وتارة أرسله بلفظ آخر يأتي بعده بحديث.

والحديث أخرجه أحمد (٥/٨): ثنا يزيد ... به. والنسائي (١/٢٠٣)، والحاكم (١/٢٨٠)[٣] .. من طرق أخرى عن يزيد بن هارون ... به.. **وقال الحاكم**: "**صحيح الإسناد**، ولم يُخَرِّج - لِخِلافٍ فيه - لسعيد بن بشير وأيوب بن العلاء؛ فإنهما قالا: عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن رسول الله ﷺ ... مرسلاً". **كذا قال! ووافقه الذهبي**[٤]**!**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٦٥-١٦٦/١٠٤٥).

(٢) والحديث له شواهد أخرى كثيرة عن جماعة من الصحابة تزيد الحديث قوّة، انظرها عند الحافظ ابن الملقّن في "البدر المنير" (٤/٥٨٥-٥٨٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/١٦٦/١٠٤٦).

(٤) قال الحافظ ابن الملقّن في "مختصر تلخيص الذهبي" (١/٢٢٧): "قلت: لم يُعَقِّبْهُ الذهبيُّ بشيء، وقد ضعّفه ابن الجوزي بما أوضحته في تخريج أحاديث الرافعي".

وفيه علّة أخرى: وهي جهالة قدامة هذا. قال الذهبي نفسه في "الميزان": "لا يعرف. وثّقه ابن معين. وقال (خ): لا يصحّ سماعه - يعني: في المتَخَلِّف عن الجمعة يتصدق بدينار-. وقال أحمد: لا يعرف". ولم يذكروا عنه راوياً غير قتادة، وقال ابن خزيمة في "صحيحه": "لا أقف على سماع قتادة من قدامة، ولستُ أعرف قدامة بن وبرة بعدالة ولا جرح"؛ ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "**مجهول**".

وأيضاً فقد اختلف عليه في إسناده - كما أشار إلى ذلك المصنّف [أبو داود] فيما يأتي -، والظّاهر أنّ الاختلاف مصدره قدامة، وذلك يدلّ على عدم حفظه. والله أعلم"[1].

٢٨٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢/١٨٣-١٨٤) عند حديث يرويه سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطّلب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ العِراقِ أَتَياهُ فَسَألاه عن الغُسْلِ يومَ الجُمُعةِ أواجِبٌ هو؟ فقال لَهُما ابن عبّاسٍ: مَنِ اغْتَسلَ فهو أَحْسَنُ وأَطْهَرُ، وسأُخْبِرُكُما لماذا بَدَأَ الغُسلُ. كان النّاسُ في عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ مُحْتاجِينَ، يَلْبَسُونَ الصُّوفَ .. وكان المسْجِدُ ضَيِّقًا مُقارِبَ السَّقْفِ، فَخَرَجَ رسولُ الله ﷺ يومَ الجُمُعةِ في يومٍ صائِفٍ شدِيدِ الحَرِّ .. فَخَطَبَ النّاسَ، فَعَرِقَ النّاسُ في الصُّوفِ، فَثارَتْ أَبْدانُهُمْ رِيحَ العَرَقِ والصُّوفِ، حتّى كاد يُؤْذِي بعْضُهمْ بعضًا، حتّى بَلَغَتْ أَرْواحُهُمْ رسولَ اللهِ ﷺ وهو على المِنْبَرِ، فقال: «**أيّها النّاسُ إذا كان هذا اليوْمُ، فاغْتَسِلُوا، ولْيَمَسَّ أَحَدُكم أَطْيَبَ ما يَجِدُ مِنْ طِيبِهِ أو دُهْنِهِ**»:

"وأخرجه الحاكم (١/٢٨٠)[2]، وأحمد (١/ ٢٦٨) من طريق سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو ... به. **وقال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي. وهو كما قالا. **ثم استدركتُ فقلتُ**: إنّ الحديث إسناده حسن؛ لأنّ مداره على عمرو بن أبي عمرو، وهو وإن كان قد خُرّجَ له في "الصحيحين" محتجًّا به[3]؛ فقد تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه؛ فقال ابن معين:

---

(١) ينظر: "العلل ومعرفة الرجال" (١/٢٥٦/٣٦٧)، "التاريخ الكبير" (٤/١٧٦-١٧٧)، "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٥/١٤٢-١٤٣)، "البدر المنير" (٤/٦٩٣-٦٩٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/١٦٧-١٦٨/١٠٤٨).

(٣) لكن لم يخرّجا له عن عكرمة شيئاً؛ فهو على هذا ليس على شرط البخاري أساساً.

قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" (ص ٤٣٢)"لم يخرج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئا بل أخرج له من روايته عن أنس أربعة أحاديث، ومن روايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديثا واحدا، ومن روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة حديثا واحدا".

"في حديثه ضعف؛ ليس بالقوي". وقال أبو زرعة: "ثقة". وقال أبو حاتم: "لا بأس به". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال ابن عدي: "لا بأس به". وقال ابن حبان في "الثقات": "ربما أخطأ". فيتلخَّص من أقوالهم هذه أنه في نفسه ثقة، وأنّ في حفظه ضعفًا. ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "ثقة، ربما وهم". فمثله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إذا لم يظهر خطؤه، ولذلك حسّن النووي والحافظ حديثه هذا كما سبق. وقال الذهبي في ترجمته من "الميزان" -بعد أن ذكر بعض الأقوال المتقدمة فيه-: "حديثه صالح حسن، مُنْحَطٌّ عن الدّرجة العُليا من الصحيح"! قال الحافظ: "كذا قال! وحقّ العبارة: أن يحذف (العُليا)"[1].

- وقال في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢٧٣/١) عند الحديث السّابق: "**وإسناده حسن،** وصحّحه الحاكم والذهبي على شرط البخاري، **وحسّنه** النووي والعسقلاني، **وهو الصواب،** كما بيّنته في "صحيح أبي داود" (رقم ٣٧٩)"[2].

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (١٧٠/١).

٢٨٥ - قال الألباني في "الإرواء" (٦٧/٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال: كنتُ قائِدَ أبي حين ذَهَبَ بَصَرُهُ إذا خَرَجْتُ بهِ إلى الجُمُعةِ، فَسَمِعَ الأَذانَ، صلّى على أبي أُمامةَ أَسْعَدَ بنِ زُرارَةَ واسْتَغْفَرَ لهُ .. فقلتُ: يا أَبَهْ، أَرَأَيْتَ اسْتِغْفارَكَ لأبي أُمامةَ كلّما سَمِعْتَ الأَذانَ لِلْجُمُعةِ ما هو؟ قال: (أَيْ بُنَيَّ، كان أَوَّلُ مَنْ جَمَّعَ بِنا بالمدِينةِ في هَزْمٍ مِنْ حَرَّةِ بَنِي بَياضَةَ يُقالُ لَها نَقِيعُ الخَضِماتِ). قال: قلتُ: كم كنتم يومئذ؟ قال: (أربعين رجلاً):

---

(١) وفي الباب عن عائشة عند البخاري (٩٠٢) ومسلم (٨٤٧)، قالت: كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي، فيأتون في الغبار، يصيبهم الغبار والعرق، فيخرج منهم العرق، فأتى رسولَ الله ﷺ إنسانٌ منهم -وهو عندي- فقال النبي ﷺ: (**لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا**). وعنها أيضا عند البخاري (٩٠٣) ومسلم (٨٤٧)، قالت: كان الناس مَهَنَة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئتهم، فقيل لهم: (**لو اغتسلتم**).

(٢) سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

"أخرجه أبو داود (١٠٦٩)، والدارقطني (١٦٤-١٦٥)، والحاكم (٢٨١/١)[١]، والبيهقي (١٧٦/٣-١٧٧) ..

قلت: وهذا **إسناد حسن** كما قال الحافظ في "التلخيص" (ص ١٣٣)؛ فإنّ رجاله ثقات، وإنما يخشى من عنعنة ابن إسحاق وقد صرّح بالتّحديث في رواية الدارقطني والحاكم، **وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!!**[٢]

وقال البيهقي: "ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية، وكان الراوي ثقة استقام الإسناد، وهذا حديث حسن الإسناد صحيح"[٣].

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٣٥/٤-٢٣٦).

- قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٧٦/٢-١٧٨) عند حديث خرّجه الحاكم من ثلاثة طرق عن أبي الأشعث الصنعاني:

٢٨٦ - من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصّنعاني عن أوس بن أوس الثّقفي ﷺ مرفوعاً «**مَنْ غَسَّلَ واغْتَسَلَ، وغَدا وابْتَكَرَ، ودَنا وأنْصَتَ، واسْتَمَعَ غُفِرَ له ما بَيْنَهُ وبين الجُمُعةِ، وزِيادةُ ثلاثةِ أَيّامٍ، ومَنْ مَسَّ الحَصَى فقد لَغا**»:

٢٨٧ - ومن طريق يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصّنعاني عن أوس بن أوس الثّقفي ﷺ مرفوعاً «**مَنْ غَسَّلَ واغْتَسَلَ، ثم غَدا وابْتَكَرَ، فَجَلَسَ مِنَ الإمامِ قَرِيبًا فاسْتَمَعَ وأَنْصَتَ، كان له بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَجْرُ سَنَةٍ: صِيامُها وقِيامُها**»:

٢٨٨ - ومن طريق حسّان بن عطية عن أبي الأشعث الصّنعاني عن أوس بن أوس الثّقفي ﷺ مرفوعاً «**مَنْ غَسَّلَ واغْتَسَلَ يومَ الجُمُعةِ، ثمّ بَكَّرَ وابْتَكَرَ، فَدَنا واسْتَمَعَ ولم يَلْغُ كان لهُ بكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوها عَمَلُ سَنَةٍ: أَجْرُ قِيامِها وصِيامِها**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٠٤٩/١٦٨/٢).

(٢) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(٣) ونقل ابن القيم كلام البيهقي هذا في "الزّاد" (٣٦٢/١) وأقرّه. وصحّحه ابن خزيمة (١٧٢٤) وابن حبان، وجزم بثبوته الإمام أحمد رحمه الله، فقال كما في "العلل" لابنه عبد الله (٣٤٣٠): "قد جمع بهم أسعد بن زرارة، وكانت أوّل جمعة جمعت في الإسلام، وكانوا أربعين".

".. وأبو الأشعث الصنعاني: اسمه شَراحِيل بن آدَةَ، وهو ثقة كما في "التقريب" .. واحتجّ به مسلم، وأخرج له البخاري في "الأدب المفرد".

والحديث أخرجه ابن ماجه (١/٣٣٧- ٣٣٨)، والحاكم (١/٢٨٢)[١] ..

وقال الحاكم: "قد صحّ هذا الحديث بهذه الأسانيد على شرط الشيخين"!

كذا قال، ووافقه الذهبي! وفيه ما ذَكَرْنا في ترجمة أبي الأشعث[٢]..

وله طريق أخرى صحيحة عن أوس؛ وهو: عن أوس الثقفي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (من غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل ...) وساق نحوه.

إسناده: حدثنا قتيبة بن سعيد: نا ليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عبادة بن نسي عن أوس الثقفي.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير عبادة بن نسي وهو ثقة بلا خلاف. وللحديث طريق أخرى عن أوس بلفظ آخر، وهو الذي قبله".

٢٨٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٤١٣-٤١٤) عند حديث يرويه هارون بن مسلم العجلي البصري عن أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة قال:

دَخَلَ عَلَيَّ أَبِي وأنا أَغْتَسِلُ يوْمَ الجُمُعةِ فقال: غُسْلٌ مِنْ جَنابةٍ أو لِلجُمُعَةِ؟ قال: قلت: مِنْ جَنابةٍ. قال: أَعِدْ غُسْلًا آخَرَ فإِنِّي سَمِعْتُ رسول الله ﷺ يقول: **(مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمعةِ كان في طَهارةٍ إلى الجُمعةِ الأُخْرى)**:

"رواه ابن خزيمة (١٧٦) .. والحاكم (١/٢٨٢)[٣] والطبراني في "الأوسط" (٢/٥٠ من ترتيبه) .. قال الطبراني: "لم يروه عن يحيى إلا أبان، ولا عنه إلا هارون".

قلت: وهو صدوق كما قال الحافظ في "التقريب". ومَن فوقه ثقات من رجال الشيخين. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين، وهارون بن مسلم العجلي، يقال له: الحنائي، ثقة"

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٦٩-١٧٠/١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢).

(٢) قلت: ولم يخرّج الشيخان ليحيى بن الحارث شيئاً، ولا خرّج مسلم لعبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصّنعاني، ولا لحسّان بن عطية عن أبي الأشعث الصّنعاني؛ فالحديث ليس على شرط مسلم أيضاً.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٧١/١٠٥٤).

قلت: **وهو ليس من رجال الشيخين بل ولا بقية السِّتّة**[1]**، خلافاً لِما يُوهِمُهُ كلام الحاكم، وإنْ وافقه الذهبي**. وأما ابن خزيمة، فقد أعلّه بعنعة يحيى، فقال: ".. إن كان يحيى بن أبي كثير سمع الخبر من عبد الله بن أبي قتادة ".

قلت: قد احتجّ به الشيخان وغيرهما، فالظّاهر أنّ عنعنته إنما تضرّ فيما رواه عن أنس ونحوه. والله أعلم".

– وقال في "تمام المنة" (ص١٢٨) عند الحديث السّابق:

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي! ..

لكن في صحّة الإسناد المذكور نظرٌ؛ لأنّ يحيى بن أبي كثير مدلّس وقد عنعنه[2]، ثم إنّ في الطريق إليه هارون بن مسلم العجلي، وليس من رجال الشيخين، بل ولا روى له أحدٌ من السّتة شيئاً، وقد قال فيه الحاكم عقب هذا الحديث: "ثقة، روى عنه أحمد بن حنبل وعبد الله بن عمر القواريري". وروى عنه جماعة آخرون، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وأخرج له هو وابن خزيمة في "صحيحيهما" كما في "التهذيب"، وقال: قال أبو حاتم: "فيه لين". وقال في "التقريب": "**صدوق**". فالظّاهر أنه حسن الحديث على الأقلّ".

٢٩٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٧٣/٢) عند حديث يرويه حجّاج ابن المنهال عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما مرفوعاً (**مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الجُمُعةِ واسْتاكَ، ولَبِسَ أَحْسَنَ ثِيابِهِ، وتَطَيَّبَ بِطِيبٍ – إنْ وَجَدَهُ –، ثمّ جاء ولَمْ يَتَخَطَّ النّاسَ، فصَلّى ما شاء اللّهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فإذا خَرَجَ الإمامُ سَكَتَ، فذلك كَفّارَةٌ إلى الجُمُعةِ الأُخْرى**):

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ وابن إسحاق مدلس وقد عنعنه؛ لكنه قد صرّح بالتّحديث في بعض الروايات الصحيحة عنه، كما يأتي، فزالت شبهة تدليسه، ولذلك قال النووي في "المجموع" (٥٣٧/٤): "إسناده حسن" ...

---

(١) وتعقّبه البوصيري بمثل هذا، فقال في "إتحاف الخيرة" (٢٦٩/٢): "وقال – الحاكم –: صحيح على شرطهما. قلت: كلّا؛ هارون بن مسلم العجلي لم يخرج له في الصحيحين، ولا في أحدهما، بل ولا له رواية في شيء من الكتب الستة".

(٢) قد أجاب الشيخ نفسه عن هذه العلة في الموضع الأول. وهو لا يروي إلا عن ثقة كما قال أبو حاتم الرازي.

انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٤٢/٩).

وأخرجه الحاكم (٢٨٣/١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن محمد بن إسحاق: ثني محمد ابن إبراهيم ... به. **وأخرجه أيضاً**[١] من طريق حجّاج بن المنهال عن حماد بن سلمة ... به. وقال: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وليس كما قالا، كما نَبَّهْنا عليه مِراراً**[٢]..

ورواه مسلم (٨/٣)، وأحمد (٤٢٤/٢) عن أبي صالح عن أبي هريرة ... مرفوعا نحوه ببعضه"[٣].

٢٩١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٧/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم ثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: اسْتَوى النبيُّ ﷺ على المِنْبَرِ يومَ الجُمُعةِ، فقال للناس: «**اجْلِسوا**». فسمعه ابن مسعود وهو على باب المسجد فَجَلَس، فقال له النبي ﷺ: «**تعالَ يا ابنَ مسعودٍ**» بعد أن خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق يعقوب بن كعب الأنطاكي عن مخلد بن يزيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر، من مسند جابر لا ابن عباس:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٧١/٢-١٧٢/١٠٥٥).

(٢) يشير الشيخ إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، – ومن ذلك ما مَرَّ قريباً تحت رقم (٢٨٤) – والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

قلت: والحديث خرّجه البيهقي في "الخلافيات" (٣٠٤/٣) وقال: "رواته كلهم ثقات، وقد تابعه إسماعيل بن علية عن محمد بن إسحاق". وقال النووي في "الخلاصة" (٧٨٠/٢): "رواه أبو داود في آخر كتاب الطهارة، والبيهقي **بإسناد حسن**، فيه محمد بن إسحاق وهو مدلّس، لكنه قد قال في رواية البيهقي: (حدثني) **فصار حسنًا**". اهـ.

وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (١١٢٢/٣): "**إسناده صالح**".

قلت: وفي إسناده اختلاف كما قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٢١/٨)، ولذلك حكم عليه الإمام الدارقطني بالاضطراب، وأحال ذلك على ابن إسحاق، فقال: "يرويه محمد بن إسحاق واختلف عنه؛ فرواه حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة. ورواه إبراهيم بن سعد، وأبو خالد الأحمر، ويحيى بن سعيد الأموي، رووه عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل. وأبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري.

وخالفهم محمد بن سلمة، رواه عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل وحده عن أبي سعيد وأبي هريرة. ورواه عمران بن عيينة عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي أمامة مرسلا. لم يذكر أبا هريرة ولا أبا سعيد الخدري ولا أبا سلمة. **وهذا الاختلاف عندي من محمد بن إسحاق**". "العلل" (١٧٩٣).

(٣) ورواه أيضاً البزار (٨٤٥٧) من طريق سويد بن سعيد عن عبد الله بن رجاء المكي عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً (من اغتسل يوم الجمعة، ولبس أحسن ثيابه، وابتكر، ولم يفرق بين اثنين، وصلى ما كتب له، فإذا خرج الإمام استمع وأنصت، كان له ما بينه وبين الجمعة الأخرى). وسويد ضعيف، وباقي رجاله ثقات.

"قال أبو داود: "هذا يُعرف مرسلاً؛ إنما رواه الناس عن النبيّ ﷺ مرسلاً. ومخلد هو شيخ".
قلت: وهو صدوق من رجال الشيخين، وله أوهام كما في "التقريب"، ولكنه لم يتفرّد به كما يأتي ..
والحديث أخرجه البيهقي (٢١٨/٣) من طريق معاذ بن معاذ: أبنا ابن جريج ... به. وقال:
"ورواه عمرو بن دينار عن عطاء؛ فأرسله". وتابعه أيضا الوليد بن مسلم؛ لكنه خالف فقال: ثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال ... فذكره. أخرجه الحاكم (٢٨٣/١- ٢٨٤)[١]
عن هشام بن عمار: ثنا الوليد ... **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!
وأقول: **هو كذلك**[٢] **لولا المخالفة؛ وأظنّها من هشام؛ فإنه مُضَعَّفٌ مِنْ قِبَلِ حفظه. فالصّواب أنه من (مسند جابر)؛ لاتّفاق مخلد بن يزيد ومعاذ بن معاذ عليه**"[٣].

٢٩٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٦/٤-٢٥٧) عند حديث يرويه يعقوب بن كعب الحلبي عن مخلد بن يزيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال: لما اسْتَوى رسولُ الله ﷺ على المِنْبَرِ قال: «**اجْلِسوا**» فسَمِع ابن مسعود فَجَلَس على بابِ المسجدِ، فرآه النبيُّ ﷺ، فقال: «**تعالَ يا عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ**»:
"قلت: حديث صحيح، **وقال الحاكم**[٤]: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! .. قال أبو داود: "هذا يعرف مرسلاً؛ إنما رواه الناس عن النبي ﷺ. ومخلد هو شيخ".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٥٨/١٧٣/٢).
(٢) هشام بن عمّار لم يخرّج له مسلم شيئاً. وفيه ضعف كما أشار إلى ذلك الشيخ، وفي "التقريب": "صدوقٌ مقرئٌ، كَبِرَ فصار يَتلقَّن فحديثُه القديمُ أصحُّ".
(٣) وكذلك قال الذهبي في "المهذب في اختصار السنن الكبير" (١١٤٧/٣) فقال: "قلت: قَوَّى أبو داود المرسل، وقال في الأوّل: رواه مخلد بن يزيد، ومخلد شيخٌ. قلت: وساقه المؤلف [البيهقي] من طريق معاذ بن معاذ، ثنا ابن جريج، **فَثَبَتَ**".
وأعلّه أبو داود بالإرسال كما سبق في نقل الشيخ، وتبعه على ذلك الدارقطني في "العلل" (٣٨٢/٧) مع أنه حكى متابعة سعيد بن أوس أبي زيد النحوي لمعاذ ومخلد! وهو (سعيد بن أوس) صدوق له أو هام كما في "التقريب".
وكذا أعلّه بالإرسال ابن خزيمة في "صحيحه" (١٤١/٣) فقال في تبويبه عليه: (باب أمر الإمام الناس بالجلوس عند الاستواء على المنبر يوم الجمعة إنْ كان الوليد بن مسلم ومَن دونه حفظ ابنَ عباس في هذا الإسناد؛ فإنّ أصحاب ابن جريج أرسلوا هذا الخبر عن عطاء عن النبي ﷺ) ووافقه الألباني في تعليقه على "صحيحه" (١٤٢/٣) فقال: "فيه الإرسال الذي أشار إليه المصنف، وعنعنة ابن جريج، والوليد وكان يدلّس تدليس التسوية، وهشام بن عمار كان يتلقّن".
(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٦٦/١٧٨/٢).

قلت: هو صدوق من رجال الشيخين، وله أوهام كما في "التقريب"، ولكنه لم يتفرّد به كما يأتي[1]. وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين؛ **غير يعقوب بن كعب**، وهو ثقة".

٢٩٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٥٥/٣) عند حديث يرويه عبيد بن محمد العجلي عن العبّاس بن عبد العظيم العنبري عن إسحاق بن منصور بإسناده عن طارق بن شهاب عن أبي موسى ﷺ مرفوعاً (**الجُمُعةُ حَقٌّ واجِبٌ على كلِّ مُسْلِمٍ في جماعةٍ إلّا أربعةٌ: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أوِ امْرأَةٌ، أو صَبِيٌّ، أو مَرِيضٌ**) بعد أنْ خرّجه من سنن أبي داود عن شيخه العبّاس ابن عبد العظيم العنبري به بالسّند نفسه مرسلاً ليس فيه ذِكْرُ أبي موسى:

"صحّحه غير واحد كما في "التلخيص" (١٣٧)، **ومنهم الحاكم**، فإنه قد وصله (٢٨٨/١)[2] من طريق عبيد بن محمد العجلى حدثني العباس بن عبد العظيم العنبري بإسناده عن طارق ابن شهاب عن أبي موسى عن النبي ﷺ به، وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وذِكْرُ أبي موسى في الإسناد شاذٌّ أو منكرٌ عندي**؛ لأنّ عبيد بن محمد العجلى قد خالف أبا داود بِذِكْرِ أبي موسى، ولم أجد مَن ترجمه[3]، ولا سيما قد رواه الجماعة عن إسحاق بن منصور به لم يذكروا أبا موسى. ثم رأيت البيهقي أخرجه (١٧٢/٣) من طريق أبي داود، ثم ذكر طريق عبيد هذا الموصول وقال: "**وليس بمحفوظ**". أخرجه الدارقطني (١٦٤) والبيهقي (١٨٣/٣) .. عن إسحاق به مرسلاً. قال البيهقي: "هذا الحديث وإن كان فيه إرسال، فهو مرسل جيّدٌ، فطارق من خيار التابعين، وممن رأى النبي ﷺ، وإن لم يسمع منه[4]، ولحديثه هذا شواهد". قلت: وهي ..".

---

(١) انظر الحديث الذي سبق مع التعليق عليه.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٨١/٢-١٠٧٢/١٨٢).

(٣) هو: حسين بن محمد بن حاتم بن يزيد أبو عبد الله **الحافظ**، المعروف بعبيد العِجل. ووقع عند الحاكم في جميع النُّسخ (العجلي) وهو خطأ، ولعلّه لذلك لم يعرفه الشيخ رحمه الله.

انظر ترجمته في:"تاريخ بغداد" (٦٥٨/٨)، و"سير أعلام النبلاء" (٩٠/١٤)، و"تاريخ الإسلام" (٩٨١/٦)، و"نزهة الألباب" (رقم ١٩١٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٣٨٣/٥): "رأى النّبيَّ ﷺ وهو رجل، ويُقال: إنه لم يسمع منه شيئاً ..

قال ابن أبي حاتم: سَمِعْتُ أبي يقولُ: ليست له صُحبةٌ والحديث الذي رواه مرسل. قلت: قد أدخلته في الوحدان. قال: لقوله رأيت النَّبيّ ﷺ. قلت: **إذا ثبت أنه لقي النّبيَّ ﷺ فهو صحابي على الرّاجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح**. وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مصير منه إلى إثبات صحبته".

وانظر: "البدر المنير" (٦٣٨/٤-٦٣٩).

– وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢٣٤) عند الحديث السّابق:

"(تنبيه): **وقع الحديث في "المستدرك"**: عن طارق بن شهاب عن أبي موسى عن النبي ﷺ ... فجعله من (مسند أبي موسى)؛ **وليس بمحفوظٍ كما قال البيهقي**.

وكذلك قال الحاكم عقبه: "صحيح على شرط الشيخين؛ فقد اتّفقا جميعاً على الاحتجاج بهُرَيم بن سفيان"! ووافقه الذهبي! **مع أنّ العباس لم يخرّج له البخاري!**".

٢٩٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢٣٧) عند حديث يرويه إسرائيل عن عثمان بن المغيرة الثّقفي عن إياس بن أبي رَمْلَةَ الشّامي قال: شَهِدْتُ معاويةَ بن أبي سفيان وهو يَسْأَلُ زيدَ بنَ أرقم: هل شَهِدْتَ مع رسول الله ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعا في يَوْمٍ؟ قال: نعم. قال: كيف صَنَعَ؟ قال: «**صلّى العِيدَ، ثمّ رَخَّصَ في الجُمُعةِ**. فقال: **مَنْ شاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير إياس بن أبي رملة؛ فهو مجهول، كما قال الحافظ. لكن الحديث صحيح بشواهده الآتية في الكتاب[(١)] ..

وأخرجه النسائي (١/٢٣٥) .. والحاكم (١/٢٨٨)[(٢)] .. وأحمد (٤/٣٧٢) من طرق أخرى عن إسرائيل ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

مع أنه أَوْرَدَ إياساً هذا في "الميزان" بهذا الحديث، وقال: "قال ابن المنذر: لا يثبت هذا؛ فإنّ إياساً مجهول". وقال ابن القطّان: "هو كما قال". وتبعهم الحافظ كما سبق. وأما ابن حبان؛ فذكره في "الثقات"! وصحّح حديثه ابن المديني، كما في "التلخيص" (٢/٨٨)[(٣)]؛ وهو صحيح كما ذَكَرْنا"[(٤)].

٢٩٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢٤٠) عند حديث يرويه بقية ثنا شعبة عن المغيرة بن مِقْسَم الضّبّي عن عبد العزيز بن رُفَيع عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**قَدِ اجْتَمَعَ في يَوْمِكُمْ هذا عِيدانِ، فَمَنْ شاء أَجْزَأَهُ مِنَ الجُمُعةِ، وإنّا مُجَمِّعُونَ**»:

---

(١) وهما حديثا عبد الله بن الزبير وأبي هريرة الآتيان بعد حديث زيد بن أرقم عند أبي داود، وقد صحّح الشيخ إسناد الأوّل دون الثاني، وحديث أبي هريرة سيأتي بعد هذا في بحثنا.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٧٣/١٨٢/٢).

(٣) وكما في "الاستذكار" لابن عبد البر (٧/٢٩).

(٤) قال الحافظ ابن الملقّن في "البدر المنير" (٥/٩٩): "وقال الأثرم: سئل أبو عبد الله – يعني أحمد بن حنبل – عن العيدين يجتمعان في يوم واحد فذكر هذا الحديث [يعني: حديث زيد بن أرقم]. قال ابن الجوزي في «تحقيقه»: هذا حديث يعتمد عليه. وقال في «علله»: إنه أصحّ".

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات كلهم؛ وبقية إنما يخشى منه إذا عنعن؛ لأنه مدلس، وقد صرّح بالتّحديث .. فزالت شبهة تدليسه، فيتبادر إلى الذِّهْنِ أنه صحّ الإسناد، **وليس كذلك** - وإنْ ظنّه كثيرون-؛ **فإنّ فيه مُدَلِّساً آخر، ذَهَلوا عنه؛ لأنه ليس مشهوراً بالتدليس مثل بقية، ألا وهو المغيرة بن مقسم الضّبّيّ**؛ فإنه - مع إتقانه- كان يدلّس كما في "التقريب" وغيره؛ **فهو علة هذا الإسناد**؛ إلا أنّ الحديث صحيح بشواهده المتقدمة.

والحديث أخرجه .. **والحاكم** (٢٨٨/١)[١] من طرق أخرى عن بقية ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٢].

- وانظر: التعليق على "سبل السلام" (١٦٠/٢).

٢٩٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧٠/٤-٢٧١) عند حديث يرويه محمود بن خالد الدّمشقي عن الوليد بن مسلم أخبرني شيبان أبو معاوية عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: كان رسول الله ﷺ «**لا يُطِيلُ المَوْعِظَةَ يومَ الجُمُعةِ، إنّما هُنّ كَلِماتٌ يَسِيراتٌ**»:

"قلت: حديث حسن، **وقال الحاكم**[٣]: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! .. **وهذا إسناد حسن**، رجاله ثقات إنْ كان شيبان سمعه من سماك، وهذا من جابر؛ فإنّ الوليد - وهو ابن مسلم الدّمشقي- كان يدلّس تدليس التّسوية؛ فيُخْشَى - حين لا يكون إسناده مسلسلاً بالتّحديث - أن يكون أَسْقَطَ منه رجلاً فوق شيخه. إلا أنّ الحديث على كل حال حسن؛ فإنه بمعنى حديث سماك أيضا عن جابر، المتقدم برقم (١٠٠٩)[٤]".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٧٤/١٨٣/٢).

(٢) بقية بن الوليد إنما أخرج له مسلم في الشّواهد كما ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (١٧٠/٤).

قلت: ثم إنّ الصواب في هذا الحديث الإرسال؛ قال الإمام أحمد فيما أسنده عنه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٢١٦/٤): "رواه الناس عن عبد العزيز عن أبي صالح مرسلاً". منهم: سفيان الثوري وزائدة بن قدامة وشريك النخعي وجرير بن عبد الحميد وأبو حمزة السُّكَّري، ذكر ذلك عنهم الدارقطني في "العلل" (٢١٥/١٠-٢١٦) وصحّح المرسل. وكذا صحّح المرسلَ البزّار في "مسنده" (٣٨٦/١٥). وانظر: "البدر المنير" (١٠١/٥-١٠٢) لابن الملقّن.

وأعلّه ابن عبد البر بالإرسال، وبتفرد بقية به عن شعبة دون سائر أصاحبه الثقات، وبنكارة متنه. انظر: "التمهيد" (٢٧٢/١٠-٢٧٣).

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٠٧٧/١٨٤/٢).

(٤) يرويه سفيان الثوري عن سماك عن جابر بن سمرة قال: (كانت صلاةُ رسولِ الله ﷺ - قصْداً، وخُطْبَتُه قَصْداً، يقرأُ آياتٍ مِن القرآن، ويُذكّرُ الناسَ). وهو في "صحيح مسلم" (٨٦٦) من طرق أخرى عن سماك به.

٢٩٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧٤/٤) عند حديث يرويه سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه: أنّ رسول الله ﷺ «**نَهَى عنِ الحَبْوَةِ يومَ الجُمُعةِ، والإمامُ يَخْطُبُ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير أبي مرحوم – واسمه عبد الرحيم بن ميمون–، وهو مختلف فيه؛ فقال ابن معين: "ضعيف الحديث". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتجّ به". وقال النسائي: "أرجو أنه لا بأس به". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ: "صدوق".

قلت: فحديثه يحتمل التحسين[١]؛ فإذا وجد له شاهد أو متابع فهو حسن قطعاً، وستراه إن شاء الله قريباً .. وأخرجه الترمذي (٣٩٠/٢)، والحاكم (٢٨٩/١)[٢] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"[٣].

٢٩٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٨٣٨/١-٨٣٩) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا نَعَسَ أَحَدُكم في المسجدِ يومَ الجُمعةِ في مَجْلِسِه؛ فلْيَتَحَوّلْ مِن مَجْلِسهِ ذلكَ**):

قلت: وفي باب تقصير الخطبة عن عمار بن ياسر عند مسلم (٨٦٩) مرفوعاً (**إنّ طُولَ صلاة الرّجل، وقِصَر خطبته، مَئِنَّةٌ من فقهه، فأطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة** ...). وعن عبد الله بن أبي أوفى عند النسائي (١٤١٤)، وابن حبان (٦٤٢٣) قال: (**كان رسول الله ﷺ يكثر الذِّكْرَ، ويُقِلُّ اللَّغْوَ، ويطيل الصّلاةَ، ويُقَصِّرُ الخطبة**). وبوّب عليه النسائي: (باب ما يستحبّ من تقصير الخطبة). وصحّحه الشيخ الألباني في "صحيح موارد الظّمآن" (٣١٩/٢)، والشيخ شعيب في تعليقه على "صحيح ابن حبان". وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٥٤٨)، وقال: "هذا حديث حسنٌ".

وخرَّج الإمام أحمد (١٧٨٥٦)، وأبو داود (١٠٩٦) من حديث الحكم بن حزن ﷺ قال: شهدتُ مع رسولِ الله ﷺ الجمعةَ: (**فقام مُتَوَكِّئاً على عصا أو قوسٍ، فحمِدَ الله، وأثنى عليه كلماتٍ خفيفاتٍ طيّباتٍ مباركاتٍ**). وحسّن إسناده الشيخ الألباني في "صحيح أبي داود" (٢٦١/٤) وقال: "إسناده حسن، وكذا قال الحافظ ابن حجر، وصححه ابن السكن وابن خزيمة".

(١) ومن عادة الشيخ أن يحسّن له في تخاريجه. وانظر ما سبق تحت رقم (٤٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٧٩/١٨٥/٢).

(٣) وفيه سهل بن معاذ؛ ضعّفه ابن معين، وقال ابن حبان في "المجروحين" (٣٨٥/١): "منكر الحديث جداً".

ثم تناقض فذكره في "الثقات" (٣٢١/٤) وقال: "لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه"، وذكره أيضاً في "مشاهير علماء الأمصار" (٩٣٤) وقال: "من خيار أهل مصر، وكان ثبتاً، وإنما وقعت المناكير في أخباره من جهة زبّان بن فائد". ووثّقه العجلي. وقال الحافظ في "التقريب": "لا بأس به إلا في روايات زبان عنه". وقال الذهبي في "الكاشف": "**ضُعِّف**". ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٠٤/٤)، "تهذيب الكمال" (٢٠٩/١٢) مع الحاشية.

"أخرجه أبو داود (١١١٩)، والترمذي (٢/٤٠٤) .. والحاكم (١/٢٩١)[١] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"! **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا! وابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه في جميع الطّرق عنه**، وكأنه لذلك قال البيهقي عقبه: "ولا يتثبت رفع هذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر من قوله".

ثم ساقه من طريق عمرو بن دينار عنه نحوه.

قلت: وإسناده صحيح. لكن يتقوّى المرفوع بأنّ له طريقاً أخرى، وشاهداً.

أما الطريق، فهو عند البيهقي عن أحمد بن عمر الوكيعي حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع به بلفظ: (إذا نعس أحدكم في الصلاة في المسجد يوم الجمعة ...) وقال: "والمراد بالصلاة موضع الصلاة، ولا يثبت رفع هذا الحديث ..."[٢].

قلت: ورجال هذه الطريق رجال مسلم، إلا أنّ المحاربي وصفه أحمد بأنه كان يدلّس وكأنه لذلك لم يثبت البيهقي حديثه، ولولا ذلك لكان السند صحيحاً، فلا أقلّ مِنْ أن يصلح للاستشهاد به.

ثم أوقفني أحد إخواننا المصريين – جزاه الله خيرا – على رواية أخرى لأحمد (٢/١٣٥) صرّح ابن إسحاق فيها بالتحديث؛ فثبت الحديث، وصحّ بالطريق الأخرى والشّاهد.

وأما الشّاهد؛ فيرويه إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة بن جندب: أنّ النبيَّ ﷺ قال: فذكره .. أخرجه البيهقي (٣/٢٣٧ – ٢٣٨) وقال: "إسماعيل بن مسلم هذا غير قويّ"..

وقد أرسله مبارك عن الحسن عند ابن أبي شيبة. والله أعلم.

وله طريق أخرى عند الطبراني (٧٠٠٣ و٧٠٠٤) عن سمرة بسند ضعيف"[٣].

– وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢٨٢-٢٨٣).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٨٨/١٠٨٥).

(٢) وقال الدارقطني في "العلل" (١٢/٣٤٥): "ولم يتابع عليه، والمحفوظ عن المحاربي عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر. وكذلك رواه الثوري وغيره، عن محمد بن إسحاق. وروي عن أبي شهاب الحناط عن أبي إسحاق الشيباني عن نافع عن ابن عمر، وهو وهم. والصحيح: عن أبي شهاب عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر.

ومدار الحديث على محمد بن إسحاق. ورواه عمرو بن دينار عن ابن عمر موقوفاً".

(٣) قال عليّ بن المديني: "لم أجد لابن إسحاق إلا **حديثين منكرين**: نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: (**إذا نعس أحدكم يوم الجمعة**). والزهري عن عروة عن زيد بن خالد: (إذا مسّ أحدكم فرجه)". انظر: "المعرفة والتاريخ" للفسوي (٢/٢٧-٢٨).

وقال النووي في "المجموع" (٤/٤١٩): "والصواب أنه موقوف كما قال البيهقي، وأما تصحيح الترمذي والحاكم فغير مقبول".

٢٩٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٨٤-٨٦) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ أَدْرَكَ مِنَ صلاةِ الجُمُعةِ رَكْعَةً، فقدْ أَدْرَكَ الصّلاةَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق النسائي وغيره عن سفيان عن الزهري به:

"قلت: وهذا سند صحيح .. لكن قوله: (الجمعة) **شاذّ**، والمحفوظ (الصلاة) كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى. وأخرجه الحاكم (١/٢٩١)[١] من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به ..

٣٠٠ – ثم روى الحاكم[٢] .. عن أسامة بن زيد اللّيثي عن ابن شهاب به بلفظ: (فَلْيُصَلِّ إِلَيْها أُخْرى). **وقال الحاكم في الإسنادين:** "صحيح". ووافقه الذهبي.

قلت: **الأوّل كما قال لولا أنّ الوليد بن مسلم مدلِّس وقد عنعنه**[٣]. والثاني حسن[٤].

٣٠١ – ثم أخرجه الدارقطني والحاكم[٥] .. من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري به مثل لفظ أسامة ..

وصالح بن أبي الأخضر ضعيف يعتبر به[٦]، **ومع ذلك فقد صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي!!** ...

قال الحافظ[٧]: "وأحسن طرق هذا الحديث رواية الأوزاعي على ما فيها من تدليس الوليد، وقد قال ابن حبان في صحيحه: إنها كلّها معلولة، وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: لا أصل لهذا الحديث، إنما المتن: (من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها)، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في "علله"، وقال: الصحيح (من أدرك من الصلاة ركعة). وكذا قال العقيلي. والله أعلم".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٨٩/١٠٨٧).

(٢) عقِب الطّريق الأوّل.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٩/٢١٥): "واختلف عن الأوزاعي، فرواه الحُفّاظ عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (من أدرك من الصلاة ركعة). وقال محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني: عن الوليد عنه: (من أدرك ركعة من الجمعة)، **ووَهِم في هذا القول**".

(٤) لأجل أسامة بن زيد الليثي، فقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم".

(٥) عقب طريق أسامة.

(٦) كما في "التقريب".

(٧) في "التلخيص الحبير" (٢/٩٤٨).

قلت: بل أحسن طرقه رواية سفيان بن عيينة عند النسائي[1]؛ فإنه لا علة فيها إن سَلِمَ مِن الشّذوذ[2]. وقد فاتت الحافظ فلم يذكرها، فلعل هذا هو السبب في ترجيحه رواية الأوزاعي عليها. **على أنّ هذا الترجيح وذاك إنما هو شكلي لا يُعطي الحديث حجّة مع إعلال الأئمة له وترجيحهم للّفظ الآخر عليه، وهو الذي ليس فيه ذكر الجمعة، وهو الذي تطمئن إليه نفس الباحث في طرقه ...**".

٣٠٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٦/٤) عند حديث يرويه نصر بن عليّ الجهضمي عن سفيان بن حبيب عن خالدٍ الحذّاء عن أبي قلابة عن أبي المليح عن أبيه: أنه شَهِدَ النبيَّ ﷺ زَمَنَ الحُدَيْبِيَة وأَصابَهُم مَطَرٌ في يوْمِ جُمُعَةٍ لَمْ يَبُلَّ أَسْفَلَ نِعالِهِمْ «**فأَمَرَهُمُ النّبيُّ ﷺ أَنْ يُصَلُّوا في رِحالِهِمْ**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير سفيان بن حبيب، وهو ثقة، **أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"**".

والحديث أخرجه الحاكم (٢٩٣/١)[3] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد، احتجّ الشّيخان برواته"! ووافقه الذهبي![4].

وأخرجه ابن ماجة (٣٠٠/١)، وابن حبان (٤٤٠)، وأحمد (٧٤/٥) من طرق أخرى عن خالد الحذاء ... به؛ **دُون ذِكْرِ الجمعة**".

---

(١) (١٤٢٥).

(٢) يعني: شذوذ ذكر الجمعة، وأنّ الصحيح ذكر الصلاة بدل الجمعة، كما بيّن ذلك الشيخ في تخريجه لهذا الحديث، فانظره غير مأمور.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٩٥/١٩٣/٢).

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى وَهْمِ الحاكم في عَدِّه سفيان بن حبيب من رجال البخاري في "الصحيح"، وإنما هو من رجاله في "الأدب المفرد" كما صرّح فوق.

قلت: ووقع في إسناد أبي داود (سفيان بن حبيب خبّرنا عن خالد الحذّاء ..)، فقال الشيخ في تعليقه على "صحيح ابن خزيمة" (١٧٩/٣): "إسناده صحيح، وأخرجه جماعة، وصحّحه الحاكم والذهبي مِنْ هذه الطريق، وكلّهم قالوا: (سفيان ابن حبيب عن خالد الحذاء) غير أبي داود قال: (قال سفيان بن حبيب خبّرنا عن خالد) فمن قرأها (خُبِّرنا) مبنياً للمجهول أعلّه بالانقطاع [كما فعل ابن القطّان في "بيان الوهم" (٥٤٣/٢)] وليس كذلك لرواية الجماعة". اهـ

والحديث رواه غير سفيان بن حبيب عن خالد الحذّاء، فلم يذكروا يوم الجمعة، كما قال الشيخ في تخريجه هنا وقبله ابن خزيمة، لكن صحّح الشيخ ذلك بشواهد ذكرها في تخريجه فانظرها في (٢٢٦/٤-٢٣٢).

كتابُ صلاة العيدين

٣٠٣ – قال الألباني في تعليقه على "سبل السلام" (٢/٢٠٠) عند حديث يرويه أبو عاصم عن ثَوابِ بن عُتبة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ «**لا يخرجُ يومَ الفِطْرِ حتّى يَطْعَمَ، ولا يَطْعَمُ يومَ النَّحْرِ حتّى يَرْجِعَ**»:

"وصحّحه [الحاكم] (١/٢٩٤)[(١)]. ووافقه الذهبي! **وإسناده حسن**"[(٢)].

٣٠٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٢٥٠) عند حديث يرويه عتبة بن حميد الضّبِّيّ عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك ﷺ قال: (**ما خَرَج رسولُ الله ﷺ يوم فِطْرٍ حتى يأكلَ**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٩٥/١٠٩٨).

(٢) تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له، لأنّ إسناد الحديث لا يرقى إلى ذلك، فراويه ثواب بن عتبة مختلف فيه؛ وثّقه بعضهم كيحيى بن معين وأبي داود، وليّنه بعضهم.

وثقه يحيى بن معين، وأنكر عليه ذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وقال الآجري عن أبي داود: "هو خير من أيوب بن عتبة، وثواب ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: "يكتب حديثه وليس بالقوي"، وقال أبو علي الطوسي: "أرجو أن يكون صالح الحديث"، وقال الحاكم: "وثواب بن عتبة المهري قليل الحديث ولم يجرح بنوع يسقط به حديثه"، وقال ابن القطان الفاسي: "ثقة"، وقال الذهبي في «الكاشف»: "ليّن". انظر: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٨٦).

ومع هذا فقد توبع على حديثه هذا؛ تابعه عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به.

أخرجه أحمد (٣٨/٨٨)، والدارمي (رقم ١٦٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٢/٥٨٦-٥٨٧)، والبيهقي (٣/٢٨٣).

وإسناد ضعيف من أجل عقبة بن عبد الله الرفاعي، فهو ضعيف، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين.

وقال ابن عدي: "ثواب بن عتبة يعرف بهذا الحديث وحديث آخر، **وهذا الحديث قد رواه غيره عن عبد الله بن بريدة، منهم عقبة بن عبد الله الأصم**، ففي الحديثين اللّذين يرويهما ثواب لا يلحقه ضعفٌ".

قلت: وجزم ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٥/٣٥٦) بصحّة حديث ثواب بن عتبة.

فائدة: أخرج الشافعي في "الأم" (١/٢٦٦)، ومن طريقه البيهقي في "السُّنن الكبرى" (٣/٢٨٣)، وأخرجه الفريابي في "أحكام العيدين" (ص ٩٨) من طريق محمّد بن عثمان بن خالد، كلاهما (الشافعي وابن عثمان) عن إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب قال: (كان المسلمون يأكلون يوم الفطر قبل الصلاة، ولا يفعلون ذلك يوم النحر). وإسناده صحيح كما قال الشيخ في "الصحيحة" (٧/٨٣). وفي باب أكله ﷺ قبل خروجه يوم الفطر عن أنس -عند البخاري (٩٥٣) وغيره- قال: (**كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات**).

تمراتٍ ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً، أو أَقَلَّ مِن ذلك، أو أكثرَ مِن ذلك وِتْراً) بعد أن خرّجه من صحيح البخاري وغيره بلفظ (كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات)[1]:

".. الحاكم (٢٩٤/١)[2]، والبيهقي (٢٨٣/٣) عن عتبة بن حميد الضّبّي ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! وأقرّه الذهبي!

قلت: وعتبة هذا؛ لم يخرّج له مسلم، وهو صدوق له أوهام، فالحديث حسن على أقلِّ الدّرجات".

- وانظر: التعليق على "سبل السلام" (١٩٨/٢).

٣٠٥ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠١/٣) عند حديث يرويه أبو المغيرة عن صفوان بن عمرو عن يزيد بن خُمَير الرّحبي قال: خَرَجَ عبدُ الله بن بُسرٍ صاحِبُ النبيّ ﷺ مع النّاس في يومِ عِيدِ فِطْرٍ أو أَضْحًى، فأَنْكَرَ إِبْطاءَ الإمامِ، وقال: **(إنّا كُنّا مع النبيّ ﷺ قدْ فَرَغْنا ساعَتَنا هذه.** وذلِكَ خَيْرُ[3] التّسْبِيح):

"رواه البخاري (٢٤٦/١) تعليقاً مجزوماً به, وأبو داود (١١٣٥)، وابن ماجه (١٣١٧) .. والحاكم (٢٩٥/١)[4] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

وقال النووي في "الخلاصة": "إسناده صحيح على شرط مسلم" كما في "نصب الراية" (٢١١/٢) وأَقَرّه، **وهذا هو الصّواب أنه على شرط مسلم وحده، وإنّ ابن خُمير هذا إنما روى له البخاري تعليقاً**"[5].

---

(١) وليس فيه ما ذكره عتبة بن حميد عن عبيد الله بن أبي بكر .. نعم زاد مُرَجّى بن رجاء عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس عن النبي ﷺ: **(ويأكُلُهُنّ وِتْراً)**. علّقه البخاري عقب الرواية الموصولة، ووصله - كما ذكر الشيخ - أحمد في "مسنده" (٢٨٧/١٩) عن شيخه حرمي بن عمارة عن مرجي بن رجاء به .. وابن خزيمة (٣٤٢/٢) من طريق أبي النضر عن مرجي بن رجاء به .. وانظر: "فتح الباري" لابن رجب (٤٣٩/٨-٤٤١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١١٠٠/١٩٦/٢).

(٣) كذا وقع في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل (خير)، ووقع في الطبعة الهندية وغيرها، وفي تلخيص الذهبي، وفي "إتحاف المهرة" (٥٣١/٦): (حين)، وهو كذلك في "السنن الكبرى" للبيهقي (٢٨٢/٣) من طريق الحاكم نفسه بسنده ومتنه، وهو كذلك في جميع المصادر التي خرّجت الحديث. وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤٥٧/٢):

"قوله: (وذلك حين التسبيح) أي: وقت صلاة السُّبحة وهي النافلة، وذلك إذا مضى وقت الكراهة، **وفي رواية صحيحة للطبراني (وذلك حين تسبيح الضحى)**".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١١٠٢/١٩٧/٢).

(٥) قلت: ولم يخرّج مسلم لأبي المغيرة عن صفوان بن عمرو ولا لهذا عن يزيد بن خُمَير الرّحبي؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

– **وقال في** "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٢٩٨-٢٩٩) عند الحديث السّابق:

"قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم، وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! ..

والحديث أخرجه الحاكم (١/٢٩٥) .. وأخرجه البيهقي (٣/٢٨٢) من طريق الحاكم، **وقال هذا**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو على شرط مسلم كما ذكرنا**؛ فإنّ الرَّحْبي إنما روى له البخاري في "الأدب المفرد". وكذلك صفوان – وهو ابن عمرو السَّكْسَكِي–".

٣٠٦ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/١٧-١٨) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم حدثني عيسى بن عبد الأعلى بن أبي فَرْوة عن أبي يحيى عُبَيد الله التّيمي عن أبي هريرة ﷺ: أنهم أصابهم مَطَرٌ في يومِ عِيدٍ «**فَصَلّى بهمُ النبيُّ ﷺ العِيدَ في المسجدِ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، **وله علتان**:

الأولى: أبو يحيى عبيد الله بن عبد الله بن موهب التّيمي. قال أحمد: "**أحاديثه مناكير لا يُعْرَف**"(١).

والأخرى: عيسى بن عبد الأعلى. قال الذهبي: "لا يكاد يعرف، **وحديثه هذا فَرْدٌ منكر**، قال ابن القطّان: لا أعلم عيسى هذا مذكوراً في شيء من كُتُبِ الرِّجال، ولا في غير هذا الإسناد".

وقال الحافظ: "**مجهول**" ..

والحديث أخرجه الحاكم (١/٢٩٥)(٢) .. من طريق أخرى عن الربيع بن سليمان ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، وأبو يحيى التّيمي صدوق"! **كذا قال!** ووقع في "تلخيص المستدرك": "على شرطهما". وأظنّهُ خطأً من الطّابع أو النّاسخ؛ **فإنه خطأٌ محضٌ**.

وأما تصحيح الحاكم فمِنْ تساهله الذي اشْتُهِر به"(٣).

– وانظر: التعليق على "سبل السلام" (٢/٢١٨)، حاشية "صلاة العيدين في المصلى" (ص٢٩).

---

(١) وقال الجوزجاني: "لا يعرف، وأحاديثه مقاربة من حديث أهل الصدق". وقال الذهبي في "الديوان": "مجهول". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". ينظر: «العلل» لعبد الله بن أحمد (٣٢٢٢)، "أحوال الرجال" للجوزجاني (رقم ٢٣٦)، "تهذيب الكمال" (١٩/٨٠) مع الحاشية.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/١٩٨-١٩٩/١١٠٤).

(٣) والحديث ضعّفه الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/١٠٨٠)، وابن القطّان والذهبي كما مرّ في كلام الذهبي الذي نقله الشيخ.

٣٠٧ – قال الألباني في حاشية "الأجوبة النافعة" (ص ٨٨) عند حديث يرويه عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن وهب بن كيسان قال: شهدتُ ابنَ الزبيرِ بمكّةَ وهو أمير، فوافق يومَ فطرٍ أو أضحًى يومَ الجُمعةِ، فأخَّرَ الخُروجَ حتى ارتفعَ النّهارُ، فخرج وصَعِد المِنْبرَ، فخطب وأطال، ثم صلى ركعتين، ولم يُصلِّ الجمعةَ، فعاتبه عليه ناسٌ من بني أمية بن عبد شمسٍ، فبلغ ذلك ابنَ عباس فقال: **(أصاب ابنُ الزبير السُّنّةَ)**:

"أخرجه النسائي (٢٣٦/١)، والحاكم (٢٩٦/١)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي". **وإنما هو على شرط مسلم فقط**"[٢].

٣٠٨ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٦/١٠) عند حديث يرويه إسحاق ابن سالم مِن بني نوفل بن عدي، حدّثني بكر بن مُبَشِّر، قال: «**كنتُ أَغْدُو مع أصحابِ رسولِ الله ﷺ إلى المُصَلّى يومَ الفِطْرِ، فنَسْلُكُ بَطْنَ بُطْحان حتّى نَأْتِيَ المُصَلّى، فنُصَلِّيَ مع النبيِّ ﷺ، ثم نَرْجِعَ إلى بُيوتِنا**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ إسحاق بن سالم مجهول الحال؛ كما قال الحافظ في "التقريب". بل قال الذهبي في "الميزان": "لا يعرف إسحاق وبكر بغير هذا الخبر".

وقال الحافظ في ترجمة بكر من "التهذيب": "وأَثْبَتَ ابنُ حبان وابن عبد البرّ وابن السّكن صُحْبَتَهُ، وقال: إنّ إسناد حديثه صالح، وصحّحه الحاكم، وقال ابن القطان: لا تعْرف صحبته من غير هذا الحديث، وهو غير صحيح. كذا قال"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١١٠٧/٢٠٠/٢).

(٢) وذلك لأجل عبد الحميد بن جعفر الأنصاري؛ فهو من رجال مسلم فقط، والبخاري إنما أخرج له تعليقاً.
والحديث صحّحه ابن خزيمة أيضاً، واحتج به النسائي (١٥٩٢)، وترجم له بقوله: (الرخصة في التخلّف عن الجمعة لمن شهد العيد).

(٣) أثبت له الصحبة: أبو حاتم، وابن حبان، وابن منده، وأبو نعيم، والذهبي في "الكاشف" وابن حجر في "التقريب".
وقال ابن القطان الفاسي: "وعندي أنه لا يصح، فإن إسحاق بن سالم هذا لا يعرف بشيء من العلم إلا هذا، ولا روى عنه غير أنيس بن أبي يحيى، روى عنه هذا الحديث المذكور، ثم إنّ بكر بن مبشّر لا تعرف صحبته من غير هذا الحديث، فاعلم ذلك".
ينظر: "الجرح والتعديل" (٣٩٢/٢)، "الثقات" (٣٧/٣)، "معرفة الصحابة" لابن منده (٢٧٤/١)، "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤١٨/١)، "بيان الوهم والإيهام" (٤٦/٥).

قلت: ولعلّ وجه قول ابن القطان في الحديث: "وهو غير صحيح": أنه معارض لِما ثَبَت عنه ﷺ عن غير واحد من أصحابه أنه: كان إذا خرج إلى العيد؛ رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه. أخرجه البخاري وغيره من حديث جابر، ومضى في الكتاب الآخر (١٠٤٩) ..

والحديث أخرجه البيهقي (٣/٣٠٩) من طريق المصنف [يعني: أبا داود]، **ومن طريق الحاكم، وهذا في "المستدرك"** (١/٢٩٦)[١] من طريق أخرى عن ابن أبي مريم ... به. **وسكت عليه هو! والذهبي!!**".

٣٠٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/١٠٠) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ «**إذا رَجَعَ مِنَ المُصَلّى صَلّى ركعتين**»:

"أخرجه ابن ماجه (١٢٩٣) .. والحاكم (١/٢٩٧)[٢] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **إنما هو حسن فقط**؛ فإنّ ابن عقيل فيه كلام مِنْ قِبَلِ حفظه[٣]؛ ولذلك قال الحافظ في "بلوغ المرام" والبوصيري في "الزوائد" (ق ٢/٨٠): "هذا إسناد حسن"".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٠١-٢٠٢/١١١٠).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٠٢/١١١٢).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بأَخَرَة".

وتعقّبَ الحافظُ ابن رجب في "الفتح" (٩/٩٤) تصحيحَ الحاكم لهذا الحديث فقال: "كذا قال؛ وابن عقيل مختلفٌ فيه".

قلت: سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

مِنْ كِتابِ الوِتْر

٣١٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٨٦/٦) عند حديث يرويه محمد بن عبّاد المكّي عن يحيى بن سُليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر: **(متى تُوتِرُ؟)** قال: أُوتِرُ ثمّ أَنامُ. قال: **(بالحَزْمِ أَخَذْتَ)**. وسأل عُمرَ فقال: **(متى تُوتِرُ؟)** قال: أَنامُ، ثمّ أَقُومُ مِنَ اللّيْلِ فأُوتِرُ. قال: **(فِعْلَ القَوِيِّ فَعَلْتَ)**:

"أخرجه ابن ماجه، وابن نصر في "قيام الليل" ص (١١٦) والحاكم (١/١- ٣)[١]، **وقال الحاكم:** "إسناد صحيح". ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو على شرط الشيخين؛** فإنّ رجاله كلّهم مِن رجالهما"[٢].

٣١١ – قال الألباني في "الإرواء" (١٥٥/٢) عند حديث يرويه حاتم بن سالم البصري عن عبد الوارث بن سعيد عن خالد الحذّاء عن أبي قلابة عن أمّ الدّرداء عن أبي الدّرداء ﷺ قال: **(ربّما رأيتُ النبيَّ ﷺ يُوتِرُ، وقد قام النّاسُ لصلاةِ الصُّبْحِ)**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١١٣٢/٢١٢/٢).

(٢) قلت: يحيى بن سليم الطّائفي وإن كان أخرج له الشيخان؛ ففي حفظه ضعف خاصة عن عبيد الله بن عمر كما في هذا الحديث، **ولذلك لم يخرّج له الشيخان عنه شيئاً**. قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤١٧/٤ – ٤١٨):

"يحيى بن سليم – بالتصغير– هو الطائفي نزيل مكة، مختلف في توثيقه، وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث، **والتحقيق أنّ الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة**، وهذا الحديث من غير روايته".

وأورد حديثه هذا العقيلي في "الضعفاء الكبير" (٣٦٥/٦-٣٦٦) وقال: "**ولا يتابع عليه من حديث عبيد الله بن عمر**، وقد روي بغير هذا الإسناد من وجه آخر". وروى قبل ذلك عن عبد الله بن أحمد [وهو في العلل (٥٨٤٢)] قال: سمعت أبي يقول: "وقعتُ على يحيى بن سُليم **وهو يُحَدِّثُ عن عبيد الله أحاديث مناكير، فتركته** ولم أحمل عنه إلا حديثاً".

وقال البخاري كما في "علل الترمذي الكبير" (ص ١٩٢): "يحيى بن سليم **يروي أحاديث عن عبيد الله يهم فيها**". وقال النسائي: "ليس به بأس، **وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر**". وانظر: "تهذيب الكمال" (٣٦٨/٣١).

والحديث له شواهد صحيحة ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

"أخرجه الحاكم (٣٠٣/١)[١]، والبيهقي (٤٧٩/٢) وقال: "تفرّد به حاتم بن سالم البصرى ويقال له الأعرجي، وحديث ابن جريج أصحّ من ذلك"[٢].

قلت: قال أبو حاتم فيه: "يتكلمون فيه". وقال ابنه في "الجرح والتعديل" (٢٦١/٢/١):

"ترك أبو زرعة الرواية عنه، ولم يقرأ علينا حديثه".

قلت: **فقول الحاكم في الحديث**: "صحيح الإسناد" مِنَ التّساهل الذي عُرِف به، فلا عَجَبَ منه، وإنما العَجَبُ من الذهبي حيث وافقه في "تلخيصه" مع أنه أَوْرَدَ ابنَ سالمٍ هذا في "الميزان"، وذَكَرَ عن أبي زرعة أنه قال: "لا أروي عنه".

٣١٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٥٨/٥-٣٥٩) عند حديث يرويه محمد بن فليح عن أبيه عن هلال بن عليّ عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إذا أَصْبَحَ أَحَدُكُم ولم يُوتِر، فلْيُوتِر**):

"أخرجه الحاكم (٣٠٣/١-٣٠٤)[٣] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، **وليس كما قالا، وبيانه من وجوه ثلاثة:**

الأوّل: أنّ محمد بن فليح لم يخرّج له مسلم شيئاً.

الثاني: أنه – مع كونه من رجال البخاري – فقد تكلم فيه بعضهم، فأورده الذهبي نفسه في "الضعفاء"، وقال: "ثقة، قال أبو حاتم: ليس بذاك". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١١٤٦/٢١٧/٢).

(٢) حديث ابن جريج قد خرّجه البيهقي (٤٧٨/٢) قبل هذا من طريق أبي عاصم النّبيل عن ابن جريج عن زياد: أنّ أبا نهيك أخبره عن أبي الدّرداء ﷺ: أنه خطب فقال: (من أدركه الصبح فلا وتر له). فذُكِر ذلك لعائشة رضى الله عنها فقالت: (كذب أبو الدّرداء كان النبيُّ ﷺ يُصْبِحُ فَيُوتِرُ). وخرّجه أحمد (١٧٨/٤٣)، والطبراني في "الأوسط" (٣٣٠/٢)، والمروزي في "قيام الليل" كما في "مختصر المقريزي" (ص٣٣٠) من طرق عن أبي عاصم به، وفيه عندهم تصريح ابن جريج بالسّماع.

وقد ذكره الشيخ هنا قبل حديث حاتم بن سالم، فقال: "أخرجه أحمد (٢٤٢/٦ -٢٤٣) وابن نصر (١٣٩) بإسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي نهيك واسمه عثمان بن نهيك، ذكره أبو أحمد الحاكم وابن حبان فى "الثقات".

قلت: وإسناده حسن من أجل أبي نهيك – وهو عثمان بن نهيك – إنْ ثبت سماعه من عائشة، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الحافظ في "التقريب" في الكنى: "ثقة"، وقال في الأسماء: "مقبول"!

وذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٤٦/٢)، وقال: "إسناده حسن".

وقال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٥٤/٩): "وأبو نهيك، ليس بالمشهور. ولا يُدرى: هل سمع من عائشة أم لا".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١١٤٧/٢١٨-٢١٧/٢).

الثالث: أنّ فليحاً وهو ابن سليمان المدني، أورده الذهبي أيضا في "الضعفاء"، وقال:
"له غرائب، قال النسائي وابن معين: ليس بقوي". وقال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ".
قلت: فمثله يكون حديثه ضعيفاً، لا سيما إذا لم يخرجه الشيخان كهذا.
ولو صحّ الحديث حُمِل على المعذور، لقوله ﷺ: (**أَوْتِروا قبل أن تُصْبِحوا**). رواه مسلم.
وفي رواية: (**مَن نام عن وِتْرِهِ أو نسيه، فلْيُصَلِّهِ إذا ذكره**).
رواه أبو داود بسند صحيح كما حققته في "الإرواء" (٢/١٥٣)".

٣١٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/١٥٠-١٥١) عند حديث يرويه الحاكم من وجهين عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها قالت: (**كان النبيُّ ﷺ لا يُسَلِّمُ في الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِنَ الوِتْرِ**):
"أخرجه النسائي (١/٢٤٨) .. وابن نصر في "قيام الليل" (١٢٢) .. والحاكم (١/٣٠٤)[1] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.
قلت: **بل هو معلول**؛ فقد قال ابن نصر: "هذا – عندنا – قد اختصره سعيدٌ مِنَ الحديث الطّويل الذي ذكرناه، ولم يَقُلْ في هذا الحديث: إنّ النبي ﷺ أوتر بثلاث لم يُسَلِّم في الركعتين.
فكان يكون حُجّةً لِمن أَوْتَرَ بثلاثٍ بِلا تسليمٍ في الرّكعتين، إنما قال: (لم يُسَلِّم في ركعتي الوِتر)، وصَدَقَ في ذلك الحديث أنه لم يسلِّم في الرّكعتين ولا في الثّلاث ولا في الأربع ولا في الخمس ولا في السِّت، ولم يجلس أيضا في الركعتين كما لم يسلِّم فيهما".
ويؤيد ما ذكره رواية الحاكم بلفظ: (**لا يسلِّم في الركعتين الأوليين من الوتر**).
فهذا نصٌّ على أنه لا يعني بالرّكعتين الرّكعتين اللّتين هما قبل الرّكعة مباشرة، وعلى أنّ الوتر في هذا الحديث كان أكثر من ثلاث، وهو ما صرّح به الحديث الذى أشار إليه ابن نصر، وذكر أنّ هذا مختصر منه، وإليك لفظه فيما رواه جماعة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عنها، قال: قلت: يا أمّ المؤمنين نَبِّئيني عن وِتْرِ رسول الله ﷺ؟ فقالت: (كنّا نَعُدُّ له سِواكه وطَهوره، فَيَبْعَثُه الله ما شاء أنْ يبعثه مِنَ اللّيلِ، فَيَتَسَوَّكُ ويتوضّأ، ويُصَلّي تسع ركعاتٍ لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكرُ اللهَ ويحمده ويدعوه، ثم ينهض ولا يُسَلِّم، ثم يقوم فيُصَلّي التاسعة، ثم يقعد فيذكرُ اللهَ ويحمده ويدعوه، ثم يسلِّم تسليماً يُسْمِعُنا، ثم يُصَلّي ركعتين بعدما يسلِّم). الحديث.

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٢١٩/١١٥٠).

رواه مسلم وغيره وقد سبق تخريجه (١٣٨) .."[١].

٣١٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/١٥١-١٥٢) عند حديث يرويه شيبان بن أبي شيبة عن أبان عن قتادة عن زُرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها قالت: **(كان رسولُ الله ﷺ يُوتِرُ بثلاثٍ، لا يَقْعُدُ إلا في آخِرِهِنّ)**:

"أخرجه الحاكم (١/٣٠٤)[٢] وعنه البيهقي (٣/٢٨) .. ساقه الحاكم عقب رواية سعيد[٣]، **وسكت عليه هو والذهبي!** وقد أشار البيهقي إلى إعلالها بقوله: "كذا في هذه الرواية، وقد روينا في حديث سعد بن هشام وِتْرَ النبيّ ﷺ بتسع ثم بسبع، والله أعلم".

يشير إلى أنّ هذه الرواية شاذة لمخالفتها ما رواه الجماعة عن قتادة كما بينته آنفاً، والعلة من شيبان هذا، فإنه وإن كان من رجال مسلم ففي حفظه شيء.

قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم". فهو ممن لا يحتجّ به عند المخالفة كما هنا"[٤].

٣١٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/١٥٦-١٥٧) عند حديث يرويه يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن راشد الزّوفي عن عبد الله بن أبي مُرَّة الزّوفي عن خارجة بن حُذافة العَدَويّ مرفوعاً **(إنّ اللّهَ قد أَمَدّكُمْ بِصلاةٍ هي خيرٌ لكمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وهي الوِتْرُ، فجَعلَها لكمْ فِيما بين صلاةِ العِشاءِ إلى صلاةِ الفَجْرِ)**:

"رواه ابن أبي شيبة (٢/٥٤/١)، وأبو داود (١٤١٨)، والترمذي (٢/٣١٤) .. والحاكم (١/٣٠٦)[٥] .. وقال الترمذي: "حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب".

قلت: يزيد ثقة، وقد تابعه خالد بن يزيد كما يأتي، وإنما العلة فيمن فوقه.

---

(١) وقال البيهقي (٣/٣١) بعد أنّ خرّجه من طريق الحاكم من الوجه الأوّل: "كذا رواه عبد الوهاب عن سعيد بن أبي عروبة، وقال أبان: عن قتادة: (يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن). ورواه الجماعة عن ابن أبي عروبة عن قتادة، وهمام بن يحيى عن قتادة كما سبق ذكره في وتره بتسع ثم بسبع، وكذلك رواه بَهز بن حكيم عن زرارة بن أوفى، وفي رواية عبد الوهاب يشبه أن يكون اختصارا من الحديث، ورواية أبان خطأ، والله أعلم".

ونقل الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/٤٢١) تضعيف الإمام أحمد لإسناده.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٢١٩-٢٢٠/١١٥١).

(٣) وهي الرواية المتقدمة هنا قبل هذا الحديث.

(٤) انظر التعليق على الحديث السّابق.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٢٣/١١٥٩).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وهذا من عجائبه**؛ فقد قال في ترجمة ابن راشد الزّوفى وقد ذكر له هذا الحديث: "رواه عنه يزيد بن أبي حبيب وخالد بن يزيد، قيل: لا يعرف سماعه من [ابن] أبي مرّة (الأصل: أبي هريرة). قلت: ولا هو بالمعروف، وذكره ابن حبان في الثقات". وفي "التقريب": أنه مستور. ثم قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن أبي مرّة: "له عن خارجة في الوِتْرِ، لم يصحّ، قال البخاري: لا يعرف سماع بعضهم من بعض". وقال الحافظ في "التلخيص" (ص١١٧): "وضعّفه البخاري، وقال ابن حبان: إسناد منقطع، ومتن باطل"!

قلت: أمّا الانقطاع فمجرّد دعوى لا دليل عليها[1]، **وإنما العلة جهالة ابن راشد هذا**، وهو الذي وثّقه ابن حبان وحده بناء على قاعدته الواهية في توثيق من لم يعرف بجرح![2]

وأمّا أنّ المتن باطل، فهو مِن عَنَتِ ابن حبان وغُلْوائِه، وإلا فكيف يكون باطلاً وقد جاءت له شواهد كثيرة يقطع الواقف عليها بصحته، كيف لا وبعض طرقه صحيح لذاته؟! ...".

---

(١) حكم بانقطاعه بين عبد الله بن راشد وعبد الله بن أبي مرّة: البخاري، وابن حبان، وعبد الحق، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم.

(٢) قال الحافظ مغلطاي: "وأما قوله – يعني: المزي –: ذكره ابن حبان في "الثقات" فقد ترك منه – إن كان نقل من أصل – شيئا لا يجوز تركه وهو قوله: يروي عن عبد الله بن أبي مرة إن كان سمع منه، ومن اعتمده فقد اعتمد إسنادا مشوشاً".

انظر: "الثقات" (٣٥/٧)، "إكمال تهذيب الكمال" (٣٣٨/٧).

قلت: وعبد الله بن أبي مرّة **ليس بمشهور** كما قال البيهقي، ولذلك قال الشيخ في «ضعيف أبي داود/الكبير» (٨٠/١٠): "عبد الله بن أبي مرّة الزّوفي **مجهول**؛ كما قال الذهبي في "الضعفاء"". وقال البخاري: "**لا يُعرف إلا بحديث الوتر**، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض". وذكره العقيلي في "الضعفاء"، وابن عدي في "الكامل". وقال عبد الحق الأشبيلي: "في إسناده عبد الله بن راشد الدوسي عن عبد الله بن أبي مرّة الدومي، **ولم يسمع منه، وليس له إلا هذا الحديث، وكلاهما ليس ممن يحتجّ به ولا يكاد، ورواه عبد الله بن أبي مرّة عن خارجة، ولا يعرف له سماع من خارجة**". وقال العجلي: "تابعي ثقة". وذكره ابن حبان وابن خلفون في "الثقات".

ينظر: "التاريخ الكبير" (١٩٢/٥-١٩٣)، "الضعفاء" للعقيلي (٣٦٩/٣)، "الكامل" لابن عدي (٩/٧)، "ثقات ابن حبان" (٤٥/٥)، "الأحكام الوسطى" (٤٣/٢)، "إكمال تهذيب الكمال" (١٩٤/٨)، "الخلافيات" للبيهقي (٢٢١/٢).

مِنْ كِتابِ صلاةِ التَّطَوُّعِ

٣١٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١٨٣/٢) عند حديث سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**رَكْعَتا الفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا وما فيها**):

"**رواه مسلم** (١٦٠/٢) .. **واستدركه الحاكم** (٣٠٧/١)[١] **فوَهِمَ**".

٣١٧ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٤٥١/٢) عند حديث يرويه أبو خالد الأحمر عن عثمان بن حكيم عن سعيد بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**أَكْثَرُ ما كان رسول الله ﷺ يقرأُ في رَكْعَتَيِ الفَجْرِ: {قولوا آمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم}** ...":

"أخرجه مسلم (١٦١/٢) .. **وكذلك أخرجه الحاكم** (٣٠٧/١)[٢]، وقال:

"صحيح على شرط مسلم"**! فوَهِمَ في الاستدراك**"[٣].

٣١٨ – قال الألباني في حاشية "إصلاح المساجد من البدع والعوائد" (ص٦٩) عند حديث يرويه النّضر بن شُمَيل عن أبي عامر الخَزّاز عن ابن أبي مُلَيكة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أُقِيمتِ الصَّلاةُ فقمتُ أُصَلِّي الرَّكْعتين، فجَذَبَنِي رسولُ الله ﷺ فقال: «**أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبعًا؟**»:

"**وقال الحاكم** (٣٠٧/١)[٤]: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: فيه أبو عامر الخزّاز واسمه صالح بن رستم، **ولم يخرّج له مسلم إلا تعليقًا**[٥]**، ثم هو مختلف فيه، وحديثه يحتمل التّحسين أما الصِّحّة فلا**"[٦].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١١٦٢/٢٢٥/٢)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه".

(٢) في طبعة دار المنهاج (١١٦٣/٢٢٦-٢٢٥/٢).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في"إتحاف المهرة" (٢٣٠/٧): "قلت: وَهِمَ [الحاكم] في استدراكه؛ فقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي خالد، ومن وجهين آخرين عن عثمان بن حكيم".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١١٦٥/٢٢٧-٢٢٦/٢).

(٥) قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٨/٧): "قد احتجّ به مسلم"، وقال في "الكاشف": "أخرج له مسلم متابعة".

قلت: لعلّ الشّيخَ أراد انْ يقول: (متابعة) فسبق قلمه إلى (تعليقاً)؛ وإلا فليس له في صحيح مسلم (٢٦٢٦) إلا حديثاً واحداً مسنداً متّصلاً. والله أعلم.

(٦) قال الشيخ رحمه الله في «الصحيحة» (٤٢٥/١): "مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في «الضعفاء»:

٣١٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٢٠٠) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن [ربيعة][(١)] بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي أمامة الباهلي ﷺ مرفوعاً (**عَلَيْكُمْ بِقِيامِ اللَّيْلِ؛ فإنّهُ دَأَبُ الصّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وهو قُرْبَةٌ لَكُمْ إلى رَبِّكُمْ ..**):

"حسن. أخرجه الحاكم (١/٣٠٨)[(٢)]، وعنه البيهقي (٢/٥٠٢)، وابن عدي في "الكامل" (ق ١/٢٢٠) .. وقال ابن عدي: "عبد الله بن صالح هو عندي مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمّد الكذب". **وأما الحاكم** فقال: "صحيح على شرط البخاري".

قلت: **ووافقه الذهبي، وذا من عجائبه؛** فإنّ معاوية بن صالح لم يخرّج له البخاري، والذهبي نفسه يقرِّر ذلك في ترجمته من "الميزان" ويقول: "وهو ممن احتجّ به مسلم دون البخاري[(٣)]، وترى الحاكم

"وثقه أبو داود. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أحمد: صالح الحديث". وهذا هو الذي اعتمده في «الميزان» فقال: "وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثا، وهو كما قال أحمد: صالح الحديث".

قلت (الألباني): فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، فقد قال ابن عدي: "وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً جداً". وأما الحافظ فقال في «التقريب»: "صدوق، كثير الخطأ". وهذا ميل منه إلى تضعيفه. والله أعلم". اهـ

قلت: وثّقه أيضاً أبو داود الطيالسي، وأبو بكر البزار، ومحمد بن وضاح، وابن شاهين، وابن خلفون، والحاكم، وصحح له الترمذي في «جامعه» (١٨٣٣). وروى عنه يحيى بن سعيد القطّان مع شدّة تحرّيه كما قال ابن عدي في تتمة كلامه الذي نقله الشيخ. وضعّفه مع ابن معين: الدارقطنيُّ، وأبو أحمد الحاكم. وذكره أبو العرب، والعقيلي، وابن البرقي في «جملة الضعفاء».

وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح". وقال ابن حبان: "من الحفاظ الذين كانوا يخطّون". وقال ابن القطان: "مشهور، يوثقه قوم، منهم أبو داود الطيالسي. وقال فيه أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وأخرج له مسلم. وقول ابن معين فيه: (لا شيء) معناه فيه: أنه ليس كغيره؛ فإنه قد عُهد يقول ذلك فيمن يَقِلُّ حديثه". وقال الذهبي: "ثقة، ليّنه ابن معين". ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٤٦)، «الجرح والتعديل» (٤/٤٠٣)، «الكامل» (٦/٢٤٢-٢٤٣)، «تاريخ أسماء الثقات» (٥٧٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (١١٩٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/٥٦٥)، «من تُكلم فيه وهو موثق» (١٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/٣٣٠ - ٣٣١).

قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٦١٧) من طريق يزيد بن هارون عن صالح بن رستم به، وقال: "هذا حديث حسن على شرط مسلم". ويشهد له حديث مالك ابن بحينة عند البخاري (٦٦٣)، ومسلم (٧١١): أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً -وقد أقيمت الصلاة- يصلي ركعتين، فلما انصرف رسول الله ﷺ لاثَ به الناس، وقال له رسول الله ﷺ (**آلصبحَ أربعاً، آلصبحَ أربعاً**).

(١) علّق هنا مُحقِّقو طبعة دار المنهاج بقولهم: "في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التلخيص": (ثور)، والمُثْبَتُ من "الإتحاف"، ومن "السنن الكبرى" للبيهقي (٢/٥٠٢) حيث رواه عن المصنّف بسنده ومتنه سواء".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٢٧-٢٢٨/١١٦٧).

(٣) وفيه ضعفٌ، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

يروي في مستدركه أحاديثه ويقول: هذا على شرط البخاري فَيَهِم في ذلك ويكرّره"! وهذا ما وقع فيه الذهبي نفسه في "تلخيصه", فسبحان من لا ينسى.

ثم إنّ عبد الله بن صالح وإنْ كان أخرج له البخاري[1] ففيه ضعفٌ كما يشير إليه كلام ابن عدي المتقدم، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة".

قلت: فمثله يستشهد به، ولا يحتج به، **وقد خولف**؛ فقد أخرجه البيهقى من طريق مكي بن إبراهيم حدثنا أبو عبد الله خالد بن أبي خالد عن يزيد بن ربيعة عن أبي إدريس الخولاني عن بلال بن رباح عن رسول الله ﷺ به نحوه .. ورجاله ثقات غير خالد هذا فلم أعرفه .. وغير يزيد بن ربيعة وهو الرّحبي الدّمشقى وهو ضعيف، وقد قلبه بعض الضعفاء فقال (ربيعة بن يزيد)، وهذا ثقة! ..

وله شاهد من حديث سلمان مرفوعاً به .. أخرجه ابن عدي (٢/٢٣٣) وابن عساكر (١٥/١٤٠/٢) من طريقين عن الوليد بن مسلم أخبرني عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون العنسي عن الأعمش عن أبي العلاء العنزي عن سلمان به. وقال ابن عدي: "وابن أبي الجون عامة أحاديثه مستقيمة، وفى بعضها بعض الإنكار، وأرجو أنه لا بأس به".

قلت: وفي "التقريب": "صدوق يخطىء". وبقية رجاله ثقات غير أبى العلاء العنزي، قال الذهبي: "لا أعرفه""[2]. وانظر: التعليق على "مشكاة المصابيح" (١/٣٨٧).

٣٢٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٨/٤٦١-٤٦٢) عند حديث يرويه مُؤَمَّل بن إسماعيل عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: وَجَدَ رسولُ الله ﷺ ذات ليلةٍ شيئاً، فلمّا أَصْبَحَ قيل: يا رسول الله، إنّ أَثَرَ الوَجَعِ عليكَ لَبَيّنٌ، قال: (**إنّي إنّما أَثَّرَ عَلَيَّ ما تَرَوْنَ بحمدِ اللهِ، قد قَرَأْتُ السّبْعَ الطِّوال**):

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١١٣٦)، وابن حبان (٦٦٤)، والحاكم (١/٣٠٨)[3] ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

---

(١) تعليقاً كما في "التقريب".

(٢) الحديث صحّحه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢/١١٨)، وحسّنه شيخه العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (١/٣٣٧)، والبغوي في "شرح السنّة" (٤/٣٤-٣٥)، والذهبي في "تذكرة الحفّاظ" (١/٢٨٥).

وأنكره الإمام أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٢/٢٤٢)، فقال: "هو حديث منكر؛ لم يروه غير معاوية، وأظنه من حديث محمد بن سعيد الشّامي الأزدي؛ فإنه يروي هذا الحديث هو بإسناد آخر".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٢٨-٢٢٩/١١٦٨).

وقال الهيثمي بعد أن عزاه لأبي يعلى (٢/٢٧٤): "ورجاله ثقات".

قلت: **ويبدو أنني اغْتَرَرْتُ بُرهةً من الدَّهْرِ بهذا التصحيح والتوثيق**، فأَوْرَدْتُ الحديث في "صفة الصلاة" (ص ١١٨-السادسة)، **ثم تبيّن لي الآن** بمناسبة التعليق على "صحيح ابن خزيمة" الذي يقوم بتحقيقه صديقنا الدكتور مصطفى الأعظمي، فكان لا بدّ مِنَ النّظرِ في إسناده، والنّظر فيه عند غيره من المخَرِّجين، فإذا هو يدور - كما ترى - عندهم جميعاً على مؤمّل بن إسماعيل، وإليك ترجمته من "الميزان": "حافظ، عالم، **يخطئ**، وثّقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق، شديد في السُّنّة، **كثير الخطأ**. وقال البخاري: **منكر الحديث**. وقال أبو زرعة: **في حديثه خطأ كثير**. وذكره أبو داود، فعظّمه، ورفع من شأنه".

وقال الحافظ في "التقريب" مُلَخِّصاً فيه أقوال الأئمة: "**صدوق سيئ الحفظ**"[1].

قلت: فيبدو أنّ مَن وثّقه لم يَبْدُ له سُوءُ حفظهِ، ومَنْ وصفه به معه زيادة علم، فينبغي اعتماده، ولا يجوز طرحه كما هو معلوم من قواعد "مصطلح الحديث"، وعليه؛ فحديث الرجل يبقى في مرتبة الضعف حتى نجد له من يتابعه أو يشهد له، وهذا ما لم نظفر به، فمن كان عنده نسخة من "صفة الصلاة" فيها هذا الحديث؛ فليضرب عليه، وجزاه الله خيراً".

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٢/٥٠٨).

٣٢١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٤٣-٢٤٤) عند حديث يرويه سعد بن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن سلمان عن أبيه أبي عبد الله سلمان الأَغَرّ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ صَلّى في لَيْلةٍ بِمائةِ آيةٍ لم يُكْتَبْ مِنَ الغافِلِينَ، ومَنْ صلّى في لَيْلةٍ بِمائَتَيْ آيةٍ؛ فإنّه يُكْتَبُ مِنَ القانِتِينَ المُخْلَصِينَ**» بعد أن خرّجه من حديث عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم مرفوعاً بلفظ (من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين):

"أخرجه الحاكم (١/٣٠٨ - ٣٠٩)[2] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

---

(١) ولم يخرّج له مسلم؛ فهو ليس على شرطه كما زعم الحاكم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٣٠/١١٧٢).

وأقول: **وقد وَهِما؛ فإنّ ابن أبي الزّناد لم يحتجّ به مسلم**، وإنما روى له شيئاً في المقدمة، **ثم هو إلى ذلك فيه ضعفٌ**؛ قال الحافظ: "صدوق تغيّر حفظه لَمّا قَدِم بغداد، وكان فقيهاً"(١).

والراوي عنه سعد، **لم يخرّج له مسلم أصلاً، وفيه ضعفٌ أيضاً**، أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه. وقال ابن معين: لا بأس به".

وقال الحافظ: "صدوق، له أغاليط"(٢).

قلت: فمثل هذا الإسناد مما لا يطمئن القلب لثبوته، لاسيما والمحفوظ في الحديث (عشر آيات) بدل (مائة) كما سبق. والله أعلم"(٣).

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٢/٥٢٥).

٣٢٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٥١) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**رَحِمَ اللّهُ رَجُلًا قام مِنَ اللّيْلِ فصَلّى، وأَيْقظَ امْرَأتَهُ، فإنْ أَبَتْ نَضَحَ في وجْهِها الماءَ، رَحِمَ اللّهُ امْرَأةً قامتْ مِنَ اللّيْلِ فصَلّتْ، وأَيْقَظتْ زَوْجَها فإنْ أَبى نَضَحتْ في وجْهِهِ الماءَ**»:

---

(١) تبنّى الشيخ رحمه الله حُكْمَ الحافظ ابن حجر هذا في ابن أبي الزّناد في جُلِّ تخاريجه، وحسّن أحاديثه لأجل ذلك، وإن كان ينبّه مع ذلك إلى بعض الضّعف فيه. لكن الذي يظهر أنه ضعيفٌ يصلح في الشّواهد والمتابعات؛ فقد ضعّفه أكثر الأئمة: قال يحيى بن معين: "إني لأعجبُ ممن يَعُدُّ في المحدّثين فليحاً وابن أبي الزناد". وقال مرّة: "ضعيف". وقال مرّة: "لا يحتج به". وقال عليّ بن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفا". وقال مرّة: "كان عبد الرحمن يتعجب منه". وقال عمرو بن عليّ الفلّاس: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدّثان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال عبد الله ابن أحمد: "سألت أبي عن ابن أبي الزناد، فقال: كذا وكذا، يعني: ضعيف". وقال أحمد مرّة: "ضعيف الحديث". وقال مرّة: "مضطرب الحديث". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وورقاء والمغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة من أحب إليك ممن يروى عن أبي الزّناد؟ قال: كلّهم أحبّ إليّ من عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال النسائي: "ضعيف".

ينظر: "الجرح والتعديل" (٥/٢٥٢-٢٥٣)، "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (١٦٥)، "الضّعفاء" للنسائي (٣٦٧)، "الضّعفاء" للعقيلي (٣/٤١٩-٤٢٠)، "تحرير تقريب التهذيب" (٣٨٦١).

(٢) وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

(٣) قلت: قد صحّ المتن بلفظ (المائة) عن أبي هريرة موقوفاً عليه بإسنادين صحيحين؛ فروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٠٧٠٨) عن محمد بن بشر عن مسعر عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة، قال: (من قرأ مئة آية في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مئتين كتب من القانتين). وإسناده صحيح. ثم روى بعد ذلك (٣٠٧١٠) عن حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة مثله. وإسناده صحيح. ولا يخفى أنّ هذا له حكم الرفع. والله أعلم.

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير أنه إنما أخرج لابن عجلان في الشّواهد، فهو حسن الحديث ..

والحديث أخرجه أحمد (٢/٢٥٠ و ٤٣٦) .. والنسائي، وابن ماجه .. والحاكم[١]، من طرق عن يحيى وغيره عن ابن عجلان ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظر**؛ وإنما هو حسن فقط؛ لِما ذَكَرْنا مِنْ حالِ ابن عجلان"[٢].

٣٢٣ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١/٢٩٤-٢٩٥) عند حديث يرويه اللّيث ابن سعد عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُليكة عن يَعلى بن مَمْلَك أنه سألَ أمَّ سلمة عن قِراءةِ رسول الله ﷺ وصلاتهِ باللّيل، فقالت: (وما لَكُمْ وصَلاتُهُ؟ «**كان يُصَلِّي، ثمّ يَنامُ قَدْرَ ما صَلّى، ثمّ يُصلِّي بِقَدْرِ ما نامَ، ثمّ يَنامُ قَدْرَ ما صَلّى حتّى يُصْبِحَ**»، ونَعَتَتْ لَهُ قِراءَتَهُ، فإذا هي تَنْعَتُ قِراءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا):

".. أبو داود (١/٢٣١)، والنسائي (١/١٥٨ و٢٤٢) .. والحاكم (١/٣١٠)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وكذلك أخرجه الترمذي (٢/١٥٢)، وقال: "حسن صحيح". كذا قال!

ونحن نرى أنه غير صحيح؛ لأنّ يعلى بن مملك – على وزن جعفر – مجهول. قال الذهبي:

"ما روى عنه سوى ابن أبي مليكة". وفي "التقريب": "مقبول""[٤].

٣٢٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٢٠٤-٢٠٥) عند حديث يرويه الحسين بن عليّ الجُعفي عن زائدة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عَبْدة بن أبي لُبابة عن سُوَيد بن غَفَلة عن أبي

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٣١/١١٧٥).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٢٦٠) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٣٢/١١٧٦).

(٤) وبه أعلّه النسائي في "السنن الكبرى" (٢/١٤٧/١٣٧٩)، فقال عقب الحديث: "يعلى بن مملك ليس بذاك المشهور".

الدّرداء ﷺ مرفوعاً **(مَنْ أَتى فِراشَهُ وهو يَنْوِي أَنْ يَقُومَ باللّيْلِ، فغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ حتّى يُصْبِحَ، كُتِبَ له ما نَوى، وكان نَوْمُهُ صَدقةً عليهِ مِنْ رَبِّهِ)**:

"رواه النسائي (٢٥٥/١)، وابن ماجه (١٣٤٤) .. والحاكم (٣١١/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي, وقال المنذري في "الترغيب" (٢٠٨/١): "إسناده جيّد".

قلت: **وهو كما قالوا لولا أنّ حبيب بن أبي ثابت مدلّس وقد عنعنه**[٢].

وقد خالفه معاوية بن عمرو حدثنا زائدة فذكره بإسناده مِن قول أبي الدّرداء.

أخرجه الحاكم. وتابعه جرير عن الأعمش – وهو سليمان – عن حبيب به موقوفاً، أخرجه ابن نصر. وتابعه سفيان عن عبدة بسنده عن أبي ذرٍّ وأبي الدّرداء موقوفاً. أخرجه النسائي ..

قلت: **ويبدو أنّ الأصحَّ الوقف**[٣]، ولكنه في معنى الرّفع؛ لأنه لا يقال من قِبَل الرّأي كما هو ظاهر.

وله شاهد مرفوع من حديث عائشة رضى الله عنها ..".

٣٢٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٨/٦) عند حديث يرويه زيد بن حباب عن إسرائيل بن يونس عن مَيْسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن زِرٍّ عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما أنه: **(صلّى مع النبيِّ ﷺ المغربَ، ثم صلّى حتى صلّى العِشاء)**:

" .. ثم أخرجه أحمد (٤٠٤/٥)، والحاكم (٣١٢/١ – ٣١٣)[٤] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وهو من أوهامهما؛ فإنّ ميسرة بن حبيب ليس من رجالهما، وهو ثقة"[٥].

٣٢٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣١٦/٢-٣١٧) عند حديث يرويه إسماعيل بن عبد الله بن زُرارة الرّقّي عن خالد بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(لا يُحافِظُ على صلاةِ الضُّحى إلا أَوّابٌ. وهي صلاةُ الأَوّابين)**:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١١٨١/٢٣٤/٢).

(٢) نعم رواته رواة الصحيحين؛ لكن لم يخرّج البخاري للأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يخرّج الشيخان لحبيب عن عبدة، وهكذا إلى نهاية السّند؛ فهو ليس على شرطهما.

(٣) كما قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٧/٦) وغيره.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١١٨٩/٢٣٨/٢).

(٥) ولم يخرّج البخاري لزيد بن الحُباب، ولم يخرّج مسلم للمنهال بن عمرو.

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/١٣٣/١)، والحاكم (٣١٤/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وقال ابن خزيمة: "لم يتابع هذا الشيخ إسماعيل بن عبد الله على إيصال هذا الخبر، رواه الدراوردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلا، ورواه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة قوله".

قلت: إسماعيل بن عبد الله هذا صدوق كما في "التقريب"، وقد وصله مرفوعاً، وهي زيادة فيجب قبولها؛ **لكنه ليس على شرط مسلم، فإنه لم يخرج لإسماعيل شيئاً، ولا لابن عمرو إلا متابعة**[٢].

والإسناد حسن. ثم وجدتُ لإسماعيل مُتابِعَين اثنين .."[٣].

- وانظر: "الصحيحة" (٦٤٨/٤)، حاشية "صحيح الترغيب" (٤٢٣/١)، التعليق على "صحيح ابن خزيمة" (١٢٢٤).

٣٢٧ - قال الألباني في تعليقه على "صحيح ابن خزيمة" (٢٣٠/٢) عند حديث يرويه بُكير بن الأشجّ عن الضّحّاك بن عبد الله القُرشي عن أنس بن مالك ﷺ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في سَفَرٍ صلّى سُبْحةَ الضُّحى ثَمانِيَ رَكعاتٍ، فلمّا انْصَرفَ قال: «**إنِّي صَلّيْتُ صلاةَ رَغْبةٍ ورَهْبةٍ، فسأَلْتُ رَبِّي ثلاثًا؛ فأعْطانِي اثْنَتَيْنِ ومَنَعنِي واحِدةً** ..»:

"قلت: الضّحّاك بن عبد الله القرشي **غير معروف، ومع ذلك صحّح الحاكم** (٣١٤/١)[٤] **حديثه هذا ووافقه الذهبي!**"[٥].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١١٩٤/٢٤١/٢).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

(٣) قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٦٦/١): "إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، الرقي، كان ببغداد، سمع خالدا الطحان، قال: حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، رفعه، قال: (لا يحافظ على الضّحى إلا أواب). حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد عن محمد عن أبي سلمة، قوله. وكذلك كان يقول أصحابنا.

قال أبو عبد الله البخاري: **وهذا أشبه، وهو الصحيح**".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١١٩٥/٢٤١/٢).

(٥) قلت: الضحاك بن عبد الله القرشي، تفرّد بالرواية عنه بكير بن عبد الله بن الأشج، وذكره البخاري في "تاريخه" (٣٣٤/٤)، ومال إلى أنه هو الضّحّاك بن عبد الله بن خالد بن حزام جدّ عيسى بن المغيرة بن الضّحّاك، وقال:

"إن لم يكن هذا فلا أعرفه". وقال مثله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٥٩/٤)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٨٨/٤)، وقال الدارقطني كما في "سؤالات البرقاني" (٢٣٥): "مدني **ثقة يحتجّ به**، يروي عن أنس".

٣٢٨ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠٤/١) عند حديث يرويه عبد الله بن شقيق العُقَيلي عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ «**يُصَلِّي قائِمًا وقاعِدًا، فإذا افْتَتَحَ الصّلاةَ قائِمًا رَكَعَ قائِمًا، وإذا افتتحَ الصّلاةَ قاعِدًا رَكَعَ قاعِدًا**»:

"أخرجه مسلم (١٦٢/٢-١٦٣) .. وكذا الحاكم (٢٨٦/١ و٣١٥[١]) .. من طرق عن عبد الله بن شقيق العقيلي .. **وقد زَعَم الحاكم أنه أخرجه الشيخان[٢]! وهو وهمٌ منه**؛ فإنه ليس عند البخاري، وليس عبد الله بن شقيق من رجاله في "صحيحه"".

٣٢٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٠٩/٤) عند حديث يرويه إبراهيم ابن طهمان عن حسين المعلّم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كان بِي النّاصُور، فسألتُ النّبيَّ الله ﷺ عن الصّلاةِ، فقال: «**صَلِّ قائمًا، فإنْ لم تَسْتطِعْ فجالِسًا، فإنْ لم تَسْتطِعْ فعَلى جَنْبٍ**»:

"أخرجه الترمذي (٣٧٢٢/٢٠٨/٢) .. والحاكم (٣١٥/١)[٣] ..

وأخرجه البخاري (٤٢/٢)، والدارقطني، والبيهقي (٣٠٤/٢) من طرق أخرى عن إبراهيم ابن طهمان ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرّجاه بهذا اللّفظ"!

فَوَهِمَ في استدراكه على البخاري، ووافقه الذهبي!". **وانظر**: "أصل صفة الصلاة" (٩١/١).

٣٣٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥٣/٥) عند حديث يرويه الأعمش عن عليّ بن الأَقْمَر عن الأَغَرّ أبي مسلم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعاً «**مَنِ اسْتَيْقظَ مِنَ اللّيْلِ وأَيْقظَ أَهْلَهُ، فصَلَّيا رَكْعَتيْنِ جَمِيعًا، كُتِبا مِنَ الذّاكِرِينَ اللهَ كثِيرًا والذّاكِراتِ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) وأشار إلى الخلاف في رفعه ووقفه:

"قلت: كلٌّ مِنَ الموقوف والمرفوع صحيح الإسناد على شرط مسلم، ومَنْ رَفَعَ معه زيادة؛ فيجب قبولها منه؛ لأنه ثقة، أَلا وهو الأعمش، وقد توبع كما خرّجته في "الروض النضير" (٩٦٢).

لكنه لم يذكر سماعاً من أنس، ولم أَرَ أحداً صرّح بسماعه منه، والله أعلم. انظر: "أنيس السّاري" (٣١٧٦/٥)، وانظر شواهد للحديث ذكرها محقّقوا "مسند أحمد/ط الرسالة" (١٩٤٧٠)، وصحّحوا بها الحديث.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١١٩٧/٢٤٢/٢)، وقد مضى تحت رقم (٢٧٦) من هذا البحث.

(٢) هذا قاله في الموضع الأوّل، أما هنا فقال: "صحيح على شرط الشيخين".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١١٩٨/٢٤٣-٢٤٢/٢).

والحديث أخرجه الحاكم[1] من طريق عبيد الله بن موسى... به ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وفيه أنّ الأَغَرَّ – وهو أبو مسلم المدني – إنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد"[2].

٣٣١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٣٨٤-٣٨٨) عند حديث يرويه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن الوليد بن مسلم: حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه بينما هو جالسٌ عند رسول الله ﷺ إذْ جاءه عليُّ بن أبي طالب فقال: بِأبي أنت وأُمّي يا رسول الله تَفَلَّتَ هذا القرآنُ مِنْ صَدْرِي، فما أَجِدُنِي أَقْدِرُ عليه. فقال له رسول الله ﷺ: (**يا أبا الحسن أَفلا أُعَلِّمُك كلماتٍ ينفعكَ اللهُ بِهِنّ، ويَنْفعُ بهنّ مَنْ عَلَّمْتهُ، ويَثْبُتُ ما في صَدْرِكَ؟** ...):

"منكر. أخرجه الترمذي (٢/٢٧٥)، والحاكم (١/٣١٦-٣١٧)[3] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم".

قلت: كذا وقع في طبعة بولاق والدّعّاس: (حسن ...)، وقد نقل الحافظ ابن عساكر عبارة الترمذي المذكورة دون لفظة: (حسن) وكذلك الحافظ الضياء، وهو الأقرب إلى الصواب واللائق بهذا الإسناد؛ فإنّ الوليد بن مسلم يدلّس تدليس التسوية كما سيأتي، **فهو علة الحديث، وإنْ خَفِيَت على كثيرٍ كالحاكم** وغيره؛ فإنه قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين". وتعقبه الذهبي بقوله: "هذا حديث شاذٌّ، أخاف أن لا يكون (كذا ولعل الصواب: أن يكون) موضوعاً، وقد حيّرني والله جودة سنده"!

قلت: **وكأنّ الحافظ الذهبي رحمة الله تعالى لم يتذكر قوله** في "الميزان": "قلت: إذا قال الوليد: عن ابن جريج، أو: عن الأوزاعي؛ فليس بمعتمد؛ لأنه يدلّس عن كذّابين، فإذا قال: حدثنا؛ فهو حجة، وقال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن السّفر حديث الأوزاعي، وكان ابن السّفر كذّاباً، وهو يقول فيها: قال الأوزاعي. وقال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدتَ حديث الأوزاعي! قال: وكيف؟ قلت: تروي عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٤٤-٢٤٥/١٢٠٢).

(٢) قلت: ولم يخرّج الشيخان للأعمش عن عليّ بن الأَقْمَر، ولا لعليّ بن الأَقْمَر عن الأَغَرِّ أبي مسلم.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٤٥-٢٤٧/١٢٠٣).

يحيى، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع: عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الأوزاعي: قرة، فما يحملك على ذلك؟ قال: أُنَبِّلُ الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء (!).

قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء [أحاديث] مناكير، فأسقطتهم وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف الأوزاعي! فلم يلتفت إلى قولي".

قلت: ومعنى هذا الذي رواه الهيثم بن خارجة – وهو ثقة من شيوخ البخاري – أنّ الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية أيضا، وهو أن يسقط من سنده غير شيخه ولذلك قال الحافظ فيه: "ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية".

وبناء عليه فقول الذهبي في صدر كلامه عن الوليد: "... فإذا قال: حدثنا (ابن جريج)، فهو حجّة" **فيه قصور لا يخفى، فالصّواب اشتراط تصريحه بالتّحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه،** لِنَأْمَنَ بذلك من شَرِّ تدليسه تدليس التسوية، ولولا ذلك لكان إسناد هذا الحديث صحيحاً، لكون الوليد قد قال فيه: حدثنا ابن جريج كما رأيت، فلمّا لم يُتابِع التصريح بالتّحديث فوق ذلك قامت العلة في الحديث؛ لاحتمال أن يكون بين ابن جريج وعطاء وعكرمة أحد الضعفاء؛ فدلّسه الوليد ... على أنّ في الطريق إليه سليمان بن عبدالرحمن الدّمشقي **وليس من رجال الشيخين،** ثم هو "صدوق يخطىء" كما في "التقريب" ..

وأما رواية الطبراني فمما لا يفرح به! لأنها من طريق محمد بن إبراهيم القرشي: حدثنا أبو صالح عن عكرمة عن ابن عباس به، نحوه[1].

أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٥٧٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/١٤٤/٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (ص١/٣٦٩/٢)[2] في ترجمة القرشي وعلّقه من الطريق الأولى ثم قال: "**ليس يرجع من هذا الحديث إلى صحة، وكِلا الحديثين ليس له أصل، ولا يتابع عليه**".

وأبو صالح هو إسحاق بن نجيح الملطي، وهو وضّاع دجّال.

ومن طريقه أخرجه أبو أحمد الحاكم في "الكنى" (ق٢٣٥/ ١-٢) وقال:

"وهذا حديث منكر، وأبو صالح هذا رجل مجهول وحديثه هذا يشبه حديث القصاص".

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٦/٤٧٢):

"قلت: وهو في جامع الترمذي من طريق الوليد عن ابن جريج ليس بينهما واسطة، **فلعلّ الوليد دلّسه عن ابن جريج، فقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن إبراهيم أنه روى عنه الوليد بن مسلم وهشام بن عمار**".

(٢) انظر طبعة السّرساوي (٥/١٨٦).

والحديث أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" من الوجهين، وسلّم له السيوطي في "اللآلي المصنوعة" (٢/ ٦٧) **إعلاله الطريق الأولى بتدليس الوليد تدليس التسوية ..**

وجملة القول: أنّ هذا الحديث موضوع كما قال الذهبي في "الميزان"، وقال أيضًا:

"وهو مِنْ أَنْكَرِ ما أتى به الوليد بن مسلم". وابن الجوزي ما أبعد عن الصواب أيضًا حين أورده في "الموضوعات""[١].

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٣٧).

٣٣٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨/١٦٥-١٦٦) عند حديث يرويه عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك: أنّ أمُّ سليم غَدَتْ على النبيّ ﷺ، فقالت: علِّمني كلماتٍ أَقُولُهُنّ في صلاتي. فقال: (**كَبِّرِي اللهَ عشراً، وسبِّحي اللهَ عشراً، واحْمَدِيهِ عشراً، ثم سَلِيهِ ما شِئْتِ، يقول: نَعَمْ، نَعَمْ**):

"أخرجه النسائي (١/١٩١)، والترمذي (١/٩٦) .. والحاكم (١/٢٥٥ و٣١٨[٢]) وقال الترمذي: "حديث حسن غريب". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وأقول: هو كما قالا؛ **لولا أنّ عكرمة بن عمار فيه ضعفٌ مِن قِبَلِ حفظه**، كما أشار إليه الحافظ بقوله: "صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب".

قلت: فَبِحَسَبِ مثله أن يكون حسن الحديث، وأما الصِّحّة؛ فلا.

وهذا إذا لم يخالف مَن هو أوثق منه وأحفظ، وليس الأمر كذلك هنا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظِّراف" (١/٨٥): "قلت: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: رواه الأوزاعي عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أم سليم - وهو مرسل. وهو أشبه من حديث عكرمة بن عمار".

قلت: **فمن صحّحه أو حسّنه جَرَى على ظاهر إسناده المتّصل، ولم يعلم هذه العلة التي نبّه عليها الحافظ رحمه الله تعالى، وهي علة قادحة عند أهل الحديث، وهي الإرسال**[٣] ..

---

(١) وانظر: حاشية المعلمي على "الفوائد المجموعة" (ص٤٢-٤٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٤٨/١٢٠٤)، وقد مضى تحت رقم (٢٤٤) من هذا البحث.

(٣) قلت: رحم الله الشيخَ؛ فقد وَهِمَ على الحافِظَين: أبي حاتم وابن حجر، وانتقل بصره في ذلك؛ وحقيقة الأمر أنّ الحافظ ابن حجر نقل كلام ابن أبي حاتم عن أبيه في حديث آخر بعد حديث الباب، وهو حديث عمر بن يونس عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس ﷺ قال: (جاءت أمُّ سُليم إلى النبيّ ﷺ فقالت: المرأة تَرَى في منامها ما يرى الرجل ..). وانظر "علل ابن أبي حاتم/ ط سعد الحميد" (١/١٣٧-١٣٩).

وقد صحّ الحديث نحوه بأتمّ منه دون قوله: (ثم سليه حاجتك ..)، وهو مخرّج في "الصحيحة" (٣٣٣٨)"[١].

٣٣٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (١١/١٠٨-١٠٩) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه أبي عليّ الحسين بن عليّ عن أحمد بن داود بن عبد الغفّار عن إسحاق بن كامل بإسناده عن نافع عن ابن عمر قال: وَجَّهَ رسولُ الله ﷺ جعفرَ بن أبي طالب إلى بلاد الحَبشة، فلمّا قَدِمَ اعْتَنَقهُ وقَبّل بين عَيْنَيْهِ، ثم قال: (**أَلا أَهَبُ لَكَ، أَلا أُبَشِّرُكَ؟!** .. قال: نعم يا رسول الله. قال: **تصلّي أربعَ ركعاتٍ، تقرأُ في كلِّ ركعةٍ بـ (الحمد) وسورة، ثم تقول بعد القراءة – وأنت قائم قبل الركوع –: سبحانَ اللهِ، والحمد للهِ، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله، خمسَ عشرةَ مَرّةٍ** ..):

"أخرجه الحاكم (١/٣١٩)[٢] .. **وقال**: "هذا إسناد صحيح لا غبار عليه"!!

كذا قال! ووافقه الذهبي! وهذا عجيب؛ فإنّ أحمد بن داود هذا أورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "**كذّبه** الدارقطني وغيره، ومن أكاذيبه ...". ثم ساق له حديثين موضوعين غير هذا. وقال ابن حبان وابن طاهر: "**كان يضع الحديث**"! ولذلك؛ تعقّبَ الحاكمَ المنذريُّ بقوله في "الترغيب" (١/٢٣٨): "وشيخه أحمد بن داود بن عبد الغفار أبو صالح الحراني ثم المصري؛ تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وكذبه الدارقطني"[٣].

– وانظر حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٢٠٧).

٣٣٤ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٢/٤٧) عند حديث يرويه ابن وهب عن حُيَيّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً «**إنّ في الجَنّةِ غُرَفًا يُرَى ظاهِرُها مِنْ باطِنِها، وباطِنُها مِنْ ظاهِرِها**». قال أبو مالكٍ الأشْعَرِيُّ: لِمَنْ هي يا رسولَ اللهِ؟ قال: «**لِمَنْ أَطابَ الكَلامَ، وأَطْعَمَ الطّعامَ، وباتَ قائِمًا والنّاسُ نِيَامٌ**»:

---

(١) وانظر أيضاً: "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٦/١٤٣٩) مع الحاشة، "صحيح موارد الظمآن" (٢/٤٢١). وصحّحه الحافظ ابن حجر أيضاً بشاهده في "نتائج الأفكار" (١/٣٨٠-٣٨١).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٥١-٢٥٢/١٢٠٩).

(٣) وتعقّبه العراقي أيضاً في "ذيل الميزان" (ص٥٢) فقال: "قلت بل هو مظلم لا نور عليه، وأحمد بن داود كذّبه الدارقطني وغيره، وهو مذكور في "الميزان". وإسحاق بن كامل ذكره ابن يونس في تاريخ مصر وقال: لم يتابع، في حديثه مناكير".

"صحّحه الحاكم (٣٢٨/١)[١]، ووافقه الذهبي!"[٢]. **وانظر**: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٣٨٨/١).

٣٣٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٩/٤) عند حديث يرويه العلاء بن المسيّب عن عمرو بن مُرّة عن طلحة بن يزيد الأنصاري عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: صلّيتُ مع رسول الله ﷺ لَيْلَةً مِنْ رَمَضانَ في حُجْرةٍ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، قال: فقام، فكَبَّرَ، فقال: «**اللهُ أكبرُ ذُو الجَبَرُوتِ والمَلَكُوتِ، وذُو الكِبْرِياءِ والعَظَمةِ ... ثمّ افْتَتَحَ البَقَرَةَ فَقَرأَ ...**»:

"أخرجه النسائي (٢٤٦/١) .. والحاكم (٣٢١/١)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وأعلّه النسائي بالانقطاع، فقال: "هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً. وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث: عن طلحة عن رجلٍ عن حذيفة".

قلت: **وهذا هو الصواب**؛ فإنّ العلاء – مع ثقته– ربما وهم، وقد خالفه شعبة، وهو أوثق منه، فذكر بينهما الرّجل، لكنه ثقة، كما سبق[٤]؛ فالحديث صحيح على كل حال .."[٥].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٢١٣/٢٥٥/٢). وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". وقد خرّجه الحاكم قبل ذلك في (٢٧٢/٣٣٨/١) وقال: "صحيح على شرط الشيخين"!

(٢) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في تصحيحه الحديثَ على شرط مسلم؛ وذلك لأنّ في سنده حيي بن عبد الله المعافري، وهو مختلف فيه، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم". ثم هو ليس هو من رجال مسلم.

قلت: وللحديث شواهد كثيرة؛ من حديث أبي مالك الأشعري، وعليّ بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وجابر رضي الله عنهم. انظر تخريجها في "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (١٨٤٦/٣-١٨٥١). ولهذا أورده الشيخ رحمه الله في "صحيح الترغيب" (٦١٧) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: "حسن صحيح". ثم أورد بعده حديث أبي مالك الأشعري، وقال: "صحيح لغيره".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٢١٤/٢٥٥-٢٥٦/٢).

(٤) هو صلة بن زفر كما حقّقه الشيخ. قلت: وطلحة بن يزيد الأنصاري أخرج له البخاري دون مسلم، ولم يَرِد في الصحيحين رواية العلاء بن المسَيّب عن عمرو بن مُرّة، ولا طلحة بن يزيد عن حذيفة. فالحديث ليس على شرط الشيخين كليهما، فكيف إذا انضاف إلى ذلك علّة الانقطاع التي ذكرها الشيخ؟

(٥) قلت: وقد خرّجه الحاكم قبل هذا بسياق مختصر مقتصرا على القول بين السّجدتين في (١٠١٤/١٤٨-١٤٧/٢) وقال أيضاً: "صحيح على شرط الشيخين"، وتعقّبه الشيخ بمثل ما تعقّبه هنا، فقال: "**وقال الحاكم**: "صحيح على شرطهما"! ووافقه الذهبي! **فَوَهِما؛ لِما عَلِمْتَ مِنْ أنّ طلحة هذا ليس من رجال مسلم، ثم هو لم يسمعه من حذيفة**، وقد أخرجه النسائي (٢٤٦/١) بأتمّ منه، ثم قال: "هذا الحديث عندي مرسل، وطلحة بن يزيد لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث: عن طلحة عن رجلٍ عن حذيفة". يشير بذلك إلى رواية شعبة عن عمرو بن مرّة عنه". اهـ. وقد سبق تحت رقم (٢٧٠) من هذا البحث.

- وانظر: "أصل صفة الصلاة" (٢/٥٠٤).

مِنْ كِتابِ السَّهْوِ

٣٣٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٨٢) عند حديث يرويه أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً «**إذا شَكَّ أَحَدُكُمْ في صلاتِهِ فَلْيُلْقِ الشَّكَّ، ولْيَبْنِ على اليَقِينِ، فإنِ اسْتَيْقَنَ التَّمامَ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فإنْ كانَتْ صلاتُهُ تامّةً كانَتِ الرَّكْعةُ نافِلةً والسّجْدتانِ، وإنْ كانتْ ناقِصةً كانتِ الرَّكْعةُ تَمامًا لِصلاتِهِ، والسّجْدتانِ تُرْغِمانِ أَنْفَ الشّيْطانِ**»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن عجلان - واسمه محمد-، فأخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وقد توبع .. وأخرجه ابن حبان (٥٣٧)، والحاكم (١/٣٢٧)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"**! ووافقه الذهبي! كذا قالا**، ولا يخفى ما فيه بعد أن عرفتَ أنّ ابن عجلان إنما روى له مسلم متابعة**!**[٢]

نعم؛ قد تابعه جماعة، سمّى بعضهم المصنف رحمه الله تعالى؛ وعليه فالحديث صحيح .."[٣].

٣٣٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٥٨٥) عند حديث يرويه الضّحّاك بن عثمان عن الأعرج عن عبد الله ابن بُحينة ﷺ قال: (**صَلّى لَنا رسولُ اللهِ ﷺ صلاةً مِنَ الصّلواتِ، فقامَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فسُبِّحَ بِهِ، فمَضى حتّى فَرَغَ مِنْ صلاتِهِ، ولَمْ يَبْقَ إلّا السّلامُ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ**) بعد أنْ خرّجه من طرق عن الزهري عن الأعرج به نحوه من "الصحيحين" وغيرهما:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٥٧/١٢١٥).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً". قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٥-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث. وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله [محقّق الكتاب]، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

(٣) والحديث قد رواه مسلم (٥٧١) من طريق سليمان بن بلال وداود بن قيس عن زيد بن أسلم به نحوه، وقد أشار الشيخ إلى ذلك فيما بعد.

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" .. والحاكم (٣٢٢/١)[١] والسياق له، **وقال**:
"هذا حديث مُفَسّرٌ، صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!
قلت: **والضّحّاك بن عثمان لم يخرّج له البخاري، فهو على شرط مسلم وحده**[٢]، **وفيه ضعف يسير**، يتقوّى بما بعده".
٣٣٨ – قال الألباني في "الإرواء" (١٢٨/٢-١٢٩) عند حديث يرويه أشعث بن عبد الملك الحُمراني عن محمد بن سيرين عن خالد الحذّاء عن أبي قلابة عن أبي المهلّب عن عمران ابن حصين رضي الله عنه: أنّ النبي ﷺ **(تَشَهَّدَ في سَجْدَتَيَ السّهو، ثم سَلَّمَ)**:
"رواه أبو داود (١٠٣٩)، والترمذي (٢٤١/٢) .. والحاكم (٣٢٣/١)[٣]، والبيهقي (٣٥٥/٢) ..
وقال الترمذي: "حديث حسن غريب صحيح".
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.
قلت: **أشعث هذا ثقة، ولكنه ما أخرجا له في "الصحيحين"**[٤] **كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"! فالإسناد صحيح، لولا أنّ لفظة (ثم تَشَهَّد) شاذّة فيما يبدو**؛ فقد أخرج مسلم وأبو عوانة في "صحيحيهما" من طرق أخرى عن خالد الحذّاء به أَتَمَّ منه، وليس فيه هذه الزيادة كما تقدم قبل حديثين، ولذلك قال البيهقي عقب الحديث: "تفرّد به أشعث الحمراني، وقد رواه شعبة ووهيب وابن علية والثقفي وهشيم وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وغيرهم عن خالد الحذاء، **لم يذكر أحد منهم ما ذَكَر أشعث عن محمد عنه**". وأيّده الحافظ في "الفتح" (٧٩/٢)".
– وقال في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٩٣/٩-٣٩٥) عند الحديث السّابق:
"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ لكن قوله فيه: (ثم تشهّد) .. **شاذٌّ**؛ تفرّد به أشعث بن عبد الملك الحُمْراني – وهو وإن كان ثقة–؛ فقد خولف في هذه الزيادة ممن هو أوثق منه.
فقد أخرجه مسلم والمصنفُ وغيرهما من طرق أخرى عن خالد الحذاء ... به؛ دون الزيادة، وهو في الكتاب الآخر (٩٣٣) .. ولهذا قال الحافظ في "الفتح" (٧٦/٢) – بعد أن خرّج الحديث–: "**وضعّفه البيهقي وابن عبد البرّ وغيرهما، ووَهَّمُوا رواية أشعث**؛ لمخالفته غيره من الحُفّاظ عن ابن

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٢١٧/٢٥٨/٢).
(٢) لكن لم يخرّج مسلم للضحّاك بن عثمان عن الأعرج شيئاً؛ فهو ليس على شرطه أيضاً.
(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٢٢٠/٢٥٩/٢).
(٤) وكذا أبو المهلّب الجرمي لم يخرّج له البخاري.

سيرين. فإنّ المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذِكْرُ التَّشَهُّدِ. وروى السّرّاج من طريق سلمة بن علقمة أيضاً في هذه القصة: قلتُ لابن سيرين: فالتشهّد؟ قال: لم أسمع في التشهّد شيئا"[1] .. والحديث أخرجه البيهقي (٢/٣٥٥) من طريق المصنف ...

وأخرجه ابن حبان (٥٣٦)، والحاكم (١/٣٢٣)، والبيهقي أيضاً من طرق أخرى عن محمد بن عبد الله بن المثنى ... به .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

كذا قالا! وأشْعثُ لم يحتجّ به الشيخان، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً.

ثم إنهما غَفَلا عن شذوذه في ذِكْرِ التَّشَهُّدِ فيه؛ كما تقدم بيانه".

٣٣٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/١٨٢-١٨٣) عند حديث يرويه الفضل بن موسى عن عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ «**سَمَّى سَجْدَتَيِ السَّهْوِ المُرْغِمَتَيْنِ**»:

"عبد الله بن كيسان – وهو أبو مجاهد المروزي–، وهو **ضعيف لسوء حفظه**؛ قال الحافظ: "**صدوق يخطئ كثيراً**". لكن حديثه هذا صحيح، يشهد له الذي قبله[2] وبعده ..

وأخرجه الحاكم (١/٣٢٤)[3] من طريق آخر عن الفضل بن موسى... **وقال:**

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!".

٣٤٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٣٤١-٣٤٢) عند حديث يرويه عمّار بن مطر الرّهاوي عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن كُريب مولى ابن عباس عن ابن عباس

---

(١) وقال الحافظ ابن رجب في "فتحه" (٩/٤٣٣-٤٣٤) بعد أن ذكر تصحيح الحاكم: "وضعّفه آخرون، وقالوا: ذِكْرُ التّشَهُّدِ فيه غير محفوظ، منهم: محمد بن يحيى الذهلي والبيهقي: نَسَبا الوهم إلى أشعث. وأشعث، هو: ابن عبد الملك الحمراني، ثقة.

وعندى؛ أنّ نسبة الوهم إلى الأنصاري فيه أقرب، وليس هو بذاك المتقن جداً في حفظه، وقد غمزه ابن معين وغيره.

ويدلّ على هذا: أنّ يحيى القطان رواه عن أشعث عن ابن سيرين عن خالد عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران في (السّلام) خاصة –كما رواه عنه الإمام أحمد –، ذكره ابنه عبد الله عنه في "مسائله".

فهذه رواية يحيى القطان – مع جلالته وحفظه وإتقانه – عن أشعث، إنما فيها ذِكْرُ (السّلام) فقط.

وخرّجه النسائي عن محمد بن يحيى بن عبد الله عن الأنصاري عن أشعث، ولم يذكر التشهد. فإما أن يكون الأنصاري اخْتُلِف عليه في ذِكْرِه، وهو دليل على أنه لم يضبطه. وإما أن يكون النسائي ترك ذِكْرَ التشهد من عمدٍ؛ لأنه استنكره". اهـ

(٢) وهو حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وقد تقدّم هنا قريباً تحت رقم (٣٣٤)، فانظره غير مأمور.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٦٠-٢٦١/١٢٢٢).

عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم مرفوعاً (**مَنْ سَها في صلاتِهِ في ثلاثٍ وأربعٍ، فَلْيُتِمَّ؛ فإنّ الزِّيادَةَ خَيْرٌ مِنَ النُّقْصانِ**):

"أخرجه [يعني: البيهقي] والحاكم (٣٢٤/١)[١] من طريقين عن عبد الرحمن بن ثابت عن أبيه عن مكحول به مختصراً .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث مُفَسّر صحيح الإسناد".

قلت: **هو حسن الإسناد**[٢]، **لولا عنعنة مكحول**، لكن لم يتفرد به ..".

٣٤١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٠٠/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق إدريس بن يحيى عن بكر بن مضر عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شِماسة المهْري قال: صلّى بِنا عقبةُ بن عامر الجهني، فقام وعليه جُلوسٌ، فقال الناس: سبحانَ اللهِ، سبحانَ اللهِ. فلم يجلس ومَضَى على قِيامِهِ، فلمّا كان في آخر صلاته سَجَدَ سجدتينِ وهو جالسٌ. فلمّا سلم قال: إني سمعتكم آنِفاً تقولون: سبحان الله لِكَيْما أَجْلِسَ، لكنّ «**السُّنّةَ الذي صَنَعْتُ**»:

"أخرجه ابن حبان (٥٣٤)، والحاكم (٣٢٥/١)[٣] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وإنما هو على شرط مسلم فقط؛ فإنّ ابن شِماسة لم يخرج له البخاري"[٤].

– وقال في "الإرواء" (١١١/٢) عند الحديث السّابق:

"**وقال** [الحاكم]: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦١/٢-٢٦٢/١٢٢٤).

(٢) قلت: فيه عند الحاكم عمار بن مطر الرّهاوي ضعيف جداً، وقد تعقّب الذهبيُّ في "التلخيص" الحاكمَ فقال: "قلت: بل عمار تركوه". وكأن الشيخ لم يتنبّه لذلك. وترجم له الذهبي في "الميزان" (٣/ ١٦٩-١٧٠) بقوله: "**هالك** .. قال ابن حبان: **كان يسرق الحديث** .. وقال العقيلي: **يحدث عن الثقات بالمناكير** .. قال أبو حاتم الرازي: عمار بن مطر **كان يكذب**. وقال ابن عدي: **أحاديثه بواطيل**. وقال الدارقطني: **ضعيف**". اهـ

ولهذا قال الشيخ رحمه الله في حديثه هذا في "ضعيف الجامع" (٥٦٣٧): "**ضعيف جداً**".

وقد تابعه عبد الله بن واقد الحراني عن عبد الرحمن بن ثابت به عند البيهقي (٣٣٢/٢). وعبد الله بن واقد متروك مثل عمار بن مطر كما قال الحافظ في "التقريب". وقد أشار الشيخ إلى هذه الطريق وطريق عمار بن مطر بقوله:

".. **من طريقين** عن عبد الرحمن بن ثابت ..". وقد عرفتَ مَن هما الراويان عن عبد الرحمن بن ثابت.

لكن قد ذكر الشيخ شواهد للحديث وطرقاً أخرى عن مكحول به، وقبله البيهقي في "السنن الكبرى" وفي "الخلافيات" (١١٩/٣-١٢٤).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٣/٢-٢٦٤/١٢٢٧).

(٤) وكذا إدريس بن يحيى ليس من رجال الشيخين كما قال الشيخ في الموضع الثاني.

وفيه نظر؛ فإنّ ابن شماسة لم يخرج له البخاري، وفيه إدريس بن يحيى وهو الخولاني وليس من رجال الشيخين، ولكنه صدوق كما قال ابن أبي حاتم (٢٦٥/١/١)، وقال: سئل عنه أبو زرعة فقال: "رجل صالح من أفاضل المسلمين"".

مِنْ كِتابِ الاسْتِسْقاء

٣٤٢ – قال الألباني في "الإرواء" (١٣٧/٣) عند حديث يرويه محمد بن عون بن الحكم[١] عن أبيه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِياءِ يَسْتَسْقِي، فإذا هو بِنَمْلةٍ رافِعةٍ بَعْضَ قَوائِمِها إلى السّماءِ، فقال: ارْجِعُوا فقدِ اسْتُجِيبَ لكُمْ مِنْ أَجْلِ شَأْنِ النَّمْلةِ**):

"أخرجه الدارقطني (١٨٨)، والحاكم (٣٢٥/١ – ٣٢٦)[٢] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفي ذلك نظرٌ عندي**؛ فإنّ محمد بن عون وأباه لم أجد مَن تَرْجَمَهُما، والغالب في مثلهما الجهالة، والله أعلم[٣].

---

(١) علّق هنا مُحقِّقو طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلِّها، و"التلخيص"، و"الإتحاف"، وصوابه: (محمد بن عون، مولى أمّ حكيم ابنة يحيى بن الحكم المدني) كما رواه الدارقطني في "سننه" (٤٢١/٢)، وكما في كتب الرّجال، وأمّ حكيم هي امرأة هشام بن عبد الملك".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٢٢٨/٢٦٥/٢).

(٣) قلت: محمد بن عون ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (١٩٧/١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال أحمد كما في "العلل" لابنه عبد الله (٤٩٢٠): "**رجل معروف**". وقال الدارقطني كما في "سؤالات البرقاني" (٤٥١):

"مديني **ثقة** يحدّث عن أبيه". وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤١١/٧).

وأما أبوه عون؛ فقد ترجم له البخاري أيضاً (١٦/٧) وذكر أنه لم يسمع من الزهري، والذي بين أيدينا ثبوت ذلك من خلال التّصريح بالسّماع عند الحاكم. وقد يكون ذلك وهماً بدليل رواية الدارقطني، فقد وقع فيها: (عن أبيه، قال: قال محمد بن مسلم بن شهاب)، فليس فيها التصريح بالسماع. والله أعلم.

وقد عرفه الشيخ في "الضعيفة" (١٦٨/٤) فقال: "**فيه جهالة**، عون هذا – وهو مولى أم حكيم ابنة يحيى بن الحكم المديني – قال ابن أبي حاتم (٣٨٦/١/٣): "عون مولى أم حكيم امرأة هشام بن عبد الملك، روى عن الزهري. روى عنه الماجشون وابن أبي ذئب وابنه محمد بن عون". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً". اهـ

قلت: ثم وجدتُ أنّ الدارقطني قد وثّقه كما وثّق ابنه فقال كما في "سؤالات البرقاني" (٣٨٤): "مديني **ثقة**". وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٨١/٧). فإسناد الحديث لا بأس به لولا الإنقطاع الذي ذكره البخاري، ويتقوّى بالطريق الثاني الذي ذكره الشيخ،

نعم قد روي الحديث من غير طريقهما، فقال الطّحاوي في "مشكل الآثار" (٣٧٣/١): حدثنا محمد بن عزيز: حدثنا سلامة بن روح عن عقيل عن ابن شهاب به ..

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: سلامة هذا قال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمه عقيل بن خالد، وإنما يحدث من كتبه".

الثانية: محمد بن عزيز، قال الحافظ: "فيه ضعف، وقد تكلموا في صحّة سماعه من عمه سلامة".

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٤٧٨/١).

٣٤٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٩٩/١٢-٣٠٠) عند حديث يرويه محمد بن عبد العزيز بن عبد الملك عن أبيه عن طلحة بن يحيى قال: أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سُنّةِ الاسْتِسقاءِ، فقال: (**سُنّةُ الاسْتِسقاءِ سُنّةُ الصّلاةِ في العيدين؛ إلا أنّ رسولَ الله ﷺ قَلَبَ رِداءَهُ، فَجَعَلَ يَمِينَهُ على يَسارِهِ، ويَسارَهُ على يَمينِهِ، وصلّى الرّكعتين** ..):

"أخرجه البزار في "مسنده" (٣١٦/١ - كشف الأستار)، والدارقطني في "السنن" (٦٦/٢)، والحاكم (٣٢٦/١)[1]، والبيهقي (٣٤٨/٣) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: ضُعِّفَ عبد العزيز".

وأقول: عبد العزيز هذا - وهو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف -؛ **ما علمتُ أحداً ضعّفه**، ولا أورده الذهبي في "الضعفاء" ولا في "الميزان"، ولذا؛ استدركه عليه الحافظ في "اللّسان"، ولم يذكر في ترجمته سوى قول ابن القطان: "مجهول الحال". **فأنا أظنّ أنه سقط مِن قلم الذهبي أو النّاسخ اسم ابن عبد العزيز: محمد**؛ فإنه هو المعروف بالضّعف، والمترجم في "الميزان" و "اللسان"، وقال فيه الذهبي في "الضعفاء": "ضعّفوه". وهو بمعنى قوله في "التلخيص": "ضُعِّف". **فهو هو**. والله أعلم. وبه

وجاء أيضاً من طريقين آخرين مُرسَلَين: الأول: رواه ابن أبي شيبة (٣٠١٠١)، وابن حبان في "الثقات" (٤١٤/٨)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١٦٢٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠١/٣)، والطبراني في "الدعاء" (٩٦٨) من طرق عن مسعر بن كدام عن زيد العمي عن أبي الصّدّيق النّاجي قال: (خرج سليمان .. فذكره). وفي سنده زيد العمي وهو ضعيف. الثاني: رواه عبد الرازق في "المصنف" (٩٥/٣-٩٦)، ومن طريقه الطبراني في "الدعاء" (٩٦٧) عن معمر عن الزهري: (أنّ سليمان بن داود .. به). وسنده صحيح إلى الزهري، لكن مرسلاته شبه الريح.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٦/٢-٢٦٧/١٢٣٠).

أعلّ العلماء هذا الحديث؛ فقال البيهقي عقبه: "محمد بن عبد العزيز غير قوي". وقال النووي في "المجموع" (٥/٧٣):

"قال [ابن] أبي حاتم في كتابه - يعني: "الجرح والتعديل" (٤/١/٧) - سألتُ أبي عنه؟ فقال: هم ثلاثة إخوة: محمد، وعبد الله، وعمران؛ بنو عبد العزيز، والثلاثة ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم". وبهذا أعلّه الزيلعي في "نصب الراية" (٢/٢٤٠)، وزاد فقال: "قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث" ..

قلت: **فالسّند ضعيف جدا، ومتنه منكر** كما يأتي بيانه".

- وقال في "الإرواء" (٣/١٣٤) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الدارقطني، والحاكم، والبيهقي (٣/٣٤٨) وقال: محمد بن عبد العزيز هذا غير قويّ, وهو بما قبله من الشّواهد يقوى".

قلت: هو ضعيف جداً؛ لأنّ محمداً هذا هو ابن عبد العزيز بن عمر الزهري **وسَمَّى الحاكمُ جَدَّهُ عبد الملك، وهو خطأ لعله من النّاسخ**[1]، قال فيه البخاري والنسائي: منكر الحديث. وقال النسائي مرّة: "متروك"، فلا يقوى حديثه بالشّواهد لشدّة ضعفه ..".

٣٤٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٣٣٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الحسن بن علي بن عفّان العامري عن محمد بن عبيد عن مِسْعر بن كدام عن يزيد الفَقير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أَتَتِ النبيَّ ﷺ بَواكٍ، فقال: «**اللّهمّ اسْقِنا غَيْثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيعًا، عاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ، نافِعًا غَيْرَ ضارٍّ**. فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) عن شيخه ابن أبي خلف عن محمد بن عبيد به:

---

(١) قال ابن الملقّن في "البدر المنير" (٥/١٤٦): "قلت: وأما الحاكم فإنه أخرج هذه الرواية في «مستدركه» ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد. لكنه قال في إسناده: (محمد بن عبد العزيز بن عبد الملك عن أبيه). **وكأنه وهم**، والمعروف: (عبد العزيز بن عبد الرحمن)، **ولم ينبّه الذهبي في** «اختصاره للمستدرك» على هذا، بل قال: فيه عبد العزيز بن عبد الملك وقد ضُعِّف. **وليس بجيد منه**، وكان ينبغي أن يعترض عليه من الوجه الذي ذكرته، فتنبه لذلك".

قلت: وكذلك قول الحاكم في الإسناد (طلحة بن يحيى) خطأ، والصواب: طلحة بن عبد الله بن عوف، كما في رواية البيهقي (٣/٣٤٨). وقد نبّه على ذلك الحافظ ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٢/١١٧)، والحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٧/٣٠٧).

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين؛ غير ابن أبي خلف- واسمه محمد بن أحمد-، وهو ثقة من رجال مسلم.

والحديث أخرجه الحاكم (٣٢٧/١)[١]، والبيهقي (٣٥٥/٣) من طرق أخرى عن محمد بن عبيد ... به. **وقال: الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!"[٢].

٣٤٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٣٢/٤-٣٣٣) عند حديث يرويه اللّيث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن يزيد بن عبد الله عن عُمير مولى آبي اللَّحم أنه: «**رَأَى رسولَ الله ﷺ عند أَحْجارِ الزَّيْتِ يَسْتَسْقِي مُقَنَّعًا بِكَفَّيْهِ يَدْعُو هكذا**»:

"أخرجه الحاكم (٣٢٧/١)[٣]، **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وفيه نظرٌ؛ لأنّ يزيد بن عبد الله هو ابن الهاد، وبينه وبين عمير: محمد بن إبراهيم، كما في الطريق الأولى[٤]".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٢٣٥/٢٦٩/٢).

(٢) قلت: إن كان الشيخ يشير بتعجّبه إلى أنّ ابن أبي خلف ليس من رجال الشيخين، وأنه من رجال مسلم فقط، كما قرّره فوق، وأنّ الحاكم وهِم في قوله إنه على شرط الشيخين، فهذا غير صحيح، لأنّ الحاكم لم يخرّج الحديث من طريقه كما ترى، وإنما خرّجه من طريق الحسن بن علي بن عفّان عن محمد بن عبيد. وإن كان الشيخ يشير بتعجّبه إلى هذا الأخير (الحسن بن علي بن عفّان)؛ فهذا صحيح، فهو ليس على شرط الشيخين؛ خرّج له ابن ماجه فقط.

قلت: والحديث قد استنكره الإمام أحمد وأعلّه بالإرسال؛ فقد قال البيهقي (٣٥٥/٣) عقِب روايته للحديث عن الحاكم من هذا الوجه: "هكذا أخبرنا به في كتاب "المستدرك"، وأخبرنا به في "الفوائد الكبير" لأبي العباس فقال في الحديث: أَتَتِ النبيَّ ﷺ **هوازن** فقال النبي ﷺ:« قولوا اللهمّ اسقنا» ... وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني مجاهد بن موسى حدثنا محمد بن عبيد فذكره على اللّفظ الأول. قال عبد الله: فحدّثتُ بهذا الحديث أبي فقال أبي: أعطانا محمد بن عبيد كتابه عن مسعر فنسخناه، **ولم يكن هذا الحديث فيه. ليس هذا بشيء، كأنه أنكره** من محمد بن عبيد. قال أبي: فحدّثناه يعلى أخو محمد قال: حدثنا مسعر عن يزيد الفقير **مرسلاً ولم يقل: (بواكي) خالفه**". وكذلك رجّح الدارقطني الإرسال، فقال كما في "العلل" (٣٩١/١٣): "يرويه مسعر، واختلف عنه: فرواه جعفر بن عون، ومحمد بن عبيد، عن مسعر، عن يزيد الفقير، عن جابر، أتت هوازن النبي ﷺ. وغيرهما يرويه عن مسعر عن يزيد الفقير مرسلا، **وهو أشبه بالصواب**". وانظر: "التلخيص الحبير" (١١٣٦/٣-١١٣٧)، "أحاديث معلّة" للشيخ مقبل رحمه الله رقم (١٠٠)..

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٢٣٦/٢٧٠-٢٦٩/٢).

(٤) وهي طريق المصَنِّف (أبو داود) حيث أخرجها عن شيخه محمد بن سلمة المرادي: أخبرنا ابن وهب عن حيوة وعمر بن مالك عن ابن الهاد عن **محمد بن إبراهيم** عن عمير مولى بني أبي اللّحم.

٣٤٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٣٣٧-٣٣٨) عند حديث يرويه هارون بن سعيد الأَيْلِي عن خالد بن نِزار عن القاسم بن مَبْرور عن يونس بن يزيد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: شَكا النّاسُ إلى رسول الله ﷺ قُحُوطَ المطَرِ، (**فأَمَرَ بِمِنْبَرٍ فوُضِعَ لَهُ في المُصَلّى، ووَعَدَ النّاسَ يوْمًا يَخْرُجونَ فيهِ** .. الحديث):

"قلت: وهذا إسناد حسن، **رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير خالد بن نِزار والقاسم بن مبرور**، وهما ثقتان؛ إلا أنّ في الأوّل منهما كلاماً يسيراً، لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن. وفي "التقريب": "صدوق يخطئ"(١). والحديث أخرجه الطحاوي (١/١٩٢)، والحاكم (١/٣٢٨)(٢) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وذلك مِنْ أَوْهامِهِما**؛ لِما ذَكَرْنا مِنْ حالِ خالدٍ والقاسم"(٣).

– وقال في "الإرواء" (٣/١٣٦) عند الحديث السّابق:

"قلت: وإسناده حسن، **وأما قول الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، **فمن أوهامهما**؛ فإنّ خالداً وشيخه القاسم، لم يخرج لهما الشيخان شيئاً، وفي الأوّلِ منهما كلامٌ يسير, لا ينزل حديثه عن درجة الحسن".

– وانظر: حاشية تحقيق "الكَلِمُ الطّيب" لشيخ الإسلام (ص١٣٤).

وقال الشيخ في هذا الطّريق: "قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجه. وعمر بن مالك هو الشَّرْعَبي. وابن الهاد: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي.

والحديث أخرجه أحمد (٥/٢٢٣): ثنا هارون: ثنا ابن وهب ... به؛ إلا أنه وقع فيه: حيوة عن عمر بن مالك.

ولعله الصّواب ..". وقال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١١/٣٣٩) في ترجمة يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد: "روى عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي وله رؤية، وعمير مولى أبي اللّحم، وله صحبة، **والصحيح أنّ بينهما محمد بن إبراهيم التيمي**".

قلت: وسعيد بن أبي هلال أشار الإمام أحمد إلى اختلاطه، قال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أنّ السّاجي حكى عن أحمد أنه اختلط". والظاهر أنه هو من أسقط محمد بن إبراهيم، وخالف بذلك حيوة بن شريح وعمر بن مالك – وهو الشَّرعبي – كما في رواية أبي داود هذه، وهما ثقتان.

(١) وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٧٠-٢٧١/١٢٣٨).

(٣) وهارون بن سعيد الأَيْلِي لم يخرّج له البخاري.

مِنْ كِتابِ الكُسُوفِ

٣٤٧ – قال الألباني في "صفة صلاة الكسوف" (ص٦٩) عند حديث يرويه سعيد بن إياس الجُرَيري عن حيّان بن عُمير عن عبد الرحمن بن سمرة ﷺ قال: بَيْنما أنا أَرْمِي أَسْهُمًا إِذِ انْكَسَفتِ الشّمْسُ فنَبَذْتُها، وانْطَلَقْتُ إلى رسول الله ﷺ، فانْتَهَيْتُ إليه «**وهو قائِمٌ، رافِعٌ يَدَيْهِ، يُسَبّحُ ويُكَبّرُ، ويَحْمَدُ رَبَّهُ، ويَدْعُو حتّى انْجَلَتْ، وقَرَأَ سُورتينِ في رَكْعتينِ**»:

"**أخرجه مسلم** (٣/٣٦)، والحاكم (١/٣٢٩)[١] **وقال**: "صحيح الإسناد، ولم يُخَرِّجاه"! ووافقه الذهبي! **وقد وَهِما في استدراكه على مسلم**".

٣٤٨ – قال الألباني في "صفة صلاة الكسوف" (ص٣٢-٣٣) عند حديث يرويه مُؤمّل ابن إسماعيل عن سفيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وعن عطاء بن السّائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: انْكَسَفَتِ الشّمْسُ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ «**فقام رسول الله ﷺ، فأطالَ القِيامَ حتّى قِيلَ: لا يرْكَعُ، ثمّ رَكَعَ فأطال الرُّكُوعَ حتّى قِيلَ: لا يَرْفَعُ، ثم رفع رأسه، فأطال القيامَ حتى قيل: لا يركع، ثم ركع، فأطال الرّكوع حتى قيل: لا يرفع، ثم رفع رأسه، فأطال القيامَ حتى قيل لا يسجد.** وذكر باقي الحديث»:

"أخرجه ابن خزيمة (١/١٣٢٩)، والحاكم[٢] .. **ثم قال الحاكم**: "حديث الثوري عن يعلى بن عطاء غريب صحيح"! ووافقه الذهبي! **وهذا منه عجيب**؛ فإنّ عطاء والد يعلى؛ قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان": "لا يُعرف إلا بابنه". وقال أبو الحسن ابن القطّان: "مجهول الحال، ما روى عنه غير ابنه". **ولو أنّ الحاكم عكس الأَمْرَ وقال**: حديث الثوري عن عطاء بن السّائب صحيح؛ **لأَصابَ**؛ لأنّ الثوري روى عن عطاء قبل أنْ يختلِطَ عطاء"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٧٣/١٢٤١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٧٣-٢٧٤/١٢٤٢).

(٣) قال البزّار في "مسنده" (٢٣٩٥): "**وهذا الحديث معروف من حديث عطاء بن السّائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وأما حديث يعلى بن عطاء فلا نعلم رواه إلا مؤمل عن الثوري فجمعهما**".

قلت: وتابعَ سفيان على روايته عن عطاء عن أبيه جماعة من الثقات، منهم شعبة عند النسائي (١٨٩٦).

٣٤٩ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٢٣-٢٤) عند حديث يرويه زهير عن الأسود بن قيس عن ثَعْلَبَةَ بنِ عِباد العَبْدِي أنه شَهِد خطبةً يوماً لِسَمُرةَ بن جُنْدب، فَذَكَرَ في خطبته قال سمرة: بينما أنا – يوماً – وغلامٌ مِنَ الأنصار نَرْمِي غَرَضاً لَنا على عهد رسول الله ﷺ حتى إذا كانت الشّمسُ على قَدْرِ رُمْحَين، أو ثلاثة في عينِ النّاظر مِنَ الأُفُقِ اسْوَدَّت حتى آضَتْ كأنها تَنُّومَةٌ ... فدَفَعْنا إلى المسجد، فإذا هو بارِزٌ، فوافَقْنا رسولَ الله ﷺ حين خَرَجَ إلى النّاس. قال: (**فتَقَدَّمَ، فصلّى بِنا كأَطْوَلِ ما قام بِنا في صلاةٍ قَطُّ لا نَسْمَعُ له صوْتَه، ثم رَكَعَ بِنا كأَطْوَلِ ما رَكَع بِنا في صلاةٍ قَطُّ لا نسمعُ له صوته، ثم سَجَدَ بِنا كأطولِ ما سجد بِنا في صلاةٍ قَطُّ لا نسمع له صوته. قال: ثم فَعَل في الرّكعةِ الثانية مثل ذلك، قال: فوافق تَجَلِّي الشّمسَ جُلوسَهُ في الرّكعة الثانية، قال: ثم سَلَّمَ فَحَمِد اللهَ وأَثْنَى عليه ..**):

"قلت: وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات رجال الشيخين غير ثعلبة بن عِباد العبدي، وهو مجهول؛ كما قال ابن حزم في "المحلى" (٥/٩٤)، وتبعه ابن القطّان، ونقلوا مثله عن ابن المديني والعجلي. وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"! وتعقّبه الحافظ في "التلخيص" (٢/٩٢):

"مع أنه لا راوي له إلا الأسود بن قيس". ولهذا قال في "التقريب": "مقبول".

يعني: عند المتابعة؛ وإلا فليّن الحديث عند التفرّد. وقد تفرّد هنا ..

وأخرجه النسائي (١/٢١٨- ٢١٩) .. والحاكم (١/٣٢٩-٣٣٠)[1] .. من طرق أخرى عن زهير بن معاوية ... به. وتابعه سفيان عن الأسود بن قيس ... به مختصراً جداً.

أخرجه الترمذي (٢/٤٥١) .. والحاكم (١/٣٣٤)، والبيهقي، وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم** في "الموضعين": "صحيح على شرط الشيخين"! **ووافقه الذّهبي في الموضع الأول! وهذا منهما خطأٌ فاحش**، وقد تنبّه له الذهبي بعْدُ؛ فقال في الموضع الآخر: "قلت: ثعلبة مجهول، وما أخرجا له شيئاً".

وجاء حديث الباب في البخاري (١٠٥١)، ومسلم (٩١٠) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: لما كسفت الشّمس على عهد رسول الله ﷺ نوديَ: إنّ الصّلاةَ جامعة، (**فركع النبيُّ ﷺ ركعتين في سجدة، ثم قام فركع ركعتين في سجدة، ثم جلس، ثم جُلِّيَ عن الشمس**).

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٧٤-٢٧٧/١٢٤٣).

وفي الحديث نكارة ظاهرة: وهو اقتصاره على ذِكْرِ ركوعٍ واحد في كلّ ركعة، **والصواب الذي تواترت به الأحاديث:** ركوعان في الرّكعة – كما تقدم[1]–. وفيه أنه أَسَرَّ بالقراءة، وقد صحّ عن عائشة: أنه ﷺ جَهَر بها، وهو في الكتاب الآخر (١٠٧٤)".

– وقال في "صفة صلاة الكسوف" (ص٨٨–٩١) عند الحديث السّابق:

"أخرجه بتمامه أحمد (١١/٥)، والحاكم (٣٢٩/١ – ٣٣٠) .. **وقال الحاكم:**

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وقد أخطآ؛** لأنّ ثعلبة هذا لم يخرّج له الشيخان في "صحيحيهما"، وإنما أخرج له البخاري في "أفعال العِباد". ثم الحديث غير صحيح؛ لأنّ ثعلبة مجهول كما قال ابن حزم في المحلى (٩٤/٥)، وتبعه ابن القطّان، وكذا نقل ابن المواّق عن العِجلي، وذكره ابن المديني في المجاهيل الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، كما ذكر الحافظ في "التهذيب"[2] .. ثم رأيتُ الذهبي قد عاد إلى الصّواب؛ حيث أورد الحاكم في موضع آخر (٣٣٤/١) قطعةً من الحديث من هذا الوجه، وصحّحه كما تقدم عنه؛ فتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: ثعلبة مجهول، وما أخرجا له شيئاً".

وفيه (الحديث) أنه ﷺ أَسَرَّ بالقراءة في صلاة الكسوف، **وهذا مُعارَضٌ بحديث عائشة،** قالت: (كَسَفَتِ الشّمْسُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ، فقام، فكبّر وكبّر النّاسُ، ثم قرأ، فجَهَرَ بالقرآن، وأطال). أخرجه الشيخان وغيرهما .. فالأخذُ بهذا أولى؛ لأمرين:

– أنه أصحّ – كما قال البخاري – من حديث سمرة[3].

– أنه مثبت وذاك نافٍ، والمثبت مقدّم على النافي".

---

(١) قال البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٨٠/٣) بعد أن ساق حديث ثعلبة بن عباد هذا، وكان قبله قد ساق جملة من الأحاديث التي دلّت على أنّ صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة: "هذه الأحاديث كلّها ترجع إلى صلاة النبي ﷺ في خسوف الشّمس يوم مات ابنه إبراهيم عليه السلام، فقد روي في حديث كلّ واحد منهم ما يدلّ على ذلك. **وقد أثبت من سميناهم ركوعه في كل ركعة ركعتين والمثبت شاهد. فالرجوع إلى روايتهم أولى**".

(٢) وانظر: "الإرواء" (١٣٠/٣–١٣١).

(٣) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣٦/٣): "وفيما حكى أبو عيسى الترمذى عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال: حديث عائشة رضي الله عنها: أنّ النبي ﷺ: (جهر بالقراءة في صلاة الكسوف) أصحّ عندي من حديث سمرة: أنّ النبى ﷺ: (أَسَرَّ القراءة فيها)". قلت: والذي رأيته في "العلل الكبير" تحت رقم (١٦٤) حكاية الترمذي عنه قوله: "وحديث كثير بن عباس في صلاة الكسوف أصحّ من حديث سمرة: أنّ النبي ﷺ أسرّ القراءة فيها". وحديث كثير بن عباس يرويه عن ابن عباس عن النبى ﷺ: (أنه صلى أربع ركعات فى ركعتين، وأربع سجدات). رواه مسلم في "صحيحه" (٢١٣٢).

٣٥٠ – قال الألباني في "صفة صلاة الكسوف" (ص٤٧-٤٨) عند حديث يرويه مسلم ابن خالد عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ الشّمسَ كَسَفَتْ يومَ مات إبراهيمُ ابن رسول الله ﷺ، فَظَنَّ النّاسُ أنما انْكَسَفَت لِمَوْتِهِ، فقام النبيُّ ﷺ فقال: «**أيّها النّاسُ إنّما الشّمسُ والقَمَرُ آيَتانِ مِنْ آياتِ اللهِ لا يَنْكَسِفانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولا لِحياتِهِ، فإذا رأيتم ذلك فقُومُوا إلى الصّلاة وإلى ذِكْرِ الله، وادْعُوا وتَصَدَّقُوا**»:

"أخرجه الحاكم (٣٣١/١)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وهذا مِن أوهامهما؛ فإنّ مسلم بن خالد هو المعروف بالزّنْجي، ولم يخرّج له مسلم شيئاً، وهو صدوق كثير الأوهام كما في "التقريب""[٢].

٣٥١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٥٣/٤-٣٥٤) عند حديث يرويه هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء رضي الله عنها قالت: «**أَمَرَ رسولُ الله ﷺ بالعَتاقَةِ في كُسوفِ الشّمسِ**»:

"**أخرجه البخاري** (٣٣/٢- ٣٤)، والدارمي (٣٦٠/١) .. وتابعه عبد العزيز بن محمد عند الدارمي والبيهقي. وعثّام بن علي أبو عامر العامري عنده، وكذا أحمد (٣٤٥/٦)، **والبخاري** (١٢٦/٣). **واستدركه الحاكم عليه** (٣٣١/١- ٣٣٢ و٣٣٢)[٣]! **فوَهِمَ**".

٣٥٢ – قال الألباني في "صفة صلاة الكسوف" (ص٥٨) عند حديث يرويه عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه أبي جعفر الرّازي عن الرّبيع بن أنس عن أبي العالية عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: انْكَسَفتِ الشّمْسُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ «**وأنّ النبيَّ ﷺ صَلّى بهم؛ فَقَرَأَ سورةً مِنَ الطُّوَلِ، ورَكَعَ خمسَ ركعاتٍ، وسَجَدَ سجدتين** ..»:

"أخرجه أبو داود (٤٣٩/١)، والحاكم (٣٣٣/١)[٤] ..

وقال الحاكم: "رواته صادقون"! وتعقّبه الذهبي بقوله: "خبر منكر، وعبد الله بن أبي جعفر ليس بشيء، وأبوه ليّن".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٢٤٤/٢٧٧/٢).

(٢) والحديث أخرجه البخاري (١٠٤٢ ، ٣٢٠١)، ومسلم (٩١٤) من وجهٍ آخر عن ابن عمر بنحوه.

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٢٤٥/٢٧٨-٢٧٧/٢) وقال: "صحيح على شرط الشيخين".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٢٥٠/٢٨١-٢٨٠/٢).

قلت: **الحَمْلُ فيه على الأب**[1]؛ فإنّ الولد قد توبع عليه عند غير الحاكم"[2].

٣٥٣ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٢٥-٢٧) عند حديث يرويه موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن قَبِيصةَ الهِلالي قال: كَسَفَتِ الشّمسُ على عهد رسول الله ﷺ، فَخَرَجَ فَزِعًا يَجُرُّ ثَوْبَهُ، وأنا معه يومئذٍ بالمدينة، فصَلّى ركعتين، فأَطالَ فيهما القِيامَ، ثم انْصَرَفَ وانْجَلَتْ، فقال: «**إنما هذه الآياتُ يُخَوِّفُ اللهُ بها، فإذا رأيتمُوها فَصَلُّوا كأَحْدَثِ صلاةٍ صَلَّيْتُمُوها مِنَ المَكْتُوبةِ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجال ثقات رجال الشيخين؛ إلا أنه أُعِلّ بعلتين:

الأولى: عنعنة أبي قلابة، فقد ذُكِر بالتدليس؛ ولو يسيراً[3].

والأخرى: الاضطراب في إسناده على أيوب؛ فرواه وُهَيب عنه هكذا.

وتابعه عبيد الله بن الوازع – عند النسائي (١/٢١٩) –، وعبد الوهاب الثقفي – عند أحمد (٥/٦٠) –، وعبد الوارث– عند البيهقي (٣/٣٣٤) –.

وخالفهم عبيد الله بن عمر فقال: عن أيوب عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير، أو غيره.

وقال مرّةً: عن قبيصة الهلالي، أو غيره. أخرجه الطحاوي (١/١٩٥).

وخالفهم عبّاد بن منصور فقال: عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر: أنّ قبيصة الهلالي حدّثه. أخرجه المصنّف [يعني: أبا داود] كما يأتي بعده.

وقال عبد الوارث عند أحمد (٤/٢٦٧): ثنا أيوب عن أبي قلابة عن رجلٍ عن النعمان بن بشير .. وخالفه الحارث بن عمير؛ فأَسْقَطَ الرّجلَ من بينهما –كما يأتي في الكتاب بعد حديث–.

وقد توبع أيوب على هذا الوجه مِنْ جماعة – ذكرتهم في "كتاب الكسوف"– وأعلّه البيهقي فقال: "هذا مرسل؛ أبو قلابة لم يسمعه من النّعمان بن بشير[4]، إنما رواه عن رجلٍ عن النعمان، وليس فيه هذه اللّفظة الأخيرة".

---

(١) أبو جعفر الرازي صدوق سيئ الحفظِ، كما قال الحافظ في "التقريب".

(٢) والحديث ضعّفه ابن عبد البر في "التمهيد" (٣/٣٠٧)، والبيهقي (٣/٣٢٩)، وابن القيم في "زاد المعاد" (١/٤٥٥)، والحافظ في "فتح الباري" (٢/٥٣٢).

(٣) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/٤٢٦): "ثقة في نفسه، إلا أنه يدلّس عمن لحقهم، وعمّن لم يلحقهم. وكان له صحف يحدّث منها ويدلّس". وقال الحافظ في "التقريب": "ثقةٌ فاضل كثير الإرسال".

(٤) نفى يحيى بن معين وأبو حاتم سماعه من النعمان بن بشير. انظر: "تحفة التحصيل" (ص١٧٦).

قلت: يعني قوله: "(كأحدثِ صلاة مكتوبة).

قلت: **وهي لفظة منكرة كما بيّنته آنفاً.**

وقد اختلف على أيوب في متنه أيضاً؛ كما شرحته فما الكتاب المفرد في "صلاة الكسوف"، فليرجع إليه من شاء التوسع.

والحديث أخرجه الحاكم (٣٣٣/١)[١]، وعنه البيهقي (٣٣٤/٣) من طريق أخرى عن موسى ابن إسماعيل ... به. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين[٢]، والذي عنده أنهما عَلَّلاه بحديث رَيْحان بن سعيد عن عبّاد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر عن قبيصة، وحديث يرويه موسى بن إسماعيل عن وهيب لا يُعَلِّلُه حديث ريحان عن عباد". يعني: الرواية التي بعدها.

وأقول: وهذا ردٌّ صحيح، ولذلك وافقه الذهبي؛ **ولكن فاتهما الاضطراب على أيوب وأبي قلابة في إسناده - الذي سبق بيانه آنفاً -، فهو علة الحديث، مع ما فيه من الاضطراب في متنه المشار إليه، والنكارة التي سبق بيانها آنفاً**"[٣].

٣٥٤ - قال الألباني في "صفة صلاة الكسوف" (ص٨٨-٩١) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: حدثني هشام بن عروة وعبد الله بن أبي سلمة عن سليمان بن يسار؛ كلٌّ قد حدّثني

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٢٥١/٢٨١/٢).

(٢) قَبِيصة الهِلالي، خرّج له مسلم فقط.

(٣) وقال الشيخ في "إرواء الغليل" (١٣١/٣): "وأما حديث النعمان بن بشير؛ فإنه مضطرب الإسناد والمتن.

أما الإسناد؛ فإنه من طريق أبي قلابة عن النعمان، وأبو قلابة مدلّس، وقد عنعنه في كلّ الطرق عنه، وفي بعضها عنه عن النعمان، وفي بعضها عنه عن رجل عن النعمان، وفي بعضها عنه عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: فذكر الحديث.

وفي بعضها عنه عن هلال بن عامر أن قبيصة الهلالى حدّثه.

وأما الاضطراب في المتن؛ ففى رواية أنه لم يزل يصلي حتى انجلت. وأنه خطب بعد الصلاة فكان مما قال:

(فإذا رأيتم ذلك فصلوا كأحْدَثِ صلاة صليتموها من المكتوبة). وفي رواية لم يذكر فيها القول المذكور.

وفي أخرى بلفظ: (صلى مثل صلاتنا يركع ويسجد مرتين). وفي أخرى: (فجعل يصلى ركعتين ركعتين، ويسأل عنها).

وفي أخرى: (ويسلّم) بَدَل (ويسأل عنها). وجمع بينهما في رواية فقال: (فجعل يصلي ركعتين ويسلم ويسأل).

فهذا الاضطراب الشّديد فى السند والمتن مما يمنع القول بصحة الحديث والاستدلال به على الركوع الواحد، كما هو ظاهر.

وهذا خلاصة ما حقّقته فى الجزء الخاص بصلاة الكسوف حول هذا الحديث". اهـ

وقد أشار إلى ضعف هذا الحديث البخاريُّ فيما حكاه عنه الترمذي في "علله الكبير" تحت رقم (١٦٣).

عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كَسَفَتِ الشّمسُ على عهد رسول الله ﷺ، (**فخرج رسولُ الله ﷺ فَصَلّى بالنّاس. فحَزَرْتُ قِراءَتَهُ، فرَأَيْتُ أنّه قَرَأَ سُورةَ البقرةِ ..**):

".. وفيه (الحديث) أنه ﷺ أَسَرَّ بالقراءة في صلاة الكسوف، **وهذا مُعارَضٌ بحديث عائشة**، قالت: (**كَسَفَتِ الشّمْسُ على عَهْدِ رسول الله ﷺ، فقام، فكبّر وكبّر النّاسُ، ثم قرأ، فجَهَرَ بالقرآن، وأطال**). أخرجه الشيخان وغيرهما .. **فالأخذُ بهذا أولى**؛ لأمرين:

- أنه أصحّ - كما قال البخاري - من حديث سمرة[1].

- أنه مثبت وذاك نافٍ، والمثبت مقدّم على النافي.

وبهذا أيضاً يجاب عن حديث محمد بن إسحاق[2] قال: حدثني هشام بن عروة وعبد الله ابن أبي سلمة عن سليمان بن يسار؛ كلٌّ قد حدّثني عن عروة به؛ إلا أنه قال: (**فَصَلّى بالنّاس**. فحَزَرْتُ قِراءَتَهُ، **فرَأَيْتُ أنّه قَرَأَ سُورةَ البقرةِ** ..). أخرجه أبو داود (١/٤٦١) ..

وابن إسحاق وإنْ صرّح بالتّحديث فإنّ له أوهاماً، فلا يُحتَجُّ به عند المخالفة.

ثم قال الشيخ في الحاشية: وأخرجه الحاكم (١/٣٣٣-٣٣٤)[3]، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!!"[4]. وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٣٤٨-٣٤٩).

٣٥٥ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٣٠) عند حديث يرويه حَرَمِيُّ ابن عُمارة عن عبيد الله بن النّضر عن أبيه قال: كانت ظُلْمةٌ على عهدِ أنس بن مالك، قال: فأتيتُ أنسَ بن مالك فقلت: يا أبا حمزة هل كان يصيبكم مثلُ هذا على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: مَعاذَ الله «**إنْ كان الرِّيحُ لَتَشْتَدُّ فَنُبادِرُ إلى المَسْجِدِ مَخافَةَ القِيامَةِ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير النضر - وهو: ابن عبد الله بن مَطَرٍ القيسي البصري -، ترجمه ابن أبي حاتم في موضعين من كتابه (٤/١/٤٧٣-٤٧٧) ترجمة مختصرة، تُشْعِر أنه مجهول عنده، وقال الحافظ في "التقريب": "**مستور**". ولم يوثّقه غير ابن حبان! فهو علة الحديث.

---

(١) وقد تقدّم قريباً تحت رقم (٣٤٩) من هذا البحث.

(٢) وهو حديثنا هنا.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٨٢/١٢٥٢).

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ كما في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢)، مع وهمه في هذا الحديث خاصّة.

وأعلّه المنذري بشيء آخر فقال (٢/٤٦): "حكى البخاري في "التاريخ" فيه اضطراباً"[١].

والحديث أخرجه الحاكم (١/٣٣٤)[٢] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد، وعبيد الله هذا: هو ابن النضر بن أنس بن مالك، وقد احتجّا بالنضر". وتعقّبه الذهبي بقوله: "إنه يقول لأبيه: (يا أبا حمزة)!".

قلت: كأنه يعني أنه لو كان كما قال الحاكم: عبيد الله بن النضر بن أنس؛ لم يقل لأبيه: يا أبا حمزة! .. بل: يا أَبَتِي!

وأقول: **هَبْ أنه كما قال الحاكم؛ فما فائدة كونهما أخرجا لأبيه النّضر، وابنه عبيد الله لا يُعْرَفُ له عَيْنٌ ولا أَثَرٌ؟**"[٣].

٣٥٦ – قال الألباني في "صفة صلاة الكسوف" (ص٦٣) عند حديث يرويه خالد بن الحارث عن أشعث عن الحسن عن أبي بكرة ﷺ: أنّ النبي ﷺ «**صَلّى ركعتين بمثلِ صلاتكم هذه في كُسوفِ الشّمسِ والقَمَرِ**»:

".. الحاكم (١/٣٣٤)[٤] .. **وقال الحاكم:** "على شرطهما".

وقال الذهبي: "وإسناده حسن، وما هو على شرط واحد منهما"[٥].

قلت: وأنا أرى أنّ الإسناد صحيح كما بيّنته في "التعليقات الجِياد على زاد المعاد"، **لكني أذهبُ الآن إلى أنّ ذِكْرَ القَمَرِ فيه شاذ؛** فقد رواه النسائي (١/٢٢١) مِنْ هذا الوَجْهِ ليس فيه (القمر)، ولفظُهُ: **(صَلّى ركعتين مثل صلاتكم هذه، وذَكَرَ كُسوفَ الشّمسِ)** .."[٦].

---

(١) انظر: "التاريخ الكبير" (٥/-٤٠١ – ٤٠٢).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٨٣/١٢٥٤).

(٣) قلت: قد خرّج البخاري في "صحيحه" (١٠٣٤) من طريق حميد الطويل عن أنس بن مالك: أنّ النبي ﷺ: **(كان إذا هبّتِ الرّيحُ عُرِف ذلك في وجهه)**.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٨٤-٢٨٥/١٢٥٧).

(٥) لأنّ أشعث وهو ابن عبد الملك الحُمراني لم يحتجّ به الشيخان.

(٦) قال الحافظ الذهبي في "اختصار السنن الكبير" (٣/١٢٦٢): "**إسناده صالح مع نكارته**".

وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٩/٢٧٥): "وخرجه النسائي، ولم يذكر: (القمر)".

قلت: وأصل الحديث – مُطَوّلاً – خرّجه البخاري في "صحيحه" (١٠٤٠ ، ١٠٦٣) وغيره من طريق يونس عن الحسن عن أبي بكرة به.

مِنْ كِتابِ صلاةِ الخَوْفِ

٣٥٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٤١٢) عند حديث يرويه سفيان عن أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**صَلّى رسولُ الله ﷺ صَلاةَ الخَوْفِ بِذِي قَرَدٍ؛ فَصَفَّ خَلْفَهُ صَفًّا وصَفًّا مُوَازِيَ العَدُوِّ، فصَلّى مَعَهُ رَكْعَةً، ثمّ ذَهَبُوا إلى مَصافِّ أولئك، وجاء أولئك إلى مَصافِّ هؤلاءِ، وصَلَّوْا مع النّبِيِّ ﷺ رَكْعَةً، ثمّ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ**»:

"وأمّا رواية عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس؛ فقد وصلها النسائي (١/٢٢٨)، والحاكم (١/٣٣٥)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا، وهو على شرط مسلم وحده!** فإنّ أبا بكر بن أبي الجهم لم يخرّج له البخاري إلا في "جزء القراءة" له"[٢].

٣٥٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٤٠٧) عند حديث يرويه ابن إسحاق: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**صَلّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ الخَوْفِ**. قالت: **فَصَدَعَ رسولُ الله ﷺ النّاسَ صَدْعَتَيْنِ، فَصُفَّتْ طائِفةٌ وَراءَهُ، وقامَتْ طائِفةٌ، وِجاهَ العَدُوّ**... الحديث»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير ابن إسحاق، فأخرج له مسلم متابعة، وقد صرّح بالتّحديث .. والحديث أخرجه ابن حبان (٥٨٩)، والحاكم (١/٣٣٦)[٣] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!"[٤].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٨٧/١٢٦٠).

(٢) والحديث علّقه البخاري مختصراً في "صحيحه" عقب حديث جابر (٤١٢٥). وخرّجه موصولاً بنحوه من وجه آخر (٩٤٤) من طريق الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس به.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٢٨٩-٢٩٠/١٢٦٣).

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

٣٥٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤/٤١٥-٤١٦) عند حديث يرويه عمرو بن خليفة البَكْراوي عن أشعث بن عبد الملك الحُمْراني عن الحسن عن أبي بكرة ﷺ: أنّ النبي ﷺ «**صَلّى بالقَوْمِ في صلاةِ الخَوْفِ صلاةَ المغربِ ثلاثَ رَكعاتٍ، ثم انْصَرَفَ، وجاء الآخَرُونَ، فَصَلّى بهم ثلاثَ ركعاتٍ**»:

"والحديث أخرجه البيهقي .. والنسائي (١/٢٣١)، والطّحاوي (١/١٨٦)، والدارقطني (١٨٦)، والحاكم (١/٣٣٧)[١]، وأحمد (٥/٤٩) من طرق عن أشعث بن عبد الملك الحُمْراني ... به. **ولفظ الحاكم مُغايِرٌ للفظِ الجماعة**[٢] .. وقال الحاكم: "سمعت أبا عليٍّ الحافظ يقول: هذا حديث غريب". **قال الحاكم**: "وإنه صحيح على شرط الشيخين"! وكذلك قال الذهبي في "تلخيصه"!

قلت: **وهو عندي منكر بهذا اللّفظ؛ لأنه تفرّد به عمرو بن خليفة البكراوي عن الأشعث دون سائر أصحاب الأشعث؛ فإنهم رووه باللّفظ الأوّل**. والبكراوي كان في روايته بعض المناكير[٣]، كما في "الميزان"، فلا يقبل منه ما خالف فيه الثقات. والله تعالى أعلم"[٤].

– وانظر: التعليق على "سبل السلام" (٢/١٨٨)[٥].

قلت: والحديث خرّجه البيهقي (٣/٢٦٤) وأشار إلى اضطراب ابن إسحاق فيه. وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٨/٣٨٨) بعد أن ذكر بعض وجوه هذا الاضطراب: "فقد اضطرب ابن إسحاق في لفظ الحديث وإسناده".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٩٠/١٢٦٤).

(٢) كان الشيخ قبل ذلك قد خرّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن أشعث عن الحسن به بلفظ (صلّى النبي ﷺ **في خوفٍ الظّهرَ**، فصفّ بعضهم خلفه، وبعضهم بإزاء العدو، فصلى ركعتين ثم سلم، فانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم، ثم جاء أولئك فصلوا خلفه، فصلّى بهم ركعتين، ثم سلم، فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً، ولأصحابه ركعتين ركعتين) .. قال أبو داود: "وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ. وكذلك قال سليمان اليشكري عن النبي ﷺ". قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري؛ ولولا أنّ الحسن– وهو البصري– كان يدلس لقلت: إنه صحيح على شرط البخاري، ولكن الحديث صحيح على كل حال؛ لما يأتي. والحديث أخرجه البيهقي (٣/٢٦٠) من طريق المصنف. وهو، والنسائي (١/٢٣١) .. والحاكم (١/٣٣٧) .. من طرق عن أشعث بن عبد الملك الحمراني... به. وتابعه أبو حرة عن الحسن... به. أخرجه الطيالسي (١/١٥١/٧٢٦)، وعنه الطّحاوي .. **ولفظ الحاكم مغاير للفظ الجماعة** ..".

(٣) ولم يخرّج له الشيخان، وكذا أشعث الحمراني لم يُخرِّجا له.

(٤) وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٢٦٠) بعد أنْ خرّجه من طريق أبي داود: "رواه عمرو بن خليفة عن أشعث في المغرب مرفوعاً. **ولا أظنه إلا واهماً في ذلك**". وقال في "معرفة السنن" (٥/٣٢): "**وهو وهمٌ، والصحيح هو الأوّل**".

وانظر: "بيان الوهم والإيهام" (٢/٤٧٥-٤٧٦).

(٥) وزاد هنا إعلاله بعنعنة الحسن.

مِنْ كِتابِ الجَنائِزِ

٣٦٠ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٢) عند حديث يرويه الليث بن سعد عن يزيد بن الهاد عن هند بنت الحارث عن أمِّ الفضل رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ دَخَلَ عليهم وعبّاسٌ عَمُّ رسول الله ﷺ يَشْتَكِي، فَتَمَنّى عبّاسٌ الموْتَ، فقال له رسول الله ﷺ: «**يا عَمُّ، لا تَتَمَنَّ الموْتَ، فإنّكَ إنْ كنتَ مُحْسِنًا، كنتَ تُؤَخَّرُ تَزْدادُ إحْسانًا إلى إحْسانِكَ خَيْراً لَكَ، وإنْ كنتَ مُسِيئًا، فإنْ تُؤَخَّرْ تُسْتَعْتَبْ مِنْ إساءَتِكَ خَيْراً لَكَ، فلا تَتَمَنَّ الموْتَ**»:

"أخرجه الحاكم (٣٣٩/١)[١]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وإنما هو على شرط البخاري فقط[٢]، وأخرجه الشيخان .. من حديث أنس مرفوعا نحوه".

٣٦١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٨٧/٣) عند حديث يرويه أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي بكر عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن محمد بن المنكدر عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**أَلا أُنَبِّئُكم بِخِيارِكُم مِن شِرارِكُم؟**). قالوا: بلى، قال: (**خِيارُكُم أَطْوَلُكُمْ أَعْمارًا، وأَحْسَنُكُمْ عَمَلًا**):

"أخرجه الحاكم (٣٩٩/١)[٣] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **أيوب بن سليمان لم يخرّج له مسلم شيئاً**[٤].

وأبو بكر اسمه عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي، مشهور بكنيته وهو ثقة من رجالهما ..".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٢٦٧/٢٩٣/٢).

(٢) هند بنت الحارث هي الخثعمية، ذكرها ابن حبان في الثقات (٥١٧/٥)، وذكرها المزّي وابن حجر تمييزاً في "تهذيبيهما"، **ونَصّا على أنها صاحبة هذا الحديث**، ولم يذكروا في الرواة عنها غير يزيد بن الهاد الراوي عنها هنا، ولهذا قال الحافظ في "التقريب" إنها "**مقبولة**". وهي غير الفراسية ويقال: القرشية التي احتجّ بها البخاري دون مسلم، ولعلّ الشيخ ظنّها كذلك فقال: أنه على شرط البخاري فقط!

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٢٦٨/٢٩٤-٢٩٣/٢).

(٤) خرّج له البخاري وحده، ولم يَرِد في "الصحيحين" رواية لزيد بن أسلم عن محمد بن المنكدر.

قلت: وقد ذكر الشيخ للحديث طرقا أخرى عن محمد بن المنكدر به وشواهد يتقوّى بها، فانظرها في تمام تخريجه.

وجوّد إسناده الحافظ الذهبي في "اختصار السنن الكبير" للبيهقي (٥٧٩٩).

٣٦٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/١٠٧-١٠٨) عند حديث يرويه معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جُبير بن نُفير الحضرمي عن أبيه عن عمرو بن الحَمِق الخُزاعي ﷺ مرفوعاً (**إذا أَحَبَّ اللهُ عبداً عَسَّلهُ**). قال: يا رسولَ الله، وما عسّله؟ قال: (**يُوَفِّقُ له عملاً صالِحاً بين يَدَيْ أَجَلِهِ حتى يَرْضَى عنه جِيرانُهُ**. أو قال: **مَنْ حَوْلَه**):

"رواه الطّحاوي في "مشكل الآثار" (٣/٢٦١)، وابن حبان (١٨٢٢)، وأحمد (٥/٢٢٤) .. والبيهقي في "الزهد" (ق ١/٩٩)، وهبة الله الطبري في "الفوائد الصّحاح" (١/١٣٢/٢) .. وقال الطبري: "حديث صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجه".

قلت: وهو كما قال، **ومِنَ الغريب** أنّ الحاكم أخرجه من هذا الوجه (١/٣٤٠)[١] وقال:

"صحيح" **فقط**. ووافقه الذهبي[٢]. وتابعه عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن جبير بن نفير به نحوه. أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٢ /٣٠٢) والطّحاوي، والخطيب في "التاريخ" (١١/٤٣٤). **وله شواهد** ..".

٣٦٣ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٢٣٧-٢٣٨) عند حديث يرويه يزيد بن هارون ومحمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ يَعودُ عبدَ الله بن أبيٍّ في مرضه الذي مات فيه، فلمّا دخل عليه؛ عَرَفَ فيه الموت، قال: (**قد كنتُ أَنْهاكَ عن حُبِّ يَهودَ**):

"أخرجه أبو داود (٣٠٩٤)، والحاكم (١/٣٤١)[٣] ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا! ولا يخفى ما فيه من التساهل**؛ فإنّ ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في الشّواهد، وإنّ في حفظه شيئاً، ولذلك فهو حسن الحديث فقط – كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في "الميزان"[٤]–، وحكى عن الإمام أحمد أنه كثير التدليس جداً، فهو حسن الحديث، إذا صرّح بالتحديث، وقد رُوِي هذا عنه في هذا الحديث، فقد أخرجه البيهقي في "دلائل النبوة" (٥/٢٨٥)

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٩٥/١٢٧١).

(٢) أصاب الحاكم وأخطأ الشيخ رحمه الله؛ فصحابي الحديث عمرو بن الحمق لم يخرّج له مسلم ولا البخاري.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٢٩٧/١٢٧٦).

(٤) والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

من طريق أحمد بن عبد الجبار: حدثنا يونس بن بكير عن ابن إسحاق قال: **حدثنا** الزهري به إلى قوله: (فمه) بلفظ: (أَمَا والله! إنْ كنتُ لأنهاك ...).

قلت: ابن عبد الجبار فيه كلام كثير واختلاف شديد، ما بين مُكَذِّبٍ له، ومُثْنٍ عليه خيرا، ومُوَثِّق.

وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح".

قلت: **فمثله لا تطمئن النفس لزيادته التّحديث على ذينك الثقتين، محمد بن سلمة ويحيى بن زكريا**[1] **اللّذين روياه عن ابن إسحاق قال: (عن) دون التحديث، فهي زيادة من غير ثقة، فتكون منكرة**[2]، فإنْ ثبتت في رواية أحد من الثقات، فالحديث حسن، وإلا، بقينا على التضعيف، وهذا هو الذي يلزمنا به علم الحديث[3].

وفي أثناء تحريري لهذا التحقيق **انكشفت لي أوهام أو تساهلات لبعض من حفّاظ الحديث**، لعله من المفيد بيانها:

أوّلا: **تصحيح الحاكم والذهبي** -كما تقدم -! ..".

٣٦٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤١٨/٨) عند حديث يرويه حجّاج ابن محمد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن زيد بن أرقم ﷺ قال: «**عادَنِي رسولُ الله ﷺ مِنْ وَجَعٍ كان بِعَيْنِيَّ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ فهو صحيح؛ لولا أنّ أبا إسحاق – وهو السَّبِيعي– كان اختلط، ثم هو إلى ذلك مدلس، ولكنه قد صرّح بالسّماع في رواية سأذكرها بإذنه تعالى.

---

(١) ومعهم يزيد بن هارون جبل الحفظ في رواية الحاكم.

(٢) ثم تأكّدتِ النّكارة بمخالفة محمد بن العلاء أبي كريب الثقة الحافظ له؛ فقد رواه عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن الزهري به، ولم يذكر تحديث ابن إسحاق به عن الزهري. خرّجه البزّار في "مسنده" (٢٥/٧) وقال:

"وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن عروة عن أسامة إلا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق، **وقد رواه غيره مرسلاً**".

(٣) قلت: وقد خرّجه الخطيب البغدادي في "الجامع" (١٣٧٢/١٢٤/٢) من طريق قتيبة بن سعيد عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن محمد بن إسحاق عن الزهري به .. قال قتيبة بن سعيد: "هذا الحديث كتبه عني أحمد بن حنبل وابنا أبي شيبة ويحيى بن معين وغيرهم، وقالوا: **هو حديث غريب**".

والحديث أخرجه الحاكم (٣٤٢/١)[١]، ومن طريقه البيهقي (٣٨١/٣) من طريق أخرى عن النُّفيلي ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظر من وجهين**:

أحدهما: أنّ يونس بن أبي إسحاق لم يَرْوِ له البخاري في "الصحيح"!

وقال أحمد (٣٧٥/٤): ثنا حجاج ... به. وتابعه - عنده - إسماعيل بن عمر: ثنا يونس ... به بالزيادة التالية. وتابعه سلم بن قتيبة: ثنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق قال: سمعت زيد بن أرقم ... به .. أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٥٣٢)، والطبراني في "الكبير" (٥٠٥٢)، و"الأوسط" (٦٠٨٩)، وقال: "تفرّد به ابن قتيبة"! كذا قال! وله في "الكبير" (٥٠٩٨ و ٥١٢٦) طريقان آخران، أحدهما: عند البزار (٧٧٥) نحوه دون حديث الترجمة.

ولهذا وحده شاهد من حديث أنس، رواه الحاكم، وقال: "صحيح"، ووافقه الذهبي.

ويتقوى بطريق آخر، رواه أحمد (١٥٥/٣-١٥٦)، وعلي بن الجعد في "مسنده" (٢٣٣٥/٨٤٤/٢) من طريق شريك عن جابر عن خيثمة عن أنس ... به؛ مع الزيادة.

وهي عند البزار من طريق إسرائيل عن جابر ... به نحوه؛ إلا أنه قال: عن خيثمة عن زيد بن أرقم ... كما تقدم. وهذا أصح؛ لأنّ إسرائيل ثقة، وشريك - وهو القاضي - سيئ الحفظ"[٢].

٣٦٥ - قال الألباني في حاشية "تحقيق الكلم الطّيب" (ص ١٣٢) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن الحسن عن يزيد أبي خالد عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**من عادَ مريضاً، لم يَحْضُر أجَلُه، فقال عنده سبعَ مرّاتٍ: أسألُ اللهَ العظيمَ ربَّ العرشِ العظيمِ أن يَشْفِيَكَ، إلا عافاه اللهُ من ذلك المرضِ**) تعليقاً على قول ابن تيمية (حديث حسن):

"قلت: وهو كما قال، وصحّحه الحاكم على شرط البخاري! ووافقه الذهبي!"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٩٨/٢-٢٩٩/١٢٧٩).

(٢) والحديث حسّنه المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (٣٦٤/٢)، والشيخ شعيب ومن معه في حاشية مسند أحمد (١٩٣٤٨)، والشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٣٤٣).

(٣) يزيد أبو خالد هو يزيد بن عبد الرحمن الدالاني، ليس من رجال البخاري ولا مسلم، وفيه ضعف، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيرا، وكان يدلس". وقال الذهبي في "الكاشف": "وثقة أبو حاتم، وقال ابن عدي: في حديثه لين". لكنه قد توبع قد توبع، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين غير المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري.

والحديث صحّحه النووي في "الأذكار" (٣٦٥/١)، وحسّنه ابن حجر في "النتائج" كما في "الفتوحات الربانية" (٦٠/٤-٦١).

٣٦٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٩٠-٢٩١) عند حديث يرويه حُيَيُّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا عادَ أحدُكُم مريضاً فلْيَقُلْ: اللهمَّ اشْفِ عَبْدَكَ يَنْكَأُ لَكَ عَدُوّاً، أو يَمْشي لكَ إلى صلاةٍ**):

"أخرجه أبو داود .. والحاكم (١/٣٤٤[١] و٥٤٩)، وأحمد .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". وزاد في المكان الأوّل: "على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وليس كذلك**؛ فإنّ حيي بن عبد الله لم يخرّج له مسلم شيئاً، ثم هو مختلف فيه كما تراه في "الميزان". وقال في "التقريب": "صدوق يهم"[٢]. **فَحَسْبُ مثله أن يكون حديثه حسناً، أما الصِّحّة فلا**"[٣].

– وانظر: "الصحيحة" (١٣٦٥).

٣٦٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/١٩٠) عند حديث يرويه أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بُكير عن يحيى بن أيوب البَجَلي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ الرَّجُلَ تكُونُ لهُ المَنْزِلةُ عند اللهِ، فَما يَبْلُغُها بِعَملٍ، فلا يَزالُ يَبْتَلِيهِ بما يَكْرَهُ حتّى يُبَلِّغَهُ ذلك**) بعد أنْ خرّجه من "مسند أبي يعلى" و"صحيح ابن حبان" من طريق أبي كريب وعقبة بن مكرم عن يونس بن بُكير به:

"أخرجه الحاكم (١/٣٤٤)[٤] .. **وقال**: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبيُّ بقوله:

"قلت: يحيى وأحمد ضعيفان، وليس يونس بحجّة".

وأقول: **الحقُّ أنّ يونس هذا وسط**، فحديثه يُحتجّ به في مرتبة الحسن، وقد صرّح بذلك الذهبي نفسه في آخر ترجمته من "الميزان"، فقال: "وقد أخرج مسلم ليونس في الشّواهد، لا الأصول، وكذلك ذكره

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٠٣/١٢٨٧).

(٢) وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف يعتبر به، فقد قال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس ممن يعتمد عليه "الكبرى" (١٩٥٨). وقال ابن معين: ليس به بأس. وما وثّقه سوى ابن حبان. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة".

(٣) وقد ذكر العقيلي حديثه هذا ضمن منكراته في "الضعفاء" (٢/١٨٩) وقال عقبه: "حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري يقول: حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، سمع منه ابن وهب، فيه نظر. قال: في عيادة المريض أحاديث جيدة الأسانيد بغير هذا اللفظ". وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٦٣١٤): "هذا حديث حسن؛ [وحيي وهو أحد رواته] .. مختلف فيه ولم يترك حديثه، وقد تفرّد بهذا الحديث".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٠٣/١٢٨٨).

البخاري مستشهداً به، وهو حسن الحديث"[1]. **فإعلال الحديث به مردود. ومثله يحيى بن أيوب** وهو البجيلي، فقد وثّقه الجمهور، وتناقض فيه ابن معين، فمرّةً وثّقه، وأخرى ضعّفه، وقال الحافظ: "**لا بأس به**". وأما أحمد بن عبد الجبار[2]، فقد تابعه شَيْخا أبي يعلى [الموصلي]: أبو كريب - واسمه محمد ابن العلاء -، وعقبة - وهو ابن مكرم البصري- وكلاهما ثقة من شيوخ مسلم، **فالإسناد حسن**، وهو صحيح بالشّواهد الآتية ..".

٣٦٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٩/٥) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**لا يَزالُ البَلاءُ بالمُؤمنِ في نَفْسِهِ، ومالِهِ، ووَلَدِهِ، حتى يَلْقى اللهَ وما عليه مِنْ خَطِيئةٍ**):

"أخرجه الترمذي (٢٤٠١)، والحاكم (٣٤٦/١[3] و ٣١٤/٤) .. وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسنٌ فقط**؛ لأنّ محمد بن عمرو هذا، فيه كلام يسير من قبل حفظه، ولم يخرّج له مسلم إلا متابعة"[4].

٣٦٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٣٤/٥) عند حديث يرويه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن عبد الله بن المختار عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**وَصَبُ المُؤمنِ كَفّارةٌ لِخَطاياهُ**):

"أخرجه ابن أبي الدنيا في "المرض والكفارات" .. والحاكم (٣٤٧/١)[5] ..

وقال الحاكم: "صحيح"، ووافقه الذهبي. قلت: **وهو على شرط مسلم**[6].

---

(١) وقال الحافظ في "التقريب": "صدوقٌ يخطئُ". وتعقّبه صاحِبا "تحرير تقريب التهذيب" فقالا: "بل: صدوقٌ حسن الحديث، فقد وثّقه ابن معين، وابن نمير، وعبيد بن يعيش، وابن عمار الموصلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو حاتم: محله الصِّدق. وضعّفه النسائي، وقال أبو داود: ليس هو عندي حجة. لكن قال ابن أبي حاتم: سُئِلَ أبو زرعة: أي شيء يُنكر عليه؟ قال: أمّا في الحديث فلا أعلمه. وقال الذهبي: صدوقٌ، وروى له مسلم متابعةً".

(٢) وهو ضعيف كما قال الذهبي في "التلخيص"، وقال الشيخ في «الضعيفة» (٢٣٨/١٤): "ابن عبد الجبار فيه كلام كثير واختلاف شديد، ما بين مُكَذِّبٍ له، ومُثْنٍ عليه خيرا، ومُوَثِّق. وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٢٩٥/٣٠٨/٢).

(٤) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله .. والحديث صحّحه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٨٠/٢٤)، والبغوي في "شرح السنّة" (٢٤٦/٥).

(٥) في طبعة دار المنهاج (١٢٩٦/٣٠٨/٢).

(٦) رجاله رجال الشيخين غير عبد الله بن المختار البصري، خرّج له مسلم فقط.

ذكره الحاكم شاهداً. وأعلّه ابن أبي حاتم بعلة عجيبة، فقال في "العلل" (١٦٧/٢): "كنت أستغرب هذا الحديث، فنظرتُ، **فإذا هو وهمٌ**. ورواه حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي الرَّباب القُشيري عن أبي الدّرداء أنه قال: (وصب المؤمن ...) **مِنْ قوله، غير مرفوع**"[١].

وللحديث شواهد كثيرة، استقصى كثيراً منها المنذري في آخر "الترغيب" وسبق طائفة منها، فانظر مثلاً الأحاديث: (٢٧٢ و ٧١٤ و ١١٠٣ و ١٦١١)".

٣٧٠ – قال الألباني في "التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان" (٤٦١/٤) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ لأعرابيٍّ: «**هلْ أَخَذَتْكَ أُمُّ مِلْدَمٍ قَطُّ؟**». قال: وما أُمُّ مِلْدَمٍ؟ قال: «**حَرٌّ بَيْنَ الجِلْدِ واللَّحْمِ**». قال: ما وَجَدْتُ هذا قَطُّ ... فَلَمّا وَلَّى قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إلى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النّارِ فَلْيَنْظُرْ إلى هذا**»:

"**إسناده حسن لِحال محمد بن عمرو**. ومن طريقه: أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٤٩٥)، والحاكم (٣٤٧/١)[٢] ... وتابعه أبو مُبَشِّر[٣]، عن سعيد ... به: أخرجه أحمد (٣٦٦/١-٣٦٧). فَبِهِ صَحَّ الحديث. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي!!"[٤].

٣٧١ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٦٨/٢) عند حديث يرويه عمران ابن زيد الثَّعْلبِيُّ عن عبد الرحمن بن القاسم عن سالم بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «**ما ضَرَبَ**

---

(١) ووافقه على ذلك الدارقطني فقال كما في "العلل" (١٢٧/٨): "هو حديث يرويه عبد الله بن المختار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، حدّث به عنه إسرائيل بن يونس، **وقد وَهِم فيه عبد الله بن المختار في موضعين**؛ في قوله: (عن أبي هريرة)، وفي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. **والصحيح من ذلك** ما رواه أيوب السختياني وهشام بن حسان –**وحسبك بهما في الثقة**– عن ابن سيرين عن أبي الرئاب –واسمه مطرف بن مالك القشيري– عن أبي الدرداء من قوله، في حديثٍ طويل".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٠٨/٢-١٢٩٧/٣٠٩).

(٣) كذا، وصوابه (أبو معشر) كما في "مسند أحمد" طبعة أحمد شاكر، وطبعة الرسالة، وطبعة المكنز، وطبعة عالم الكتب، وهو كذلك في "إتحاف المهرة" (٧١٦/١٤)، و"إطراف المسند المعتلي" (٩٤٣٤).

وأبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف كما في "التقريب"، وسعيد هو المقبري.

والحديث له شواهد يتقوىّ بها.

(٤) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لمحمد بن عمرو في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

مِنْ مُؤْمِنٍ عِرْقٌ إلّا حَطَّ اللهُ عنه به خَطِيئةً، وكَتَبَ له به حَسَنةً، ورَفَعَ له به دَرَجةً» تعليقاً على تصحيح الحاكم لإسناده[1]:

"قلت: **في إسنادهم اضطراب؛ كما قال أبو حاتم، وفي راويه لِينٌ**؛ كما قال الحافظ، والبيان في "الضعيفة" (٤٤٥٦)[2]".

٣٧٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٤/٥) عند حديث يرويه طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما مرفوعاً (**ما مِنْ شيءٍ يُصيبُ المؤمنَ في جَسَدِهِ يُؤْذيهِ، إلا كَفَّرَ اللهُ عنه مِنْ سَيِّئاتِهِ**):

"أخرجه الحاكم (٣٤٧/١)[3]، وأحمد (٩٨/٤) .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي.

قلت: طلحة بن يحيى، هو التيمي المدني، **ولم يخرّج له البخاري شيئاً، فهو على شرط مسلم وحده**[4]، على أنه قد تُكُلِّم في حفظه، وفي "التقريب": "صدوق يخطئ".

لكن الحديث صحيح بلا ريب، له شواهد كثيرة في "الصحيحين" وغيرهما من حديث عائشة وغيرها".

٣٧٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١١٦٧/٧-١١٦٩) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن سلمان الحَجَريُّ عن عمرو بن أبي عمرو عن المقبريّ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ لَيَبْتَلِي عَبْدَهُ بالسَّقَمِ، حتّى يُكَفِّرَ ذلك عنه كلَّ ذَنْبٍ**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٢٩٨/٣٠٩/٢).

(٢) وهذا نصُّ كلامه هناك: "رواه ابن أبي الدنيا في "الكفارات" (٢/٨٤) .. والحاكم (٣٤٧/١) .. وقال الطبراني:

"لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرّد به عمران".

قلت: وهو عمران بن زيد أبو يحيى الملائي؛ **وهو ليّن**؛ كما قال الحافظ في "التقريب"، وأورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ليّنه ابن معين". وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٣٥٨/١) عن أبيه: "هذا إسناد مضطرب، وعمران كوفي ليس بالقويّ، يكتب حديثه".

وإذا عرفت ما تقدم من أقوال الأئمة يتبين لك تساهل المنذري (٤٠/١٥٠/٤)، ومتابعة الهيثمي إياه (٣٠٤/٢)، بقولهما: "رواه الطبراني في "الأوسط" بإسناد حسن"! ونحوه قول الحافظ في "الفتح" (١٠٥/١٠): "... وسنده جيد"!

والحديث في "الصحيحين" من طرقٍ عن عائشة بألفاظ؛ ليس فيها هذا اللّفظ .. وانظر إن شئت "صحيح مسلم" (١٤/٨-١٥)".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٢٩٩/٣١٠-٣٠٩/٢).

(٤) لم يخرّج الشيخان لأبي بردة عن معاوية شيئاً.

"أخرجه الحاكم (١/٣٤٧- ٣٤٨)[١] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٤/١٥٣/٦٣)!

فأقول: **عبد الرحمن بن سلمان الحجري لم يخرّج له البخاري مطلقاً**، بل قال فيه: "فيه نظر".

ووثّقه غيره، وضعّفه بعضهم، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث".

وفي "التقريب": "لا بأس به"[٢]. **فالإسناد حسن، وعلى شرط مسلم** ...

وللحديث طريق آخر بسند حسن عن أبي هريرة سبق تخريجه برقم (٢٢٨٠)[٣]".

٣٧٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٣٤٦) عند حديث يرويه علقمة بن مَرْثَد عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما مرفوعاً (**ما مِنْ مُسْلِمٍ يُصابُ بِبَلاءٍ في جَسَدِهِ إلّا أَمَرَ اللهُ الحَفَظَةَ الذين يَحْفَظُونهُ: أَنِ اكْتُبُوا لِعَبْدِي في كلِّ يوْمٍ ولَيْلةٍ مِنَ الخَيْرِ على ما كان يَعْمَلُ، ما دام مَحْبُوساً في وَثاقِي**) بعد أنْ خرّجه من "صحيح البخاري" مِنْ حديث أبي موسى الأشعري ﷺ: "رواه أحمد (٢/١٩٤) .. والحاكم (١/٣٤٨)[٤] من طريقين عن القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن عمرو.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، **وقال الحاكم**: "على شرطهما". ووافقه الذهبي. **والقاسم إنما أخرج له البخاري تعليقاً**[٥]. ثم رواه أحمد (٢/٢٠٥) من طريق ثالثة عن القاسم به نحوه. ثم رواه (٢/٢٠٣) من طريق عاصم بن أبي النّجود عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمرو به نحوه.

قلت: وهذا سند حسن".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣١٠/١٣٠٠).

(٢) وتعقّبه صاحِبا "تحرير التقريب" فقالا: "بل: **ضعيفٌ يعتبر به**، وثقه ابن يونس، وقال: يروي عن عُقَيْل غرائب انفرد بها. وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره أبو زرعة في "الضعفاء"، وقال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، يروي عن عُقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة، ما رأيت في حديثه منكرًا، وهو صالح الحديث، أدخله البخاري في كتاب "الضعفاء"، يُحوّل من هناك". وهذا يعني أنَّه يصلح للمتابعات والشّواهد". اهـ

(٣) وقد تقدّم قريباً هنا في هذا البحث تحت رقم (٣٦٨) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. فانظره غير مأمور.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٣١٠-٣١١/١٣٠١).

(٥) ولم يخرّج الشيخان لعلقمة بن مَرْثَد عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، ولا لهذا عن عبد الله بن عمرو.

قلت: والقاسم بن مُخَيْمِرَةَ لم يسمع من عبد الله بن عمرو؛ حكى الدّوري (٢١١١) عن ابن معين قوله: "لم أسمع أنه سمع مِنْ أَحَدٍ من أصحاب النبي ﷺ". وانظر: "تهذيب الكمال" (٢٣/٤٤٤). وعلى هذا فالإسناد منقطع، والله أعلم.

٣٧٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٣٩-٤٠) عند حديث يرويه معاوية بن صالح عن أبي حَلْبَسٍ يزيدَ بنَ مَيْسَرة عن أمِّ الدّرداء عن أبي الدّرداء ﷺ مرفوعاً (**إنّ اللهَ قال: يا عيسى، إنِّي باعثٌ مِنْ بَعْدِكَ أُمّةً؛ إنْ أَصابَهُم ما يُحِبُّون حَمِدوا اللهَ، وإنْ أصابَهم ما يَكْرَهون احْتَسَبوا وصَبَرُوا ..**):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (٤/٢/٣٥٥-٣٥٦)، والحاكم (١/٣٤٨)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **كلّا**؛ فإنّ ابن صالح؛ لم يرو له البخاري في "الصحيح"، وإنما في "جزء القراءة".

ويزيد بن ميسرة؛ لم يخرّج له أصلاً لا هو ولا غيره من "السِّتّة"، ثم إنه مجهول الحال، فإنه لم يرو عنه غير معاوية هذا وصفوان بن عمرو كما في "تاريخ البخاري"، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا، وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٤/٢/ ٢٨٨). وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"[٢]!

قلت: فهو العلة؛ لأنّ معاوية بن صالح قد تابعه الحسن بن سوار عند أحمد والبزار، وهو صدوق كما في "التقريب". وأما قول الهيثمي في "المجمع" (١٠/٦٧): "رواه أحمد، والبزار، والطبراني في "الكبير" و"الأوسط". ورجال أحمد رجال الصحيح، غير الحسن بن سوّار، وأبي حلبس يزيد بن ميسرة، وهما ثقتان". كذا قال، وتلك عادته في الاعتماد على توثيق ابن حبان".

– وقال في "الضعيفة" (١٠/٧٥٠) عند الحديث السّابق:

"وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!! وقال أبو نعيم:

"تفرد به معاوية بن صالح عن أبي حلبس".

قلت: وهو مجهول الحال؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/٢/ ٢٨٨) برواية معاوية بن صالح عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وروى عنه أيضاً صفوان بن عمرو؛ كما في "التعجيل"، وذكره ابن حبان في "الثقات" على قاعدته في توثيق المجهولين!

قلت: **ومن ذلك تعلم خطأ تصحيح الحاكم والذهبي**؛ فإنّ أبا حلبس هذا لم تثبت عدالته، فضلاً عن أنه لم يخرج له البخاري مطلقاً، بل ولا أحد من سائر الستة!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣١١-٣١٢/١٣٠٣).

(٢) قلت: ترجم له الذهبي ترجمة حسنة في "تاريخ الإسلام" (٣/٣٤٠) فقال: "روى عن أم الدرداء، وأبي إدريس الخولاني. وعنه: أخوه يونس، وصفوان بن عمرو، ومعاوية بن صالح، وآخرون. سكن حمص، وكان واعظا زاهدا عارفا ..". وفيه أنّه روى عنه جماعة، ومع ذِكر ابن حبان له في "الثقات"، فالقلب يطمئن لحديثه إن شاء الله. ولذلك حسّن حديثه هذا الحافظ ابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص٤٩).

وكذا معاوية بن صالح؛ لم يخرج له البخاري!". **وانظر**: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٦٤/٢).

٣٧٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٨٧/٥) عند حديث يرويه عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن حكيم بن أفلح عن أبي مسعود الأنصاري ﷺ مرفوعاً (**للمُسلمِ على المُسلمِ أربعُ خِلالٍ: يُجِيبُهُ إذا دَعاهُ، ويَعُودُهُ إذا مَرِضَ، ويُشَمِّتُهُ إذا عَطَسَ، ويُشَيِّعُهُ إذا ماتَ**):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٩٢٣) .. والحاكم (٣٤٩/١[1] و٢٦٤/٤) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

كذا قالا، وهو مِن أوهامِهما؛ لأمور:

الأوّل: أنّ حكيماً هذا لم يخرّج له الشيخان في "صحيحيهما"، وإنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" كما رأيت.

الثاني: أنه في عداد المجهولين، قال الذهبي في ترجمته من "الميزان": "تفرّد عنه والد عبد الحميد بن جعفر". قلت: ولذلك لم يوثّقه، الحافظ وإنما قال: "مقبول".

الثالث: أنّ عبد الحميد بن جعفر إنما روى له البخاري تعليقاً.

وأبوه جعفر – وهو ابن عبد الله بن الحكم الأنصاري – إنما روى له البخاري في "الأدب المفرد" أيضاً .. نعم، صَحّ الحديث مِن حديث أبي هريرة بلفظ: (حَقُّ المسلمِ على المسلمِ خمسٌ ..).

وفي رواية: (سِتٌّ). فذكر هذه الأربع وزاد: (إذا لقيته فسلّم عليه، وإذا استنصحك فانصح له). وهو مخرّج فيما تقدم برقم (١٨٣٢)[2]".

٣٧٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٥٤/٢-٣٥٨) عند حديث يرويه أبو كريب عن يونس بن بُكير عن موسى بن عُليّ بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً (**لا تُكْرِهوا مَرْضاكُم على الطَّعامِ؛ فإنّ اللهَ يُطْعِمُهم ويَسْقِيهم**):

"أخرجه الترمذي (٣/٢)، وابن ماجه (٣٤٤٤) .. وابن أبي حاتم (٢٤٢/٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢/٣٦) وقال: "ليس يرويه عن موسى بن عُليّ غير بكر بن يونس، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه، وقال البخاري: **منكر الحديث**". وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: "هذا حديث باطل،

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣١٣/٢-٣١٤/١٣٠٦).

(٢) وهو في صحيح مسلم (٢١٦٢).

وبكر هذا منكر الحديث"[1]. كذا قال "باطل"! ولا يخلو من مبالغة؛ فإنّ بكراً لم يُجْمَع على ضعفه فضلا عن تركه، فقد قال العجلي فيه: "لا بأس به". وذكره ابن حبان في "الثقات"، وإن كان الجمهور على تضعيفه[2]؛ فالحقّ أنّ حديثه ضعيف إذا لم يوجد ما يشهد له ويقويّه، وليس الأمر كذلك هنا لِما يأتي له من الشّواهد ..

(تنبيه) عزا السيوطي الحديث للترمذي وابن ماجه والحاكم عن عقبة، وأعلّه المناوي ببكر بن يونس، وعزاه إلى "طب والمستدرك"، ولم أَرَهُ فيه إلا من حديث عبد الرحمن بن عوف كما تقدم. والله أعلم.

ثم وقفت عليه فيه (١/٣٥٠)[3] .. وصحّحه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، **وهو وَهْمٌ**؛ لأنه سقط من سنده اسم (بكر)؛ فصار السّند عن يونس بن بكير!!"[4].

٣٧٨ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٤٣٢) عند حديث يرويه مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك عن جابر بن عتيك أخبره: أنّ رسول الله ﷺ (جاء يَعُودُ عبدَ الله بن ثابت فوَجَدَهُ قد غُلِبَ، فصاحَ به فلم يُجِبْهُ، فاسْتَرْجَع رسولُ الله ﷺ وقال: «**غُلِبْنا عليك يا أبا الرَّبيع**»، فصاحَ النِّسْوَةُ وبَكَيْنَ ..):

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير عَتيك بن الحارث هذا، فلم يوثّقه غير ابن حبان (٥/٢٨٦)، ولكنه ذَكَرَ أنه روى عنه الناس، يعني: غير عبد الله هذا – الراوي عنه هذا الحديث –.

بَيْدَ أنني أَشُكُّ فيما ذكره؛ لِما بيّنتُهُ في "تيسير الانتفاع"[5]!

لكن الحديث صحيح على كل حال لِما يأتي ذكره.

---

(١) وقال أبو زرعة: "**واهي الحديث، حدّث عن موسى بن عُليّ بحديثين منكربن لم أجد لهما أصلاً من حديث موسى**". وقال البيهقي: «تفرّد به بكر بن يونس بن بكير عن موسى بن علي، **وهو منكر الحديث؛ قاله البخاري**».

ينظر: "علل الحديث" لابن أبي حاتم (٥/٦٢٠)، "سؤالات البرذعي لأبي زرعة/الفاروق" (٩١١).

(٢) تضعيفاً شديداً، وليس من عادة الشيخ رحمه الله أن يعارض حكم هؤلاء الأئمة النّقّاد (البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وابن عدي والبيهقي) بحكم العجلي وابن حبان!!

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٣١٥-٣١٦/١٣١٠).

(٤) وقد نبّه على ذلك محقّقو "المستدرك" طبعة دار المنهاج؛ فقالوا في هذا الموضع: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التلخيص"، والصواب: (بكر بن يونس بن بكير) كما في "الإتحاف" و"السنن الكبرى" للبيهقي (٩/٣٤٧) عن المصَنِّف [الحاكم] وغيره".

(٥) وقال الذهبي في "ديوان الضعفاء": "مجهول". وقال في "الميزان" (٣/٣٠): "ما روى عنه سوى سبطه عبد الله بن عبد الله". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

والحديث أخرجه مالك في "الموطأ" .. وأخرجه الحاكم[1] .. من طريق أخرى عن القعنبي. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!". **وانظر**: "أحكام الجنائز" (ص٥٥).

٣٧٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٨٤-٨٥) عند حديث يرويه قَزَعَةُ بن سُوَيد عن حُميد الأعرج عن الزهري عن محمود بن لبيد عن شداد بن أوس ﷺ مرفوعاً (**إذا حَضَرْتُم المَيِّتَ فأَغْمِضُوا البَصرَ؛ فإنّ البَصرَ يَتْبَعُ الرُّوحَ ،وقُولوا خَيْراً؛ فإنّ الملائكةَ تُؤَمِّنُ على دُعاءِ أهلِ البَيْتِ**):

"أخرجه ابن ماجه (١/٤٤٤)، والحاكم (١/٣٥٢)[2] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **وذلك من أوهامهما**؛ فإنّ قزعةَ هذا أورده الذهبيُّ نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به". وقال الحافظ في "التقريب": "**ضعيف**"[3]. **فأنّى له الصِّحّة؟!** ..

نعم للحديث شاهد من حديث أمّ سلمة في "صحيح مسلم" (٣/٣٨) وغيره دون قوله (فأغمضوا البصر) وهو فيه من فِعله ﷺ، وقد خرّجته في "كتاب أحكام الجنائز" (ص ١٢)، فهو به حسن إن شاء الله تعالى". **وانظر**: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١/٤٢٤).

٣٨٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/١٥٢-١٥٤) عند حديث يرويه نعيم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد الدّراوردي عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: أنّ النبيَّ ﷺ (حين قَدِم المدينةَ سأَلَ عن البراء بن معرور، فقالوا: تُوُفِّيَ، وأوصى بثلثه لك يا رسول الله، وأوصى أنْ يُوَجَّهَ إلى القبلةِ لَمّا احْتُضِرَ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أَصابَ الفِطْرَةَ، وقَدْ رَدَدْتُ ثُلُثَهُ على وَلَدِهِ**». ثمّ ذَهَبَ فصَلّى عليهِ، فقال: «**اللَّهُمّ اغْفِرْ له وارحمهُ، وأَدْخِلْهُ جَنَّتَكَ، وقَدْ فَعَلْتَ**»:

"أخرجه الحاكم (١/٣٥٣-٣٥٤)[4]، وعنه البيهقي (٣/٣٨٤)، **وقال الحاكم**:

"هذا حديث صحيح، فقد احتجّ البخاري بنعيم بن حماد، واحتجّ مسلمٌ بالدّراوردي، ولا أعلم في تَوَجُّهِ المحْتَضِر إلى القبلة غير هذا الحديث". ووافقه الذهبي. **وليس كذلك؛ فإنّ فيه علتين**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣١٨-٣١٩/١٣١٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٣١٩-٣٢٠/١٣١٥).

(٣) وبه أعلّ حديثَه هذا في "التلخيص الحبير" (٣/١١٥٨-١١٥٩). وكذا ذكر ابن حبان وابن عدي حديثه هذا في كتابيهما "المجروحين" و"الكامل" في ترجمته.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٢١-٣٢٢/١٣١٩).

الأولى: نعيم بن حماد فإنه ضعيف، ولم يحتجّ به البخاري كما زعم الحاكم! وإنما أخرج له مقروناً بغيره كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"[(١)].

الثانية: الإرسال، فإنّ عبد الله بن أبي قتادة أبو يحيى ليس صحابياً بل هو تابعي ابن صحابي، **وقد وهم في هذا الإسناد جماعة تَوَهَّموه متّصلا، أوّلهم الحاكم نفسه ثم الذهبي** ... ثم روى البيهقي بسند صحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك في قصّة ذكرها قال: (وكان البراء بن معرور أوّل من استقبل القبلة حيّاً وميّتاً). وقال البيهقي: وهو مرسل جيّد"[(٢)].

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١/٤٢٣).

٣٨١ - قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٨٧-٨٨) عند حديث يرويه فُلَيح بن سليمان عن سعيد بن عُبَيد بن السَّبّاق عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «**كُنّا مَقْدَمَ النبيّ ﷺ إذا حُضِرَ مِنّا المَيّتُ آذَنّا النبيَّ ﷺ، فَحَضَرَهُ واسْتَغْفَرَ له .. ورُبَّما طالَ حَبْسُ ذلك على نبيّ الله ﷺ، فَلَمّا خَشِينا مَشَقَّةَ ذلك عليه قال بعضُ القَوْمِ لِبعضٍ: لَوْ كُنّا لا نُؤْذِنُ النّبيَّ بأَحَدٍ حتّى يُقْبَضَ، فإذا قُبِضَ آذَنّاهُ، فلم يكن عليه في ذلك مَشَقَّةٌ ولا حَبْسٌ، فكُنّا نُؤْذِنُهُ بالمَيّتِ بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ، فَيَأْتِيهِ فَيُصَلّيَ عليهِ**»:

"أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧٥٣ - مورد)، والحاكم (١/٣٥٣[(٣)]، ٣٦٤-٣٦٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"!

---

(١) وقال فيه الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً".

(٢) قلت: كونُ البراء بن معرور ﷺ أوّل من استقبل القبلة حيّاً وميّتاً مشهور جدا ومستفيض في كتب التراجم والسِّير، ويكفي أن تنظر في ترجمته في تلك الكتب. وخرّج عبد الرزاق (٦٠٦٤) عن معمر عن الزهري: (أنّ البراء بن معرور الأنصاري لما حضره الموت قال لأهله وهو بالمدينة: استقبلوا بي الكعبة). وفي الباب عن حذيفة ﷺ عند ابن أبي الدنيا في "المحتضرين" (٣٠٩) عن داود بن رشيد قال: حدثنا عباد بن العوام قال: حدثنا أبو مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش أنه حدثهم: أنّ أخته وهي امرأة حذيفة قالت: (لما كان ليلة توفي حذيفة جعل يسألنا: أيُّ اللّيل هذا؟ فنخبره. حتى كان السَّحر، قالت: فقال: أجلسوني. فأجلسناه، قال: **وجِّهُوني**. **فوجَّهْناه**، قال: اللهم إني أعوذ بك من صباح النار ومن مسائها). ولم يقف عليه الشيخ رحمه الله، فقال قبل حديث البراء هذا: "لم أجده عن حذيفة، وإنما رُوي عن البراء بن معرور ..". فتعقّبه الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله، فقال في "التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل" (ص ٣٢): "وجدته عن حذيفة. رواه ابن أبي الدنيا في "المحتضرين"، ومن طريقه ابن عساكر في " تاريخ دمشق" (٤/١٥٦/١) .. وإسناده صحيح عن ربعي بن حراش". اهـ

وخرّج ابن أبي شيبة (١٠٩٧٧) عن وكيع عن سفيان عن مغيرة عن إبراهيم قال: (كانوا يستحبّون أن يُوَجَّهَ الميّتُ القبلةَ إذا حَضَرَ). قال البيهقي (٣/٣٨٤): "يعني: إذا حضر الميت".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٣٠-٣٣١/١٣٣٦).

وإنما هو صحيح فقط؛ لأنّ فيه سعيد بن عُبَيد بن السَّبّاق، ولم يُخَرِّجا له شيئاً"[1].

٣٨٢ – قال الألباني في "الإرواء" (١٧٩/٣) عند حديث يرويه سفيان عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال: صلّى ابن عباس على جنازةٍ، فَجَهَرَ بالحمدُ للهِ، ثم قال: «**إنّما جَهَرْتُ لِتَعْلَمُوا أنّها سُنّةٌ**» بعد أنْ خرّجه مِن "صحيح البخاري" وغيره:

"أخرجه الشّافعي، وابن أبي شيبة (١١٣/٤)، والحاكم[2]، والبيهقي، **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ؛ لأنّ محمد بن إسحاق**[3] **راويه عن سعيد إنما أخرج له مسلم متابعة**".

– وقال في "أصل صفة الصلاة" (٥٥٦/٢–٥٥٧) عند الحديث السّابق:

"وللحديث طريقان عند الحاكم (٣٥٨/١ و ٣٥٩):

الأوّل: عن ابن عجلان: أنه سمع سعيد بن أبي سعيد .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم. وقد أجمعوا على أنّ قول الصحابي: (سُنّةٌ): حديثٌ مُسْنَدٌ". **وفيه أمران**:

الأوّل: أنه ليس على شرط مسلم؛ لأنّ ابن عجلان ما أخرج له مسلم؛ إلا في الشّواهد – كما قال الحاكم نفسه[4] –.

والآخر: أنّ الإجماع الذي حكاه ليس بصحيح؛ لأنّ الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير – كما قال الحافظ (١٥٩/٣) –، وإن كان الأصحُّ أنه مسندٌ مرفوعٌ؛ لأنّ الظّاهرَ أنه لا يريد به إلا سنّة رسول الله ﷺ، وما يجب اتباعه – كما في "مقدمة ابن الصلاح" (٥٣) –. وقال الشافعي في "الأم" (٢٤٠/١):

"وأصحاب النبي ﷺ لا يقولون: (السُّنّة) إلا لِسُنَّةِ رسول الله ﷺ إن شاء الله تعالى"".

---

(١) وفليح بن سليمان – وإن كان من رجال الشيخين – فهو صدوق كثير الخطأ كما قال الحافظ في "التقريب".

وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (١٤٢٣/٣): "إسناده جيد".

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٣٣٧/٣٣١/٢).

(٣) كذا سَبَقَ قلمُ الشيخِ رحمه الله إلى ابن إسحاق! والصّواب: محمد بن عجلان كما في مصادر التخريج.

(٤) قال ذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤–٩٨)، وذكر أنّ عِدَّتَها ثلاثة عشر حديثاً وساقها، وعلّق عليها محقّق الكتاب شيخنا الدكتور المحدّث ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

٣٨٣ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٦٣-١٦٤) عند حديث يرويه أبو العنبس عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ «**صَلّى على جِنازةٍ فكَبَّرَ عَلَيْها أرْبعاً، وسلَّمَ تَسْلِيمَةً**»:

"أخرجه الدارقطني (١٩١)، والحاكم (١/٣٦٠)[١]، وعنه البيهقي (٤/٤٣)[٢] ..

وإسناده حسن كما بيّنته في "التعليقات الجِياد" .. ويقوّيه عمل جماعة من الصّحابة، **فقد قال الحاكم عَقِبه**: "**قد صَحَّت** الرواية فيه عن عليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وعبد الله، **وعبد الله بن أبي أوفى**، وأبي هريرة أنهم كانوا يُسَلِّمون على الجنازة تسليمةً واحدة".

قلت: وقد وافقه الذهبي، وأسند البيهقي غالب هذه الاثار، وزاد فيهم "واثلة ابن الاسقع وأبي إمامة وغيرهم". **وفي إطلاق الصِّحّة على رواية ابن أبي أوفى نظرٌ عندي**؛ لأنّ في سندها الجرّاح بن مليح وهو ضعيف كما سبق قريباً[٣]، إلا أن يكون وَقَع للحاكم من طريق أخرى، وذلك مما لا أظنّه".

٣٨٤ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٤٩) عند حديث يرويه يحي بن سعيد عن المثنى بن سعيد عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً «**المُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الجَبِينِ**»:

"أخرجه أحمد .. والنسائي (١/٢٥٩)، والترمذي (٢/١٢٨) وحسّنه .. والحاكم (١/٣٦١)[٤] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"[٥]. ووافقه الذهبي!

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٣٦-٣٣٧/١٣٤٦).

(٢) وقال البيهقي عقبه: "وروينا عن عطاء بن السّائب مرسلا: أنّ النبيَّ ﷺ سَلَّمَ على الجنازة تسليمة واحدة".

قلت: أخرجه أبو داود في "المراسيل" (٤١٨) عن شيخه محمد بن يحيى الذّهلي عن الحسن بن الربيع عن أبي إسحاق الفزاري عن عطاء بن السّائب به.

(٣) حيث قال الشّيخ هناك: "وروى أحمد في "مسائل أبي داود عنه" (١٥٣) عن عطاء بن السّائب قال: "رأيتُ ابنَ أبي أوفى صلّى على جنازة فسلّم تسليمة (واحدة)". **لكن إسناده ضعيف؛ فيه أبو وكيع الجراح بن مليح، وهو ضعيف واتّهمه بعضهم**". اهـ. قلت: **أبو وكيع الجراح بن مليح** مختلفٌ فيه، والأكثرون على توثيقه، وهو من رجال مسلم. قال الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق" (٦٢): "صدوق وُثِّق، وليّنه بعضهم". وقال في الكاشف: "وثّقه أبو داود، وليّنه بعضهم". وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق يهم". وعلى هذا جرى الشيخ في تخريجاته، ومن ذلك قوله في "الصحيحة" (٧/١٤٠٣): "وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»؛ وفي أبي وكيع – واسمه: الجراح بن مليح الرؤاسي – ضعف لا ينزل حديثه إن شاء الله عن مرتبة الحسن".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٣٧/١٣٤٧).

(٥) كذا نقله الشيخ، ولعلّه سبق قلم، والذي قاله الحاكم على ما في جميع طبعات "المستدرك": "صحيح على شرط الشيخين".

قلت: ولم يخرّج الشيخان ليحيى بن سعيد عن المثنى بن سعيد، ولا لقتادة عن عبد الله بن بريدة.

وفيه نظرٌ لا مجال لذكره هنا، لا سيما وأنّ أَحَدَ إسنادي النسائي[١] صحيح على شرط البخاري".

٣٨٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/١٥٧-١٥٨) عند حديث يرويه عاصم بن عبيد الله عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النبيَّ ﷺ **(قَبَّلَ عُثْمانَ بنَ مَظْعونٍ وهو مَيِّتٌ، وهو يَبْكِي)**:

"أخرجه أحمد .. والترمذي (١/١٨٤) .. والحاكم (١/٣٦١)[٢] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "هذا حديث متداول بين الأئمة، إلاّ أنّ الشّيخين لم يحتجّا بعاصم بن عبيد الله". وكذا قال الذهبي.

قلت: **وعاصم هذا ضعيف** كما في "التقريب""[٣].

٣٨٦ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٦٨) عند حديث يرويه عبد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قال عليّ بن أبي طالب: «**غَسَّلْتُ رسولَ اللهِ فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ ما يكونُ مِنَ المَيِّتِ فَلَمْ أَرَ شَيْئًا، وكان طَيِّبًا ﷺ حَيًّا ومَيِّتًا** ..»:

"أخرجه ابن ماجه (١/٤٤٧)، والحاكم (١/٣٦٢)[٤] .. وإسناده صحيح كما قال في "الزوائد" (ق١/٩٢)، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين".

وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: فيه انقطاع".

قلت: **وهذا مما لا وَجْهَ له**؛ فإنّ الحديث من رواية معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عليّ. وهذا سندٌ متّصلٌ معروفٌ رِوايةُ بعضهِم عن بعض، أما معمر عن الزهري، والزهري عن سعيد فأَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُذْكَر، وأما رواية سعيد عن عليٍّ فموصولةٌ أيضا كما أشار إلى ذلك الحافظ في "التهذيب". بل ذهب إلى أنه سمع من عمر أيضا[٥] .."[٦].

وقد أشار الترمذي إلى إعلاله بالانقطاع بين قتادة وابن بريدة، ولعلّ هذا هو وجه النّظر الذي عناه الشيخ رحمه الله.

(١) أخرجه عقِب الطريق الأوّل برقم (١٨٢٩) من طريق كهمس عن ابن بريدة عن أبيه به.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٣٧/١٣٤٨).

(٣) وقد اضطرب فيه كما بيّن ذلك الشيخ شعيب ومن معه في تعليقهم على "مسند أحمد" (٢٤١٦٥).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٤٠/١٣٥٣).

(٥) علّق الشيخ هنا بقوله: "قلت: وفيما ذكره في عمر نظر، لا يتّسع المجال الآن لبيانه، وأما سماعه من عليٍّ فهو صحيح، وذلك أنّ وفاة عليٍّ ﷺ كانت سنة أربعين، وكان لسعيد يومئذٍ من العُمُرِ ثمان وعشرون سنة، فأين الانقطاع!".

(٦) قلت: ومراد الذهبي بالانقطاع، هو انقطاعه بين سعيد والنبي ﷺ، يعني: إرساله، وأنّ سعيداً لم يسمع هذا الحديث بعينه من عليّ، لا أنه لم يسمع منه مطلقاً. يوضّحه قول الدارقطني في "العلل" (٣/٢١٩): "حدّث به سليمان بن أرقم عن الزهري عن

٣٨٧ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٢٨) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مَرْثَد بن عبد الله اليَزَنِي عن مالك بن هُبَيرة ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة: «**ما صَفَّ صُفُوفٌ ثلاثةً مِنَ المُسْلِمِينَ على جِنازةٍ إلّا أَوْجَبَتْهُ**»:

"أخرجه أبو داود (٦٣/٢)، والترمذي (١٤٣/٢) .. والحاكم (٣٦٢/١-٣٦٣)[١] ..

وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! .. **وفيه عندهم جميعاً محمد بن إسحاق**، وهو حسن الحديث إذا صرّح بالتّحديث، ولكنه هنا قد عنعن. **فلا أدري وَجْهَ تحسينهم للحديث فكيف التّصحيح ؟!**"[٢]. وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة" (٢١٢/٢)، وتحقيق "مشكاة المصابيح" (٥٣٠/١).

٣٨٨ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٨٧-٨٨) عند حديث يرويه فُلَيح بن سليمان عن سعيد بن عُبَيد بن السَّبّاق عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «كُنّا مَقْدَمَ النبيِّ ﷺ إذا حُضِرَ مِنّا المَيِّتُ آذَنّا النبيَّ ﷺ، فَحَضَرَهُ واسْتَغْفَرَ له .. ورُبَّما طالَ حَبْسُ ذلك على نبيِّ الله ﷺ، فَلَمّا خَشِينا مَشَقَّةَ ذلك عليه قال بعضُ القَوْمِ لِبعضٍ: لَوْ كُنّا لا نُؤْذِنُ النّبيَّ ﷺ بأَحَدٍ حتّى يُقْبَضَ، فإذا قُبِضَ آذَنّاهُ، فلم يكن عليه في ذلك مَشَقَّةٌ ولا حَبْسٌ، ففعلنا ذلك؛ فكُنّا نُؤْذِنُهُ بالمَيِّتِ بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ، فَيَأْتِيهِ فَيُصَلِّيَ عليهِ ..»:

سعيد بن المسيب عن عليّ. وقال عبد الواحد بن زياد وصفوان بن عيسى: عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قال عليٌّ. **وأرسله ابن المبارك وعبد الرزاق عن معمر، وكذلك قال صالح بن كيسان والأوزاعي عن الزهري. والمرسل أصحّ**". وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٥١٩/٣) بعد أن سأل أباه عن طريق عبد الواحد بن زياد الموصول: "ورواه عبد الله بن داود الخريبي عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: (أُلْحِد لِرسول الله ﷺ). قال أبي: **الصحيح مرسل، وحديث عبد الواحد خطأ**". اهـ. قلت: ورواية ابن المبارك عن معمر المرسلة أخرجها أبو داود في "مراسيله" (٤١٥). ورواية عبد الرزاق عن معمر المرسلة أخرجها عبد الرزاق في "مصنفه" (٦٣٨١). ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٠١٨) عن عبد الأعلى عن معمر به مرسلاً أيضًا. وانظر: "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" (ص ٣١١-٣١٢).

ومراسيل سعيد بن المسيب مقبولة عند أكثر العلماء، ويتقوّى مرسله هذا بما ذكره الشيخ من شواهد فلتنظر في تتمة تخريجه.

(١) في طبعة دار المنهاج (١٣٥٥/٣٤١/٢).

(٢) قلت: قد صرّح محمّد بن إسحاق بالتحديث عند الروياني في "مسنده" (١٥٣٧).

وذكر له الشيخ قبل ذلك شاهدا من حديث أبي أمامة، وأعلّه بابن لهيعة. وله شاهد أيضاً بسند حسن من حديث شيبان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «ما صفَّ صفوفٌ ثلاثةٌ على ميتٍ فيَشفعونَ له إلا شُفِّعوا فيه». رواه أبو بكر الشافعي في "فوائده/الغيلانيات" (٨١٩ و٨٢٠) من طريقين عن شيبان به، وأورده الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٦١٥/٢) من طريق تمتام.

"أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧٥٣ - مورد)، والحاكم (١/٣٥٣، ٣٦٤-٣٦٥[١]) .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط الشيخين"! **وإنما هو صحيح فقط؛ لأنّ فيه سعيد بن عُبَيد بن السَّبّاق، ولم يُخَرِّجا له شيئاً**"[٢].

٣٨٩ - قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٢٦) عند حديث يرويه عُمارة بن غَزية عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه: أنّ أبا طلحة دَعا رسولَ الله ﷺ إلى عُمَير بن أبي طلحة حين تُوُفِّيَ: «**فأَتاهم رسولُ الله ﷺ، فَصَلّى عليه في مَنْزِلِهم، فَتَقَدَّمَ رسولُ الله ﷺ، وكان أبو طلحة وراءَهُ وأُمُّ سليم وراء أبي طلحة، ولم يكن معهم غيرهم**»:

"أخرجه الحاكم (١/٣٦٥)[٣] .. **وقال الحاكم:** "هذا صحيح على شرط الشيخين، وسنّة غريبة في إباحة صلاة النساء على الجنائز". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده؛ لأنّ فيه عمارة بن غزية، ولم يخرّج له البخاري إلا تعليقاً**[٤]. وله شاهد من حديث أنس بمعناه. أخرجه الامام أحمد (٢/٢١٧)".

٣٩٠ - قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٧٤) عند حديث يرويه أسامة بن زيد اللّيثي عن ابن شهاب أنّ أنس بن مالك رضي الله عنه حدّثه: «**أنّ شُهداءَ أُحُدٍ لم يُغَسَّلُوا، ودُفِنُوا بِدِمائِهِمْ، ولم يُصَلَّ عليهم**»:

"أخرجه أبو داود .. والترمذي .. وحسّنه .. والحاكم (١/٣٦٥-٣٦٦)[٥] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي .. **هو عندي حسن، على أنه على شرط مسلم**"[٦].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٤٥-١٣٦٣/٣٤٦).

(٢) وفليح بن سليمان - وإن كان من رجال الشيخين - فهو صدوق كثير الخطأ كما قال الحافظ في "التقريب".
وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٣/١٤٢٣): "إسناده جيد". وقد تقدّم هنا قريباً تحت رقم (٣٧٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٤٦/١٣٦٤).

(٤) وقال الهيثمي في "المجمع" (٣/٣٤): "رجاله رجال الصحيح". وقال الشيخ محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "البحر المحيط" (١٨/٦٠١): "هذا الحديث صحيح كما قال الحاكم، ووافقه الذهبيّ، ولكنه على شرط مسلم كما قال الشيخ الألبانيّ، فإنّ عمارة بن غزيّة من رجال مسلم، وإنما علّق له البخاريّ، فتنبّه".
قلت: وعبد الله بن أبي طلحة لم يخرّج له البخاري أيضاً. ولم يخرّج مسلم لعُمارة بن غَزية عن إسحاق بن عبد الله.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٤٧/١٣٦٦).

(٦) اقتصر الشيخ على تحسينه فقط لأجل حال أسامة بن زيد اللّيثي؛ فهو مختلف فيه، ولخّص أقوالهم الحافظ فقال في "التقريب": "صدوق يهم". ولم يخرّج له مسلم عن الزهري شيئاً؛ فالحديث ليس على شرطه. لا سيما وقد أعلّه البخاري وغيره بأنّ أسامة بن

- وانظر: "أحكام الجنائز" (ص٧٩-٨٠).

٣٩١ - قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٨٠) عند حديث يرويه محمد بن مسلم الطّائفي عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: رأيتُ ناراً في المقابرِ فأَتَيْتُهم، فإذا رسولُ الله ﷺ في القَبْرِ وهو يقول: «**ناوِلُوني صاحِبَكُم**»:

"أخرجه أبو داود (٦٣/٢)، والحاكم (٣٦٨/١)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي .. **وكلّ ذلك خطأ؛** فإنّ مدار إسناده على محمد بن مسلم الطّائفي، وهو وإن كان ثقة في نفسه، فقد كان ضعيفاً في حفظه، ولذلك لم يحتجّ الشيخان به، وإنما روى له البخاري تعليقاً، ومسلم استشهاداً، **ومِنَ العجائِبِ أنّ الحاكم والذهبيَّ على علم ببعض هذا،** فقد ذكر المزّي أنّ الطّائفيَّ هذا ليس له في مسلم إلا حديثاً واحداً، قال الحافظ ابن حجر: "وهو متابعة عنده، **كما نصّ عليه الحاكم**"[٢]، وكذلك صرّح الذهبي في ترجمته من "الميزان" أنّ **مسلماً روى له متابعة**"[٣].

زيد غلِط في إسناده، وأنّ الصواب ما رواه البخاري في "صحيحه" (١٣٤٣) من طريق الليث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (كان النبي ﷺ يجمع بين الرَّجُلين مِنْ قتلى أُحدٍ في ثوب واحد، ثم يقول: «أيّهم أكثر أخذاً للقرآن»، فإذا أُشير له إلى أحدهما قَدَّمه في اللَّحد، وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة»، وأَمَرَ بدفنهم في دمائهم، **ولم يُغَسَّلوا، ولم يُصَلَّ عليهم**). قال الترمذي في "جامعه" (١٠١٦) عقِب رواية أسامة بن زيد: "حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث أنس إلا من هذا الوجه. **وقد خولف أسامةُ بن زيد في رواية هذا الحديث،** فروى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن جابر بن عبد الله .. ولا نعلم أحدًا ذكره عن الزهري عن أنس إلا أسامة بن زيد. وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: **حديث اللّيث أصحّ**". وقال في "العلل الكبير" برقم (٢٥٢): "سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أنس **غير محفوظ، غلط فيه أسامة بن زيد**".

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢١٠/٣): "رواه أسامة بن زيد الليثي عنه عن أنس. أخرجه أبو داود والترمذي، **وأسامة سيء الحفظ، وقد حكى الترمذي في "العلل" عن البخاري أنّ أسامة غلط في إسناده**".

قلت: ومسلم إنما خرّج له - كما قال الحاكم وأقرّه الذهبي في الكاشف - نسخةً لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر.

(١) في طبعة دار المنهاج (١٣٧٦/٣٥٢/٢).

(٢) وهذا نصّ كلام الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤١٤/٤-٤١٥): "قد استشهد به مسلم في غير موضع في كتابه، ولم يحتجّ به في الأصول، وقد ضعّفه أحمد بن حنبل وغيره، ومسلم على شرطه في تخريج مثله شاهداً فليس ممن يجرح فيخرج من حدّ الاستشهاد به".

(٣) قلت: جزم الشيخ هنا وفي غير موضع بضعف الطّائفي، والحقّ أنه مختلف فيه كما ذكر الشيخ نفسه في مواضع أخرى، وقوّى أمره كثيرٌ من الأئمة، وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق يخطئ"، فتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" فقالا: "بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، وقال ابن مهدي: كتبه صحاح، وذكره ابن حبان

٣٩٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٢٠٩) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت: أنّ عَلِيًّا قال لأَبِي هَيّاجٍ[١]: **(أَبْعَثُكَ على ما بَعَثَنِي عليهِ رسولُ الله ﷺ: أَنْ لا تَدَعْ تِمْثالًا إلّا طَمَسْتَهُ، ولا قَبْرًا مُشْرِفًا إلّا سَوَّيْتَهُ)**:

"**رواه مسلم** (٣/٦١) .. وأبو داود (٣٢١٨)، والنسائي (١/٢٨٥)، والترمذي (١/١٩٥) .. من طريق حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي ..

ورواه الحاكم أيضاً (١/٣٦٩)[٢] مُسْتَدْرِكاً على الشّيخين، **فَوَهِمَ في استدراكه على مسلم، وصحّحه على شرط الشيخين، وأبو الهيّاج لم يَرْوِ له البخاري**. وقال الترمذي: "حديث حسن".

قلت: **وفي هذا الإسناد علّة**، وهي عنعنة حبيب؛ فقد كان مدلّساً ولم يصرّح بالتّحديث في شيء مِنْ هذه الطُّرق إليه، لكن الحديث صحيح؛ فإنّ له طرقاً أخرى يَتَقَوَّى بها ..".

٣٩٣ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص١٩٦-١٩٧) عند حديث يرويه محمد بن إسماعيل بن أبي فُديك عن عمرو بن هانئ عن القاسم بن محمد قال: دخلتُ على عائشة فقلت: يا أُمّاه،

في "الثقات"، وقال ابن عدي: "هو صالح الحديث لا بأس به، لم أر له حديثا منكرا". وضعّفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقويّ في الحديث".

قلت: وقال إمام العلل علي بن المديني كما في "سؤالات ابن أبي شيبة" (رقم ١٧٤): "كان صالحا وسطاً".

وحرّر الكلام فيه العلامة المعلمي رحمه الله، فقال في "التنكيل" (١١/٢٥٧-٢٥٨/آثاره): "والطّائفي استشهد به صاحبا (الصحيح)، ووثقه ابن معين، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب بن سفيان وغيرهم، وقال ابن معين مرة: «ثقة لا بأس به وابن عيينة أثبت منه، وكان إذا حدّث من حفظه يخطئ، وإذا حدّث من كتابه فليس به بأس، وابن عيينة أوثق منه في عمرو بن دينار، ومحمد بن مسلم أحبّ إليّ من داود العطار في عمرو». وداود العطار هذا هو داود بن عبد الرحمن ثقة متفق عليه، وثقة ابن معين وغيره. وقال عبد الرزاق: «ما كان أعجب محمد بن مسلم إلى الثوري». وقال البخاري عن ابن مهدي: «كتبه صحاح». وقال ابن عدي: «لم أر له حديثاً منكراً». وضعّفه أحمد، ولم يبيّن وجه ذلك، فهو محمول على أنه يخطئ فيما يحدّث به من حفظه. فأما قول الميموني: «ضعفه أحمد على كل حال من كتاب وغير كتاب»، فهذا ظَنُّ الميموني، سمع أحمد يطلق التضعيف فحمل ذلك على ظاهره، **وقد دلّ كلام غيره من الأئمة على التفصيل**".

وقال الشيخ مقبل رحمه الله في "أحاديث معلة" (ص١٨٩): "محمد بن مسلم مختلف فيه، والظاهر أنه لا ينزل حديثه عن الحسن". ولذلك حسّن الشيخ شعيب رحمه الله وصاحبه حديثَه هذا في تعليقه على "سنن أبي داود" (٣١٦٤)، وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢١٢) وقال: "هذا حديث حسن".

(١) هكذا وقعت الرواية للحاكم هنا بإسقاط أبي وائل بين حبيب وأبي الهيّاج، وقد أشار الحاكم إلى الاختلاف فيه على سفيان في تتمّة كلامه، والصواب إثباته كما رواه مسلم وغيره والحاكم نفسه عَقِب هذه الرواية من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبلي وائل عن أبي الهيّاج به. وانظر: "علل الدارقطني" (٤/١٧٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٥٤-٣٥٥/١٣٨٠).

اكْشِفِي لي عن النبيّ ﷺ وصاحِبَيْهِ، (فَكَشَفَتْ لي عن ثلاثةِ قبورٍ لا مُشْرِفَةٍ، ولا لاطِئةٍ، مَبْطُوحةٍ بِبَطْحاءِ العَرْصةِ بالحَمْراءِ ..):

"أخرجه أبو داود (٢/٧٠)، والحاكم (١/٣٦٩)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الاسناد"! ووافقه الذهبي! ... **عِلّتُهُ عمرو بن عثمان بن هانئ، وهو مستور** كما قال الحافظ في "التقريب"، ولم يوثّقه أحدٌ ألبَتَّة، **فتصحيح الحاكم لحديثه مِنْ تساهله المعروف، ومتابعة الذهبي له مِنْ أوهامه** الكثيرة التي لا تخفى على من تتبع كلامه في "تلخيص المستدرك""[٢].

– قال الألباني في "الإرواء" (٣/٢٠٨) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه:

٣٩٤ – من طريق حفص بن غياث عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: «**نهى رسول الله ﷺ أَنْ يُبْنَى على القَبْرِ، أو يُجَصَّصَ، أو يُقْعَدَ عليه، ونَهَى أَنْ يُكْتَبَ عليه**».

٣٩٥ – ومن طريق أبي معاوية عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: «**نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ عن تَجْصِيصِ القُبُورِ، والكِتابةِ فِيها، والبِناءِ عليها، والجُلُوسِ عليها**» بعد أنْ خرّجه من "صحيح مسلم" وغيره، وليس فيه النهي عن الكتابة على القبر: ".. فهي زيادة[٣] صحيحة، **إلا أنّ الحاكم**[٤] **أعلّها بعلّةٍ عجيبةٍ** فقال: "إنها لفظة صحيحة غريبة، وليس العمل عليها؛ فإنّ أئمة المسلمين مِنَ الشّرقِ إلى الغربِ مكتوبٌ على قبورهم، وهو عملٌ أَخَذَ به الخلفُ عن السّلفِ". وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: ما قلتَ طائِلاً، ولا نعلم صحابياً فَعَلَ ذلك، وإنما هو شيء أَحْدَثَهُ بعض التابعين فَمْن بعدَهم، ولم يبلغهم النهي".

قلت: **ومما يَرُدُّ كلام الحاكم** ثبوتُ كراهة الكتابة ونحوها عن السّلف، فروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن محمد (وهو ابن سيرين) أنه (كَرِه أنْ يُعَلَّمَ القبرُ).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٥٥-١٣٨٢/٣٥٦).

(٢) قال الشيخ شعيب رحمه الله ومن معه في تعليقهم على "سنن أبي داود" (٥/١٢٦): "إسناده حسن. عمرو بن عثمان بن هانىء روى عنه ثلاثة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي في "تاريخ الإسلام": كأنه صدوق. وقد صحح حديثه هذا الحاكم وسكت عنه الذهبي، وصححه كذلك النووي في "المجموع" (٥/٢٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/٣١٩)".

(٣) يعني: النهي عن الكتابة على القبر.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٥٦-١٣٨٣/٣٥٧).

وعن إبراهيم قال: (كانوا يكرهون أنْ يُعَلِّمَ الرُّجُلُ قبره). وعن فهد عن القاسم أنه أوْصى قال: (يا بني لا تَكْتُب على قبري، ولا تشرفنّه إلا قدر – الأصل قبر – ما يَرُدُّ عنِّي الماء).

وفهد هذا لم أعرفه، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصّدّيق"[1].

٣٩٦ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٢١١) عند حديث يرويه جعفر بن خالد ابن سارة المخزومي عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال: لَمّا نُعِيَ جعفرٌ قال النبيُّ ﷺ: «**اصْنَعُوا لآلِ جعفرٍ طعاماً؛ فقد أَتاهُم أَمْرٌ يُشْغِلُهم**»:

"أخرجه أبو داود (٢/٥٩)، والترمذي (٢/١٣٤) وحسّنه .. والحاكم (١/٣٧٢)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح الاسناد". ووافقه الذهبي. وصحّحه ابن السّكن أيضا كما في "التلخيص" (٥/٢٥٣)، **وهو عندي حديث حسن**[3] كما قال الترمذي؛ فإنّ له شاهداً من حديث أسماء بنت عميس، وقد بيّنتُ ذلك في "التعليقات الجياد"[4].

٣٩٧ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٤٧٧-٤٧٨) عند حديث يرويه ربيعة بن سيف المِعافِرِيُّ عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ أَبْصَرَ امْرَأَةً مُنْصَرِفَةً مِنْ جِنازةٍ، فَسأَلها: «**مِنْ أَيْنَ جِئْتِ؟**» فقالتْ: مِنْ تَعْزِيةِ أَهْلِ هذا الميّتِ، فقال رسول الله ﷺ: «**واللهِ لوْ بَلَغْتِ معهُمُ الكُدى ما رَأَيْتِ الجَنّةَ حتّى يَراها جَدُّ أَبِيكِ**»:

---

(١) وانظر:" ذخيرة العقبى" لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله (٢٠/١٢).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٦١/١٣٩١).

(٣) لأجل حال خالد بن سارة المخزومي؛ فقد روى عنه ابنه جعفر وعطاء بن أبي رباح، وهما ثقتان، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وصحّح له مَن ذكر الشيخ، ومعهم: الضياء المقدسي في "المختارة" (٩/١٦٦-١٦٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/٣٥٥). وقال الذهبي في "الميزان" في ترجمته بعد أنْ ذكر حديثه هذا: "حسّنه الترمذي من رواية جعفر ابن خالد، عن أبيه، وما صحّحه، **وخالد ما وُثّق، لكن يكفيه أنه روى عنه أيضا عطاء**". وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق".

(٤) وبيّنه أيضاً في "الضعيفة" (٨/٣٤٠) فقال عند حديث أسماء بنت عميس: أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٣/٥٥٠/٦٦٦٦) عن رجل من أهل المدينة عن عبد الله بن أبي بكر عن أمه أسماء بنت عميس قالت: (لَمّا أصيب جعفر، جاءني رسول الله ﷺ وقال: **(يا أسماء! لا تقولي هجراً، ولا تضربي صدراً** .. قالت: ثم عاج النبي ﷺ إلى أهله فقال: **اصنعوا لآل جعفر طعاماً؛ فقد شغلوا اليوم)**.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة الرّجل المدني. **والشّطر الأخير منه؛ أخرجه عبد الرزاق أيضاً (٦٦٦٥) بسند آخر كالترمذي وغيره، عن عبد الله بن جعفر به نحوه**". اهـ

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير ربيعة بن سيف هذا .. مختلف فيه؛ فقال البخاري في "التاريخ الكبير": "عنده مناكير". وقال في "الصغِيْر" (ص ١٣٧): "روى أحاديث لا يتابع عليه". واختلف قول النسائي فيه؛ فمرّةً: "ليس به بأس". ومرّةً ضعّفه - كما يأتي عند تخريج الحديث-. وقال الدارقطني: "صالح". وأما ابن حبان فأورده في "الثقات" (٣٠١/٦)! وقال: "كان يخْطِئ كثيراً"! وفي "الميزان": "وضعّفه الحافظ عبد الحقّ الأزدي - عندما روى له حديث: (يا فاطمة ...) (يعني: هذا) - فقال: "هو ضعيف الحديث، عنده مناكير. وقال ابن حبان: لا يتابع ربيعة على هذا، في حديثه مناكير".

قلت: وهذا هو الذي اعتمده الذهبي؛ فأورده في "الضعفاء"، وقال: "مصري تابعي، قال البخاري وابن يونس: عنده مناكير". وقال الحافظ: "صدوق، له مناكير" ..

والحديث أخرجه .. والنسائي (١٨٨٠) .. والحاكم (٣٧٤/١)[١] .. من طرق أخرى عن ربيعة ابن سيف ... به. وقال النسائي عقبه: "ربيعة ضعيف".

وأما الحاكم فقد وَهِم وهماً فاحشاً فقال: "صحيح على شرط الشيخين"! والعَجيبُ حقّاً موافقة الذهبي إياه! وقد عرفتَ تضعيفه لربيعة -كما تقدم-، وليس من رجال الشيخين!"[٢].

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٤٧٣/١).

٣٩٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٣٣/٣) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن بَهْمان، عن عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت عن أبيه قال: «**لَعَنَ رسولُ الله ﷺ زَوّاراتِ القُبورِ**» بعد أنْ خرّجه من حديث ابن عباس وأبي هريرة[٣]:

"رواه ابن ماجه (١٥٧٤) .. والحاكم (٣٧٤/١)[٤] .. **وسكت عليه الحاكم والذهبي**.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٣٩٧/٣٦٤/٢).

(٢) أبو عبد الرحمن الحُبُلِيّ - وهو عبد الله بن يزيد المَعَافِرِيُّ - لم يخرّج له البخاري.

وتعقّبَ الحافظُ ابن عبد الهادي في "المحَرّر" (ص٣٢٨) تصحيحَ الحاكم فقال: "**وليس كما قال**، فإنّ ربيعة لم يخرّج له صاحبا "الصحيحين" شيئاً، **بل هذا حديث منكر** ..".

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٤٩/٣): "أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة، وله شاهد من حديث ابن عباس، ومن حديث حسان بن ثابت".

قلت: وله شاهد رابع مرسل من حديث عكرمة مولى ابن عباس، أخرجه عبد الرزاق (٦٧٠٤) عن معمر بن راشد عن أيوب عن عكرمة رفعه (لعن الله زوارات القبور). ورواته ثقات.

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٣٩٩/٣٦٥/٢).

وقال البوصيري في "الزوائد" (ق ٢/٩٨): "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات".

قلت: **ابن بَهْمان لم يرو عنه غير ابن خيثم هذا**، ولذلك قال ابن المديني "**لا نعرفه**"، وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" على قاعدته، ووافقه العجلي، وقال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**" يعني: عند المتابعة. فالحديث صحيح لغيره، والله أعلم".

٣٩٩ – قال الألباني في «الضعيفة» (٨/١٤٣-١٤٥) عند حديث يرويه موسى بن داود الضّبّيّ عن يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي مسلم الخولاني عن عبيد بن عمير عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: (**زُرِ القُبورَ تَذْكُرْ بها الآخِرةَ، واغْسِلِ المَوْتى؛ فإنّ مُعالَجَةَ جَسَدٍ خاوٍ مَوْعِظَةٌ بلِيغةٌ، وصَلِّ على الجَنائزِ لعلّ ذلك أنْ يُحْزِنَكَ؛ فإنّ الحَزِينَ في ظِلِّ اللهِ يَتَعَرَّضُ كُلَّ خَيْرٍ**): "أخرجه الحاكم (١/٣٧٧[1] و٤/٣٣٠) .. إلا أنه قال في الموضع الأوّل: (في ظلِّ الله يتعرّض كلّ خير)، **وقال فيه**: "رواته عن آخرهم ثقات". وقال في الموضع الآخر[2]: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي هنا، وأما هناك [يعني: في الموضع الأول]؛ فتعقّبه بقوله: "قلت: لكنه منكر، ويعقوب هو القاضي أبو يوسف؛ حسن الحديث، ويحيى لم يدرك أبا مسلم، فهو منقطع، أو أنّ أبا مسلم رجل مجهول". وأبو يوسف القاضي؛ أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: كان كثير الغلط صدوقاً". قلت: ولعل قول الفلاس هذا، هو أعدل الأقوال فيه. والله أعلم.

لكن تبيّن لي فيما بعد أنه ليس (أبا يوسف القاضي)، وإنما هو الدَّوْرَقِيُّ الحافظ، وسيأتي تحقيق ذلك برقم (٧١٣٨). **ولقد أبعد البيهقيُّ النّجعةَ!** فقال عقب الحديث: "(يعقوب بن إبراهيم) هذا أظنه المدني المجهول، وهذا متن منكر".

قلت: وهذا منه عجب! وذلك؛ لأنّ المدني هذا متقدم على الدّورقي؛ روى عن هشام بن عروة! هذا من جهة، ومن جهة أخرى: لم يذكروه في الرواة عن (يحيى بن سعيد) وهو: القطان، وإنما ذكروا فيهم (يعقوب بن إبراهيم الدورقي). **ومثله قول الذهبي**: "أنّ أبا مسلم رجل مجهول"! **فإنه يدفعه أنّ في الإسناد نفسه أنه الخولاني**، وهو ثقة من رجال مسلم. والله أعلم. **وإنما العلة الانقطاع بينه وبين (يحيى بن سعيد)**؛ كما سيأتي تحقيقه تحت الرقم المذكور آنفاً[3].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٧٠/١٤٠٩).

(٢) انظر: التّعقّب رقم (١٦٣٤) من بحثنا هذا.

(٣) وهذا نصُّ كلامه (١٤/١٢٥١-١٢٥٢): ".. أخرجه ابن عساكر بالسّند المتقدم عن الحاكم من طريق عليّ بن الفرائضي: حدثنا موسى بن داود: حدثنا يعقوب ابن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن **رجلٍ** عن أبي مسلم الخولاني عن أبي ذرٍّ .. وقال

وخفي هذا التحقيق على الحافظ العراقي، فَجَوَّد إسناد الحاكم في "تخريج الإحياء" (٤/٤٩٠)! وتعقّبه العلامة الزبيدي في "شرح الإحياء" (١٠/٣٦٢) بكلام الذهبي والبيهقي؛ **دون أن يبين ما فيه من الخطأ!**".

- وانظر: «الضعيفة» (١٤/١٢٥٠-١٢٥١)، وحاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٣٩٤).

٤٠٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٣٢٦-٣٢٧) عند حديث يرويه مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**ما مِن مسلم يموت فيشهدُ له أربعةٌ مِنْ أَهْلِ أَبْياتِ جِيرانِهِ الأَدْنَيْنَ أنّهم لا يعْلَمونَ منه إلّا خيْرًا، إلّا قال اللّهُ تعالى وتبارك: قد قَبِلْتُ قَوْلَكمْ**. أو قال: **شهادتكم، وغَفَرْتُ له ما لا تَعْلَمونَ**):

"وصححه ابن حبان والحاكم[1] والذهبي[2]!

السيوطي: "هذا حديث غريب، أخرجه ابن شاهين في "الترغيب" (الأصل: التخريج)؛ قال شيخ الإسلام: **والرّجل المبهم ما عرفته**، وأخرجه الحاكم في "المستدرك" بحذفه، وزاد بين (أبي مسلم) و(أبي ذر): (عبيد بن عمير). وكذا أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب "القبور"، وموسى وثّقه أحمد وغيره".

قلت: وهو من رجال مسلم؛ فقول بعضهم: إنه مجهول .. مردود -كما سبق آنفاً، وفيما مضى تحت الحديث رقم (٣٦٦٣) -. **وإنما علة الحديث** (شيخ يحي بن سعيد) الذي لم يُسَمَّ بينه وبين (أبي مسلم الخولاني)، ومن هذا الوجه أخرجه ابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (١/٣٧٢/٤٧٠) قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول: ثنا أبي: ثنا موسى بن داود عن يعقوب بن إبراهيم عن يحي بن سعيد عن **رجلٍ** عن أبي مسلم الخولاني عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: .. فذكر الحديث.

قلت: **فالتقت رواية ابن شاهين مع رواية ابن عساكر التي نقلها السيوطي على إثبات الرجل المبهم، فهو العلة كما قال الذهبي**". اهـ

قلت: وقال الحافظ ابن حجر في الأمالي المطلقة (ص ١١٤) بعد أن خرّجه بإسناده من طريق ابن عساكر: "هذا حديث غريب. أخرجه ابن شاهين في "الترغيب" عن أحمد بن إسحاق بن بهلول عن أبيه عن موسى بن داود، فوقع لنا عالياً. **والرّجل المبهم في الإسناد ما عرفته. وفيه استدراك على الحاكم في استدراكه هذا الحديث**. لكن وقع عنده بحذفه فخفيت عليه علته، مع أنه أخرجه من طريقين إلى موسى ابن داود، وزاد عنده وعند الحاكم بين أبي مسلم وأبي ذر: (عبيد بن عمير)، وهذا يؤذن بأنه ما ضبط إسناده".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٧٢/١٤١٢).

(٢) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في تصحيحه الحديث، وأنه على شرط مسلم؛ لأنّ في إسناده مؤمل بن إسماعيل، وهو صدوق سيء الحفظ كما في "التقريب"، ولم يخرّج له مسلم شيئاً.

وخالفه جماعة من الثقات؛ فرووه عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بلفظ مغاير: (أنّ رسول الله ﷺ مرّت عليه جنازة، فأثنوا عليها خيراً، فقال رسول الله ﷺ: (**وَجَبَتْ**)، ثم مُرَّ عليه بجنازة أخرى، فأثنوا عليها شرا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**وَجَبَتْ**)، ثم قال: (**أنتم شهداء الله في الأرض**). أخرجه أحمد من طريق عفان عن حماد بن سلمة به.

وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ: (ثلاثة أهل أبيات..).

أخرجه أحمد، وفيه شيخ من أهل العلم لم يسمّ. لكن يشهد للّفظ الأوّل من الحديث [يعني: بذكر الأربعة شهود] ما رواه البخاري[1] وغيره عن عمر ﷺ مرفوعاً بلفظ: (أيما مسلم **شهد له أربعة** بخير أدخله الله الجنة. قلنا: وثلاثة؟ قال: وثلاثة. قلنا: واثنان؟ قال: واثنان). ثم لم نسأله في الواحد).

وهو وما قبله مخرج في "أحكام الجنائز" (ص٤٥)".

– وقال في "أحكام الجنائز" (ص ٦٢) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أحمد (٢٤٢/٣) .. والحاكم (٣٧٨/١)، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه أحمد (٤٠٨/٢)، وفيه شيخ من أهل العلم لم يسمّ، والراوي عنه عبد الحميد بن جعفر الزيادي ولم أجد له ترجمة.

وله شاهد آخر مرسل عن بشر بن كعب. أخرجه أبو مسلم الكجّي كما في "الفتح" (١٧٩/٣)".

– قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٢٧٢) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن محمد بن عمرو بن علقمة:

٤٠١ – من طريق سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إنّ المَيّتَ ليَسْمَعُ خَفْقَ نِعالِهِمْ إذا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ؛ فإنْ كان مُؤْمِنًا كانتِ الصّلاةُ عند رَأْسِهُ، وكان الصَّوْمُ عن يَمِينِهِ، وكانتِ الزَّكاةُ عن يَسارِهِ، وكان فِعْلُ الخَيْراتِ مِنَ الصَّدَقةِ والصّلاةِ والصِّلةِ والمَعْرُوفِ والإحْسانِ إلى النّاسِ عند رِجْلَيْهِ** ...»:

وأخرجه البخاري (٢٦٤٢) ومسلم (٩٤٩) بهذا اللّفظ من حديث حمّاد بن زيد عن ثابتٍ عن أنس به. وأخرجاه من طريق عبد العزيز بن صُهيب عن أنس نحوه.

وقد حسّن الشيخ لفظ مؤمل بن إسماعيل وقوّاه بما ذكر له من شواهد، ولذلك أورده في "صحيح الترغيب" (٣٧٧/٣).

وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٤٣٨/٤-٤٣٩): "أخرجه الحاكم من طريق محمد بن أسلم الطوسي عن مؤمل .. وقال: صحيح على شرط مسلم. **كذا قال**: ومؤمل لم يخرّج له مسلم، واختلفوا فيه، وأنسب ما قيل فيه قول أبي حاتم: صدوق يخطئ كثيراً. ووجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة لكن قال: (ثلاثةٌ) ... ثم ساقه بإسناده من طريق أحمد، ثم قال: ورجاله ثقات إلا الشيخ الذي لم يسم. وقد أخرج بعضه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة بسند ضعيف.

وللحديث طرق أخرى عن جماعة من الصحابة سأذكرها بعد إن شاء الله تعالى". اهـ

(١) برقم (٢٦٤٣).

٤٠٢ – ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**والّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، إنّه لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعالِهِمْ حِينَ يُوَلُّونَ عنه**». قال الحاكم: ثم ذكر الحديث بنحوه إلا أنّ حديث سعيد بن عامر أتمّ:

"أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧٨١)، والحاكم (١/٣٧٩-٣٨٠)[١] **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسنٌ فقط،** لأنّ فيه محمد بن عمرو ولم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له مقروناً أو متابعة"[٢].

٤٠٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٨/٩٦) عند حديث يرويه عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة ﷺ قال: خرج النبيُّ ﷺ على جنازة ومعه عمر بن الخطاب، فسَمِع نساءً يَبْكِين، فَزَبَرَهُنّ عمرُ، فقال رسول الله ﷺ: «**يا عمرُ دَعْهُنّ؛ فإنّ العَيْنَ دامِعةٌ، والنَّفْسَ مُصابَةٌ، والعَهْدَ قَرِيبٌ**»:

"رواه النسائي (١/٢٦٣)، وابن ماجه (١٥٨٧) .. وأحمد ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات غير سلمة بن الأزرق؛ قال الذهبي: "لا يُعرف"[٣].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٧٥-٣٧٧/١٤١٧ و١٤١٨).

قلت: وأخرجه أحمد أيضاً (٨٥٦٣) من طريق حماد بن سلمة بهذا اللفظ المختصر عند الحاكم.

(٢) قلت: ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/٩٩-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠٣-١٠٥): "ومسلم بن الحجاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت. فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشّواهد أحاديث معدودة ..".

قلت: ويشهد لرواية حماد بن سلمة المختصرة ما رواه أحمد (٩٧٤٢) من طريق سفيان عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً (إنّ الميت ليسمع خفق نعالهم، إذا ولوا مدبرين).

وإسناده ضعيف، والد السدي –وهو عبد الرحمن بن أبي كريمة– لم يرو عنه غير ابنه إسماعيل، ولم يوثقه سوى ابن حبان، فهو مجهول الحال كما قال الحافظ في "التقريب"، وباقي رجاله رجال الصحيح.

وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠). وعن البراء بن عازب في حديثه الطويل.

(٣) وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٢٠٧): "لا أعرف أحداً من مُصَنِّفِي الرِّجال ذكره، ولا تعرف له حال". وأعلّ الحديث به. وأما الذهبي فقد قوّى حاله في "اختصار السنن الكبير" (٣/١٤١٨) فقال: "**وسلمة بن الأزرق لا يعرف، لكن كون ابن عمر قبل خبره دلّ على قوّة حديثه عنه**". وقال مثله أحمد شاكر في "تعليقه على المسند" (٥/٢٨٩) عند هذا الحديث. وأيّده شيخنا محمد بن علي بن آدم في "ذخيرة العقبى" (١٨/٣١٦) وصحّحا حديثه.

قلت: **وقد سقط من الإسناد عند بعضهم، ومنهم الحاكم** في "المستدرك" (٣٨١/١)[١]، **فَجَرى على ظاهره**، فقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!!"[٢].

٤٠٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (٢٧٢/١٠) عند حديث يرويه أبو إسحاق إبراهيم الهجري عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ: **(ينْهَى عن المَراثِي)**:

"أخرجه ابن ماجه (٤٨٣/١)، والحاكم (٣٨٣/١)[٣] .. **وقال الحاكم:**

"غريب صحيح، إبراهيم بن مسلم الهجري ليس بالمتروك؛ إلا أنّ الشيخين لم يحتجّا به"!

قلت: **ولكنه ليس بالثقة أيضاً**؛ ففي "التقريب": "ليّن الحديث".

بل قال البوصيري في "الزوائد" (١٠٠/٢): "ضعيف جدا"[٤].

٤٠٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٦٢/٢) عند حديث يرويه يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلّام عن أبي سلّام عن أبي مالك الأشعري ﷺ مرفوعاً **(إنّ في أُمَّتِي أَرْبعًا مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيّةِ لَيْسُوا بِتارِكِيهِنّ: الفَخْرُ في الأحْسابِ، والطَّعْنُ في الأنْسابِ، والاسْتِسْقاءُ بالنُّجُومِ، والنِّياحةُ على المَيِّتِ؛ فإنّ النّائِحةَ إنْ لَمْ تَتُبْ قَبْلَ أَنْ تَمُوتَ، فإنّها تَقُومُ يَوْمَ القِيامةِ عَلَيْها سَرابِيلُ مِنْ قَطِرانٍ، ثُمّ يُغْلى عَلَيْهِنّ دُرُوعٌ مِنْ لَهَبِ النّارِ)**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٧٨/٢-٣٧٩/١٤٢٠).

(٢) قلت: ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٢٠/١١-٢٣) وحكى الاختلاف في إسناده، ومما قاله:

"رواه هشام بن عروة عن وهب بن كيسان واختلف عنه: فرواه عثمان بن مكتل، وابن جريج، ووهيب بن خالد، وحسان بن إبراهيم، ومحمد بن سعيد الأموي أخو يحيى .. والليث بن سعد، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وأبو أسامة، وإسماعيل بن عياش، وابن هشام بن عروة، عن هشام ابن عروة، عن وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن **سلمة الأزرق**، عن أبي هريرة ..". يعني: زادوا في الإسناد سلمة بن الأزرق.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٨٢/٢/١٤٢٦).

(٤) وقال الذهبي في "الكاشف": "ضُعِّف". ولهذا تعقّبَ تصحيحَ الحاكم لما أخرجه مطوّلاً في موضع آخر من "المستدرك" (٣٣٥/٢/١٣٤٤) فقال: "قلت: فيه إبراهيم الهجري، **وقد ضعّفوه**". وتعقّبه الحافظ ابن حجر أيضاً في هذا الموضع فقال في "نتائج الأفكار" (٤٠٩/٤): "قلت: **وليس كما قال**؛ فإنّ مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري -بفتح الهاء والجيم- وهو ضعيف عند جميع الأئمة من قبل ضعفه لم نجد فيه توثيقاً لأحد إلا قول الأزدي: صدوق، والأزدي ضعيف. واعتذر الحاكم بعد تخريجه بقوله: لم ينقم عليه بحجة، **وهذا لا يكفي في التصحيح**، والله أعلم".اهـ

"أخرجه مسلم (٤٥/٣) وأحمد ... **واستدركه الحاكم** (٣٨٣/١)[١] فقال: "صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه مسلم مختصراً". **كذا قال،** وهو عنده بهذا اللّفظ؛ إلا أنه قال في أوله:

(**إنّ في أمتي أربعاً من أمر الجاهلية ليسوا بتاركيهن: الفخر** ...) الحديث".

– وقال في "الصحيحة" (٥٩٥/٤) عند الحديث السّابق:

"أخرجه **مسلم** (٤٥/٣) وأحمد (٤٢/٥ و٣٤٣ و٣٤٤) عن يحيى بن أبي كثير أنّ زيداً حدّثه أنّ أبا سلام حدّثه أنّ أبا مالك الأشعري حدّثه به مرفوعاً. وأخرجه الحاكم (٣٨٣/١) من هذا الوجه نحوه، **وقال:** "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وفيه نظر؛** فإنّ زيداً وجدّه أبا سلام لم يخرّج لهما البخاري في "صحيحه"، بل في "الأدب المفرد".

٤٠٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤١٢/٤) عند حديث يرويه إسماعيل بن عبيد الله عن كريمة المزنية عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ثلاثةٌ مِنَ الكُفْرِ باللهِ: شَقُّ الجَيْبِ، والنِّياحةُ، والطَّعْنُ في النَّسَبِ**): "أخرجه الحاكم (٣٨٣/١)[٢] **وقال:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، **مع أنه قد قال في ترجمة كريمة هذه من** "الميزان": "**تفرّد عنها إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر**".

يشير إلى أنها مجهولة، ومع ذلك وثّقها ابن حبان، وليس ذلك منه بغريب، ولكن الغريب أنْ يوافقه الحافظ ابن حجر، فيقول في ترجمتها من "التقريب": "ثقة"**!** مع أنه لم يوثّقها غير ابن حبان"[٣].

٤٠٧ – قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص٢٠٨) عند حديث يرويه واصل بن عبد الأعلى عن محمد بن فضيل عن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ قال: كان رسولُ الله ﷺ يَتَعَهّدُ الأنصارَ ويَعُودُهُم، ويسألُ عنهم، فبَلَغَهُ عن امرأةٍ من الأنصار مات ابنُها وليس لها غيره، وأنها جَزَعَتْ عليه جَزَعاً شديداً، فأتى النبيُّ ﷺ فأَمَرَها بتقوى اللهِ وبالصَّبْرِ .. ثم قال: «**ما مِنِ امْرِئٍ، أو امرأةٍ مسلمةٍ يموتُ لها ثلاثةُ أولادٍ؛ إلا أَدْخَلَهُمُ اللهُ بهم الجنّةَ** ..»:

"أخرجه الحاكم (٣٨٤/١)[٤] **وقال:** "صحيح الاسناد"، ووافقه الذهبي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٨٢/٢-١٤٢٧/٣٨٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٤٢٩/٣٨٤/٢).

(٣) قلت: والحديث له طرق أخرى عن أبي هريرة، وشواهد ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

وأصل الحديث رواه مسلم (٦٧) من حديث أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً (اثْنَتانِ في النّاسِ هُما بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ في النَّسَبِ، والنِّياحَةُ على الميّتِ).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣٨٤/٢-١٤٣٠/٣٨٥).

قلت: **بل هو على شرط مسلم**؛ فإنّ رجاله كلّهم رجال صحيحه، لكن أحدهم فيه ضعفٌ مِنْ قِبَلِ حفظه[1]. لكن لا ينزل حديثه هذا عن رُتبه الحسن"[2].

٤٠٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٥٧-٥٩) عند حديث يرويه مؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَوْلادُ المؤمنين في جَبَلٍ في الجَنّةِ يَكْفُلُهُم إبراهيمُ وسارةُ، حتى يَرُدَّهُمْ إلى آبائِهِم يومَ القيامةِ**):

"أخرجه الحاكم (١/٣٨٤)[3] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!!

قلت: **وهذا خطأ فاحش، وبخاصة من الذهبي**؛ لأنّ مؤملاً هذا ليس من رجال الشيخين أوّلاً، ثم هو شديد الخطأ ثانياً؛ فقد قال فيه إمام المحدثين البخاري: "منكر الحديث".

وقد اعترف كلّ مَنْ ترجم له – حتى الذهبي – بأنه سيئ الحفظ، فقال في "الميزان":

"حافظ عالم يخطئ. وثّقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة، كثير الخطأ. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: في حديثه خطأ كثير". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق سيئ الحفظ".

وقد اعتمد قول أبي حاتم المتقدم الذهبي نفسه في "الكاشف"، ثم أتبعه ببيان سبب كثرة خطئه فقال: "وقيل: دَفَنَ كُتُبَه، وحَدَّثَ حِفْظاً؛ فغلِط".

قلت: فمثله لا يحتجّ به إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟! فقد جاء بإسناد آخر حَسَنٍ مختصرا بلفظ: (**ذَرارِي المؤمنين يَكْفُلُهُمْ إبراهيمُ في الجَنَّة**).

---

(١) وهو بشير بن المهاجر؛ قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق ليّن الحديث"، وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف يعتبر به، فقد قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، قد اعتبرتُ أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب. وقال ابن عدي – بعد أن خبر حديثه أيضا –: روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه وإن كان فيه بعض الضعف، وقال العقيلي: منكر الحديث. ولا نعلم وثقه كبير أحد سوى ابن معين. وكلام أحمد فيه من الجرح المفسر".

(٢) وحسّن إسناده الحافظ ابن حجر في "مختصر زوائد مسند البزار" (١/٢٨٥).

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما: قالت النساء للنبي ﷺ: غَلَبَنا عليك الرِّجال فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قال لهن: (ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجابا من النار فقالت امرأة واثنتين فقال واثنتين). وهذا لفظ أبي سعيد. رواه البخاري (١٠١، ١٠٢)، ومسلم (٢٦٣٣، ٢٦٣٤). وعن أنس ﷺ مرفوعاً: (ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم). رواه البخاري (١٢٤٨، ١٣٨١)

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٨٦/١٤٣٢).

أخرجه ابن حبان وغيره، وسبق تخريجه في "الصحيحة" (٦٠٣)[١].

ثم إنّ الحديث يخالف بظاهره ما جاء في عدة أحاديث صحيحة: أنّ نبيّنا ﷺ هو أوّل من يدخل الجنة، وأنّ أولاد الآباء يَأْبَوْنَ أنْ يدخلوا الجنة إلا وآباؤهم معهم، فيدخلون جميعاً.

وهناك مخالفة أخرى لمؤمل بن إسماعيل من جماعة من الثقات:

منهم: يحيى القطان قال: عن سفيان به موقوفا. أخرجه ابن عساكر.

منهم: وكيع. فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٩/٣): حدثنا وكيع عن سفيان به مختصرا بلفظ: (أطفال المسلمين في جبل بين إبراهيم وسارة يكفلونهم).

وقال العلامة الزبيدي في "شرح الإحياء" (٥٦٧/٨) بعد أن أشار إلى رواية وكيع هذه: "ورواه ابن مهدي وأبو نعيم؛ كلاهما عن الثوري؛ فوَقَفاه. وقال الدارقطني: إنه أشبه"[٢].

٤٠٩ – قال الألباني في «الضعيفة» (٦٦٧/١٣-٦٦٨) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه إبراهيم بن عصمة بن إبراهيم العدل عن أبي مسلم المسيّب بن زهير البغدادي عن أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**لا تُنَجِّسُوا مَوْتاكُمْ؛ فإنّ المُسلِمَ لا يَنْجُسُ حَيّاً أو مَيِّتاً**):

"أخرجه الحاكم (٣٨٥/١)[٣]، ومن طريقه البيهقي .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا خطأٌ فاحشٌ منهما**، وسببه أنهما وَقَفَ نَظَرُهُما عند ابني أبي شيبة – فإنهما من شيوخ الشيخين، وكذلك مَن فوقهما كما تقدم –، وكان عليهما أنْ يَنْظُرا إلى مَن دونهما أيضاً، فإذا كانوا من الثقات؛ أَمْكَنَ القول بصحة الإسناد، وإلا؛ فلا – كما هو الشّأنُ هنا –، **فإنّ شيخ الحاكم إبراهيم بن عصمة وإن كان صدوقاً في نفسه، فقد أَدْخَلُوا في كتبه أحاديث**، كما جاء في "الميزان" و"اللسان".

وشيخه المسيّب بن زهير البغدادي ترجمه الخطيب (١٣٧/١٣)، وذَكَر أنه كان على شرطة بغداد في أيام المنصور والمهدي والرشيد، ولم يذكر له شيوخا ورواة إلا حديثاً واحداً رواه عن المهدي بإسناده،

---

(١) وسيأتي في هذا البحث تحت رقم (٩٤٨).

(٢) انظر: "علل الدارقطني" (١٨٦/١١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٨٧/٢-١٤٣٦/٣٨٨).

ومع ذلك ففي الطريق إليه مَن رُمِي بالوضع – وقد مضى تخريجه برقم (٧٨٧) –؛ **فهو إذن مجهول،** وقد مات سنة (١٧٦) – كما ذكر الخطيب –، ففي هذا الإسناد غرابة؛ إذ ليس من المعهود أن يروي المتَوَفَّى في هذه السّنة عن المتوفّى بعده بنحو ستين سنة، فإنّ أبا بكر بن أبي شيبة توفي سنة (٢٣٥)، وأخاه عثمان توفي سنة (٢٣٩).

نعم؛ لو أنّ هذا الراوي كان معروفاً برواية الحديث وتلقِّيه إياه عن الحُفّاظ؛ لقلنا: إنه من باب (رواية الأكابر عن الأصاغر)، ولكنه غير معروف؛ فلعله لذلك قال البيهقي عقب الحديث:

"غريب عن ابن عيينة، المعروف موقوف"[١].

٤١٠ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٥٥٤/٢) عند حديث يرويه سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: صلّى ابن عباس على جنازةٍ، فَقَرَأَ بفاتحةِ الكِتابِ، فقلتُ له، فقال: «**إنه مِنَ السُّنَّةِ**، أو **مِنْ تَمامِ السُّنّةِ**»:

"أخرجه البخاري (١٥٨/٣)، وأبو داود (٦٨/٢) .. والحاكم (٣٥٨/١ و ٣٨٦[٢]).

وقال الحاكم: "صحيح على شرطهما". ووافقه الذهبي. **وقد وَهِما مِنْ وجهين:**

الأوّل: استدراكهما على البخاري. وهو في "صحيحه"!

والآخر: أنه ليس على شرط مسلم؛ فإنه لم يخرّج لطلحة هذا".

٤١١ – قال الألباني في «الضعيفة» (٦٦٥/١٣-٦٦٧) عند حديث يرويه أبو شيبة إبراهيم بن عبد الله عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن عبد الله بن

---

(١) لا شكّ في خطأ شيخ الحاكم أو شيخ شيخه على أبي بكر ابن أبي شيبة؛ فقد رواه هذا في "مصنّفه" (١١٢٤٦/عوامة) – كما ذكر الشيخ في تخريجه قبل كلامه هذا – بهذا السّند عن ابن عباس موقوفاً عليه، وتابعه سعيد بن منصور؛ فرواه كذلك في "سننه" عن سفيان به موقوفاً على ابن عباس. وعلّقه البخاري موقوفاً على ابن عباس بصيغة الجزم تحت ترجمة (باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسِّدر). قال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤٦٠/٢-٤٦١) بعد أنْ ساقه موقوفاً من رواية سعيد بن منصور في "سننه" وصحّح سنده، ومرفوعاً من رواية الحاكم: "رواه الحاكم في "المستدرك" من طريق أبي بكر وعثمان ابن أبي شيبة عن ابن عيينة به مرفوعاً. وقال الضياء في "الأحكام": إسناده عندي على شرط صحيح.

قلت (الحافظ): وأخرجه في "المختارة" من طريق الدارقطني كما أوردناه. **والذي يتبادر إلى ذهني أنّ الموقوف أصحّ**؛ فقد رواه كذلك عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً. أخرجه البيهقي بإسناد صحيح.

وهكذا رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس". اهـ

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٤٣٩/٣٨٩/٢).

قلت: وقد عزاه الحاكم للبخاري في الموضع الأوّل؛ فلا يلحقه ثمّتَ لومٌ أو تعقّبٌ.

عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**ليس عليكم في غَسْلِ مَيِّتِكُم غُسْلٌ إذا غَسَّلْتُموهُ؛ فإنّ ميِّتَكُم ليس بنَجِسٍ، فحَسْبُكُم أنْ تغْسِلوا أيْدِيَكُم**):

"أخرجه الدارقطني في "سننه" (٤/٧٦/٢)، والحاكم (٣٨٦/١)[١]، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (٣٠٦/١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!

وقال البيهقي: "هذا ضعيف، والحَمْلُ فيه على أبي شيبة كما أظن".

قلت: **وهو الصّواب** .. ويبدو لي – والله أعلم – أنّ البيهقيَّ لَمّا ضعّف هذا الحديث؛ قد لاحظ أمرين اثنين:

أحدهما: أنّ أبا شيبة هذا – مع كونه ثقة – كان تغيّر قبل موته في آخر أيامه كما قال ابن المنادي.

والآخر: أنّ أبا شيبة قد خولف في رفعه، أو أنّ المخالف هو شيخه خالد بن مخلد؛ فإنه وإن كان من شيوخ البخاري؛ ففيه كلام كثير، حتى أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال أحمد: له أحاديث مناكير. وقال ابن سعد: منكر الحديث". ثم رأيت الذهبي في "الميزان" قد أورد له أحاديث من مناكيره؛ هذا أحدها، وذكر أنه مما تفرّد به.

فأقول: فهذا هو الراجح؛ أنّ خالدا هذا هو المخالف؛ فقد أخرجه البيهقي (٣٠٦/٦) من طريق مُعلّى ومنصور بن سلمة، و(٣٩٨/٣) من طريق ابن وهب؛ ثلاثتهم عن سليمان بن بلال ... به موقوفاً على ابن عباس. وتابعهم رابع – وكلّهم ثقات –؛ فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٧/٣): حدّثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطاء عَنْ اِبْنِ عَبَّاسٍ به موقوفاً مختصراً بلفظ: (لا تُنَجِّسوا موتاكم؛ فإنّ المؤمن ليس بنجس حيّاً ولا ميّتاً)[٢].

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. وتابعه ابن جريج عن عطاء ... به نحوه. أخرجه عبد الرزاق (٦١٠١/٤٠٥/٣). وتابعه عبد الملك عن عطاء ... به. أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً.

قلت: فرواية عطاء هذه تؤيد رواية الثقات الثلاثة عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عبّاسٍ. **وتؤكّد أنّ الحديث عن ابن عبّاسٍ موقوف، وأنّ رَفْعَ خالد ابن مخلد إيّاه عن سليمان بن بلال خطأ بيّن**". **وانظر**: "أحكام الجنائز" (ص٧٢).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٤٤٠/٣٩٠/٢).

(٢) وقد سبق قريباً قبل حديث واحد، فانظره مع التعليق عليه.

كِتابُ الزَّكاةِ

٤١٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٥/١٨٥-١٨٦) عند حديث يرويه يحيى بن عيسى الرّملي عن الأعمش عن عبد الله بن مُرّة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ﷺ **(آكِلُ الرِّبا ومُوكِلُهُ، وشاهِداهُ إذا عَلِماهُ، والواشِمَةُ والمُؤْتَشِمَةُ، ولاوِي الصَّدَقةِ، والمُرْتَدُّ أَعْرابِيًّا بَعْدَ الهِجْرةِ، مَلْعُونُونَ على لِسانِ محمدٍ ﷺ يوْمَ القِيامةِ)** بعد أنْ خرّجه من طريق الحارث الأعور عن ابن مسعود:

".. الحارث – وهو الأعور –، وهو ضعيف. لكن ذكر المنذرى أنّ ابن خزيمة رواه من طريق مسروق عن ابن مسعود.

قلت: **أخشى أن تكون وهماً من بعض الرواة**، فقد رأيتها في "المستدرك" (١/٣٨٧)[١] من طريق يحيى بن عيسى الرّملى عن الأعمش عن عبد الله بن مرّة عن مسروق به.

وقال [الحاكم]: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **الرّملي هذا وإن احتجّ به مسلم، ففي حفظه ضعفٌ**[٢].

قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ". **وقد خالفه** سفيان الثوري وشعبة وآخرون، فرووه عن الأعمش عن عبد الله بن مرّة عن الحارث بَدَلَ مسروق.

وهو الصواب، فمخالفة الرّملي لهؤلاء، الثقات الأثبات لا تحتمل"[٣].

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣/١٥٤).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٩٥/١٤٤٤).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٦٣) يحيى بن عيسى هذا في الرواة الذين عِيبَ على مسلمٍ إخراج حديثهم في "الصحيح"، وقال: "أخرج له مسلم في الشّواهد".

قلت: وعلّق عليه شيخنا ربيع بن هادي – محقّق الكتاب – بقوله: "روى له مسلم حديثاً واحداً فقط في كتاب الفتن .. مقروناً بوكيع وجرير وعيسى..".

(٣) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/١٩) بعدما رواه من طريق الحاكم: "تفرّد به يحيى بن عيسى هكذا. ورواه الثورى وغيره عن الأعمش عن عبد الله بن مرّة عن الحارث بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود. ورواه ابن نمير عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ﷺ".

٤١٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٣٢٤-٣٢٦) عند حديث أبي ذرٍّ ﷺ مرفوعاً (**في الإِبِلِ صَدَقَتُها، وفي الغَنَمِ صدقتُها، وفي البَقَرِ صدقتُها، وفي البُرِّ**[١] **صَدَقَتُهُ** ..):

"أخرجه الدارقطني في "سننه" (ص ٢٠٣): حدثنا دَعْلَج بن أحمد من أصل كتابه: حدثنا هشام بن علي: حدثنا عبد الله بن رجاء: حدثنا سعيد بن سلمة: حدثنا **موسى** عن عمران ابن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان عن أبي ذرّ ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل موسى هذا وهو ابن عبيدة – بضم أوله – وهو ضعيف كما قال الحافظ في "التقريب"[٢].

وهشام بن عليّ هو السّيرافي كما في الرواة عن عبد الله بن رجاء من "التهذيب"، ولكني لم أجد مَنْ ترجمه، ويظهر أنه من المشهورين، فقد ذكره الذهبي فيمن سمع عنهم دعلج بن أحمد من "تذكرة الحفاظ" (٣/٩٢). ثم رأيت ابن حبان قد أورده في كتابه "الثقات" (٩/٢٣٤) وقال:

"مستقيم الحديث، كتب عنه أصحابنا" .. فموسى بن عبيدة هو العلة.

والحديث أخرجه الحاكم (١/٣٨٨)[٣] بهذا السّند عن هذا الشيخ **لكن وقع في سنده سقط لا أدري أَهُوَ من الحاكم أو شيخه حين حدّثه به، والأغلب على الظّنِّ الأوّل**، فقال الحاكم: أخبرني دعلج بن أحمد السِّجزي – ببغداد –: حدثنا هشام بن علي السدوسي: حدثنا عبد الله بن رجاء: حدثنا سعيد بن سلمة بن أبي الحسام: حدثنا عمران ابن أبي أنس به. **فسقط من السّند موسى بن عبيدة وهو علة الحديث، فاغْتَرَّ الحاكم بظاهره** فقال: "إسناد صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي!! **على أنّ عمران بن أبي أنس وسعيد بن سلمة لم يحتجّ بهما البخاري** كما بينته في "التعليقات الجياد" (٣/٨٦) **فتصحيحه على شرطهما خطأ بيّن.**

---

(١) كذا وقع عند الحاكم وغيره (البُرّ) بالراء المهملة، ووقع عند الدارقطني وغيره (البَزّ) بالزاي المعجمة.

قال النووي رحمه الله في "المجموع" (٦/٣): "هو بفتح الباء والزاي، **هكذا رواه جميع الرواة، وصرّح بالزاي الدارقطني والبيهقي**".

وقال في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/٢٧): "هو بفتح الباء وبالزاي، وهذا وإن كان ظاهرا لا يحتاج إلى تقييد فإنما قيدته، لأنني بلغني أنّ بعض الكُتّاب صحّفه بـ(البُزِّ) بضمّ الباء وبالراء".

(٢) وقال في "التلخيص الحبير" (٣/١٣٧٣) بعد أنْ ساقه من رواية الدارقطني:

"وإسناده غير صحيح؛ مداره على موسى بن عبيدة الربذي".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٣٩٥-٣٩٦/١٤٤٥).

ومما يؤيد خطأ إسناد الحاكم أنّ البيهقيَّ أخرج الحديث (١٤٧/٤) من طريق أخرى عن هشام بن عليّ مثل رواية الدارقطني، فقال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان: أنبأ أحمد بن عبيد الصفار: حدثنا هشام بن علي: حدثنا ابن رجاء: هو ابن سلمة بن الحسام: حدثني موسى عن عمران بن أبي أنس به. دون قوله: (وفي البقر صدقتها) ثم قال: "سقط من هذه الرواية ذكر البقر، وقد رواه دعلج بن أحمد عن هشام بن علي السّدوسي فذكر فيه (وفي البقر صدقتها)، أخبرنا بذلك أبو عبد الله الحافظ: أخبرني دعلج بن أحمد السّجزي ببغداد حدثنا هشام بن علي السّدوسي فذكره".

قلت: وأبو عبد الله الحافظ شيخ البيهقي في إسناده الثاني هو صاحب "المستدرك".

وصنيع البيهقي في روايته لهذا الحديث عنه يدلّ على أنّ إسناد الحاكم فيه موسى بن عبيدة أيضاً وإلا لَذَكَرَ البيهقيُّ الخلافَ بين هذا الإسناد والإسناد الذي ساقه قبله كما هي عادة المحدثين في مثل هذا الاختلاف، وكما فعل البيهقي هنا في بيان الخلاف في موضعٍ مِنْ مَتْنِهِ. **فهذا يؤيد خطأ الحاكم في** "المستدرك" فتنبّه ..

ثم رأيتُ الحديث في "مصنف ابن أبي شيبة" (٢١٣/٣): حدثنا زيد بن حباب قال: حدثني موسى بن عبيدة قال: حدثني عمران بن أبي أنس به. إلا أنه لم يذكر صدقة الغنم والبقر والبزّ.

فهذا يؤكد وَهْمَ الحاكم، وأنّ الحديث مداره على موسى هذا الضعيف، والله تعالى وليّ التوفيق".

- وانظر: "تمام المنة" (ص٣٦٣).

٤١٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٤٨/٥) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا أَدَّيْتَ زَكاةَ مالِكَ، فقد أَذْهَبْتَ عنك شَرَّهُ**):

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/٢٤٩/١)، والحاكم (٣٩٠/١)[1] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: أما أنه على شرط مسلم؛ فنعم، **وأما أنه صحيح؛ ففيه نظر**، لأنّ أبا الزبير وابن جريج مُدلِّسان، وقد عنعناه، وقد قال الذهبي في ترجمة الأوّل منهما:

"وفي صحيح مسلم عِدّة أحاديث لم يُوَضِّح فيها أبو الزبير السّماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء". ثم ذكر مِن ذلك أمثلة، فما بالُك وهذا الحديث ليس في "صحيح

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٠٠/١٤٥٣).

مسلم"، ففي القلب منه ما فيه؛ لا سيما وقد صحّ عن أبي الزبير موقوفاً على جابر، فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢/١٨٦/٢): "أبو داود الطيالسي عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر به موقوفاً"[١].

ثم وجدتُ للحديث شاهداً من رواية أبي هريرة بسند حسن[٢]، ومن أجله كنت أوردته في "صحيح الترغيب" (٨ - صدقات)، فهو به قويّ، وينقل إلى "الصحيحة"[٣]".

٤١٥ - قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٤٦١/١) عند حديث يرويه دَرّاج أبو السَّمْح عن ابن حُجَيْرَة الأكبر الخَوْلاني عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إذا أَدَّيْتَ الزّكاةَ؛ فقد قَضَيْتَ ما علَيْكَ، ومَنْ جَمَعَ مالًا حَرامًا، ثمّ تَصَدَّقَ به لم يكن لهُ فيه أَجْرٌ، وكان إِصْرُهُ عليه**» تعليقاً على تصحيح الحاكم[٤] لهذا الحديث:

"قلت: ووافقه الذهبي، **وإنما هو حسن فقط**؛ وإن كان فيه (درّاج أبو السّمح)؛ فإنه من روايته عن ابن حُجَيرة الأكبر الخولاني، وهو حسن الحديث عنه؛ كما حقّقته في "الصحيحة" (٣٣٥٠)[٥]".

---

(١) وصحّح وقفه على جابر أبو زرعة الرازي كما في "علل ابن أبي حاتم" (٦٢٤/٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٦/٤). قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٧٢/٣): "ورجّح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه، كما عند البزار".

(٢) وهو الحديث الذي بعد هذا.

(٣) وقد توفِّيَ الشيخ رحمه الله منذ زمن ولم يُنقل الحديث إلى "الصحيحة" إلى الآن!

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٤٥٤/٤٠٠/٢).

(٥) حيث قال الشيخ هناك (١٣٨٣/٧) عند حديث رُوي بهذا الإسناد: "**والذي أراه** - والله أعلم - **أنه حسن**؛ للخلاف المعروف في أبي السّمح - واسمه درّاج -، وقد كنت ضعّفتُ حديثه هذا قديماً كأحاديثه الأخرى، ثم ترجّح عندي قول أبي داود في التفريق بين ما يرويه عن أبي الهيثم؛ فضعيف، وما يرويه عن ابن حجيرة؛ فمستقيم، كما سبق أنْ بيّنتُ ذلك، وهذا من روايته عنه. والله أعلم".

قلت: فهذا الذي استقرّ عليه حال الشيخ في هذا الإسناد، ولذلك حسّن إسناد حديث أبي هريرة هذا في تخريجه لحديث جابر الذي مضى قبل هذا، فقال: "ثم وجدتُ للحديث شاهداً **من رواية أبي هريرة بسند حسن**".

والذي يظهر لي أنّ قول الشيخ الأوّل هو الصواب [يعني: تضعيف درّاج مطلقاً]، وهو مذهب الجمهور كما قال الشيخ في "الضعيفة" (٥٣١/١١ - ٥٣٢): ".. فإنّ دَرّاجاً هذا ضعّفه الجمهور، وله ما لا يتابع عليه ..".

وقال في "أصل صفة الصلاة" (٧٥٧/٢): "وقد أورده الذهبيُّ في "الميزان" **وحكى تضعيفَه عن الأكثرين**. والحاكم يصحّح له كثيرا في "مستدركه"، والذهبي يوافقه في بعض ذلك، وأحيانا يتعقبه بقوله: "دراج كثير المناكير". اهـ

فقد "ضعّفه أحمد بن حنبل، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، وقال في موضع آخر: متروك. وقال ابن عدي بعد أن سَبَرَ حديثه: وعامّةُ الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع درّاج عليه. ولم يُحَسِّن الرأي فيه سوى يحيى بن معين، وقد قال فَضْلَك الرازي - وذُكر له قول يحيى بن معين في درّاج: إنه ثقة -: ما هو بثقة ولا كرامة له. وإنما اقتصر المصنف [يعني: ابن حجر] في قوله هذا

٤١٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٢٧٤-٢٧٥) عند حديث يرويه الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ: (**أنه كَتَبَ إلى أهلِ اليَمَنِ بكتابٍ فيه الفرائضُ، والسُّننُ، والدِّيات، وبُعِث مع عمرو بن حزم فقُرِأت على أهل اليمن، وهذه نُسْخَتُها ...**):

"أخرجه الطّحاوي (١/٣١٥)، والحاكم (١/٣٩٥-٣٩٧)[١] **وصحّحه، ووافقه الذهبي** ...

وفي ذلك نظرٌ بيّنه الحافظ في "التهذيب". وفيه زيادة عزيزة ليست في شيء من الطرق الأخرى، ولكن لها شواهد تقوّيه، ويأتي بعضها قريباً".

– وقال في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣/٣٥٤) عند الحديث السّابق:

".. ووافقه الذهبي (١/٣٩٥-٣٩٧)، **وفيه نظر**؛ لأنه من رواية سليمان بن داود، عن الزهري، وسليمان – هذا –؛ الراجح أنه سليمان بن أرقم، كما قال الذهبي نفسه في ترجمة ابن داود[٢]. وابن أرقم ضعيف جدا"[٣].

٤١٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٢٦٣-٢٦٤) عند حديث يرويه بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً (**في كلِّ إبِلٍ سائِمةٍ في كلِّ أَرْبعِينَ ابْنةُ لَبُونٍ، لا يُفَرَّقُ إبِلٌ عنْ حِسابِها، مَنْ**

على قول أبي داود: "أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد". وأضْرَبَ صفحًا عن أقوال الأئمة الآخرين، والنتيجةِ التي توصَّل إليها ابن عدي في "الكامل". انتهى من "تحرير تقريب التهذيب". وانظر ما سيأتي تحت حديثي (٩٥٦) و(١٧٧٢) من هذا البحث.

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٠٩-٤١٢/١٤٦١).

(٢) وبيّن ذلك النسائي في "السنن الكبرى" (٦/٣٧٣-٣٧٤)؛ فقد رواه من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود به – وهو طريق الحاكم نفسه –. ثم قال [يعني: النسائي]: "خالفه محمد بن بكار بن بلال". ثم ساقه من طريق محمد بن بكار هذا عن يحيى بن حمزة، قال: حدثنا **سليمان بن أرقم** .. به. ثم قال: "**وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم، وسليمان بن أرقم متروك الحديث**". وقال أبو داود في "المراسيل" (ص١٦٤): "والذي قال: (سليمان بن داود) **وَهِمَ فيه**". وانظر: ترجمة سليمان بن داود الخولاني الدمشقي في "تهذيب التهذيب" (٤/١٨٩).

(٣) قلت: أورد الشيخ رحمه الله هذا الحديث في "صحيح موارد الظمآن" (١/٣٤٩) وقال معلّقاً في الحاشية:

"سئل أحمد عن حديث عمرو بن حزم في الصدقات: صحيح هو؟ فقال: "أرجو أن يكون صحيحًا"، كذا في "مسائل البغوي" (ص ٥ – نسختي) .. **وذلك لشواهدِهِ**، وهي – أو غالبها – مخرّجة في أبوابها المناسبة لها من كتابي "الإرواء" وغيره، ولا يتسع المجال هنا للإشارة إليها في هذا النوع من التعليقات المقتضبة كما هو ظاهر، **وقد أحسن الشيخ شعيب** في تخريجها من طرق تحت كل فقرة من فقرات الحديث في تعليقه على "الإحسان" (١٤/٥٠٠ – ٥١٠)، **فأفاد وأجاد**، جزاه الله خيرًا".

أَعْطاها مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُها، ومَنْ مَنَعَها فإنّا آخِذُوها وشَطْرَ إِبِلِهِ عَزْمَةً مِنْ عَزَماتِ رَبّنا، لا تَحِلُّ لِآلِ محمّدٍ مِنْها شيْءٌ):

"أخرجه أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (١/٣٣٥-٣٣٦ و٣٣٩) .. والحاكم (١/٣٩٨)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو حسن للخلاف المعروف في بهز بن حكيم**"[٢].

٤١٨ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٣٠١-٣٠٢) عند حديث يرويه ابن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن يحيى بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة عن عُمارة بن عمرو بن حزم عن أبيّ بن كعب ﷺ قال: (بَعَثَنِي النبيُّ ﷺ مُصَدِّقاً، فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَجَمَعَ لِي مالَهُ، لَمْ أَجِدْ عليهِ فيها إلّا ابْنَةُ مَخاضٍ، فقلتُ له: أَدِّ ابْنَةَ مَخاضٍ فإنّها صَدَقَتُكَ، فقال: ذاكَ ما لا لَبَنَ فيه ولا ظَهْرَ، ولكن هذه ناقةٌ عظِيمَةٌ سَمِينةٌ فَخُذْها، فقلتُ له: ما أنا بِآخِذٍ ما لَمْ أُؤْمَرْ بِهِ، وهذا رسول الله ﷺ مِنْكَ قَرِيبٌ، فإِنْ أَحْبَبْتَ أَنْ تَأْتِيَهُ فَتَعْرِضَ عليه ما عَرَضْتَ عَلَيَّ فافْعَلْ ...):

"قلت: إسناده حسن، **وصحّحه الحاكم على شرط مسلم!** ووافقه الذهبي! ...

وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات؛ **على الخلاف المعروف في محمد بن إسحاق**[٣] ..

والحديث أخرجه أحمد (٥/١٤٢)، **ومن طريقه الحاكم** (١/٣٩٩)[٤] ..".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤١٢-٤١٣/١٤٦٢).

(٢) قال الذهبي في "المغني" (١٠٠٧): "بهز بن حكيم بن معاوية القشيري: صدوق فيه لين، وحديثه حسن". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، **وهو الظّاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته** .. ثم إنّ مَن سمّى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلاف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس". وصرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وعمارة بن عمرو بن حزم لم يخرّج له مسلم ولا البخاري؛ فالحديث قطعاً ليس على شرط مسلم.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٤١٥-٤١٦/١٤٦٦).

٤١٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٦٩-٧٠) عند حديث يرويه شعبة عن خُبيب ابن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن مسعود بن نِيارٍ عن سهل بن أبي حَثْمةَ ﷺ مرفوعاً «**إذا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا ودَعُوا الثُّلُثَ، فإنْ لَمْ تَأْخُذُوا .. فَدَعُوا الرُّبُعَ**»:

"ضعيف. أخرجه أبو داود (١٦٠٥)، والنسائي (١/٣٤٤)، والترمذي (١/١٢٥) .. والحاكم (١/٤٠٢)[١] .. وأحمد (٣/٤٤٨ و ٤/٢و٣) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وهذا مِن عجائبه؛ فإنه أورد ابن نيار هذا في "الميزان" وقال: "لا يعرف، وقد وثّقه ابن حبان على قاعدة ابن حبان (!) تفرّد عنه خبيب بن عبد الرحمن".

قلت: ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**". يعني عند المتابعة، وإلا فليّن الحديث كما نصَّ عليه في المقدمة"[٢].

٤٢٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٣١٢-٣١٣) عند حديث يرويه نعيم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه: أنّ رسولَ الله ﷺ (**أَخَذَ في المَعادِنِ القَبَلِيّةِ الصَّدَقةَ، وأنّه أَقْطَعَ بِلالَ بنَ الحارِثِ العَقِيقَ أَجْمَعَ ..**):

"رواه الحاكم في "المستدرك" (١/٤٠٤)[٣] .. **وقال الحاكم**: "هذا حديث صحيح، احتجّ البخاري بنعيم بن حماد ومسلم بالدّراوردي". ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو ذهولٌ منه عمّا أَوْرَدَهُ هو نفْسُهُ في ترجمة نعيم بن حماد أنه ليّنٌ في حديثه.**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٢١-٤٢٢/١٤٧٨).

(٢) قال ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٢١٥): "هو حديث لم يروه عن سهل إلا عبد الرحمن بن مسعود بن نيار، قاله البزار، وقال: "إنّه معروف". **وهذا غير كاف فيما يبتغى من عدالته،** فكم من معروف غير ثقة، **والرجل لا يعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا،** ولم يَرِد ذاكِرُوه على ما أخذوا من هذا الإسناد من روايته عن سهل، ورواية خبيب بن عبد الرحمن عنه، ولم يتعرض الترمذي لهذا الحديث بقول، لا تصحيح ولا تحسين ولا تسقيم". اهـ

وتعقّبه الحافظان ابن الملقّن في "البدر المنير" (٥/٥٤٧)، وابن عبد الهادي فقال في "المحرر في الحديث" (ص ٣٤٤).

والحديث له شواهد صحّحه بها شيخنا محمد بن علي بن آدم في "ذخيرة العقبى" (٢٢/٢١٢-٢١٣)، والشيخ شعيب ومن معه في تعليقهم على "المسند" (٢٤-٤٨٥-٤٨٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٢٤-٤٢٥/١٤٨١).

والبخاري إنما أخرج له مقروناً كما صرّح بذلك المنذري في خاتمة "الترغيب" (٢٩٢/٤) فلا يصحّ الحديث موصولاً"[١].

٤٢١ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٤١٣/١٠-٤١٤) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شِماسة عن عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً «**لا يدخلُ صاحِبُ مَكْسٍ الجَنّةَ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات إلا أنّ ابن إسحاق مدلّس، وقد عنعنه.

والحديث أخرجه أحمد (١٤٣/٤) .. والحاكم (٤٠٤/١)[٢] من طرق عن ابن إسحاق ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! وبَيَّضَ له الذهبي، وتعقّبه المنذري في "الترغيب" (٢٧٨/١) فقال: "كذا قال! ومسلم إنما أخرج لابن إسحاق في المتابعات"[٣].

قلت: **وتضاف إلى ذلك العنعنة**. وأشار البغوي لضعفه في "شرح السنة" (٦٠/١٠)"[٤].

- وانظر حاشية "ضعيف الترغيب" (٢٤٥/١).

---

(١) وفيه أيضاً الحارث بن بلال، وهو مجهول، تفرّد بالرواية عنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وقد أعلّ الشيخ الألباني له حديثاً في فسخ الحجّ به، فقال في "الضعيفة" (٤٩/٣): "فإنّ الحارث هذا لم يوثّقه أحد، بل أشار الإمام أحمد إلى أنه ليس بمعروف، وضعّف حديثه هذا كما يأتي. وقال الحافظ في "التقريب": مقبول".

قلت: وقد صحّح الشيخ رحمه الله قضية إقطاع النبي ﷺ المعادن القبليّة لبلال بن الحارث بشواهد ذكرها، ثم قال في آخر التخريج: "وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه ثابت في الإقطاع، لا في أخذ الزكاة من المعادن، والله أعلم".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٢٥/٢-١٤٨٣/٤٢٦).

(٣) وصرّح بذلك الحاكم نفسه؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

(٤) ويشهد له ما في الباب عن رويفع بن ثابت ﷺ مرفوعاً بلفظ: (**صاحب المكس في النار**)، رواه أحمد (٢١١/٢٨) من طريق قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير به، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو سيئ الحفظ، لكن رواه عنه قتيبة بن سعيد، وقد استقرّ رأي الشيخ الألباني رحمه الله على تمشية روايته عنه، ولهذا صحّح حديثه هذا في "الصحيحة" (٣٤٠٥).

وقوّى الشيخ شعيب ومن معه حديثَ عقبة بن عامر بحديث رويفع هذا في حاشيتهم على "المسند" (٥٢٦/٢٨).

وفي الباب أيضاً موقوفاً على عبد الله بن عمرو: (إنّ صاحب المكس لا يسأل عن شيء، يؤخذ كما هو **فيرمى به في النار**). رواه أبو عبيد القاسم بن سلّام في كتاب "الأموال" (١٤٥١) عن الهيثم بن جميل عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن عبد الله بن عمرو. ورجاله ثقات غير محمد بن مسلم – وهو الطّائفي –. وهو صدوق يخطئ من حفظه كما قال الحافظ في "التقريب".

٤٢٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٣٢٦-٣٢٧) عند حديث يرويه عمرو بن خالد الحراني عن عبيد الله بن عمرو الرّقّي عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عوف الشّيباني عن عليّ بن الحسين عن أمّ سلمة رضي الله عنها: أنّ النبيَّ ﷺ بينما هو في بيتها، وعنده رجالٌ من أصحابه يتحدّثون إذ جاء رجلٌ فقال: يا رسول الله كم صدقةُ كذا وكذا من التّمر؟ قال رسول الله ﷺ: «**كذا وكذا ... مَنْ أَدّى زَكاةَ مالِهِ طَيِّبَةً طيِّبَ النَّفْسِ بها يُرِيدُ به وَجْهَ اللهِ، والدّارَ الآخِرةَ، لَمْ يُغَيِّبْ شَيْئاً مِنْ مالِهِ، وأقامَ الصّلاةَ، وأَدّى الزَّكاةَ، فتَعَدّى عليهِ الحَقُّ، فأَخَذَ سِلاحَهُ فقاتَلَ، فقُتِلَ فهو شَهِيدٌ**):

"أخرجه أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٣٦) عن زكريا بن يحيى بن أبان المصري، والحاكم (١/٤٠٤ – ٤٠٥)[١] عن أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما قالا: حدثنا عمرو ابن خالد الحراني ... **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، **وإنما هو وَهْمٌ منهما**، بل هو صحيح فقط، ليس على شرطهما ولا على شرط أحدهما؛ فإنّ عمرو بن خالد لم يرو له مسلم، والقاسم بن عوف الشيباني لم يخرّج له البخاري[٢].

والحديث أورده في "المجمع" (٣/٨٢) وقال: "رواه الطبراني في "الكبير" و "الأوسط"، ورجال الجميع رجال الصحيح" .. والجملة الأخيرة من الحديث: (من قاتل دون ماله فهو شهيد) لها شواهد كثيرة في "الصحيحين" وغيرهما بألفاظ متقاربة ..".

٤٢٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٢٩٤-٢٩٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عن المعافى بن عمران عن الأوزاعي عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير عن المِسْتَوْرِد بن شدّاد ﷺ مرفوعاً «**مَنْ كان لَنا عامِلًا فلْيَكْتَسِبْ زَوْجةً، وإِنْ لم يَكُنْ له خادِمٌ فلْيَكْتَسِبْ خادِمًا، ومَنْ لم يكن له مَسْكنٌ فلْيَكْتَسِبْ مَسْكنًا**»:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٢٦/١٤٨٤).

(٢) وفيه ضعف. قال الذهبي في "الكاشف": "مختلفٌ في حاله". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق يغرب"، وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد تركه شعبة ولم يحدّث عنه، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ومحلّه عندي الصدق، وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في "الثقات". وإنما أخرج له مسلم حديثا واحدا في صلاة الضّحى". اهـ

ولهذا أعلّ الذهبيُّ الحديثَ في "اختصار السنن الكبرى" (٣/١٤٩٥) فقال عقبه: "قلت: هو غريب جدًّا، ولم يخرجوه، والقاسم تكلّم فيه، لكن روى له مسلم".

"والحديث أخرجه البيهقي (٦/٣٥٥) من طريق المؤلف [أبو داود].

ثم أخرجه من طريق الحاكم، وهذا في "المستدرك" (١/٤٠٦)[١] ...

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي!

وأقول: الحارث بن يزيد - هنا -: هو الحضرمي[٢]، وهو الذي يروي عنه الأوزاعي، **ولم يرو له البخاري؛ وإنما مسلم**[٣]. والذي روى له الشيخان؛ إنما هو الحارث بن يزيد العُكْلِيُّ التّيمي، وليس هو راويَ هذا الحديث، **فهو صحيح فقط؛ ليس على شرط أحدهما**"[٤].

٤٢٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/٢٨٧-٢٨٨) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج ﷺ مرفوعاً «**العامِلُ على الصَّدقةِ بالحَقِّ، كالغازِي في سَبِيلِ اللهِ حتّى يَرْجِعَ إلى بَيْتِهِ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير ابن إسحاق، **وهو حسن الحديث إذا صرّح بالتّحديث**؛ وقد فعل في رواية عنه كما يأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (٦٤٥)، وابن ماجه (١٨٠٩) .. والحاكم (١/٤٠٦)[٥] .. من طرق عن ابن إسحاق ... به. وقال الترمذي: "حديث حسن"؛ أي: لغيره.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٢٨-٤٢٩/١٤٨٧).

(٢) كما جاء مُصَرَّحاً به في رواية أحمد وغيره (٢٩/٥٤٦).

قلت: واختلفوا على المعافى بن عمران في تعيين اسم شيخ الحارث بن يزيد على ثلاثة أوجه؛ الصواب فيه ما اعتمده الحاكم هنا في روايته مِنْ أنه (عبد الرحمن بن جبير بن نفير)، لأنه رواه من طريق محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي عنه -وهو ثقة حافظ - وهو أوثق مَنْ روى الحديثَ عن المعافى بن عمران، وهو بلديّه فكلاهما من الموصل، وله خصوصية فيه، فهو راوي مسند المعافى، فقوله: عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير هو الأقوى.

(٣) وكذا عبد الرحمن بن جُبَير بن نُفَير؛ لم يرو له البخاري، وإنما مسلم فقط.

(٤) قلت: وتابع الأوزاعيَّ على روايته ابنُ لهيعة، أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/٢٢٩)، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٧٧٨)، والطبراني في "الكبير" (٧٢٥)، وأبو عبيد في "الأموال" (٦٦٦)، من طرق عن ابن لهيعة قال: ثنا الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن بن جبير: أنه كان في مجلس فيه المستورد بن شداد وعمرو بن غيلان بن سلمة، فسمع المستورد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول :(من ولي لنا عملا فلم يكن له زوجة فليتزوج، أو خادما فليتخذ خادما، أو مسكنا فليتخذ مسكنا، أو دابة فليتخذ دابة، فمن أصاب شيئا سوى ذلك فهو غال أو سارق). وقال أبونعيم في "الحلية" (٨/٢٩١) بعد أن رواه من طريق الأوزاعي: "تفرّد به الحارث عن عبد الرحمن، وروى ابن لهيعة عن الحارث مثله".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٢٩/١٤٨٨).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وإنما هو حسن؛ لِما ذكرنا**[1].

وقد أخرجه أحمد (٤/٤٣) من طريق أخرى صحيحة عن ابن إسحاق قال: حدثني عاصم ابن عمر ... به. وهذا سند حسن، وله شاهد ذكرته في "التعليق الرغيب"[2] (١/٢٧٥). وبه يرتقي الحديث إلى الصِّحّة؛ إن شاء الله تعالى".

٤٢٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٣٨٧-٣٨٨) عند حديث ترويه حفصة بنت سيرين عن أُمِّ الرّائح بنت صُلَيْع عن سلمان بن عامر مرفوعاً (**إنّ الصَّدَقةَ على المِسْكِينِ صَدَقةٌ، وإنّها على ذِي الرَّحِمِ اثْنَتانِ: إنّها صَدَقةٌ، وصِلَةٌ**):

"أخرجه النسائي (١/٣٦١)، والترمذي (١/١٢٨) .. والحاكم (١/٤٠٧)[3]، والبيهقى (٧/٢٧)، وأحمد (٤/١٧ و١٨ و٢١٤) من طريق الرَّباب عن عمّها سلمان بن عامر يبلغ به النبيَّ ﷺ ... وقال الترمذي: "حديث حسن". **وقال الحاكم**: "إسناده صحيح"! ووافقه الذهبي.

---

(١) يعني: ما ذكره الشيخ مِنْ حال ابن إسحاق.

قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس". وصرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

والحديث حسّنه البغوي في "شرح السنة" (١٥٦٥)، ومقبل الوادعي في "الصحيح المسند" (٣٢٨).

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر ما مضى قريباً تحت رقم (٤١٤).

(٢) كتاب "التعليق الرّغيب على الترغيب والترهيب" من كتب الشيخ التي لم تُطبع بعدُ، وهو أصل كِتابَيْ الشيخ "صحيح الترغيب" و"ضعيف الترغيب"، وقد أطال فيه الشيخُ النَّفَسَ، ولا يزال مخطوطاً، وبلغني عن الثقة أنه عند مكتبة المعارف ويستعدّ لطباعته، ونرجو أن لا يطول الأمر.

قلت: يقصدُ الشيخُ بالشّاهد حديثَ عبد الرحمن بن عوف ﷺ عند الطبراني في "الكبير" (٢٨١)، أخرجه عن المقدام بن داود عن ذؤيب بن عمامة عن سليمان بن سالم عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: (العامل إذا استعمل، فأخذ الحقَّ، وأعطى الحقَّ، كالمجاهد في سبيل الله حتى يرجع). وقد أورده الشيخ في "صحيح الترغيب" (٧٧٤) وقال: "حسن لغيره". وقال الهيثمي في "المجمع" (٣/٨٤): "رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه ذؤيب بن عمامة. قال الذهبي: ضعّفه الدارقطني وغيره، ولم يهدر".

قلت: والمقدام بن داود شيخ الطبراني ضعيف، قال النسائي: "ليس بثقة". وقال ابن أبي حاتم وابن يونس: "تكلموا فيه". وضعّفه الدارقطني. وقال محمد بن يوسف الكندي: "كان فقيهًا مفتيًا، ولم يكن بالمحمود في الرواية". وقال مسلمة بن القاسم: "روايته لا بأس بها". انظر: "ميزان الاعتدال" (٤/١٧٥-١٧٦)، "لسان الميزان" (٨/١٤٤)، "إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني" (١٠٦٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٣٠/١٤٩٠).

قلت: **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ الرّباب هذه وهي بنت صُليع الضَّبّية أمّ الرّائح لم يَرْوِ عنها غير حفصة بنت سيرين، ولم يوثّقها غير ابن حبان. وقال الحافظ: "مقبولة"[1].

فحديثها حسن كما قال الترمذي, **يشهد له الحديث الذي بعده**"[2].

٤٢٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٤٨٤-٤٨٧) عند حديث يرويه يحيى بن يعلى المحارِبي عن أبيه عن غَيْلان بن جامِع عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة (**إنّ اللهَ لم يَفْرِضِ الزّكاةَ إلا لِيُطَيِّبَ ما بَقِيَ مِنْ أَمْوَالِكُمْ، وإنّما فَرَضَ المَواريثَ .. لِتَكونَ لِمنْ بَعْدَكُمْ ..**):

"أخرجه أبو داود (١/٢٦٤)، والحاكم (١/٤٠٨ – ٤٠٩)[3] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وأقرّه ابن كثير (٢/٣٥١).

وقال الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٢/٣٦): "سنده صحيح".

كذا قالوا، وفيه نظر عندي، أما كونه "على شرط الشيخين" **فهو مِنَ الأوهام الظاهرة**؛ لأنّ غيلان – وهو ابن جامع – ليس من رجال البخاري، وإنما روى له مسلم وحده[4].

وأما كونه صحيحاً، فهو ما يبدو لأوّل وهلة، **ولكني قد وجدت له علة، وهي الانقطاع**: فأخرجه **الحاكم** (٢/٣٣٣)[5] من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري: حدثنا يحيى بن يعلى ابن الحارث المحاربي:

---

(١) وقال الذهبي في "الميزان" (٤/٦٠٦): "**لا تعرف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها**".

(٢) وقد قال الشيخ في تخريجه: أخرجه البخارى (٣/٢٥٩) وكذا مسلم (٣/٨٠) .. من طريق حفص بن غياث، ومسلم أيضا عن أبي الأحوص، والنسائي (١/٣٦١)، والترمذي (١/١٢٤)، والدارمى (١/٣٨٩)، وأحمد (٣/٥٠٢) عن شعبة، وأحمد أيضا عن سفيان، وابن ماجه (١٨٣٤) عن أبي معاوية، كلّهم عن الأعمش قال: حدثنى شفيق [كذا، وصوابه: شقيق] عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله رضي الله عنهما قالت: (كنت فى المسجد, فرأيت النبي ﷺ فقال: تصدّقن ولو من حليّكنّ, وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها، فقالت لعبد الله: سل رسولَ الله ﷺ: أيجزىء عني أن أنفق عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة، فقال: سلي أنت رسول الله ﷺ، فانطلقتُ إلى النبي ﷺ، فوجدت امرأة من الأنصار على الباب, حاجتها مثل حاجتي، فمَرَّ علينا بلال فقلنا: سل النبيَّ ﷺ أيجزىء عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي فى حجري، وقلنا: لا تخبر بنا، فدخل فسأله، فقال: من هما؟ قال: زينب، قال: أيّ الزيانب؟ قال: امرأة عبد الله، قال: (نعم، ولها أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة)".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٣٤-٤٣٥/١٥٠١).

(٤) ولم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد شيئاً، كما قال الحافظ في مقدمة "الفتح"؛ فهو ليس على شرط واحد منهما.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٤/٢٩٥/٣٣١٨). وانظر: التعقّب رقم (٩١٢) من هذا البحث.

حدثنا أبي: حدثنا غيلان بن جامع عن عثمان بن القطان الخزاعي عن جعفر بن إياس به. وقال: "صحيح الإسناد". وتعقّبه الذهبي فقال: "قلت: عثمان لا أعرفه، والخبر عجيب".

وأقول: ورجال إسناده ثقات معروفون من رجال "التهذيب" غير إبراهيم بن إسحاق الزهري وهو ثقة كما قال الدارقطني، وله ترجمة في "تاريخ بغداد" (٦/٢٥-٢٦) وقال:

"وكان ثقة خيّراً فاضلاً ديّناً صالحاً، مات سنة (٢٧٧) وقد بلغ ثلاثا وتسعين سنة".

قلت: فقد زاد في الإسناد بين غيلان وجعفر (عثمان) هذا فهي زيادة مقبولة، ولا سيما وقد توبع عليها كما يأتي، فَوَجَبَ أنْ نعرف حاله، وقد رأيتَ قول الذهبي فيه آنفاً: "**لا أعرفه**".

ولم يورده هو في "الميزان" ولا الحافظ في "اللسان". فمن المحتمل أن يكون هو عثمان بن عمير أبو اليقظان الكوفي الأعمى المترجم في "التهذيب"، فقد أورد الحافظ ابن كثير (٢/٣٥١) هذا الحديث من طريق ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبي: حدثنا حميد بن مالك: حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي: حدثنا أبي: حدثنا غيلان بن جامع المحاربي عن **عثمان بن أبي اليقظان** عن جعفر به، وهكذا رواه ابن الأعرابي في "معجمه" (ق ٢/١٨٢- ١/١٨٣): نا الترقفي: نا يحيى بن يعلى به.

ولا نعلم في الرواة "عثمان بن أبي اليقظان" فلعل لفظة (بن) زيادة من بعض النُّسّاخ سهواً، والأصل: (عثمان أبي اليقظان)، ويؤيده أنّ المناوي ذكر في "الفيض" أنّ الذهبي قال في "المهذب": "فيه عثمان أبو اليقظان، ضعّفوه" ..

وهذا الحديث قد أخرجه البيهقي في "سننه" (٤/٨٣) من طريق الصفار: حدثنا عباس بن عبد الله الترقفي: حدثنا يحيى بن يعلى بن الحارث فذكره فقال: "عثمان أبي اليقظان".

ثم ساقه من روايته عن شيخه الحاكم بإسناده من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري المتقدم.. وقال البيهقي: "فذكره بمثل إسناده، وقصّر به بعض الرواة عن يحيى فلم يذكر في إسناده عثمان أبا اليقظان".

قلت: وفي قول البيهقي هذا فائدتان هامتان:

الأولى: أنّ قول الحاكم في هذا الإسناد المتقدم: "عثمان بن القطان الخزاعي" **هو من أخطائه الكثيرة** التي وقعت في "مستدركه"، فَحُقّ للذهبي وغيره أن لا يعرفه، لأنه وَهْمٌ لا حقيقة له.

والأخرى: خطأ روايته الأولى التي ليس فيها ذِكْرٌ لعثمان هذا، وأنه سقط من بعض الرواة، وعليه فتصحيح من صححه خطأ أيضاً، كما هو ظاهر، فالحمد لله الذي وافق حكمي حكم الإمام

البيهقي من حيث السّقط، وأَيَّد بكلامه الصريح الاحتمال المتقدم مني أنّ هذا السّاقط هو عثمان بن عمير أبو اليقظان. ويؤيده قول الضياء عقب الحديث:

"رواه أحمد بن إبراهيم الدّورقي وسليمان بن الشّاذكوني عن يحيى بن يعلى بن الحارث عن أبيه عن غيلان بن جامع عن عثمان بن عمير أبي اليقظان عن جعفر بن إياس".

قلت: فزاد في الإسناد (ابن عمير أبي اليقظان)، فهذا يحملنا على الجزم بأنّ مَن قال فيه "عثمان بن القطان"، أو "عثمان بن أبي اليقظان" فقد أخطأ.

والخلاصة: **أنّ علة الحديث عثمان بن عمير أبو اليقظان، وهو متفق على تضعيفه** كما يشعر بذلك قول الذهبي المتقدم في "المهذب": "ضعّفوه". وكذلك قال في "الكاشف" و"الميزان" و"الضعفاء"، وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف، واختلط، وكان يدلّس، ويغلو في التشيع"[1].

٤٢٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٣٢/٣) عند حديث يرويه مروان بن محمد عن يزيد ابن مسلم الخَوْلاني[2] عن سَيّار بن عبد الرحمن الصَّدَفِيّ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **(فَرَضَ رسولُ الله ﷺ زَكاةَ الفِطْرِ طُهْرةً لِلصِّيامِ مِنَ اللّغْوِ والرَّفثِ، وطُعْمةً لِلمساكِينِ، مَنْ أَدّاها قَبْلَ الصّلاةِ فهِي زَكاةٌ مَقْبُولةٌ، ومَنْ أَدّاها بَعْدَ الصّلاةِ فهي صَدَقةٌ مِنَ الصَّدَقاتِ)**:

"أخرجه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧) .. والحاكم (٤٠٩/١)[3] ..

---

(١) قلت: وفي الحديث علّة أخرى؛ وهي ضعف رواية جعفر بن إياس عن مجاهد وشبهة الانقطاع بينهما.

فقد روى ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص٢٥) بإسناده عن يحيى بن سعيد قال: "كان شعبة يضعِّف حديث أبي بشر [هو جعفر بن إياس] عن مجاهد، قال: ما سمع منه شيئاً". وانظر مثله في «العلل» (١٢٧١) لعبد الله بن أحمد.

وقال الحافظ في "التقريب" في ترجمة إياس: "ثقةٌ من أثبت الناس في سعيد بن جُبير، **وضَعَّفَه شعبةُ في حبيب بن سالم وفي مجاهد**". وقال في مقدمة "الفتح" (ص٣٩٥): "احتجّ به الجماعة، لكن لم يخرج له الشيخان من حديثه عن مجاهد ولا عن حبيب بن سالم".

(٢) علّق محقّقوا طبعة دار المنهاج هنا بقولهم: "كذا سمّي هنا، والصواب أنه أبو يزيد الخولاني وهو الأصغر، لا يعرف اسمه، وقد أخرج له أبو داود وابن ماجه هذا الحديث، وقال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٦٠٨/٤):

"قلت: ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يعرف اسمه، وأغرب الحاكم أبو عبد الله فاخرج الحديث في مستدركه من طريق مروان بن محمد عن يزيد بن مسلم الخولاني. كذا سماه يزيد بن مسلم، والمعروف أنه أبو يزيد والله تعالى أعلم". وقد سبقه إلى ذلك البيهقي في "الكبرى" (١٦٣/٤) ..".اهـ

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٣٥/٢-١٥٠٢/٤٣٦).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي، وأقرّه المنذري في "الترغيب" والحافظ في "بلوغ المرام"، **وفي ذلك نظر؛** لأنّ مَن دُون عكرمة لم يخرّج لهم البخاري شيئاً, وهم صَدُوقُون سِوى مروان فثقة، **فالسّند حسن،** وقد حسّنه النووي في "المجموع" (١٢٦/٦) ومِن قبله ابن قدامة في "المغنى" (٥٦/٣).

ثم رأيتُ العلامةَ ابن دقيق العيد في "الإلمام" (٢٢٧-٢٢٨) **قد تعَقَّبَ الحاكمَ بمثل ما تعقّبتهُ به,** ولكنه أشار إلى تقوية الحديث، والحمد لله على توفيقه"[1].

٤٢٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٣٩/٣-٣٤٠) عند حديث يرويه إسماعيل بن علية عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح قال: قال أبو سعيد وذُكِرَ عِنْدهُ صَدَقةُ الفِطْرِ، فقال: (**لا أُخْرِجُ إلّا ما كنتُ أُخْرِجُهُ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ صاعًا مِنْ تَمْرٍ، أو صاعًا مِنْ حِنْطةٍ، أو صاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أو صاعًا مِنْ أَقِطٍ**). فقال له رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: أو مُدَّيْنِ مِنْ قَمْحٍ؟ فقال: (لا، تِلْكَ قِيمةُ مُعاوِيةَ، لا أَقْبَلُها ولا أَعْمَلُ بها) بعد أنْ خرّجه من الصحيحين وغيرهما بدون ذكر زيادة (الحِنطة):

"أخرجه الدارقطني (٢٢٢)، والحاكم (٤١١/١)[2]، والبيهقي (١٦٦/٤) وسكت عليه، وتعقّبه التركماني بقوله: "الحُفّاظ يَتَوَقَّوْنَ ما يَنْفِرُد به ابن إسحاق، كذا قال البيهقي في باب قتل ما له روح، وقد ذَكَرَ أبو داود هذا الحديث ثم قال: رواه ابن علية وعبدة وغيرهما عن ابن إسحاق عن عبد الله بن عياض عن أبي سعيد بمعناه، وذَكَرَ رجلٌ واحدٌ فيه عن ابن علية: (أو صاعاً من حنطة) **وليس بمحفوظ،** حدّثنا مسدد حدّثنا إسماعيل ليس فيه ذكر الحنطة".

قلت: **فتصحيح الحاكم إيّاه مِن تساهله، ولا عَجَبَ منه، وإنما العَجَبُ مِنَ الذهبي حيث وافقه عليه!** وقد قال الحافظ في "الفتح" (٢٩٦/٣): "قال ابن خزيمة: ذِكْرُ الحِنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ، ولا أدري ممّن الوَهْمُ، وقوله: "فقال رجل الخ" دالٌّ على أنّ ذِكْرَ الحنطة في أوّل القِصّة خطأٌ,

---

(١) وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "المحرر في الحديث" (ص ٣٥٠) بعدما نقل تصحيح الحاكم: "**وليس كما قال؛** فإن سيّاراً وأبا يزيد لم يخرّج لهما الشيخان، وأبو يزيد الخولاني – هو الصغير – قال فيه مروان بن محمد (شيخ صدق). وسيار، قال أبو زرعة: (لا بأس به). وقال أبو حاتم: (شيخ) وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الدراقطني: (رواة هذا الحديث ليس فيهم مجروح). وقال أبو محمد المقدسي: (هذا إسناد حسن). والله أعلم".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٤٠/٢/١٥١٠).

إذ لو كان أبو سعيد أَخْبَرَ أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله ﷺ صاعاً لَما كان الرّجلُ يقول له: أو مُدَّين مِن قمح". قلت: **وهذا هو التحقيق**"[1].

٤٢٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٤٣/٥) عند حديث يرويه عبيد الله ابن معاذ عن أبيه عن شعبة عن عاصم عن أبي العالية عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ رضي الله عنه مرفوعاً «**مَنْ تَكَفَّلَ لِي أَنْ لا يَسْأَلَ النّاسَ شَيْئًا؛ فَأَتَكَفَّلَ لَهُ بالجَنّةِ؟**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين[2] ..

والحديث أخرجه الحاكم (٤١٧/١)[3] من طريق آخر عن عبيد الله بن معاذ ... به، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وهذا تقصير، والصواب ما ذَكَرْنا**"[4].

٤٣٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٥٤/٣) عند حديث يرويه مبارك بن فضالة عن ثابت البُناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (**هل منكم أَحدٌ أَطْعَمَ اليومَ مِسْكيناً؟** فقال أبو بكر: دخلتُ المسجدَ فإذا أنا بسائل يسألُ، فوجدتُ كِسْرَةَ الخُبْزِ في يَدِ عبد الرحمن، فأخَذْتُها، فدَفَعْتُها إليه):

"أخرجه أبو داود (٢٦٥/١) والحاكم (٤١٢/١)[5] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا من عجائبهما، ولا سيما الذهبي**؛ فإنه أورد المبارك هذا في "الضعفاء والمتروكين" وقال: "ضعّفه أحمد والنسائي، وكان يدلّس"[6]. فأنتَ تراه قد عنعنه، ثم هو مع ذلك ليس من رجال مسلم!! .. ومما يؤكد ضعف الحديث بهذا السياق أنه قد صحّ من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه.

---

(١) وقال الشيخ في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١١٩/١٠) عند الحديث السّابق: "وهذه الزيادة [وهي ذِكْرُ الحِنطة] في هذه الطريق عن أبي سعيد **وهمٌ من ابن إسحاق**. وقد خالفه يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان ... به؛ لم يذكر الحنطة. وكذلك لم تَرِد في سائر الطرق عن عياض عن أبي سعيد، وهي ستة مخرجة في "الإرواء" (٨٤٨)، وأحدها في الكتاب الآخر (١٤٣٣)؛ **فهي زيادة منكرة غير محفوظة؛ كما قال المصنّف (يعني: أبا داود) وابن خزيمة**".

(٢) وكذلك قال الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٨٨).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٤٢/٢-١٥١٥/٤٤٣).

(٤) لم يَرِدْ في الصحيحين رواية عاصم عن أبي العالية، ولا هذا عن ثوبان؛ فالحديث ليس على شرط الشيخين.

(٥) في طبعة دار المنهاج (١٥١٦/٤٤٣/٢).

(٦) هو مختلفٌ فيه، والشيخ يحسّن له، ويعلّ أحاديثه بعنعنته لأنه موصوف بالتدليس، وفي "التقريب": "صدوقٌ يُدلِّس ويُسَوِّي".

وليس فيه أنّ تَصَدُّقَ أبي بكر ﷺ كان في المسجد، أخرجه مسلم وغير، وهو مخرّجٌ في الكتاب الآخر "الصحيحة" (رقم ٨٨)"[١].

- وانظر: "الثمر المستطاب" (٢/٨٢٦-٨٢٧).

٤٣١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٥١١) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**مَن سألَكُم باللهِ فأَعْطُوه، ومنِ اسْتَعاذَكُم باللهِ فأعِيذُوه، ومن دَعاكُم؛ فأجِيبوه**) بعد أن خرّجه مِن طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً:

"أخرجه أحمد (٢/٥١٢)، والحاكم (١/٤١٣)[٢]، **وقال**: "إسناد صحيح، فقد صحّ عند الأعمش الإسنادان جميعاً على شرط الشيخين، ونحن على أصلنا في قبول الزيادات من الثقات في الأسانيد والمتون". ووافقه الذهبي، **وفي ذلك نظر عندي من وجهين:**

الأوّل: أنّ أبا بكر بن عياش لم يخرّج له مسلم شيئاً، وإنما البخاري فقط[٣].

الآخر: أنّ أبا بكر فيه ضعفٌ مِن قِبَلِ حفظه، وإن كان ثقة في نفسه؛ **فلا يحتجّ به فيما خالف الثقات**. قال الذهبي نفسه في "الميزان" من ترجمته: "صدوق، ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم". وقال الحافظ في "التقريب": "ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح".

- وقال في "الإرواء" (٦/٦٠-٦١) عند الحديث السّابق:

"**أخرجه الحاكم** وقال: "هذا إسناد صحيح؛ فقد صَحَّ عند الأعمش الإسنادان جميعاً على شرط الشيخين، ونحن على أَصْلِنا في قبول الزيادات مِنَ الثِقات في الأسانيد والمتون".

قلت: وأَقَرَّهُ الذهبيُّ أيضاً، **وكان يكونُ ذلك كما قالا، لو كان أبو بكر بن عياش حافظاً ضابطاً، وليس كذلك؛** فقد قال الذهبي في ترجمته مِنَ "الميزان": "صدوق ثَبْتٌ في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويَهِم، وهو صالح الحديث، لكن ضعّفه محمد بن عبد الله بن نمير، وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحدٌ أكثرَ غَلَطاً منه".

---

(١) قلت: وأعلّه أبو حاتم الرازي والبزار بالإرسال، فقال الأوّل: "هذا خطأ إنما هو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: أنّ النبي ﷺ". «علل الحديث» (٣٤١). وقال البزار: "هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، وإنما يرويه غير عبد الله بن بكر عن مبارك عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسلا، ولم نسمعه متصلا إلا من بشر بن آدم عن عبد الله بن بكر". «مسنده» (٢٢٦٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٤٤-٤٤٥/١٥١٨).

(٣) ولم يخرّج له عن الأعمش شيئاً.

وقال الحافظ في "التقريب": "ثقة عابدٌ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح".

قلت: **ولذلك، فالقلبُ لا يطمئن لِما تفرّد به من الزيادة، بل القواعد العلمية تشهد أنّ روايته لهذا الحديث عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رواية شاذةٌ**، والله أعلم"[1].

٤٣٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٤١٦/٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (كُنّا عند رسول الله ﷺ إذ جاءَهُ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، فقال: يا رسولَ اللهِ أَصَبْتُ هذه مِنْ مَعْدِنٍ فَخُذْها فهِي صَدَقَةٌ ما أَمْلِكُ غَيْرَها، فأَعْرَضَ عنه رسول الله ﷺ ... فقال رسول الله ﷺ: **يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِما يَمْلِكُ فيقُولُ: هذه صَدَقَةٌ. ثُمّ يَقْعُدُ يَسْتَكِفُّ النّاسَ. خَيْرُ الصَّدَقَةِ ما كان عنْ ظَهْرِ غِنًى**):

"أخرجه أبو داود (١٦٧٣) .. والحاكم (٤١٣/١)[2] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **وليس كذلك؛ فإنّ ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم مقروناً بآخر، ثم هو مدلس، وقد عنعنه فلا يحتجّ به**"[3].

– وانظر: "تمام المنة" (ص٣٩٣)، وحاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١٩٨/٣).

٤٣٣ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٦٤/٥) عند حديث يرويه سفيان عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: دَخَلَ رجلٌ المسجدَ؛ فأَمَرَ

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١٨٧/١١): "رواه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، وزاد فيه ألفاظا، وهي قوله: (من سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه). **وهذه الألفاظ إنما تعرف عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر**".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٤٥/٢/١٥١٩).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس". وصرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وقال الشيخ رحمه الله في "تمام المنة" (ص ٣٩٣): "قال النووي في "المجموع" (٢٣٦/٦): "ومحمد بن إسحاق مدلس، والمدلس إذا قال: "عن" لا يحتجّ به".

قلت: فالحديث من أجل ذلك ضعيف، لكن موضع الشاهد منه وهو قوله: (إنما الصدقة عن ظهر غنى) صحيح؛ فإنّ له طريقا أخرى عن جابر. أخرجه أحمد (٣٤٦/٣)، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري وغيره، وهو مخرج في "الإرواء" (٣١٦/٣)". اهـ. وقد ذكر الحافظ في "هدي السّاري" (ص٤٢)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٣٣٨/١): أنه وقع عند أبي يعلى تصريح ابن إسحاق بسماعه لهذا الحديث من عاصم بن عمر بن قتادة، لكني لم أجد تصريحه بالسّماع في مطبوع "مسند أبي يعلى". فالله أعلم. قال شيخنا أبو محمد ربيع المدخلي معلّقاً على كلام الحافظ في "النكت": "ولعل الحافظ رآه مصرّحاً بالتّحديث في بعض النّسخ من مسند أبي يعلى".

النبيُّ ﷺ أَنْ يَطْرحُوا له ثِياباً، فطَرحُوا له، فأَمَرَ له منها بثوبينِ، ثمّ حَثَّ على الصَّدقةِ، فجاءَ فطَرَحَ أَحَدَ الثّوبينِ فصاحَ به، وقال: «**خُذْ ثَوْبَيْكَ**»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات؛ على ضعفٍ يسير في محمد بن عجلان، وقد **أخرج له مسلم مقروناً** ..

والحديث أخرجه الحميدي في "مسنده " (٧٤١)، وعنه الحاكم (٤١٣/١)[١] ...

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!".

– وقال في "الثمر المستطاب" (٨٣١/٢) عند الحديث السّابق:

"**وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وليس كذلك كما سبق التنبيه عليه مراراً**"[٢]. **وانظر**: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١٩٨/٣).

٤٣٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٦٥/٥) عند حديث يرويه اللّيث ابن سعد عن أبي الزُّبير عن يحيى بن جَعْدةَ عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: يا رسول الله، أيُّ الصَّدَقةِ أَفْضلُ؟ قال: «**جَهْدُ المُقِلِّ، وابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ**»:

"قلت: إسناده صحيح، **وقال الحاكم**[٣]: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! ..

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ **غير يحيى بن جعدة، وهو ثقة**[٤]..

والحديث مخرّج في "الإرواء" (٨٣٤) أيضاً".

٤٣٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٦٦/٥) عند حديث يرويه هشام ابن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ يقول: (أَمَرنا رسولُ الله ﷺ يوماً أنْ نَتَصَدّقَ فوافَقَ ذلك مالاً عندي فقلتُ: اليومَ أَسْبِقُ أبا بكرٍ إنْ سَبَقْتُهُ يوماً، فجِئْتُ بِنِصْفِ مالي،

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٤٥/٢-١٥٢٠/٤٤٦).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٣٨١) وقال: "هذا حديث حسن".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٥٢١/٤٤٦/٢).

(٤) قال الحافظ ابن عبد الهادي في "المحرر في الحديث" (٦٠٣): "رواه أحمد وهذا لفظه، وأبو داود، والحاكم، وقال: "على شرط مسلم" **وليس كذلك؛ فإنّ يحيى لم يرو له مسلم**، ولكن وثّقه أبو حاتم". اهـ. والحديث له طرق كثيرة عن أبي هريرة، بعضها في الصحيحين، وقد استقصاها الشيخ في "الإرواء" كما في إحالته فوق. وذكر فيه أيضاً ما روي عن غيره من الصحابة.

فقال رسول الله ﷺ: «**ما أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ؟**» فقلتُ: مِثْلُهُ. قال: وأَتى أبو بكرٍ بكلِّ ما عنده، فقال رسول الله ﷺ: «**ما أبقيتَ لأهلِكَ؟**» قال: أَبْقَيْتُ لهم اللهَ ورسولَهُ. فقلتُ: لا أُسابِقُكَ إلى شيءٍ أبداً):

"قلت: **وهذا إسناد حسن**، وهو على شرط مسلم.

والحديث أخرجه الترمذي (٣٦٧٦) -وقال: "حسن صحيح"- .. والحاكم (٤١٤/١)[١] .. **وقال الحاكم**: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٢].

٤٣٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٤٠٨/٣) عند حديث يرويه محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أَمَرَ النبيُّ ﷺ بالصَّدقةِ، فقال رجلٌ: يا رسول الله عندي دينار، قال: (**تَصَدَّق به على نَفْسِكَ**). قال: عندي آخر، قال: (**تصدّق به على وَلَدِك**). قال: عندي آخر، قال: (**تصدّق به على زَوْجِكَ**) .. قال: عندي آخر قال: (**تصدّق به على خادِمِكَ**). قال: عندي آخر قال: (**أنتَ أَبْصَر**):

"أخرجه أبو داود (١٦٩١)، والنسائي (٣٥١/١) .. والحاكم (٤١٥/١)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٤٦/٢-١٥٢٢/٤٤٧).

(٢) يشير الشيخ رحمه الله بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في تصحيحه لهذا الحديث – حتى ولو كان رجاله رجال مسلم –؛ وذلك لأنّ هشام بن سعد، مختلف فيه، وفيه ضعفٌ، قال فيه الذهبي في "الكاشف: "حسن الحديث"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق له أوهام"، فحقّه أن يُحَسَّنَ إسناده لا أن يُصَحَّح. لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر – على سبيل المثال – ما مضى تحت رقم (٤١٧). وأقول: الصواب أنّ مسلماً لم يحتجّ بهشام بن سعد، وإنما خرّج له في الشّواهد، كما ذكر ذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (١٥٩/٤). ثم وجدتُ الشيخَ رحمه الله قد خرّج هذا الحديث في "دفاع عن الحديث النبوي" (ص٨٧/رقم١١) وجزم بصحّته؛ لأنه من رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، وروايته عنه قوية صحيحة، بل قال أبو داود – كما في «تهذيب الكمال» (٢٠٨/٣٠)-: "هو أثبت الناس في زيد بن أسلم".

والحديث قال الضياء في "الأحاديث المختارة" (١٧٣/١): "إسناده حسن". وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في "منهاج السنة النبوية" (٤٩٩/٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤١٤/٧). وقال ابن عبد الهادي في "المحرّر في الحديث" (ص ٣٦٠): "وقد أخطأ من تكلّم فيه لأجل هشام، فإنّ مسلما روى له، وقال أبو داود: هشام بن سعد من أثبت الناس في زيد بن أسلم". وقال ابن حجر في "التلخيص" (٢١٤٩/٥): "صحّحه الترمذي والحاكم، وقوّاه البزّار، وضعّفه ابن حزم بهشام بن سعد، وهو صدوق". وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٩٨٨) وقال: "هذا حديث حسن".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٤٨/٢-١٥٢٦/٤٤٨).

قلت: **وفي ذلك نظر**؛ فإنّ ابن عجلان إنما أخرج له مسلم في الشّواهد كما نقله الذهبي نفسه في "الميزان" عن الحاكم ذاته! ثم هو صدوق متوسط الحفظ كما قال الذهبي، فهو حسن الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة"[1].

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٧٥/٥-٣٧٦).

٤٣٧ - قال الألباني في "الإرواء" (٤٠٧/٣) عند حديث يرويه سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن وهب بن جابر الخَيْواني عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (**كَفَى بِالمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ**)[2] بعد أنْ خرّجه من "صحيح مسلم" من طريق طلحة بن مصرّف عن خيثمة عن عبد الله بن عمرو به بلفظ (كفى بالمرءِ إثما أن يَحْبِسَ عمّن يملكُ قوته):

"قلت: **ورجاله ثقات غير وهب بن جابر فهو مجهول**، كما قال النسائي، ولم يرو عنه غير أبي إسحاق - وهو الهمذاني -، وقال الذهبي: "لا يكاد يعرف، تفرّد عنه أبو إسحاق"[3].

قلت: ومِن طريقه أخرجه الحاكم (٤١٥/١[4] و٥٠٠/٤) **وقال**:

"صحيح الإسناد" ووهب من كبار تابعي الكوفة! ووافقه الذهبي في "تلخيصه"!

ثم وجدتُ له شاهداً ..".

---

(١) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

وقد علّق عليه شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله - محقّق الكتاب - وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث الثالث عشر وهمٌ من الحاكم، ثم أضاف ثلاثة أحاديث لم يذكرها الحاكم، فصار مجموع ما خرّجه مسلم لابن عجلان خمسة عشر حديثاً.

قلت: ثم إنّ مسلماً لم يخرّج لمحمد بن عجلان عن المقبري شيئاً، لا في الأصول ولا في الشّواهد والمتابعات.

(٢) قلت: هذا الحديث خرّجه الحاكم في ثلاثة مواضع من كتابه مختصراً ومطوّلاً، وتعقّبه فيها الشيخ كلّها، أحدها هذا، وهو من طريق سفيان عن أبي إسحاق به، وثانيهما سيأتي تحت رقم (١٧٨٩)، وهو من طريق شعبة عن أبي إسحاق به، وثالثهما سيأتي تحت رقم (١٧٩٥)، وهو من طريق معمر عن أبي إسحاق به.

(٣) وقال الشيخ في"الضعيفة" (١٥٩/٩): "وهب بن جابر، ولم يوثقه غير ابن حبان (٤٨٩/٥)، ولم يذكر له راوياً غير أبي إسحاق هذا؛ وهو السّبيعي، ولذا قال الذهبي فيه: "قال ابن المديني: مجهول. قلت: لا يكاد يعرف، تفرّد عنه أبو إسحاق".

قلت: ولذلك أشار في "الكاشف" إلى تليين توثيق ابن حبان إياه - وهو عمدة الهيثمي! - بقوله: "وُثِّق".

قلت: وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤٤٨/٢-٤٤٩/١٥٢٧).

٤٣٨ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٥٢٦/١) عند حديث يرويه النّضر ابن شميل عن أبي قُرَّة[١] عن سعيد بن المسيّب عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: (ذُكِرَ لِي أنّ الأعْمالَ تَباهَى فتقُولُ الصَّدَقةُ: أنا أَفْضَلُكُمْ) تعليقاً على قول المنذري: "رواه الترمذي وصحّحه .. والحاكم **وقال:** "صحيح على شرطهما":

"**كذا قال!** ووافقه الذهبي (٤١٦/١)[٢]، **وفيه تساهل ظاهر**؛ فإنه من رواية سعيد بن المسيب عن عمر، ومع الخلاف المعروف في سماعه من عمر، فإنّ الشيخين لم يخرّجا له عنه شيئاً فيما أعلم، لكنهم ذكروا أنّ مراسيل سعيد صحيحة"[٣].

٤٣٩ – قال الألباني في "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص٧٦) عند حديث يرويه صفوان بن عيسى عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائةَ أَلْفٍ**» قالوا: يا رسول اللهِ، كيف يَسْبِقُ دِرْهَمٌ مائةَ أَلْفٍ؟ قال: «**رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمانِ فأَخَذَ أَحَدَهُما فَتَصَدَّقَ بِهِ، وآخَرُ لهُ مالٌ كَثِيرٌ فَأَخَذَ مِنْ عُرْضِها مِائةَ أَلْفٍ**»:

"أخرجه النسائي .. والحاكم (٤١٦/١)[٤] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وفيه نظر**؛ فإنّ ابن عجلان إنما أخرج له مسلم متابعة"[٥].

---

(١) علّق محقّقوا طبعة دار المنهاج القويم هنا بقولهم: في النُّسخ الخطّية كلّها و"التّلخبص": (عن قُرّة)، والمثْبَت من "الإتحاف" ومن "شعب الإيمان" للبيهقي (٣٤/٥) حيث رواه عن المصَنِّف بسنده ومتنه سواء، وأبو قرّة هو الأسدي الصّيداوي من أهل البادية لا يُعرف اسمه، **وهو مجهول** [كما في التقريب] من رجال التهذيب، أخرج ابن خزيمة (٩٥/٤) حديثه وقال: "**فإني لا أعرف أبا قرّة بعدالة ولا جرح**". اهـ

قلت: وجاء على الصّواب والتصريح بأنه الأسدي عند إسحاق بن راهوية في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٩٥٢)، وكذا عند أبي عليٍّ الصّوّاف في "فوائده" (٣٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٥٠/٢-٤٥١/١٥٣٠).

(٣) قلت: وفي الإسناد علّة أخرى لم يتنبّه لها الشيخ، ولهذا صحّح الأثر بناء على صحّة مراسيل سعيد بن المسيب!

وهي جهالة أبي قرّة كما سبق في التعليقة السابقة، ولعلّ الشيخَ لم يعرفه بسبب التحريف الواقع في اسمه فظنّه رجلاً آخر ثقة. ثم رأيته قد ضعّف هذا الأثر في تعليقه على "صحيح ابن خزيمة" رقم (٢٤٣٣) بجهالة أبي فروة! وهو تصحيف آخر وقع في اسم (أبي قرّة) في "صحيح ابن خزيمة"، لم يتنبّه له الشيخ أيضاً، ولم يتنبّه له محقّقه الأعظمي رحمه الله في طبعتيه الأولى والثانية، ثم تنبّه له في الطبعة الثالثة، ونبّه عليه الدكتور ماهر الفحل أيضاً في طبعته.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٤٥١/٢/١٥٣١).

(٥) كما قال الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، والذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨).

وقد تقدّم مراراً نقل كلامهما هنا، ومن ذلك ما تقدّم قريباً تحت رقم (٤٣٦).

٤٤٠ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٧٣٦-٧٣٧) عند حديث يرويه أبو معاوية عن الأعمش عن ابن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**ما يُخْرِجُ رَجُلٌ شيئاً مِنَ الصَّدَقةِ؛ حتّى يَفُكَّ عنها لَحَيْ سبعين شيطاناً**):

"أخرجه أحمد في "المسند" (٥/٣٥٠): ثنا أبو معاوية: ثنا الأعمش عن ابن بريدة عن أبيه – قال أبو معاوية: ولا أُراه سمعه منه – ... فذكره. ومن هذا الوجه أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٤/١٠٥/٢٤٥٧)، والحاكم (١/٤١٧)[١]، والبزار في "مسنده" (١/٤٤٧/ ٩٤٣ – كشف الأستار) ... كلّهم عن أبي معاوية به؛ دون قوله: "ولا أراه سمعه منه".

قلت: وهذه فائدة عزيزة، حَفِظها لنا إمام السّنّة في "مسنده"[٢] جزاه الله خيراً؛ **كَشَفَت لَنا عن علّة الحديث** التي غَفَلْنا عنها برهةً من الدّهر، تبعاً لغيرنا؛ **فقد قال الحاكم**:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وأقررتهما في "الصحيحة" (رقم ١٢٦٨)، وكانت غفلةً أسأل الله أن يغفرها لي، مع أنني كنت تنبّهت لها؛ فذكرته في "ضعيف الترغيب" رقم (٥٤٣).

وقوله: "... الشيخين" فيه إشعار بأنّ: (ابن بريدة) .. هو: (عبد الله). **وهذا خلاف قول البزار عقبه**: "تفرّد بهذا الإسناد أبو معاوية، و(ابن بريدة) هو: (سليمان)"[٣].

قلت: **وقد أعلَّ الحديثَ ابنُ خزيمة**؛ فقال في الباب الذي ترجم له:

"إن صحّ الخبر؛ فإني لا أقف هل سمع الأعمش من ابن بريدة أم لا؟".

قلت: ولذلك لم يذكروه في الرواة عن (ابن بريدة) .. لا في: (سليمان)، ولا في: (عبد الله)[٤]، **على أنّ الأعمش معروف بالتدليس**، فلو فُرِض ثبوت سماعه مِن أحدهما؛ فذلك لا يعني ثبوته عن كليهما

قلت: وقد تعقّبَ الحافظُ ابن حجر تصحيحَ الحاكم فقال في "إتحاف المهرة" (١٤/٥١٧): "في صحته نظر، فإنّ الليث أحفظ من صفوان، وقد رواه [عند النسائي (٢٥٢٧)] عن محمد بن عجلان، فقال: عن سعيد المقبري والقعقاع بن حكيم عن أبي هريرة، **فاضطرب فيه ابن عجلان، فانحطّ عن رتبة الصّحّة**". اهـ. وخالفَ ابنَ عجلان داودُ بن قيس؛ فرواه عن زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال: (سبق درهم مئة ألف درهم ..) فذكره موقوفاً على أبي هريرة، وأسقط من إسناده أبا صالح. خرّجه ابن المبارك في "الزهد" (٩٥) عن داود بن قيس به. وداود بن قيس أوثق وأحفظ من محمد بن عجلان، وفي "الكاشف" و"التقريب": "ثقة".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٥٢-٤٥٣/١٥٣٣).

(٢) وجزم البخاري أيضاً بعدم سماعه منه فيما نقله عنه الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٨٦).

وانظر: "إتحاف المهرة" (٢/٥٤٢).

(٣) قلت: وقع التّصريح بأنه (سليمان) في رواية الروياني في "مسنده" (١٨).

(٤) وليس له عنهما رواية في الصحيحين؛ فالحديث ليس على شرطهما قطعاً.

معاً، ولو ثبت؛ فذلك لا يعني ثبوت الاتصال إلا إذا صرّح بالسّماع في هذا الحديث بخصوصه -كما لا يخفى على العلماء -"[1].

٤٤١ - قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٢/٧٢٣-٧٢٤) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حَبّان عن عمّه واسع عن حَبّان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ «**رَخَّصَ في العَرايا الوَسَقَ، والوَسَقَيْنِ، والثّلاثةَ، والأربعةَ** ..» بعد أنْ خرّجه من حديث ابن عمر، وصحّحه على شرط مسلم:

"وذَكَرَ له الحاكم[2] شاهداً من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبّان عن عمّه واسع عن حبّان عن جابر بن عبد الله .. **وقال:** "إنه صحيح على شرط مسلم".

وليس كذلك وإنْ أَقَرَّهُ الذهبي؛ لأنّ ابن إسحاق مدلّس وقد عنعنه، ثم إنّ مُسْلِماً لم يحتجّ به وإنما روى له مقروناً أو متابعةً"[3].

٤٤٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨/٤٣٣-٤٣٤) عند حديث يرويه زيد بن سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة بن عامر الجُهني رضي الله عنه مرفوعاً (**غَيْرَتان؛ إحداهُما يُحِبُّها اللهُ، والأخرى يُبْغِضُها اللهُ، ومَخِيلَتانِ إحْداهُما يُحِبُّها اللهُ، والأُخْرى يُبْغِضُها اللهُ،: فالغَيْرَةُ في الرِّيبَةِ يُحِبُّها اللهُ، والغَيْرَةُ في غير رِيبَةٍ يُبْغِضُها اللهُ، والمَخِيلَةُ إذا تَصَدَّقَ الرَّجُلُ يُحِبُّها اللهُ، والمَخِيلَةُ مِنَ الكِبْرِ يُبْغِضُها اللهُ**):

"أخرجه الحاكم (١/٤١٨)[4] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي الباب موقوفاً على أبي ذرٍّ الغفاري عند ابن المبارك في "الزهد" (٦٤٩)، وابن أبي شيبة (٣/١١١)، وحميد بن زنجويه في "الأموال" (١٣٣٢)، والبيهقي في "الشعب" (٣٤٧٥)، وإسناده ضعيف لجهالة راشد بن الحارث راويه عن أبي ذر. مستفاد من حاشية الشيخ شعيب ومن معه على "مسند أحمد" (٣٨/٦٠).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٥٣/١٥٣٥).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يدلّس". وصرّح الحاكم نفسه بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

وقد علّق عليها شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله - محقّق الكتاب -، وبيّن مواضع هذه الأحاديث في صحيح مسلم، وكونها وقعت في الشّواهد.

قلت: وصرّح ابن إسحاق بالسّماع عند أحمد (١٤٨٦٨)، وابن حبان (٥٠٠٨). وساق ابن كثير الحديث بإسناده عند قوله تعالى **(وآتوا حقّه يوم حصاده)** ثم قال: "وهذا إسناده جيّد قويّ". وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (٢٤٠) وقال: "هذا حديث حسن".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٥٤-٤٥٥/١٥٣٧).

قلت: **وفيه نظرٌ**؛ لأنّ الأزرق هذا لم يوثّقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير زيد بن سلام وهو أبو سلام، الأسود، فهو مجهول، وقد أشار إلى ذلك الذهبي نفسه بقوله في "الميزان":

"روى عنه أبو سلام الأسود فقط".

وكذا الحافظ بقوله في "التقريب": "مقبول". يعني عند المتابعة، وما علمتُ له متابِعاً على هذا الحديث بهذا السِّياق. والله أعلم"[1].

---

(١) قلت: للحديث شاهدان يتقوّى بهما، الأوّل من حديث جابر بن عتيك ﷺ، خرّجه الإمام أحمد (٢٣٧٤٧) قال: حدثنا إسماعيل عن الحجاج - يعني: الصواف - عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن ابن جابر بن عتيك الأنصاري عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: (إنّ من الغيرة ما يحبّ الله، ومنها ما يبغض الله، ومن الخيلاء ما يحب الله، ومنها ما يبغض الله، فأما الغيرة التي يحبّ الله، فالغيرة في ريبة، وأما التي يبغض الله، فالغيرة في غير الريبة، وأما الخيلاء التي يحبّ الله: أن يتخيل العبد بنفسه لله عند القتال، وأن يتخيل بالصدقة). وخرّجه أيضاً ابن أبي شيبة (١٨٠٠٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٧٧٦) من طريق محمد بن بشر، وابن حبان (٢٩٥) من طريق ابن أبي عدي، كلاهما عن حجّاج بن الصواف به. وأخرجه الدارمي (٢٢٧٢)، والنسائي (٢٥٥٧)، والطبراني (١٧٧٤) و(١٧٧٥)، وابن حبان (٤٧٦٢)، والبيهقي (٣٠٨/٧) من طرق عن الأوزاعي، والطبراني (١٧٧٧) من طريق شيبان النحوي، وأبو داود (٢٦٥٩) من طريق أبان العطّار كلّهم (الأوزاعي، وشيبان، وأبان) عن يحيى بن أبي كثير به، وبعضهم يختصره.

وابن جابر بن عتيك مجهول الحال، قيل: هو عبد الرحمن، وقيل: غيره. وعبد الرحمن قال عنه في "التقريب": "مجهول". وقال في باب من نُسِب إلى أبيه: "ابن جابر بن عتيك، عن أبيه، في الغيرة، هو: عبد الرحمن، أو أخ له لم يسمّ".

وأما ابن حبان فقال: هو أبو سفيان بن جابر بن عتيك وذكره في "الثقات".

وأما الشاهد الثاني فهو من حديث أبي هريرة ﷺ عند ابن ماجه في "سننه" (١٩٩٦). ولنَدَع شيخنا العلامة المحدث محمد بن علي بن آدم يتحدّث عن هذا الشّاهد وعن الشاهدين الآخَرَينِ، فقد قال في "ذخيرة العقبى" (٢٣/٥٧-٥٨) عند حديث جابر بن عتيك الذي أخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير به: "حديث جابر بن عتيك ﷺ هذا صحيح. فإن قلت: في سنده ابن جابر، وهو مجهول، كما تقدم، فكيف يصح؟

قلت: للحديث شاهد، فقد أخرجه ابن ماجه بسند صحيح في "سننه"، فقال: حدثنا محمد بن إسمعيل حدثنا وكيع عن شيبان أبي معاوية عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سهم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من الغيرة ما يحبّ الله، ومنها ما يكره الله ..). فهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيح، غير شيخه محمد بن إسماعيل الأحمسي، وهو ثقة أيضا ..

وأخرجه أحمد في "مسنده"، من حديث عقبة بن عامر الجهني ﷺ: حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني ..

فهذا الإسناد رجاله رجال الصحيح، غير عبد الله بن زيد بن الأزرق، وقد وثقه ابن حبان، فمثله يصلح في الاستشهاد.

والحاصل أن حديث الباب صحيح؛ لما ذكر. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب". اهـ

والحديث حسّنه الشيخ نفسه رحمه الله بهذه الشّواهد في "الإرواء" (١٩٩٩)، وكذا صنع الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "المسند" (٢٣٧٤٧)، وحاشيتهم على "سنن أبي داود" (٢٦٥٩)، وحاشيتهم على "سنن ابن ماجه" (١٩٩٦)، ومنهم استفدت بعض الإحالات.

٤٤٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٣٩٥-١٣٩٦) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يقول الله عزّ وجلّ: اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فلم يُقْرِضْنِي، وشَتَمَنِي عَبْدِي وهو لا يَدْرِي، يقول: وادَهْراه، وادَهْراه، وأنا الدَّهْرُ**):

"أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/٤١٨[١] و٢/٤٥٣) .. **وقال الحاكم**: «صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري (٣/٢٩٠)! **كذا قالوا! وابن إسحاق لم يخرّج له مسلم إلا متابعة، ثم إنه مدلس**[٢]؛ وقد عنعنه عندهم جميعاً.

لكن تابعه إبراهيم بن طهمان، أخرجه في «مشيخته» (١٥٨/١٠٥) عن العلاء بن عبد الرحمن به، والرواية الأخرى والزيادة له. وإبراهيم بن طهمان ثقة من رجال الشيخين، فَبِهِ صحّ الحديث .. وتابعه ابن أبي حازم عن العلاء به مختصرا[٣]. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/٢٦٥/٥٩٨).

وقد جاء الحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق أخرى عن أبي هريرة نحوه بألفاظ مختلفة، وقد خرّجتُ بعضها فيما تقدم برقم (٥٣١ و٥٣٢) ...".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٢/٤٥٥/١٥٣٨).

(٢) انظر التّعليق على الحديث المتقدم قبل هذا بحديث (٤٤١).

(٣) وتابعهم محمد بن جعفر بن أبي كثير الثقة عن العلاء بن عبد الرحمن به عند الطبري في "تفسيره" (٢٢٠٦/شاكر).

كِتابُ الصَّوْمِ

٤٤٤ – قال الألباني في حاشية تحقيق "القائد إلى تصحيح العقائد" (ص١١٦) عند حديث يرويه شعبة عن محمد بن أبي يعقوب عن أبي نصر الهلالي عن رجاء بن حيوة عن أبي أمامة ﷺ قال: قلتُ يا رسول الله دُلَّني على عملٍ، قال: «**عليكَ بالصَّوْمِ؛ فإنه لا عِدْلَ له**» بعد أنْ خرّجه من مسند أحمد من طريق مهدي بن ميمون عن محمد بن أبي يعقوب عن رجاء بن حيوة به، وليس فيه ذِكْرُ أبي نصر، وصحّح إسناده:

"لكن رواه شعبة عن محمد هذا، قال: سمعتُ أبا نصر الهلالي عن رجاء بن حيوة.

أخرجه ابن حبان (٩٣٠)، والحاكم (١/٤٢١)[١] **وقال**: «صحيح الإسناد، وأبو نصر الهلالي هو حميد بن هلال العدوي». ووافقه الذهبي. **كذا قالا**، وأبو نصر هذا ليس هو حميد بن هلال[٢]، بل هو رجلٌ لا يُدْرَى مَنْ هو كما قال الذهبي نفسه في «الميزان». وقال الحافظ في «التقريب»: «**مجهول**». لكن ذِكْرُهُ في الإسناد شاذّ؛ فقد رواه ثقتان آخران[٣] كما رواه مهدي بن ميمون

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٦٣-٤٦٤/١٥٤٥).

(٢) قلت: جزم ابن حبان أيضاً بأنه هو حميد بن هلال، فقال بعد أن أخرج الحديث مطوّلاً من طريق مهدي بن ميمون عن محمد بن أبي يعقوب عن رجاء بن حيوة، ثم ساقه مختصرا من طريق عبد الصمد عن شعبة عن محمد بن أبي يعقوب: "أبو نصر هذا: هو حميد بن هلال. ولستُ أنكر أن يكون محمد بن أبي يعقوب سمع هذا الخبر بطوله عن رجاء بن حيوة، وسمع بعضه عن حميد بن هلال، فالطريقان جميعا محفوظان". وجزم بذلك أيضاً أبو نعيم في "الحلية" (٧/١٦٥) فقال عقب الحديث: "أبو نصر هو حميد بن هلال"، ثم خرّجه من طريق عمر بن سهل المازني عن شعبة به وفيه التصريح بأنه أبو نصر حميد بن هلال.

وترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٣٤٦) فقال: "**حميد بن هلال العدوي البصري أبو نصر** .. وقال شعبة: الهلالي". وقال الخطيب في "الموضح" (٢/٥٣): "**حميد بن هلال هو أبو نصر الهلالي**".

وانظر: "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" (٢١/٩٢). وحميد بن هلال أبو نصر ثقة من رجال الجماعة.

(٣) أحدهما: جرير بن حازم عند النسائي (٢٢٢١)، وصرّح ابن أبي يعقوب عنده بالسّماع من رجاء في رواية بمهدي ابن ميمون (٢٢٢٠). والآخر: واصِل مَوْلى أبي عُيَيْنَةَ عند أحمد (٢٢١٤٠) وغيره.

بإسقاطه، وصرّح بعضهم بسماع ابن أبي يعقوب من رجاء فهو إسناد متصل صحيح، وقد صحّحه الحافظ في «الفتح» كما بيّنته فيما علّقته على "الترغيب والترهيب""[1].

٤٤٥ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٤٣-٤٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الحكم بن موسى عن الوليد بن مسلم ثنا إسحاق بن **عبد الله** قال: سمعتُ عبدَ الله بن أبي مليكة يقول: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **(إنّ لِلصّائِمِ عند فِطْرِهِ دَعْوةً ما تُرَدُّ)** بعد أنْ خرّجه من "سنن ابن ماجه" وغيره من الطّريق نفسه لكن وقع فيه: (إسحاق بن عبيد الله) بتصغير عبد الله –وهو الذي حرّره الشيخ ورجّحه، ورجّح أيضاً أنه ابن أبي المهاجر – وأعلّه بجهالة هذا الأخير:

"**وقع في سند الحاكم**[2] (إسحاق بن عبد الله) مُكَبَّراً[3]، وبناء عليه قال الحاكم عَقِبه:

"إسحاق هذا إنْ كان ابن عبد الله، مولى زائدة، فقد خرّج له مسلم، وإن كانْ ابن أبي فروة، فإنهما لم يخرّجاه". ووافقه الذهبي، إلا أنه قال: "وإن كان ابن أبي فروة قواه [كذا، والصّواب: فَواهٍ]".

وهذا أصحّ في الإفادة، وهو محتمل، وليس كذلك احتمال كونه إسحاق بن عبد الله مولى زائدة؛ لأنّ هذا تابعي، ولم يدركه الوليد بن مسلم ..

---

(١) قلت: الحديث محفوظ من الطريقين كما صرّح بذلك ابن حبان في كلامه السابق؛ لأنّ محمد بن أبي يعقوب قد صرّح بالسّماع من رجاء بن حيوة ومن حميد بن هلال.

قال الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٤٨٨): "هذا حديث صحيح. وله علة غير قادحة، فقد رواه الإمام أحمد (٥/٢٤٩) فقال: ثنا عبد الصمد ثنا شعبة ثنا محمد بن أبي يعقوب الضبي، قال: سمعت أبا نصر يحدّث عن رجاء بن حيوة عن أبي أمامة ... فذكره.

وأخرجه النسائي (٤/١٦٥) من طريقين إلى شعبة، فذكر واسطة بين محمد بن أبي يعقوب ورجاء بن حيوة، فهذه علة لكنها غير قادحة؛ لأنّ النسائي رحمه الله قد أخرجه قبل، وفيه تصريح محمد بن أبي يعقوب بالإخبار من رجاء بن حيوة، فعلى هذا فالحديث من المزيد في متصل الأسانيد. فثبت الحديث والحمد لله".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٦٦/١٥٤٧).

(٣) ورواه عنه تلميذه البيهقي في "فضائل الأوقات" (رقم ١٤٢) فقال: (إسحاق يعني: ابن عبيد الله).

وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٩/٥٤٩): "قلت: **قال الحاكم هذا بناء على ما وقع عنده أنه: (ابن عبد الله) مكبرا، وإنما هو ابن عبيد الله على التصغير**، وهو ابن أبي المهاجر أخو إسماعيل، وقد أوضحتُ ذلك في (مختصر التهذيب)".

وجملة القول: إنّ إسناد هذا الحديث ضعيف؛ لأنه إن كان راويه إسحاق هو ابن عبيد الله مصغرا فهو إما ابن أبي المهاجر - وهو الراجح[1] - فهو مجهول[2]، وإن كان هو ابن أبي مليكة كما ظنّ المزّيُّ فهو مجهول الحال كما في "التقريب".

وإن كان هو ابن عبد الله مكبرا فالأرجح أنه ابن أبي فروة؛ لأنه من هذه الطبقة وهو متروك كما قال الحافظ، والله أعلم".

٤٤٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/٣٩-٤١) عند حديث يرويه الحسين بن واقد عن مروان بن سالم المقَفَّع قال: رأيتُ ابنَ عمر يَقْبِضُ على لِحْيَتِهِ فَيَقْطَعُ ما زادَ على الكَفِّ. وقال: كان رسولُ الله ﷺ إذا أَفْطَرَ قال: **(ذَهَبَ الظَّمأُ، وابْتَلَّتِ العُرُوقُ، وثَبَتَ الأَجْرُ إِنْ شاء اللّهُ)**:

"أخرجه أبو داود (٢٣٥٧) .. والدارقطني (٢٤٠)، والحاكم (١/٤٢٢)[3]، والبيهقي (٤/٢٣٩) .. وقال الدارقطني: "تفرّد به الحسين بن واقد، وإسناده حسن". وهو كما قال، وأقرّه الحافظ في "التلخيص"؛ فإنّ الحسين هذا وإن أخرج له مسلم، فقد قال الحافظ في "التقريب": "ثقة له أوهام".

ثم إنّ مروان بن سالم قد روى عنه غير الحسين بن واقد: عزرة بن ثابت، وهو وإن لم يوثّقه غير ابن حبان، فأورده في "الثقات" (١/٢٢٣)، فيقويّه تحسين الدارقطني لحديثه كما رأيت وتصحيح مَن صحّحه كما يأتي[4]. **والحديث قال الحاكم عقبه**: "صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجّا بالحسين بن واقد، ومروان بن المقفع". قلت: **وفيه أوهام:**

الأوّل: أنه ليس على شرط الشيخين، يعرف ذلك مما سبق في ترجمة الحسين ومروان، وقد انتبه لبعض هذا الذهبي فقال في "تلخيصه": "على شرط البخاري، احتجّ بمروان وهو ابن المقفّع وهو ابن سالم".

الثّاني: الحسين بن واقد لم يرو له البخاري محتجّاً به، بل تعليقاً.

---

(١) وهو الذي رجّحه شيخ المحققين العلامة المعلمي رحمه الله في حاشيته على "الجرح والتعديل" (٢/٢٢٨) فقال في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي مليكة: "والذي يظهر بعد التأمل أنّ إسحاق هذا هو ابن عبيد الله - بالتصغير - بن أبي المهاجر أخو إسماعيل، وأنه مدني سكن دمشق، وروى عن عبد الله بن أبي مليكة، فاختلط على بعضهم نسبه بنسب شيخه، كأنه كان في كتاب سندٍ عنه عن شيخه، فوقع فيه سقط وتحريف، والله أعلم".

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٦٦-٤٦٧/١٥٤٨).

(٤) قلت: ولم يعرفه أبو حاتم الرازي وتردّد فيه، فقال: "مروان المقفع روى عن ابن عمر حديثا مرفوعا، روى عنه حسين بن واقد، **ولا أدري هو مروان مولى هند، يعني بنت المهلب، أم غيره؟** «الجرح والتعديل» (٨/٢٧١).

وقال فيه الحافظ في "التقريب": "مقبول". وذكره الذهبي في "الميزان" وساق له حديثه هذا.

الثالث: أنّ مروان بن المقفّع لم يحتجّ به البخاري ولا مسلم، ولم يُخَرِّجا له شيئاً، والذهبي نفسه في "الميزان" لما ترجمه أشار إلى أنه مِن رجال أبي داود والنسائي فقط. وقال الحافظ في "التهذيب": "زعم الحاكم في "المستدرك" أنّ البخاري احتجّ به **فَوَهِم**، ولعله اشتبه عليه بمروان الأصفر".

قلت: قول الحافظ هذا, قد نبهني إلى شيء طالما كنتُ عنه غافلاً، وهو أنّ الذي في "المستدرك" ... على شرط الشيخين، فقد احتجّا ..." وَهْمٌ مِن بعض النُّسّاخ وهو في قوله: "الشيخين" والصواب "البخاري" كما يشعر به نقل الحافظ عنه، ويؤيده قول الذهبي في تلخيصه كما سبق: "على شرط البخاري احتجّ بمروان"[1].

وكنت أظنّ سابقاً أيضا أنّ هذا القول مِنَ الذهبي مُتَعَقِّباً به على الحاكم، والآن تبيّن لي أنه حكاية منه لقولِ الحاكم مُقِراً له عليه كما هي عادته، وأمّا عند التّعقّب فإنه يُصَدِّرُهُ بقوله "قلت ... وذلك ما لم يصنعه هنا فتصويب نسخة المستدرك "صحيح على شرط البخاري، فقد احتجّ ..."، والله أعلم".

٤٤٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٥٥) عند حديث يرويه إسماعيل بن بشر بن منصور عن عمر بن عليّ المقَدميّ ثنا معن بن محمد الغِفاري قال: سمعت حنظلةَ بنَ عليٍّ السّدوسي يقول: سمعتُ أبا هريرة ﷺ يقول بهذا البقيع: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**الطّاعِمُ الشّاكِرُ مِثْلُ الصّائمِ الصّابِرِ**) بعد أنْ خرّجه من مستدرك الحاكم (٤/١٣٦) من طريق بشر بن هلال عن عمر بن علي المقدمي عن معن بن محمد عن عن **سعيد بن أبي سعيد المقبري**، قال: كنت أنا وحنظلة بالبقيع مع أبي هريرة ﷺ، فحدثنا أبو هريرة ..:

"وأخرجه [يعني: الحاكم] في مكان آخر (١/٤٢٢)[2]، **وسقط منه بعض إسناده**[3]، وقال:

---

(١) وكذا نقله الحافظ في "إتحاف المهرة" (٨/٦٧٧).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٦٧/١٥٤٩).

(٣) سقط منه سعيد بن أبي سعيد المقبري كما في الرواية الأولى.

قلت: لكن رواه هكذا أيضاً بإسناد الحاكم سواء: ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٩٩)، وكذا أبو عوانة في "المستخرج" (٨٦٨٦) من طريق آخر عن المقَدميّ به، وكذا رواه ابن ماجه (١٧٦٤) من طريقين عن معن بن محمد به.

وممّن رواه عن أبي هريرة أيضاً: سلمان الأغرّ؛ رواه أحمد (٧٨٨٩)، والحاكم في المستدرك (٤/١٣٦) من طريق سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله بن أبي حرّة، عن عمه حكيم بن أبي حرة، عن سلمان الأغرّ عن أبي هريرة.

فالظّاهر أنه لا سَقْطَ في إسناد الحاكم هذا، وإنما هو من الاختلاف الواقع في إسناده. وقد صحّح ابن خزيمة الإسنادين جميعاً، فقال في "صحيحه" (١٨٩٩) بعد أنْ خرّجه من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة، ثم من طريق حنظلة عن أبي هريرة:

"صحيح على شرط الشيخين"[1]! **فَوَهِم**.

وزاد عليه الذهبي فقال: "قلت: هذا في "الصحيحين"؛ فلا وَجْهَ لاستدراكه"!!"[2].

٤٤٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٨/٤) عند حديث يرويه معاوية بن صالح عن عبد الله ابن أبي قيس عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ «**يَتَحَفَّظُ مِنْ هِلالِ شَعْبانَ ما لا يَتَحَفَّظُ مِنْ غيرِهِ، ثمّ يَصُومُ لِرُؤْيَتِهِ رَمَضانَ، فإنْ غُمَّ عليهِ عَدَّ ثَلاثِينَ يوْمًا، ثمّ صامَ**»:

"أخرجه أبو داود (٢٣٢٥) .. والحاكم (٤٢٣/١)[3] ...

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظرٌ؛ فإنّ ابن صالح وابن أبي قيس لم يحتجّ بهما البخاري، فهو على شرط مسلم وحده**".

– وقال في"صحيح أبي داود/الكبير" (٩٢/٧-٩٣) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم ...

وقال الدارقطني: "إسناده حسن صحيح".

قال المنذري: "ورجال إسناده كلهم محتجٌّ بهم في "الصحيحين" على الاتّفاق والانفراد ..."!

قلت: **وفيه نظرٌ؛ فإنّ معاوية بن صالح وعبد الله بن أبي قيس لم يحتجّ بهما البخاري في "صحيحه"**، فالأوّل إنما أخرج له في "جزء القراءة"، والآخر في "الأدب المفرد".

"**الإسنادان صحيحان: عن سعيد المقبري وعن حنظلة بن علي جميعًا عن أبي هريرة**، ألا تسمع المقبري يقول: كنتُ أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة". اهـ

وقال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٤٩٣/٤) بعد أنْ بيّن الاختلاف الواقع في إسناد هذا الحديث: "**فلا مانع أن يكون معن سمعه من حنظلة بعد أن سمعه من سعيد**. والله أعلم". والحديث علّقه البخاري في "صحيحه"، وبوّب عليه بقوله: (بابٌ: الطّاعِمُ الشّاكِرُ مِثْلُ الصّائِمِ الصّابِرِ).

(١) كذا في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، وفي "التلخيص" للذهبي بهامش هذه الطبعة: (صحيح على شرط البخاري)، وكذا هو في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، و"إتحاف المهرة" (٤٦٥/١٤).

قلت: وحنظلة السّدوسي لم يخرّج له البخاري شيئاً.

(٢) هو فيه معلّقاً كما سبق.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦٨/٢-٤٦٩/١٥٥٢).

وأخرجه ابن الجارود (٣٧٧)، والحاكم (٤٢٣/١) من طريقين آخرين عن معاوية ... به. **وقال الحاكم - وتبعه الذهبي-**: "صحيح على شرط الشيخين"!".

- وانظر: التعليق على "صحيح ابن خزيمة" (٢٠٣/٣).

٤٤٩ - قال الألباني في "الإرواء" (١٢٥/٤-١٢٦) عند حديث يرويه أبو خالد الأحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن أبي إسحاق عن صِلةَ بن زُفَرَ عن عمّار بن ياسر ﷺ قال: **(مَنْ صامَ يَوْمَ الشَّكِّ، فقدْ عَصَى أبا القاسِمِ ﷺ)**:

"أخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (١٣٣/١)، وكذا النسائي (٣٠٦/١) .. والدارقطني (٢٢٧)، والحاكم (٤٢٤/١)[1] .. وقال [الترمذي]: "حديث حسن صحيح". وقال الدارقطني:

"هذا إسناد حسن صحيح، ورواته كلهم ثقات".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفي ذلك كلّه نظرٌ عندي؛** فإنّ عمرو بن قيس لم يحتجّ به البخاري[2]، وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السّبيعي، وهو وإن كان ثقة فقد كان اختلط بآخره كما في "التقريب"، وقد رماه غير واحد بالتدليس وقد رواه معنعناً!

نعم له طريق أخرى عن عمّار يتقّوى بها، فلعلّه لذلك علّقه البخاري في "صحيحه" بصيغة الجزم .."[3].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٦٩/٢-١٥٥٤/٤٧٠).

(٢) ولم يَرِد في "الصحيحين" رواية صِلةَ بن زُفَرَ عن عمّار بن ياسر.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (١٤١/٣-١٤٢): "هذا حديث صحيح، رواه ابن خزيمة في "صحيحه" هكذا ... قال الترمذي: **حسن صحيح** .. ورواه الحاكم في مستدركه عن أبي بكر بن بالويه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل .. وقال الدارقطني بعد تخريجه: هذا **إسناد حسن صحيح ورواته كلهم ثقات**.

وقال الحاكم بعد تخريجه: هذا صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

قلت: **لم يخرّج البخاري لعمرو بن قيس في صحيحه شيئاً**. وللحديث مع ذلك عله خفية؛ ذكر الترمذي في العلل أنّ بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حُدِّثْتُ عن صلة فذكره.

قلت: وله متابع بإسناد حسن. قال عبد الرزاق في مصنفه: عن الثوري عن منصور عن ربعي بن حراش عن رجل عن عمارة نحوه. وقال ابن أبي شيبة في مصنفه: ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي عن منصور عن ربعي: أنّ عمار بن ياسر .. وفي رواية الثوري دليل على أنّ رِبْعِيّاً لم يدرك هذه القصة، وإن كان الرّجل المبهم في روايته هو صلة بن زفر فهي متابعة قوية لحديث أبي إسحاق.

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣١٨/٢).

- قال الألباني في "الإرواء" (١٥/٤-١٦) عند حديث خرّجه الحاكم من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما:

٤٥٠ - من طريق زائدة عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبيّ ﷺ، فقال: إنّي رَأَيْتُ الهِلالَ .. فقال: (**أَتَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلّا اللّهُ؟**). قال: نعم، قال: (**أَتَشْهَدُ أَنّ محمّدًا رسولُ اللّهِ؟**). قال: نعم، قال: (**يا بِلالُ أَذِّنْ في النّاسِ أَنْ يَصُومُوا غَدًا**).

٤٥١ - ومن طريق أبي عاصم عن سفيان عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجلٌ أعرابيٌّ ليلةَ هلال رمضان، فقال: يا رسول الله إنّي قد رَأَيْتُ الهِلالَ. فقال: (**تَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلّا اللّهُ، وتَشْهَدُ أَنّ محمّدًا رسولُ اللّهِ؟**). قال: نعم. قال: (**فنادِ في النّاسِ أَنْ يَصُومُوا**).

٤٥٢ - ومن طريق الفضل بن موسى عن سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابيٌّ ليلةَ هلال رمضان، فقال: يا رسول الله قد رَأَيْتُ الهِلالَ. فقال: (**أَتَشْهَدُ أَنْ لا إلهَ إلّا اللّهُ، وأَنِّي رسولُ اللّهِ؟**). قال: نعم. قال: (**فنادِ أَنْ يَصُومُوا**).

٤٥٣ - ومن طريق حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّهُمْ شَكُّوا في هِلالِ رمضانَ، فأرادُوا أَنْ لا يَقُومُوا ولا يَصُومُوا، فجاءَ أَعْرابِيٌّ مِنَ الحَرَّةِ فَشَهِدَ أنّه رَأى الهِلالَ «**فأَمَرَ النّبيُّ ﷺ بِلالًا، فنادى في النّاسِ أَنْ يَقُومُوا وأنْ يصُومُوا**»:

"أخرجه أبو داود (٢٣٤٠)، والنسائي (٣٠٠/١)، والترمذي (١٣٤/١) .. والحاكم (٤٢٤/١)[1] .. من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس.

وقال الحاكم: "هذا الحديث صحيح، احتجّ البخاري بأحاديث عكرمة، واحتجّ مسلم بأحاديث سماك بن حرب".

قلت (ابن حجر): وله شاهد من رواية وكيع عن الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس نحو حديث عمار. رواه أحمد بن عمر الوكيعي وأحمد بن عاصم الطبراني عن وكيع موصولا. ورواه إسحاق بن إبراهيم بن راهويه عن وكيع فلم يجاوز به عكرمة وهكذا رواه يحيى القطان عن الثوري". اهـ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٠/٢-٤٧٢/١٥٥٥ و١٥٥٦ و١٥٥٧ و١٥٥٨).

قلت: ووافقه الذهبي، **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ سماكاً مضطرب الحديث[1]، وقد اختلفوا عليه في هذا فتارة رواه موصولاً، وتارة مرسلاً، **وهو الذي رجّحه جماعة مِنْ مُخَرِّجيه**، فقال الترمذي:

"حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً، وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً"[2].

قلت: وقد رواه الفضل بن موسى عن سفيان به موصولا بذكر ابن عباس.

أخرجه النسائي، والدارقطني، والحاكم، **لكن خالفه جماعة** منهم عبد الله بن المبارك فرووه عن سفيان مرسلاً كما ذكر الترمذي، وقال النسائي فيما نقله الزيلعي (٤٤٣/٢):

"**وهذا أولى بالصّواب**؛ لأنّ سماكاً كان يُلَقَّن فَيَتَلَقَّنُ، وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل".

ونحوه في "مختصر السنن" للمنذري (٢٢٨/٣).

ولم أجد قول النسائي هذا في "سننه الصغرى" المطبوعة، فلعله في "السنن الكبرى" له".

- وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣١٨/٢).

---

(١) يعني: عن عكرمة خاصة، كما في "التقريب"، وكما قرّره الشيخ في سائر تخريجاته، ومن ذلك قوله المحَرَّر المحَبَّر في "الصحيحة" (٥٣٥/٧-٥٣٦): "سماك بن حرب قد اتفقوا على صدقه وثقته، ولكنهم تكلّموا في حفظه في الجملة، لكن الحُفّاظ منهم قد نبّهوا على أنّ ذلك ليس على إطلاقه، وإنما فيمن سمع منه بأخره، كما قال ابن المبارك وغيره، **نعم؛ قد ضعّفوا حديثه عن عكرمة خاصة**، ولذلك قال يعقوب بن شيبة مبينا القول الفصل فيه؛ وهو على ثلاثة أحوال:

١- روايته عن عكرمة خاصة مضطربة.

٢- وهو في عكرمة صالح وليس من المتثبتين.

٣- ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان؛ فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخره ".

وأقرّه الحافظ الذهبي في "السير" (٢٤٨/٥)، فقال عقبه: "قلت: ولهذا تجنّب البخاري إخراج حديثه، وقد علّق له البخاري استشهاداً به، فـ (سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس): عدّة أحاديث، **فلا هي على شرط مسلم؛ لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري؛ لإعراضه عن سماك**، ولا ينبغي أن تُعَدّ صحيحة؛ لأنّ سماكا إنما تُكُلِّم فيه من أجلها".

قلت: وفي تعليله تضعيف رواية سماك عن عكرمة إشارة قوية إلى أنه يرى تقوية روايته عن غير عكرمة، وهذا هو الذي جرى عليه الإمام مسلم في "صحيحه"، ومن جرى على منواله من أصحاب "الصحاح" .. وقد لخّص الحافظ ابن حجر أقوال الحفاظ فيه - كما هي عادته- بأوجز عبارة، فقال: "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما تلقن". اهـ

(٢) وقال أبو داود عَقِب رواية حماد بن سلمة عن سماك: "رواه جماعة عن سِماك، عن عكرمة مرسلاً، لم يذكر القيامَ أحدٌ إلا حمادُ بن سلمةَ".

٤٥٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٠٨/٢) عند حديث يرويه أبو معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**أَحْصُوا هِلالَ شعبانَ لِرمضانَ**):

"أخرجه الدارقطني (ص ٢٣٠)، والحاكم (٤٢٥/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسن فقط** للخلاف في محمد بن عمرو، ولأنّ مسلماً لم يحتجّ به، وإنما روى له متابعة"[٢]. وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة" (٣١٧/٢).

٤٥٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢٧٨/٦-٢٧٩) عند حديث يرويه زَمْعةُ بن صالح عن سلمة بن وَهْرام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**اسْتَعِينوا بِطعامِ السَّحَرِ على صِيامِ النّهارِ، وبالقَيْلولةِ على قِيام اللّيلِ**):

"أخرجه ابن ماجه (١٦٩٣) .. وابن خزيمة في "صحيحه" .. والحاكم (٤٢٥/١)[٣] ..

وقال الحاكم: "زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام ليسا بالمتروكين اللّذين لا يُحتجُّ بهما".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٦٠/٤٧٢/٢).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

قلت: ومع ذلك؛ فقد أعلّ الإمامان الترمذي وأبو حاتم هذا الحديث وخطَّؤوا فيه أبا معاوية؛ فقد خالف فيه جماعة من الثقات منهم يحيى بن سعيد القطّان ويزيد بن هارون وهشام الدستوائي وعبدة بن سليمان وغيرهم، رووه عن محمد بن عمرو به بلفظ (**لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين** ..) كما سيأتي في كلام الترمذي وأبي حاتم.

فقال الترمذي (٦٨٧) عقِب هذا الحديث: "حديث أبي هريرة لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية، **والصحيح** ما روي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:(**لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين**).

وهكذا رُوي [في الصحيحين وغيرهما] عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو حديث محمد ابن عمرو الليثي". وقال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٣٣/٣): "هذا خطأ؛ إنما هو محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته). **أخطأ أبو معاوية في هذا الحديث**".

وتابع يحيى بنُ راشد – وهو ضعيف – أبا معاوية على رواية هذا الحديث على هذا الوجه بهذا اللّفظ عند الطبراني في "الأوسط" (٨٢٤٢)، لكن لم يعتدَّ أبو حاتم بهذه المتابعة، وقال في (٩٣/٣): «ليس هذا الحديث بمحفوظ».

لكن يشهد للمتن أحاديث، منها حديث عائشة عند أبي داود وغيره قالت: (كان رسول الله ﷺ يَتَحَفّظُ من شعبان ما لا يتحفّظ من غيره، ثم يصوم لرؤية رمضان، فإنْ غُمّ عليه عَدّ ثلاثين يوماً ثم صام). وقد صححه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم والألباني في "صحيح أبي داود" وغيرهم، وقد مضى قريباً في هذا البحث برقم (٤٤٨) فانظره ثمّتَ.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٦٣/٤٧٣/٢).

وكذا قال الذهبي في "تلخيصه". **ولكنه أَوْرَد زمعة** في "الضعفاء والمتروكين" وقال:

"**ضعّفه أحمد وأبو حاتم والدارقطني**".

ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "**ضعيف**، وحديثه عند مسلم مقرون"[1].

٤٥٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٢/٣) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إذا سَمِعَ أحَدُكُمُ النِّداءَ والإناءُ على يَدِهِ؛ فلا يَضَعْهُ حتى يَقْضِيَ حاجَتَهُ منه**):

"أخرجه أبو داود (٥٤٩/١ – حلبي) .. والحاكم (٤٢٦/١)[2] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وفيه نظرٌ**؛ فإنّ محمد بن عمرو إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره[3]، فهو حسن[4].

---

(١) وبه أعلّه ابن خزيمة في "صحيحه"؛ فقد بوّب على حديثه بقوله: (باب الأمر بالاستعانة على الصوم بالسّحور **إنْ جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح؛ فإنّ في القلب منه لسوء حفظه**).

قلت: وقد ضعَّف أحمد وابن عدي وغيرهما ما يرويه زمعة عن سلمة بن وهرام خاصّة.

والحديث رُوي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ (استعينوا بالقيلولة على القيام، وبالسّحور على الصيام)، ولكن إسناده مسلسل بالمجاهيل كما قال أبو حاتم في "علل ابنه" (٧٦/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٦٤/٤٧٤/٢). وقد سبق هذا الحديث بهذا الإسناد في هذا البحث تحت رقمي (١٥٦ و١٦١).

(٣) قلت: ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

وحماد بن سلمة ليس على شرط مسلم أيضاً في حديثه عن غير ثابت، قال الحاكم أبو عبد الله في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٣/٤-١٠٥): "ومسلم بن الحجاج رحمه الله لم يخرّج له في الأصول إلا في حديثه عن ثابت.

فأما حديثه عن غير ثابت، فإنه أخرج له في الشواهد أحاديث معدودة ..".

قلت: ثم ساق منها اثني عشر حديثاً .. وقد علّق عليها شيخنا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وبيّن مواضع هذه الأحاديث، وكونها وقعت في الشّواهد أو المتابعات، وبيّن أنّ الحديث العاشر والحادي عشر لا يوجدان في صحيح مسلم بالإسناد الذي ساقه الحاكم، وإنما هو وهمٌ من الحاكم. وقد أكثر الشيخ الألباني رحمه الله في تخريجاته من اعتبار حديث حماد بن سلمة على شرط مسلم مطلقاً (عن ثابت وعن غير ثابت) فكن من هذا على ذُكْرٍ.

(٤) وصحّحه عبد الحق الإشبيلي في "أحكامه" بسكوته عليه، وقد نصّ في مقدمته: أنّ ما سكت عنه فهو صحيح عنده – قاله الألباني في "صحيح أبي داود" (١١٥/٧)- .وجوّد إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية في "شرح العمدة" (٤٣٢/٣). وضعّفه أبو حاتم والنسائي.

انظر: "العلل" لابن أبي حاتم (٢٣٥/٢-٢٣٦)، "إكمال تهذيب الكمال" (١٤٥/٤). وانظر ما سبق هنا تحت رقم (١٥٧).

نعم لم يتفرّد به ابن عمرو؛ فقد قال حماد بن سلمة أيضاً: عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله .. أخرجه أحمد (٢/٥١٠) وابن جرير والبيهقي.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم. **وله شواهد كثيرة** ...".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/١١٥-١١٨).

٤٥٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/١٤٢-١٤٣) عند حديث يرويه عبد الصّمد بن عبد الوارث عن أبيه عن الحسين المعَلِّم عن يحيى بن أبي كثير أنّ أبا عمرو الأوزاعي حدّثه أنّ يعيش بن الوليد حدّثه أنّ مَعْدان بن أبي طلحة حدّثه أنّ أبا الدّرداء حدّثه: أنّ النبيَّ ﷺ «**قاءَ فأَفْطَرَ**»، فلَقِيتُ ثوبانَ في مسجد دمشق فذكرتُ ذلك له، فقال: صَدَقَ، أنا صَبَبْتُ له وَضُوءَهُ) بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) وغيره من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو عن عبد الوارث عن الحسين به، وفيه: أنّ يعيش بن الوليد **حدّث به عن أبيه** عن معدان:

"قلت: إسناده صحيح، وكذا قال ابن منده، وصحّحه ابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"[(١)]! ووافقه الذهبي! ..

قلت: **وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير يعيش بن الوليد**[(٢)]، وهو ثقة.

والحسين: هو ابن ذكوان المعلّم، وقد اختلف عليه في إسناده كما يأتي ..

وأخرجه ابن خزيمة (١٩٥٦) .. والحاكم (١/٤٢٦)[(٣)] من طرق أخرى، منها: محمد بن المثنى أبو موسى عن عبد الصمد ... به؛ إلا أنه لم يَقُل: عن أبيه، بل قال: أنّ يعيش بن الوليد حدّثه أن معدان بن أبي طلحة حدّثه... به.

وقال الحاكم: "هذا **حديث صحيح على شرط الشيخين**، ولم يخرّجاه؛ لخلاف بين أصحاب عبد الصمد فيه، قال بعضهم: عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان. وهذا وهمٌ مِنْ قائِلِه؛ فقد رواه حرب بن شداد وهشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير ... على الاستقامة"!".

وقد جاء معنى الحديث في أحاديث أخرى لا تخلو من ضعف، وعن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ذكر الشيخ شيئاً منها في تتمة تخريجه هنا.

(١) وقال الترمذي: "وحديث حسين أصحّ شيء في هذا الباب"، وقيل لأحمد: حديث ثوبان ثَبَتَ عندك؟ قال: (نعم)، رواه عنه الأثرم في "سننه" (ص٢٦١-٢٦٢)، ونقله ابن قدامة في المغني (١/٢٤٧).

(٢) فهو ليس على شرط الشيخين كما زعم الحاكم.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٧٤-٤٧٥/١٥٦٥).

٤٥٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٦٦/٤) عند حديث يرويه الأوزاعي: حدثني يحيى بن أبي كثير، حدثني أبو قلابة، حدثني أبو أسماء، حدثني ثوبان ﷺ قال: خرجتُ مع رسول الله ﷺ لِثمانِيَ عَشْرةَ ليلةً خَلَتْ مِن شهرِ رمضانَ، فلمّا كان بالبَقِيعِ نَظَرَ رسولُ الله ﷺ إلى رَجُلٍ يَحْتَجِمُ، فقال رسول الله ﷺ: «**أَفْطَرَ الحاجِمُ والمَحْجُومُ**»:

"وهكذا أخرجه الحاكم[١] **وقال**: "قد أقام الأوزاعيُّ هذا الإسناد فَجَوَّدَهُ وبَيَّنَ سماعَ كلّ واحدٍ مِنَ الرُّواةِ مِنْ صاحِبِه، وتابعهُ على ذلك شيبان بن عبد الرحمن النّحوي وهشام بن أبي عبد الله الدّستوائي، وكلّهم ثقاتٌ؛ فإذا الحديثُ صحيحٌ على شرط الشيخين .. قال أحمد بن حنبل: وهو أصحُّ ما رُوي في هذا الباب".

قلت: ووافقه الذهبي، **وإنما هو على شرط مسلم وحده**؛ فإنّ أبا أسماء الرّحبي – واسمه عمرو بن مرثد الدّمشقي – لم يرو له البخاري في "صحيحه" وإنما في "الأدب المفرد".

– وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (١٣٢/٧-١٣٣).

٤٥٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٨٧/٤) عند حديث يرويه أبو حاتم الرازي عن محمد ابن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ أَفْطَرَ في رمضانَ ناسِيًا، فلا قَضاءَ عليه، ولا كَفّارَةَ**):

"أخرجه ابن حبان (٩٠٦)، والحاكم (٤٣٠/١)[٢] وصحّحه على شرط مسلم! ووافقه الذهبي ..

قلت: **وإسناده حسن**"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٦/٢-٤٧٧/١٥٧٠).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٨٥/٢/١٥٨٢).

(٣) لأجل حال محمد بن عمرو بن علقمة، وهو صدوق له أوهام كما في "التقريب". وقد نبّه الشيخ مراراً على خطأ الحاكم في عَدِّه رواية محمد بن عمرو صحيحة على شرط مسلم، ومن ذلك تعجّبه منه هنا في تصحيح حديثه هذا على شرط مسلم. وقد ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وحديث أبي هريرة هذا مخرّجٌ في الصحيحين بمعناه من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً «من نسى وهو صائم فأكل أو شرب، فليتمّ صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه». وليس فيه ذِكْرُ إسقاط القضاء كما ترى. لكن له شواهد بذِكْرِ إسقاط القضاء. قال الحافظ في "فتح الباري" (١٥٧/٤) بعد أنْ ساق حديث محمد بن عمرو هذا: "أخرجه الحاكم من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الأنصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي، وهو ثقة. **والمراد أنه انفرد بذكر إسقاط القضاء فقط** لا بتعيين رمضان؛ فإنّ النسائي أخرج الحديث من طريق عليّ بن بكار عن محمد بن عمرو ولفظه في الرّجل يأكل في شهر رمضان ناسياً

٤٦٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/١٢١-١٢٢) عند حديث يرويه خالد بن عبد الله الطّحّان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**لا يَزالُ الدِّينُ ظاهِرًا ما عَجَّلَ النّاسُ الفِطْرَ؛ لأنّ اليهودَ والنّصارَى يُؤَخِّرُونَ**»:

"قلت: **وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد ابن عمرو متابعة ...**

والحديث أخرجه الحاكم (١/٤٣١)[١] من طريق مسدد: ثنا خالد بن عبد الله .. به، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٢].

٤٦١ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٤٨-٤٩) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق الصّغاني عن سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فلْيُفْطِرْ عليهِ، ومَنْ لا فَلْيُفْطِرْ على الماءِ فإنّه طَهُورٌ**):

"أخرجه الترمذي، والحاكم[٣]، والبيهقي ..

وقال الترمذي: "لا نعلم أحداً رواه عن شعبة مثل هذا غير سعيد بن عامر، **وهو حديث غير محفوظ**، ولا نعلم له أصلاً مِن حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس، وقد روى أصحاب شعبة هذا

فقال: (الله أطعمه وسقاه)، **وقد ورد إسقاط القضاء من وجه آخر** عن أبي هريرة، أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن بن علية عن هشام عن بن سيرين ولفظه (فإنما هو رزق ساقه الله إليه، ولا قضاء عليه) وقال بعد تخريجه: هذا إسناد صحيح وكلهم ثقات ... **وروى الدارقطني أيضا إسقاط القضاء** من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوليد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة. وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه (من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه) وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة، **فأقلّ درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسناً فيصلح للاحتجاج به**. وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة، **ويعتضد أيضاً بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم كما قاله بن المنذر وبن حزم وغيرهما**". اهـ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٨٧/١٥٨٦).

(٢) انظر التعليق على الحديث السابق وسبب تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم لحديث محمد بن عمرو على شرط مسلم.

قلت: وشطر الحديث الأول صحيح مشهور، حتى قال ابن عبد البر فيما نقله عنه الحافظ في "الفتح" (٤/١٩٩): "**أحاديث تعجيل الإفطار** وتأخير السّحور صحاح متواترة". وخرّج البخاري ومسلم فيه حديث سهل بن سعد ﷺ مرفوعاً (**لا يزال الناس بخير ما عجّلوا الفطر**).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٨٧/١٥٨٧).

الحديث عن شعبة عن عاصم الأحول عن حفصة بنت سيرين عن الرّباب عن سلمان بن عامر عن النبي ﷺ، **وهو أصحّ من حديث سعيد بن عامر** .."[1].

وقال البيهقي عقب حديث شعبة الذي أشار إليه الترمذي عن الرّباب عن سلمان:

"ورواه سعيد بن عامر عن شعبة، **فغلط في إسناده**". ثم ساقه من طريق شعبة عن ابن صهيب كما تقدم، ثم قال: "قال البخاري فيما روى عنه أبو عيسى: **حديث سعيد بن عامر وهمٌ**، يَهِم فيه سعيد، والصحيح حديث عاصم عن حفصة بنت سيرين".

قلت: فقد اتّفق الإمام البخاري وتلميذه الترمذي[2] على تخطئة سعيد بن عامر في إسناده لهذا الحديث عن أنس، فمعنى ذلك أنّ سعيدا قد يخطئ، وقد أشار إلى ذلك أبو حاتم فقال كما في كتاب ابنه (٤٩/١/٢): "هو صدوق، وكان رجلاً صالحاً، وكان في حديثه بعض الغلط".

وأما الحاكم فجرى على ظاهر السّند، فقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وكيف يكون على شرط البخاري، وهو قد أعلّه بمخالفة سعيد بن عامر للثقات كما سبق؟! ثم إنّ محمد بن إسحاق الصّاغاني لم يخرّج له البخاري إطلاقاً، فهو على شرط مسلم وحده، ولكن الصّواب أنه معلول بما عرفتَ.**

وما يدرينا فلعلّ مسلما وافق البخاريَّ على إعلاله كما وافقه الترمذي، وكلاهما من تلاميذه، غير أنّ إعلال مسلم لم نقف عليه". **وانظر**: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٢٧/١).

٤٦٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٥٠/٤-٥١) عند حديث يرويه عاصم الأَحْوَل عن حفصةَ بنت سيرين عن الرَّباب عن عَمّها سلمان بن عامر ﷺ مرفوعاً (**إذا كان أَحَدُكمْ صائِماً فلْيُفْطِرْ على التَّمْرِ، فإنْ لم يَجِدِ التَّمْرَ فعلى الماءِ، فإنّ الماءَ طَهُورٌ**):

"**رواه جماعة كثيرة من الثقات عن عاصم به.** أخرجه أبو داود (٢٣٥٥)، والترمذي، والدارمي (٧/٢)، وابن ماجه (١٦٩٩)، وابن أبي شيبة (١٨٤/٢/٢) .. والحاكم (٤٣١/١ - ٤٣٢)[3] .. من طرق عن عاصم به. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

---

(١) وهكذا رواه غير واحد من الثقات عن عاصم الأحول عن حفصةَ بنت سيرين عن الرَّباب به كما قال الشيخ في الحديث الذي بعد هذا هنا. وهكذا روى ابن عون، وهشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الرّباب عن سلمان بن عامر به.

(٢) وكذا الدارقطني؛ فقد قال كما في "العلل" (١٢٠/١٢): "**ويقال: إنّ سعيدا وَهِم**، وإنما روى شعبة هذا الحديث عن عاصم، عن حفصة، عن سلمان بن عامر، **وهو الصحيح**".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٨٨/٤٨٨/٢).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

قلت: **وليس كذلك؛ فإنّ الرّباب هذه إنما أخرج لها البخاري تعليقاً، ثم هي لا تُعرَف إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها** كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"، وقد وثّقها ابن حبان كما تقدم في (الزكاة) وصحَّحَ حديثها هذا كما رأيت، وهو في ذلك تابعٌ لشيخه ابن خزيمة فقد صحّح الحديث أيضاً كما في "بلوغ المرام"، وكذا صحّحه أبو حاتم الرّازي كما في "التلخيص" (١٩٢).

أقول: **ولا أدري ما وجه هذا التصحيح؟!** لا سيما مِن مثل أبي حاتم[١] فإنه معروف بتشدّده في التصحيح، والقواعد الحديثية تَأْبى مثل هذا التصحيح؛ لِتَفَرُّد حفصة عن الرّباب كما تقدم، ومعنى ذلك أنها مجهولة فكيف يصحّح حديثها؟! مع عدم وجود شاهد له إلا حديث أنس، وهو معلول بمخالفة سعيد بن عامر للثقات كما سبق بيانه. وقد تقدم[٢]"[٣].

وخلاصة القول أنّ الذي يثبت في هذا الباب إنما هو حديث أنس من فعله ﷺ[٤]، **وأما حديثه وحديث سلمان بن عامر من قوله ﷺ وأَمْرِه، فلم يثبت عندي**، والله أعلم".

---

(١) بعد التأمّل في كلام أبي حاتم في "علل ابنه" (٣/٥٧-٥٩) لم يظهر لي أنه صحّح الحديث بمتنه، وإنما صحّح الروايتين المختلفتين وصلاً وإرسالاً على حفصة، وأنّ الحديث صحّ أنه روي مرسلاً وصحّ أنه روي متّصلاً؛ فقد سأله ابنه عن رواية حماد بن سلمة لهذا الحديث عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن الرّباب مرسلاً لم تذكر عمّها سلمان بن عامر. ثم ذكر أبو حاتم الوجه الثاني، وهو رواية هشام بن حسان وغير واحد عن حفصة عن الرّباب عن سلمان عن النبي ﷺ.

ثم سأله ابنه: أيّهما أصح؟ فأجابه بقوله: "جميعا صحيحين، قصّر به حماد".

وانظر: "شرح علل ابن أبي حاتم" لإبراهيم اللاّحم (ص ٢٦/الشاملة).

(٢) وهو الحديث الذي قبل هذا في بحثنا.

(٣) وقال الشيخ في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٢٦٣-٢٦٤) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ الرّباب هذه مجهولة؛ كما بينته في "الإرواء" (٩٢٢)، ومع ذلك صحّحه جمعٌ! وكان يكون لهذا التصحيح وجهٌ - عندي- لو ثبت حديث أنس الذي رواه سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عنه مرفوعاً .. **ولكنه غير محفوظ؛ أخطأ فيه ابنُ عامر**. والمحفوظ ما رواه جمْعٌ من ثقات أصحاب شعبة عنه عن عاصم عن حفصة عن الرّباب عن سلمان بن عامر. بهذا جزم الإمام البخاري والترمذي؛ كما شرحته في المصدر المذكور.

ومعنى ذلك: أنّ هذا الشاهد هو عين المشهودِ له؛ ولذلك فلا يصلح شاهداً.

نعم؛ ثبت حديث أنس من طريق أخرى عنه من فِعْلِهِ ﷺ لا من قوله وأمره، وهو في الكتاب الآخر برقم (٢٠٤٠)".

(٤) وهو الحديث الآتي هنا بعد حديثنا هذا.

٤٦٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٤٥-٤٦) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك ﷺ قال: (**كان رسول الله ﷺ يُفْطِرُ على رُطَباتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فإنْ لم يَكُنْ رُطَباتٍ، فعلى تَمَراتٍ، فإن لم يكن تمراتٍ، حَسا حَسَواتٍ مِنْ ماءٍ**):

"أخرجه الإمام أحمد (٣/١٦٤) .. وأبو داود (٢٣٥٦) .. والحاكم (١/٤٣٢)[١] .. والترمذي (١/١٣٥) .. ثم قال الترمذي: "حديث حسن غريب".

قلت: وهو كما قال. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا[٢] **لولا أنّ جعفر بن سليمان، وإنْ كان احتجّ به مسلم، ففيه كلام يسير**، وقال الذهبي والعسقلاني فيه: "صدوق". **فالحديث حسن كما قال الترمذي**"[٣].

– وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/١٢٤) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير جعفر بن سليمان، فهو على شرط مسلم، ولذلك قال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا؛ لولا أنّ في جعفر هذا كلامًا يسيرًا، وهو صدوق كما قال الذهبي والعسقلاني .. والحديث أخرجه الدارقطني (ص ٢٤٠) من طريق المصنف، وقال: "هذا إسناد صحيح"!

وهو في "مسند أحمد" (٣/١٦٤)، ومن طريقه أخرجه آخرون. وقد خرجته في "الإرواء" (٩٢٢)، **وذكرت له هناك طرقًا أخرى عن أنس تزيده قوّة**. ولم أره في "مصنف عبد الرزاق"!

وقد رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٠٦٥) –من طريقين يقوي أحدهما الآخر– عن حميد للطويل عن أنس ... به؛ دون الحَسَواتِ".

٤٦٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/١٣١-١٣٢) عند حديث يرويه إسحاق بن الهياج البلخي عن محمد بن نُعَيم السّعدي عن مالك بن أنس عن سُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: «**رأيتُ رسولَ الله ﷺ بالعَرْجِ يَصُبُّ على رَأْسِهِ مِنَ الماءِ مِنَ الحَرِّ، وهو صائِمٌ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) والحاكم وغيرهما من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن سميٍّ عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وليس فيه أنه (أبو هريرة):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٨٨/١٥٨٩).

(٢) لم يُخرّج مسلم في صحيحه لعبد الرزاق عن جعفر بن سليمان شيئاً.

(٣) لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر ما مضى تحت رقم (٤١٧).

"**وشَذَّ** محمد بن نُعَيم السّعدي عن مالك؛ فسَمَّى الصّحابيَّ: أبا هريرة[1]**!**

أخرجه الحاكم[2]، **وقال**: "إنْ كان حَفِظَه؛ فإنه صحيح على شرط الشيخين".

قلت: **السّعدي روى عنه أبو حاتم، ولم يذكر فيه ابنه (٤/١/١٠٩) جرحاً ولا تعديلاً**".

٤٦٥ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/ الكبير" (١٠/٢٧٧) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد النُّفَيْلي عن محمد بن عبد المجيد عن حمزة بن محمد بن حمزة الأسلمي عن أبيه عن جدّه حمزة بن عمرو قال: (قلت: يا رسول الله إني صاحبُ ظَهْرٍ أعالِجُه، أُسافِرُ عليهِ وأَكْرِيهِ، وإنّه رُبّما صادَفَنِي هذا الشَّهْرُ – يعني: شهرَ رمضانَ – وأنا أَجِدُ القُوّةَ وأنا شابٌّ، وأَجِدُنِي أَنْ أَصُومَ يا رسولَ اللهِ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُؤَخِّرَهُ فَيكُونُ دَيْنًا، أَفَأَصُومُ يا رسولَ اللهِ أَعْظَمُ لِأَجْرِي، أَوْ أُفْطِرُ؟ قال: «**أَيَّ ذلكَ شِئْتَ يا حَمْزَةُ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة حمزة بن محمد، والراوي عنه محمد بن عبد المجيد.

فالأوّل قال فيه الذهبي: "ليس بمشهور؛ روى عنه محمد بن عبد المجيد بن سهيل وحده في الصيام، ضعّفه ابن حزم". وقال الحافظ في "التهذيب": "وقال ابن القطان: مجهول، ولم أَرَ للمتقدمين فيه كلاماً". وقال في "التقريب": "مجهول الحال".

قلت: ولعل لفظة: "الحال" زيادة من بعض النّسّاخ، وإلا؛ فهي خطأ؛ لأنّ مجهول الحال: منْ روى عنه اثنان فأكثر، وهذا لم يروِ عنه غيرُ واحد– كما رأيت– ..

وأما محمد بن عبد المجيد، فقال الذهبي: "لا يعرف، ما روى عنه سوى النفيْليِّ".

وسبقه إلى ذلك ابن القطان. وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

والحديث سكت المنذري في "مختصره " (٣/٢٨٣) عن إسناده، وإنما عزاه لمسلم والنسائي من حديث أبي مُراوِح عن حمزة بن عمرو– .. بنحوه، وليس فيه ذِكْرُ رمضان صراحة، وإنما يمكن أخذ ذلك منه استنباطاً، كما صنع الحافظ في "الفتح " (٤/١٤٦)، ودعمه برواية حمزة هذه، وسكت عنها.

---

(١) وشذّ أيضاً في تسميته شيخ سُمَيٍّ (أبا صالح).

قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٢/٨٠) في ترجمة إسحاق بن الهياج راوي هذا الحديث عن محمد بن نُعيم:

"ذكر الدارقطني من هذا الوجه عن محمد بن نعيم عن مالك عن سميٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة: (رأيت النبي ﷺ يصبّ الماء على رأسه بالعرج وهو صائم). وقال: **وَهِم فيه في موضعين**، وهو في الموطأ عن مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض الصحابة غير مسمى".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٨٩/١٥٩١).

وأما في "التلخيص" فقد وهم فيها وهماً فاحشاً؛ فإنه صرح (٢/٢٠٤) بأنها رواية صحيحة، وأنه صححها الحاكم! وكلّ ذلك خطأ. وأما الحاكم؛ فإنه أخرجها (١/٤٣٣)[١] من طريق النُّفيلي، ولم يصحّحها، **وإنما سكت عنها! وكذلك الذهبي!**"[٢].

٤٦٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/١٦٩) عند حديث يرويه أبو داود عمر بن سعد عن سفيان الثوري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: كُنّا مع رسولِ اللهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرانِ، فَأُتِيَ بِطَعامٍ، فقال لأبي بكر وعمر: **(ادْنُوَا فَكُلا)**. فقالا: إنّا صائمان، فقال رسول الله ﷺ: **(اعْمَلُوا لِصاحِبَيْكُم، ارْحَلُوا لِصاحِبَيْكُم، ادْنُوَا فَكُلا)**:

"وأخرجه الحاكم (١/٤٣٣)[٣] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ عمر بن سعد لم يخرّج له البخاري شيئاً"[٤].

٤٦٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/١١٨) عند حديث يرويه محمد بن أبي صفوان الثّقفي عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد ﷺ قال:

قال رسول الله ﷺ: «**لا تَزالُ أُمَّتِي على سُنَّتِي ما لَمْ تَنْتَظِرْ بِفِطْرِها النُّجُومَ**. وكان النبيُّ ﷺ **إذا كان صائماً أَمَرَ رَجُلاً، فَأَوْفَى على نَشَزٍ، فإذا قال: قَدْ غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ**»:

"أخرجه الحاكم (١/٤٣٤)[٥] .. **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٩١/١٥٩٤).

(٢) قال ابن القطّان الفاسي: "هو حديث لا يصحّ، فمحمد بن حمزة بن عمرو لا يعرف له حال، وابنه حمزة بن محمد مجهول الحال أيضا، ومحمد بن عبد المجيد هذا لا يعرف روى عنه إلا النفيلي، ولا تعرف له هو رواية عن غير حمزة بن محمد هذا، فهو أيضا مجهول، فالحديث لأجله لا يصح". "بيان الوهم والإيهام" (٣/٤٣٧ – ٤٣٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٩١-٤٩٢/١٥٩٦).

(٤) ولم تَرِدْ في الصحيحين رواية سفيان الثوري عن الأوزاعي.

قلت: وأعلّه النسائي بالإرسال، فقال في "الكبرى" (٢٥٧٢) تعليقاً على هذه الرواية الموصولة: "**هذا خطأ، لا نعلم أنّ أحداً تابع أبا داود على هذه الرواية، والصواب مرسلاً**". ثم أخرجه برقم (٢٥٧٣) من طريق محمد بن شعيب بن شابور، و(٢٥٧٤) من طريق الوليد بن مسلم، كلاهما عن أبي عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلاً.

ورواه كذلك مرسلاً عن الأوزاعي: يحيى بن حمزة الدمشقي ويحيى بن عبد الله البابَلُتِّي. قاله الدارقطني في "العلل" (٩/٢٨١). وقال: "**وهو الصحيح**".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٩٢/١٥٩٧).

وأقول: **إنما هو صحيح فقط**؛ فإنّ الثقفي - وهو محمد بن عثمان بن أبي صفوان - لم يخرّج له الشيخان شيئاً، ومَنْ فوقه مِن رجال الشيخين، لكن ابن مهدي ليس من شيوخهما"[(١)].

٤٦٨ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٩٠/٧-١٩١) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**كان أَحَبَّ الشُّهُورِ إلى رسولِ الله ﷺ أَنْ يَصُومَهُ شعبانُ، ثمّ يَصِلُهُ بِرمضانَ**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح به:

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم. أخرجه .. النسائي (٣٢١/١)، والحاكم (٤٣٤/١)[(٢)] .. من طريق ابن وهب: أخبرني معاوية بن صالح... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا مِنْ أَوْهامِهِما**، وبخاصّة الذهبي منهما؛ فإنه قال في ترجمة معاوية هذا من "الميزان": "وهو ممن احتجّ به مسلم دون البخاري، وتَرَى الحاكمَ يروي في "مستدركه" أحاديثه ويقول: "على شرط البخاري"؛ فيَهِمُ في ذلك ويُكَرِّرُهُ "!"[(٣)].

٤٦٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥٨١/١) عند حديث يرويه حَوْشبُ بن عَقيل عن مهديّ بن حسّان العَبْديّ عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال (**نَهَى رسول الله ﷺ عن صَوْمِ يومِ عَرَفةَ بِعَرفاتٍ**): "أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٢٥/٧) وأبو داود .. والحاكم (٤٣٤/١)[(٤)] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي.

---

(١) والحديث رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٠٦١) من طريق محمد بن أبي صفوان به مثله، ثم قال: "هكذا حدثنا به ابن أبي صفوان، **وأهاب أن يكون الكلام الأخير من غير سهل بن سعد، لعله من كلام الثوري، أو من قول أبي حازم، فأُدْرِج في الحديث**".

قلت: وأصل الحديث عند مسلم (١٠٩٨)، وأحمد (٢٢٨٤٦)، والترمذي (٦٩٩) من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به، ولفظه: (**لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر**) وليس فيه الكلام الأخير الذي خشي ابن خزيمة أن يكون مدرجاً. ورواه البخاري (١٩٥٧) من طريق مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً (**لا يزال الناس بخير ما عجّلوا الفطر**)، وليس فيه الزيادة، فالذي يظهر أنّ شكّ ابن خزيمة في محلّه، والله أعلم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩٣/٢/١٥٩٨).

(٣) وعبد الله بن أبي قيس لم يخرّج له البخاري أيضاً.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩٣/٢-٤٩٤/١٦٠٠).

قلت: **وهذا مِن أوهامِهما الفاحشة**؛ فإنّ حوشب بن عقيل وشيخه مهدي الهجري لم يخرّج لهما البخاري، بل إنّ الهَجَري مجهول كما قال ابن حزم في "المحلى" (١٨/٧) وأقرّه الذهبي في "الميزان"، وذكر عن أبي حاتم نحوه، وفي "التهذيب" عن ابن معين مثله، **فأنّى للحديث الصِّحّة وفيه هذا الرّجل المجهول؟!** ولذلك ضعّفَ هذا الحديث ابنُ حزم فقال: لا يحتجّ بمثله وكذلك ضعّفه ابن القيم في "الزاد" (١٦/١ و٢٣٧)[١].

وتوثيق ابن حبان (٥٠١/٧) إيّاه مما لا يعتدّ به كما نبّهتُ عليه مرارا، وكذا تصحيح ابن خزيمة لحديثه لا يعتدّ به، لأنه متساهل فيه، ولذلك لم يعتمد الحافظ على توثيقهما إياه، فقال في ترجمة الهجري هذا: "مقبول". يعني عند المتابعة، وإلا فهو ليّن الحديث، وبما أنه تفرد بهذا الحديث فهو عنده ليّن".

٤٧٠ – قال الألباني في "الإرواء" (١٢٩/٤) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن حكيم بن حكيم بن عبّاد بن حُنَيف عن مسعود بن الحكم الزُّرَقي عن أمّه عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً «**إنّها ليستْ أيّامُ صيامٍ، إنّها أيّامُ أَكْلٍ وشُربٍ وذِكْرٍ**» بعد أنْ خرّجه عن جماعة من الصحابة من صحيح مسلم وغيره:

"أخرجه الطّحاوي (٤٢٩/١)، والحاكم (٤٣٤/١ – ٤٣٥)[٢] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"[٣].

٤٧١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢١٩/٣–٢٢٠) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ عن أبيه أنّ كُرَيباً مولى ابن عباس أخبره: أنّ ابن عباس وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوني إلى أمِّ سلمةَ أسألُها عن أيِّ الأيّام كان رسول الله ﷺ أَكْثَرَ لها صياما؟ فقالت: يومُ السّبتِ والأحدِ، فرجعتُ إليهم فأخبرتهم، فكأنهم أنكروا ذلك ... فقالت: صَدَقَ، إنّ رسولَ الله ﷺ (**أَكْثَرَ ما**

---

(١) وقبلهما العقيلي في "الضعفاء" (١٤٣/٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٠١/٤٩٤/٢).

(٣) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث على شرط مسلم؛ لأنّ فيه ابن إسحاق، وهو صدوق يدلّس، ولم يصرّح بالسّماع، ثم إنّ مسلماً إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤–١٠٢).

وحكيم بن حكيم بن عبّاد لم يخرّج له مسلم أيضاً. وقد حكى الدارقطني الاختلاف فيه على ابن إسحاق، وحكى وجوهاً أخرى من الاختلاف فيه ثم قال في الأخير: "ورفعه صحيح، وأسانيده كلّها محفوظة". انظر: "العلل" (١٢٩/٤–١٣١).

كان يصومُ مِنَ الأيّام يومَ السّبتِ الأحدِ). وكان يقول: **(إنهما يَوْما عِيدٍ للمشركين، وأنا أُريدُ أنْ أُخالِفَهُم)**:

"أخرجه أحمد (٦/٣٢٤)، وابن خزيمة (٢١٦٧) .. والحاكم (١/٤٣٦)[١] .. **وقال الحاكم**: "إسناده صحيح". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفي هذا نظر**؛ لأنّ محمد بن عمر بن عليّ ليس بالمشهور، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤/١/١٨/٨١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" على قاعدته! وأورده الذهبي في "الميزان" وقال: "ما علمتُ به بأساً، ولا رأيتُ لهم فيه كلاماً، وقد روى له أصحاب السنن الأربعة" ... لا سيما وحديثه هذا مخالف بِظاهره لحديث صحيح ولفظه: (لا تصوموا يوم السّبتِ إلا فيما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لِحاء عِنَبة، أو عود شجرة فليمضغه).

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وحسّنه الترمذي وصححه الحاكم، وإسناده صحيح ..

وفيه علة أخرى، وهي أنّ عبد الله بن محمد بن عمر حاله نحو حال أبيه، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال ابن المديني: "وسط". وقال الحافظ: "مقبول". يعني عند المتابعة، وإلا فليّن الحديث كما نصّ عليه في المقدمة، ولم يتابع في هذا الحديث، فهو ليّن[٢].

ولم أكن قد تنبّهتُ لهذه العلة في تعليقي على "صحيح ابن خزيمة"، فحسّنتُ ثَمَّةَ إسناده، والصواب ما اعتمدته هنا. والله أعلم".

- وانظر: "الإرواء" (٤/١٢٥).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٩٧/١٦٠٦).

(٢) قال شيخنا محمد بن علي بن آدم في حاشية "البحر المحيط" (٢١/٢٧٧) وقد ساق هذا الحديث وصحّحه:

"وعبد الله بن محمد بن عليّ قد روى عنه جماعة، منهم حماد بن أسامة، وابن المبارك، والدراوردي، وغيرهم، ووثقه جماعة، منهم: ابن حبّان، وقال يعقوب بن شيبة عن ابن المدينيّ: هو وسطٌ، وقال الذهبيّ في "الكاشف" (٢/١٢٧): ثقة، فقوله في "التقريب": "مقبول" غير مقبول، فتبصّر".

قلت: ونصّ على توثيقه وتوثيق أبيه محمد بن عمر الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني كما في "سؤالات البرقاني" (٨٥). وذكره ابن خلفون في "الثقات". وقال الذهبي في "الكاشف" في ترجمة محمد بن عمر: "ثقة"، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق".

والحديث صحّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال ابن مفلح في "الفروع" (٥/١٠٥): "صحّحه جماعة، وإسناده جيّد". وتكلّم فيه ابن القيم في "الزاد" (٢/٧٨-٧٩) فقال: "وفي صحّة هذا الحديث نظر؛ فإنه من رواية محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وقد اسْتُنْكِر بعضُ حديثه ..". ثم استدل بكلام ابن القطّان في تجهيله وتجهيل ابنه.

وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٤/١٦٨١): "عبد الله خرّج له أبو داود والنسائي، **وهذا مما يتفرّد به**".

٤٧٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٩٩-١٠٠) عند حديث يرويه عكرمة بن عمّار عن سِماك الحَنَفِيّ عن مالك بن مرثد عن أبيه قال: سألتُ أَبا ذَرٍّ فقلتُ: أَسَأَلْتَ رسولَ اللهِ ﷺ عن ليلةِ القَدْرِ؟ فقال: .. قلتُ: يا رسولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي عنْ ليلةِ القَدْرِ أَفِي رمضانَ، أو في غيْرِهِ؟ قال: «**بَلْ هي في رمضانَ**» ... قال: فقلتُ: يا رسول اللهِ في أَيِّ رمضانَ هي؟ قال: «**الْتَمِسُوها في العَشْرِ الأُوَلِ والعَشْرِ الأَواخِرِ**» ... فقلتُ: يا رسولَ اللهِ أَقْسَمْتُ عليْكَ لَتُخْبِرَنِّي .. في أيِّ العَشْرِ هي؟ قال: فَغَضِبَ عَلَيّ غَضَبًا ما غَضِبَ عَلَيّ مِثْلَهُ قَبْلَهُ ولا بَعْدَهُ، فقال: «**إنّ اللهَ لو شاءَ لَأَطْلَعَكُم عليها، التَمِسوها في السّبعِ الأواخِرِ**»:

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/٢٢١/١-٢) .. والحاكم (١/٤٣٧)[1] .. والسّياق للحاكم **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وليس كما قالا، بل هو إسناد ضعيف**؛ فإنّ مرثداً هذا – وهو ابن عبد الله الزِّمّاني ويقال: الذّماري – **مجهول، ولم يخرّج له مسلم شيئاً**[2]، قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان": "فيه جهالة، ذكره العقيلي وقال: لا يتابع على حديثه. هكذا وجدتُ بخطّي، فلا أدري مِن أين نقلته، إلا أنه ليس بمعروف". وقال الحافظ في "التقريب": "**مقبول**". يعني عند المتابعة، وإلا فليّن الحديث.

قلت: والظّاهر أنه قد تفرّد بهذا السّياق؛ فقد قال البزار: "لا نعلمه إلا بهذا الإسناد".

فهو ضعيف منكر، وأَنْكَرُ ما فيه قوله: (إنّ الله لو شاء لأطلعكم عليها)..

وقد جاء عن أبي ذرٍّ بإسناد آخر خير من هذا ما هو معارض له ..".

– وقال في تعليقه على "صحيح ابن خزيمة" (٣/٣٢١) عند الحديث السّابق:

"وصحّحه الحاكم والذهبي على شرط مسلم! **وهو من أوهامهما**؛ فإنّ مالكاً وابنه لم يخرّج لهما مسلم شيئاً، مع جهالة الأب كما تقدم".

– قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٧/٢١٧) عند حديث خرّجه الحاكم من طريقين عن حاتم بن أبي صَغِيرة:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٤٩٩-٥٠٠/١٦٠٩).

(٢) وكذلك ابنه مالك لم يخرّج له مسلم شيئاً. وهو ثقة كما في "التقريب".

٤٧٣ – من طريق صفوان بن عيسى القاضي عن حاتم بن أبي صَغِيرة عن سماك بن حرب عن أبي صالح عن أمّ هانئ رضي الله عنها مرفوعاً «**الصّائِمُ المُتَطَوّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إِنْ شاء صامَ، وإِنْ شاءَ أَفْطَرَ**».

٤٧٤ – ومن طريق يحيى بن أبي الحجّاج عن حاتم بن أبي صَغِيرة عن سماك بن حرب عن أبي صالح عن أمّ هانئ رضي الله عنها مرفوعاً «**المُتَطَوّعُ بالخِيارِ، إِنْ شاء صامَ، وإِنْ شاءَ أَفْطَرَ**»:

"أخرجه الدارقطني، والحاكم (٤٣٩/١)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **كلّا؛ فإنّ أبا صالح** – واسمه: باذام – **ضعّفه الجمهور**. وأورده الذهبي نفسه في "المغني"، وقال: "ضعّفه البخاري. وقال يحيى القطّان: لم أَرَ أحداً مِنْ أصحابِنا تَرَكَه".

وقال الحافظ: "ضعيف مدلّس". وسماك بن حرب – وإن كان من رجال مسلم –؛ فقد تكلموا فيه. وفي "التقريب": "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بأَخَرَة؛ فكان ربّما يُلَقَّن". **فهذا كلّه يمنع تصحيح هذا الإسناد لذاته.**

إلا أنّ سماكاً قد توبع عليه، فهو صحيح لغيره، أو على الأقلّ: حسن .."[٢].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٠٢/٢/١٦١٢، ١٦١٣).

(٢) قال الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٣١٨/٣): "هذا الحديث في إسناده اختلاف، وقال الترمذي: حديث أمّ هانئ في إسناده مقال. وقد رواه النسائي من غير وجه، وقال: **قد اخْتُلِف على سماك بن حرب فيه، وليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث**. والله أعلم". وحكى الدارقطني في "العلل" (٣٦٤/١٥-٣٦٦) الاختلاف فيه على سماك، ثم قال: "والاضطراب فيه من سماك بن حرب".

قلت: وما حكاه الشيخ بعدُ من متابعةٍ لسماكٍ هو من وجوه الاضطراب والاختلاف التي حكاها الدارقطني وغيره في هذا الحديث على سماك. وفي الباب عن أبي سعيد وعائشة كما قال الترمذي عقب حديث أمّ هانئ (٧٣١).

أما حديث عائشة فقد رواه مسلم (١١٥٤) وغيره من طريق عبد الواحد بن زياد حدثنا طلحة بن يحيى بن عبيد الله، حدثتني عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين، قالت قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم يا عائشة: (**هل عندكم شيء؟**) قالت: فقلت: يا رسول الله ما عندنا شيء، قال: (فإني صائم)، فخرج رسول الله فأهديت لنا هدية .. قالت: فلمّا رجع رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور، وقد خبّأت لك شيئا، قال: .. (هاتيه)، فجئت به، **فأكل**، ثم قال: (قد كنت أصبحت صائما). قال طلحة: فحدّثتُ مجاهدا بهذا الحديث، فقال: (**ذاك بمنزلة الرّجل يخرج الصّدقة من ماله، فإنْ شاء أمضاها، وإن شاء أمسكها**). وقد بوّب عليه النووي بقوله: (باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، **وجواز فطر الصائم نفلا من غير عذر**).

وأما حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: أنه صنع لرسول الله ﷺ وأصحابه طعاماً، فدعاهم، فلمّا دخلوا وُضِع الطّعام، فقال رجلٌ من القوم: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: (**دعاكم أخوكم وتكلّف لكم ثم تقول: إني صائم! أَفْطِر، ثم صُمْ يوماً مكانه إن شئتَ**).

٤٧٥ – قال الألباني في «الضعيفة» (٩/٣٦٦-٣٦٧) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد بن نصر الرّملي عن محمد بن أبي عمر العدني عن عبد العزيز بن محمد عن أبي سهل عمّ مالك عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**ليس على المُعْتَكِفِ صيامٌ؛ إلا أنْ يَجْعَلَهُ على نَفْسِهِ**):

"أخرجه الدارقطني (ص ٢٤٧) .. والحاكم (١/٤٣٩)[1]، ومن طريقه البيهقي (٤/٣١٨-٣١٩) .. وقال الدارقطني: "رفعه هذا الشيخ، وغيره لا يرفعه". وقال البيهقي:

"تفرّد به عبد الله بن محمد بن نصر الرملي هذا، وقد رواه أبو بكر الحميدي عن عبد العزيز ابن محمد ..." فذكره بإسناده المذكور عن ابن عباس موقوفاً عليه، وقال:

"هذا هو الصحيح موقوف، ورفعه وهمٌ، وكذلك رواه عمرو بن زرارة، عن عبد العزيز موقوفاً مختصرا".

قلت: وابن نصر الرملي هذا؛ قال ابن القطان: "**لا أعرفه**، وذكره ابن أبي حاتم فقال: يروي عن الوليد بن [محمد] الموقري، روى عنه موسى ابن سهل [الرملي]. لم يزد على هذا". ذكره الزيلعي في "نصب الراية" (٢/٤٩٠).

قلت: وابن نصر هذا؛ مما فات ذكره على الذهبي ثم العسقلاني في كتابيهما، ولم أجد له ذِكراً في غير "الجرح والتعديل" (٢/٢/١٦١) وقد عرفتَ ما عنده مما نقلتهُ آنفاً عن الزيلعي، وذلك معناه أنه مجهول عنده، فكان ينبغي عليهما أن لا يُغْفِلاه، **ولعلّ ذلك هو السبب أو على الأقلّ مِن أسباب متابعة الذهبي في "التلخيص" الحاكم على تصحيحه لهذا الإسناد!!**".

رواه الطبراني في "الأوسط" (٣٢٤٠)، والبيهقي (٤/٢٧٩)، وحسّن إسناده الحافظ في "الفتح" (٤/٢٤٧)، والألباني في "الإرواء" (١٩٥٢).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٠٣/١٦١٦)، وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم".

كِتابُ المَناسِكِ

٤٧٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٤٠٥-٤٠٦) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين عن الزّهري عن أبي سِنان عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ الأَقْرَعَ بنَ حابِسَ سأَلَ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله، الحَجُّ في كلِّ سنةٍ أو مَرّةً واحدةً؟ قال: «**مَرّةً واحدَةً، فمنْ أرادَ يَتطَوَّعُ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي سنان الدّؤلي – واسمه يزيد بن أميّة–، وهو ثقة. **لكن سفيان بن حسين قد تكلّموا في روايته عن الزهري خاصّة**[١]، **ولولا ذلك لكان الإسناد صحيحاً**؛ إلا أنه قد تابعه مَنْ ذَكَرَ المصنّف [يعني: أبا داود] رحمه الله تعالى وغيرهم[٢]، كما يأتي .. وأخرجه ابن ماجه (٢/٢٠٨) .. **وصحّحه الحاكم** (١/٤٤١)[٣]! ووافقه الذهبي!".

٤٧٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٤٣٤-٤٣٥) عند حديث يرويه سفيان بن حبيب عن حُميد الطّويل عن بَكْرِ بن عبد الله المزني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (**اسْتَمْتِعوا مِنْ هذا البَيْتِ؛ فإنه قد هُدِمَ مَرّتين ويُرْفَعُ في الثّالثةَ**):

"رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١/٢٥٢/٢) .. والحاكم (١/٤٤١)[٤] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وهو مِن أوهامهما**؛ فإنّ ابن حبيب هذا لم يخرّج الشيخان في "صحيحيهما" وإنما روى له البخاري في "الأدب المفرد" وهو ثقة، فالإسناد صحيح فقط"[٥].

---

(١) قال الحافظ في "التقريب": "ثقة في غير الزهري باتّفاقهم".

(٢) حيث قال عقب الحديث: "كذا قال عبد الجليل بن حميد وسليمان بن كثير جميعاً عن الزهري. وقال عقيل: عن سنان".
قلت: ويشهد له حديث أبي هريرة عند مسلم (١٣٣٧) ولفظه: خطبنا رسولُ الله ﷺ، فقال: (**أيّها النّاسُ قد فرضَ الله عليكم الحَجَّ فَحُجُّوا**). فقال رجل: أَكُلَّ عامٍ يارسولَ الله؟ فسكتَ حتى قالها ثلاثاً، فقال رسولُ الله ﷺ: (**لو قلتُ: نعم لَوَجَبَتْ ولَما استطعتم**).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٠٩/١٦٢٢).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٠٩/١٦٢٣).

(٥) قال الحافظ الزّيلعي في "تخريج أحاديث الكشّاف" (١/٢٠٦): "ورواه الطبراني في "معجمه"، والبزار في "مسنده"، وقال: لم نسمع أحداً يحدّث به إلا الحسن بن قزعة عن سفيان بن حبيب، وقد روي عن حميد عن بكر عن ابن عمر موقوفاً. انتهى.

٤٧٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/١٦٠-١٦١) عند حديث يرويه عليّ بن العباس بن الوليد البَجَليّ عن عليّ بن سعيد بن مسروق الكِنْدي عن ابن أبي زائدة عن سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ في قوله تبارك وتعالى: {**ولله على النّاس حِجّ البيت من استطاع إليه سبيلا**}. قال: قيل: يا رسول الله ما السّبيل؟ قال: «**الزّادُ والرّاحِلةُ**»:

"أخرجه الدارقطني (٢٥٤)، وكذا الحاكم (١/٤٤٢)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين. وقد تابع حمّادُ بن سلمة سعيداً على روايته عن قتادة".

قلت:

٤٧٩ – ثم ساق الحاكم[٢] **من طريق أبي قتادة الحرّاني** عن حماد بن سلمة عن قتادة به.

ثم قال: "هذا صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي في كلِّ ذلك.

وخالفه البيهقي – وهو تلميذه – فقال (٤/٢٣٠) بعد أنْ عَلَّقهُ مِنْ طريق سعيد بن أبي عروبة به: "**ولا أراه إلا وهماً**، فقد أخبرنا ...".

ثم ساق إسناده إلى جعفر بن عون: أنبأ سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال. فذكره مرفوعاً مرسلاً وقال: "**هذا هو المحفوظ عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً**، وكذلك رواه يونس بن عبيد عن الحسن".

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/١/٧٠): "لم يخرّجه أحدٌ مِنْ أهلِ السُّنن بهذا الاسناد، وعليّ بن سعيد بن مسروق وعليّ بن العباس ثقتان، **والصّواب عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً. وأما رفعه عن أنس فهو وهمٌ هكذا قال شيخنا**".

وقال الحافظ في "التلخيص" (٢٠٢) بعد أنْ ذَكَرَ خُلاصة كلام البيهقي في ترجيح المرسل على الموصول: "وسنده صحيح إلى الحسن، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن

قلت: وقد تابع الحسنَ بن قزعة على رفعه عمرو بن عون، فرواه عن سفيان بن حبيب بالإسناد المذكور مرفوعا هكذا، رواه الحاكم في "مستدركه" في أوّل كتاب الحجّ وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه. انتهى

قلت: **لم يخرّجا لسفيان بن حبيب شيئاً** إلا أنه من الثّقات المشهورين لم أر أحدا تكلّم فيه ولا في الحسن بن قزعة والله أعلم. ولم يروه ابن أبي شيبة في "مصنّفه" إلا موقوفاً. رواه في الحجّ وفي الفتن: حدثنا يزيد بن هارون عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن عبد الله بن عمر قال: (تمتّعوا من هذا البيت ... إلى آخره)". اهـ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥١٠-٥١١/١٦٢٦).

(٢) بعد رواية سعيد بن أبي عروبة مباشرة.

أنس أيضاً إلا أنّ الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحرّاني، وقد قال أبو حاتم: هو منكر الحديث". وقال في "التقريب": "هو متروك وكان يدلس".

قلت: **فلا قيمة لهذه المتابعة حينئذ؛ فالعَجَبُ مِنَ الذّهبي كيف وافَقَ الحاكمَ على تصحيح إسناده وعلى شرط مسلم؟! وهو ليس مِن رجاله!**

ويتبيّن أنّ الصّوابَ في هذا الاسناد أنه عن قتادة عن الحسن مرسلاً كما قال البيهقي ثم ابن عبد الهادي عن شيخه وهو ابن تيمية أو الحافظ المزي، والأوّل أقرب"[1].

٤٨٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٥٠٦-٥٠٧) عند حديث يرويه سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**لا تُسافِرُ امرأةٌ بَرِيداً إلا ومعها ذو مَحْرَمٍ**):

"رواه أبو داود (١/٢٧٣) .. والحاكم (١/٤٤٢)[2] .. **وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي .. **ثم تبيّنتُ أنّ الحديث بلفظ (بريداً) شاذٌّ**، والمحفوظ بلفظ: (.. **يوم وليلة** ..)؛ كما هو مبيّن في "ضعيف أبي داود" (٣٠٤)، و"صحيح أبي داود" (١٥١٦ – ١٥١٨).

والخطأ من سهيل بن أبي صالح؛ لأنه كان تغيّر حفظه بأخرة، ولذلك؛ روى له البخاري مقروناً بغيره وتعليقاً؛ فقد خالفه الإمام اللّيث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد[3] بلفظ: (.. يوم وليلة ..).

وهذا هو المحفوظ، وما قبله شاذ، وقد أشار الحافظ إلى ذلك في "فتح الباري" (٢/٥٦٦- ٥٦٧ – ٥٦٩/الطبعة السلفية)، وذكر عن ابن عبد البر: أنّ سهيلا اضطرب في إسناده ومتنه. فراجعه إن شئت المزيد"[4].

---

(١) وقال الحافظ ابن الملقّن في «البدر المنير» (٦/٢٩): "وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي ورد فيه ذِكر الزاد والراحلة، وليس بمتصل؛ لأنّ الصحيح من الروايات رواية الحسن البصريّ، عن النبيّ ﷺ".

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» عند هذه الآية: "وقد روي هذا الحديث من طرق أخرى، من حديث أنس، وعبد الله بن عباس، وابن مسعود، وعائشة، كلُّها مرفوعة، ولكن في أسانيدها مقال".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥١٢/١٦٢٩).

(٣) قلت: الحديث رواه مسلم في صحيحه من حديث مالك والليث وابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم». وروى البخاري من ذلك حديث ابن أبي ذئب. وقال: تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري عن أبي هريرة ﷺ.

وهو عند الحاكم قبل رواية سهيل من رواية محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد بلفظ (مسيرة ليلة).

(٤) وحكم عليها بالشذوذ أيضاً الشيخ شعيب ومن معه في تعليقهم على "سنن أبي داود" (٣/١٥٠).

انظر: "التمهيد" (٢١/٥٣)، و"تغليق التعليق" (٢/٤١٨).

- وقال في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/١٤٠-١٤١) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال "الصحيح"؛ غير أنّ جريراً - وهو: ابن عبد الحميد-، قال البيهقي: "نُسِب في آخر عمره إلى سوء الحفظ".

وقد خولف في إسناده ومتنه؛ فقال بشر بن المفضل: ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة ... به؛ مرفوعاً بلفظ: (لا يحلّ لامرأة أنْ تسافر ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم منها).

أخرجه مسلم (٤/١٠٣) وتابعه حمّاد بن سلمة عن سهيل ... به.

أخرجه أحمد (٢/٣٤٧): حدثنا عفان: حدثنا حماد بن سلمة ...

وهذا هو المحفوظ بلفظ: (يوم) .. بدل: (بريد).

وقد خولف سهيل أيضاً في إسناده ومتنه؛ كما بيّنه المؤلف في كتابه. وتجد الروايات بذلك في "صحيحه" (١٥١٦- ١٥١٨)؛ فلا نطيل الكلام بذكرها هنا.

والحديث أخرجه الحاكم (١/٤٤٢) من طريق أخرى عن جرير ... به. **وقال:**

"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!".

٤٨١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٢٥٧) عند حديث يرويه يحيى بن اليمان عن حمزة الزَّيّات عن حُمْران بن أَعْيَن، عن أبي الطُّفَيل عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: حَجَّ النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ مُشاةً مِنَ المدينة إلى مكة. قال: **(ارْبِطُوا على أَوْساطِكُمْ بأُزُرِكُمْ)**:

"أخرجه ابن ماجه (٣١١٩) .. والحاكم (١/٤٤٢)[1] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهو مردود بقول البوصيري** في "الزوائد" (٢/٢١٢):

"هذا إسناد ضعيف، حمران بن أعين الكوفي قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة. ويحيى بن يمان العجلي - وإن روى له مسلم - فقد اختلط بأخرة، ولم يتميز حال مَن روى عنه هل هو قبل الاختلاط أو بعده"[2].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥١٢-١٦٣١/٥١٣).

(٢) وقال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوقٌ عابدٌ يخطئُ كثيرًا، وقد تَغَيَّر".

قلت: وقال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٧/٤١٩-٤٢٠): "**حديث منكر ضعيف الاسناد، وحمزة بن حبيب الزّيّات ضعيف وشيخ متروك الحديث**، وقد قال البزار: لا يروي إلا من هذا الوجه ..

٤٨٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٢/٥) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التّيمي عن عمر بن الحكم بن ثَوْبان عن أبي لاسٍ الخُزاعي ﷺ قال: حَمَلَنا رسولُ الله ﷺ على إبِلٍ مِنْ إبِلِ الصَّدَقةِ ضِعافٍ لِلحَجِّ، فقُلنا: يا رسولَ الله: ما نَرَى أَنْ تَحْمِلَنا هذه، فقال: (**ما مِنْ بَعِيرٍ إلا على ذُرْوَتِهِ شيطانٌ، فاذْكُروا اسْمَ اللهِ إذا رَكِبْتُموها كما أَمَرَكُم، ثمّ امْتَهِنُوها لِأَنْفُسِكُمْ، فإنّما يَحْمِلُ اللّهُ**):

"أخرجه ابن خزيمة (٢/٢٤١، ٢٥٥ /٢) والحاكم (٤٤٤/١)[١] وعنه البيهقي (٢٥٢/٥)، وأحمد (٢٢١/٤) ..

قلت: وهذا **إسناد حسن** رجاله ثقات، وابن إسحاق – وإن كان قد عنعنه –، فقد صرّح بالتّحديث في رواية الحربي، وكذا أحمد في إحدى روايتيه، فثبت الحديث والحمد لله. ولهذا قال الهيثمي (١٣١/١٠): "رواه أحمد والطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح، وقد صرح بالسماع في أحدها". **وصحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي!!**[٢] وله عنده شاهدان من حديث أبي هريرة، وحديث حمزة بن عمرو وصححهما، ووافقه الذهبي". وانظر تخريجه في رسالة الصيام لابن تيمية (٦٣)".

٤٨٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٩٣/٢) عند حديث يرويه محمد بن أَسْلَم العابد عن قَبِيصة بن عُقبة حدثنا اللّيث بن سعد عن عُقَيل عن ابن شهابٍ عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**عليكم بالدُّلْجَةِ؛ فإنّ الأرضَ تُطْوى باللَّيلِ للمُسافِرِ**):

"أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٥٥/١٤٧/٤) .. والحاكم (٤٤٥/١)[٣] من طريق محمد بن أسلم العابد حدّثنا قبيصة بن عقبة به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي.

قلت (ابن كثير): ولم يعتمر النبي ﷺ في شيء من عمره ماشياً لا في الحديبية ولا في القضاء ولا الجعرانة ولا في حجّة الوداع، وأحواله عليه السّلام أشهر وأعرف من أن تخفى على الناس، **بل هذا الحديث منكر شاذّ لا يثبت مثله**. والله أعلم". اهـ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٣٧/٥١٥/٢).

(٢) صحّحاه على شرط مسلم، وأشار الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث صحيح على شرط مسلم؛ لأنّ فيه ابن إسحاق، وهو صدوق فقط، وحَسْبُ حديثه أن يكون حسناً فقط، ثم إنّ مسلماً إنما أخرج له في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

قلت: وأورد البخاريُّ بعضه في "صحيحه" تعليقاً في كتاب الزّكاة، باب قوله تعالى: (وفي الرّقاب والغارمين وفي سبيل الله).

قال: ويذكر عن أبي لاس: (حملنا النبي ﷺ على إبل الصّدقة للحجّ). وذكره بطوله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٢٩/٩) في ترجمة أبي لاس بصيغة الجزم.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٤٣/٥١٨/٢).

قلت: **محمد بن أسلم لم يخرّجا له**؛ لكن تابعه عند ابن خزيمة والحاكم رُوَيم بن يزيد، وهو ثقة كما قال الخطيب (٤٢٩/٨)، وكذلك محمد بن أسلم، فقد وثّقه أبو حاتم وأبو زرعة كما في "الجرح والتعديل" (٢٠١/٢/٣)، فالسّند صحيح وإن كان بعضهم أعلّه بالإرسال؛ فقال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢٥٤/٢): "سمعت أحمد بن سلمة النيسابوري يقول: ذاكرتُ أبا زرعة بحديث رواه قبيصة بن عقبة عن الليث عن عُقيل عن الزهري عن أنس قال .. (فذكره) فقال: أعرفه من حديث رويم بن يزيد عن اللّيث هكذا، فمن رواه عن قبيصة؟ فقلت: حدثني محمد بن أسلم عن قبيصة هكذا. فقال: محمد بن أسلم ثقة، فذاكرتُ به مسلم بن الحجّاج، فقال: أَخْرَجَ إليَّ عبد الملك بن شعيب كتاب جدّه، فرأيتُ في كتاب اللّيث على ما رواه قتيبة: (قال أبو الفضل: حدّثنا قتيبة عن عقيل عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: عليكم بالدّلجة .. الحديث).

قلت: **فقد أعلّه مسلم بالارسال، وتابعه الدارقطني** فقال: "المحفوظ عن ليث مرسل". رواه الخطيب عنه[1]. لكن اتفاق قبيصة ورويم على وصله عن الليث، لا يجعلنا نطمئن لهذا الإعلال، لأنهما ثقتان، وزيادة الثقة مقبولة. والله تعالى أعلم".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٢٣/٧).

---

(١) وهو في "علل الدارقطني" (١٩٢/١٢).

قلت: وأعلّه بالإرسال أيضاً البخاري؛ فقد قال الترمذي كما في "العلل الكبير" (ص٣٤٦):

"سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: **إنما روي هذا الحديث عن الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ**، وإنما ذكر فيه عن أنس رويم بن يزيد هذا. قلت له: فإنهم ذكروا عن محمد بن أسلم أنه روي هذا الحديث عن قبيصة، عن الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن أنس، **فلم يعرفه محمد، وجعل يتعجّب من هذا**". اهـ

قلت: وإنما رجّح هؤلاء الأئمة الإرسال؛ لأنه هو الذي ثبت في كتاب الليث بن سعد، ومعلوم أنّ الحفظ يخون بخلاف الكتاب؛ فإنه أثبت، لاسيما وأنّ قتيبة بن سعيد - وهو من المتثبتين في الليث - رواه مرسلاً، كما في كتاب الليث.

وقد تابعه أيضاً على إرساله عبد الله بن صالح كاتب الليث عند الطحاوي في "المشكل" (١١٤).

ولحديث أنس هذا طريق أخرى من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس به، صدّر بها الشيخ تخريجه هذا ثم أتبعه بطريق الليث عن عقيل .. وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري (٣٩)، ومسلم (٢٨١٦) رفعه: (**واستعينوا بالغَدوة والرَّوحة وشيء من الدُّلجة**). وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند أحمد (١٧٩/٢٢)، وأبي داود (٢٥٧٠)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٧٢٥)، وابن خزيمة (٢٥٤٨)، وإسناده حسن في الشواهد.

وعن عبد الله بن عباس عند البزار (١٦٩٥ - كشف) وإسناده حسن في الشواهد.

وعن معدان عند الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٦٥)، وعنه أبو نعيم في "الصحابة" (٦٣٤٩).

٤٨٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٣/٤) عند حديث يرويه جرير عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التّيمي عن عطاء بن يسار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**أَقِلُّوا الخُروجَ إذا هَدَأتِ الرِّجْلُ؛ إنّ اللهَ يَبُثُّ مِنْ خَلْقِهِ باللّيْلِ ما شاءَ**) بعد أنْ خرّجه من ثلاثة طرق عن الليث بن سعد بأسانيد مختلفة عن جابر به:

"وله طريق رابع، يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم ...

أخرجه أحمد (٣٠٦/٣) والبخاري في "الأدب" (١٢٣٤) .. والحاكم (٤٤٥/١[١] و ٢٨٣/٤ – ٢٨٤) وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة، ثم هو مدلس وقد عنعنه**"[٢].

وجملة القول: إن طرق الحديث الأربعة كلها معلولة، لكن الحديث بمجموعها قويّ يرتقي إلى درجة الصّحّة. والله أعلم"[٣].

٤٨٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٠٨/٤–٣٠٩) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ يُرِيدُ سَفَراً فقال: يا رسول الله أوصني. قال: «**أُوصِيكَ بتقوى اللهِ، والتّكبيرِ على كُلِّ شَرَفٍ**». فلمّا مَضى قال: «**اللّهمّ ازْوِ له الأَرْضَ، وهَوِّنْ عليهِ السَّفَرَ**»:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥١٩/٢/١٦٤٥).

(٢) والحاكم نفسه صرّح بأنّ مسلماً خرّج له في الشّواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤–١٠٢) أنّ مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشّواهد ثم ساقها رحمه الله.

قلت: وقد صرح ابن إسحاق بالتّحديث من محمد بن إبراهيم عند أبي يعلى في "مسنده" (٢٣٢٧)، ومن طريقه ابن حبان في "صحيحه" (٥٥١٨). ولذلك قال الشيخ في "الصحيحة" (٥٦٢/٧) بعد أن خرّج الحديث من طريق أبي يعلى هذه: "قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن إسحاق وهو صاحب "السيرة"، وهو مدلس، **ولكنه قد صرح في رواية يزيد بن زريع عنه بالتحديث، ويزيد ثقة ثبت، وهذه فائدة لم أكن وقفت عليها يوم خرجت فقرة الخروج في المجلد الرابع من هذه السلسلة** (١٥١٨)، فقد خرجته هناك من رواية جمع منهم الحاكم وصححه ووافقه الذهبي".

(٣) وصحّحه البغوي فقال في "شرح السُّنة" (٣٩١/١١–٣٩٢/٣٠٦٠): "هذا حديث حسن صحيح".

وله شاهد من حديث أبي بكرة ﷺ، يرويه الخليل بن زكريا عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً «اتقوا الخروج باللّيل إذا هدأت الرجل .. ». خرجه العقيلي في "الضعفاء" (١٦٨٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٥٤١). وفي سنده الخليل بن زكريا – وهو الشيباني– قال فيه الحافظ في "التقريب": "متروك". وفي ترجمته خرّجه العقيلي، وقال: "يحدّث بالبواطيل عن الثقات، منها ..". ثم ذكر حديثه هذا وآخر، ثم قال: "وكلا الحديثين يُروى بغير هذا الإسناد **من طريق صالح**".

"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢/٣٥/١٢)، وعنه ابن ماجة (٢٧٧١)، والترمذي (٢/٢٥٥)، وأحمد (٣٢٥/٢ و ٣٣١ و ٤٤٣ و ٤٧٦)، وكذا ابن خزيمة في "صحيحه" (٢/٢٥٦/١) .. والحاكم (٤٤٥/١ - ٤٤٦[١] و٩٨/٢) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وهو كما قالا **إلا أنّ أسامة بن زيد** - وهو اللّيثي - **فيه كلام يسير**[٢]**، فهو حسن الإسناد**"[٣].

٤٨٦ - قال الألباني في "تمام المنة" (ص ٣٢٣) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن كعب [الأحبار] عن صهيب ﷺ حدّثه: أنّ النبي ﷺ لم يَرَ قَرْيةً يُرِيدُ دُخُولَها إلّا قال حين يَراها: «**اللَّهُمّ رَبَّ السّماواتِ السَّبْعِ وما أَظْلَلْنَ، ورَبَّ الأَرَضِينَ السَّبْعِ وما أَقْلَلْنَ ..**» **تعقيباً على تصحيح** ابن حبان والحاكم[٤] له من هذا الطريق:

"قلت: الحديث صحيح **لكن من غير هذه الطريق؛ فإنّ أبا مروان هذا ليس بالمعروف** كما قال النسائي نفسه[٥]، وكما كنت ذكرته في التعليق على "الكلم الطيب" (١٧٨)، ثم وجدت النسائي قد

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥١٩/١٦٤٦).

(٢) وفي "التقريب": "صدوق يهم". ومسلم إنما خرّج له - كما قال الحاكم نفسه وأقرّه الذهبي في الكاشف - نسخةً لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر.

(٣) وقال الترمذي: "هذا حديث حسن". وصحّحه ابن خزيمة، وابن حبّان.

وفي باب التكبير على كل شرف عند البخاري (٢٩٩٣) عن جابر ﷺ قال: (كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبّحنا). وعن أبي موسى الأشعري ﷺ عند البخاري (٢٩٩٢) نحوه. ويشهد للشطر الثاني من الحديث ما روى محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في دعاء السفر: (... اللهم اطو لنا الأرض، وهون علينا السّفر). خرّجه أحمد (٩٥٩٩)، وأبو داود (٢٥٩٨)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٥٠٠) ..

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٢٠/١٦٤٧).

(٥) وقال الشيخ في «الإرواء» (١٤١/٣): "وثّقه العجلي وابن حبان، وقال النسائي: "غير معروف"، وقد قيل إن له صحبة، ولم يثبت". قلت: وقد حسّن شيخنا محمد بن علي بن آدم إسناد هذا الحديث لذاته، فقال مُعَلِّلاً ذلك: "حديث صهيب ﷺ هذا حسن. فإنْ قلت: قد ضعّفه الشيخ الألباني بسبب أبي مروان الأسلميّ، لقول النسائي عنه: ليس بالمعروف. فكيف يحَسّن؟

قلت: أبو مروان روى عنه ابنه عطاء، وعبد الرحمن بن مهران، كما تقدّم، ووثّقه العجلي، وابن حبّان، وقال الحافظ الذهبي في "الكاشف": مدني ثقة .. فمن كان حاله هكذا فحديثه لا ينزل عن درجة الحسن. وقد صحّح حديثه هذا ابنُ خزيمة، وابنُ حبّان، وقال الحافظ في "نتائج الأفكار" (٣١٨/٢): هذا حديث حسن. والله تعالى أعلم". انظر: "ذخيرة العقبى" (١٥/٣٧٧-٣٧٨).

أخرجه أيضا في "عمل اليوم والليلة" (٥٤٣) من غير هذه الطريق بسند صحيح[١]، ولذلك أودعته في "الصحيحة" رقم (٢٧٥٩)[٢]، وذكرتُ خلاصة ذلك في تحقيقي الثاني لـ "الكلم الطيب"، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات".

– **وقال في** "تحقيق الكلم الطيب" (ص ١٤٨) عند الحديث السّابق تعليقاً على قول ابن تيمية: (خرّجه النسائي وغيره):

"كابن حبان والحاكم، وصحّحاه، ووافقهما الذهبي، وفيه نظر! لأنّ مداره عندهم جميعاً على أبي مروان والد عطاء، أورده الذهبيُّ في "الميزان" وقال: "قال النسائي: ليس بالمعروف". ومن ادّعى أنّ له صحبة فليس له حجّة إلا أخبار كلّها من رواية الواقدي، وهو متروك ..

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن صهيب بسند صحيح .. وقد خرّجت ذلك في "الصحيحة" (٢٧٥٩)".

– وانظر: "الصحيحة" (٦٠٨/٦)، حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٩٧).

٤٨٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٨٦/٦-٢٨٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الربيع بن سليمان عن عبد الله بن وهب عن سليمان بن بلال عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا كان في سفر فبَدا له الفَجْرُ قال: «**سَمِعَ سامِعٌ بحمدِ اللهِ ونِعْمتِهِ وحُسْنِ بَلائِهِ علينا، رَبَّنا صاحِبْنا، وأَفْضِلْ علينا، عائِذاً باللهِ مِنَ النّارِ**». يقول ذلك ثلاث مرّات ويرفع بها صوته) بعد أنْ خرّجه من "صحيح مسلم" وغيره من طرق عن ابن وهب به، وليس فيه بعض ما في رواية الحاكم:

"أخرجه مسلم (٨٠/٨)، وأبو داود (٥٠٨٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧١)، وابن حبان (٢٦٩٠/١٦٨/٤) .. والحاكم (٤٤٦/١)[٣] .. كلّهم من طرق عن ابن وهب ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **إنما هو صحيح فقط**؛ لأنّ راويه عنده عن ابن وهب (الربيع بن سليمان)، وليس من رجال مسلم، وقد زاد زيادتين:

---

(١) وصحّحه من هذه الطريق الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (٥٠٩).

(٢) وذكر له شواهد أخرى يصحّ بها الحديث.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٢٠/٢-٥٢١/١٦٤٩).

إحداهما: (ونعْمته) بعد قوله: (بحمد الله). وهي عند أبي داود أيضا.

والأخرى في آخر الحديث: (يقول ذلك ثلاث مرات، ويرفع بها صوته).

قلت: **هما شاذّتان لعدم ورودهما في أكثر الطّرق المُشار إليها عن ابن وهب.** وحَسْبُك دليلاً إعراض صاحبي "الصحيح": مسلم وابن حبان عنهما، وكذا ابن خزيمة، فقد ساق في "صحيحه" بإسنادين، من طريق ابن وهب المذكورة، ومن طريق عبد الله بن عامر عن سهيل ابن أبي صالح به. ثم بيّن أنّ الزيادتين ليستا في طريق ابن وهب، وإنما في طريق عبد الله بن عامر ثم قال: "عبد الله بن عامر ليس من شرطنا في هذا الكتاب، وإنما خرَّجتُ هذا عن سليمان بن بلال عن سهيل بن أبي صالح، فكتب هذا إلى جنبه".

قلت: يعني أنه وقع له الحديث هكذا برواية عبد الله بن عامر مقروناً برواية سليمان بن بلال، فأخرجها في "الصحيح" مقروناً، وهو ليس بحجّة، وإنما الحجّة سليمان. وعبد الله بن عامر هو المدني ضعيف".

٤٨٨ – قال الألباني في "الإرواء" (١/١٧٩) عند حديث يرويه يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**اغتسل رسولُ الله ﷺ، ثم لَبِس ثِيابَهُ، فلمّا أَتَى ذا الحُلَيْفَةِ صلّى ركعتينِ، ثمّ قَعَدَ على بَعِيرِهِ، فلمّا اسْتَوى بهِ على البَيْداءِ أَحْرَمَ بالحَجِّ**):

"أخرجه الدارقطني، والحاكم (١/٤٤٧)[1]، والبيهقي .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد؛ فإنّ يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ممن جمع أئمة الإسلام حديثه".

ووافقه الذهبي مع أنّ يعقوب بن عطاء أورده في "الميزان" وحكى تضعيفه عن أحمد وغيره ولم يذكر أحداً وثّقه! فأنّى له الصِّحّة؟! ولذلك قال البيهقي عقبه: "يعقوب بن عطاء غير قويّ". وقال الحافظ في "التلخيص" (ص ٢٠٨): "ضعيف"، وكذا قال في "التقريب""[2].

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة".

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٢١-٥٢٢/١٦٥١).

(٢) قلت: خرّج الشيخ هذا الحديث ضمن شواهد يتقوّى بها، ومن ذلك الحديث الآتي بعد هذا في بحثنا، وأصله في "صحيح مسلم" (٢١٨٤) من طريق شعبة عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (صَلّى رسول الله ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمّ دَعا بِناقَتِهِ فَأَشْعَرَها في صَفْحَةِ سَنامِها الأَيْمَنِ، وسَلَتَ الدَّمَ، وقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمّ رَكِبَ راحِلَتَهُ، فَلَمّا اسْتَوَتْ بِهِ على البَيْدَاءِ أَهَلَّ بِالحَجِّ).

٤٨٩ – قال الألباني في "الإرواء" (١٧٩/١) عند حديث يرويه سهل بن يوسف عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «**إنّ مِنَ السُّنّةِ أَنْ يَغْتَسِلَ إذا أَرادَ أَنْ يُحْرِمَ، وإذا أرادَ أَنْ يَدْخُلَ مكّةَ**»:

"رواه الدارقطني، والحاكم[١] **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وإنما هو صحيح فقط؛ فإنّ فيه سهل بن يوسف، ولم يرو له الشيخان"[٢].

٤٩٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٣٠/٢) عند حديث يرويه عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**لا صَرُورَةَ في الإسْلامِ**):

"أخرجه أبو داود (١٧٢٩)، والحاكم (٤٤٨/١)[٣]، وأحمد (٣١٢/١) .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا مِن أوهامهما**؛ فإنّ عمر هذا هو ابن عطاء بن وَرَاز، وهو ضعيف اتفاقاً، والذهبي نفسه أورده في "الميزان"، وقال: "ضعّفه يحيى بن معين والنسائي وقال أحمد: ليس بقوي"[٤]. وهو غير عمر بن عطاء بن أبي الخوّار، فهذا ثقة، وهو يروي عن ابن عباس مباشرة، فلعلّ الأوّل اشتبه عليهما بهذا فصحّحا إسناده!".

– وانظر: "الضعيفة" (٤٧١٣)، "ضعيف أبي داود" (١٤١/١٠).

٤٩١ – قال الألباني في "الإرواء" (١٦٨/٤-١٦٩) عند حديث يرويه الحسن بن عمرو الفُقَيمي عن أبي صَفوان عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**مَنْ أراد الحَجَّ فلْيَتَعَجَّلْ**) بعد أن خرّجه من طريق إسماعيل بن خليفة أبي إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل به، وأعلّه بضعف إسماعيل:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٥٢/٥٢٢/٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٥/ ٢١٣): "هذا حديث صحيح. أخرجه الحاكم في "المستدرك" .. وقال: صحيح على شرط الشيخين. وقول الصحابي: من السّنّة كذا مرفوع عندهما".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٥٨/٥٢٤/٢).

(٤) وقال في "التقريب": "ضعيف".

قلت: وخالفه عمرو بن دينار الثقة الحافظ؛ فرواه عن عكرمة مرسلاً. أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (١٢٨٣ و ١٢٨٤)، والقضاعي في "مسنده" (٨٤٣). والحديث له شواهد لا تخلو من ضعف.

".. أبو داود (١٧٣٢) .. والحاكم (٤٤٨/١)[١]، والبيهقي، وأحمد (٢٢٥/١) من طرق عن الحسن بن عمرو الفقيمي .. **وقال الحاكم**: "صحيح الاسناد وأبو صفوان لا يُعرف بالجرح". ووافقه الذهبي.

وهذا منهما عَجَبٌ، ولا سيما الذهبي؛ فقد أَوْرَدَهُ في "الميزان" قائلاً:

"لا يُدْرَى مَن هو، قال أبو زرعة: لا أعرفه إلا في هذا الحديث"[٢].

وقال الحافظ في "التقريب": "مجهول"[٣].

قلت: لكن لعلّه يتقوّى حديثه بالطّريق الأولى فيرتقي إلى درجة الحسن لا سيما وبعض العلماء يُحَسِّن حديث أمثاله من التابعين كالحافظ ابن كثير وابن رجب وغيرهما، والله أعلم، وقد صحّحه عبد الحقّ في "الاحكام"[٤]. **وانظر**: "صحيح أبي داود/الكبير" (٤١٤/٥).

٤٩٢ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٤٥/١٠) عند حديث يرويه عبيد الله بن عمر القواريري عن عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ النبيّ ﷺ «**لَبَّدَ رَأْسَهُ بالعَسَلِ**»:

"قلت: **وهذا إسناد ضعيف؛ محمد بن إسحاق مدلّس وقد عنعنه**، ولم أقف على تصريحه بالتّحديث، فإنْ عُثِر عليه وثَبَتَ عنه؛ فليُنْقَل إلى الكتاب الآخر.

والحديث أخرجه الحاكم (٤٥٠/١)[٥]، والبيهقي (٣٦/٥) عنه من طريق أخرى عن عبيد الله بن عمر ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي![٦]

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٥٩/٥٢٥/٢).

(٢) انظر: "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٠١/٨).

(٣) وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٤٢/٥).

(٤) قلت: وللحديث إسناد آخر عن سعيد بن جبير، أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٣٨) عن العباس بن حمدان الأصبهاني عن يحيى بن حكيم عن كثير بن هشام عن فرات بن سلمان عن عبد الكريم- وهو ابن مالك الجزري-، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل وأحدهما عن الآخر به. وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات من رجال "التهذيب" غير العباس بن حمدان، فقد ترجمه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١٤١/٢) وقال فيه: "ثبت ثقة". وغير فرات بن سلمان، فله ترجمة في "الميزان" (٣٤٢/٣)، ووثقه أحمد، وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به". انظر: حاشية "مسند أحمد/ط الرسالة" (٣٣٣/٣).

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٦٥/٥٢٨-٥٢٧/٢).

(٦) مسلم إنما أخرج لابن إسحاق في الشّواهد والمتابعات كما نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

(تنبيه): **سقط مَتْنُ الحديث** من "المستدرك"، وكذا حكمه عليه بالصِّحّة[1]، فصَحَّحْتُه من "التلخيص" و"البيهقي""[2].

٤٩٣ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢٣/٢) عند حديث يرويه عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خلّاد بن السّائب عن أبيه عن النبي ﷺ قال: (**أَتانِي جِبْرِيلُ، فقال: مُرْ أَصْحابَكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْواتَهُمْ بالإِهْلالِ والتَّلْبِيةِ**):

"الأصل[3] ومطبوعة عمارة والمخطوطة (والتلبية)، والصّواب ما أَثْبَتُّهُ، وهو رواية الترمذي (طبع الهند) عن سفيان بن عيينة. ورواه النسائي عنه (بالتلبية) فقط، وعَكَس ذلك ابن ماجه فقال: (بالإهلال) فقط، وهو رواية لأحمد. وتابعه مالك، وعنه أبو داود بنحو رواية الترمذي، بلفظ: (بالتلبية أو بالإهلال، يريد أحدهما). وهكذا رواه أحمد أيضا عن مالك. رواه هو وسفيان عن عبد الله بن أبي بكر بإسناده عن السّائب ...

فاتّفاق هؤلاء على رواية هذا الحَرْف على الشَّكِّ يدلُّ على أنّ رواية الجمع بين الإهلال والتلبية شاذّة، كما وقع في نسخة الترمذي بتحقيق الأستاذ الدعاس، وكذلك وقع في "المستدرك"[4]، وهو خطأ من النّاسخ أو أَحَد رواته؛ فإنه عنده من طريق الحميدي عن سفيان، وهو في "مسند الحميدي" برقم (٨٥٣) على الشَّكّ: (بالإهلال أو بالتلبية)".

٤٩٤ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨٠/٦) عند حديث يرويه المطَّلِب بن عبد الله بن حَنْطب عن خلّاد بن السّائب عن زيد بن خالد الجُهني ﷺ مرفوعاً (**جاءَنِي جِبْرِيلُ، فقال: يا محمّدُ، مُرْ أَصْحابَكَ فلْيَرْفَعُوا صِياحَهُمْ بالتَّلْبِيةِ، فإنّها شِعارُ الحَجِّ**) بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف

---

(١) وهو ثابت مع الحكم عليه في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل.

(٢) قلت: وأصل التّلبيد ثابتٌ في الصحيحين وغيرهما من حديث الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ (**يُهِلُّ مُلَبِّدًا** ..). وليس فيه ذكر العسل. أخرجه البخاري (٥٤٠)، ومسلم (١١٨٤)، وابن ماجه (٣٠٤٧)، والنسائي في "الكبرى" (٣٦٤٩) من طرق عن ابن وهب عن يونس عن الزهري به. وأخرجه البخاري (٥٩١٥) من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس به. وأخرجه البخاري (٥٩١٤) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري به.

(٣) يعني: كتاب الترغيب والترهيب.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٦٦/٥٢٨/٢).

(أبو داود) وغيره من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خلّاد بن السّائب عن أبيه عن النبي ﷺ، وصحّح إسناده[١]:

"وخالفه المطّلب بن عبد الله بن حنطب فقال: عن خلّاد بن السائب عن زيد بن خالد الجهني ... مرفوعا نحوه: أخرجه أحمد (١٩٢/٥)، وابن ماجه، والحاكم[٢] .. **وصحّحه الحاكم أيضاً، وقال**: "لا يُعَلِّل واحدٌ منها الآخر"! **وخالفه الترمذي** فقال: "ولا يصحّ، والصحيح عن خلّاد عن أبيه"[٣].

قلت: **وهذا هو الأرجح**؛ لأنّ المطّلب هذا مدلّس، وقد عنعنه".

٤٩٥ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/١٥١-١٥٢) عند حديث يرويه ابن إسحاق: حدثني خُصَيف بن عبد الرحمن الجَزَري عن سعيد بن جبير قال: قلت لعبد الله ابن عبّاس: يا أبا العبّاس، عَجِبْتُ لاختلافِ أصحابِ رسولِ الله ﷺ في إهلالِ رسول الله ﷺ حين أَوْجَبَ، فقال: (إني لأَعْلَمُ النّاسِ بذلك، إنها إنما كانت مِنْ رسول الله ﷺ حَجَّةٌ واحدةٌ فمِنْ هناك اختلفوا ...):

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ الجزري هذا أورده الذهبي في "المغني في الضعفاء" وقال:

"ضعّفه أحمد وغيره". وأَفْصَحَ الحافظ عن سبب ضعفه فقال: "صدوق؛ سيئ الحفظ، خَلَّطَ بآخرِه". وإنما وصفه بسوء الحفظ والخلط؛ اعتمادا منه على الأئمة النُّقّاد؛ فقال أبو حاتم: "صالح، يُخَلِّط" وتكلّم في سوء حفظه، وقال أحمد: "مضطرب الحديث". وقال الدارقطني: "يَهِمُ". وابن حبان: "كان يخطئ كثيراً "، **وبناء على ذلك ضعّفه جمهور الأئمة** ...

والحديث أخرجه أحمد (١/٢٦٠)، وعنه الحاكم (١/٤٥١)[٤] ..

وأما الحاكم فقال:"صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وهذا وَهْمٌ مُزْدَوَجٌ؛ فإنّ خُصَيفاً – مع ضعفه – ليس من شرط مسلم"[٥].

---

(١) وهو الحديث الذي تقدّم قبل هذا.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٢٨-٥٢٩/١٦٦٧).

(٣) وكذلك قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/١٥٠)، والبيهقي في "الكبرى" (٥/٤٢).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٠-٥٣١/١٦٧١).

(٥) ومحمد بن إسحاق لم يحتجّ به مسلم أيضاً، وإنّما خرّج له في المتابعات فقط كما تقدّم مراراً.

قلت: وبخصيف أعلّه البيهقي أيضاً؛ فقال في "السنن الكبرى" (٥/٣٧): "خصيف الجزرى غير قوي. وقد رواه الواقدي بإسناد له عن ابن عباس إلا أنه لا تنفع متابعة الواقدي. والأحاديث التي وردت في ذلك عن ابن عمر وغيره أسانيدها قوية ثابتة. والله أعلم". وقال الزرقانيّ في شرحه على الموطّأ (٢/٣٦٦): "وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإنْ زال به الإشكال، لكن فيه

٤٩٦ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/١٥٢-١٥٣) عند حديث يرويه وهب بن جرير عن أبيه قال: سمعت محمد بن إسحاق يُحَدِّثُ عن أبي الزِّناد عن عائشة بنت سعد بن أبي وقّاص قالت: قال سعد بن أبي وقّاص ﷺ: «**كان رسول الله ﷺ إذا أَخَذَ طريق الفُرْعِ أَهَلَّ إذا اسْتَقَلَّتْ به راحِلَتُهُ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن إسحاق .. وهو مدلّس، ولم يصرّح بالتّحديث كما ترى. وبه أعله المنذري في "مختصره" (٢/٢٩٩).

والحديث أخرجه الحاكم (١/٤٥٢)[١]، والبيهقي (٥/٣٨- ٣٩) من طريق وهب بن جرير ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة، ثم هو إلى ذلك مدلّس كما ذَكَرْنا**"[٢].

٤٩٧ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/١٦١) عند حديث يرويه المطَّلِب ابن عبد الله بن حَنْطَب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً «**لَحْمُ صَيْدِ البَرِّ لَكُمْ حَلالٌ، وأنتم حُرُمٌ، ما لم تَصِيدُوهُ أو يُصادَ لَكُمْ**»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير المطَّلِب – وهو ابن عبد الله ابن المطَّلب بن حنطب المخزومي– وهو صدوق؛ لكنه كثير التدليس والأرسال، كما قال الحافظ، وقد عنعنه –كما ترى–. وقد أُعِلّ بعلل أخرى، والعلة الحقيقية ما أشرنا إليه من التدليس.

والحديث أخرجه الترمذي (٨٤٦)، والنسائي (٢/٢٦) .. والحاكم (١/٤٥٢)[٣] ..

خُصَيف بن عبد الرحمن ضعيف عند الجمهور، ومحمد بن إسحاق الراوي عنه مدلِّس، وفيه مقال، وإنْ صرّح بالتّحديث، ولذا قال النوويّ، والمنذريّ: حديث ضعيف. وعلى تسليم توثيق خُصيف وتلميذه، فقد عارضه حديث ابن عمر وأنس في "الصحيحين" وغيرهما أنه ﷺ إنما أهلّ حين استوت به ناقته قائمة". اهـ ونقل كلام الزرقاني هذا شيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله في "شرحه على مسلم" (٢٢/١٦٦) وقال: "**وهو تعقّبٌ نفيسٌ**".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣١-٥٣٢/١٦٧٢).

(٢) وعائشة بنت سعد لم يحتجّ بها مسلم أيضاً. وقال الدارقطني كما في "أطراف الغرائب" (رقم ٥٣١): "تفرّد به محمد بن إسحاق عن أبي الزّناد". وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (٧/٤٣٩): "فيه غرابة ونكارة".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٢/١٦٧٣).

وقال الترمذي: "هذا حديث مُفَسَّر، **والمطّلب لا نعرف له سماعاً عن جابر**"[١]. وقال النسائي: "عمرو بن أبي عمرو ليس بالقويّ في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك".

قلت: إنما العلة التدليس[٢].

وفي مقابل ذاك الإعلال قول الحاكم والذهبي: "صحيح على شرط الشيخين"!!"[٣].

- وانظر: حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (٢/٨٠)، والتعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣/١١٠).

٤٩٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/٢٤٢) عند حديث يرويه عبد الله بن عُبيد بن عُمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار قال: لَقِيتُ جابر بن عبد الله، فسألته عن الضَّبُعِ أَنَأْكُلُها؟ قال: «**نعمْ**». قلتُ: أَصَيْدٌ هي؟ قال: «**نعمْ**». قلتُ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رسول الله ﷺ؟ قال: «**نَعَمْ**»:

"أخرجه أبو داود (٣٨٠١) .. والحاكم (١/٤٥٢)[٤] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". قلت: وسكت عليه الذهبي. **وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ لأنّ عبد الرحمن بن أبي عمار لم يخرّج له البخاري**[٥]... وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وقال في "علله الكبرى"[٦]: "قال البخاري: حديث صحيح". كما نقله في "نصب الراية" (٣/١٣٤) .."[٧].

---

(١) وقال أيضاً في "الجامع" (٢٩١٦) عقِب حديث آخر: "قال محمَّد [هو االبخاري]: لا أعرف له سماعا من أحد من الصحابة، إلا قوله حدثني من شهد خطبة رسول الله ﷺ. وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لا نعرف له سماعاً من أحد من الصحابة". اهـ. وجزم أبو حاتم أيضاً بعدم سماعه من جابر، كما في "الجرح والتعديل" "(٨/٣٥٩).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في في "تنقيح التحقيق" (٢/٤٤٦) عند حديث المطّلب هذا: "في إسناد هذا الحديث المطّلب بن عبد الله بن حنطب ثقة، **إلا أنه لم يسمع من جابر**؛ قال ابن أبي حاتم: المطّلب عامة أحاديثه مراسيل لم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد وسلمة بن الأكوع وأنساً أو من كان قريباً منهم، **لم يسمع من جابر**". اهـ.

(٢) العلّة الحقيقية هي الانقطاع وعدم سماع المطّلب من جابر كما قال الترمذي والأئمة، والتدليس إنما يُحتاج للإعلال به إذا ثبت السّماع في الجملة، اللهم إلا على مذهب من يتوسّع في إطلاق التدليس ولا يخصّه بمن سمع من شيخه ..

(٣) تبيّن من تخريج الشيخ أنّ المطّلب ليس من رجال الشيخين، وأنه كثير التدليس والإرسال، ولم يصرّح بالسّماع.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٣/١٦٧٥).

(٥) ولم يخرّج أيضاً لعبد الله بن عبيد. وليس في صحيح مسلم رواية لعبد الله بن عبيد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار، ولا لهذا عن جابر بن عبد الله؛ فهو ليس على شرط مسلم أيضاً.

(٦) هو فيه برقم (٥٥١).

(٧) ثم ذكر الشيخ في تتمة تخريجه طريقاً آخر عن جابر ﷺ وصحّحه، وذكر شاهداً مرسلاً، وأثراً عن ابن عباس، فانظر ذلك غير مأمور.

٤٩٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦/٩٨-٩٩) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس ﷺ: أنّ النبيّ ﷺ «**احْتَجَمَ وهو مُحْرِمٌ على ظَهْرِ القَدَمَيْنِ، مِنْ وَجَعٍ كان بِهِ**»:

"قلت: **وهذا إسناد ظاهره الصِّحّة**؛ فإنّ رجاله ثقات رجال الشيخين. **لكن أعلّه المصنّف** [يعني: أبا داود] **تَبَعاً لشيخه الإمام أحمد بمخالفة سعيد بن أبي عروبة؛ فإنه أرسله.**

قال الحافظ[١]: "وسعيد أحفظ من معمر، وليست هذه بعلة قادحة، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحمل على التعدد".

قلت: حديث ابن عباس الذي يشير إليه أخرجه المصنف في الباب قبل حديث أنس هذا ولفظه: (في رأسه)، وهو في الكتاب الآخر (١٦١١) برواية البخاري وغيره، وذكر له هناك شاهدًا من حديث ابن بُحَيْنَةَ، فهو أقوى من حديث أنس، وقد جمع الحافظ بينهما بما سمعت، وهو جمعٌ حسن معهود في مثل هذا المقام، لولا أني رأيت الضياء المقدسي قد أخرج الحديث في "المختارة" (٣/١٠٢) من طرق عن المعتمر بن سليمان قال: سمعت حميدًا يحدث عن أنس: أنّ النبي ﷺ (احتجم وهو محرم من وجع كان برأسه). وهذا إسناد صحيح، وأصله في "المسند" (٣/١٦٤) سندًا ومتنًا.

وأخرجه ابن حبان (١٤٠٠)، والحاكم (١/٤٥٣)[٢]، **وقال**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **مَشْياً على ظاهر الإسناد**. ثم وجدتُ له شاهداً من حديث جابر من طريقين عنه[٣] ..".

٥٠٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦/٨٣) عند حديث يرويه عبد الله ابن إدريس عن محمد بن إسحاق عن يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنهما قالت: خَرَجْنا مع رسول الله ﷺ حُجّاجاً، وإنّ زِمالَةَ رسولِ الله ﷺ، وزِمالَةَ أبي بكرٍ واحدة، فَنَزَلْنا العَرْجَ وكانت زِمالَتُنا مع غُلامِ أبي بكر، قالت: ... فاطَّلَعَ الغُلامُ يَمْشِي ما معه

---

(١) في "الفتح" (١٠/١٥٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٤/١٦٧٩).

(٣) حديث جابر رواه النسائي (٢٨٤٨)، وأحمد (٢٣/١٨١) من طريق يزيد بن إبراهيم عن أبي الزبير عن جابر: أنّ النبي ﷺ (احتجم وهو محرم من وَثْءٍ كان به). ورواه أبو داود (٣٨٦٣) من طريق هشام عن أبي الزبير به بلفظ: (احتجم على وركه من وثء كان به). وعند أحمد (٢٣/١٤٥) من طريق هشام أيضاً بلفظ: (وهو محرم من ألم كان بظهره أو بوركه) شكّ هشام. ورواه ابن ماجه (٣٠٨٢) من طريق ابن خثيم عن أبي الزبير به مرفوعاً بلفظ: (احتجم وهو محرم، عن رهصة أخذته).

قلت: وليس في حديث جابر هذا – كما رأيت – أنّ الحجامة كانت على ظهر القدمين!

بَعِيرُهُ .. فقال له أبو بكر: أين بَعِيرُكَ؟ قال: أَضَلَّنِي اللَّيْلَةَ .. فقام أبو بكر يَضْرِبُهُ ويقول: بعيرٌ واحدٌ أَضَلَّكَ، وأنت رجلٌ، فما يزيدُ رسولُ الله ﷺ على أنْ يَتَبَسَّمَ ويقول: «**انْظُرُوا إلى هذا المُحْرِمِ ما يَصْنَعُ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير ابن إسحاق، فهو مدلس، ولم أقف على تحديثه فيه حتى الآن![1] والحديث في "مسند أحمد" (٦/٣٤٤) .. والحاكم (١/٤٥٣- ٤٥٤)[2] .. من طريق أخرى عن عبد الله بن إدريس ... به. **وقال الحاكم**: "حديث غريب صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظرٌ؛ فإنّ ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم**[3]**، ثم هو مدلس، وقد عنعنه**. لكنه لم يتفرّد به؛ فقد قال ابن سعد في "الطبقات" (٨/٢٠٦): أخبرنا محمد بن عمر: حدّثني يعقوب بن يحيى بن عبّاد عن عيسى بن معمر عن عبّاد بن عبد الله ... به.

لكن عيسى بن معمر ليّن الحديث. ومحمد بن عمر – وهو الواقدي– متروك. والله أعلم"[4].

٥٠١ – قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص١٠٨) عند حديث يرويه زكريا بن عديّ عن عليّ بن مُسْهِر عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: «**كُنّا نُغَطِّي وُجُوهَنا مِنَ الرِّجالِ، وكُنّا نَمْتَشِطُ قَبْلَ ذلك في الإحْرامِ**»:

"أخرجه الحاكم (١/٤٥٤)[5]، **وقال**: "حديث صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، **وإنما هو على شرط مسلم وحده**؛ لأنّ زكريا بن عدي في إسناده إنما روى له البخاري في غير "الجامع الصحيح" كما في "التهذيب""[6].

---

(١) وبه أعلّه ابن القطّان في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٥٧٩).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٥/١٦٨١).

(٣) نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

قلت: وكذلك يحيى بن عبّاد بن عبد الله لم يحتجّ به مسلم ولم يخرّج له شيئاً.

(٤) قلت: الظّاهر من صنيع الشيخ هنا أنه ضعّف حديث ابن إسحاق هذا، فلا أدري لماذا أورده في "صحيح أبي داود"! وقد أورده في "الضعيفة" (٩/٤٠) مُضَعِّفاً إيّاه بعنعنة ابن إسحاق. فكأنّ هذا هو المعتمد؛ لأنّ تخريجه في "الضعيفة" متأخِّرٌ عن تخريجه في "صحيح أبي داود". وانظر: "تراجعات الألباني" (رقم ٢٧) لأبي الحسن الشيخ.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٥-٥٣٦/١٦٨٢).

(٦) قلت: ما وقع في "التهذيب" خطأ لعله من النُّسّاخ؛ فقد أخرج له البخاري في "الصحيح" حديثين كما في "تهذيب المزي"، و"إكمال تهذيب الكمال"، و"تقريب التهذيب"، و"الكاشف" للذهبي.

وقد خرّج الشيخُ الحديثَ في "الإرواء" (٤/٢١٢) وأقرّ الحاكم على قوله إنه على شرط الشيخين.

٥٠٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٣٠٨-٣٠٩) عند حديث يرويه محمد بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (**اسْتَقْبَلَ رسولُ الله ﷺ الحَجَرَ واسْتَلَمَهُ، ثمّ وَضَعَ شَفَتَيْهِ علَيْهِ يَبْكِي طَوِيلًا**. فالْتفَتَ، فإذا عُمَرُ يَبْكِي، فقال: **يا عمرُ ها هُنا تُسْكَبُ العَبَراتُ**):

"أخرجه ابن ماجه (٢٩٤٥) وكذا الحاكم (١/٤٥٤)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: **وذلك مِن أَوْهامِهِما**؛ فإنّ محمد بن عون هذا وهو الخراساني متّفقٌ على تضعيفه، بل هو ضعيف جداً، وقد أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال النسائي: متروك".

وزاد في "الميزان": "وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء".

ثم ساق له الذهبي هذا الحديث، مُشيراً بذلك إلى أنه مما أُنْكِر عليه، والظّاهر أنه هو الحديث الذي عناه أبو حاتم بقوله في ترجمته من "الجرح والتعديل" (٤/١/٤٧): "ضعيف الحديث، منكر الحديث، **روى عن نافع حديثاً ليس له أصل**". وساق له في "التهذيب" هذا الحديث، ثم قال: "وكأنه الحديث الذى أشار إليه أبو حاتم". وقال في "التقريب": "متروك"". **وانظر**: "الضعيفة" (٣/٩٢).

٥٠٣ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٣٦٣) عند حديث يرويه محمد ابن إسحاق عن أبي جعفر – وهو محمد بن علي بن الحسين – عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: دَخَلْنا مكّةَ عند ارْتِفاعِ الضُّحى «**فأَتَى النبيُّ ﷺ بابَ المسجدِ، فأَناخَ راحِلَتَهُ، ثم دخلَ المسجدَ فَبَدَأَ بالحِجْرِ فاسْتَلَمَهُ، وفاضَتْ عَيْناهُ بالبُكاءِ، ثم رَمَلَ ثلاثاً، ومَشَى أَرْبَعاً حتّى فَرَغَ، فلمّا فَرَغَ قَبَّلَ الحَجَرَ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عليهِ، ومَسَحَ بِهِما وَجْهَهُ**» تعليقاً على تصحيح الحاكم[٢] له على شرط مسلم: "**كذا قال**، وفيه عنعنة محمد بن إسحاق، ولم يحتجّ به مسلم[٣]، وذِكْرُ البُكاءِ ومَسْحِ الوجْهِ في الحديث منكرٌ"[٤].

نعم، لم يخرّج الشيخان لزكريا بن عديّ عن علي بن مسهر شيءٌ؛ فالحديث ليس على شرط الشيخين من هذه الجهة.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٦-٥٣٧/١٦٨٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٧/١٦٨٥).

(٣) نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

قلت: وبذلك أعلّه ابن الملقّن في "البدر المنير" (٦/١٩١) فقال: "قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. أي: في محمد بن إسحاق متابعة لا استقلالا، لكنه عنعن فيه وهو مدلس".

(٤) وأصل حديث جابر هذا مشهور – وهو حديث جابر الطّويل في وصف حجّة النبي ﷺ – أخرجه مسلم من طريق سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر به. وعليه بنى الشيخ الألباني رحمه الله كتابه "حجّة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر". وليس فيه ذِكْرُ البُكاءِ ومَسْحِ الوجْهِ كما قال الشيخ.

٥٠٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٣١٠/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي عاصم النّبيل، ثنا جعفر بن عبد الله – وهو ابن الحكم – قال: رَأَيْتُ محمد بن عبّاد بن جعفر قَبَّلَ الحَجَرَ وسَجَدَ عليهِ، ثمّ قال: رَأَيْتُ خالَكَ ابنَ عبّاسٍ يُقَبِّلُهُ ويَسْجُدُ عليهِ، وقال ابن عبّاسٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ بنَ الخطّابِ قَبَّلَهُ وسَجَدَ عليهِ، ثمّ قال: «**رَأَيْتُ رسولَ الله ﷺ فَعَلَ هكذا، فَفَعَلْتُ**»:

"أخرجه الحاكم (٤٥٥/١)[١] من طريق أبي عاصم النّبيل حدثنا جعفر بن عبد الله – وهو ابن **الحكم** – ... الخ ..

وكذا أخرجه الدارمي (٥٣/٢): أخبرنا أبو عاصم عن جعفر بن عبد الله بن **عثمان** قال: فذكره. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وفيه نظرٌ**؛ لأنّ قوله في جعفر بن عبد الله: هو (ابن الحكم) – وهو ثقة – لم يُسَلَّمْ له، فقد صرّح الدارمي في روايته أنه (ابن عثمان)، **ولذلك تعقّبه** الحافظ في "التلخيص" (ص ٢١٢) بقوله: "ووَهِمَ في قوله: إنّ جعفر بن عبد الله هو ابن الحكم، فقد نصّ العقيليُّ على أنه غيره، **وقال في هذا: في حديثه وهمٌ واضطراب**".

قلت: أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (ص ٦٥) من طريق بشر بن السّري قال: حدثنا جعفر ابن عبد الله بن **عثمان** الحميدي عن محمد بن عبّاد بن جعفر عن ابن عباس: أنّ النبيَّ ﷺ قَبَّلَ الحَجَرَ ثمّ سجد عليه. وقال: "رواه أبو عاصم وأبو داود الطيالسي عن جعفر فقالا: عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً .."[٢].

٥٠٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩٣/١٣-٩٦) عند حديث يرويه سعيد بن زيد عن عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير قال: كان ابن عباس يقول: احفظوا هذا الحديث – وكان يرفعه إلى النبي ﷺ، وكان يدعو به بين الرّكنين –: (**رَبِّ قَنِّعْنِي بما رَزَقْتَني، وبارِكْ لي فيه، واخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ غائِبَةٍ لِي بِخَيْرٍ**):

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٣٧/٢-٥٣٨/١٦٨٦).

(٢) وصرّح أبو داود الطيالسي في روايته (٦٦٥) بأنه (ابن عثمان)، وساقه من طريقه البيهقي (٧٤/٥) وقال: "وجعفر هذا هو ابن عبد الله بن عثمان، نسبه الطيالسى إلى جدّه".

قلت: وتتمّة كلام العقيلي الذي ساقه الشيخ: "وحدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني محمد بن عباد بن جعفر: أنه رأى ابن عباس قبّل الحجر وسجد عليه. حديث ابن جريج أولى".

فرجّح الموقوف على المرفوع، وإسناده أقوى.

"أخرجه الحاكم (٤٥٥/١)[١]، **وقال**: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يحتجّا بسعيد ابن زيد أخي حماد بن زيد"! ووافقه الذهبي على التصحيح! **وفي ذلك نظر من وجهين**:

الأوّل: أنّ سعيد بن زيد قد تكلّم فيه غير واحد من قِبَلِ حفظه، وفي "التقريب":

"صدوق له أوهام".

والآخر: أنه - أعني: سعيدا هذا - مع ضعف حفظه لم يُذكر في الرواة الذين سمعوا من عطاء قبل الاختلاط. فمدار الحديث على عطاء؛ فهو العلة: لاختلاطه، وعدم ثبوت تحديثه بالحديث قبل اختلاطه".

ثم رأيت ابن علان قد نقل (٣٨٢/٤ - ٣٨٣) عن الحافظ[٢] أنه قال في رواية الحاكم هذه:

"حديث غريب، أخرجه الحاكم وقال: (فذكر كلامه المتقدم، وبعض ما قيل في سعيد بن زيد، ثم قال:) وضعّفه قوم من جهة ضبطه، وأخرج له مسلم متابعة، والبخاري تعليقاً، ومقروناً، هو (يعني: عطاء بن السائب) ممن اختلط، وسماع سعيد منه متأخر، لكنه لم ينفرد به فقد أخرجه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة، وخالد بن عبد الله كلاهما عن عطاء - أي: وهو شيخ سعيد بن زيد فيه -، عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس ... موقوفاً عليه. وهما أحفظ[٣] من سعيد برفعه من هذا الوجه. وقد تابعه على رفعه من هو أوثق منه، لكن زاد في السّند رجلاً، وأطلق في المتن ...".

وقد تابع [أسباطٌ] خلفاً وخالداً على وقفه، فقال ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٩/٤): نا أسباط بن محمد عن عطاء عن سعيد بن جبير قال: (كان من دعاء ابن عباس الذي لا يدعُ بين الركن والمقام أن يقول: ربِّ قنّعني ...) ..

قلت: وأسباط بن محمد ثقة من رجال الشيخين؛ **فالوقف هو المحفوظ عن عطاء بن السّائب**[٤] ..

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٣٨/٢-٥٣٩/١٦٨٨).

(٢) وهو في "نتائج الأفكار" (٢٧٦/٥).

(٣) خالد بن عبد الله هو الطّحّان الواسطي الثقة الثّبت، وخلف بن خليفة صدوق اختلط بأخرة.

(٤) قلت: وتابع هؤلاء الثلاثة على وقفه: نُصَير بن أبي الأشعث الثقة؛ فقد رواه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٨١) من طريقه عن عطاء بن السّائب عن سعيد به موقوفاً على ابن عباس.

فهؤلاء أربعة من الثقات رووه عن عطاء موقوفاً: نُصَير بن أبي الأشعث وأسباط بن محمد وخالد بن عبد الله وخلف بن خليفة.

والخلاصة: أنّ الحديث لا يصحّ مرفوعاً ولا موقوفاً. ومداره على عطاء بن السّائب، وهو – مع اختلاطه – اختلفوا عليه: فمنهم من رفعه، ومنهم من أوقفه، ومنهم من أطلق الدّعاء فيه، ومنهم من قيّده بما بين الركنين اليمانيين، والظّاهر أنّ ذلك من آثار اختلاطه"[1].

٥٠٦ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/١٩٠-١٩١) عند حديث يرويه عبد الله بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ **(قَبَّلَ الرُّكْنَ اليَمانِيَّ، ووضَعَ خَدَّهُ عليه)**:

"رواه ابن خزيمة (٢٧٢٧)، والحاكم (١/٤٥٦)[2] .. والبيهقي (٥/٧٦) ..

وقال ابن عدي: "ابن هرمز مقدار ما يرويه لا يتابع عليه". وقال البيهقي:

"تفرّد به عبد الله بن مسلم بن هرمز، وهو ضعيف .." .. **وأما الحاكم** فقال: "صحيح الإسناد"! ووقع في "تلخيص الذهبي": "صحيح، وعبد الله بن مسلم بن هرمز هذا؛ ضعّفه غير واحد، وقال أحمد: صالح الحديث".

قلت: هكذا وقع في المطبوعة: "صحيح ..." ثم تضعيف ابن هرمز، وهذا – فيما يبدو لي – **ناقض ومنقوض**، فلعله سَقَط من بينها لفظة: "قلت"، والصواب: "صحيح. قلت ..." كما هي الجادّة عنده، وهذا هو المناسب للتضعيف المذكور، ولجزمه بضعف ابن هرمز في "الكاشف".

وقول أحمد فيه: "صالح الحديث" لو سُلِّم به على إطلاقه؛ فلا يقبل عند مخالفته وروايته المنكر كهذا"[3].

٥٠٧ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٣٠٨) عند حديث يرويه عبد العزيز بن أبي روّاد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنّ نبيَّ الله ﷺ **(كان إذا طافَ بالبيتِ مَسَحَ – أو قال: اسْتَلَمَ – الحَجَرَ والرُّكْنَ في كلِّ طوافٍ)**:

---

(١) وانظر ما سيأتي تحت رَقْمَي (٥٦٦) و(٩٣٧) من هذا البحث، فقد خرّجه الحاكم من طريق آخر عن عطاء به وصحّحه، وتعقّبه الشيخ في ذلك.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٣٩/١٦٨٩).

(٣) وقال الحافظ ابن عبد البر في "الاستذكار" (١٢/١٤٧): "وقد روى عبد الله بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا استلم الركن اليماني قبّله، ووضع خدّه عليه.

وهذا غير معروف، ولم يتابع عليه، وإنما المعروف: قبل يده. وإنما يعرف تقبيل الحجر الأسود ووضع الوجه عليه، وما أعرف أحدا من أهل الفتوى يقول بتقبيل غير الأسود".

"أخرجه أبو داود (١٨٧٦) .. وكذا الحاكم (٤٥٦/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وإنما هو حسن الإسناد عندي**؛ لأنّ ابن أبي روّاد فيه ضعفٌ يسير مِنْ قِبَلِ حفظهِ، كما أشار إليه الحافظ بقوله: "صدوق عابد، ربما وهم".

– وقال في "الصحيحة" (١٠٨/٥) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الحاكم (٤٥٦/١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وهو على شرط مسلم**"[٢].

٥٠٨ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٧٠/١٠-١٧١) عند حديث يرويه عبيد الله بن أبي زياد عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «**إنّما جُعِلَ رَمْيُ الجِمارِ، والطَّوافُ، والسَّعْيُ بين الصَّفا والمَرْوةِ لإقامةِ ذِكْرِ اللهِ لا لِغَيْرِهِ**»:

قلت: وهذا إسناد فيه ضعف، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير عبيد الله بن أبي زياد – وهو القدّاح – مختلف فيه، وقد قال الآجرّي عن المؤلف: "أحاديثه مناكير". وقال الحافظ في "التقريب": "ليس بالقويّ".

قلت: **ومما يدلّ على ضعفه، اضطرابُه في رفعه ووقفه، ومخالفته الثقات الذين أَوْقَفُوه كما يأتي بيانه، وقد ساق الذهبي هذا الحديث في جملة ما أُنْكِر عليه**[٣] ..

أخرجه الحاكم (٤٥٩/١)[٤]، والبيهقي (١٤٥/٥)، وأحمد (٦٤/٦ و١٣٩) من طرق عنه.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٩٠/٥٣٩/٢).

(٢) قلت: عبد العزيز بن أبي روّاد لم يخرّج له مسلم شيئاً.

وحديث ابن عمر هذا رواه مسلم (١٢٦٨) وغيره من طريق عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر به، وليس فيه أنّ ذلك (في كلّ طواف)، وهو في الصحيحين من حديث سالم عن ابن عمر به، وليس فيه أنّ ذلك (في كلّ طواف).

قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١٥٨١/٤): "حديث ابن عمر: أنّ النبي ﷺ (كان يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة، ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر). متفق عليه بألفاظ ليس فيها: (في كل طوفة)، وهي عند أبي داود والنسائي بلفظ: (كان يستلم الركن اليماني والحجر في كل طوفة).

وللحاكم بلفظ: (كان إذا طاف بالبيت مسح أو قال: استلم الحجر والركن اليماني في كل طواف)". اهـ.

(٣) وكذا ابن عدي في "الكامل".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٩٩/٥٤٦-٥٤٥/٢).

ثم أخرجه هو (٧٥/٦)، والحاكم من طرق أخرى عن عبيد الله ... به مرفوعاً، **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! لكن أشار البيهقي إلى إعلاله بالوقف فقال: "ورواه أبو قتيبة عن سفيان فلم يرفعه، ورواه يحيى القطان عن عبيد الله فلم يرفعه، وقال: قد سمعته يرفعه ولكني أهابه؛ ورواه ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة فلم يرفعه، ورواه حسين المعلم عن عطاء عن عائشة فلم يرفعه"[١].

٥٠٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٩٧/٥) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**كلُّ فِجاجِ مَكّةَ طريقٌ ومَنْحَرٌ**):

"أخرجه أبو داود (١٩١٧) .. والحاكم (٤٦٠/١)[٢] والبيهقي (٢٣٩/٥) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو حسنٌ فقط**؛ لأنّ أسامة – وهو اللّيثي مولاهم – وإن كان من رجال مسلم[٣]، فقد تكلّم فيه بعضهم مِن قِبَلِ حفظه، ووثّقه آخرون، ومنهم يعقوب بن سفيان الحافظ المشهور، فقد روى البيهقي عنه أنه قال عقب الحديث: "أسامة بن زيد – عند أهل بلده: المدينة – ثقة مأمون".

قلت: يعني أنّ أهل بلده أعرف به من غيره. ولكنه لا يخلو مِن ضعفٍ، وقد أشار الحافظ إلى ذلك بقوله في "التقريب": "**صدوق، يهم**""[٤].

٥١٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٨١/٣) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب عن إبراهيم بن عبد الله عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير ﷺ قال: (**مِنْ سُنَّةِ الحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ الإِمامُ الظّهرَ والعصرَ والمغربَ والعشاءَ الآخِرةَ والصّبحَ بِمِنىً، ثمّ يَغْدُوَ إلى عَرَفةَ فَيَقِيلَ حيثُ قُضِيَ لَهُ .. فإذا رَمَى الجَمْرَةَ الكُبْرى حَلَّ لَهُ كلُّ شيءٍ حَرُمَ عليهِ إلّا النِّساءُ والطِّيبُ حتّى يَزُورَ البَيْتَ**):

"أخرجه الحاكم (٤٦١/١)[٥]، وعنه البيهقي (١٢٢/٥) .. **وقال الحاكم**:

---

(١) وانظر: "العلل" للدارقطني (١٢٢/١٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٠٥/٥٤٨/٢).

(٣) مسلم إنما خرّج له – كما قال الحاكم نفسه وأقرّه الذهبي في الكاشف – نسخةً لابن وهب عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر.

(٤) قلت: والحديث له شواهد صحّحه بها الشيخ، فلتنظر.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٠٩/٥٥٠-٥٤٩/٢).

"حديث على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر**؛ فإنّ يزيد بن هارون وإن كان على شرطهما، فليس هو مِن شيوخهما، وإنما يرويان عنه بواسطة أحمد وإسحاق ونحوهما، وإبراهيم بن عبد الله الراوي للحديث عن يزيد فضلا عن كونه ليس من شيوخهما، فهو غير معروف، بل لم أجد له ترجمة تذكر، فقد أورده الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢٠/٥) .. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو **مجهول الحال**[١]، فلا يحتجّ بحديثه، على أنه قد خولف في بعض متنه، فروى الطّحاوي (٤٢١/١) من طريق عبد الله بن صالح، قال: حدثني اللّيث قال: حدثني ابن الهاد عن يحيى بن سعيد به مختصرا بلفظ: سمعت عبد الله بن الزبير يقول: (إذا رمى الجمرة الكبرى، فقد حَلَّ له ما حَرُمَ عليه إلا النساء حتى يطوف بالبيت) **فلم يذكر الطِّيب، فهذا هو الأصحّ**[٢]، لأنه الموافق لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها طَيَّبَتِ النبيَّ ﷺ حين رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةَ كما تقدم في آخر الحديث (١٠١٣)".

– **وقال** في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٠/٦-٢٢١) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الحاكم (٤٦١/١)، وعنه البيهقي (١٢٢/٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! **وهو خطأٌ بَيِّنٌ**؛ فإنّ فيه إبراهيم بن عبد الله – وهو ابن بشار الواسطي[٣]، الرّاوي عن يزيد بن هارون– ترجمه الخطيب (١٢٠/٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

لكن أخرجه ابن خزيمة (٢٨٠٠) من غير طريقه.

---

(١) قلت: رحم الله الشيخَ، فقد خفيَ عنه حاله ولم يعرفه هنا، وقد عرفه في "الإرواء" (٣٩٥/٤) فقال بعد أن ساق له حديثاً من "المستدرك" عن شيخه محمد بن يعقوب عن إبراهيم بن عبد الله عن يزيد بن هارون – وهو السند نفسه لحديثنا هذا –: "قلت: رجاله كلهم ثقات معروفون رجال مسلم غير **إبراهيم بن عبد الله وهو السّعدي النيسابوري، وهو صدوق كما قال الذهبي في** " الميزان" .."، اهـ. وقال الحاكم كما في "سؤالات السّجزي" (٤١): "**ثقة مأمون**، إلا أنه طويل اللِّسان، وكان يستخفّ بمسلم بن الحجّاج فغمزه مسلم بلا حجّة". وقد خرّج له الحاكم عدّة أحاديث عن يزيد بن هارون وسمّاه بـ (السّعدي).

(٢) وخالفه أيضاً الحافظ الكبير ابن أبي شيبة؛ فرواه في "مصنفه" (١٣٩٩٩): ثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن الزبير قال: (إذا رمى الجمرة حلّ له كل شيء إلا النساء). وخرّجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٠١) عن محمد بن الوليد بن أبان [ضعيف جداً] عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد به، وقال في متنه: (فقد حلّ له ما حرم عليه إلا النساء حتى يطوف بالبيت). فلم يذكر الطّيب. وقال [ابن خزيمة]: "**وهذا هو الصحيح؛ إذا رمى الجمرة حلّ له كل شيء خلا النساء**، لأنّ عائشة خبّرت أنها طيّبت النبيَّ ﷺ قبل نزول البيت". فرحم الله الشيخ الألباني؛ فكلامه مطابق تماماً لكلام الإمام ابن خزيمة.

(٣) بل هو السّعدي النيسابوري كما سبق.

فلعل قوله: (والطِّيب).. وهمٌ منه، كما تدلّ عليه سائر الأحاديث؛ فإنه موقوف على عمر، الذي رَدَّتْهُ عائشة، فيكون قد دخل عليه حديث في حديث، ويؤيّده أنّ الطَّحاويَ رواه (٤٢١/١) بإسناد أصحّ منه ... موقوفاً على ابن الزبير؛ دون ذكر الطِّيب[١]. والله أعلم".

٥١١ – قال الألباني في حاشية "حَجّة النبي ﷺ" (ص ٧٤) عند حديث يرويه ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير قال: كُنّا مع ابن عباس بعرفة فقال لي: يا سعيد ما لي لا أسمعُ النّاسَ يُلَبُّون؟! ..):

"أخرجه الحاكم (٤٦٤/١-٤٦٥)، والبيهقي (١١٣/٥) من طريق ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عنه. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

قلت: ميسرة ما أخرجا له شيئاً. والمنهال إنما أخرج له البخاري وحده".

٥١٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٧٨/٣) عند حديث يرويه زِيادُ بن الحُصين عن أبي العالية عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله ﷺ غَداةَ العَقَبةِ: (**هاتِ الْقُطْ لِي حَصَيَاتٍ مِنْ حَصَى الخَذْفِ .. بأمثالِ هؤلاءِ، بأمثالِ هؤلاءِ، وإيّاكم والغُلوَّ في الدِّينِ؛ فإنّما هَلَكَ منْ كان قبلَكم بالغُلوِّ في الدِّينِ**):

"رواه النسائي (٤٩/٢) .. والحاكم (٤٦٦/١)[٢] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **وليس كذلك؛ فإنّ زياد بن حصين لم يخرّج له البخاري في صحيحه، فهو على شرط مسلم فقط**"[٣].

٥١٣ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٨٤/٣) عند حديث يرويه أيمن بن نابل قال: سمعت قدامة بن عبد الله بن عمار الكلابي رضي الله عنه يقول:

---

(١) وكان الطّحاوي قد قال قبل ذلك: "فهذا عمر ﷺ قد أباح لهم إذا رموا وحلقوا كلّ شيء **إلا النساء والطيب، وقد خالفته عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهما وابن الزبير في الطِّيب خاصّة**. فأما عائشة رضي الله عنها وابن عباس، فقد روينا ذلك عنهما فيما تقدم من هذا الباب.

وأما ابن الزبير، فحدثنا محمد بن خزيمة وفهد قالا: ثنا عبد الله بن صالح ...".

قلت: انظر تخريج حديث عائشة وابن عباس عند الشيخ قبل تخريجه لحديث ابن الزبير في هذا الموضع.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٢٥/٥٥٩/٢).

(٣) وكذلك قال الشيخ شعيب ومن معه في تعليقهم على "المسند" (٣٥١/٣/ط الرسالة).

(رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجَمْرةَ يومَ النَّحْرِ على ناقةٍ صَهْباءَ، لا ضَرْبَ، ولا طَرْدَ، ولا إلَيْكَ إليكَ):

"وأخرجه أحمد (٤١٣/٣) من طرق عن أيمن .. باللّفظ الذي هنا، وصحّحه الحاكم (٤٦٦/١)[١] على شرط البخاري، ووافقه الذهبي! وفيه عبيد الله بن أبي زياد، قال الحافظ: "ليس بالقويّ""[٢].

٥١٤ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٩٠/١٠-١٩١) عند حديث يرويه إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمّه مُسَيكة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قيل: يا رسولَ الله: أَلا نَبْنِي لَكَ بِمِنًى بِناءً يُظِلُّكَ؟ قال: «**لا، مِنًى مُناخُ مَنْ سَبَقَ**»:

قلت: **وهذا إسناد ضعيف**؛ أمّ يوسف بن ماهك – واسمها: مسيكة-؛ قال الحافظ: "**لا تُعرف**". وأشار إلى ذلك الذهبي بقوله: "تفرّد عنها ابنها"[٣].

وإبراهيمُ بن مهاجر صدوق ليّن الحِفْظ، كما قال الحافظ. وأعلّه ابنُ القطان بالعلة الأولى فقال: "وعندي أنه ضعيف؛ لأنه من رواية يوسف بن ماهك عن أمّه مسيكة، وهي مجهولة، لا نعرف روى عنها غير ابنها" .. والحديث في "المسند" (١٨٧/٦) سنداً ومتناً. ثم أخرجه هو (٢٠٦/٦- ٢٠٧)، والترمذي (٨٨١) .. والحاكم (٤٦٧/١)[٤] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! **ولا يخفى فساده**".

– وانظر: حاشية "هداية الرواة" (٨٥/٣)، وحاشية "إصلاح المساجد من البدع والعوائد" (ص ٢٠٢).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٩/٢-٥٦٠/١٧٢٦).

(٢) قلت: ليس في إسناد الحاكم عبيد الله بن أبي زياد، وهو في إسناد الحديث الذي بعد هذا في "هداية الرواة"، فلعل نظر الشيخ سبق إليه، أو أنّ الطّابع أخطأ.

وأيمن بن نابل لم يخرّج له البخاري في الأصول، إنما أخرج له حديثاً واحداً متابعة، ولذلك تعقّبَ الشيخُ رحمه الله الحاكمَ حينما قال في حديث آخر يرويه أيمن هذا: "صحيح على شرط البخاري". فتعقّبه بقوله: "وليس كما قال؛ فإنّ أيمن بن نابل حديثه في البخاري متابعة كما في "التهذيب"". انظر: "أصل صفة الصلاة" (٨٦٧/٣-٨٦٨). ولعلّ الشيخ قصد هذا حينما وضع علامة التّعجّب عقب كلام الحاكم وموافقة الذهبي له.

(٣) وقال قبلهما الحافظ ابن خزيمة (٢٨٩١) مُبَوِّباً على حديثها هذا: (باب النهي عن احتصار المنازل بمنى إن ثبت الخبر، **فإني لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راويا إلا ابنها**).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦٠/٢-٥٦١/١٧٢٨).

٥١٥ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٢٧/٥) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**أَهْدَى رسولُ الله ﷺ عامَ الحُدَيْبِيَةِ في هَداياهُ جَمَلًا لأبي جَهْلٍ في رَأْسِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضّةٍ لِيَغِيظَ المُشْرِكِينَ بذلك**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن إسحاق – وهو صاحب "السِّيرة"–، وقد أخرج له مسلم متابعةً[١]، ثم هو مدلّس وقد عنعنه، لكنه قد صرّح بالتّحديث في رواية عنه[٢]، وهو إلى ذلك لم يتفرّد به كما يأتي .. ثم أخرجه البيهقي، وكذا الحاكم (٤٦١/١)[٣] من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي نجيح ... به، **وقال**: "حديث صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!".

٥١٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٤٣/٨) عند حديث يرويه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق: حدثني يزيد بن أبي حبيب المصري عن خالد بن أبي عمران عن أبي عيّاش عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ «**ذَبَحَ يومَ العيدِ كبشين**». ثم قال حين وَجَّهَهُما: «**وجَّهْتُ وَجْهِي للّذي فَطَرَ السّماواتِ والأرضَ حَنِيفاً وما أنا مِنَ المُشركينَ** ..» بعد أن خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) وغيره من طرقٍ عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي عياش بإسقاط خالد بن أبي عمران، وأعلّه بجهالة أبي عياش[٤]:

"وخالفهم إبراهيم بن سعد الزهري والدُ يعقوب المدني، فقال أحمد (٣٧٥/٣): حدثنا يعقوب: حدثنا أبي عن ابن إسحاق: حدثني يزيد بن أبي حبيب المصري عن خالد بن أبي عمران عن أبي عياش ... به. فزاد في السّند خالدًا هذا. **وكذلك رواه الحاكم** (٤٦٧/١)[٥] من طريق أحمد هذه، وعن يونس بن بكير: ثنا محمد بن إسحاق ... به. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي[٦].

---

(١) نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

(٢) في ثبوت هذا التصريح نظر، يُنظر في "أحاديث معلة ظاهرها الصحة" للشيخ مقبل رحمه الله (رقم ٢٣٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٢٩/٥٦١/٢).

(٤) قال ناشر كتاب "صحيح أبي داود" في حاشية الكتاب عند هذا الحديث: "هذا الحديث أشار الشيخ رحمه الله إلى نقله من "الضعيف" قائلا: "ينقل إلى "الصحيح"؛ لتصحيح ابن خزيمة والحاكم والذهبي، ورواية ثلاثة من الثقات عن أبي عياش مع تابعيته، وانظر له حديثا موقوفا في "ضعيف الترغيب" (٢٨ – صفة الجنة/ ١١ – فصل/ ١١ – حديث)، ويعدل التخريج".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٣٠/٥٦٢-٥٦١/٢).

(٦) قد نبّه الشيخ مراراً على أنّ مسلماً أخرج لابن إسحاق متابعة ولم يحتجّ به،، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

ولا يخفى فسادُه؛ فإنه مع هذا الاختلاف في الإسناد؛ فإنّ مداره على أبي عياش، وقد عرفتَ أنه لا يعرف، ولعلّهما ظَنّا أنه الزُّرَقي كما وقع في رواية ابن ماجه، وهي ضعيفة كما بينته في "الإرواء" (٣٥٠/٤)".

٥١٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٤٣١/٥) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي: حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: «**ذَبَحَ النبيُّ ﷺ عَمّنِ اعْتَمَرَ مِنْ نِسائِهِ في حَجّةِ الوَداعِ بَقَرةً بيْنهُنّ**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ فهو على شرطهما؛ **لكن الوليد – وهو ابن مسلم الدّمشقي– يدلّس تدليس التّسوية**؛ إلا أنه قد توبع كما سأذكر.

والحديث أخرجه ابن ماجه (٢٧٤/٢)، والحاكم (٤٦٧/١)[١] – من طريق النسائي– كلاهما من طريق أخرى عن الوليد بن مسلم: ثنا الأوزاعي ... به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

وفيه ما أشرتُ إليه مِنَ التّدليس؛ فإنه لم يذكر تَحْدِيثَ الأوزاعي عن شيخه[٢]**، فيُخْشَى أن يكون بينهما مَنْ أَسْقَطَهُ الوليد؛ فإنه مِنْ صَنِيعِهِ، كما هو مذكور في ترجمته.**

لكن تابعه هشام بن عمار: حدثنا إسماعيل بن سماعة عن الأوزاعي... به.

أخرجه ابن حبان (٩٧٧). وإسماعيل هذا ثقة.

لكن هشام فيه ضعف، وقد احتجّ به البخاري، فلا بأس به في المتابعات والشّواهد"[٣].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٣١/٥٦٢/٢).

(٢) بلى؛ قد ذكره في رواية الحاكم كما ترى، ولم يره الشيخ لأنّه وقع سقط في إسناد الحاكم في نُسخ المستدرك كلّها، واستدركه مُحقِّقوا طبعة دار المنهاج ودار التأصيل من "السنن الكبرى" للبيهقي (٣٥٤/٤)، فقد خرجه من طريق شيخه الحاكم بسنده ومتنه سواء، وقال عقبه: "فإن كان قوله: حدثنا الأوزاعي، محفوظًا صار الحديث جيدًا".

قلت: وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٦/١٢): "حديث أبي هريرة هذا صحيح ثابت".

(٣) قلت: تابعه أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الثقة؛ فقد أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣٥/١٢– ١٣٦) من طريق أبي مُسْهر عن إسماعيل بن عبد الله بن سماعة عن الأوزاعي به. فصحّ إسناده والحمد لله.

وأصل الحديث في الصحيحن من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قصّة خروجهم مع النبي ﷺ إلى الحجّ، وفيه: (وضحّى رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر).

٥١٨ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (١٣/٢) عند حديث يرويه ابن عون عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ قال لها في عُمْرَتِها: «**إنّ لَكِ مِنَ الأَجْرِ على قَدْرِ نَصَبِكِ ونَفَقَتِكِ**» تعليقاً على قول المنذري: "رواه الحاكم[١] **وقال:** "صحيح على شرطهما":

"قال النّاجي (١٣١): "هذا عجيبٌ مِنَ المؤَلِّف [يعني: المنذري]؛ **فإنّ البخاريَّ ومسلماً**[٢] **والنسائيَّ وغيرهم أخرجوا هذه الرواية بنحو هذا اللّفظ**، لكن عندهم: (أو نفقتك)، والألف أُسْقِطت هنا ولا بدّ منها، **والحاكمُ يَسْتَدْرِكُ على الشيخين أو أحدهما مثل هذا، فيُسْتَدْرَكُ عليه**، فسبحان المنفرد بالكمال المطلق". وانظر "فتح الباري" (٣/٦١٠ – ٦١١)".

٥١٩ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٣٢٧-٣٢٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق إسماعيل بن زكريا عن عثمان بن الأسود قال: جاء رجلٌ إلى ابن عباس فقال: من أين جئت؟ فقال: شربتُ من زمزم. فقال له ابن عباس: (أَشَرِبْتَ منها كما ينبغي؟ ..) بعد أن خرّجه من طرق صحيحة من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر أبي الثورين عن ابن عباس:

"وأما قول البوصيرى في "الزوائد" (ق ١/١٨٦): "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رواه الدارقطني في سننه، والحاكم في المستدرك من طريق عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس، ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم".

قلت: فهذا التصحيح إنما يستقيم في طريق ابن أبي مليكة، لو لم تكن مضطربة ومخالفة للطريق الراجحة التي مدارها على أبي الثورين هذا، أما وهي مضطربة ومرجوحة فلا.

وأما ما ذكره أنّ هذه الطريق في مستدرك الحاكم، فالظّاهر أنه ليس كذلك، وأنّ النّسخة المطبوعة من "المستدرك" قد سقط منها عبد الله بن أبي مليكة، فصار الحديث بذلك منقطعاً، **وليس السّقط من الناسخ أو الطابع، كما يتبادر للذهن، وإنما هو من الحاكم نفسه**؛ فإنه قال عقب الحديث (١/٤٧٢-٤٧٣)[٣]: "صحيح على شرط الشيخين، إن كان عثمان بن الأسود سمع من ابن

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٧٠/١٧٤٧).

(٢) انظر: "صحيح البخاري" (١٧٨٧)، "صحيح مسلم" (٢١٢٠).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٧٢/١٧٥٢).

عباس". وتعقّبه الذهبي بقوله: "قلت: لا – والله – ما لَحِقه، توفي عام خمسين ومائة، وأكبر مشيخته سعيد بن جبير".

قلت: **والسّقط المذكور يتبيّن لي أنه من الحاكم نفسه حين ألّف الكتاب، فإنّ البيهقيَّ رواه عنه بالسّند الذي أورده الحاكم في "المستدرك" بإثبات ابن أبي مليكة فيه .. وبذلك اتّصل السّند وزال الانقطاع**، وإنما العلة محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر، فهو تابعي الحديث وليس ابن أبي مليكة، وهو مجهول الحال كما سبق بيانه"[1].

٥٢٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٣٢/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي عبد الله محمد بن هشام المروزي عن محمد بن حبيب الجارُودِي عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**ماءُ زَمْزَمَ لِما شُرِبَ له؛ فإنْ شَرِبْتَهُ تَسْتَشْفِي بِهِ شَفاكَ اللّهُ، وإنْ شَرِبْتَهُ مُسْتَعِيذًا أعاذكَ اللّهُ، وإنْ شَرِبْتَهُ لتَقْطَعَ ظَمَأَكَ قَطَعَهُ**):

"قال في "المستدرك" (٣٧٣/١)[2]: حدثنا علي بن حمشاد العدل حدثنا أبو عبد الله بن هشام المروزي به .. **وقال**: "هذا حديث صحيح الإسناد، إن سَلِم مِنَ الجارودي".

قلت: ووافقه الذهبي. **وذلك مِنْ وَهْمِهِ وتناقضِهِ**؛ فقد سَبَق عنه أنه قال في الجارودي هذا:

"أتى بخبر باطل". وقد عَرَفْتَ مما تقدّم ذِكْرُهُ أنّ قوله هذا هو الصواب وأنه أخطأ في رفعه ووصله"[3].

---

(١) حيث قال الشيخ: "روى عنه عمرو بن دينار أيضا، وقد أورده ابن حبان في "الثقات" (٢٠٨/١)، ولم يوثقه غيره، ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "مقبول". يعني: عند المتابعة".

قلت: وقد اختلف فيه على عثمان بن الأسود، فقيل عنه أيضًا: عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن عباس. وقيل عنه: عن عبد الرحمن بن أبي مليكة عن ابن عباس. وقيل عنه: عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس. ولم يسمّه البعض فقال: جليس لابن عباس. وخالف آخرون.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٥٣/٥٧٣/٢).

(٣) ومما قاله الشيخ هناك (٣٣٠/٤): "والحقّ أنه [يعني: الجارودي] صدوق كما قال الخطيب ومن تابعه، **إلا أنه أخطأ في هذا الحديث فرفعه وأسنده عن ابن عباس، والصواب فيه موقوف على مجاهد**، قال الحافظ فى آخر ترجمته:" فهذا أخطأ الجارودى [في] وصله، وإنما رواه ابن عيينة موقوفا على مجاهد، كذلك حدّث عنه حفّاظ أصحابه، كالحميدى وابن أبي عمر وسعيد بن منصور وغيرهم. وقال في "التلخيص" (ص٢٢٢): "قلت: والجارودى صدوق، إلا أنّ روايته شاذة، فقد رواه حفّاظ أصحاب ابن عيينة كالحميدى وابن أبي عمر وغيرهما عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله". اهـ

٥٢١ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤٣/٦) عند حديث يرويه عبد الله ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ «**لَمْ يَرْمُلْ في السَّبْعِ الّذي أَفاضَ فيهِ**»:

قلت: وهذا إسناد صحيح؛ **إن كان ابن جريج سمعه من عطاء**[(١)]، لكن سأذكر ما يقوّيه ..

والحديث أخرجه ابن ماجه (٢٤٩/٢)، والحاكم (٤٧٥/١)[(٢)] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

ويشهد له حديث ابن عمر ... مرفوعاً: (كان إذا طاف في الحجِّ والعمرة أَوَّلَ ما يقدم؛ فإنه يسعى ثلاثةَ أطواف ...) الحديث. أخرجه الشيخان وغيرهما، وقد مضى برقم (١٦٥٤)".

٥٢٢ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣٦٧/٣-٣٦٨) عند حديث يرويه أبو مروان محمد بن عثمان العثماني عن أبي ضَمْرة اللّيثي عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**إذا قَضى أحَدُكم حَجَّهُ؛ فلْيُعَجِّلِ الرِّحْلةَ إلى أهلهِ؛ فإنه أَعْظمُ لأَجْرِهِ**):

"أخرجه الدارقطني (٢٨٩)، والحاكم (٤٧٧/١)[(٣)] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. **كذا قالا، والعثماني هذا لم يخرّج له الشيخان شيئاً**، وفيه كلام يسير؛ فقد أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "ثقة له عن أبيه مناكير". لكنه ذكر في "الميزان" أنّ نكارتها من قبل أبيه. وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق يخطئ**". فالحديث حسن على أقلّ الدّرجات"[(٤)].

---

(١) ثم تبيّن للشيخ بعدُ أنّ رواية ابن جريج عن عطاء محمولة على الاتّصال ولو كانت بالعنعنة؛ فقد قال رحمه الله في "الإرواء" (٩٧/٣): "روى أبو بكر بن أبي خيثمة بسند صحيح عن ابن جريج قال: إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت. فهذا نصّ منه أن عدم تصريحه بالسّماع من عطاء ليس معناه أنه قد دلّسه عنه، ولكن هل ذلك خاص بقوله (قال عطاء) أم لا فرق بينه وبين ما لو قال (عن عطاء) كما في هذا الحديث وغيره؟ الذي يظهر لي الثاني، **وعلى هذا فكلّ روايات ابن جريج عن عطاء محمولة على السّماع**. إلا ما تبين تدليسه فيه. والله أعلم".

قلت: وفي الصحيحين روايات كثيرة لابن جريج عن عطاء معنعنة، فتحمل على ما ذكرنا. لكن قد أعلّ الدارقطنيُ هذا الحديث بالإرسال؛ فقال كما في "أطراف الغرائب والأفراد" (٢٧٣٢): "تفرّد به عبد الله بن وهب عن ابن جريج متّصلا. ورواه حجّاج وروح وعثمان بن عمر عن ابن جريج مرسلا".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٦٠/٥٧٧/٢).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٦٨/٥٨٠/٢).

(٤) وفي الباب حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (١٨٠٤)، ومسلم (٣٥٥٤) مرفوعاً بلفظ (السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه، فإذا قضى نهمته فليعجّل إلى أهله). قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٦٢٣/٣): ".. أخرجه

٥٢٣ – قال الألباني في "الإرواء" (٤/٢٨٢-٢٨٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: **(أفاضَ رسولُ الله ﷺ مِن آخرِ يَوْمِهِ حين صَلّى الظُّهرَ، ثم رَجَعَ فمَكَثَ بِمِنًى لَيالِيَ أيّامِ التَّشريقِ، يَرْمي الجَمْرةَ إذا زالتِ الشّمسُ ..)**:

"أخرجه أبو داود (١٩٧٣) .. والحاكم (١/٤٧٧)[١]، وعنه البيهقى (٥/١٤٨)، وأحمد (٦/٩٠) من طرق عن محمد بن إسحاق ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي، **وفيه نظر من وجهين:**

الأوّل: أنّ ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له مقروناً بغيره[٢].

والآخر: أنه مدلس وقد عنعنه، نعم صرّح بالتّحديث في رواية ابن حبان، لكن في الطريق إليه سعيد بن يحيى عن أبيه، وقد عرفتَ حالَهُما، فإنْ توبِعا على ذلك، فالحديث حسن، وإلا فلا"[٣].

٥٢٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٧/٣٥٨-٣٥٩) عند حديث يرويه إسماعيل بن عبد الملك عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت: خَرَج رسولُ الله ﷺ مِنْ عِنْدِي وهو قَرِيرُ

الدارقطني والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة [يعني: حديثنا هذا] **بإسناد جيّد فلم ينفرد به أبو هريرة، بل في الباب** عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد، وجابر عند ابن عدي بأسانيد ضعيفة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٨١-٥٨٢/١٧٧١).

(٢) قد نبّه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

(٣) وقال الشيخ في "صحيح أبي داود" (٦/٢١٣-٢١٤) عند هذا الحديث: "قلت: حديث صحيح؛ إلا قوله: (حين صلى الظهر) .. **فهو منكر**؛ لأنّ ظاهره أنه صلّى الظّهر قبل طواف الإفاضة، وهو خلاف حديث جابر الطويل المتقدم (١٦٦٣)، وحديث ابن عمر الآتي (١٧٤٤)؛ فإن فيهما أنه صلاها بعد الإفاضة. وقد صحح الحديثَ ابنُ الجارود وابن حبان والحاكم والذهبي .. وهذا إسناد رجاله ثقات؛ لولا عنعنة ابن إسحاق، وقد صرّح بالتحديث في رواية ابن حبان؛ لكن في إسناده مَنْ تُكُلِّم فيه كما بينته في "الإرواء" (١٠٨٢)، فإنْ ثبت ذلك فبها؛ وإلا فالحديث صحيح؛ لثبوته مفرّقًا في أحاديث؛ دون قوله: (حين صلى الظهر ...) فإنه منكر؛ لِما ذكرته أعلاه، ولم أجد له شاهدًا ..".

قلت: سبقَ الشيخَ إلى هذا الاستشكال والجواب عنه الإمامُ ابن خزيمة رحمه الله في "صحيحه" (٢٩٥٦) فقال عقب الحديث: "هذه اللفظة: (حين صلى الظهر)، **ظاهرها خلاف خبر ابن عمر الذي ذكرناه قبل،** أنّ النبيَّ ﷺ أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر بمنى، وأحسب أنّ معنى هذه اللّفظة لا تضاد خبر ابن عمر، لعل عائشة أرادت أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر بعد رجوعه إلى منى، فإذا حمل خبر عائشة على هذا المعنى لم يكن مخالفا لخبر ابن عمر، **وخبر ابن عمر أثبت إسنادا من هذا الخبر**". وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في "زاد المعاد" (٢/٢٦١): "وأين حديث اتّفق أصحاب الصحيح على إخراجه **إلى حديث اخْتُلِف في الاحتجاج به** [يعني: حديث محمد بن إسحاق هذا]".

العَيْنِ، طَيِّبُ النَّفْسِ، ثُمّ رَجَع لِي وهو حَزِينٌ .. قال: (**إنّي دخلتُ الكعبةَ، وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُهُ، إنّي أَخافُ أنْ أكونَ قد أَتْعَبْتُ أُمَّتي مِن بعدي**):

"رواه أبو داود (٢٠٢٩) .. والحاكم (٤٧٩/١)[١] .. **وقال الحاكم**:

"هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي!

قلت: وإسماعيل بن عبد الملك **صدوق كثير الوهم**؛ كما قال الحافظ في "التقريب"".

- وقال في "ضعيف أبي داود" (١٩٤/١٠) عند الحديث السّابق:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير إسماعيل بن عبد الملك - وهو ابن أبي الصّفير- ضعّفه الجمهور؛ ولذا أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "قال النسائي: ليس بالقوي". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الوهم". وساق له الذهبي في "الميزان" هذا الحديث مُشْعِراً بأنه من مناكيره[٢]. **ومع ذلك فقد نقل الحافظ في** "الفتح" (٣٦٦/٣) **تصحيحه عن الترمذي وابن خزيمة والحاكم، وسكت عليه**. والحديث أخرجه الترمذي وغيره، وهو مخرّج في "الأحاديث الضعيفة" (٣٣٤٦)"[٣].

٥٢٥ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة" للحافظ ابن حجر (٤٦/٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق آدم بن أبي إياس وخالد بن الحارث عن شعبة عن النُّعمان بن سالم عن عمرو بن أَوْس عن أبي رَزِين العُقيلي ﷺ أنه قال: يا رسول الله، إنّ أبي شيخٌ كبيرٌ لا يستطيع الحَجَّ والعُمرةَ ولا الظَّعْن، قال: «**حُجَّ عن أَبِيكَ واعْتَمِرْ**»:

"قلت: وإسناده صحيح على شرط مسلم، وصحّحه ابن حبان (٩٦١)، **وكذا الحاكم** (٤٨١/١)[٤]، **ولكنّه قال**: "على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!"[٥].

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٧٨/٥٨٥/٢).

(٢) وبه أعلّه عبد الحقّ الأشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٣٣٥/٢) فقال: "هذا يرويه إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفَيْراء، **وهو ضعيف الحديث عندهم**". وقال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (١٩١٢/٤) عقب الحديث: "قلت: وهذا غريب. رواه جماعة عن إسماعيل، أخرجه (د ت ق)، وصححه الترمذي، وقد قال النسائي وغيره: إنّ إسماعيل ليس بالقويّ".

(٣) وله طريق أخرى عند ابن سعد (١٧٩/٢)، وفيها الواقدي، وهو متروك.

وله طريق ثالثة عند ابن أبي عمر في "مسنده" (المطالب/١٣٢١)، وفيها جابر بن يزيد الجُعْفي وهو ضعيف جداً.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٨٤/٥٨٨-٥٨٧/٢).

(٥) وذلك؛ لأنّ البخاري لم يخرّج للنعمان بن سالم.

قلت: ولم يخرّج الشيخان لعمرو بن أَوْس عن أبي رَزِين العقيلي شيئاً؛ فالحديث ليس على شرط واحدٍ منهما.

٥٢٦ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦/٢٢٨-٢٢٩) عند حديث يرويه شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال: أَرْسَلَ مرْوانُ إلى أُمِّ مَعْقِلٍ يَسْأَلُها عن هذا الحدِيثِ، فحَدَّثَتْ ... وقال ﷺ: «**إنّ الحَجَّ والعُمْرَةَ لَمِنْ سَبيلِ اللهِ، وإنّ عُمْرةً في رمضانَ تَعْدِلُ حَجّةً**» بعد أنْ خرّجه من طريق المصَنِّف (أبو داود) من طريق أبي كامل عن أبي عوانة عن إبراهيم بن مهاجر به:

"وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ على ضعفٍ في إبراهيم بن مهاجر[١]؛ غير رسول مروان؛ فإنه لم يُسَمَّ، **فهو مجهول**. وقد جاء بإسناد صحيحٍ إسقاطُهُ من بين أبي بكر بن عبد الرحمن وأمّ معقل، مع تصريحه بسماعه منها، كما سأذكره إن شاء الله تعالى .. وتابعه شعبة عن إبراهيم بن مهاجر ... به .. أخرجه ابن خزيمة (٣٠٧٥) .. **والحاكم** (١/٤٨٢)[٢] – من طريق أحمد وغيره– عنه، **وقال**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا!** وقد عرفتَ حال إبراهيم[٣]؛ على أنه قد اضطرب في إسناد الحديث ومتنه، كما بيّنته في "الإرواء" (٨٦٩).

لكن الحديث صحيح في الجملة؛ لِما له من الطّرق والشّواهد، ويأتي بعضها في الكتاب"[٤].

٥٢٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٦٢) عند حديث يرويه أيوب بن سويد عن الأوزاعي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سُئِل رسولُ اللهِ ﷺ: ما بِرُّ الحَجِّ؟ قال: (**إطعامُ الطّعامِ، وطِيبُ الكلامِ**):

"رواه ابن عدي (٢/٢٠)، وأبو العباس الأصمّ في "الفوائد المنتقاة" (١/٣)، وعنه الحاكم (١/٤٨٣)[٥] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه، لأنّهما لم يحتجّا بأيوب بن سويد، لكنه حديث له شواهد كثيرة". ووافقه الذهبي.

---

(١) قال الحافظ في "التقريب": "صدوقٌ لَيِّنُ الحِفْظ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٩١-٥٩٢/١٧٩٠).

(٣) وكذا لم يَرِد في "صحيح مسلم" رواية إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث؛ فالحديث ليس على شرط مسلم.

(٤) والجملة الأخيرة من الحديث (**وإنّ عُمْرةً في رمضانَ تَعْدِلُ حَجّةً**) خرّجها البخاري (١٧٨٢)، ومسلم (١٢٥٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٥٩٣-٥٩٤/١٧٩٤).

وأيوب بن سويد **ضعّفه أبو حاتم وغيره**، وقال الحافظ: "**صدوق يخطئ**"[١].

وتابعه محمد بن ثابت[٢] حدثنا محمد بن المنكدر به نحوه. أخرجه أحمد (٣/٣٢٥ و٣٣٤). وتابعه طلحة بن عمرو[٣] عن محمد بن المنكدر به. أخرجه الطيالسي (١٨١٧) وعنه الخرائطي في "المكارم" (٢٥). فالحديث حسن بمجموع الطريقين"[٤].

---

(١) وقال البيهقي (٥/٢٦٢) عقب روايته: "تَفَرَّد به أيّوبُ بن سويدٍ. ورواه سفيانُ بن حُسينٍ ومحمّد بن ثابِت عن ابن المنكدِر كذلك مَوصولًا".

قلت: وجزم الشيخ الألباني بضعف أيّوب بن سويد في غير موضع، بل وضعّفه جداً في «الضعيفة» (١/٣٣١) و(١٠/٧٤٨) فقال في الموضع الأوّل: "قلت: وهذا سند ضعيف جداً من أجل أيوب بن سويد، ضعّفه أحمد وأبو داود وغيرهما. وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٣١): "سمعت أبي قال: أوّل ما أنكرنا على أيوب بن سويد حديث أسامة بن زيد عن سعيد بن المسيب عن سراقة بن مالك (فذكر هذا الحديث)، وما أعلم أسامة روى عن سعيد بن المسيب شيئا".

وقال في موضع آخر (٢/٢٠٩): "قال أبي: كنت أسمع منذ حين يُذكر عن يحيى بن معين أنه سُئل عن أيوب بن سويد فقال: ليس بشيء، وسعيد بن المسيب عن سراقة لا يجيء، وهذا حديث موضوع، بابه حديث الواقدي". اهـ

قلت: وقال ابن المبارك: "ارْمِ به"، وقال ابن معين: "ليس بشيء، يسرق الأحاديث"، وقال النسائي في «السنن (المجتبى)» (رقم ١٤٣٢): "متروك الحديث"، وقال الجوزجاني: "واهي الحديث، وهو بعد متماسك".

وانظر كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (رقم ٦١) مع الحاشية.

(٢) محمد بن ثابت هو ابن أسلم البناني، وفي ترجمته ذكره العقيلي، وهو ضعيف كما في "التقريب"، ضعفه أبو داود، والنسائي، وقال ابن معين: "ليس بشيء". وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال البخاري: "فيه نظر". ينظر: "الضعفاء" للعقيلي (٥/٢١٧)، "تهذيب الكمال" (٢٤/٥٤٧).

(٣) طلحة بن عمرو هو ابن عثمان الحضرمي، وهو ضعيف جداً، قال فيه الحافظ في "التقريب": "متروك".

(٤) ثم ذكر الشيخُ طريقاً أخرى عن جابر، فقال: "وقد وجدت له طريقا أخرى عن جابر يرويه بشر بن الوليد [كذا، وصوابه: بشر بن المنذر] حدثنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عنه. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (١/١١٣/٢) وقال: "لم يروه عن عمرو إلا محمد بن مسلم، ولا عنه إلا بشر".

قلت: ورجاله ثقات غير أن بشر بن الوليد [كذا، وصوابه: بشر بن المنذر] كان شاخ وخرف، ومحمد بن مسلم الطائفي صدوق يخطىء، وقال المنذري في "الترغيب" (٢/١٠٧)، وتبعه الهيثمي في "المجمع" (٣/٢٠٧): "رواه الطبراني في "الأوسط " وإسناده حسن"!". اهـ

قلت: وبشر بن المنذر هذا ترجم له العقيلي في "الضعفاء" وقال: "في حديثه وهم". ثم أورد له حديثه هذا ضمن منكراته. ثم قال: "ولا يتابع عليه من حديث عمرو بن دينار، وقد روى بشر هذا غير حديث من هذا النحو، وهذا يروى عن جابر، من حديث محمد بن المنكدر عن جابر بإسناد لين، ورواه محمد بن ثابت البناني، وطلحة بن عمرو عن محمد بن المنكدر عن جابر". وأورده ابن أبي حاتم في "العلل" (٨٩٢)، ونقل عن أبيه قوله: "هذا حديث منكر شبه موضوع، وبشر بن المنذر كان صدوقاً".

٥٢٨ – قال الألباني في "الإرواء" (١٨٣/٤) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة رضي الله عنها قالت: (**خَرَجْنا مع رسول الله ﷺ على أنواعٍ ثلاثةٍ: فمِنّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجّةٍ وعُمْرةٍ، ومِنّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، ومِنّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرةٍ ...**):

"أخرجه الحاكم (٤٨٥/١)[١]، وأحمد (١٤١/٦)، **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". وأقرّه الذهبي. **وفي ذلك نظرٌ؛ فإنّ محمد بن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعة، وهو ثقة حسن الحديث، وأخرج له البخاري مقروناً**"[٢].

٥٢٩ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة" للحافظ ابن حجر (١١٤/٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبي حاضر الحِمْيَرِي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال – وفيه قصّة –: «**إنّ رسول اللهِ ﷺأَمَرَ أَصْحابَهُ أَنْ يُبَدِّلُوا الهَدْيَ الّذي نَحَرُوا عامَ الحُدَيْبِيَةِ في عُمْرةِ القَضاءِ**»:

"في إسناده ابن إسحاق مدلّس، وقد عنعنه، وبقية رجاله ثقات.

ومن هذا الوجه: أخرجه الحاكم (٤٨٥/١-٤٨٦)[٣]، **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!"[٤].

– وانظر: حاشية "هداية الرواة" (١١٤/٣).

٥٣٠ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٩٠/٦) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر حدثني عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنه سمع رسول الله ﷺ «**يَنْهَى النِّساءَ في إِحْرامِهِنّ عَنِ القُفّازَيْنِ، والنِّقابِ، وما مَسَّ الوَرْسُ، والزَّعْفَرانُ مِنَ الثِّيابِ،**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٩٨/٥٩٦/٢).

(٢) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. ثم إنّ مسلماً لم يخرّج له عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، ولا لهذا عن عائشة.

والحديث أصله في الصحيحين [البخاري (٣١٩ و١٥٦٢ و٤٤٠٨) ومسلم (١٢١١)] من أوجه أخرى بنحوه عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٠٢/٥٩٨-٥٩٧/٢).

(٤) يشير الشيخ إلى خطأ الحاكم في تصحيحه الحديث، لأنّ فيه ابن إسحاق؛ وهو صدوق يدلّس، ولم يصرّح بالسّماع هنا.

قلت: وقد ورد تصريحه بالسّماع عند البيهقي في "الدلائل" (٣١٩/٤-٣٢٠) من طريق يونس بن بكير الشّيباني عن ابن إسحاق: ثنا عمرو بن ميمون .. بنحوه. وأخرجه الحاكم قبله من طريق يزيد بن هارون عن عمرو بن ميمون بن مهران عن أبي حاضر عثمان بن حاضر قال: سمعت ابن عباس يقول: (إنّ أهل الحديبية أُمِروا بإبدال الهدي في العام الذي دخلوا فيه مكة فأبدلوا، وعزّت الإبل فرخّص لهم فيمن لا يجد بدنة في اشتراء بقرة). ومن هذا الطريق أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٨٦٤) مطولا. ورواته ثقات.

ولْتَلْبَسْ بعد ذلك ما أَحَبَّتْ مِنْ أَلْوانِ الثِّيابِ مِنْ مُعَصْفَرٍ، أو خَزٍّ، أو حُلَيٍّ، أو سَراوِيلَ، أو قَمِيصٍ، أو خُفٍّ»:

"قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن إسحاق، وهو حسن الحديث إذا صرّح بالتّحديث، وقد فعل هنا كما ترى.

والحديث أخرجه الحاكم (٤٨٦/١)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وقد ذَكَرْنا مِراراً أنّ مُسْلِماً لم يحتجّ بابن إسحاق**"[٢].

٥٣١ – قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٥٣٧/٢) عند حديث يرويه أُنَيس بن أبي يحيى عن أبيه قال: سمعتُ أبا سعيد الخدري: أنّ رَجُلاً مِنْ بني عمرو بن عوف ورجلاً مِنْ بني خُدْرَة اخْتَلَفا وامْتَرَيا في المسجد الذي أُسِّسَ على التَّقْوى .. فأَتَيا النبيَّ ﷺ فسَألاه، فقال: «**هو مسجِدِي هذا، وفي ذلك خَيْرٌ كثيرٌ**» بعد أنْ خرّجه من صحيح مسلم من طريق آخر عن أبي سعيد بمعناه:

"أخرجه الترمذي (١٤٤/٢- ١٤٥)، والحاكم (٤٨٧/١)[٣] .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وليس كما قالا**، وإنما صحيح فقط ليس على شرط مسلم؛ فإنه لم يخرّج لأُنَيس بن أبي يحيى ولا لأبيه شيئاً، وهما ثقتان".

٥٣٢ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤١/٦) عند حديث يرويه ابن أبي عدي عن محمد بن إسحاق: ثنا أبو عُبيدة بن عبد الله بن زَمْعةَ عن أبيه وعن أُمِّه زينب بنت أبي سلمة عن أمّ سلمة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة «**إنّ هذا قَدْ رَخَّصَ لَكُمْ إذا رَمَيْتُمُ الجَمْرةَ أَنْ تَحِلُّوا مِنْ كُلِّ**

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٩٨/٢-١٨٠٤/٥٩٩).

(٢) نعم؛ نبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرّح في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢) بأنّ مسلماً خرّج له خمسة أحاديث فقط كلّها في الشّواهد. قال الحافظ ابن الملقّن في "البدر المنير" (٣٢٨/٦) وقد ساق حديث ابن عمر هذا:

"قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه. **ومراده: أنه على شرط مسلم في ابن إسحاق؛ فإنه أخرج له كما قلناه، لكنه لم يخرج له مستقلا**، نعم أكثر ما عابوا على ابن إسحاق التدليس، وقد صرّح في هذا الحديث بالتحديث من نافع، والمدلس إذا صرح بالتحديث احتج بحديثه؛ **فيكون حديثه هذا حسناً**".

قلت: والحديث صحّحه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٠٦/١٥) أيضاً وغيره، وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أنّ رجلاً قال: يا رسول الله، ما يلبس المحرم من الثّياب؟ قال رسول الله ﷺ: (لا يلبس القميص، ولا العمائم، ولا السّراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، إلّا أحدٌ لا يجد نعلين فليلبس خفّين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا يلبس من الثّياب شيئاً مسّه زعفرانٌ أو ورسٌ). وللبخاريّ (١٨٣٨): (**ولا تنتقب المرأة المُحْرِمة، ولا تلبس القفّازين**).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٠٠/٢-١٨٠٧/٦٠٠).

ما حُرِمْتُمْ منه إلّا النِّساءَ، فإذا أَمْسَيْتُمْ قَبْلَ أَنْ تَطُوفُوا بهذا البَيْتِ صِرْتُمْ حُرُمًا كهَيْئَتِكُمْ قبْلَ أَنْ تَرْمُوا الجَمْرةَ حتّى تَطُوفُوا». قال أبو عُبَيْدةَ: وحدّثَتْنِي أُمُّ قيْسٍ ..):

"وهكذا - وبهذه الزيادة-: أخرجه الحاكم (١/٤٨٩-٤٩٠)[١]، وعنه البيهقي (٥/١٣٧) من طريق أخرى عن يحيى بن معين. ثنا ابن أبي عدي... به. **وسقط من "المستدرك"**[٢] ما بعد قوله: قال أبو عبيدة: وحدّثتني أم قيس... فيُصَحَّح من "البيهقي"، وبسببه لم نعرف ما إذا كان الحاكم صحّحه - كما هي عادته - أم سَكَت عنه - كما يفعل أحياناً -؟!

والغريب أنّ السَّقْطَ نفسه وَقَع مِنْ "تلخيص المستدرك" أيضاً!".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢/٦٠٥-٦٠٦/١٨١٦).

(٢) مِنْ جميع النُّسَخ الخطّية للمستدرك كما نبّه على ذلك مُحَقّقوا طبعة دار المنهاج.

كِتابُ الدُّعاءِ والتَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلِ والتَّسْبِيحِ والذِّكْرِ

٥٣٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/١٠٦-١٠٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس، ومن طريق أبي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (**أفضلُ العِبادةِ الدُّعاءُ**). وقرأ: {**وقال ربّكم ادعوني أستجب لكم، إنّ الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين**}:

"روي من حديث ابن عباس، وله عنه طريقان ..

أخرجهما الحاكم (١/٤٩١)[١] **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وأقول: **أبو يحيى وهو القَتّات ضعيف**[٢]. **وحبيب بن أبي ثابت مدلس، فالحديث بمجموع الطريقين حسن**"[٣].

– قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٣٢٣-٣٢٥) عند حديث خرّجه الحاكم من طرق ثلاثة عن أبي المليح الفارسي:

٥٣٤ – من طريق أبي عاصم الضّحّاك بن مخلد عن أبي المليح الفارسي عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**مَنْ لا يَسْأَلِ اللهَ يَغْضَبْ عليه**).

٥٣٥ – ومن طريق خارجة بن مصعب عن أبي المليح عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**مَنْ لا يَدْعُو اللهَ يَغْضَبْ عليهِ**».

٥٣٦ – ومن طريق محمد بن محمد بن حَبّان الأنصاري عن محمد بن الصّبّاح الجَرْجَرائي عن مروان بن معاوية الفزاري عن أبي المليح عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً «**إنّ اللهَ لَيَغْضَبُ على مَنْ لم يَفْعَلْهُ، ولا يَفْعلُ ذلك أَحَدٌ غَيْرُهُ**». يعني في الدُّعاءِ.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣/٩/١٨٢١).

(٢) قال في "التقريب": "ليّن الحديث".

(٣) قلت: ويشهد له – كما ذكر الحاكم – حديث النعمان بن بشيرٍ ﷺ مرفوعاً: (إنّ الدعاء هو العبادة)، ثم قرأ: {ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إنّ الّذِين يَسْتَكْبِرُونَ عنْ عِبادَتِي}. أخرجه أحمد، وأصحاب السنن، والحاكم، وقال: "صحيح الإسناد"، وأقرّه الذهبيُّ. وصحّحه الشيخ في "الصحيحة" وغيرها.

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٥٨) والترمذي .. والحاكم (٤٩١/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد؛ فإنّ أبا صالح الخوزي، وأبا المليح الفارسي لم يُذكرا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين؛ لقلّة الحديث".

كذا قال، وأقرّه الذهبي، وفيه نظرٌ من جهة أبي المليح؛ فإنه ليس مجهولاً، كيف وقد روى عنه جمعٌ من الثقات، ذكرهم في "التهذيب"، منهم: وكيع بن الجراح ومروان بن معاوية الفزاري وحاتم بن إسماعيل وأبو عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، وهؤلاء كلهم رووا هذا الحديث عنه، فأنّى له الجهالة، لاسيما وقد قال ابن معين فيه: "**ثقة**"، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤٧٥/٦) ووثّقه الحافظ[٢].

وأما شيخه أبو صالح الخوزي، فحَشْرُه في زُمْرَة المجهولين هو اللائق بمثله، لأنهم لم يذكروا راوياً عنه سوى أبي المليح هذا، لولا أنّ أبا زرعة قال فيه: "لا بأس به"، كما ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٩٣/٢/٤) وأقرّه، ولذلك قال الحافظ ابن كثير في "التفسير" (٣٠٩/٧) عقب الحديث، وقد ساقه من طريق أحمد بأحد إسناديه:

"تفرّد به أحمد، **وهذا إسناد لا بأس به**". **وهذا عَيْنُ ما كنت قلته** في السلسلة الأخرى تحت الحديث (٢١) وقد ذكرت ذلك بالمناسبة، فقلت ثم: "وهو حديث حسن".

وقد أشكل هذا على بعض الطلبة من إخواننا الكويتيين ونسب إليّ أنني صحّحتُ الحديث. **والواقع أنني حسّنته فقط** كما ذكرتُ آنفاً، **بل ورددتُ على الحاكم تصحيحه إيّاه** تحت الحديث المشار إليه[٣] ..

(تنبيهات):

الثالث: زاد الحاكم في رواية له[٤] من طريق محمد بن محمد بن حبان الأنصاري: حدثنا محمد بن الصّبّاح الجرجرائي حدثنا مروان بن معاوية الفزاري حدثنا أبو المليح بإسناده:

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣-١٠/١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤).

(٢) في "التقريب".

(٣) وجزم الشيخ في "الضعيفة" - كما سيأتي في النقل الثاني - بجهالته موافقةً للحاكم.

قلت: ظهر من هذا أنّ مدار الحديث على أبي صالح الخوزي - وقد تفرّد به كما قال الترمذي والطبراني وابن عدي -، وهو مختلف فيه؛ فقد ضعّفه ابن معين في رواية الدّورقي عنه، وحكم بجهالته الحاكم كما رأيتَ، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"، وقال الحافظ في "التقريب": "ليّن الحديث". وذكر حديثه هذا ابن عدي في "الكامل" (٧٤٨/١٠)، والذهبي في "الميزان" ضمن منكراته، ونقلا فيه قول ابن معين فقط.

(٤) وهي الرواية الثالثة.

(... وإنّ الله ليغضب على من يفعله، ولا يفعل ذلك أحد غيره. يعني: الدعاء).

فظننتُ أنّ هذه الزيادة مدرجة في الحديث من الجرجرائي أو الأنصاري، فإني لم أعرفه، والفزاري من شيوخ أحمد في حديث الترجمة[1]، وأحمد جبل في الإتقان والحفظ ولم يذكرها عنه مع متابعة الثقات له كما سبق، ولذلك أوردت الحديث بهذه الزيادة في "الضعيفة" (٤٠٤٠). ثم إنّ للحديث شاهدين من حديث أنس، والنعمان بن بشير ..".

– وقال في "الضعيفة" (٩/٤١-٤٢) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الحاكم (١/٤٩١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد، فإنّ أبا صالح الخوزي وأبا المليح الفارسي لم يُذكرا بالجرح، إنما هما في عداد المجهولين لقلة الحديث".

قلت: وهذا نصٌّ مِنَ الحاكم رحمه الله تعالى؛ أنّ مذهبه في تصحيح الأحاديث المروية عن المجهولين كمذهب ابن حبان في ذلك تماماً، وإلا؛ فكيف يجتمع التصحيح لذاته مع جهالة بعض رواته؟!

ثم إنّ أبا المليح الفارسي ليس مجهولا كما تَوَهّمَ الحاكم، فقد وثّقه ابن معين وروى عنه جمعٌ من الثقات. **بخلاف أبي صالح الخوزي، فهو كما قال الحاكم**: مجهول، لم يذكروا له راوياً غير أبي المليح هذا. ومن الغريب أنهم لم ينقلوا قول الحاكم هذا في ترجمته ..".

– وانظر: "تخريج شرح العقيدة الطحاوية" (ص٤٥٩).

٥٣٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (١/٣٢٨-٣٢٩) عند حديث يرويه الحسن بن حماد الضَّبِّيُّ عن محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جدّه عن عليّ ﷺ مرفوعاً (**الدُّعاءُ سِلاحُ المُؤمِنِ، وعِمادُ الدِّينِ، ونُورُ السّمواتِ والأرضِ**):

"**موضوع**. أخرجه أبو يعلى (٤٣٩) .. والحاكم (١/٤٩٢)[2] .. **وقال الحاكم**:

"هذا حديث صحيح؛ فإنّ محمد بن الحسن هذا هو التّلّ، وهو صدوق في الكوفيين".

ووافقه الذهبي، **وهذا منه خطأ فاحش لأمرين**:

الأوّل: أنّ فيه انقطاعاً كما ذكره الذهبي نفسه في "الميزان" بين علي بن الحسين وجدّه علي بن أبي طالب.

---

(١) حيث أخرجه في "مسنده" (١٥/٤٣٨): حدثنا مروان الفزاري، قال: أخبرنا صبيح أبو المليح، قال: سمعت أبا صالح، يحدث عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (من لا يسأله يغضب عليه). وأخرجه هكذا من طريق الفزاري أيضاً: البخاري في "الأدب المفرد" (٦٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٦٥٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣/١٢-١٣/١٨٢٩).

الآخر: أنّ محمد بن الحسن الهمداني هذا **ليس هو التّلّ الصّدوق كما قال الحاكم**، وإنما هو محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني **الكذّاب** المذكور في الحديث المتقدم، ويدلّ على هذا أمور:

١ - أنّ الذهبيَّ نفسه أورد الحديث في ترجمته بعد أن نقل تكذيبه عن ابن معين وغيره، وكذلك أورده ابن عدي في ترجمته ..

٢ - أنّ الحديث ذكره الهيثمي في "المجمع" (١٤٧/١٠) وقال: "رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد، وهو متروك".

٣ - أنّ محمد بن الحسن التّلّ لم يذكر في شيوخه جعفر بن محمد، وإنما ذكر هذا في شيوخ محمد بن الحسن الهمداني.

٤ - أنّ التّلّ لم ينسب إلى همدان، وإنما نسب إليها ابن أبي يزيد، فالظّاهر أنّ لفظة (الزبير) تحرفت على بعض الرواة في "المستدرك"[١] من (أبي يزيد، وبناء **عليه ذهب الحاكم إلى أنه التّلّ فأخطأ** والله أعلم.

والجملة الأولى من الحديث وردت من كلام الفضيل بن عياض، رواه السلفي في "الطيوريات" (١/٦٤)، ورويت في حديث آخر لا يصحّ وهو: (ألا أدلّكم على ما ينجيكم من عدوكم ويُدِرُّ لكم أرزاقكم؟ تدعون الله ليلكم ونهاركم، فإنّ الدّعاء سلاح المؤمن) ..".

- وانظر: "ضعيف الترغيب" (١/٥٠٤).

٥٣٨ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٥٩٥) عند حديث يرويه زكريا بن منظور عن عطّاف بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**لا يُغْنِي حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ، والدُّعاءُ يَنْفَعُ مِمّا نَزَلَ، ومِمّا لَمْ يَنْزِلْ، وإنّ البَلاءَ لَيَنْزِلُ فَيَتَلَقّاهُ الدُّعاءُ فَيَعْتَلِجانِ إلى يوْمِ القِيامةِ**):

"**علّته** (زكريا بن منظور)، **وإن قال الحاكم عقبه**[٢]: "صحيح الإسناد"؛ فقد ردّه الذهبي بقوله في "التلخيص": "قلت: زكريا مجمعٌ على ضعفه".

كذا قال! وهو مردود بقول الهيثمي: "وثّقه أحمد بن صالح المصري، وضعّفه الجمهور".

---

(١) وذلك في الطّبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ رحمه الله في تخريجاته، ووقع على الصّواب في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، وكذا وقع في نسخة ابن حجر كما في "إتحاف المهرة لابن حجر" (١١/٣٤٦)، وكذلك وقع في "مسند أبي يعلى" (٤٣٩).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/١٣/١٨٣٠).

قلت: ووثّقه ابن معين في رواية؛ كما في "التهذيب"[1]. وقال الذهبي في "المغني": "ضعّفه جماعة، وقال ابن معين: ليس بثقة". وأما في "الكاشف" فاكتفى بقوله: "ليّنه أحمد". ونحوه قول الحافظ في، "التقريب": "ضعيف". وأما في "التلخيص الحبير"؛ فقال عقب الحديث – وقد عزاه للبزار والحاكم –: "وفي إسناده زكريا بن منظور، وهو متروك". وذكر له ابن عدي في "الكامل" أحاديث هذا أحدها، ثم قال (٢١٣/٣): "ليس له أحاديث أنكر مما ذكرتُ، وله غيرها غرائب، وهو ضعيف – كما ذكروا – ، إلا أنه يكتب حديثه". وقال ابن الجوزي في "العلل" (٣٦٠/٢): "حديث لا يصح، قال يحيى: زكريا ليس بثقة. وقال الدارقطني: متروك""[2].

٥٣٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢٨٦/١-٢٨٧) عند حديث يرويه عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن أبي الجعد عن ثوبان ﷺ مرفوعاً «**لا يَرُدُّ القَضاءَ إلا الدُّعاءُ، ولا يزيدُ في العُمُرِ إلا البِرُّ، وإنّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بالذَّنْبِ يُصِيبُهُ**» بعد أن خرّجه من حديث سلمان الفارسي بدون الجملة الأخيرة[3]، وضعّفه:

"فلعلّ تحسين الترمذي لحديثه [يعني: حديث سلمان] باعتبار أنّ له شاهداً من حديث ثوبان مرفوعاً بزيادة: (وإنّ الرّجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه).

رواه ابن ماجه (٤٠٢٢)، وأحمد (٢٧٧/٥، ٢٨٠، ٢٨٢)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢/١٥٧/١٢) .. والروياني في "مسنده" (١/١٣٣/٢٥)، والحاكم (٤٩٣/١)[4] .. من طرق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى عن ابن أبي الجعد عن ثوبان مرفوعاً به.

كذا قال بعض المخَرِّجين: (ابن أبي الجعد) لم يُسَمِّه، وسمّاه بعضهم (سالم بن أبي الجعد)، وبعضهم – ومنهم الحاكم –: (عبد الله بن أبي الجعد)، فإنْ كان الأوّل؛ فهو منقطع؛ لأنّ سالماً لم يسمع من ثوبان، وإن كان الآخر [يعني: عبد الله بن أبي الجعد]؛ فهو **مجهول** كما قال ابن القطّان، وإن وثّقه

---

(١) وتعقّبَ ابنُ الملقّن الذهبيَّ بمثل ما تعقّب به الشيخ هنا، فقال في "البدر المنير" (١٧٣/٩-١٧٤):

"لا جرم تعقّبه الذهبي في «مختصره» فقال عقب قوله «هذا حديث صحيح الإسناد»: فيه زكريا بن منظور، وهو مجمع على ضعفه. **لكن في نقله الإجماع نظر**، وقد نقل هو في «تذهيبه» عن ابن معين من رواية عباس عنه أنه قال: لا بأس به، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه طفيلي. ثم نقل عنه الرواية الأخرى السالفة ..".

(٢) هذا ما حكم به الشيخ رحمه الله أخيراً على هذا الحديث، وكان قد حسّنه قديماً في "صحيح الجامع" (٧٧٣٩).

(٣) وقد ضعّفها الشيخ في آخر التخريج لعدم وجود شاهد لها.

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٣/٣-١٨٣١/١٤).

ابن حبان، وقد أشار إلى ذلك الذهبي في "الميزان" فقال: "وعبد الله هذا وإن كان قد وُثّق، **ففيه جهالة**"[1] ... **فقول الحاكم عقبه**: "صحيح الإسناد". **مردودٌ، وإن وافقه الذهبي؛ لجهالة المذكور، وقد صرّح بها الذهبيُّ كما تقدم، وهذا من تناقضه الكثير!** ثم رأيتُ في مقدّمة "الجرح والتعديل" (ص٣٥٩) .. أنّ أبا حاتم جزم بأنّ ابن أبي الجعد هو عبد الله بن أبي الجعد"[2].

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١٣٨/٢)، "تخريج شرح العقيدة الطحاوية" (ص١٤٤).

٥٤٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣٩/٢) عند حديث يرويه عمر[3] بن محمد الأسلمي عن ثابت البُناني عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**لا تَعْجِزوا في الدُّعاءِ؛ فإنه لا يَهْلِكُ مع الدُّعاءِ أَحَدٌ**):

"رواه العقيلي في "الضعفاء" (٢٦٧)، وابن عدي (٢٤١/١) .. وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢٣٢/٢)، والحاكم (٤٩٣/١-٤٩٤)[4] .. عن مُعلّى بن أسد العَمِّي: حدثني عمر (وفي "المستدرك": عمرو) بن محمد عن ثابت البُناني عن أنس مرفوعاً. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! وتعقّبه الذهبي بقوله: "لا أعرف عمراً (!)، تعبتُ عليه".

قلت: **كذا وقع في** "المستدرك": (عمرو) بزيادة الواو، **وهو مِن أوهامه**، والصواب: (عمر) بدونها **كما عند الآخرين** هو معروف، ولكن بالضّعف! قال العقيلي: "عمر بن محمد لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به".

قلت: وهو عمر بن محمد بن صهبان، كذلك وقع منسوباً في رواية أبي نعيم، ويؤيده أنه وقع في رواية "المستدرك" (الأسلمي) وابن صهبان أسلمي، ولذلك أورد ابن عدي الحديث في ترجمة عمر بن محمد بن صهبان وقال عقبه: "وعمر بن صهبان عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليه، والغالب على حديثه المناكير". وانظر: "ضعيف الترغيب" (٥٠٤/١).

---

(١) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٢) وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمر بن شبيب عن عبد الله بن عيسى عن حفص وعبيد الله ابني أخي سالم بن أبي الجعد عن سالم عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: (لا يزيد في العمر إلا البر ..).

فقالا: هذا خطأ رواه سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن أبي الجعد عن ثوبان عن النبي ﷺ، وهو الصحيح.

قلت لهما: ليس لسالم بن أبي الجعد هاهنا معنى؟ قالا: لا". «علل الحديث» (١٩٨٨).

(٣) علّق مُحَقِّقوا طبعة دار المنهاج هنا بقولهم: "في النُّسخ الخطّية كلّها (عمرو) مُصَحّف، والمثبت من "التلخيص"(!) و"الإتحاف"، وهو عمر بن صُهبان، ويقال: ابن محمد بن صهبان الأسلمي".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٨٣٥/١٥/٣).

٥٤١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢/٢٩٠) عند حديث يرويه الفضل بن عيسى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (**يَدْعُو اللهُ بالمُؤْمِنِ يومَ القِيامةِ حتّى يُوقِفَهُ بين يَدَيْهِ، فيقولُ: عَبْدِي إنِّي أَمَرْتُكَ أَنْ تَدْعُوَنِي، ووعَدْتُكَ أَنْ أَسْتَجِيبَ لَكَ، فهل كُنْتَ تَدْعُونِي؟ فيقولُ: نعم يا رَبِّ، فيقولُ: أَما إنّكَ لَمْ تَدْعُنِي بِدَعْوةٍ إلّا اسْتَجَبْتُ لَكَ** ...):

"أخرجه الحاكم (١/٤٩٤)[١] .. **وقال:** "هذا حديث تفرّد به الفضل بن عيسى الرّقاشي، ومحلّه محلّ من لا يُتهم بالوضع". وأقرّه الذهبي، ووافقه مِن قبله المنذري (٢/٢٧٢).

قلت: **ولم يَصْنَعا شيئاً**؛ فإنه إنْ لم يكن متّهما فقد اتّفقوا على تضعيفه، والذهبي نفسه أورده في "الميزان" وقال فيه: "ضعّفوه". ثم ساق أقوال الأئمة في تجريحه، وقال في كتابه "المغني":

"مجمع على ضعفه"[٢]. وقال فيه الحافظ في "التقريب": "منكر الحديث"".

قلت: **فمثله لا يَحْسُن إيرادُ حديثه في "المستدرك على الصحيحين" كما لا يخفى**".

٥٤٢ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢/٢٠٩) عند حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**إنّ للهِ تبارك وتعالى ملائكةً سَيّارةً وفُضَلاء** [وفي صحيح الترغيب (فُضْلاً)] **يَلتَمِسون مجالِسَ الذِّكْرِ في الأرض** ...) تعليقاً على لفظة (فُضلاً):

"**بسكون الضّاد على الأكثر والأصوب كما في** "النهاية"، أي: إنهم ملائكة زائدون على الحَفَظة وغيرهم مِنَ المرَتَّبين مع الخلائق، فهؤلاء السَّيّارة لا وظيفة لهم، وإنما مقصودهم حِلَقُ الذِّكْرِ. ذكره النووي[٣]، وكان الأصل[٤] (فضلاء) .. **وكذلك وقع في "المستدرك" و"تلخيصه"** (١/٤٩٥)[٥]، **وكلُّ ذلك تحريفٌ مِنَ النُّسّاخ**".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٥-١٦/١٨٣٦).

(٢) وقال في "الكاشف": "ساقط".

(٣) في شرحه على مسلم (١٤/٩)، لأنّ الحديث رواه مسلم وفيه هذه اللّفظة، وهو في البخاري أيضاً بدونها.

وهذا نصّ كلام النووي وتمامه: "وأما فضلاً: فضبطوه على أوجه أحدها: أرجحها وأشهرها بضم الفاء والضاد. والثانية: بضم الفاء وإسكان الضاد، والثالثة: بفتح الفاء وإسكان الضاد. والرابعة: فضل، بضم الفاء والضّاد ورفع اللام على أنه خبر مبتدأ محذوف. والخامسة: فضلاء، بالمدّ: جمع فاضل.

قال العلماء: معناه على جميع الروايات: أنهم ملائكة زائدون على الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق، فهؤلاء السيارة لا وظيفة لهم، وإنما مقصودهم حِلق الذِّكر". وانظر: "البحر المحيط الثجّاج" (٤٢/١١٨-١١٩) لشيخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله.

(٤) يعني: كتاب "الترغيب والترهيب".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣/١٧-١٨/١٨٣٨).

٥٤٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٣٠٤-٣٠٦) عند حديث يرويه أبو عامر العقدي عن عليّ بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(سَبَقَ المُفَرِّدونَ)**. قالوا: يا رسول الله! وما المفرّدون؟ قال: **(الذين يُهْتَرُونَ في ذِكْرِ اللهِ)**:

"أخرجه أحمد (٢/٣٢٣)، والحاكم (١/٤٩٥ – ٤٩٦)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.

وأقول: **إنما هو على شرط مسلم وحده؛** فإنّ ابن يعقوب هذا إنما أخرج له البخاري في "جزء القراءة" ولم يحتجّ به في "صحيحه" وهو ثقة. وسائر رواته رجال الشيخين[٢]...

وللحديث طريق أخرى يرويه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يسير في طريق مكة، فَمَرَّ على جبل يقال له: (جُمْدان)، فقال: **(سيروا هذا جمدان، سبق المفرّدون)**. قالوا: وما المفرّدون يا رسول الله؟ قال: **(الذّاكرون الله كثيرا والذّاكرات)**.

رواه مسلم (٨/٦٣)".

٥٤٤ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/١٥٦-١٥٧) عند حديث يرويه عُمارة بن غَزِيّة عن صالح مولى التّوأمة عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(أَيُّما قومٍ جَلسوا فأطالوا الجُلوسَ، ثم تفرّقوا قبل أنْ يذكروا اللهَ أو يُصَلّوا على نبيّه ﷺ؛ إلا كانت عليهم مِنَ اللهِ تِرَةٌ، إنْ شاء الله عذّبهم، وإن شاء غَفَر لهم)**:

"أخرجه الترمذي (٢/٢٤٢)، والحاكم (١/٤٩٦)[٣] .. وأحمد (٢/٤٤٦، ٤٥٣، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٩٥) ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة مرفوعا".

قلت: وصالح مولى التّوأمة، وهو ابن نبهان، وإن كان ضعيفاً لاختلاطه، **فهو صحيح الحديث إذا روى عنه قدماء أصحابه قبل الاختلاط، وهذا منه؛** فإنه من الطّرق المشار إليها آنفاً؛ زياد بن سعد وابن أبي ذئب عند أحمد، وعمارة بن غزيّة عند الطبراني **والحاكم** وقال: "صحيح الإسناد". على أنه

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٩/١٨٤٠).

(٢) ولم يخرّج الشيخان لأبي عامر العقدي عن عليّ بن المبارك شيئاً، ولا ليحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن يعقوب شيئاً؛ فالحديث ليس على شرط مسلم أيضاً.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢١/١٨٤٣).

[يعني: صالحاً] قد تابعه جماعة، منهم أبو صالح السّمّان كما يأتي بعد حديث[1]، **فانتقادُ الذهبي تصحيحَ الإسناد بصالحٍ مردود**، ولا سيما وقد قال في "الكاشف": "وقال ابن معين: هو حجّة قبل أن يختلط، فرواية ابن أبي ذئب عنه قبل اختلاطه"[2].

٥٤٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥/٢٣-٢٤) عند حديث يرويه محمد بن القاسم الأسَديُّ عن الرّبيع بن صُبيح عن الحسن عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (**قال الله عزّ وجلّ: عَبْدي أنا عند ظَنِّكَ بي، وأنا معك إذا ذَكَرْتَني**):

"أخرجه الحاكم (١/٤٩٧)[3] .. **وقال**: "غريب صحيح".

وأقول: **هو صحيح لغيره، وأما السّند فلا**؛ لأنّ الحسن – وهو البصري – مدلس وقد عنعن. والربيع بن صبيح **سيء الحفظ**[4]، وأخشى أن يكون خلّط بين حديثين، فقد رواه قتادة عن أنس بلفظ: (يقول الله عزّ وجل: أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا دعاني).

أخرجه أحمد (٣/٢١٠، ٢٧٧) بسند صحيح على شرط مسلم ..

والحديث الآخر الذي أشرتُ إليه إنما هو حديث أبي هريرة بلفظ: (يقول الله تعالى: أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني ...) الحديث وقد سبق تخريجه في الحديث الذي قبله ..".

٥٤٦ – قال الألباني في «الضعيفة» (٩/٤٦٦) عند حديث يرويه عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهِب عن عَمِّهِ عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ما مِنْ عَبْدٍ يَنْصِبُ وَجْهَهُ إلى اللهِ عزّ وجلّ في مَسْألةٍ إلّا أَعْطاهُ اللهُ إيّاها: إمّا أَنْ يُعَجِّلَها، وإمّا أَنْ يَدَّخِرَها**) بعد أن خرّجه من طريق آخر عن أبي هريرة بسياق أطول، وضعّفه:

"ثم أخرجه هو [يعني: الترمذي] (٣٦٠٣) والبخاري في "الأدب المفرد" (٧١١)، والحاكم (١/٤٩٧)[5]، وأحمد (٢/٤٤٨) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

---

(١) انظر: "الصحيحة" رقم (٧٦)، وقد قال الشيخ هناك في إسناد أبي صالح هذا: "إسناده صحيح". وانظر بقية المتابعات والشواهد تحت أرقام (٧٧) و(٧٨) و(٧٩) و(٨٠).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق اختَلَطَ، قال ابن عدي: لا بأس برواية القُدماءِ عنه كابن أبي ذِئب وابن جُريج".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٢/١٨٤٥).

(٤) الحديث يرويه محمد بن القاسم الأسَديُّ كما رأيتَ، وهو كذّاب مشهور؛ قال الحافظ في "التقريب": "**كذّبوه**". فإعلال السّند به أولى كما لا يخفى، فلعلّ الشيخ رحمه الله ذهل عنه.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٢-٢٣/١٨٤٦).

كذا قالا! وعبيد الله هذا[١]؛ قال الذهبي نفسه في "الميزان": "قال أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير، لا يُعرف. وذكره ابن حبان في (الثقات)". وكذلك قال الشافعي: "**لا نعرفه**"[٢].

فلا يُعْتَدُّ بتوثيق ابن حبان إيّاه؛ لِما عُرِف من تساهله في ذلك"[٣].

٥٤٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦٨/٤) عند حديث يرويه عمر بن راشد [اليمامي] عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن سلمة بن الأكوع ﷺ قال: ما سمعتُ النبيَّ ﷺ يَسْتَفْتِحُ دُعاءً إلا اسْتَفْتَحَهُ: **(سُبحانَ رَبِّيَ العَلِيِّ الأعْلى الوهّابِ)**:

"أخرجه الحاكم (٤٩٨/١)[٤] .. وأحمد (٥٤/٤) .. **ثم قال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: **وهو مردود** بقوله في "الضعفاء والمتروكين" عن عمر هذا: "ضعّفوه".

وكذا قال في "الميزان"، وساق له **مما أُنْكِر** عليه أحاديث هذا أحدها، وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف"[٥].

– وقال في "الضعيفة" (٢٦٨/٩-٢٦٩) عند الحديث السّابق:

"رواه أحمد (٥٤/٤) .. والحاكم (٤٩٨/١) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي على ما في النسخة المطبوعة من "التخليص".

والظّاهر أنها خطأ؛ فقد قال المناوي بعد أن حكى تصحيح الحاكم إياه: "وردّه الذهبي بأنّ عمر ضعيف". وهذا هو اللائق بالذهبي؛ فقد ترجمه في "الميزان" ترجمة طويلة، ونقل فيها أقوال الأئمة في تضعيفه، وقال بين يديها: "ضعّفوه".

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه منها هذا الحديث".

---

(١) يعني: عمُّ عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهِب، واسمه عبيد الله بن عبد الله بن مَوْهِب.

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" فقالا: "بل: مجهول الحال، فقد روى عنه ثلاثة: ضعيفان ومجهول، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: يحيى بن عبيد الله أحاديثه مناكير، **لا يُعرف هو ولا أبوه**. وقال الشافعي: **لا نعرفه**، وقال ابن القطان الفاسي: **مجهول الحال**".

(٣) قلت: وللحديث – بهذا السياق – شواهد يتقوّى بها ذكرها الشيخ في تتمة تخريجه، وأورده في "صحيح الأدب المفرد" (٧١١). ولهذا قال في "ضعيف الجامع" (ص ٧٤٧/رقم ٥١٧٧) لما أورده بالسّياق الأوّل الضعيف: "إنما أوردته هنا لأجل جملة الذنوب، وإلا؛ فسائره محفوظ، فانظر: الصحيح" (٥٦٧٨، ٥٧١٤)".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٨٥٢/٢٥/٣).

(٥) وبه أعلّه العراقي في "تخريجه للإحياء" (٧٦٠/٢) فقال: "رواه أحمد، والحاكم وقال: صحيح الإسناد.

قلت: **فيه عمر بن راشد اليمامي ضعّفه الجمهور**".

٥٤٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٥٠١-٥٠٢) عند حديث يرويه خارجة بن مصعب عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ قال لهم: (**أَتُحِبّونَ أيّها النّاسُ أنْ تَجْتَهِدوا في الدُّعاءِ؟**) قالوا: نعم يا رسول الله. قال: (**قولوا: اللهمّ أَعِنّا على ذِكْرِكَ وشُكْرِكَ، وحُسْنِ عِبادَتِكَ**) بعد أنْ خرّجه بإسناد صحيح من طريق أبي قُرّة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن أبي صالح السّمان وعطاء ابن يسار –أو أحدهما– عن أبي هريرة به:

"وقد أخرجه الحاكم (١/٤٩٩) [١] من طريق خارجة بن مصعب عن موسى بن عقبة به، **وقال**: "صحيح الإسناد؛ فإنّ خارجة لم ينقم عليه إلا روايته عن المجهولين، وإذا روى عن الثقات الأثبات فروايته مقبولة".

قلت: ووافقه الذهبي، **وهذا مردود عليهما**[٢]؛ لاسيما الذهبي، فإنه أورد خارجة هذا في "الضعفاء" وقال: "ضعّفه الدارقطني وغيره". **وقول الحاكم**: "لم ينقم عليه إلا روايته عن المجهولين" مما لم أَرَهُ لغيره من الحُفّاظ النُّقّاد، وإنما اتّهموه بالكذب كما في رواية عن ابن معين، ورُمِيَ أيضاً بالتدليس؛ فقال يحيى بن يحيى – وهو راوي هذا الحديث عنه –: "كان يدلس عن غِياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يُعرَف صحيح حديثه من غيره". ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "متروك، وكان يدلس عن الكذابين ويقال: إنّ ابن معين كذبه".

وبالجملة، فالعمدة في صحّة هذا الحديث على رواية أبي قرّة. والله أعلم".

٥٤٩ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢/٩-١٠) عند حديث يرويه درّاج أبو السّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**أَكْثِروا ذِكْرَ اللهِ حتى يقولوا: مَجْنون**):

"أخرجه الحاكم (١/٤٩٩)[٣] وأحمد (٣/٦٨) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد".

كذا قال! وأما الذهبي فقد سقط الحديث مِن "تلخيصه" المطبوع مع "المستدرك" فلم يتبيّن لي هل تعقّبه أم أقرّه، والأحرى به الأوّل لأمرين:

أحدهما: أنه الذي نعهده منه في غير ما حديث من أحاديث درّاج التي صحّحها الحاكم، فإنه يتعقّبه بدرّاج، ويقول فيه: "إنه كثير المناكير" وقد مضى أحدها برقم (٢٩٤).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٦/١٨٥٥).

(٢) علّق الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤١٠) على قول الحاكم هذا بقوله: "قلت: لا والله".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٦-٢٧/١٨٥٦).

والآخر: أنه أورد درّاجاً أبا السّمح في "الميزان" فقال: "قال أحمد: أحاديثه مناكير وليّنه، وقال يحيى: ليس به بأس. وفي رواية: ثقة. وقال فضلك الرازي: ما هو ثقة ولا كرامة. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقد ساق ابن عدي له أحاديث وقال: عامتها لا يتابع عليها". **وقد ساق له الذهبي مِن مناكيره أحاديث، هذا أحدها**".

– وقال في «الضعيفة» (١٤/١١٤٥-١١٤٦) عند الحديث السّابق:

"أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٣٧٦) .. وابن عدي في "الكامل" (١١٣/٣) ..

قلت: ذكره ابن عدي في جملة أحاديث لدرّاج هذا، وقال: "**وعامتها مما لا يتابع عليه، وهذا الحديث مما ينكر عليه**" .. وكذلك أورد الحافظ الذهبي حديث الترجمة فيما أُنْكِر على دراج، وقد سبقت ترجمته تحت هذا الحديث (٥١٧)، ومن ذلك قول الإمام أحمد: "**أحاديثه مناكير**" ..

(تنبيه): كان من الدّواعي على إعادة تخريج هذا الحديث –من مصادر أخرى غير متقدمة–: أنني رأيتُ الشيخ أحمد الغماري في كتابه "المداوي" يميل إلى تحسين أحاديث درّاج عن أبي الهيثم في ثلاثة مواضع منه (٢٧٨/١) ...

وهذا تجاهل منه لقاعدة: (الجرح مقدم على التعديل مع بيان المسبب) وهو أنّ أحاديثه مناكير –كما تقدم عن الإمام أحمد وغيره[1] –؛ لكن الرّجل يتبع هواه، وينتصر للصوفية والطرقية الرَّقَصَةَ، ويردُّ أقوال الحُفّاظ إذا ما جرحوا أحداً من الرواة الصوفية مثل: (أبي عبد الرحمن السلمي)، **ومن الدليل على ذلك أنه لما خرّج هذا الحديث** [يعني: حديثنا هذا]؛ **نقل تصحيح الحاكم لإسناده مُقِراً له عليه** ..".

٥٥٠ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٣٠/١) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن منصور بن عبد الرحمن عن أمّه [صفيّة بنت شيبة] عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبيُّ ﷺ إذا أتاهُ الأمْرُ يَسُرُّهُ قال: (**الحمدُ للهِ الذي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصّالحاتُ**). وإذا أتاهُ الأمْرُ يَكْرَهُهُ قال: (**الحمدُ للهِ على كلِّ حالٍ**):

---

(١) رحم الله الشيخ؛ فقد رجع هو نفسه عن تضعيف درّاج مطلقاً، وصار يحسّن له إلا في روايته عن أبي الهيثم، متبنّياً في ذلك قول أبي داود فيه ومِن بعده ابن حجر في "التقريب": "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف".

انظر "الصحيحة" تحت رقم (٣٣٥٠، ٣٤٧٠، ٣٤٧٩). وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظرها في هذا البحث تحت رقم (٤١٥).

"أخرجه ابن ماجه (٤٢٢/٢) .. والحاكم (٤٩٩/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وأقرّه الذهبيُّ فلم يتعقّبه بشيء، **وفي ذلك نظرٌ**؛ لأنّ زهير بن محمد هذا وهو التميمي الخراساني ثم الشّامي متكلم فيه؛ فقال الحافظ في "التقريب": "رواية أهل الشّام عنه غير مستقيمة فضُعِّف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأنّ زهير الذي يروي عنه الشّاميون آخر! وقال أبو حاتم: حدّث بالشّام مِن حفظه فكَثُر غلطه".

قلت: وهذا من رواية الشّاميين عنه، وهو الوليد بن مسلم، **ثم إنّ هذا كان يدلّس تدليس التّسوية**، ولم يصرّح بالتحديث في بقية رجال السّند، فهذه علة أخرى.

ومن ذلك تعلم خطأ تصحيح الحاكم إيّاه ...

نعم؛ وجدتُ للحديث شاهداً من رواية أبي هريرة ..".

- وانظر: حاشية تحقيق "الكَلِمُ الطّيب" لشيخ الإسلام (ص١٢٧).

٥٥١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٠٧٨/٧-١٠٨٠) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه عليّ بن حمشاذ العدل عن محمد بن عيسى بن السّكن عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن موسى بن سالم عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن النّعمان بن بشير رضي الله عنهما مرفوعاً (**الذين يَذْكُرونَ مِنْ جَلالِ اللهِ التَّحْمِيدَ، والتَّسْبِيحَ، والتَّكْبِيرَ، والتَّهْلِيلَ، يَتَعاطَفْنَ حَوْلَ العَرْشِ** ..) بعد أنْ خرّجه من مسند أحمد وسنن ابن ماجه وغيرهما، وفيه عندهم (موسى بن مسلم الطّحّان) بدل (موسى بن سالم):

"أخرجه الحاكم (٥٠٠/١)[٢] .. **وقال:** "صحيح الإسناد"!

وردّه الذهبي بقوله: "قلت: موسى بن سالم؛ قال أبو حاتم: منكر الحديث"! ونقله ابن الملقّن في "مختصره" (٣٨٧/١) وأقرّه كما هي عادته! **وفيه خطآن في نقدي، أحدهما من الحاكم، والآخر من الذهبي:**

أما الأوّل؛ فهو مخالفته الروايات المتقدمة في تسميته لوالد موسى بـ (سالم)، وبخاصة منها رواية ابن نمير؛ فإنّ الحاكم رواه من طريقه كما رأيتَ، وإنما جزمتُ بنسبة الخطأ إليه؛ لأنّ مَن فوقه كلهم ثقات، فشيخه (عليّ بن حمشاذ العدل) ثقة حافظ مترجم في "سير أعلام النبلاء" (٣٩٨/١٥). و(محمد بن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٨٥٧/٢٧/٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٨٥٨/٢٨-٢٧/٣).

عيسى بن السكن) ثقة؛ كما قال الخطيب في "التاريخ" (٢/٤٠١). و(محمد بن عبد الله بن نمير) ثقة حافظ أيضاً مِن أحفظ الناس لحديث أبيه (عبد الله). يضاف إلى ذلك كثرة الأخطاء الواقعة في "مستدركه" كما هو معروف عند العلماء، فتعصيب الخطأ به هو المتعين.

وأما الآخر؛ فخطؤه من وجهين:

أحدهما: أنه نسب إلى أبي حاتم ما ليس في كتاب ابنه "الجرح والتعديل"؛ إلا أن يكون أخذه من كتاب آخر له مثل "العلل"! لكن هذا بعيد؛ لأنّ الحافظ لَمّا حكى عنه في "اللِّسان" نَقْلَهُ القَوْلَ المذكورَ عن أبي حاتم؛ تعقّبه بقوله: "وقد أنكر البِرْزالي على الذهبي هذا النقل عن أبي حاتم، وقال: إنّ الذي في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه: صالح الحديث".

قلت: هذا ذكره عن أبيه في ترجمة (موسى بن سالم أبو جهضم)، وزاد - بعد قوله: "صالح الحديث" -: "صدوق"، وقد ذكرها الذهبي في "الميزان" عَقِبَ الترجمة الأولى، وذكر فيها قول أبي حاتم: "صدوق" وسمّى جماعة وثّقوه، فهو يُفَرِّق بين الترجمتين، وكذلك اقتصر في "المغني" على الأولى دون الأخرى فلم يذكرها فيه، وإنما أوردها في "الكاشف"، وقال: "صدوق" وتبعه الحافظ في "التقريب"، وقد وثّقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وابن حبان.

والوجه الآخر في خطأ الذهبي: أننا لو سلّمنا بصحة التّفريق الذي نقلته عنه؛ فلا يصحّ ردّ تصحيح الحاكم بـ (موسى بن سالم) الذي ضعّفه أبو حاتم؛ لاحتمال أن يكون سَمَّيَه الذي وثّقه أبو حاتم ومَن ذكرنا معه من الأئمة، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال، فكيف وليس لأحدهما علاقة بهذا الحديث؟! وإنما هو (موسى بن مسلم الطّحّان) الثقة؛ **كما في كل الطّرق المتقدمة، وَهِمَ الحاكم في اسم أبيه، ثم وَهِمَ الذهبيُّ على وهْمِهِ**[1]، فضعّف الحديث وهو صحيح".

٥٥٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٦٢٠) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً (**مَن قال في يومٍ مائةَ مرّة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ، وله الحمدُ، وهو على كل شيء قدير. لم يَسْبِقْهُ أَحَدٌ كان قبله، ولا يُدْرِكْهُ أحدٌ كان بعده، إلا مَن عَمِل عملاً أفضلَ مِن عَمَلِه**) بعد أنْ خرّجه من مصادر أخرى، وفيها (مائتي) بدل (مائة):

---

(١) وقد ذكره الذهبيُّ على الصّواب في كتابه "العلو" (ص ٦١) فقال: "حديث عبد الله بن نمير عن **موسى بن مسلم الطّحّان** عن عون بن عبد الله عن أبيه ..".

"أخرجه النسائي في "اليوم والليلة" (٥٧٦ و ٥٧٧) وكذا ابن السني (٧٣)، وابن الأعرابي في "المعجم" (ق ٢١٦ /١)، والحاكم (١/٥٠٠)[١] **وقال: (مائة)!** وأحمد (٢/١٨٥ و٢١٤) ..

قلت: وهذا إسناد حسن للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ..".

– وقال في حاشية "صحيح الترغيب" (٢/٢٥٤) عند الحديث السّابق:

"قلت: ورواه الحاكم أيضا (١/٥٠٠)، **لكن وقع عنده (مئة) مكان (مئتي)، وهو خطأ مخالف لمصادر التّخريج**، أو أنها مختصرة، ففي بعضها بلفظ: (.. مئة مرّة إذا أصبح، ومئة مرة إذا أمسى ..)".

٥٥٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/١٣٤-١٣٥) عند حديث يرويه أبو الزبير عن جابر رضي الله عنهما مرفوعاً **(مَنْ قال: سبحانَ الله العظيمِ وبحمدهِ؛ غُرِسَتْ له نَخْلةٌ في الجَنّة)**:

"رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢/١٢٥/٢)، والترمذي (٢/٢٥٨/٢٥٩)، وابن حبان (٢٣٣٥)، والحاكم (١/٥٠١ – ٥٠٢)[٢] من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **لكن وقع في النّسخة المطبوعة**[٣] من "التلخيص" أنه قال: على شرط (خ). **وهو تحريف؛ فإنّ أبا الزبير إنما احتجّ به مسلم فقط. ولكنه مدلس وقد عنعنه**[٤]، فإن كان سمعه من جابر؛ فالحديث صحيح ... ثم وجدتُ ما يشهد له ..".

٥٥٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٨٠١-٨٠٢) عند حديث يرويه هشام بن عمّار عن الوليد بن مسلم: ثنا إبراهيم بن عثمان بن عبد الله بن مَوْهِب عن موسى بن طلحة بن عبيد الله عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(مَنْ قال: سبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إله إلا اللهُ، واللهُ أكبرُ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا باللهِ، قال اللهُ: أَسْلَمَ عَبْدِي واسْتَسْلَمَ)** بعد أنْ خرّجه من طريق سليمان بن عبد الرحمن بن شُرَحْبيل عن الوليد بن مسلم: ثنا أبو شيبة **عن** عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة به:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٢٩/١٨٦٠).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٢/١٨٦٤).

(٣) وهي المطبوعة بهامش المستدرك من الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ في تخريجاته.

(٤) وبذلك أعلّه ابن القطّان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٦٥٠). وقال ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/١٠٤): "ورجاله ثقات، لكن فيه عنعنة أبي الزبير".

"أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/١٥٠) .. وقال أبو نعيم: حدثنا بهذا الحديث أبو إسحاق بن حمزة في "معجمه" وقال: لا أعلم حدّث به عن موسى غير عثمان، تفرّد به أبو شيبة".

قلت: هو ضعيف جدا، واسمه: (إبراهيم بن عثمان العبسي)، قال الحافظ في "التقريب":

"مشهور بكنيته، متروك الحديث" ..

وشيخه (عثمان بن موهب): ثقة من رجال الشيخين، وقد نُسِب لجدّه، واسم أبيه: (عبد الله). **وقد جاء منسوباً إليه في "مستدرك" الحاكم؛ لكن وقع فيه خلط**، فقد أخرجه (١/٥٠٢)[١] من طريق هشام بن عمار: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا إبراهيم بن (كذا) عثمان ابن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة به. **كذا فيه** (إبراهيم بن). وكذلك وقع في "تلخيص المستدرك"[٢]، **ومن الواضح أنّ**: (بن) .. **تحريف**: (عن) - كما دلّت رواية أبي نعيم -، وأيضاً فإنّ الوليد بن مسلم من الرواة عن (إبراهيم) هذا، وهو: (ابن عثمان العبسي) - كما تقدم -، فالظّاهر أنّ الأصل كان: (ثنا إبراهيم بن عثمان عن عثمان بن عبد الله بن موهب)[٣] .. **فتحرّف على النّاسخ**. والله أعلم. **ثم إنّ لفظه عند الحاكم** مختصر هكذا: (من قال: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ قال الله: أَسْلَمَ عَبْدِي واستسلم). **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري في "الترغيب" (٢/٢٥١/٤٣)! **فلعلّه خفي عليهم حال إبراهيم هذا، وأنه متروك**"[٤].

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٧٤).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٣-٣٤/١٨٦٧).

(٢) وكذا وقع في "إتحاف المهرة" (١٥/٦١٧).

(٣) رحم الله الشيخَ؛ فقد أصاب كبد الحقيقة؛ فقد روى الحديثَ الطبرانيُّ في "الأوسط" (٧/٢٥/٦٧٤٥) من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم، وفيه: ثنا أبو شيبة إبراهيم بن عثمان **عن** عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة به. وقال عقبه: "لم يرو هذا الحديث عن موسى بن طلحة إلا عثمان بن عبد الله بن موهب، **ولا رواه عن عثمان إلا أبو شيبة**، تفرّد به الوليد بن مسلم".

(٤) وأعلّ الدارقطنيُّ الحديثَ بالإرسال أيضاً؛ فقد سئل عنه - كما في "العلل" (٨/٢٨٥)- فقال:

"يرويه عثمان بن عبد الله بن عبيد الله بن موهب، واختلف عنه: فرواه أبو شيبة إبراهيم بن عثمان **عن** عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة. وخالفه قيس بن الربيع فرواه عن عثمان بن موهب عن أبي هريرة، ولم يذكر بينهما أحداً. وخالفهما الثوري، رواه عن ابن موهب عن موسى بن طلحة مرسلاً.

ورواه المختار بن يزيد بن عبد الرحمن الدّالاني - وهو ابن أبي خالد - عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبيه. **والصحيح عن موسى بن طلحة مرسلاً**".

٥٥٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٢/٩٣-٩٤) عند حديث يرويه قُرادٌ أبو نوح عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «**أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إلى الجَنّةِ الّذينَ يَحْمَدُونَ اللهَ في السَّرّاءِ، والضَّرّاءِ**» بعد أن خرّجه من طريق قيس بن الرّبيع وشعبة عن حبيب به مثله، وضعّفهما:

"أخرجه ابن أبي الدنيا في "الصبر" (١/٥٠)، والحاكم (١/٥٠٢)[١] بسند صحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن حبيب بن أبي ثابت به. وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

وفيه مؤاخذات:

الأوّل: أنّ المسعودي لم يخرّج له مسلم مطلقاً، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً، فليس هو على شرط مسلم[٢].

الثاني: أنّ المسعودي ضعيف لاختلاطه، قال ابن حبان (٢/٥١): "اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير فلم يميّز فاستحقّ التّرك". وقد وصفه الذهبي نفسه في "الميزان" بأنه سيىء الحفظ، فأنّى لحديثه الصِّحّة؟!

الثالث: أنّ حبيب بن أبي ثابت قد عنعنه، وهو مدلس كما تقدم، فأنّى للحديث الصِّحّة؟! والحديث أعلّه الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٤/٧٠) بقيس بن الربيع قال: "ضعّفه الجمهور". وكأنه خفيت عليه رواية الحاكم هذه! ورواه ابن المبارك في "الزهد" (١/١٦٥ من الكواكب ٥٧٥)[٣] بسند صحيح عن حبيب عن ابن جبير موقوفاً عليه. **ولعله الصواب**".

– وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٧٥).

٥٥٦ – قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢/٢٤١) عند حديث يرويه مسدد عن يحيى بن سعيد عن أبي عيسى موسى بن عيسى الصّغير[٤] عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٤/١٨٦٨).

(٢) وكذا قُراد أبو نوح – وهو عبد الرحمن بن غزوان – لم يخرّج له مسلم مطلقاً.

(٣) وهو في المطبوع تحت رقم (٢٠٦) من طريق مسعر عن حبيب به.

(٤) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا قال المصنّف (موسى بن عيسى)، والصواب: (موسى أبو عيسى)، وهو أبو عيسى موسى بن مسلم الطّحّان، كما في مصادر تخريج الحديث، وهذا التّصحيف هو الذي دعا المصنّف إلى القول في تعليقه على الحديث أنه: موسى بن عيسى القارئ الذي احتجّ به مسلم، وعليه ذهب المصنّف إلى أنّ الحديث صحيح على شرط مسلم، وليس كذلك، والله أعلم".

النّعمان بن بشير رضي الله عنهما مرفوعاً «**إنّ مِنْ جَلالِ اللهِ ممّا تَذْكُرُونَ: التَّسْبِيحَ والتَّحْمِيدَ، والتَّهْلِيلَ، إنّهُنّ لَيَتَعَطَّفْنَ حَوْلَ العَرْشِ لَهُنّ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، يُذَكِّرْنَ بِصاحِبِهِنّ: أَفَلا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يكونَ له عند اللهِ مَنْ يُذَكِّرُهُ بِهِ؟**» تعليقاً على قول الحاكم(١): "صحيح على شرط مسلم":

"قلت: **وقع في سنده خطأ لم يتنبّه له الذهبي فرَدَّ تصحيحه،** ونقله المعلقون الثلاثة وأقرّوه! ولكنهم قالوا في الحديث: "حسن بشواهده"! ولا شاهد له! لكن إسناد ابن ماجه صحيح، وبيان هذا كله في "الصحيحة" (٣٣٥٨)(٢)".

٥٥٧ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٣٣/٥) عند حديث يرويه خَلَفُ ابن خليفة عن حفص ابن أخي أنس عن أنس بن مالك ﷺ قال: كُنّا مع النبي ﷺ في حَلْقةٍ ورَجُلٌ قائمٌ يُصلّي، فلمّا رَكَعَ وسَجَدَ تَشَهَّدَ ودَعا، فقال في دُعائِهِ: (**اللهمّ إنّي أسألُكَ بأنّ لكَ الحمدُ، لا إله إلا أنت، بَدِيعُ السّماواتِ والأرضِ، يا ذا الجلالِ والإكرامِ، يا حيُّ يا قيّومُ**). فقال النبيُّ ﷺ: «**لقد دَعا باسمِ اللهِ الأَعْظَمِ، الذي إذا دُعِيَ به أَجابَ، وإذا سُئِلَ به أَعْطَى**»:

"قلت: وهذا إسناد رجاله صدوقون؛ غير أنّ خلف بن خليفة كان اختلط في الآخر(٣)، لكنه قد توبع كما يأتي؛ فالحديث صحيح.

والحديث أخرجه النسائي (١٩١/١) .. والحاكم (٥٠٣/١-٥٠٤)(٤) .. من طرق عن خلف بن خليفة ... به. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

وحفص ابن أخي أنس ليس من رجال مسلم!".

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٤٣١/٢).

٥٥٨ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠١٨/٣) عند حديث يرويه إبراهيم بن عبيد عن أنس بن مالك ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يقول: (اللّهمّ إنّي أسأَلُكَ بأنّ لَكَ الحَمْدَ، لا إله إلّا

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٥/٣-١٨٧٢/٣٦).

(٢) وقد مضى ذلك قريباً في بحثنا هذا تحت رقم (٥٥١)، وهناك خرّجه الحاكم من طريق عبد الله بن نمير عن موسى بن سالم (!) عن عون بن عبد الله به. فانظره لزاماً.

(٣) كما في "التقريب".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٨٧٣/٣٦/٣).

أنت، المنّانُ بَدِيعُ السّماواتِ والأرْضِ، ذُو الجَلالِ والإكْرامِ، أسْأَلُكَ الجَنّةَ، وأَعُوذُ بِكَ مِنَ النّارِ)، فقال النبي ﷺ: «**لقد كادَ يَدْعُو اللهَ باسْمِهِ الذي إذا دُعِيَ به أَجابَ، وإذا سُئِلَ به أَعْطى**»:

"أخرجه الحاكم (١/٥٠٤)[١]، وأحمد (٣/٢٦٥) ... **وسكت عليه الحاكم. وكذا الذهبي!**

وإسناده صحيح. وفيه عند أحمد والطبراني تسمية الرّجل الدّاعي، وهو أبو عيّاش زيد بن صامت الزُّرَقي".

٥٥٩ – قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٢٣١) عند حديث يرويه شريك عن أبي إسحاق عن ابن بريدة عن أبيه: أنّ النبيَّ ﷺ سَمِعَ رجلاً يقول: (اللهمّ إني أسألك بأنّك أَحَدٌ صَمَدٌ، لم يَلِدْ، ولم يُولَد، ولم يكن له كفواً أحدٌ)، فقال: «**لقد سألَ اللهَ باسمِهِ الأعْظَمِ – أو الأكْبَرِ –، الذي إذا دُعِيَ به أجابَ، وإذا سُئِلَ به أَعْطى**» بعد أنْ خرّجه من طرق عن مالك بن مِغْوَل عن ابن بريدة عن أبيه به:

"وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب. وروى شريك هذا الحديث عن أبي إسحاق عن [ابن] بريدة عن أبيه. **وإنما أخذه أبو إسحاق الهمداني عن مالك بن مغول، وإنما دلّسه**".

قلت: وصله الطّحاوي في "مشكل الحديث" (١/٦١) عن شرِيك بن عبد الله عن أبي إسحاق ومالك بن مغول عن ابن بريدة ... به. **وأخرجه الحاكم** (١/٥٠٤)[٢]؛ ولم يذكر فيه مالكاً [يعني: ابنَ مغول]، **وصحّحه على شرط مسلم!**".

– وقال في "أصل صفة الصلاة" (٣/١٠١٦) عند الحديث السّابق:

"أخرجه الحاكم من طريق شريك عن أبي إسحاق .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". **كذا قال!**"[٣].

٥٦٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٢٩٣) عند حديث يرويه أحمد بن عمرو بن بكر السّكسكي عن أبيه عن محمد بن زيد عن سعيد بن المسيّب عن سعد بن مالك ﷺ مرفوعاً (**هل**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٦-٣٧/١٨٧٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٣٧-٣٨/١٨٧٦).

(٣) وذلك؛ لأن في إسناده شريك بن عبد الله القاضي، وهو ضعيف، وليس مِن رجال مسلم الذين احتجّ بهم.

قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشّواهد. وقد تعقّبَ الشيخُ الحاكمَ في هذا عدّة مرّات.

قلت: ولم يَرِد في صحيح مسلم رواية شريك عن أبي إسحاق، ولا هذا عن ابن بريدة.

أدُلُّكم على اسمِ اللهِ الأعظمِ، الذي إذا دُعِي به أَجاب؛ وإذا سُئِل به أَعطى؟ الدَّعْوَةُ التي دَعا بها يونسُ حيث ناداهُ في الظُّلماتِ الثّلاث: (لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ..):

"**سكت عنه الحاكم**[1]، **وكذا الذهبي؛ مع أنه أَوْرَدَ** عمرَو بن بكرٍ السّكسكي في "الميزان" وقال: "واهٍ، أحاديثه شبه موضوعة". وقال في "الضعفاء": "اتّهمه ابن حبان"".

- وقال في "الضعيفة" (٢٨/١١) عند الحديث السّابق:

"قلت: سكت عنه الحاكم والذهبي، ولعله لوضوح علته؛ فإنّ عمرو بن بكر السّكسكي ضعيف جداً؛ قال الذهبي: "واه، أحاديثه شبه موضوعة". وقال الحافظ في "التقريب": "متروك".

قلت: وابنه أحمد لم أجده، **ويغلب على الظّنّ أنه محرّف من** (إبراهيم)[2]؛ فإنّ له ابناً بهذا الاسم، ففي "الميزان": "إبراهيم بن عمرو بن بكر السّكسكي، قال الدارقطني: **متروك**. وقال ابن حبان: **يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة**. وأبوه أيضاً **لا شيء**". زاد في "اللسان":

"قال ابن حبان: لست أدري هو الجاني على أبيه، أو أبوه كان يخصه بالموضوعات؟!".

قلت: **فهو آفة هذا الحديث أو أبوه**".

- وانظر: "ضعيف الترغيب" (٥٠٨/١).

٥٦١ - قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ٢٣٦-٢٣٧) عند حديث يرويه عُبيد بن رِفاعة بن رافع الزُّرَقي عن أبيه قال: لما كان يومُ أُحُدٍ انْكَفأَ المشركون، فقال رسولُ الله ﷺ: «**اسْتَوُوا حتّى أُثْنِيَ على رَبِّي**». فصارُوا خَلْفَهُ صُفوفًا، فقال: «**اللّهمّ لَكَ الحَمْدُ كُلُّهُ، اللّهمّ لا مانِعَ لِما بَسَطْتَ، ولا باسِطَ لِما قَبَضْتَ، ولا هادِيَ لِمنْ أَضْلَلْتَ، ولا مُضِلَّ لِمنْ هَدَيْتَ ... اللّهمّ قاتِلِ الكَفَرةَ الّذين يُكَذِّبونَ رُسُلَكَ، ويَصُدُّونَ عن سبِيلِكَ، واجْعَلْ عليهم رِجْزَكَ وعَذابَكَ إِلهَ الحَقّ**»:

"في المسند" (٤١٤/٣)، والحاكم أيضا (٥٠٧/١[3]، ٢٣/٣- ٢٤)، **وقال الحاكم**:

«صحيح على شرط الشيخين».

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٠/٣-١٨٨٢/٤١).

(٢) وقد نبّه محقّقوا طبعة دار المنهاج وطبعة دار التأصيل على هذا التّحريف، وأحال الأوّلون على كلام الشيخ هذا.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٢/٣-١٨٨٥/٤٣).

قلت: **إنّما هو صحيح فقط**؛ فإنّ فيه عبيد بن رفاعة، لم يخرّج له الشّيخان، **ومِنْ أخطاء الذهبي**: أنّه في أَحَدِ الموضعين[1] وافقَ الحاكم على تصحيحه، وفي الموضع الآخر قال: «والحديث مع نظافة إسناده منكر»، **كذا قال: ولم أعرف لقوله وجهاً**، والله أعلم"[2].

٥٦٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٤٨/٧) عند حديث يرويه أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ﷺ مرفوعاً (**مَنْ أَكَلَ طَعَامًا، فقال: الحمدُ للهِ الّذي أَطْعَمني هذا، ورَزَقَنِيهِ مِنْ غيْرِ حَوْلٍ مِنّي ولا قُوّةٍ، غُفِرَ لَهُ ما تَقَدّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** ..):

"أخرجه ابن ماجه (٣٢٨٥)، وكذا أبو داود (٤٠٢٣)، والترمذي (٢٥٧/٢) .. والحاكم (٥٠٧/١[3] و١٩٢/٤) .. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"[4]. وتعقّبه الذهبي بقوله: "أبو مرحوم ضعيف"، وأورده في "الضعفاء" وقال: "ضعّفه يحيى بن معين".

قلت: قد ضعّفه أيضاً أبو حاتم فقال: "يكتب حديثه ولا يحتجّ به".

وقال النسائي: "أرجو أنه لا بأس به". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٤/٢).

وقال الحافظ في "التقريب": "**صدوق**، زاهد".

قلت: فمثله يتردّدُ النَّظرُ بين تحسين حديثه، وتضعيفه، **ولعلّ الأوّل أقرب إلى الصواب؛ لأنّ الذين ضعّفوه، لم يُفَسِّروه، ولم (يبنوا)** [كذا، والصواب: يُبَيِّنوا] **سبب ضعفه**، والله أعلم".

---

(١) وهو الموضع الثاني.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١٥/٤): "وقال [يعني: الحاكم]: صحيح على شرطهما في الموضعين. قلت: أخرجه في "الأدب المفرد": عن علي هو ابن عبد الله المديني، عن مروان بطوله. قال علي: وثنا به محمد بن بشر، فلم أضبطه، عنه. وأخرجه النسائي في "اليوم والليلة": عن زياد بن أيوب، وقال: خالفه أبو نعيم فأرسله، ثم ذكره، عن إسحاق بن منصور، عنه، عن عبد الواحد، عن عبيد مرسلا".

قلت: والحديث خرّجه البزار في "مسنده" (١٧٦/٩) وقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، رواه عنه رفاعة بن رافع وحده، ولا نعلم رواه عبيد إلا عبد الواحد بن أيمن، وهو رجل مشهور ليس به بأس في الحديث، روى عنه أهل العلم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٨٨٧/٤٤/٣).

(٤) هذا إنما قاله في الموضع الثاني، أما في الموضع الأوّل فقال: "صحيح على شرط البخاري"، ولم يتعقّبه الذهبي بشيء! وهو أبعد عن الصواب من قوله في الموضع الثاني؛ إذْ إنّ البخاريَّ لم يخرّج لأبي مرحوم ولا لسهل بن معاذ، وفيهما ضعف يسير. وقد مرّ كلام الشيخ في أبي مرحوم، وأما سهل بن معاذ؛ فقد ضعّفه ابن معين، واضطرب فيه قول ابن حبّان، فذكره في "الثقات" ثم فذكره في "المجروحين". ووثّقه العجلي. وقال ابن حجر في "التقريب": "لا بأس به". وقال الذهبي في "الكاشف": "فيه لين".

٥٦٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٦٩٦/٧) عند حديث يرويه محمد بن سنان القزّاز عن عمر بن يونس بن القاسم اليمامي عن عكرمة بن عمار عن شدّاد أبي عمار عن شدّاد ابن أوس ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**يا شَدّادُ، إذا رَأَيْتَ النّاسَ يَكْنِزونَ الذَّهَبَ والفِضّةَ، فاكْنِزْ هؤلاءِ الكلِماتِ: اللّهمّ إنّي أَسْأَلُكَ التَّثَبُّتَ في الأُمورِ، وعَزِيمةَ الرُّشْدِ، وأسْأَلُكَ شُكْرَ نِعْمَتِكَ، وحُسْنَ عِبادَتِكَ ..**): ".. ومن تلك الطرق: ما عزاه للحاكم (٥٠٨/١)[1] .. قال المعلّق [شعيب في تعليقه على "الإحسان" (٢١٦/٣)]: "وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي".

وسكت عليه ولم يتعقبهما بشيء، مع أنّ خطأهما في ذلك ظاهر؛ لأنه من رواية أبي الحسن محمد بن سنان القزّاز: ثنا عمر بن يونس ...

فأقول: القزّاز هذا ليس من رجال مسلم أوّلاً، ثم هو متكلم فيه، فأورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "رماه أبو داود بالكذب، وابن خراش يقول: ليس بثقة. وأما الدارقطني فمشّاه، وقال: لا بأس به". ولذلك؛ جزم الحافظ بضعفه في "التقريب""[2].

٥٦٤ – قال الألباني في «الضعيفة» (٦٩٦/١٣) عند حديث يرويه الفضل بن محمد الشّعراني عن أبي ثابت محمد بن عبيد الله عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك عن سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ما كَرَبَنِي أَمْرٌ إلّا تَمَثَّلَ لِي جِبْرِيلُ عليه السّلام، فقال: يا محمّدُ، قل: تَوَكَّلْتُ على الحَيِّ الّذي لا يَمُوتُ، والحمدُ للهِ الّذي لم يَتَّخِذْ وَلَداً، ولم يكن له شريكٌ في المُلْكِ، ولم يكن له وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وكَبِّرْهُ تَكْبيراً**):

"أخرجه الحاكم (٥٠٩/١)[3] .. **وقال**: "صحيح الإسناد". **كذا قال! وسقط الحديث من** "التخليص" للذهبي، وأستبعد أن يوافق على تصحيحه، لأمرين:

الأوّل: تضعيفه لرواية سعد المقبري – كما تقدم نقله عن "كاشفه"[4] –، بل قال في "المغني في الضعفاء والمتروكين": "واهٍ، ورمي بالقدر".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٥/٣-١٨٨٩/٤٦).

(٢) وفي سنده أيضاً عكرمة بن عمار، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يغلط".

وللحديث طرق يتقوّى بها، انظرها في تتمة تخريج الشيخ.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٧/٣-١٨٩٣/٤٨).

(٤) حيث قال الشيخ قبل هذا الموضع: "ليّن كما قال الذهبي في "الكاشف"، والعسقلاني في "التقريب".

والآخر: أنه أورد في "ضعفائه" المذكور الفضلَ بن محمد الشّعراني وقال: "قال أبو حاتم: تكلّموا فيه". ولم يزد! مع أنه وثّقه بعضهم، وبالغ بعضهم فرماه بالكذب، وهو من الحُفّاظ. راجع "سير الأعلام" للذهبي (١٣/٣١٧ - ٣١٩)[١].

وشيخه في هذا الإسناد أبو ثابت محمد بن عبيد الله ثقة، من شيوخ البخاري، فإن لم يكن وَهِمَ عليه الشّعراني، **فالخطأ من المقبري**. والله سبحانه وتعالى أعلم".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٥٦٧).

٥٦٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٣٨٣-٣٨٦) عند حديث يرويه أبو سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً (**ما أَصابَ مسلماً قَطُّ هَمٌّ ولا حَزَنٌ، فقال: اللهمّ إنِّي عَبْدُكَ، وابنُ أَمَتِكَ، ناصِيَتِي في يَدِكَ، ماضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضاؤُكَ** ..):

"رواه أحمد (٣٧١٢)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (ص ٢٥١ من زوائده)، وأبو يعلى (ق ١٥٦/ ١)، والطبراني في "الكبير" (٣/٧٤/١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٧٢)، والحاكم (١/٥٠٩)[٢] من طريق فضيل بن مرزوق حدثنا أبو سلمة الجهني ..

وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط مسلم، إن سَلِم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه؛ فإنه مختلف في سماعه من أبيه". وتعقبه الذهبي بقوله:

"قلت: وأبو سلمة لا يُدْرى مَن هو، ولا رواية له في الكتب الستة".

قلت: وأبو سلمة الجهني ترجمه الحافظ في "التعجيل" وقال:

---

(١) وحرّر الشيخُ الكلامَ فيه في "الصحيحة" (٧/١٢٩٥) فقال:

"من شيوخ ابن خزيمة وغيره من الحفاظ، قال ابن أبي حاتم في كتابه (٣/٢/٦٩): "كتبت عنه بالري، وتكلّموا فيه".

قلت: وهذا جرح مبهم غير مفسّر، فلا يضرّ؛ لأنه يحتمل أنهم تكلموا فيه لمذهب له، وهذا هو الظاهر؛ فقد قال الذهبي عقبه في "سير أعلام النبلاء" (١٣/٣١٨): "وقال أبو عبد الرحمن بن الأخرم: صدوق غال في التشيع. وقال الحاكم: لم أر خلافا بين الأئمة الذين سمعوا منه في ثقته وصدقه، رضوان الله عليه، وكان أديبا فقيها، عالما عابدا ... وقال مسعود السجزي: سألت الحاكم عن الفضل بن محمد؟ فقال. ثقة مأمون، لم يطعن في حديثه بحجّة". اهـ

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٤٨-٤٩/١٨٩٤).

"مجهول. قاله الحسيني. وقال مرة: لا يُدري من هو؟ وهو كلام الذهبي في "الميزان"، وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"، وأخرج حديثه في "صحيحه"، وقرأت بخطّ الحافظ بن عبد الهادي: يحتمل أن يكون خالد بن سلمة. قلت: وهو بعيد؛ لأنّ خالداً مخزوميٌّ وهذا جُهنيٌّ".

قلت: وما استبعده الحافظ هو الصواب، لِما سيأتي، ووافقه على ذلك الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى في تعليقه على المسند (٢٦٧/٥) وأضاف إلى ذلك قوله: "وأقرب منه عندي أن يكون هو موسى بن عبد الله أو ابن عبد الجهني ويكنى أبا سلمة، فإنه من هذه الطبقة".

قلت: وما اسْتَقْرَبَهُ الشّيخُ – شاكر – **هو الذي أجزم به** بدليل ما ذكره، مع ضميمة شيء آخر، وهو أنّ موسى الجهني قد روى حديثاً آخر عن القاسم بن عبد الرحمن به، وهو الحديث الذي قبله فإذا ضمّت إحدى الروايتين إلى الأخرى؛ ينتج أنّ الراوي عن القاسم هو موسى أبو سلمة الجهني، وليس في الرواة من اسمه موسى الجهني إلا موسى بن عبد الله الجهني، وهو الذي يكنى بأبي سلمة وهو ثقة من رجال مسلم، وكأنّ الحاكم رحمه الله أشار إلى هذه الحقيقة حين قال في الحديث: "صحيح على شرط مسلم ..."؛ فإنّ معنى ذلك أنّ رجاله رجال مسلم[1]، ومنهم أبو سلمة الجهني، ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا كان هو موسى بن عبد الله الجهني. فاغتنم هذا التحقيق فإنك لا تراه في غير هذا الموضع. والحمد لله على توفيقه[2]...

بقي الكلام على الانقطاع الذي أشار إليه الحاكم، وأقره الذهبي عليه، وهو قوله:

"إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه ...".

---

(١) باستثناء القاسم بن عبد الرحمن، فلم يخرج له مسلم وإنما خرّج له البخاري وحده.

(٢) قلت: رحم الله الشّيخين (أحمد شاكر والألباني)؛ قد سبقهما إلى ما ذهبا إليه إمام الجرح والتعديل يحى بن معين، قال عباس الدوري (٢١٧١): سمعت ابن معين يقول: "أبو سلمة الجهني **أُراه موسى الجهني**".

غير أنّ كثيرا من الأئمة بعد ابن معين فرّق بينهما؛ فهذا البخاري ترجم لموسى الجهني في "التاريخ الكبير" (٢٨٨/٧) وكنّاه أبا عبد الله، وترجم لأبي سلمة الجهني في الكنى من كتابه المذكور (٣٩/٩)، وتابعه ابن حبان فذكر كلّاً على حدة في "ثقاته" (٤٤٩/٧ و٦٥٩)، ولم يترجم ابن أبي حاتم إلا لموسى الجهني في "الجرح والتعديل" (١٤٩/٨)، ولم يكنه إلا بأبي عبد الله، واقتصر على كنية أبي عبد الله لموسى الجهني ابن سعد في "الطبقات" (٣٥٣/٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٩١/٣)، وتبعهم على ذلك كثيرٌ من المتأخرين كالمزي في "تهذيب الكمال"، والذهبي، والحسيني، والحافظ ابن حجر، وقد رأيت أقوالهم في نقل الشيخ رحم الله الجميع. وانظر: حاشية "مسند أحمد/ط- الرسالة" (٢٤٧/٦- ٢٤٨).

قلت: **هو سالم منه؛** فقد ثبتَ سماعه منه بشهادة جماعة من الأئمة، منهم سفيان الثوري وشريك القاضي وابن معين[1] والبخاري وأبو حاتم، وروى البخاري في "التاريخ الصغير" بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال:

"لَمّا حضر عبد الله الوفاة، قال له ابنه عبد الرحمن: يا أبت أوصني، قال: ابكِ من خطيئتك"[2].

فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفى سماعه منه؛ لأنه لا حجّة لديه على ذلك إلا عدم العلم بالسّماع، ومن علم حجة على من يعلم".

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب والترهيب" (٢/٣٦١).

٥٦٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٣/٩١-٩٢) عند حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبيُّ ﷺ يَدْعُو يقول: (**اللّهمّ قَنِّعْنِي بما رَزَقْتَني، وبارِكْ لي فيه، واخْلُفْ على كُلِّ غائِبةٍ لي بِخَيْرٍ**):

"أخرجه الحاكم (١/٥١٠)[3]: أخبرني أبو عبد الله محمد بن الخليل الأصبهاني، ثم قال: (٢/٣٥٦): أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، قال الأوّل: ثنا، وقال الآخر: أنبأ، ثم اتّفقا: ثنا محمد بن سعيد بن سابق: ثنا عمرو بن أبي قيس عن عطاء بن السّائب - زاد الأوّل: [عن يحيى بن عمارة] - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ... فذكره مرفوعاً. **وقال في الموضعين:** "**صحيح الإسناد**"! **ووافقه الذهبي!**

ونقل ابن علان في "شرح الأذكار" (٤/٣٨٣) عن الحافظ ابن حجر أنه قال:

"هذا حديث حسن، وعمرو قديم السّماع من عطاء، ويحيى بن عمارة أخرج له أحمد والترمذي والنسائي حديثا غير هذا"!

قلت: **وفي هذا الكلام نظرٌ من وجوه:**

---

(١) وذلك في رواية معاوية بن صالح عنه، وأما في روايتي الدوري وابن الجنيد فقد نفى سماعه منه.

(٢) انظر: "التاريخ الكبير" (٥/٢٩٩)، "الجرح والتعديل" (٥/٢٤٨)، "تهذيب الكمال" (١٧/٢٣٩)، "تهذيب التهذيب" (٦/١٩٥)، "جامع التحصيل" (١/٥٤, ٢٢٣).

قلت: والحديث له شواهد قوّاه الشيخ بها فانظرها في تتمة تخريجه. وقوّاه الحافظ ابن حجر أيضاً بشواهده في "نتائج الأفكار" (٤/٩٧-١٠١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٤٩/١٨٩٥).

الأوّل: قوله: "حديث حسن"؛ مفهومه أنّ إسناده غير حسن ... وهو كذلك كما سيأتي بيانه؛ فهو يعني – إذن – أنه حسن لغيره، إما لمتابعة أو شاهد، فهل شيء من ذلك؟ لا؛ كما يأتي.

الثاني: أنّ يحيى بن عمارة هو الكوفي، وليس بالأنصاري المديني – وهذا ثقة من رجال الشيخين، وأما الكوفي فليس كذلك –؛ فقد ذكره عقب الثقة، وقال: "وعنه الأعمش، وذكره ابن حبان في (الثقات)".

قلت: وابن حبان معروف بتساهله بالتوثيق – كما كرّرنا مراراً تنبيها للغافلين؛ الذين لا يعلمون أنّ ابن حبان كثيراً ما يوثّق المجهولين أو المستورين –، وقد أشار الذهبي أنّ هذا منهم بقوله في "الميزان": "تفرّد عنه الأعمش". ولذلك أشار أيضاً إلى توهين توثيق ابن حبان بقوله في "الكاشف": "وعنه الأعمش. **وُثّق**". وكذلك فعل الحافظ حيث قال في "التقريب": "**مقبول**". أي: عند المتابعة، ولا متابع له مرفوعا – كما سيأتي –.

الثالث: أنّ الراوي اضطرب في إسناده: فمرة ذكر يحيى بن عمارة في إسناده، ومرة لم يذكره – كما رأيت –، ولستُ أدري ممن هذا؟ وكدتُ أن أقول: إنه من ابن سابق – ولكنه ثقة، مع احتمال أن يكون ذلك من عطاء بن السّائب؛ فإنه كان قد اختلط؛ فلعله حدّث به في اختلاطه. لكن الحافظ كأنه أشار إلى أنّ رواية عمرو بن أبي قيس – وهو الرازي – سمع منه قبل الاختلاط بقوله: "... قديم السّماع من عطاء".

لكني في شكٍّ كبير – من إفادة قِدَم السّماع – أنه لم يسمع منه بعد ذلك، أَلَا ترى أنّ الحافظ نفسه قد ذكر أنّ حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده؛ على أنني لم أَرَ أحداً نصّ على أنّ سماع عمرو بن أبي قيس من عطاء قبل الاختلاط. وقد استقصى أسماء الذين رووا عنه قبل الاختلاط الشيخ ابن الكيال في "الكواكب النيرات" (ص ٣٢٢ – ٣٣٢) وليس فيهم عمرو هذا! والله أعلم.

واعلم أنّه لا يزيل الاضطرابَ المذكور قولُ الحارث بن نبهان: حدثنا عطاء بن السّائب عن سعيد بن جبير ... به، فلم يذكر فيه يحيى بن عمارة. أخرجه السّهمي في "تاريخ جرجان" (ص٥٠/٩١) بإسناده عنه. ذلك لأنّ الحارث هذا متروك – كما في "التقريب" –، لكن في "العلل" لابن أبي حاتم (١٨٥/٢) أنه ذكر فيه يحيى بن عمارة، والذي لم يذكره هو: وهيب بن خالد، فقال: "سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس والحارث بن نبهان الجرمي عن عطاء بن السّائب عن يحيى بن عمارة عن سعيد بن جبير .. (قلت: فذكره مختصراً)، ثم قال: ورواه وهيب بن خالد عن عطاء بن السّائب

عن سعيد بن جبير عن ابن عبّاس. قلت لأبي: أيهما أصحّ؟ قال: ما يُدْرِينا؟ مرّةً قال كذا، ومرّةً قال كذا".

قلت: ووهيب سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضاً؛ فلا تعطي روايته عنه ترجيحاً لأحدِ وَجهي الاضطراب من جهة، ولا يعطي للحديث قوةً من جهة أخرى .."[1].

٥٦٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٤٢٥-٤٢٧) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن سليمان بن موسى عن مكحول أنه سمع أنس بن مالك ﷺ يذكر: أنّ رسول الله ﷺ كان يقول: **(اللهمّ انفعْني بما علَّمتني، وعلِّمْني ما ينفعُني، وارزقني عِلْماً تنفعُني به)**:

"أخرجه الحاكم (١/٥١٠)[2]، وعنه البيهقي في "الدعوات الكبير" (١٥٧- ١٥٨)، والطبراني في "الدعاء" (٣/١٤٥٥/١٤٠٥) من طريق عبد الله بن وهب: أخبرني أسامة بن زيد أن سليمان بن موسى حدّثه .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي!

قلت: وهو كما قالا؛ **لكن سليمان بن موسى**- وهو الدمشقي الأشدق - **فيه كلام**، مع أنه من الأعلام، وقد وصفه الذهبي في "السير" (٥/٤٣٣- ٤٣٧) بأنه: "الإمام الكبير، مفتي دمشق". ثم ذكر الخلاف فيه، وقال: "وله شيء في مقدمة مسلم". **يشير إلى أنه لم يحتجّ به**. ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل".

قلت: **فمثله بالكاد أن يصل حديثه مرتبة الحسن**.

وقريب منه أسامة بن زيد - وهو اللّيثي مولاهم المدني-؛ قال الحافظ الذهبي في "الكاشف": "روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة؛ أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر". وقال الحافظ العسقلاني: "صدوق يهم". ورمز له بأنه روى له مسلم، والبخاري تعليقاً، وكذا في أصله "تهذيب الكمال"

---

(١) قلت: ثم ذكر الشيخ رحمه الله بعد ذلك رواية سعيد بن زيد عن عطاء به مرفوعاً، وخرّجها من مستدرك الحاكم أيضاً، وتعقّبَ الحاكمَ في تصحيحه لها، ثم ذكر روايات من رواه عن عطاء بن السّائب به موقوفاً على ابن عباس، وأعلّ بها المرفوع، ثم أعلّ الجميع باختلاط عطاء، وقال في آخر التّخريج: "والخلاصة أنّ الحديث لا يصحّ مرفوعاً ولا موقوفاً. ومداره على عطاء بن السّائب، وهو - مع اختلاطه - اختلفوا عليه: فمنهم من رفعه، ومنهم من أوقفه، ومنهم من أطلق الدّعاء فيه، ومنهم من قيّده بما بين الركنين اليمانيين، والظّاهر أنّ ذلك من آثار اختلاطه". اهـ.

وانظر لزاماً التعقّب رقم (٥٠٥) مع التّعليق عليه.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٤٩-٥٠/١٨٩٦).

للمزي، لكنه صرّح في آخر ترجمته بأنّ البخاري استشهد به في "الصحيح"، وسكت عن رواية مسلم، فأوهم أنه احتج به[1] ... وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى وشاهداً ..".

٥٦٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٩٨/٢) عند حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إنْ كُنّا لَنَعُدُّ لرسولِ الله ﷺ في المجلس يقول: **(ربِّ اغفر لي وتُبْ عَلَيَّ، إنّك أنت التّوّاب الغفور)** مائة مرة) بعد أنْ خرّجه من "مسند أحمد" وغيره:

"عزاه الحاكم (٥١١/١)[2] لمسلمٍ **فوَهِمَ**".

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة" للحافظ ابن حجر (٤٥٤/٢).

٥٦٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧٨٩/٧–٧٩٠) عند حديث يرويه درّاج أبو السّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (**اسْتَكْثِروا مِنَ الباقياتِ الصّالحاتِ .. التّكبيرُ، والتّهليلُ، والتّسبيحُ، والتّحْميدُ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله**) بعد أنْ خرّجه من طرقٍ عن جماعة من الصحابة، وليس فيها الجملة الأولى ولا الأخيرة:

"أخرجه ابن حبان (٢٣٣٢) والحاكم (٥١٢/١)[3] .. **وقال الحاكم**: "هذا أصحّ إسناد المصريين"! **كذا قال! ومِنَ الغريب** أنّ الذهبيَّ قال في "تلخيصه": "صحيح"! وهو ينافي إيراده إياه – يعني: درّاجاً – في "المغني"، وقوله فيه: "قال أحمد وغيره: أحاديثه مناكير، ووثقه ابن معين، وتركه الدارقطني"[4].

---

(١) قلت: وقد تابع أسامةَ بن زيد: عمارةُ بن غزية عن سليمان بن موسى به عند الطبراني في "الأوسط" (١٧٤٨).
وعمارة بن غزية مدني ثقة لا بأس به، وثّقه غير واحد من الأئمة، لكن رواه عنه هنا إسماعيل بن عياش، وروايته عن أهل المدينة ضعيفة، ولهذا قال الهيثمي في "المجمع" (١٨١/١٠) بعد أن أورد حديثه هذا: "رواه الطبراني في "الأوسط" من رواية إسماعيل بن عيّاش عن المدنيين، وهي ضعيفة".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥١/٣–٥٢/تحت حديث ١٨٩٩).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٥٤/٣–١٩٠٦/٥٥).

(٤) وقال الشيخ في "الضعيفة" (٥٣١/١١ – ٥٣٢): ".. فإنّ دَرّاجاً هذا ضعّفه الجمهور، وله ما لا يتابع عليه. فقال أحمد: "أحاديثه مناكير"، وليّنه. وقال فَضْلَكُ الرّازي:"ما هو بثقة ولا كرامة". وقال النسائي: "منكر الحديث". و"ليس بالقوي". وقال أبو حاتم: "ضعيف". وكذا قال الدارقطني. وقال مرة: "متروك". ووثقه ابن معين، وابن المديني. وقال أبو داود: "مستقيم؛ إلا عن أبي الهيثم". وقد ساق له ابن عدي أحاديث، وقال: "عامتها لا يتابع عليها". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق؛ في حديثه عن أبي الهيثم ضعف".
وقال الشيخ أيضاً في "أصل صفة الصلاة" (٧٥٧/٢): "وقد أورده الذهبي في "الميزان" وحكى تضعيفه عن الأكثرين. والحاكم يصحح له كثيرا في "مستدركه"، والذهبي يوافقه في بعض ذلك، وأحيانا يتعقبه بقوله: "دراج كثير المناكير".

قلت: وأحاديثه تشهد لقول أحمد فيه، ومنها حديث: (أكثروا ذكر الله حتى يقولوا: مجنون). وهو مخرج في "الضعيفة" برقم (٥١٧)[١].

قلت: وهذا الحديث منكر أيضاً؛ لمخالفته لكلّ أحاديث الباب في قوله: (استكثروا)، وفي زياداته في آخره: (ولا حول ..)"[٢]. **وانظر**: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٧٠).

٥٧٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/١١٦-١١٧) عند حديث يرويه فضيل بن سليمان النُّمَيْري عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن سلمان الأغرّ عن أبيه عن أبي الدّرداء ﷺ مرفوعاً (**كلُّ شيءٍ يتكَلَّمُ به ابنُ آدمَ فإنه مكتوبٌ عليه ..**):

"أخرجه الطبراني في "الدعاء" (١/٢٣/٢)، والحاكم (١/٥١٦[٣] و٤/٢٦١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري ومسلم". ووافقه الذهبي في الموضعين من "تلخيصه"! قال المناوي: "لكنه قال في "المهذّب": إنه منكر".

قلت: **وهذا هو الصواب**؛ لأنّ الفضيل هذا، وإن كان من رجال الشيخين؛ فقد ضعّفه بعضهم من قبل حفظه، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "**صدوق، له خطأ كثير**"[٤].

---

(١) وقد مضى هنا قريباً تحت رقم (٥٤٩) وقلت هناك معلِّقاً: رحم الله الشيخ؛ فقد رجع هو نفسه عن تضعيف درّاج مطلقاً، وصار يحسّن له إلا في روايته عن أبي الهيثم، متبنّياً في ذلك قول أبي داود فيه ومِن بعده ابن حجر في "التقريب": "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف".

انظر: "الصحيحة" تحت رقم (٣٣٥٠، ٣٤٧٠، ٣٤٧٩). وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظرها في هذا البحث تحت رقم (٤١٥).

(٢) قال الشيخ رحمه الله في حاشية "ضعيف موارد الظمآن" (ص ١٩٣) عند هذا الحديث:

"وكذلك ضعّف إسناده المعلقون على طبعتي "الموارد"، وعلى "الإحسان/ طبعة المؤسسة"؛ لحال درّاج، ولكنهم ذكروا له شاهدًا مختصرًا بلفظ: (سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر من الباقيات الصالحات). وبناءً عليه جاء في طبعة المؤسسة لـ "الموارد": [حسن: "ابن حبان" (٨٤٠)]! **فلم ينتبهوا لكون الشاهد قاصرًا عن الشهادة الكاملة؛ لأنه ليس فيه طَرَفا الحديث!** وكثيرًا ما يقعون في مثل هذا هم وغيرهم من الناشئين". اهـ

وقال ابن القطّان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٦٤٩): "وذكر من طريق النسائي عن أبي سعيد مرفوعاً (استكثروا من الباقيات الصالحات) الحديث. **ولم يبيّن أنه من رواية أبي السّمح درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد**".

قلت: وسيأتي هذا الحديث هنا في هذا البحث من طريق أبي هريرة تحت رقم (٦٠٧).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٦١/١٩١٦).

(٤) قلت: ولم يخرّج مسلم لعبيد الله بن سلمان الأغرّ.

٥٧١ – قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٢٨٩-٢٩٠) عند حديث يرويه إسرائيل وأبو الأحوص عن أبي إسحاق عن كُميل بن زياد عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**يا أبا هريرة! أَلَا أَدُلُّك على كنزٍ من كنوزِ الجَنّةِ؟ لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله، لا مَلْجأَ ولا مَنْجا مِنَ اللهِ إلا إليه**):

"منكر بزيادة: (لا ملجأ ...). أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (٢٩٥/٣٥٨)، والحاكم (١/٥١٧)[١] .. وأحمد (٢/٣٠٩ و٥٢٥) .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

كذا قالا. ويدفعه أمران:

أحدهما: اختلاط وعنعنة أبي إسحاق – وهو: السّبيعي –.

والآخر: المخالفة لعبد الرحمن بن عابس قال: سمعت كميل بن زياد به، دون قوله: (لا ملجأ ...) إلخ. أخرجه أحمد (٢/٥٢٠): ثنا سليمان بن داود: أنا شعبة عن عبد الرحمن بن عابس قال: سمعت كميل بن زياد به ..

وابن عابس هذا: ثقة من رجال الشيخين، فالسّند صحيح، والزيادة المذكورة قد تابعه عليها عمرو بن ميمون عن أبي هريرة دون أيّ شك، وهو مخرّج في "الصحيحة" (١٥٢٨)"[٢].

٥٧٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٣٧٧-٣٧٨) عند حديث يرويه محمد بن أبي حميد عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقّاص عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً «**مِنْ سَعادةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخارَتُهُ إلى اللهِ، ومِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ تَرْكُهُ اسْتِخارةَ اللهِ**»:

"أخرجه أحمد (١٤٤٤)، والترمذي (٣/٢٠٣)، والحاكم (١/٥١٨)[٣] ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **فوَهِما بشهادة الذهبي نفسه** حيث قال في ترجمة محمد بن أبي حميد هذا: "ضعّفوه". ثم ساق له هذا الحديث. وممن ضعّفه الترمذي، فقال عقب

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٦١/١٩١٦).

(٢) الحديث له طرق كثيرة عن أبي هريرة ﷺ خرّجها باستقصاء صاحب كتاب "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (١/٤٢٤-٤٢٨)، وليس فيها زيادة (لا ملجأ ...) كما قال الشيخ رحمه الله.

وحكى الدارقطني الخلاف فيه على أبي إسحاق، ثم قال: "وروى هذا الحديث عبد الرحمن بن عابس، سمعه من كميل بن زياد عن أبي هريرة، **ويشبه أن يكون أبو إسحاق لم يسمعه من كميل، وإنما أخذه عن عبد الرحمن بن عابس عنه**". انظر: "علل الدارقطني" (٨/٢٨٢).

قلت: وهو في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري وليس فيه هذه الزيادة. انظر: صحيح البخاري (٦٣٨٤)، وصحيح مسلم (٢٧٠٤).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٦٤/١٩٢٠).

الحديث: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضاً: حماد بن أبي حميد، وهو إبراهيم المديني، فليس هو بالقويّ عند أهل الحديث".

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "إنه **ضعيف**" .. وقد أشار لهذا المنذري في "الترغيب" (٢٤٤/١) حيث **عَقَّبَ تصحيح الحاكم** بقوله: "**كذا قال**"[١].

٥٧٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣٠/١١-٣١) عند حديث يرويه الحاكم في "مستدركه" من طريق وهب بن جرير ومحمد بن جعفر عن شعبة قال: سمعت أبا عقيل هاشم ابن بلال يحدّث عن أبي سلّام سابق بن ناجية عن رجلٍ خَدَمَ النبيَّ ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**ما مِنْ عَبْدٍ يقولُ حينَ يُمْسِي ويُصْبِحُ: رَضِيتُ باللهِ رَبّاً، وبالإسلامِ دِيناً، وبمحمّدٍ نَبِيّاً إلّا كان حَقّاً على اللهِ أَنْ يُرْضِيَهُ يومَ القِيامةِ**) بعد أن خرّجه من طريق مسعر عن أبي عقيل عن سابق عن أبي سلام خادم النبي ﷺ عن النبي ﷺ، وأعلّه بجهالة سابق، والاضطراب فيه على أبي عقيل:

"أخرجه الحاكم (٥١٨/١)[٢] من طريق أحمد الأولى[٣]، ومن طريق وهب بن جرير: حدثنا شعبة به ... **وقال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا وهمٌ مِن وجهين:**

الأوّل: أنه أَوْهَمَ أنّ رواية أحمد بهذا الإسناد؛ وليس كذلك كما رأيتَ، والظّاهر أنه ساقه بلفظ رواية وهب بن جرير، ولم يتنبه أنّ رواية أحمد مخالفة لها؛ وبيانه في الوجه التالي:

والآخر: أنه أَسْقَطَ من الإسناد سابِقاً شيخ أبي عقيل، وسَمّى أبا سلام سابق بن ناجية، وإنما هو شيخ أبي عقيل، كما في رواية محمد بن جعفر وحفص بن عمر عن شعبة.

---

(١) وقال البوصيري في "إتحاف الخيرة" (٤٠٤/٢): "وهذا المتن وإن أخرجه الترمذي، فإنّ في طريقه محمد بن أبي حميد، وهو ضعيف".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٥/٣-١٩٢٢/٦٦).

(٣) وقد ذكرها الشيخ قبل رواية الحاكم، فقال: ".. شعبة خالف مسعرا في إسناده فقال: سمعتُ أبا عقيل يحدّث عن سابق بن ناجية عن أبي سلام قال: كنا قعودا في مسجد حمص؛ إذْ مَرَّ رجلٌ فقالوا: هذا خدم رسول الله ﷺ، قال: فنهضتُ فسألته، فقلت: حدثنا بما سمعت من رسول الله ﷺ لم يتداوله الرجال فيما بينهم. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ما من مسلم يقول ثلاث مرات حين يمسي أو حين يصبح ...) الحديث.

أخرجه أحمد (٥/ ٣٦٧)، وأبو داود (٥٠٧٢)، والنسائي في "اليوم والليلة" (رقم ٤) من طرق عن شعبة به".

وتابعه عليها مسعر، وإن خالفه في جعل أبي سلام خادم النبي ﷺ، وإنما هو عن أبي سلام عن خادم النبي ﷺ[1]. وتابعه في ذلك كله هشيم عن هاشم بن بلال به".

٥٧٤ – قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٢٤٦) عند حديث يرويه عبد الله بن حسين بن عطاء بن يسار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا خَرَج مِن بَيْتِهِ يقول: (**باسمِ اللهِ، لا حولَ ولا قوّةَ إلا باللهِ، التُّكْلانُ على اللهِ**):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١١٩٧) .. والحاكم في "المستدرك" (١/٥١٩)[2] .. **وقال الحاكم**: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وذلك مِن أوهامهما**؛ فإنّ ابن عطاء هذا مع كونه ليس من رجال مسلم؛ فهو ضعيف؛ كما جزم به الحافظ في "التقريب"[3].

٥٧٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٢٤٠) عند حديث يرويه عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: أَتَى النّبيَّ ﷺ جبريلُ عليه السّلام، فقال: (**إنّ اللهَ يأْمُرُكَ أَنْ تَدْعُو بهؤلاءِ الكلماتِ؛ فإنّه مُعْطِيكَ إحْداهُنّ: اللّهمّ إنّي أَسْأَلُكَ تَعْجِيلَ عافِيَتِكَ، وصَبْراً على بَلِيَّتِكَ، أو خُرُوجاً مِنَ الدّنيا إلى رَحْمَتِكَ**):

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦/٤٤٦): "**الصواب: أنّ أبا سلّام روى عن خادم النبي ﷺ**".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٦٧/١٩٢٥).

(٣) قلت: وأنكر عليه أبو زرعة الرازي حديثه هذا، قال البرذعي: قلت لأبي زرعة الرازي: عبد الله بن حسين بن عطاء بن يسار؟ قال: ضعيف، حدّث عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (التكلان على الله)، وإنما هو عن سهيل عن أبيه عن السلولي عن كعب". «سؤالات البرذعي» (٤٥٣).

وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١/١٦٧) متعقّباً الحاكم: "وفي تصحيحه نظر؛ فإنّ أبا زرعة ضعّفَ عبد الله بن حسين، وقد تفرّد به عن سهيل، لكنه اعتضد بشواهده، ولذلك قلت: حسن".

وللحديث طريق آخر، أخرجه ابن ماجه (٣٨٨٦)، والطبراني في "الدعاء" (٤٠٩) –ومن طريقه الحافظ في "نتائج الأفكار" (١/١٦٧) – من طريق هارون بن هارون عن الأعرج عن أبي هريرة بنحوه.

قال الحافظ: "وهارون بن هارون قرشي تيمي مدني ضعّفوه .." اهـ.

وقد أورده الشيخ رحمه الله في "الضعيفة" (٢٥٥٤) وضعّفه جداً، فقال: "وهذا إسناد ضعيف جداً، هارون هذا، قال الذهبي في "الميزان": "قال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يجوز الا حتجاج به".

قلت: فهذا الطريق لا يصلح للتقوية عند الشيخ كما ترى، فيبقى الحديث على ضعفه.

"أخرجه ابن حبان (٢٤٣٧)، والحاكم (٥٢٢/١)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! **كذا قالا**، وزهير بن محمد هو التميمي الخراساني، أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" فقال: "ثقة **فيه لين**". وقال الحافظ: "رواية أهل الشّام عنه غير مستقيمة، فضُعِّف بسببها. قال البخاري عن أحمد: كأنّ زهيرا الذي يروي عنه الشّاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدّث بالشّام من حفظه، فكثر غلطه".

قلت: وهذا من رواية أهل الشام عنه!"[٢].

٥٧٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٠٧/٧) عند حديث يرويه العلاء بن عمرو الحنفي عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: كان مِن دُعاء رسول الله ﷺ: (**اللّهمّ أَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وبَصَرِي، واجْعَلْهُما الوارِثَ مِنِّي، وانْصُرْنِي على مَنْ ظَلَمَنِي، وأَرِنِي فيهِ ثَأْرِي**)[٣]:

"أخرجه الحاكم (٥٢٣/١)[٤]، **وقال**: "حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا مِن أوهامِه**؛ فإنّ الحنفيَّ هذا متروك كما قال الذهبي نفسه في "الميزان"، وساق له فيه حديثاً في فضل العرب، وقال فيه: "موضوع"؛ كما تقدم برقم (١٦٠)، ولَمّا صححه أيضاً الحاكم؛ تعقبه الذهبي بقوله: "العلاء بن عمر والحنفي ليس بعمدة".

٥٧٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٥٧/٦) عند حديث يرويه عبد الله بن الوليد عن عبد الله بن عبد الرحمن بن حُجيرة عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ وَصَّى سَلْمانَ الخَيْرِ، فقال: (**يا سلْمانُ، إنّ رسولَ اللهِ ﷺ يُرِيدُ أَنْ يَمْنَحَكَ كَلماتٍ تَسْأَلُهُنَّ الرّحْمنَ، وتَرْغَبُ إليهِ فِيهِنّ، وتَدْعُو**

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٩٣٤/٧٣/٣).

(٢) هو من رواية عمرو بن أبي سلمة التنّيسي الدّمشقي، وفيه ضعف، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام". وروايته بالذّات عن زهير ضعيفة جداً حتى قال أحمد: "روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل". وقال الطّحاوي: "وزهير بن محمد وإن كان رجلاً ثقة، **فإنّ رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تُضَعَّفُ جداً**". وقال ابن معين: "**عند عمرو ابن أبي سلمة عنه** [يعني: زهير بن محمد] **مناكير**". والحديث ذكره ابن عدي في "الكامل" (١٣٤/٥) ضمن منكرات زهير بن محمد التي تفرّد بها عن هشام.
انظر: "شرح معاني الآثار" (١٤٩٦)، "ميزان الاعتدال" (٨٤/٢)، "تهذيب التهذيب" (٣٤٩/٣)، "هدي الساري" (ص٤٣١).

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي عن جمع من الصحابة، منهم أبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وعائشة، وسعد بن زرارة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الشخير".

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٩٣٥/٧٤-٧٣/٣).

بِهِنّ في اللّيْلِ والنّهارِ، قُلِ: اللّهمّ إنّي أسْأَلُكَ صِحّةً في إيمانٍ، وإيمانًا في حُسْنِ خُلُقٍ، ونَجاحًا يَتْبَعُهُ فَلاحٌ، ورَحْمَةً مِنْكَ، وعافِيةً ومَغْفِرةً مِنْكَ ورِضْوانًا):

"أخرجه أحمد (٣٢١/٢)، والحاكم (٥٢٣/١)[١] من طريق عبد الله بن الوليد .. **وقال**:

"صحيح الإسناد". ولم يتعقّبه الذهبي بشيء، وعبد الله بن الوليد – وهو التّجيبي – ضعّفه الدارقطني جداً فقال: "لا يعتبر بحديثه"[٢].

وأما ابن حبان فذكره في "الثقات"، وتوسّط الحافظ بينهما فقال: "ليّن الحديث"".

٥٧٨ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٣٤/١-٥٣٧) عند حديث يرويه حميد بن مهران عن عطاء عن أبي هريرة عن سلمان الفارسي رضي الله عنهما مرفوعاً (**مَن قال: اللهمّ إني أُشْهِدُكَ، وأُشْهِدُ مَلائِكَتكَ وحَمَلةَ عَرْشِكَ، وأُشْهِدُ مَن في السّمواتِ ومَن في الأرضِ: أنك أنت الله، لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأشهد أنّ محمداً عبدُك ورسولُكَ ..**):

"أخرجه الحاكم (٥٢٣/١)[٣] من طريق حميد بن مهران .. **وقال**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وهو كما قالا ...

(استدراك): ثم تنبّهتُ لشيءٍ هام لا بدّ من ذِكْرِهِ وتحرير القول فيه، ألَا وهو:

لقد روى الحاكم هذا الحديث عن شيخه أبي العباس محمد بن يعقوب: ثنا أبو عبد الله أحمد ابن يحيى الحُجَري: ثنا زيد بن الحُباب: ثنا حميد بن مهران .. إلخ .. وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦٠٦٢/٢٧٠/٦)[٤] عن شيخه السّاجي: ثنا أحمد بن يحيى الصّوفي: ثنا زيد بن الحُباب: حدثني حميد مولى ابن علقمة المكي عن عطاء به ..

فيلاحظ أنّ في هذين الإسنادين اختلافاً في موضعين:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٩٣٦/٧٤/٣).

(٢) انظر: "سؤالات البرقاني" (٢٧٠)، ونصّ كلامه كاملاً: "ابن الوليد هو مصري، لا يعتبر به، ليس هو بالذي حدّث عنه أحمد بن حنبل، وابن حجيرة هو عبد الرحمن بن حجيرة مصري معروف، **ولا يثبت هذا الحديث**".

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٩٣٧/٧٥-٧٤/٣).

(٤) وأخرجه كذلك في "الدّعاء" (٣٠٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣٩٨/٣).

أحدهما: الخلاف في نسبة أحمد بن يحيى؛ ففي الأوّل: (الحُجري)، وفي الآخر (الصوفي)؛ فهل هما اثنان أم واحد؟ .. لكن يغلب على ظنّي أنهما واحد[١] ...

أما الاختلاف الآخر: فهو في تسمية شيخ زيد بن الحُباب، فسمّاه الحاكم (حميد بن مهران)، وقال الطبراني: (حميد مولى ابن علقمة المكي)[٢]؛ فما هو الصواب من القولين؟!

الذي يبدو لي والله أعلم أنه قول الطبراني وذلك لسببين:

الأوّل: أنّ حميداً المولى المكي هو الذي ذُكِر في الرواة عن عطاء، وفي شيوخ زيد بن الحُباب بخلاف حميد بن مهران[٣].

والآخر: أنّ "مستدرك الحاكم" **فيه أوهام كثيرة في الرِّجال والأسانيد**، كما يعرف ذلك من له عناية بدراسته ومعرفة برجاله، **كما وقعت له أخطاء كثيرة في تصحيح كثيرٍ مِن أسانيده**، وعلّلوا ذلك بأنه لم يُتَح له أن يُبَيِّضَهُ.

وإذا ترجّح أنه حميد المولى المكي؛ **فالإسناد حينئذ ضعيف، لا يصحّ**؛ لأنه مجهول؛ كما في "التقريب"؛ لأنه لم يرو عنه غير زيد بن الحُباب، فينبغي نقله مِن هنا إلى الكتاب الآخر".

٥٧٩ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠١٠/٣) عند حديث يرويه أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود ﷺ قال: مَرَّ بِي رسولُ الله ﷺ وأنا أُصَلِّي، فقال: «**سَلْ تُعْطَهْ يا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ** ..»:

"أخرجه الحاكم (٥٢٣/١-٥٢٤[٤] و٥٢٦) عن شعبة وعن الأعمش عن أبي إسحاق به. **وقال**: "صحيح؛ إذا سلم من الإرسال". وكذا قال الذهبي.

وليس بسالم من الإرسال؛ لأنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه[٥] – كما مضى مرارا –".

---

(١) قلت: الحجري – في إسناد الحاكم – هو أحمد بن يحيى بن المنذر الكوفي، قال الدارقطني: «صدوق» كما في «سؤالات الحاكم له» (ترجمة ٤). وأما أحمد بن يحيى الصّوفي، وهو ابن زكريا الأودي الكوفي العابد أبو جعفر، فهو من رجال «التهذيب». وهو ثقة بإطلاق، فقد وثقه أبو حاتم وابن حبان، وقال النسائي: «لا بأس به». وروى عنه هو والبخاري في «تاريخه» كما في «تهذيب الكمال» (٥١٨/١).

(٢) وكذلك قال البخاري في "تاريخه الأوسط" (٥٦٩/٣)، والبزّار في "مسنده" (٢٥٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣٩٨/٣).

(٣) وفي ترجمة حميد المكّي ذكره البخاري، وابن عدي، والذهبي ضمن منكراته.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧٥/٣-١٩٣٨/٧٦).

(٥) نعم؛ أبو عبيدة لم يسمع من أبيه في قول الأكثرين، لكنهم قبلوا حديثه عنه وصححوه؛ لأنه كان عارفاً بحديث أبيه، وسمع أحاديثه من أهل بيته، ومن أصحاب أبيه الكبار، ولم يأت فيها بما يُنكر.

٥٨٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٠/١٣) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي الصّهباء عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ: أنه كان يدعو: (**اللهمّ احْفَظْني بالإسلامِ قائِماً، واحفظنِي بالإسلامِ قاعِداً، واحفظني بالإسلامِ راقِداً** ..):

"أخرجه الحاكم (٥٢٥/١)[١]، **وقال**: "صحيح على شرط البخاري"! **ولم يتعقّبه الذهبي إلا بقوله**: "قلت: أبو الصّهباء لم يخرّج له البخاري"!

قلت: قال الذهبي في "الكاشف": "أبو الصّهباء الكوفي: عن سعيد بن جبير، وعنه حماد بن زيد وعِدّةٌ، ثقة". وقال أيضا في عبد الله بن صالح –وهو أبو صالح المصري، كاتب الليث –: "**فيه لين**". وقال الحافظ: "**صدوق كثير الغلط، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة**".

وسعيد بن أبي هلال: **كان اختلط**[٢].

ثم رأيتُ الحديث في "كتاب الدّعاء" للطبراني (١٤٧٤/٣-١٤٧٥)، أخرجه من الوجه المذكور، ولكن وقع فيه: (أبي المِصَفّى) ... مكان (أبي الصّهباء)، **فرأيتُ أنه لا بُدّ من التنبيه على أنّ هذا**

قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٣٤٢/٧): "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أنّ أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه –: قاله ابن المديني وغيره".

ونقل في "شرح العلل" (٥٤٤/١) عن يعقوب بن شيبة قوله: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – كما في "مجموع الفتاوى" (٤٠٤/٦) –: "ويقال: إنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه مُتَلَقٍّ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه .. ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يُخاف أن يكون هو الواسطة، فلهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه". وانظر: كتاب "مرويات أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود" (ص ١٠٠) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري. وقد صحّح حديثه هذا تحت رقم (٨٤)، وذكر له متابعة زِرّ بن حُبيش لأبي عبيدة، ونقل تصحيح الترمذي له [وصحّح هذا الألبانيُّ في "الصحيحة" (٢٣٠١)]. وذكر له شاهداً من حديث علي بن أبي طالب ﷺ، وصحّحه.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٧/٣-١٩٤١/٧٨).

(٢) حكاه السّاجي عن أحمد كما في "التقريب".

قلت: وقد حرّرتُ الكلام في اختلاط سعيد بن أبي هلال، وبيان مراد أحمد رحمه الله بذلك تحت رقم (١٠٤) من هذا البحث، فانظره غير مأمور.

هو الصواب، وأنّ ما في "المستدرك" [هو] من (الأوهام الكثيرة) التي وقعت فيه[1]؛ فإنّ (أبا المصفّى) هو الذي ذكروا في ترجمته أنه روى عن (... ابن أبي ليلى)، وعنه (سعيد بن أبي هلال) ... دون (أبي الصّهباء)، **وهو مجهول، كما قال الذهبي والعسقلاني**"[2].

٥٨١ – قال الألباني في "الضعيفة" (٦/٤٥٤-٤٥٥) عند حديث يرويه خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ﷺ قال: كان مِن دُعاء رسول الله ﷺ: (**اللهمّ إنا نسألكَ مُوجِباتِ رَحمتِك، وعَزائِمَ مَغفِرَتِك، والسّلامةَ مِن كلّ إثمٍ، والغَنيمةَ مِن كلّ بِرٍّ، والفَوْزَ بالجنّةِ، والنّجاةَ بِعَوْنِكَ مِنَ النّارِ**):

"**ضعيف جدا**. أخرجه الحاكم (١/٥٢٥)[3] .. **وقال**: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **لكن خلف بن خليفة متكلم فيه مِن قِبَل حفظه حتى اتّهمه بعضهم**، فقال الذهبي نفسه في "الضعفاء": "صدوق، قال ابن عيينة: يكذب".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، اختلط في الآخر، وادّعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد".

قلت: فمثله ضعيف الحديث حتى يتبين أنه حدّث به قبل الاختلاط، أو يأتي ما يشهد له ..

ثم إنّ الحديث أخرجه الحاكم أيضاً (١/٥٣٣-٥٣٤) من طريق خلف بن خليفة بزيادة في أوّله وآخره؛ وقال: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: حميد متروك".

قلت: فتأمل كيف تناقض الذهبي فضلاً عن الحاكم، على أنّ تناقض هذا أَيْسَر من الذهبي!

وعلى كلّ حال، فهذه علة أخرى أهمّ من الأولى؛ لشدّة ضعف حميد الأعرج هذا.

ومما ينبغي أن يستفاد بهذه المناسبة أنّ حميدا هذا؛ هو غير حميد بن قيس الأعرج، فهذا مكي ثقة محتجٌّ به في "الصحيحين"، وذاك كوفي واهي".

– وانظر: حاشية تحقيق "رياض الصالحين" للنووي (ص٥٠٩).

---

(١) علّق محقّقوا طبعة دار المنهاج على لفظة (الصّهباء) بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التّلخيص"، و"الإتحاف"، وكذا رواه البيهقي عن المصنّف كما في "الدّعوات الكبير" (١/٣٤٥) .. ونحن نجزم بأنّ هذا خطأٌ، وأنّ صواب الرواية: (سعيد بن أبي هلال عن أبي المصَفّى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، كما رواه ابن أبي عاصم في "السُّنّة" (ص٢٦٩)، والطبراني في "الدّعاء" (٣/١٤٧٤)، واللالكائي في "الاعتقاد" (٢/٦٥١) ..".

(٢) انظر: "ميزان الاعتدال" (٤/٥٧٣)، "تقريب التهذيب".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٧٨-٧٩/١٩٤٢).

٥٨٢ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٣/١٠١٠) عند حديث يرويه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة قال: سُئِل عبد الله بن مسعود ﷺ عن الدّعاء الذي دعوتَ به حين قال النبي ﷺ له: «**سَلْ تُعْطَهْ**». قال: قلت: (اللهمّ إني أسألك أيماناً لا يرتدّ، ونعيماً لا يَنْفَدْ، ومرافقة نبيّك محمد ﷺ في أعلى دَرَجِ الجَنّةِ؛ جَنّةِ الخُلْدِ):

"أخرجه الحاكم (١/٥٢٣-٥٢٤ و٥٢٦[١]) عن شعبة وعن الأعمش عن أبي إسحاق به. **وقال:** "صحيح؛ إذا سلم من الإرسال"[٢]. وكذا قال الذهبي.

وليس بسالم من الإرسال؛ لأنّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه[٣] -كما مضى مرارا -".

٥٨٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٥٠٩-٥١٠) عند حديث يرويه حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن حسين بن عليّ بن الحسين عن محمد بن عليّ بن الحسين عن أبيه عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: كان مِن دُعاء رسول الله ﷺ: (**اللّهمّ أَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وبَصَرِي حَتَّى تَجْعَلَهُما الوارِثَ مِنّي، وعافِنِي في دِيني وجَسَدِي، وانْصُرْنِي ممّنْ ظَلَمَنِي حتّى تُرِيَنِي فِيهِ ثَأْرِي** ..)[٤]:

"أخرجه الحاكم (١/٥٢٧)[٥]، **وقال:** "صحيح الإسناد، وحسين بن عليّ هو حسين الأصغر الذي أدركه عبد الله بن المبارك، وروى عنه حديث مواقيت الصلاة".

قلت: ووافقه الذهبي على تصحيحه، وهو كما قالا؛ فإنّ حسيناً هذا ثقة، **لكن عليّ بن الحسين بن علي؛** قال أبو زرعة: "لم يدرك جَدّهُ عليّاً". ذكره العَلائي في "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (ص ٢٩٤/٥٣٩)، وعليه؛ **فهو منقطع،** والله سبحانه وتعالى أعلم"[٦].

٥٨٤ – قال الألباني في حاشية تحقيق "الكَلِمُ الطّيب" لشيخ الإسلام (ص١٦٧) عند حديث يرويه أبو صالح كاتب اللّيث بن سعد عن الليث بن سعد عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن عبد

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٨٠/١٩٤٥).

(٢) هذا قاله في الموضع الأوّل، وأما في الموضع الثاني فقد جزم بصحته حيث قال: "صحيح الإسناد".

(٣) انظر التعليق على هذا الكلام في الموضع الأوّل، وقد مضى قريباً تحت رقم (٥٧٩).

(٤) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي عن جمع من الصحابة، منهم أبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وعائشة، وسعد بن زرارة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الشخير". وقد سبق قريباً من حديث أبي هريرة تحت رقم (٥٧٦).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣/٨٣/١٩٥٠).

(٦) وأعلّه بالإرسال أبو الحسن الدارقطني كما في "أطراف الغرائب" (٤٥٤٢).

قلت: وخرّجه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣/٨٧) ثم قال: "هذا حديث حسن، ورواته ثقات، أخرجه الحاكم وصححه. **وفيه نظر؛ لأنّ عليَّ بن الحسين لم يسمع من جدّه علي بن أبي طالب، بل قيل: إنه ولد بعده**".

الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «**اللّهمّ اغْفِرْ لِي ما قدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ، وما أَسْرَرْتُ وما أَعْلَنْتُ، وما أنت أَعْلَمُ بِهِ مِنّي، اللهمّ ارْزُقْنِي مِنْ طاعَتِكَ ما تَحُولُ بَيْنِي وبيْنَ مَعْصِيَتكَ ... كان رسول الله ﷺ يختم بِهِنّ مَجْلِسَهُ**» تعليقاً على تحسين الترمذي له:

"وهو كما قال، وأخرجه ابن السنّي أيضاً (٤٤٠) من طريق النسائي.. والحاكم (١/٥٢٨)[١]، **وقال**: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي!!"[٢].

٥٨٥ – قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٦٠) عند حديث يرويه درّاج أبو السَّمْح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً «**قال موسى عليه السّلام: يا رَبِّ عَلِّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ به وأَدْعُوكَ به، قال: يا موسى، قُلْ: لا إله إلّا اللّهُ، قال: يا رَبِّ كُلُّ عِبادِكَ يقولُ هذا .. قال: يا موسى، لو أنّ السّماواتِ السَّبْعَ، وعامِرَهُنّ غَيْرِي، والأَرَضِينَ السَّبْعَ في كِفّةٍ، ولا إله إلّا اللّهُ في كِفّةٍ مالَتْ بِهِنّ لا إله إلّا اللّهُ**» تعليقاً على تصحيح الحاكم[٣] لإسناده:

"**كذا قال**، ودرّاج ضعيف عن أبي الهيثم كما تقدّم مراراً"[٤].

– وانظر: التعليق على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢/٤٣٦).

٥٨٦ – قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢٨-٢٩) عند حديث يرويه هلال بن خبّاب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ النبيَّ ﷺ قال لعمّه: (**أَكْثِرِ الدُّعاءَ بالعافِيَةِ**):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٨٤/١٩٥١).

(٢) هذا الإسناد ليس على شرط البخاري؛ فخالد بن أبي عمران لم يخرّج له البخاري شيئاً، وعبد الله بن صالح خرّج له البخاري تعليقاً، وفيه ضعف، قال في "التقريب": "صدوق كثير الغلط ثبتٌ في كتابه". ولأجل هذا تعجّب الشيخ رحمه الله. والحديث له طريق آخر، ولهذا وافق الشيخُ الترمذيَّ على تحسينه.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٨٥/١٩٥٣).

(٤) ومن ذلك ما تقدّم قريباً تحت رقم (٥٦٣)، فانظره، وانظر التّعليق عليه. وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظرها في هذا البحث تحت رقم (٤١٥).

والحديث أعلّه ابن القطّان الفاسي بدرّاج في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٣٧٦ ، ٦٤٨).

قلت: ويشهد لفضل كلمة التوحيد الوارد فيه حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وفيه قصّة (إنّ نوحا عليه السّلام لما حضرته الوفاة، دعا ابنيه، فقال: إني قاصر عليكما الوصية، آمركما باثنتين، وأنهاكما عن اثنتين، أنهاكما عن الشرك والكبر، وآمركما بلا إله إلا الله؛ فإنّ السّماوات والأرض وما فيهما لو وُضِعت في كفّة الميزان، ووضعت لا إله إلا الله في الكفّة الأخرى، كانت أرجح، ولو أنّ السّماوات والأرض كانتا حلقة، فوضعت لا إله إلا الله عليهما، لفصمتها، أو لقصمتها).

أخرجه أحمد (١١/٦٧٠) وغيره، وصحّح إسناده الشيخان أحمد شاكر وشعيب رحمهما الله في حاشيتهما على "المسند".

"أخرجه الطبراني (رقم ١١٩٠٨) والحاكم (٥٢٩/١)[١] .. **وقال الحاكم**:
"صحيح على شرط البخاري، وقد رُوي بلفظ آخر". ووافقه الذهبي.
قال الضياء عقبه: "قلت: وهلال بن خبّاب وثّقه الإمام أحمد ويحيى بن معين وغيرهما، وقال إبراهيم بن الجنيد: سألت يحيى بن معين عن هلال بن خبّاب؟ وقلت: إنّ يحيى القطان يزعم أنه تغيّر قبل أن يموت واختلط. فقال يحيى: لا، ما اختلط، ولا تغير. قلت ليحيى: فثقةٌ هو؟ قال: ثقة مأمون"[٢].
قلت: يبدو من مجموع أقوال الأئمة فيه أنه تغيّر قليلاً في آخر عمره، ولذلك قال الحافظ فيه: "صدوق تغيّر بآخره". **لكن لم يخرّج له البخاري، فالحديث حسن فقط**"[٣].
٥٨٧ – قال الألباني في "الضعيفة" (٤٦٤/٦) عند حديث يرويه حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: (**اللهمّ عافِني في جَسَدي، وعافِني في بَصَرِي، واجْعله الوارِثَ منّي، لا إله إلا اللهُ الحليمُ الكريمُ، سبحان الله ربِّ العرشِ العظيم، الحمدُ لله ربِّ العالمين**):
"أخرجه الترمذي (٢٦١/٢)، والحاكم (٣٥٨٠/١ [كذا، والصواب: ٥٣٠])[٤]..
وقال الترمذي: "حديث حسن غريب سمعت محمداً (يعني البخاري) يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً. والله أعلم".
قلت: وهو ثقة جليل فقيه، ولكنه كان كثير التدليس كما في "التقريب"، وقد أدرك ابن عمر وغيره من الصحابة فَلَأَن يُدرِك عروة بن الزبير مِن باب أولى، فلولا أنه مدلس لكان الإسناد متصلاً قويّاً[٥].
وقال الحاكم عقبه: "صحيح الإسناد إنْ سلم سماع حبيب من عروة".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٦/٣-١٩٥٦/٨٧).
(٢) وقال يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ": (٩٠/٣): "ثقة، **إلا أنه تغيّر**، عمل فيه السِّنّ". وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢٧١/٦) وقال: "في حديثه وهم, وتغيّر بأخرة". وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطىء ويخالف".
وقال أبو أحمد الحاكم: "تغير بأخرة". وقال السّاجي: "في حديثه وهم، تغير بأخرة".
وانظر: "تهذيب الكمال" (٣٣٢/٣٠)، إكمال تهذيب الكمال (١٧٤/١٢).
(٣) قلت: وللحديث طرق وشواهد صحّحه بها الشيخ، فانظرها في تتمة تخريجه.
(٤) في طبعة دار المنهاج (١٩٥٨/٨٧/٣).
(٥) قلت: قد نفى سماعه من عروة جماهير النّقّاد: (سفيان الثوري، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والبخاري .. وغيرهم) بل حكى أبو حاتم الرازي اتّفاقهم على ذلك، فقال كما في "المراسيل" لابنه (ص١٩٢):

وتعقّبه الذهبي بأنّ فيه عنده بكر بن بكّار، قال النسائي: "ليس بثقة".

قلت: **لكن طريق الجماعة سالمة منه، فالعلة العنعنة فقط**"[1].

٥٨٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٥٧/٣) عند حديث يرويه آدم بن أبي إياس عن شيبان بن عبد الرحمن عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقول في دُعائِه: (**اللّهمّ إنّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ العَجْزِ والكَسَلِ، والجُبْنِ والبُخْلِ، والهَرَمِ والقَسْوةِ والغَفْلةِ ..**):

"أخرجه ابن حبان (٢٤٤٦)، والحاكم (٥٣٠/١)[2] من طريقين عن قتادة به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: **إسناده عند الحاكم على شرط البخاري فقط؛ فإنّ فيه آدم بن أبي إياس لم يخرّج له مسلم** .."[3].

٥٨٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٥/٤) عند حديث يرويه حُيَيُّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحُبُليّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ كان يَدْعُو بهؤلاءِ الكلماتِ: (**اللهمّ إني أعوذُ بكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ، وغَلَبَةِ العَدُوّ، وشَماتَةِ الأعْداءِ**):

"حبيب بن أبي ثابت لا يثبت له السّماع من عروة بن الزبير، وهو قد سمع ممن هو أكبر منه، **غير أنّ أهل الحديث قد اتّفقوا على ذلك، واتّفاق أهل الحديث على شيء يكون حجّة**".

وقد نقل الشيخ نفسه رحمه الله قول أبي حاتم هذا في "صحيح أبي داود" (٣٢٠/١) مقراً له.

(١) وقد صحّح حديثه هذا أبو داود، فقال عقب حديث برقم (١٨٠): "وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة ابن الزبير عن عائشة حديثًا صحيحًا". قال الألباني رحمه الله في "صحيح أبي داود" (٣٢٧/١) عقب قول أبي داود هذا: "قال العلماء: يشير إلى حديث أخرجه الترمذي في "الدعوات" (٢٦١/٢ – طبع بولاق) قال: حدثنا أبو كُرَيب: حدثنا معاوية بن هشام عن حمزة الزيات ... به قالت: كان رسول الله ﷺ يقول: (اللهم عافني في جسدي ..).

وقال الترمذي: "هذا حديث غريب –وفي بعض النسخ: حسن غريب–". قال: "سمعت محمدًا يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير شيئًا"!".

قلت: وتصحيح أبي داود لحديثه هذا لا يلزم منه أنّ أبا داود يرى صحّة سماعه من عروة؛ فقد يكون عنى بذلك تصحيح المتن فقط، والله أعلم. وقال الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "سنن أبي داود" تعليقاً على كلام أبي داود هذا: "أخرج الترمذي (٣٧٨٦) من طريق حمزة بن حبيب الزيات عن حبيب بن أبي ثابت ... الحديث. ورجاله ثقات، ونقل الترمذي عن البخاري إعلاله بأنّ حبيباً لم يسمع من عروة بن الزُّبير! وهو حديث حسن بطرقه وشواهده".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٨٨/٣-١٩٦١/٨٩).

(٣) قلت: والحديث أصله في الصحيحين بغير هذا التّمام من طرق عن أنس ﷺ.

"أخرجه النسائي (٢/٣١٦، ٣١٧) والحاكم (١/١٠٤[كذا والصواب: ٥٣١])[١]، وأحمد (٢/١٧٣) من طريق حيي بن عبد الله ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم".

وأقول: حُيَي هذا صدوق يهم كما في "التقريب"[٢]، **فالإسناد حسن.**

وأخرج مسلم (٨/٧٦)، والنسائي الجملةَ الأخيرة منه من حديث أبي هريرة من فعله ﷺ. وأخرجه البخاري (٤/٢٥٦) من قوله ﷺ بلفظ: (تعوّذوا بالله من جَهْدِ البلاء، ودَرَكِ الشّقاء، وسُوءِ القضاء، وشَماتة الأعداء).

وعند البخاري أيضا (٤/٢٠٠) من حديث أنس استعاذته ﷺ من أشياء ذكرها منها: (ضلع الدين، وغلبة الرجال)"[٣].

٥٩٠ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٣٥٥) عند حديث يرويه محمد بن مصعب القُرْقُساني عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جعفر بن عياض عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً **(تَعَوَّذُوا باللهِ مِنَ الفَقْرِ، والقِلّةِ والذِّلّةِ، وأَنْ تَظْلِمَ، أو تُظْلَمَ)** بعد أنْ خرّجه من طريق حماد بن سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ كان يقول: (**اللهم إني أعوذ بك من الفقر** ..):

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٨٩/١٩٦٢).

(٢) ولم يخرّج له مسلم شيئاً. وهو مختلف فيه، والأكثرون على تليينه؛ قال فيه أحمد: "أحاديثه مناكير". وقال البخاري: "فيه نظرٌ". وقال النسائي: "ليس بالقويّ"، وقال في موضع آخر: "ليس ممن يعتمد عليه". وقال ابن معين: "ليس به بأس". وقال مرّة: "صالح الحديث، ليس بذاك القويّ". وذكره العقيلي في "الضعفاء" (٢/١٨٨). وقال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (١٥٠١): "مِن خيار أهل مصر ومتقنيهم، وكان شيخاً جليلاً فاضلاً". وقال الذهبي في "الميزان": "وحسّن له الترمذي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب (فيمن فرّق بين والدة وولدها). وقال: "ما أنصفه ابن عدي، فإنه ساق في ترجمته عدّة أحاديث من رواية ابن لهيعة عنه، كان ينبغي أن تكون في ترجمة ابن لهيعة". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم".

(٣) قلت: ويشهد للجملة الأولى منه والثانية، حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يتعوّذ من ثمان: (الهمّ، والحزن، والعجز، والكسل، والبخل، والجبن، **وغلبة الدين، وغلبة العدو**). أخرجه أحمد (١٢٢٢٥) عن يزيد بن هارون عن المسعودي عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس به. "وهذا إسناد جيد، والمسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ثقة إلا أنه كان قد اختلط في آخر عمره، وروى يزيد بن هارون عنه بعد اختلاطه فيما قالوا، لكن قد تابع المسعودي في هذا الحديث غير واحد من الثقات، فبان أنه أدى الحديث على وجهه .. وعمرو بن أبي عمرو –وهو مولى المطلب– صدوق جيّد الحديث". اهـ من كلام الشيخ شعيب ومن معه على هذا الحديث في حاشيتهم على المسند.

"قلت: وسنده صحيح[1], وأشار النسائي إلى أنّ له علة فقال: "خالفه الأوزاعي".

ثم ساق من طريق الوليد عن أبي عمرو – هو الأوزاعي – قال: حدثني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة قال: حدثني جعفر بن عياض قال: حدثني أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **(تعوّذوا بالله من الفقر والقلّة والذِّلّة، وأن تظلم أو تظلم)**.

قلت: لكن الوليد وهو ابن مسلم الدمشقي وإن كان ثقة، فإنه كثير التدليس والتسوية كما قال الحافظ في "التقريب"، فأخشى أنْ يكون تلقّاه عن بعض الضُّعفاء رواه عن الأوزاعي، ثم أسقطه الوليد، فقد رأيتُ في "مسند الإمام أحمد" (٢/٥٤٠): حدثنا محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعي به. فابن مصعب هذا وهو القرقساني صدوق كثير الخطأ كما قال الحافظ أيضاً، فلا يحتجّ به أصلاً فكيف عند مخالفته لمثل حماد بن سلمة؟!

ومِنَ الجائز أنْ يكون هو الواسطة بين الوليد والأوزاعي، ومِن طريقه أخرجه ابن ماجه (٣٨٤٢)، **والحاكم** (١/٥٣١)[2]، **ولكنه قال**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"[3].

– وقال في "الصحيحة" (٣/٤٣٠-٤٣١) عند الحديث السّابق:

"أخرجه النسائي (٢/٣١٥) .. والحاكم (١/٥٣١) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. **وهو منه غريبٌ**؛ فقد قال في ترجمة جعفر بن عياض من "الميزان": "تفرّد عنه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، لا يعرف". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". يعني عند المتابعة.

وقد وجدت له شاهداً من حديث عبادة بن الصّامت .."[4].

---

(١) يعني: طريق حماد بن سلمة.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٩٠/١٩٦٤).

(٣) وجهُ تعجُّبِ الشيخِ رحمه الله من تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له؛ هو أنّ الحاكم خرّجه من طريق القرقساني، وقد علمتَ أنه ضعيف، ومع ضعفه خالف حماد بن سلمة في إسناده كما بيّن الشيخ ..

قلت: وفي إسناد الحاكم –أيضاً– جعفر بن عياض، وهو مجهول كما سيذكر الشيخ بعد قليل في الموضع الثاني.

(٤) قلت: وقد خرّج الحافظ ابن حجر الحديث من طريق محمد بن مصعب القرقساني في "نتائج الأفكار" (٥/٢٨٢) ثم قال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه. أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن مصعب. وأخرجه ابن حبان والحاكم من وجه آخر عن محمد. وجعفر بن عياض لا يعرف، وقد خولف فيه الأوزاعي ...

٥٩١ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٢٣/٣) عند حديث يرويه أبو أسامة عن مسعر عن زياد بن علاقة عن عمّه [قطبة بن مالك] قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (**اللهم جَنِّبني مُنكراتِ الأخلاقِ، والأهواءِ، والأعمالِ والأدْواءِ**):

"وقال الحاكم (٥٣٢/١)[١]: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وهو – عندي – على شرطهما"[٢].

٥٩٢ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٥٨/٣) عند حديث يرويه حَيْوَةُ بن شُريح عن دَرّاج أبي السَّمْح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (**أَعُوذُ باللهِ مِنَ الكُفْرِ والدَّيْنِ**). فقال رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، وتَعْدِلُ الكُفْرَ بِالدَّيْنِ؟ قال: (**نَعَمْ**):

"أخرجه النسائي .. وابن حبان .. وكذا الحاكم (٥٣٢/١)[٣] من طريق حيوة بن شريح عن درّاج به, إلا أنه قال: (الدّين) بدل (الفقر). **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفي ذلك نظرٌ**؛ فإنّ درّاجاً قال في "التقريب": "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعفٌ". وهذا من حديثه عنه"[٤].

– وانظر: "غاية المرام" (ص١٦٥)، "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص١٠)، حاشية "هداية الرواة" (٢٧/٣).

ثم أخرجه الحافظ من طريق حماد بن سلمة .. ثم قال: هذا حديث حسن من هذا الوجه. أخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل .. وأخرجه الحاكم من وجهين آخرين عن موسى. وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن حماد. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، **وهو كما قال**، لكن اختلاف الأوزاعي وحماد في رواية عن أبي هريرة يحطّه عن درجة الصحة". اهـ

وحكى الدارقطني في "العلل" (٣٢٥/١٠) الاختلاف فيه على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة بين الأوزاعي وحماد ابن سلمة ولم يرجّح شيئاً.

(١) في طبعة دار المنهاج (١٩٦٦/٩١/٣).

(٢) قلت: قطبة بن مالك (صحابيُّ الحديث) لم يخرّج له البخاري في صحيحه، وإنما أخرج له في "خلق أفعال العباد"، ولهذا اقتصر الشيخ نفسه على تصحيحه فقط في "ظلال السّنّة" (١٣).

والحديث صحّحه الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٠٨٤).

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٩٦٧/٩١/٣).

(٤) قلت: استقر رأي الشيخ على تحسين حديث درّاج عن غير أبي الهثم، بعد أن كان يضعّف روايته مطلقاً، وقد بيّنت ذلك تحت رقمي (٤١٥) و(٩٤٦)، وبيّنت رجحان قول الشيخ القديم، وأنّ رواية درّاج ضعيفة مطلقاً سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره. وانظر تراجع الشيخ في "الصحيحة" تحت أرقام (٣٣٥٠، ٣٤٧٠، ٣٤٧٩).

٥٩٣ – قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٥٢/٧) عند حديث يرويه سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة: أنّ النبيّ ﷺ كان يقول في دعائه: **(اللهمّ إنّي أعوذُ بكَ مِن جارِ السُّوءِ في دارِ المُقامةِ؛ فإنّ جارَ البادِيَةِ يَتَحَوّلُ)**:

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١١٧) .. والحاكم في "المستدرك" (٥٣٢/١)[١] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي! **وفيه نظر**؛ لأنّ مسلماً إنما أخرج لابن عجلان متابعة[٢]، وقال الحافظ: "اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة".

فالحديث حسن فقط أو قريب منه؛ لكنه صحيح بما يأتي له من الشواهد ..".

– وانظر: "الصحيحة" (٤٢٩/٣).

٥٩٤ – قال الألباني في "الإرواء" (٣٥٦/٣) عند حديث يرويه أبو عاصم النّبيل عن عثمان الشَّحّام عن مسلم بن أبي بكرة قال: سمعني أبي وأنا أقول **(اللّهمّ إنّي أعُوذُ بِكَ مِنَ الهَمِّ والكَسلِ، وعذابِ القَبْرِ**. فقال: يا بُنَيَّ ممّنْ سَمِعْتَ هذا؟ قلتُ: سَمِعْتُكَ تَقُولُهُنّ. قال: الْزَمْهُنَّ فإنِّي سَمِعْتُهُنَّ منْ رسولِ الله ﷺ يَقُولُهُنَّ) بعد أنْ خرّجه من طرق عن عثمان الشَّحّام به بلفظ (الكفر والفقر) بدل (الهَمِّ والكَسَلِ)، وصحّح سنده على شرط مسلم:

"وقد أخرجه الترمذي (٢٦٤/٢)، والحاكم (٥٣٣/١)[٣] من طريق أبي عاصم النّبيل حدّثنا عثمان الشّحّام به إلا أنه قال: (مِنَ الهمّ والكسل) بَدَلَ (مِنَ الكُفْرِ والفقرِ).

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: **والرواية الأولى**[٤] **أصحّ لاتّفاق جماعة مِنَ الثّقات عليها كما سبقت الإشارة إليه، فرواية أبي عاصم شاذّة**. ويؤيد ذلك أنّ له طريقاً أخرى عن أبي بكرة ..".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٩١/٣-١٩٦٨/٩٢).

(٢) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

قلت: ولم يخرّج له مسلم عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٩٧١/٩٣/٣).

(٤) يعني: رواية الجماعة التي بلفظ (مِنَ الكُفْرِ والفقرِ).

٥٩٥ – قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٥٥٢-٥٥٣) عند حديث يرويه عبد الله بن عامر الأسلمي عن الوليد بن عبد الرحمن عن جُبير بن نُفير عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً (**اسْتَعِيذُوا باللهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي إلى طَبَعٍ، ومِنْ طَمَعٍ في غيرِ مَطْمَعٍ، ومِنْ طَمَعٍ حِين لا مَطْمَعَ**):

"أخرجه أحمد (٥/٢٣٢ و٢٤٧) ... ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١/٥٣٣)[١] **وقال**:

"مستقيم الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: **وهذا مِن عجائبه**؛ فإنه قال في ترجمة الأسلمي هذا من "الميزان": "ضعّفه أحمد والنسائي والدارقطني، وقال يحيى: ليس بشيء. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وسئل عنه ابن المديني فقال: ذاك عندنا ضعيف ضعيف". ثم لم يحكِ عن أحدٍ توثيقه. ولذلك قال في "الكاشف": "ضعيف". وكذا قال الحافظ في "التقريب"، ومِن قبله شيخه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٠/١٤٤) وبه أعلّ الحديث، **وبه استدرك المناوي في "الفيض" على الذهبي إقراره المتقدم للحاكم فأصاب**"[٢].

٥٩٦ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" (٣/٢٥-٢٦) عند حديث يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن بُريد بن أبي مريم عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً «**مَنْ سَأَلَ اللهَ الجَنّةَ ثلاثًا قالتِ الجَنّةُ: اللّهمّ أَدْخِلْهُ الجَنّةَ، ومَنْ تَعَوّذَ باللهِ مِنَ النّارِ ثلاثًا قالتِ النّارُ: اللّهمّ أَعِذْهُ مِنَ النّارِ**»:

" .. عند ابن ماجه (٤٣٤٠) .. والحاكم (١/٥٣٤-٥٣٥)[٣] .. **وقال الحاكم**:

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/٩٣-١٩٧٣/٩٤).

(٢) قلت: ثم ذكر الشيخ في تتمة تخريجه شاهداً من حديث عوف بن مالك، وأعلّه بالاضطراب، وقال في خاتمة البحث: "وبالجملة فقد اضطرب الرواة في ضبط إسناد هذا الحديث، ويمكن تلخيص ذلك بالوجوه التالية:

الأول: عبد الله بن عامر الأسلمي بسنده عن جبير بن نفير عن معاذ. وفي رواية عنه لم يذكر معاذا فأرسله.

الثاني: إسحاق بن إبراهيم بإسناده عن يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن عوف بن مالك. فذكر عوفا مكان معاذ!

الثالث: إسماعيل بن عياش بسنده عن يحيى بن جابر عن عوف بن مالك. فأسقط من بين يحيى وعوف عبد الرحمن بن جبير وأباه، وفي رواية جعل المقدام مكان عوف. وأصحّ هذه الوجوه الأخير منها على انقطاعه واضطرابه.

والخلاصة: أنّ الحديث ضعيف لا تطمئن النفس لشيء من هذه الطرق لاضطرابها وضعف بعض رواتها. والله سبحانه وتعالى أعلم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/٩٥-١٩٧٧/٩٦).

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وفيه: أنّ أبا إسحاق – وهو السّبيعي – مدلّس، وقد عنعنه، وكان اختلط أيضاً.

لكن تابعه ابنه يونس؛ فقال: حدثني بُريد بن أبي مريم .. به.

أخرجه أحمد (٣/٢٦٢)، فصحّ الحديث، والحمد لله تعالى"[١].

٥٩٧ – قال الألباني في حاشية تخريج "فقه السِّيرة" للغزالي (ص ١٠٠) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن يونس بن سُلَيم بإسناده عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاريّ عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: **(كان إذا أُنزِل على رسول الله الوحيُ نَسْمَعُ عند وجهِهِ كدَوِيِّ النَّحْلِ ..)**:

"حديث ضعيف، أخرجه الترمذي (٢/١٥١- ١٥٢)، وذَكَرَ أنّ في سنده اختلافاً. ومداره على يونس بن سُلَيم، رواه عنه عبد الرزاق، **ويونس هذا مجهول**، ومن طريقه أخرجه أحمد، رقم (٢٢٣)، والحاكم (١/٥٣٥[٢] و٢/٣٩٢)، والنسائي كما نقلوا عنه، وقال: "هذا حديث منكر لا نعلم أحداً رواه غير يونس، ويونس لا نعرفه"، **وقال الحاكم**: «صحيح الإسناد». **وهذا من تساهله. وأما الذهبي فتناقض**، فإنه في الموضع الأوّل وافق الحاكم على تصحيحه، واغترّ بذلك الشيخ أحمد شاكر، وأما في الموضع الآخر فقد تعقّبه بقوله: «قلت: سئل عبد الرزاق عن شيخه ذا، فقال: أظنه لا شيء»، وفي "الميزان" أَقَرّ النسائيَّ على قوله: «هذا حديث منكر»[٣]، وتوثيق ابن حبان لابن سُلَيم هذا، مما لا يعتدّ به، لا سيما وتلميذه عبد الرزاق أدرى به من ابن حبان".

٥٩٨ – قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٨-٩) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن إسحاق عن عبد الرحمن بن معاوية عن ابن أبي ذُباب عن سهل بن سعد ﷺ قال: «**ما رأيتُ النبيَّ ﷺ شاهِراً يَدَيْهِ، يَدْعُو على مِنْبَرِهِ ولا غَيْرِهِ، كان يَجْعَلُ أُصْبُعَيْهِ بِحِذاءِ مَنْكِبَيْهِ ويَدْعُو**»:

قلت: **وهذا إسناد ضعيف؛** علته عبد الرحمن بن معاوية – وهو ابن الحويرث، أبو الحويرث المدني–. قال مالك والنسائي: "ليس بثقة". وقال ابن معين وغيره: "لا يحتجّ به". ووثّقه في رواية. وقال الحافظ: "صدوق سيئ الحفظ" .. وأعلّه المنذري بعلة أخرى أيضاً فقال (٢/٢٠): "في إسناده عبد

---

(١) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٢٣) من الطريقين وقال: "هذا حديث صحيح".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/٩٦-٩٧/١٩٧٨).

(٣) واستنكره على يونس أيضاً: العقيلي في "الضعفاء" (٦/٤٥١) وقال: "لا يُتابَع على حديثه، ولا يُعرَف إلاَّ به"، وابن عدي في "الكامل" (١٠/٤٧٥) وقال: "وهذا يرويه عبد الرّزّاق عن يونس بن سليم .. ليس بالمعروف، وقال ابن معين: لا أعرفه إلا أنّ عبد الرّزّاق يروي عنه. ويونس بن سليم يعرف بهذا الحديث".

الرحمن بن إسحاق القرشي المديني – ويقال له: عبّاد بن إسحاق–، وعبد الرحمن بن معاوية .. وفيهما مقال".

قلت: وابن إسحاق حسن الحديث عندنا[١]؛ فالعلّة من شيخه.

وأخرجه أحمد (٣٣٧/٥) .. والحاكم (٥٣٥/١- ٥٣٦)[٢] – **وصحّحه! ووافقه الذهبي!** – .. **ويزيدُ الحديثَ ضعفاً**: أنّ أبا الحويرث هذا [اضطرب] اضطراباً شديداً في متنه؛ فرواية المؤلف [يعني: أبا داود] صريحة في نفي رفع يديه – على المنبر وغيره – نفياً مطلقاً، وكذلك رواية ابن خزيمة وابن حبان، بخلاف رواية أحمد فإنه قال: (ما كان يدعو إلا يضع يديه حذو منكبيه). **وقال الحاكم**: (يجعل إصبعيه بحذاء منكبيه!) ..".

٥٩٩ – قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (٨٥٨/٣) عند حديث يرويه محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رَجُلاً كان يَدْعُو بأَصْبُعَيْهِ، فقال رسول الله ﷺ: «**أَحِّدْ، أَحِّدْ**»:

"أخرجه النسائي (١٨٧/١)، والترمذي (٣٧٣/٢ – طبع بولاق)، والحاكم (٥٣٦/١)[٣] من طريق محمد بن عجلان .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب"! **وكذا صحّحه الحاكم** – كما يأتي –! **وإنما هو حسن فقط؛ للخلاف في ابن عجلان**[٤]. نعم لم يتفرد به .."[٥].

٦٠٠ – قال الألباني في حاشية "هداية الرواة" (٤١٣/٢) عند حديث خرّجه الحاكم من طريق وهيب بن خالد عن صالح بن حيّان[٦] عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا سألتُم اللهَ فاسألوه ببُطون أَكُفِّكُم** ..):

---

(١) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق رُمِي بالقدر". وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة، وضعّفه بعضهم، وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه".

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٩٨١/٩٨/٣).

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٩٨٢/٩٩-٩٨/٣).

(٤) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً". وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة".

(٥) قلت: ثم ذكر الشيخ في تتمة تخريجه شاهدين للحديث من حديث سعد بن أبي وقّاص، وأنس بن مالك رضي الله عنهما. وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٢٧٥).

(٦) علّق هنا محقّقوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في النُّسخ الخطّية كلّها، و"التلخيص"، وهو تصحيف، وصوابه: (صالح بن حسّان)، كما في "الإتحاف"، ومصادر تخريج الحديث".

"وقد سمّاه ابن ماجه (١١٩٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١/٩٨/٣): (صالح بن حسّان). وكذا سماه في "المستدرك" (٥٣٦/١)[١]؛ ولكن وقع فيه: (صالح بن حيّان)! **وهو تحريف**؛ وإنما هو: حسّان، وهو متروك الحديث".

٦٠١ – قال الألباني في "الصحيحة" (٥٣٢/١-٥٣٣) عند حديث يرويه أبو معاوية عن عبد الرحمن بن إسحاق القرشي عن سيّار أبي الحكم عن أبي وائل عن عليّ بن أبي طالب ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (**اللهمَّ اكْفِنِي بِحلالِكَ عن حَرامِكَ، وأَغْنِنِي بفَضْلِكَ عَمّنْ سِواكَ**):

"أخرجه الترمذي (٢٧٦/٤)، والحاكم (٥٣٨/١)[٢] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن غريب" .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي ..

قلت: **والصّواب أنه حسن الإسناد** – كما قال الترمذي –؛ فإنّ عبد الرحمن بن إسحاق هذا .. مختلفٌ فيه، وقد وثّقه ابن معين والبخاري، وقال أحمد: "صالح الحديث".

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من ابن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، وليس بثبت، وهو أصلح من الواسطي". وقال النسائي وابن خزيمة: "ليس به بأس". وقال ابن عدي: "في حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه، وهو صالح الحديث كما قال أحمد". وقال الدارقطني: "ضعيف". وقال العجلي: "يكتب حديثه، وليس بالقويّ". ولخّص ذلك الحافظ بقوله في "التقريب": "**صدوق**""[٣].

٦٠٢ – قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٨/٣) عند حديث يرويه شعيب بن حرب حدثنا جارٌ لَنا يُكنى أبا عمر عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دَخَل السُّوقَ قال: «**بسمِ اللهِ، اللّهمّ إنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هذا السُّوقِ، وخيرَ ما فيها، وأعُوذُ بك مِنْ شَرِّها، وشرِّ ما فيها** ..»:

"أخرجه الحاكم (٥٣٩/١)[٤] .. وكذلك أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥٧/١-٥٨).

---

(١) في طبعة دار المنهاج (١٩٨٥/١٠٠/٣).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٩٩٠/١٠٣/٣).

(٣) قلت: وقد حقّق الشيخ بعد ذلك الكلام في نسبة هذا الراوي وجزم بأنه القرشي الصّدوق لا الواسطي الضعيف كما ادّعاه بعضهم، ثم توسّع في بحث ذلك في قسم الاستدراكات (٩٢٧/١-٩٣٢)، ونقل ثمّتَ تصحيحَ الحديث عن ثمانيةٍ من علماء الحديث آخرهم ابن حجر.

(٤) في طبعة دار المنهاج (١٩٩٦/١٠٧/٣).

وأشار الحاكم إلى تقويته، وردّه الذهبي بقوله "أبو عمروٍ لا يُعرف"!

قلت: **قد سمّاه الطبراني**[1] (محمد بن أبان) - وهو الجُعفي -، **وهو ضعيف** كما قال الهيثمي (٧٨/٤). وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٤٧/١٧٩/١): "لا يُتابع عليه""[2].

٦٠٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٢/٥-٢٢٣) عند حديث يرويه الأسود بن شَيْبان عن أبي نَوْفل بن أبي عقرب عن عائشة رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ «**كان يُعْجِبُهُ الجَوامِعُ مِنَ الدُّعاء، ويَتْرُكُ ما بين ذلك**»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم.

والحديث أخرجه ابن حبان (٢٤١٢)، والحاكم (٥٣٩/١)[3] .. **وقال الحاكم**:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **فقَصَّرا؛ لأنه على شرط مسلم كما سبق**"[4].

- وانظر: "الصحيحة" (٢٥٣/٧-٢٥٤).

٦٠٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٨/٥) عند حديث يرويه يوسف بن عديّ عن عثّام بن عليّ العامري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا تَضَوَّرَ مِنَ اللّيلِ قال: (**لا إله إلا الله الواحد القهّار، رَبُّ السّماواتِ والأرضِ وما بينهما العزيز الغفّار**):

"أخرجه ابن نصر في "قيام الليل" (٤٣) .. والحاكم (٥٤٠/١)[5] ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

قلت: **وإنما هو على شرط البخاري وحده**؛ فإنّ مَنْ دون هشام، لم يخرّج لهما مسلم.

والحديث أعله أبو حاتم وأبو زرعة بما لا يقدح .."[6].

---

(١) وكذا ابن السّنّي في "عمل اليوم والليلة" (رقم ١٨١)، والبيهقي في "الدّعوات الكبير" (رقم ٣٠٠). وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٩/١): "محمد أبو عمر، قال شعيب بن حرب: هو جار لنا، سمع علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ..".

(٢) ضعّفه ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي .. وغيرهم. انظر أقوالهم في "لسان الميزان/ ت: أبي غدة" (٦٣٥٤). والحديث ضعّفه الشيخ أيضاً في "تخريج الكلم الطّيب" (رقم ٢٣١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (١٠٧/٣-١٠٨/١٩٩٧).

(٤) قلت: لم يخرّج مسلم لأبي نوفل عن عائشة شيئاً.

(٥) في طبعة دار المنهاج (١٠٨/٣/١٩٩٩).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٢٠/١٧):

٦٠٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٤٣١-٤٣٢) عند حديث يرويه عبد الله بن الوليد عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا استيقظ من اللّيل قال: (**لا إله إلا أنت سبحانك، اللهمّ إنِّي أَسْتَغْفِرُكَ لِذَنْبي، وأسألُكَ برَحْمَتِكَ، اللهمّ زِدْني عِلْماً ..**):

"أخرجه أبو داود (٥٠٦١) .. والحاكم (١/٥٤٠)[١] .. **وقال الحاكم**: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! **كذا قالا**، وعبد الله بن الوليد هذا – وهو المصري– لم يوثّقه أحد غير ابن حبان، وقال الدارقطني: "لا يعتبر بحديثه". وقال الحافظ في "التقريب": "**ليّن الحديث**". وبيّض له الذهبي في "الكاشف"!"[٢].

٦٠٦ – قال الألباني في "الإرواء" (٣/٣٥٤) عند حديث يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يقول: (**اللهمّ إني أعوذُ بك مِن فتنة النّارِ، وعذابِ النّارِ، وأعوذُ بك مِن فتنةِ القَبْرِ، وعذابِ القبرِ، وأعوذُ بك من شَرِّ فتنةِ الغِنى ..**):

"أخرجه البخاري (١١/١٥١, ١٥٤ – فتح)، ومسلم (٨/٧٥) .. والحاكم (١/٥٤١)[٣] ..

قلت: **واستدركه الحاكم على الشيخين فَوَهِمَ**".

– وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٥/٢٦٩).

٦٠٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٧٨٥-٧٨٧) عند حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خُذُوا جُنَّتَكُمْ**». قُلنا يا رسولَ الله: مِنْ عَدُوٍّ قَدْ حَضَرَ؟ قال: «**لا، بل جُنَّتَكُمْ مِنَ النّارِ. قَوْلُ: سبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إله إلا الله، والله أكبر؛ فإنّها تأْتِينَ يَوْمَ القِيامةِ مُنْجِياتٍ ومُقَدَّماتٍ، وهُنّ الباقياتُ الصّالحاتُ**):

"قلت: هو معلول، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: هو خطأ؛ إنما هو عن هشام عن أبيه أنه كان يقول ذلك، كذا رواه جرير عنه. قال: وقال أبو زرعة: ثنا به يوسف بن عدي، وهو منكر".

انظر: "علل ابن أبي حاتم" (٥/٢٨٥-٢٨٦)، "أحاديث معلة ظاهرها الصّحّة" (ص ٤٦٢).

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٠٩/٢٠٠٠).

(٢) وضعّفه به الشيخ أيضاً في "تخريج الكلم الطّيب" (رقم ٤٥).

قلت: وإنما ذكره الشيخ هنا في "الصحيحة" ليقوّي به جملة وردت في حديثٍ قبله، وهي (اللهم زدني علماً).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/١١٠-١١١/٢٠٠٣)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه".

"قلت: **وهذا إسناد حسن**؛ للخلاف المعروف في محمد بن عجلان[1]، وسائر رجاله ثقات رجال الشيخين .. **وقال الحاكم**[2]: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي![3]

وأعله أبو حاتم بعلة غريبة، فذكر ابنه عنه أنه قال: "كنا نرى أنّ هذا غريب، حتى حدّثنا أحمد بن يونس عن فُضيل بن عياض عن ابن عجلان عن رجلٍ من أهل الإسكندرية عن النبي ﷺ.. فعلمتُ أنه قد أفسد على عبد العزيز بن مسلم، وبيَّن عورته، وحديث فضيل أشبه".

وأقول: إنّ مما لا شك فيه أنّ فضيلاً أوثق من عبد العزيز – وهو القسملي– وإن كانا كلاهما محتجاً به في "الصحيحين"، إلا أنني أرى – والله أعلم– أنه ليس من الضروري **تعصيب الوهم** بـ (عبد العزيز)؛ **بل** (محمد بن عجلان) **أولى به؛ لِما تقدّم من الإشارة إلى الاختلاف فيه**، فمن الجائز أنه كان تارة يرسله عن الإسكندراني هذا، وتارة يسنده عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة .."[4].

٦٠٨ – قال الألباني في "الضعيفة" (٥٨/٩) عند حديث يرويه عبيد الله بن محمد بن حُنين عن عبد الله بن محمد بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن جدّه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: واذُنُوباه! .. فقال له رسول الله ﷺ: (**قُل: اللهمّ مَغْفِرَتُكَ أَوْسَعُ مِنْ ذُنوبي، ورَحْمَتُك أَرْجى عندي مِنْ عَمَلِي**):

"أخرجه الحاكم (٥٤٣/١-٥٤٤)[5] عن عبيد الله بن محمد بن حنين .. **وقال:**

"رواته عن آخرهم مدنيون، ممن لا يعرف واحد منهم بجرح".

قلت: **ولا بتوثيق؛ فكان ماذا؟!** اللهم إلا محمد بن جابر بن عبد الله، فذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: "في روايته ضعفٌ، وليس يحتجّ به"[6].

---

(١) قال الذهبي في "من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشّواهد ثلاثة عشر حديثاً". وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٠٠٤/١١١/٣).

(٣) يشير الشيخ بتعجّبه إلى خطأ الحاكم في زعمه أنّ الحديث صحيح على شرط مسلم؛ لأنّ فيه ابن عجلان، وهو صدوق فقط، ولم يحتجّ به مسلم كما سبق.

(٤) ثم ذكر الشيخ بعد ذلك طرقاً للحديث وشواهد يتقوّى بها، ومن ذلك رواية أبي سعيد الخدري التي سبقت قريباً في هذا البحث تحت رقم (٥٦٩) فانظرها غير مأمور.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٢٠١٣/١١٦-١١٥/٣).

(٦) انظر: "طبقات ابن سعد" (٢٧٥/٥) في ترجمة أخيه عبد الرحمن بن جابر. وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق". وقد روى عنه جماعة من الثقات.

٦٠٩ – قال الألباني في "الصحيحة" (٢/١٤٠-١٤١) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن أبي عامر الألهاني عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً **(مَنْ سَرَّهُ أنْ يُسْتجابَ له عند الكَرْبِ والشَّدائِدِ؛ فلْيُكْثِرِ الدُّعاءَ في الرَّخاءِ)** بعد أن خرّجه من جامع الترمذي وغيره من طريق عبيد بن واقد عن سعيد بن عطية عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً، وضعّفه بعبيد بن واقد، ونقل تضعيف الترمذي له:

"وله طريق أخرى عند الحاكم (١/٥٤٤)[١] .. **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد، احتجّ البخاري بابن صالح، وأبو عامر الألهاني أظنه الهَوْزني، وهو صدوق". ووافقه الذهبي.

قلت: **وفيه نظر؛** فإنّ ابن صالح فيه ضعف من قبل حفظه[٢].

وأبو عامر الهوزني اسمه عبد الله بن لُحَي، وهو ثقة، **ولكن يبدو أنه غير الألهاني؛** فإنّ هذا أورده ابن أبي حاتم في "الكنى" (٤/٢/٤١١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك أورده في "الكنى" ابن حبان في "الثقات" (١/٢٧١ – ٢٧٢)، وأما عبد الله بن لحي فقد أورداه في "الأسماء"، فهذا دليل على التفريق[٣]، **وإن كان صنيع الحافظ ابن حجر يدلّ على خلاف ذلك،** فإنه أورد أبا عامر الألهاني في "الكنى" وقال: "اسمه عبد الله بن عامر. تقدم". فرجعنا إلى "الأسماء" فلم نجد فيها من اسمه عبد الله بن عامر وكنيته أبو عامر من هذه الطبقة[٤]، ولكن وجدناه يقول: "عبد الله بن عامر بن لحي في ترجمة عبد الله بن لحي". ففيه إشارة إلى أنّ عبد الله بن عامر المكنى بأبي عامر الألهاني؛ هو عنده عبد الله بن عامر بن لحي المكنى بأبي عامر الهوزني، ويناقضه أنه فرّق في "الكنى" بينهما[٥]. **وهو الصواب.** والله أعلم".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١١٧-١١٨/٢٠١٦).

(٢) وفي "التقريب": "صدوق كثير الغلط".

(٣) ويُرَجِّحُ التفريق بينهما أنّ الهوزنيَّ أقدم طبقة من عبد الله بن غابر.

(٤) قلت: بلى؛ قد ذكره الحافظ رحمه الله في "الأسماء"، فقال: "عبد الله بن **غابر**، بمعجمة ثم موحدة، الألهاني، بفتح الهمزة بعدها لام ساكنة، أبو عامر الحمصي، ثقة، من الثالثة". والذي أوقع الشيخ رحمه الله في هذا هو التحريف الذي وقع في اسم أبي عبد الله (غابر)؛ حيث وقع في نسخ "التقريب" الأخرى – ومنها نسخة الشيخ – و"التهذيبين": (عبد الله بن عامر)، وهو خطأ نبّه عليه أبو الأشبال الباكستاني رحمه الله، وصاحبا "تحرير التقريب".

(٥) وكذلك في "الأسماء"، انظر التّعليق السابق.

٦١٠ – قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٢٢٠) عند حديث يرويه عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (**ما يَمْنَعُ أَحَدَكُم إذا عَرَفَ الإجابَةَ مِنْ نَفْسِهِ، فَشُفِيَ مِنْ مَرَضِهِ، أو قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ؛ يقول: الحمدُ للهِ الذي بِعِزَّتِهِ وجَلالِهِ تَتِمُّ الصّالِحات**):

"أخرجه الحاكم في (المستدرك) (١/٥٤٥)[١] .. **وقال**: "عيسى بن ميمون؛ غير متهم بالوضع"! وكذا قال الذهبي!

أقول: **إنْ سُلِّمَ بذلك، فهل يُبَرِّرُ للحاكم أنْ يستدركَ بحديثٍ مثله على الشيخين؟! ولاسيما وقد ضعّفه البخاري جداً**؛ فقال في "التاريخ الكبير" (٣/٢/٤٠١) و"الصغير": "**منكر الحديث**". وقال الفلّاس وأبو حاتم: "**متروك الحديث**". وقال ابن حبان (٢/١١٨): "يروي عن الثقات أشياء **كأنها موضوعات**". ثم روى عن ابن مهدي قال: "استعديت على عيسى بن ميمون، فقلت: هذه الأحاديث التي تحدّث بها عن القاسم عن عائشة؟! فقال: لا أعود!"[٢].

٦١١ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/٤٤٩-٤٥٠) عند حديث يرويه عثمان بن عبد الله بن موهب عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول ﷺ لفاطمة: (**ما يَمْنَعُكِ أن تَسْمَعِي ما أُوصِيكِ به؟ أَنْ تَقُولي إذا أَصْبَحْتِ وإذا أَمْسَيْتِ: يا حيُّ يا قيّومُ بِرحمتكَ أَسْتَغِيثُ، أَصْلِح لِي شَأْنِي كلّه، ولا تَكِلْني إلى نَفْسي طَرْفَةَ عَيْنٍ**):

"قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات؛ غير عثمان بن موهب، وهو غير عثمان بن عبد الله بن موهب؛ قال ابن أبي حاتم (٣/١٦٩) عن أبيه: "صالح الحديث".

وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول"[٣] ... ورواه الحاكم[٤] أيضاً وصحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي **لِوَهْمٍ وَقَع لهما** بيّنته في "التعليق الرغيب"[٥].

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١١٩-١٢٠/٢٠١٨).

(٢) نقلتُ في "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٤٨٤) تعقّبَ الألباني على الحافظ ابن حجر في اقتصاره على تضعيف عيسى هذا فقط، ونقلت في الحاشية تضعيف الأئمة الشّديد له. وقد تعقّبَ السّخاويُّ كلام الحاكم هذا، فقال في "الأجوبة المرضية" (٣/٩٤٥) بعد أنْ ساق كلام الحاكم: "قلت: لكنه شديد الضعف".

(٣) وقال الذهبي في "الميزان" (٣/٦٤): "تفرد عنه زيد بن الحباب، لكن قال أبو حاتم: صالح الحديث".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٠/٢٠١٩).

(٥) قلت: وذلك أنّ الحاكم وقع عنده (عثمان بن عبد الله بن موهب) بدل (عثمان بن موهب) كما هو عند المخَرِّجين الآخرين، ولذلك صحّحه على شرط الشيخين؛ لأنّ عثمان بن عبد الله بن موهب ثقة من رجالهما، بخلاف عثمان بن موهب فلم يخرّجا له ..

وقال الهيثمي (١٠/١١٧): "رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير عثمان بن موهب، وهو ثقة""[١].

٦١٢ – قال الألباني في "الضعيفة" (١/١٩٠) عند حديث يرويه هاشم بن سعيد عن كِنانة مولى صفية عن صفية رضي الله عنها قالت: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نَواةٍ أُسَبِّحُ بِهِنَّ، فقال: (.. **قد سبّحتُ منذ قمتُ على رأسكِ أكثرَ مِنْ هذا**). قلت: عَلِّمْني يا رسول الله. قال: قولي: (**سبحان الله عَدَدَ ما خَلَقَ الله مِن شيءٍ**):

"أخرجه الترمذي (٤/٢٧٤) .. والحاكم (١/٥٤٧)[٢] .. وضعّفه الترمذي بقوله: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي، **وليس إسناده بمعروف**، وفي الباب عن ابن عباس". **وأما الحاكم فقال**: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. **وهذا منه عَجَبٌ**؛ فإنّ هاشم بن سعيد هذا أورده هو في "الميزان" وقال: "قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه لا يتابع عليه"[٣]. ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "**ضعيف**"".

٦١٣ – قال الألباني في "الضعيفة" (١/١٨٨-١٨٩) عند حديث يرويه عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص عن أبيها رضي الله عنه: أنه دخل مع النبي ﷺ على امرأةٍ وبين يديها نَوًى أو حصًى تُسَبِّحُ، فقال: (**أُخْبِرُكِ بما هو أَيْسَرُ عليكِ مِنْ هذا أو أفضل؟ فقال: سبحان الله عَدَدَ ما خَلَقَ في السّماء ..**):

"رواه أبو داود (١/٢٣٥)، والترمذي (٤/٢٧٧-٢٧٨) .. والحاكم (١/٥٤٧-٥٤٨)[٤] من طريق عمرو بن الحارث ..

قلت: لكن رواه البيهقي في "الأسماء والصفات" (١/٢٨٥) عن الحاكم وأبي يعلى حمزة بن عبد العزيز بسند الحاكم نفسه في "المستدرك"، فقال فيه: (عثمان بن موهب) كما هي رواية الجماعة. فالله أعلم. وقال الحافظ المزّي في "تهذيب الكمال" (١٩/٤٩٩): "عثمان بن موهب الكوفي، مولى بني هاشم. وليس بعثمان بن عبد الله بن موهب.

روى عن: أنس بن مالك (سي): قال النبي ﷺ لفاطمة: (ما يمنعك أن تسمعي ما أوصيك به ... الحديث)".

(١) قلت: والحديث حسّن إسناده الضياء المقدسي في "المختارة" (٢٣١٩)، والحافظ ابن حجر في "مختصر زوائد البزار" (رقم ٢١٢١). وله طريق آخر عن أنس رضي الله عنه، رواه الطبراني في "الصغير" (٤٤٤)، "الأوسط" (٣٥٦٥)، وفي "الدعاء" (١٠٤٦) من طريق سلمة بن حرب بن زياد الكلابي عن أبي مدرك عن أنس بن مالك به نحوه بزيادة (ولا إلى أحدٍ من الناس). وسلمة بن حرب وشيخه أبو مدرك مجهولان كما قال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/١٥٩).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٤/٢٠٢٧).

(٣) وساق له حديثه هذا في منكراته.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٤-١٢٥/٢٠٢٨).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي **فأخطأ؛ لأنّ خزيمة هذا مجهول**، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "خزيمة، **لا يعرف**، تفرّد عنه سعيد بن أبي هلال".

وكذا قال الحافظ في "التقريب": "إنه **لا يعرف**".

وسعيد بن أبي هلال مع ثقته حكى السّاجي عن أحمد أنه اختلط، وكذلك وصفه بالاختلاط يحيى كما في "الفصل" لابن حزم (٢/٩٥)[١]، ولعله مما يؤيد ذلك روايته لهذا الحديث؛ فإنّ بعض الرواة الثقات عنه لم يذكروا في إسناده خزيمة[٢] فصار الإسناد منقطعاً، ولذلك لم يذكر الحافظ المزي عائشة بنت سعد في شيوخ ابن أبي هلال، **فلا يخلو هذا الإسناد من علة الجهالة أو الانقطاع فأنّى للحديث الصحة أو الحسن؟!**"[٣].

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٧٦).

٦١٤ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١/١٧٩) عند حديث يرويه معاذ ابن فضالة عن هشام الدّستوائي عن أبي الزبير عن جابر ﷺ مرفوعاً «**إذا أَوَى أَحَدُكُمْ إلى فِراشِهِ ابْتَدَرَهُ مَلَكٌ وشيطانٌ، يقولُ الشّيطانُ: افْتَحْ بِشَرٍّ، ويقولُ المَلَكُ: افْتَحْ بِخَيْرٍ، فإنْ ذَكَرَ اللّهَ ذَهَبَ الشّيطانُ وباتَ المَلَكُ يَكْلَؤُهُ** ..» تعليقاً على تصحيح الحاكم[٤] له على شرط مسلم:

"قلت: **فيه عندهما** [يعني: أبا يعلى والحاكم] **وعند غيرهما عنعنة أبي الزبير**"[٥].

---

(١) قلت: وقد حرّرتُ الكلام في اختلاط سعيد بن أبي هلال، وبيان مراد أحمد رحمه الله بذلك تحت رقم (١٠٤) من هذا البحث، فانظره غير مأمور.

(٢) وكذا وقعت رواية الحاكم وابن حبان، ليس فيها خزيمة.

(٣) ثم قال الشيخ في تتمة تخريجه بعد أن خرّج حديث صفية المتقدم على هذا هنا: "ومما يدلّ على ضعف هذين الحديثين أنّ القصّة وردت عن ابن عباس بدون ذكر الحصى ولفظه قال: عن جويرية أنّ النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلّى الصبح وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة، فقال: (ما زلتِ على الحال التي فارقتكِ عليها؟) قالت: نعم. قال النبي ﷺ: (لقد قلتُ بعدكِ أربعَ كلماتٍ ثلاثَ مرّاتٍ لو وُزِنت بما قلتِ منذُ اليومَ لوزنتهن: سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه ومداد كلماته). أخرجه مسلم (٨/٨٣ - ٨٤) والترمذي (٤/٢٧٤) .. فدلّ هذا الحديث الصحيح على أمرين:

الأول: أنّ صاحبة القصّة هي جويرية، لا صفية كما في الحديث الثاني؟

الآخر: أنّ ذِكْرَ الحصى في القصّة منكر، ويؤيد هذا إنكار عبد الله بن مسعود ﷺ على الذين رآهم يعدّون بالحصى، وقد جاء ذلك عنه من طرق سبق أحدها ولو كان ذلك مما أقرّه ﷺ لما خفي على ابن مسعود إن شاء الله ..".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٦/٢٠٣٠).

(٥) وفيه عند الحاكم: (معاذ بن فضالة) خرّج له البخاري، ولم يخرّج له مسلم شيئاً.

والحديث له طرق، مدارها كلّها على أبي الزبير عن جابر. قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣/٧٩-٨٠):

٦١٥ – قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٢٩٠-٢٩١) عند حديث يرويه حُيَيُّ بن عبد الله عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (**إذا جاءَ الرَّجُلُ يَعودُ مريضاً فلْيَقُلْ: اللهمّ اشْفِ عَبْدَكَ يَنْكَأْ لَكَ عَدُوّاً أو يَمْشي لكَ إلى صلاةٍ**):

"أخرجه أبو داود .. والحاكم (١/٣٤٤ و٥٤٩[١])، وأحمد ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وزاد في المكان الأوّل: "على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. **وليس كذلك؛** فإنّ حيي بن عبد الله لم يخرّج له مسلم شيئاً، ثم هو مختلف فيه كما تراه في "الميزان". وقال في "التقريب": "صدوق يهم"[٢]. **فَحَسْبُ مثله أن يكون حديثه حسناً، أما الصِّحّة فلا**"[٣].

- وانظر: "الصحيحة" (١٣٦٥).

٦١٦ – قال الألباني في "الإرواء" (١/٣٥) عند حديث يرويه عبد الله بن عليّ بن الحسين عن أبيه عن جدّه الحسين بن عليّ رضي الله عنهما مرفوعاً (**إنّ البَخِيلَ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ**):

"رواه الترمذي (٢/٢٧١), وأحمد (١/٢٠١) .. وإسماعيل القاضي في "فضل الصلاة على النبي ﷺ" (ق ١/٩٠) .. والحاكم (١/٥٤٩)[٤] ..

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". **وقال الحاكم:** "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

"أخرجه الحاكم في المستدرك .. وقال: صحيح على شرط مسلم.

قلت: قد أخرج لرجاله، **لكنه لا يخرّج لأبي الزبير إلا ما صرّح فيه بالسّماع عن جابر، أو كان له فيه متابع، أو كان من رواية الليث، وهذا لم أره من حديث أبي الزبير عن جابر إلا بالعنعنة ..**

وأخرجه الطبراني في الدّعاء من رواية أبي عامر الخزاز -بمعجمات- عن أبي الزبير. فهؤلاء ثلاثة رووه عن أبي الزبير، **ولم أره إلا من رواية أبي الزبير، وهو مدلس، وقد عنعنه وإن كان ثقة، فهو منحطّ عن درجة الصحيح**".

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٧/٢٠٣٢).

(٢) وتعقّبه صاحبا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف يعتبر به، فقد قال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس ممن يعتمد عليه "الكبرى" (١٩٥٨). وقال ابن معين: ليس به بأس. وما وثّقه سوى ابن حبان. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة".

(٣) وقد ذكر العقيلي حديثه هذا ضمن منكراته في "الضعفاء" (٢/١٨٩) وقال عقبه: "حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري يقول: حيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، سمع منه ابن وهب، فيه نظر. قال: في عيادة المريض أحاديث جيدة الأسانيد بغير هذا اللفظ". وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٦٣١٤): "هذا حديث حسن؛ [وحيي وهو أحد رواته] .. مختلف فيه ولم يترك حديثه، وقد تفرّد بهذا الحديث".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٨/٢٠٣٤).

قلت: **ورجاله ثقات معرفون، غير عبد الله بن عليّ حفيد الحسين ﷺ، وقد وثّقه ابن حبان وحده، وروى عنه جماعة**[1]**، وقد اخْتُلِف عليه في إسناده على وجوه، خرّجها إسماعيل القاضي.**

لكن الحديث صحيح؛ فإنّ له شاهدين: أحدهما عن أبي ذرٍّ، والآخر عن الحسن البصري مرسلاً بسند صحيح عنه، أخرجهما القاضي. وله شاهد ثالث .."[2].

٦١٧ – قال الألباني في "الصحيحة" (١/١٦٠-١٦١) عند حديث يرويه أبو إسحاق مولى الحارث أو إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (**ما جلسَ قومٌ مجلساً، فلم يذكروا اللهَ فيه؛ إلا كان عليهم تِرَةً** ..):

"قال أحمد: "عن إسحاق". **وقال الحاكم**[3]: "عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث". **وقال**: "صحيح على شرط البخاري". وقال الذهبي: "على شرط مسلم".

قلت: **وفي كلّ ذلك نظر**؛ فإنّ إسحاق هذا إن كان ابن عبد الله بن الحارث – كما وقع لدى الحاكم –؛ **فليس من رجال البخاري ولا مسلم**، ولكنه ثقة روى عنه جماعة.

وإن كان أبا إسحاق مولى الحارث؛ فلا يُعرف كما قال الذهبي، وإن كان إسحاق غير منسوب؛ فلم أعرفه[4]. وفي "المجمع" (١٠/٨٠): "رواه أحمد وأبو إسحاق مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل لم يوثقه أحد، ولم يجرحه أحد، وبقية رجال أحد إسنادي أحمد رجال الصحيح".

وله شاهد من حديث ابن عمرو بلفظ: (ما من قوم جلسوا مجلسا لم يذكروا الله فيه، إلا رأوه حسرة يوم القيامة). أخرجه أحمد (٢/١٢٤) بإسناد حسن. وقال الهيثمي: "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح""[5].

---

(١) وذكره ابن خلفون في "الثقات" كما في "إكمال" مغلطاي (٨/٧٤)، وقال الذهبي في «الكاشف»: "ثقة".

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١١/١٦٨): "أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن حبان، والحاكم، وإسماعيل القاضي، وأطنب في تخريج طرقه وبيان الاختلاف فيه من حديث علي ومن حديث ابنه الحسين، **ولا يقصر عن درجة الحَسَن**".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٨-١٢٩/٢٠٣٦).

(٤) وصوّب المزّي في "تحفة الأشراف" (١٠/٣٠٣) أنه (أبو إسحاق مولى عبد الله بن الحارث).

وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٣/٩٧): "وقد وقع في بعض الروايات (أبو إسحاق) بلفظ الكنية، وبذلك جزم الحاكم في الكنى، والذي في أكثر الروايات (إسحاق) بغير أداة الكنية، وهو بكلّ حال مجهول، لكن جاء حديثه من طريق آخر عن أبي هريرة". وانظر: "علل الدارقطني" (٨/١٥٣).

(٥) ثم ذكر الشيخ في تتمة تخريجه شاهدين آخَرَينِ، أحدهما من حديث جابر صحّحه على شرط مسلم، والآخر من حديث عبد الله بن مغفّل لا بأس به في الشّواهد.

٦١٨ – قال الألباني في "الإرواء" (٢/٢٢٨-٢٢٩) عند حديث يرويه سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف ﷺ مرفوعاً (**إِنِّي لَقِيتُ جِبْرِيلَ عليه السّلام فَبَشَّرَنِي وقال: إنّ رَبَّك يقولُ: مَنْ صَلّى عليكَ صَلَّيْتُ عليْهِ، ومَنْ سَلَّمَ عليكَ سَلَّمْتُ عليْهِ، فَسَجَدْتُ للهِ شُكْراً**):

"أخرجه أحمد (١/١٩١)، والحاكم (١/٥٥٠)[١] .. **وقال الحاكم:**

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: **بل هذا إسناد ضعيف، وفيه علتان:**

الأولى: جهالة حال عبد الواحد هذا؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (٣/١/٢٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وسبقه إلى ذلك البخاري. وأما ابن حبان فأورده في "الثقات" (١/١٣٧).

الثانية: الاختلاف فيه على عمرو بن أبي عمرو، وهو مع صدقه قد يهم، فقال عنه سليمان بن بلال عنه هكذا. وقال يزيد بن عبد الهاد [كذا، والصواب: بن الهاد]: عن عمرو بن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير عن عبد الرحمن بن عوف به.

وعبد الرحمن هذا هو ابن معاوية بن الحويرث، وهو سيء الحفظ كما في "التقريب". والله أعلم[٢].

ثم وجدتُ له طريقاً أخرى عن عبد الرحمن بن عوف عند ابن أبي شيبة (٢/١٢٣/١) بسند ضعيف، فيه موسى بن عبيدة، وهو ضعيف، ومن طريقه رواه ابن أبي الدنيا وأبو يعلى كما في "الترغيب" (٢/٢٧٨)، فالحديث بالطريقين حسن".

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣/١٢٩-١٣٠/٢٠٣٨).

(٢) قلت: حكى الدارقطني الاختلاف في هذا الحديث فقال كما في "العلل" (٤/٢٩٧-٢٩٨):

"يرويه عمرو بن أبي عمرو عن عبد الواحد، واختلف عنه: فرواه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، والدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عبد الواحد بن محمد عن عبد الرحمن ابن عوف. وخالفهما سليمان بن بلال، فرواه عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر عن قتادة عن عبد الواحد. زاد في إسناده عاصماً.

ورواه الحماني، فجعله عن عبد الواحد عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، وليس ذلك بمحفوظ.

والصواب قول سعيد بن سلمة، والدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو.

وفيه إسناد آخر يرويه الليث عن ابن الهاد عن عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير عن عبد الرحمن بن عوف.

ورواه أبو الزبير المكي، واختلف عنه: فرواه عمر بن الحارث، عن أبي الزبير، عن سهيل بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف.

وخالفه إسحاق بن أبي فروة، فرواه عن أبي الزبير عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه".

فهرست المحتويات

المقدمة ٣
فكرة جمع هذه التّعقّبات ٤
عَـزْمُ الألبـاني علـى جمـعِ أوهـام الحـاكم والـذهبي في مؤلـف خـاص، وتمنّيـه أن يقـوم بـذلك بعـض البـاحثين ٥
كلمة مختصرة عن الحافظ الكبير محمّد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم الضّبّيّ النّيسابوري ٦
كلمة حول "مستدرك الحاكم" وما قيل فيه من تساهله في التصحيح وأسباب ذلك ٧
أحسن ما قيل في الجواب والاعتذار عن أوهام وتساهل الحاكم في "مستدركه" ١٠
تساهل الحاكم خاص بكتابه المستدرك دون بقية كتبه ١٢
تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي وما قيل فيه من التساهل ١٣
بيان وتحرير مراد الحاكم بقوله: (على شرط الشيخين أو أحدهما) في كتابه "المستدرك" ١٤
تحرير مقولة (صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي) ١٦
تصرف الذهبي في تلخيصه مع كلام الحاكم له أحوال وصور ١٧
حكاية خلاف المعاصرين في الصورة الثانية وهي ما إذا اختصر الذهبيُّ كلامَ الحاكم ولخّصه ولم يتعقّبه بشيء؛ فهل يعدّ ذلك موافقة وإقراراً من الذهبي أو لا يعدّ ١٧
القول الأوّل ١٧
عرض أدلة القول الأوّل ١٨
الجواب عن أدلة أصحاب هذا القول ١٩
القول الثاني ٢٢
عرض أدلة القول الثاني ٢٢
العلماء الذين استعملوا عبارة (صححه الحاكم وأقرّه الذهبي أو ما في معناها) ٢٤
جمال الدين الزّيلعي تلميذ الذهبي ٢٤
صدر الدين محمد بن إبراهيم السُّلمي المُناوي ٢٥
ابن الملقّن سراج الدين أبو حفص ٢٥
شمس الدين محمد الجزري ٢٦
شهاب الدين أحمد بن حسين أبو العبّاس ابن رسلان ٢٧

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٢٧
بدر الدين العيني ٢٧
شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٢٨
عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السُّيوطي ٢٨
أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ٢٩
أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي ٢٩
محمد بن يوسف الصّالحي الشّامي ٢٩
نور الدين علي بن محمد ابن عراق الكناني ٣٠
أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ٣٠
محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي ٣٠
نسيم الدّين محمد مِيرَك شاه الحنفي ٣٠
محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي ٣١
علي بن سلطان محمد أبو الحسن الملا القاري ٣١
زين الدين محمد عبد الرؤوف المُناوي ٣١
عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني ٣٢
إبراهيم بن محمد برهان الدين الحُسَيني الحنفي ٣٢
محمد بن عبد الهادي أبو الحسن نور الدين السّندي ٣٢
إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني ٣٢
محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الصنعاني ٣٣
شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السّفاريني ٣٣
محمد بن محمد بن الحسيني الشّهير بمرتضى الزبيد ٣٣
سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ٣٤
محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشّوكاني ٣٤
الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد الرُّباعي الصّنعاني ٣٤
محمد بن محمد درويش أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي ٣٥
قاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد ناصر الدين الهندي ٣٥
عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ٣٥
أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي ٣٦
محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر العظيم آبادي ٣٦

خليل أحمد السهارنفوري ٣٦
أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ٣٦
محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري ٣٧
أحمد محمد شاكر ٣٧
عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني ٣٧
عبيد الله بن محمد عبد السّلام المباركفوري ٣٩
حماد بن محمد الأنصاري ٣٩
عبد العزيز بن عبد الله بن باز ٣٩
محمد ناصر الدين الألباني ٣٩
عبد القادر الأرناؤوط ٣٩
شعيب بن محرم الأرناؤوط ٣٩
محمود ميرة الحلبي ٤٠
محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي ٤٠
ربيع بن هادي المدخلي ٤٠
وصيّ الله بن محمد عباس ٤٠
أحمد معبد عبد الكريم ٤١
طبعات "المستدرك على الصحيحين" ٤٢
جهود العلماء والباحثين حول كتاب مستدرك الحاكم وتلخيص الذهبي ٤٤
عناية المعاصرين بالمستدرك ٤٥
طبيعة وأنواع تعقّبات العلامة الألباني على أوهام الحاكم والذهبي ٤٧
عملي ومنهجي في هذا البحث ٥٠
قائمة بأسماء كتب العلامة الألباني التي تمّ استقراؤها ٥٤
كتابُ الإيمانِ ٦١
كتابُ العِلْمِ ١٠٠
كتاب الطّهارة ١١٣
كتابُ الصّلاةِ ١٦٨
بابٌ في مَواقِيتِ الصّلاةِ ١٦٨
بابٌ: في فَضْلِ الصَّلواتِ الخَمْسِ ١٧٣
ومِن أبواب الأذانِ والإقامةِ ١٧٥

ومِنْ كِتابِ الإمامةِ وصلاةِ الجماعةِ ١٨٤
كتابُ الجُمُعةِ ٢٧٢
كتابُ صلاة العيدين ٢٩٠
مِنْ كِتابِ الوِتْر ٢٩٥
مِنْ كِتابِ صلاةِ التَّطَوُّعِ ٣٠٠
مِنْ كِتابِ السَّهْوِ ٣١٤
مِنْ كِتابِ الاسْتِسقاء ٣١٨
مِنْ كِتابِ الكُسُوفِ ٣٢٣
مِنْ كِتابِ صلاةِ الخَوْفِ ٣٣١
مِنْ كِتابِ الجَنائِزِ ٣٣٣
كِتابُ الزَّكاةِ ٣٦٧
كِتابُ الصَّوْمِ ٣٩٣
كِتابُ المَناسِكِ ٤١٧
كِتابُ الدُّعاءِ والتَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلِ والتَّسْبِيحِ والذِّكْرِ ٤٥٦